شرح

ألفية ابن مالك

في النحو والصرف لابن العيني

عبد الرحمن بن أبي بكر بن العيني

المتوفى سنة ٨٩٣ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتورة

نجاة عبد الرحمن علي اليازجي

١٤٢٧ - ١٤٢٨ هـ

مكتبة الفيصلية

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة - المعابدة

ت [illegible] - فاكس [illegible]

شكر وتقدير

إلى من أعانني بعد الله على نجاحي . . .

إلى من سمى بي إلى العلياء . . .

إلى من رافقني وأضاء لي دربي . .

إلى أطيب قلب بعد أمي . . .

إلى من غمرني بوفائه . . .

إلى مالك روحي ووجداني بعد الله . . .

إلى زوجي الحبيب . . .

عصام أسعد صنقورة

الموضوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضـــــــــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الصفحة	الموضـــــــوع

الموضـــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

المقدمة

الحمد لله .... والصلاة والسلام على رسول الله .... وعلى آله وصحبه ومن والاه .

الحمد لله الذي تكفل بحفظ كتابه ، وعلّمنا لغة القرآن لتدبر معانيه ووجوه إعرابه وأوقفنا على محكم آيه وفصل خطابه ، الحمد لله حمد الشاكرين الذاكرين ، المثنين على اللهِ بما يليقُ بجلاله وعظيم سلطانه .

أما بعد .... فإن من أجل العلوم علوم العربية ، إذ هي المُرقاة إلى فهم كتاب الله العزيز والوقوف على بلاغته وفصاحته وإعجازه ، وقد بَذلَ سلفنا الصالح في هذا المجال جهوذا مضنية ، وقفوا من خلالها على أسرارِ الكثير من لطائفِ هذه اللغةِ الشريفةِ وتركوا لنا تراثًا ضخمًا - أودعوه دقائق فكرِهم ، وعميقَ نظرِهم - يجب أن تصرف العناية للمحافظة عليه ، والسعي إلى نشره وتحقيقه ؛ فهو عُنوانٌ لحضارةِ الأمةِ وأمجادها ، فقد ذكر لنا بعض الأساتذة[١] المهتمين بتحقيق المخطوطات :

إنّ ما ضاع من هذا التراث بسبب غفلة الناسِ ، وتفريطهم أكثر مما ضاع بسبب عوادي الحروب والأيام ، ولايزال الكثير منه حبيسًا في خزائن المكتبات ، ينتظر اليدَ الحانيةَ التي تفكُّ أسرَه ، وتُزيلُ عنه غبارَ الزمن .

فحريٌّ بالباحثين أن يتجهوا شطر التراث العربي يستخرجون كنوزه بتحقيق الكتب المخطوطة التي لم ترَ النور في أطروحة الماجستير والدكتوراه .

لهذه الأسباب يممتُ وجهي نحو التحقيق لكي أُشارك بجهدي المتواضع في هذا المجال .

وكان لا بدّ لي من البحث وسؤال أساتذة هذا العلم ؛ لإرشادي إلى تحقيق مخطوط ينتفع به الباحثون ، وطلاب العلم ، ويحقق طموحاتي ، وتقتنع به نفسي .

فهداني الله إلى كنز من الكنوز الدفينة ، ألا وهو " شرح ألفية ابن مالك " لعبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن زين الدين المعروف بـــ " ابن العيني " .

ولا يخفى على ذهن حصيف أن ألفية ابن مالك من المؤلفات النحوية التي عرفها العالمون والمتعلمون ، وقدّروها حقّ قدرها ، وأقبلوا عليها فهمًا واستيعابًا وشرحًا وتيسيرًا حتى تكون قريبة المنال دانية القطوف .

---

(١) الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي في كتابه : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ، ص٢٢ مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٥هـــ - ١٩٨٤م .

فابن مالك عَلَمٌ من أعلام النحو في القرن السابع الهجري ، وألفيته نالت شهرة كبيرة تداني شهرة كتاب سيبويه .

وأما ابن العيني – شارح ألفية ابن مالك – فهو من علماء العربية النابغين في علوم عصرهم – في القرن التاسع الهجري – وقد برز في العربية والعروض(١) وفي غيرهما .

فلا غرابة أن نجد ثروة علمية كبيرة – من خلال تصانيفه – أشارت إليها كتب التراجم(٢) ، ووقفنا على بعض منها(٣) .

وشرح ألفية ابن مالك – لابن العيني – من الشروح التي تمتاز بحسن التبويب وسهولة التناول ، بالإضافة إلى اكتماله بعد أن عثرت على الجزء الساقط منه بدار الكتب المصرية .

ولهذه الأهمية التي ذكرتُ ؛ ولما يمتاز به " ابن العيني " في شرحه على الألفية من استخدام الأسلوب العلمي الذي يدل على ثقافته ، وعلمه الغزير ، وكثرة اطلاعه على أقوال علماء العربية أمثال سيبويه ، والفراء ، والجرجاني ، وغيرهم . ذاكرًا أوجه القراءات القرآنية ، وأصول النحو من سماع وقياسٍ وعلة مبتدءًا بخطبة الكتاب وبفاتحة أبيات الألفية ، متناولاً جميع الأبواب النحوية ابتداءًا من الكلام وما يتألف منه ، وانتهاءً بباب العدد وكناياته ، والحكاية إلى آخره ، كما تناول جميع موضوعات علم الصرف منتهيًا بآخر أبواب الألفية وهو الإدغام .

ولأن دراسة منهج الشارح إنما هو تتبع لتطور الدرس النحوي في القرن التاسع الهجري .

من هنا تكمُن أهمية الشرح والقيمة العلمية لهذا المخطوط ، فعقدتُ العزمَ وشمرتُ عن ساعد الجدّ ، وأكببتُ على العمل بصبرٍ وجلدٍ ، وقد كلفني هذا الاختيار مصاعب جمة ، وعقبات جسيمة ؛ فنسخة الشرح الوحيدة المنسوخة من خط المؤلف – والموجودة في مكتبة الملك فيصل الخيرية ونسختها الموجودة بجامعة أم القرى – كانت مليئة بالتصحيفات والتحريفات ، والسقط والغالب منها ممسوح لا يكاد يظهر ، وسقوط

---

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ٧١/٤ منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت .

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) ١٥٣/١ ، ١٥٦ ، ٤٧٨ ، ٥١٦ ، ٥٤٨ ، ٧٤٤ ، ٧٤٦ . ١٠٦٤/٢ ، ١٦٤١ ، ١٨٠٧ ، ١٨٢٥ ، ١٩٧١ ، ٢٠١١ ، مكتبة المثنى ، مصور عن طبعة استنبول ١٩٤١م .

(٣) ينظر آثاره العلمية ص ١٤-١٥ من الدراسة .

باب التوكيد كاملاً منها – وهذا ما يفسر ازورار الباحثين وصدوفهم عن هذا الشرح – بالإضافة إلى عدم وجود مؤلفات أخرى لابن العيني مطبوعة ، سوى شرح المنار وهو كتاب فقهي .

كلُّ ذلك اضطرني إلى أن أسعى جاهدةً في سبيل العثور على نسخةٍ أُخرى تعززُ هذه النسخة ، وتعينني على فكِّ طلاسمها .

وطفقت أبحث في فهارس المخطوطات ، وقوائم المكتبات فوجدتُ بروكلمان يشير إلى وجود نسخة في مكتبة " برنستون " مكتبة جارين بالولايات المتحدة الأمريكية تحت رقم (١٢٣/٢) .

ساعدني – بعد الله – في الحصول عليها مكتبة الملك فهد للأبحاث العلمية بالرياض ، وهي ترجع للقرن الثالث عشر الهجري ، ولعلمي أن أصل المخطوط موجود بدار الكتب المصرية ، فلم يبق لديّ إلاّ الاطلاع عليه لعله يكون أوضح من الصورة .

فسافرتُ إلى مصر بعد أخذ توصية من سعادة مدير عام الكليات – جزاه الله خير الجزاء – أفادتني كثيرًا هناك .

وتمكنت من رؤية المايكروفيلم للمخطوط ، وحصلتُ على نسخة منه ، وبالتالي حصلتُ على الجزء الساقط من الصورة ، إلاّ أنه لم يكن بأحسن من الصورة ، فهو يشبهها في الاهتراء وعدم الوضوح .

فاستعنت بالله ، واعتمدتُ على النسخة الأولى التي نسخت من خط المؤلف مقارنةً بالنسخة التي كتبت في القرن الثالث عشر ،والتي حصلت عليها بمساعدة مكتبة الملك فهد.

ولم أدّخر جهدًا ، أو أختزن وسعًا في سبيل النهوض بالنّصِ ، وخدمته ، والقيام عليه .

وإني أذكر هذه العقبات لا للتمنن ، والاستكثار على البحث ، ولا ضنًا مني بوقتٍ أو جهد ؛ فالعلم خليق بأن تشدَّ إليه الرحال ، وتنتهي في سبيله الآجال .

وإنّما أذكره اعتذارًا عما يكون قد شابَ عملي من خطأ أو زللٍ أو سهو ، أسأل الله أن يعفو عني ، ويتجاوز عن خطيئاتي ، ويغفر زلاتي ، ويهيئ لي من يرشدني إلى الصواب .

أما خطة البحث فقد قسّمتُها إلى قسمين :

- **قسم الدراسة .**
- **قسم التحقيق .**
- **القسم الأول** : الدراسة وتتكون من خمسة فصول .
- **القسم الثاني** : تحقيق النص .

القسم الأول : الدراسة

الفصل الأول : تناولت فيه الحديث عن ابن العيني ، من حيث :

- اسمه ولقبه وكنيته .
- نشأته وحياته .
- عصره .
- شيوخه .
- تلاميذه .
- ثقافته العلمية .
- آثاره العلمية .

الفصل الثاني : تحدثتُ فيه عن " ألفية ابن مالك " ومكانتها العلمية ، وأشهر شراحها ، في العناصر التالية :

- تعريف الألفية وسبب نظمها وأصلها .
- سبب تسميتها بالألفية أو الخلاصة .
- منهج الألفية .
- أهمية الألفية في الدرس النحوي ، وعناية العلماء بها .
- أشهر شرّاح الألفية .

الفصل الثالث : تحدثت فيه عن منهج الشارح في كتابه فتناولت العناصر التالية :

- منهجه .
- أسلوبه .
- مصطلحاته .
- مصادره .
- شواهده .
- مقارنة شرح ابن العيني بشرح ابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ ، وبشرح الأشموني المتوفى سنة ٩٢٩ هـ .

الفصل الرابع : قمتُ بدراسة بعض القضايا النحوية والصرفية الخلافية التي تحتاج إلى توضيح ، على النحو التالي :

- دراسة القضايا النحوية .
- دراسة القضايا الصرفية .

الفصل الخامس : تحدثتُ فيه عن اتجاهات ابن العيني النحوية والصرفية من علماء البصرة والكوفة ، وموقفه من أصول النحو ، وقد تناولت في هذا الفصل العناصر التالية :

- مذهبه النحوي .
- موقفه من البصريين .
- موقفه من الكوفيين .
- موقفه من العلماء السابقين .
- موقفه من أصول النحو : السماع ، والقياس .

القسم الثاني : تحقيق النص

ويتضمن :

النص المحقق مسبوقًا بتمهيد يوضح قيمة الشرح العلمية ، ووصف لنسختي المخطوط ، والمنهج الذي سرتُ عليه في تحقيق هذا الشرح ، وعملي في النصّ المحقق ونماذج للمخطوطتين ، ثم بعدها النصُ محققًا .

وقد سرتُ في التحقيق على المنهج الذي ارتضاه أرباب الصنعة الأوائل من ضبط للنص وتوثيق له ، وتخريج للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشواهد الشعرية والأمثال العربية ، والأعلام ، والأماكن ، وتوثيق لآراء العلماء الذين نقل عنهم الشارح وذلك بالإشارة إلى مصادرها ومراجعها . كما أثبتُ الخلاف الوارد بين النسختين في الحاشية .

ثم أتبعتُ النص بالفهارس الفنية ، وثبت للمصادر والمراجع .

القسم الأول

الدراسة

وتشتمل على خمسة فصول :

الفصل الأول : ابن العيني (٨٣٧هـ - ٨٩٣هـ) .

الفصل الثاني : ألفية ابن مالك ومكانتها العلمية وأشهر شراحها .

الفصل الثالث : منهج الشارح ومقارنته بمنهجي ابن عقيل والأشموني .

الفصل الرابع : دراسة القضايا النحوية والصرفية.

الفصل الخامس : اتجاهات ابن العيني النحوية والصرفية ، وموقفه من أصول النحو .

الفصل الأول

ابن العيني (٨٣٧ - ٨٩٣ هـ)

- اسمه ولقبه وكنيته .
- نشأته وحياته .
- عصره .
- شيوخه .
- تلاميذه .
- ثقافته العلمية .
- آثاره العلمية .

ترجمة ابن العيني

- اسمه ولقبه وكنيته(١)

هو عبد الرحمن بن أبي بكر محمد بن أبي بكر الدمشقي الصالحي ، الشيخ الإمام المُحقق العلامة ، زين الدين بن الخَواجا تقيّ الدين ، الشَّهير بابن العيني ، نسبة إلى رأس العَيْن(٢) .

- نشأته وحياته

ولد بصالحية دمشق ، سنة سبع وثلاثين وثمانمائة(٣) ونشأ بها فحفظ القرآن وكتبًا منها " المنار(٤) " و" ألفية ابن مالك " ، واشتغل بالفقه وأصوله ، وبرع في الفنون ودرس وأفتى ، ورأس في زمنه على أهل مذهبه ، وقدم القاهرة فأخذ في الفقه وأصوله والقراءات وأخذ العروض عن أبي الفضل المغربي(٥) . وسمع عن نشوان(٦) وغيره .

---

(١) ينظر ترجمته في :
- الضوء اللامع ٧١/٤ .
- الطبقات السَّنيَّة في تراجم الحنفية ، لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري (ت ١٠١٠هـ) ٢٧٩/٤ – ٢٨٠ . تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ، دار الرفاعي – الرياض ، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.
- الكتبخانة الخديوية المصرية ٢٥٣/٢ ، ٦٣/٤ ، طبعة المطبعة العثمانية بمصر ١٣٠٧هـ.
- كشف الظنون ١٥٣/١ ، ١٥٦ ، ٤٧٨ ، ٥١٦ ، ٥٤٨ ، ٧٤٤ ، ٧٤٦ ، ١٠٦٤/٢ ، ١٦٤١ ، ١٨٠٧ ، ١٨٢٥ ، ١٩٧١ ، ٢٠١١ .
- الأعلام للزركلي ٣٠٠/٣ ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط٥ ، ١٩٨٠م .

(٢) موضع بالشام ، الطبقات السنية ٢٧٩/٤ .

(٣) الضوء اللامع ٧١/٤ ، الطبقات السنية ٢٧٩/٤ ، الأعلام ٣٠٠/٣ .

(٤) المنار في الأصول للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي الحنفي ، (ت ٧١٠هـ)،ولابن العيني شرح على المنار وجيز،وقد وقفت على هذا الشرح بمكتبة الأسد بدمشق. ينظر : ترجمته في : الأعلام ٦٧/٤ .

(٥) ينظر ترجمته : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ٢٤٧/٢ . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

(٦) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن نشوان الحواري الشافعي ، (ت ٨١٩هـ) ، ينظر : الدَّارسُ في تاريخ المدارس لعبد القادر بن محمد الدمشقي (ت٩٧٨هـ) ٢٤٢/١ ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م .

قام بتدريس الحنيفية بدمشق[١] ، وولي قضاء دمشق للسادة الحنفية ، واستمر فيه ثمانية عشر يومًا ، ثم استعفى منه[٢] ، توجه للتدريس والإفتاء وأخذ عنه جماعة من الطلبة ، وانتفع به خلق كثير[٣] .

كان يميل إلى التنزهات والبساتين ، ومصاحبة الإخوان ، والإفضال عليهم[٤] . نال رئاسة ووجاهة ، واعتنى في آخر عمره بمطالعة كتب الطب[٥] .

وكانت وفاته في ليلة السبت ، التاسع عشر من صفر ، سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة[٦] .

رحمه الله تعالى .

- عصره[٧]

لا شك أن العالِم أو المفكِّر هو نتاج عصره ، وابن بيئته ، ونحن إذا نظرنا إلى ابن العيني في هذا الإطار نجد أنه نشأ في عصر المماليك ، أو بعبارة أدقّ في أخريات هذا العصر ، فيطلق العصر المملوكي على الفترة الممتدة من سنة ٦٥٨-٩٢٣هـ[٨] .

وفي هذا العصر وصلت الحركات العلمية والفكرية إلى أوجها من الرقي والازدهار ، فقد كان بحقٍ عصر الثقافة والفكر ، ومما لا ريب فيه أن انتصار المماليك على التتار في موقعة " عين جالوت " كان فاتحة عهد جديد للعالم العربي والإسلامي الذي سقط تحت أقدام التتار الغزاة .

---

(١) الضوء اللامع ٧١/٤ .

(٢) الطبقات السنية ٢٨٠/٤ .

(٣) الضوء اللامع ٧١/٤ ، الطبقات السنية ٢٨٠/٤ .

(٤) المصدران السابقان .

(٥) الضوء اللامع ٧١/٤ ، الطبقات السنية ٢٨٠/٤ .

(٦) الضوء اللامع ٧١/٤ ، الطبقات السنية ٢٨٠/٤ ، الأعلام ٣٠٠/٣ .

(٧) ينظر : الحركة العلمية في مصر في دولة المماليك والجراكسة . تأليف : د/محمد كمال الدين عزّ الدين ، عالم الكتب ، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .
صفحات من تاريخ مصر في عصر السيوطي ص٧١ وما بعدها . تأليف : عبد الوهاب حموده ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

(٨) ينظر : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي ٨٦/٢ ، مطبعة دار الوطن – القاهرة ، ١٢٩٩هـ – ١٨٨٠م . مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، ص١٩٧ ، العدد الرابع والثلاثون . ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

وقد حول هذا الانتصار أنظار العلماء والمفكرين إلى مصر ، فتوافد إليها علماء العربية من كل حدب وصوب ، فانتقلت إليها مراكز العلم والأدب ، حيث كانت القاهرة ملجأ أدباء اللغة العربية وعلمائها يفدون إليها من الشرق والغرب(١) .

ويصف ابن خلدون نشاط الحركة العلمية بالقاهرة بقوله : (ونحن لهذا العهد نرى أنّ العلم والتعليم إنّما هو بالقاهرة من بلاد مصر كما أن عمرانها مستجر ، وحضارتها مستحكمة منذ آلاف من السنين فاستحكمت فيه الصنائع وتفننت ، ومن جملتها تعليم العلم .... وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب(٢)) .

وزخر العصر بالعدد الكبير من علماء المذاهب الأربعة ، وكثير من المتصوفة وأهل الكلام والأصوليين والنحويين واللغويين ، والأطباء والمنجمين والفلكيين والمؤرخين إلى غير هؤلاء وهؤلاء(٣) .

ولم يبخل المماليك على العلماء بوضعهم في مكانهم اللائق في مجال التقدير والمهابة ، والاحترام والإجلال من ناحية ، وفي مجال بذل العطاء ، وتقديم المال الوافر من ناحية أخرى ؛ مما جعل الكثير من طلبة العلم يسرعون للوصول إلى هذه المكانة المرموقة ، وذلك بالجدّ في تحصيل العلم والسّهر على مذاكرته والتنافس في مجال التأليف فيه .

وقد أنشأ المماليك مدارس عديدة في القاهرة والإسكندرية وفي أنحاء البلاد المتعددة .

ففي القاهرة أنشاوا النّاصرية ، ومنازل العز ، والصالحية ، والظاهرية ، والمنصورية ، وبجانب هذه المدارس كانت المساجد ، والربُط تقوم بدور كبير في نشر العلم والمعرفة(٤) .

ومن الظواهر اللافتة للأنظار أن الدراسة النحوية في هذا العصر لا تقوم على الدراسة التخصصية ، فالعالِم أو المفكر لا يعتبر بحقٍ عالمًا أو مفكرًا إلاَّ إذا أحاط بثقافة عصره في شتى المواد ، والعلوم المختلفة .

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ١٢٢/٣ ، مراجعة د/شوقي ضيف ، دار الهلال .

(٢) تاريخ ابن خلدون ، الجزء الأول ص٣٦٣ ، دار الطباعة اليزيدية ، بولاق – القاهرة ، ١٢٨٤هـ .

(٣) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ٨٨/٣ ، نشر مكتبة الآداب بمصر ، ط٢ ، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .

(٤) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ١٤٢/١ – ١٤٣ . وينظر : صُورة الحياة العلمية في القرن التاسع الهجري من خلال الضوء اللامع للسخاوي ٣٣-٤٩ . تأليف : يحيى محمود ساعاتي ، دار العلوم – الرياض ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

فكان من العسير فصل الدراسات النحوية عن هذه الدراسات الأخرى ؛ لأن النحو مادة لا يستغنى عنها لمن يتصدى لمثل هذه الدراسات من ناحية ؛ ولأن طابع العصر يلزم العَالِم أو المفكر أن يكون ملمًا بعلوم عصره من ناحية أُخرى .

ولا أدلّ على ذلك من أن علماء النحو في هذا العصر كانوا يقومون بتدريس الفقه والقراءات مع أن نبوغهم وشهرتهم كانت في علم النحو لا في علم التفسير والفقه .

ومن علماء العربية في هذا العصر " ابن العيني " الذي نبغ في علوم عصره ، ذكره السخاوي بقوله : (اشتغل بالفقه وأصوله ..... وصنف في العربية والعروض بل وفي أصولهم ..... وتوجه للتدريس والإفتاء ، وأخذ عنه جماعة من الطلبة وانتهى الأمر له في قضاء الحنفية[١]) .

فكان " ابن العيني " واسع الثقافة عظيم الاطلاع ، يعلمُ الكثير من فنون العربية ، والشريعة الإسلامية[٢] . كذلك كان على معرفة بالقراءات القرآنية ، كما كان جيد الحفظ لأشعار العرب كما هي عادة الدارسين في عصره ، وقد تمتع بمكانة علمية مرموقة ، ومنزلة سامية[٣] .

◦ - شيوخه

تلقى " ابن العيني " بواكير تعليمه بدمشق التي كانت تشهد في تلك الآونة حركة علمية ، وازدهارًا في مختلف العلوم ، والفنون .

فنشأ بها وحفظ القرآن ، وقرأ كتبًا منها "المختار" و " المنار " و " ألفية ابن مالك " وقدم القاهرة فأخذ بها في شتى العلوم مثل العروض وأصول الفقه ، والقراءات .

وأهم شيوخه الذين وصل إليهم علمنا :

١- أبو الفضل المغربي[٤] :

العلامة المشداليّ ، أحد أذكياء العالم ، اشتغل بالمغرب وقُدّم في حياة والده ، وأقرأ بمصر وغيرها ، وأبان عن تفنن في العلوم فقهًا وأصولاً وكلامًا ونحوًا ، وغير ذلك وأخذ عنه غالب طلبة العصر . وذُكر أنّ " ابن العيني " أخذ في العروض عنه[٥] .

مات بحلب سنة نيف وستين وثمانمائة[٦] للهجرة .

---

(١) الضوء اللامع ٧١/٤ .

(٢) الطبقات السنية في تراجم الحنفية ٢٨٠/٤ .

(٣) الطبقات السنية في تراجم الحنفية ٢٨٠/٤ .

(٤) ينظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢٤٧/٢ .

(٥) الضوء اللامع ٧١/٤ .

(٦) بغية الوعاة ٢٤٧/٢ .

٢- الشُّمُنِّي[١] :

أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن عليّ بن يحيى بن محمد الإمام تقي الدين أبو العباس ابن العلامة كمال الدين ابن العلامة أبي عبد الله الشُّمُنِّي ، إمام النحاة في زمانه، وشيخ العلماء في أوانه ، أما التفسير فهو بحرهُ المحيط ، وأمّا الحديث فالرّحلة في الرواية والدراية إليه ، والمعوّل في حلّ كل مشكلاته وفتح مقفلاته عليه .

وأما النحو فلو أدركه الخليل لاتخذه خليلاً ، أو يونس لأنس بدرسه ، وشفى منه غليلاً[٢] .

ولد بالإسكندرية في رمضان سنة إحدى وثمانمائة للهجرة ، له مصنفات كثيرة منها :

" شرح المغني لابن هشام " ، " شرح مختصر الوقاية في الفقه " وغيره .

توفي ليلة الأحد سابع عشرين ذي الحجة سنة ثنتين وسبعين وثمانمائة[٣] للهجرة .

٣-الكافيجي[٤] :

محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي ، شيخنا العلامة أستاذ الأستاذين ، محيى الدين أبو عبد الله الكافيجيّ الحنفيّ .

ولد سنة ثمان وثمانين وسبعمائة للهجرة .

كان الشيخ إمامًا كبيرًا في علم الكلام ، وأصول اللغة ، والنحو والتصريف والإعراب ، والمعاني والبيان ، والجدل والمنطق والفلسفة ، وله اليد الحسنة في الفقه والتفسير والنظر في علوم الحديث ، وألف فيه ، وأمّا تصانيفه في العلوم العقلية فلا تحصى ، له مصنفات كثيرة منها[٥] : " نزهة المعرب " في النحو[٦] ، و " أنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة[٧] " و " مختصر في علم التاريخ[٨] " وغيرهم .

---

(١) ينظر ترجمته : بغية الوعاة ٣٧٥/١ .
(٢) بغية الوعاة ٣٧٦/١ .
(٣) بغية الوعاة ٣٧٩/١ .
(٤) ينظر ترجمته : بغية الوعاة ١١٧/١ .
(٥) ينظر : بغية الوعاة ١١٨/١ ، الأعلام ١٥٠/٦
(٦) الأعلام ١٥٠/٦ .
(٧) المصدر السابق .
(٨) الأعلام ١٥٠/٦ .

توفى الشيخ شهيدًا بالإسهال ليلة الجمعة ، رابع جماد الأولى سنة تسع وسبعين وثمانمائة للهجرة[١] .

- تلاميذه

كان ابن العيني ، موسوعة ثقافية حوت ألوان الفنون والمعارف ، فأقبل عليه العديد من التلاميذ وانتفع به خلق كثير[٢] .

وكان غالبًا يجالس التلاميذ جلوسًا عامًا فلا يُؤْثِرْ أحدًا منهم على آخر ؛ لذلك لم يذكر المترجمون له تلاميذًا ، والذي وصل إليه علمنا وجاء في كتب التراجم أنه توجه للتدريس[٣] والإفتاء وأخذ عنه جماعة من الطلبة[٤] .

ويبدو لي أن علمه كان عامًا لكل من أراده وأحب الجلوس إليه لينتفع بزاد كثير من معارفه وثقافته .

- ثقافته ومكانته العلمية

تبين لي من خلال تحقيقي – لشرح ابن العيني على ألفية ابن مالك – أن ابن العيني واسع الثقافة ، عظيم الاطلاع ، حسن النظر ، يعلم الكثير من فنون العربية والشريعة الإسلامية .

فقد كان شرحه مرآة صافية انعكست على صفحته ألوان ثقافته المختلفة من نحو وصرف ، وبلاغة ، وعروض ، وفقه ، وأصول ، ومنطق ، فقد تنوعت ثقافته تبعًا لتنوع ثقافة شيوخه كما رأينا ؛ الفقيه ، والمحدّث ، والمقرئ ، والمتكلم ، والأصولي ، والنحوي والأديب .

فلا غرابة أن نجد ابن العيني قد ألم بكل هذه العلوم ، وتبحر فيها وأجادها .

قال عنه السخاوي : (حضر عندي بعض المجالس ..... وصنف في العربية والعروض بل وفي أصولهم ، وكذا كتب في تفسير اللغة التركية مع نظم ونثر وعقل ومداراة .... وبالجملة فقد نال رياسة ووجاهة حتى مات ... فتأسفت على فقده ، ونعم الرجل كان رحمه الله وإيانا[٥]) .

---

(١) بغية الوعاة ١١٨/١ .

(٢) الضوء اللامع ٧١/٤ ، الطبقات السنية ٢٨٠/٤ .

(٣) المصدران السابقان .

(٤) الضوء اللامع ٧١/٤ ، الطبقات السنية ٢٨٠/٤ .

(٥) الضوء اللامع ٧١/٤ .

كما كان حافظاً لأشعار العرب كما هي عادة الدارسين في عصره ، وتمتع ابن العيني بمكانة علمية مرموقة ، ومنزلة سامية دلّ على ذلك أمور منها :

- أنه تتلمذ على أبرز علماء ذلك العصر ، كـ " الكافيجي " و " الشُّمُنّى " وغيرهما .
- أنه وُلّي إفتاء دار العدل ، ودرس بمدارس متعددة[١] .
- أنه ولي قضاء دمشق للسادة الحنفية[٢] .
- أنه ألف الكثير من الكتب في علوم شتى كالفقه ، والحديث ، والنحو والقراءات ، والعروض وغير ذلك .
- أنّه درّس ببعض مدارس دمشق الشهيرة كالعذراوية ، والمرشدية[٣] وغير ذلك .

ونال رياسة ووجاهة حتى وفاته[٤] .

كل ذلك يدل دلالة واضحة على نبوغه ، بالإضافة إلى مهارته في علم النحو ، فقد كان شارحًا ومقرئًا مجوذا ، حافظاً للقراءات القرآنية ، وقد استشهد في شرحه ببعض القراءات السبعية والشاذة ، وكان قلما يذكر قراءة دون أن يتبعها لصاحبها .

كما برع في علم الحديث ، فقد أجاد في " شرح البخاري " في ثلاثة مجلدات ، وكتب الصحيح على هامشه[٥] ، وسيأتي ذكر مصنفاته لاحقًا .

- آثاره العلمية

عاش ابن العيني حياة مليئة بالدرس والتحصيل ، والإفادة والتعليم والتصنيف ، وخلف لنا ثروة علمية كبيرة أشارت إليها كتب التراجم ووقفنا على بعضٍ منها ضمن المخطوطات وهي :

١- اختصر " تفسير القرآن " للشيخ حافظ الدين النَّسَفِيّ ، المسمى " المَدارِك " وزاد فيه ، ولم أقف عليه .

٢- اختصر " تلخيص المفتاح " وسماه " تحفة المغاني لشرح المعاني " ، وقد وقفت عليه في دار الكتب المصرية برقم حفظ (٢٤) بلاغة عربي ، باسم " حل عقود الجمان شرح تلخيص المفتاح في المعاني " ، (مخطوط) .

---

(١) الطبقات السنية ٢٨٠/٤ .

(٢) الضوء اللامع ٧١/٤ ، الطبقات السنية ٢٨٠/٤ .

(٣) ينظر : الدارس في تاريخ المدارس ٢٨٣/١ ، ٤٤٣ .

(٤) الضوء اللامع ٧١/٤ ، الطبقات السنية ٢٨٠/٤ .

(٥) الطبقات السنية ٢٨٠/٤ .

٣- " البدور السافرة في أمور الآخرة " ، وقد وقفت عليه في دار الكتب المصرية ، مخطوط برقم (٨٧٩) وبرقم (١٣١٥) .

٤- " داعي الفلاح في أذكار المساء والصباح " وقد وقفت عليه في دار الكتب المصرية مخطوط برقم (١٨٧٧) .

٥- " شرح ألفية ابن مالك " مزجًا ، وهو موضوع التحقيق وسيأتي الحديث عليه لاحقًا .

٦- " شرح ألفية العراقي " في علم الحديث مزجًا ، ووقفت عليه في دار الكتب المصرية برقم (٣٤٠) مصطلح عربي ورقم (٤٠٢) مصطلح الحديث عربي باسم " شرح ألفية العراقي في أصول الحديث " (مخطوط) .

٧- " شرح البخارى " في ثلاثة مجلدات ، ذكره صاحب الطبقات السنية ، وذكر أنه كتب الصحيح على هامشه ، ولم أقف عليه .

٨- " شرح تهذيب الكلام " للتفتازانيّ ، ولم أقف عليه

٩- " شرح الخزرجية " في العروض ، ووقفت عليه في دار الكتب المصرية برقم (٢١) عروض تيمور عربي باسم " شرح عروض الخزرجية " (مخطوط) .

١٠- شرح الدُّرر " للقُونوىّ وأجاد فيه .

١١- " شرح الشمسية " في المنطق ، ووقفت عليه في دار الكتب المصرية برقم (٤٢٣) منطق عربي وبنفس الاسم (مخطوط) .

١٢- " شرح فرائض المختار " ، ولم أقف عليه .

١٣- " شرح المقصود في الصّرف " ، ولم أقف عليه .

١٤- " شرح المنار " وقد وقفت عليه في دار الكتب المصرية برقم (٧٩) و(٨٠) و (٢٢٦٠٩) باسم " شرح منار الأنوار في أصول الفقه " (مخطوط) ، وفي مكتبة الأسد بسوريا أيضًا بنفس الاسم " شرح المنار " برقم (٨٢٩٠) .

١٥- " شرح النُّقاية ، مُختصر الوقاية " ولم أقف عليه .

١٦- " شرح الوشاح في المعاني والبيان " ولم أقف عليه .

١٧- " عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد " وقد وقفت عليه في دار الكتب المصرية مخطوط برقم (٨٥٧) حديث طلعت عربي .

١٨- نظم " الدرة المُضيَّة " في اللغة التركية ، ولم أقف عليه .

الفصل الثاني

ألفية ابن مالك ومكانتها العلمية وأشهر شراحها .

- تعريف الألفية وسبب نظمها .
- سبب تسميتها بالألفية أو الخلاصة .
- منهج الألفية .
- أهمية الألفية في الدرس النحوي وعناية العلماء بها .
- أشهر شرّاح الألفية .

تعريف بألفية ابن مالك

تلقى ألفية ابن مالك شهرة بين الدارسين ، واهتمامًا من قبل المعنيين بدراسة الكتب النحوية وخاصة المتأخرين ، وقد لاقت – من العناية شرحًا وتعليقًا واختصارًا – الشيء الكثير بحيث جاوزت شروحها مائة وتسعة وعشرين شرحًا[١] ، ما بين مطبوعٍ ومخطوطٍ ومفقودٍ ، وترجع أهميتها للأسباب الآتية[٢] :

أولاً : تمتع ناظمها بمكانة علمية مرموقة .

ثانيًا : مبادرة ابن الناظم " بدر الدين[٣] " إلى شرحها وهو ذو منزلة عالية عند العلماء .

ثالثًا : سهولة استظهارها ؛ لأنها أرجوزة .

رابعًا : بدء دراستها في دمشق التي كانت يومذاك حاضرة علمية مشهورة .

وبعد فإن الألفية كانت الكتاب الوحيد الذي شغل العلماء في هذه الفترة[٤] بالشرح والتعليق والإعراب ، ولا ننسى أن الكثير منهم بعد نهاية القرن الثامن أو قبل نهايته اهتموا بشروح الألفية ووضعوا عليها تعليقاتهم التي لا نستطيع حصرها[٥] .

وهي تعليقات مازالت حية نابضة قوية متحركة لم تضعفها كثرة السنين التي مرت على تأليفها ؛ ولا أدلّ على ذلك من أنّ معاهدنا التي أخذت على عاتقها دراسة اللغة العربية ، ظفرت فيها دراسة الألفية بشروحها وتعليقاتها بنصيب كبير[٦] .

وقد اهتم علماء النحو واللغة بالألفية اهتمامًا كبيرًا ، فشرحوا غوامضها ، وذللوا مصاعبها،وأوضحوا خفيّها ، وقد تكفل كشف الظنون[٧] ببيان هؤلاء الشراح والتعريف بهم.

---

(١) ينظر : الألفية والدراسات التي دارت حولها وشروحها وحواشيها ، شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، المسمى " إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المراديّ وزوائد أبى اسحاق " . تأليف : محمد بن أحمد بن غازى العثماني المكناسي (ت٩١٩هـ) ٥٦/١-١١٥ . تحقيق : حسين عبد المنعم بركات ، مكتبة الرشد – الرياض ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

مجلة الخفجي العدد الثاني ، السنة الثامنة ، جماد الأخرة ١٣٩٨هـ ص٤، موضوع ألفية ابن مالك للدكتور عبد الهادي الفضلي .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد الطائى الجياني الأندلسي ، ولد سنة ٦٠٠هـ ، كان إمامًا في النحو الصرف والعروض واللغة ، توفى سنة ٦٧٢هـ . ينظر : بغية الوعاة ١٣٠/١-١٣٧ .

(٤) خلال القرنين السابع والثامن .

(٥) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمكناسي ٥٦/١-١١٥ .

(٦) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص١٧٧ ، للدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

(٧) ١٥١/١ – ١٥٥

- سبب تسميتها بالألفية أو الخلاصة

سميت الألفية بهذا الاسم لاشتمالها على " ألف " بيت من بحر الرجز - وهي ملخص الكافية وقد طبقت شهرتها الآفاق - ووردت هذه التسمية على لسان ناظمها في مقدمتها وذلك قوله :

(وَأَستَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ • مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ)

قال الأشموني(١) في شرح البيت : ("الألفيه" أي : عدة أبياتها ألفٌ أو ألفان ، بناء على أنها من كامل الرجز ، أو مشطوره(٢)) . يعني : أنها ألف(٣) بيت إن كانت من كامل الرجز ، وأنَّها ألفا بيت إن كانت من مشطور الرجز .

وتسمى بـــ " الخلاصة " أيضًا ؛ لأنها خلاصة لأرجوزة ابن مالك الكبرى المسماة " الكافية الشافية " كما أشار ابن مالك إلى هذا في خاتمة الألفية بقوله :

(أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلَاصَهْ • كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ)

(يعني : أَحصَى هذا النظم ، أي : جَمَعَ من منظومة الكافية الخالصَ الصافى مما يكدره(٤)) .

- منهج الألفية(٥)

ضمت أبيات الألفية وشروحها موضوعات متعددة لكثير من رسائل علمي النحو والصرف .

وقد صنفها ابن مالك معتمدًا في التبويب على نظرية العامل ، فبدأ بعد أقسام الكلام بالمرفوعات ، وثَنَّى بالمنصوبات ، وثَلَّث بالمجرورات ، ثم أردفها بالأسماء العاملة عمل الفعل ، ثم أتبعها بالتوابع ، وبعدها ذكر جملة من الأساليب الإنشائية ، فأسماء الأفعال ، ونوني التوكيد ، وومالا ينصرف ، ثم أعقب ذلك بإعراب الفعل وفصول لبعض

---

(١) ستأتي ترجمته لاحقًا .

(٢) ينظر : شرح الأشموني (ت٩٢٩هـــ) ١٦/١. تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث .

(٣) من خلال التحقيق اتضح أن عدد أبيات الألفية ٩٨٨ بيتًا ، (وقد ساغ قوله من باب ما قارب الشيء يعطى حكمه) . ينظر : مجلة الخفجي ص٤ .

(٤) شرح التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هــ) ٢٢/١ . تحقيق : عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، ١٤١٣هـــ - ١٩٩٢م .

(٥) ينظر : شرح التصريح ٢٣/١ ، شرح ألفية ابن مالك للمكناسي ٥٧/١ ، المدرسة النحوية في مصر والشام ١٧٨ - ١٧٩ ، مجلة الخفجي ص٤-٥ .

الأدوات ، ثم استعرض العدد والحكاية والتأنيث والمقصور والممدود ، وجموع التكسير ، والتصغير والنسب ، والوقف والإمالة،وأنهى نظمه بالتصريف بحسب أهمية موضوعاته .

وتبدأ الألفية بالمقدمة المتعارف عليها والمألوفة في المنظومات العلمية من ذكر "القول" ثم اسم الناظم فالحمد والصلاة على النبي ﷺ ، ثم الإنتقال إلى ذكر المنظومة ، يعقبه البدء بأول باب من موضوعاتها .

وكان منهجه فيها يقوم على أساس الإجتهاد فيختار ما يرجح من أقوال العلماء وآرائهم ، وغلب على اختياراته النزعة إلى المدرسة البصرية آخذًا بالقياس الذي عرف به المذهب البصري .

واعتمد في الاستشهاد على القرآن الكريم وقراءاته أولاً ثم الحديث النبوي فالشعر وأقوال العرب ثانياً .

وقد نظم ابن مالك ألفيته من بحر واحد من كامل الرجز أو مشطوره .

ومن هنا كانت ألفيته ألصق بالنفس ، وأسهل في الحفظ ، ونجده يجعل الإيجاز طابعًا لألفيته مع الدقة ، والتنظيم في ترتيب الأبواب وتقسيمها .

ولذا ؛ نرى أن ألفيته جاءت في ثمانية وسبعين بابًا وفصلاً ؛ حتى لا تختلط القواعد بعضها ببعض ، وحتى تتضح مسائل كل باب على حده .

ولاشك أنّ هذا أدعى إلى الضبط والإتقان ، وأسهل في الحفظ والإلمام .

- أهمية الألفية(١)

نلمس أهمية الألفية علميًا مما قيل فيها ومن ذلك :

قول ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة(٢) ٧٦١هـ في مقدمة كتابه " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك(٣) " : (فإن كتاب الخلاصة الألفية ، في علم العربية ، نَظْم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائى – رحمه الله – كتاب صَغُرَ حجمًا ، وغزر عِلمًا) .

---

(١) ينظر في أهمية الألفية : شرح ألفية ابن مالك للمكناسي ٥٨/١ ، كشف الظنون ١٥١/١ ، المدرسة النحوية في مصر والشام ص١٧١ وما بعدها .

(٢) بغية الوعاة ٦٩/٢ .

(٣) ١٠/١ .

• قال الدماميني[١] في ذكر مؤلفات ابن مالك : (... وأرجوزته الكبرى المسماة " الكافية الشافية " وشروحها ، وأرجوزته المختصرة من الكبرى وتعرف بالألفية ، وجُلُّ اشتغال الطلبة المصريين في هذا الزمان بها ، قال ابن رشيد[٢] : .... ونظمَ رَجَزًا في النحو عظيم الفائدة تستعمله المشارقة ثم نثره في كتابه المسمى " بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية " ... [٣]) .

• قال صاحب نفح الطيب[٤] المتوفى سنة إحدى وأربعين وألف من الهجرة في ترجمته لابن مالك مقارنًا بين الفيتي ابن مالك وابن معطى[٥] : (واعلم أن الألفية مختصرة الكافية .... ونظمه أجمع وأوعب ، ونظم ابن معطى أسلس وأعذب ... [٦]) .

- شراح الألفية[٧]

نالت ألفية ابن مالك حظًا وافرًا من الشرح والتعليق مع الاختصار ، والإعراب أحيانًا ، وشرح لشواهدها المتعددة أحيانًا أخرى .

وشروح هذه الألفية أكثر من أن تتسع هذه الكلمة الموجزة لتعدادها ، وبيان مزاياها ، وما انفرد به كل شرح فقد أربت شروحها على مائة وتسعة وعشرين شرحًا – في حدود ما وصل إليه علمنا – وأكثر هذه الشروح لأشهر العلماء ومبرزيهم .

---

(١) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الدّمامينيّ ، نحوي وأديب ، ولد سنة ثلاث وستين وسبعمائة للهجرة ، له تصانيف منها : شرح التسهيل ، وشرح الخزرجيّة ، توفى سنة ٨٣٧هـ .
ينظر : بغية الوعاة ٦٦/١ .

(٢) محمد بن عمر بن رشيد الفهريّ السّبتيّ ، يعرف بابن رشيد ، ولد سنة ٦٥٧هـ ، له مصنفات منها "تلخيص القوانين في النحو" ، و"حكم الاستعارة" ، وغير ذلك ، توفى سنة ٧٢١هـ .
ينظر : بغية الوعاة ١٩٩/١ .

(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (ت٨٣٧هـ) ٣٠/١-٣١ . تحقيق : د/محمد عبد الرحمن المفدّى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٤) الشيخ أحمد بن المقري التلمساني صاحب كتاب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٢٣٢/٢ مطبوع بتحقيق : إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٥) يحيى بن عبد المعطى يكنى بابن معطى ، له مصنفات منها : " الدرة الألفية في علم العربية " توفى سنة ٦٢٨هـ . ينظر : بغية الوعاة ٣٤٤/٢ .

(٦) نفح الطيب ٢٣٢/٢ .

(٧) ينظر في شرّاح الألفية : شرح ألفية ابن مالك للمكناسى ٦٠/١-٨٧ ، كشف الظنون ١٥١/١ ، ألفية ابن مالك في النحو والصرف للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ص٨ ، مكتبة الفيصلية ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص٢٣٠ – ٢٥٠ ، ط٢ ، ١٩٦٩م ، مجلة الخفجي ص٦-٧ .

- كابن الناظم محمد بدر الدين بن محمد بن مالك المتوفى سنة ٦٨٦هـ[١] .

شرح ألفية والده ، و (يغلب على الظن أنه أول شرح على الألفية مهد السبيل لمن شرحوا الألفية بعده ، نقلوا عنه ، وعنوا ببسط ما فيه .. [٢]) .

- ومنهم الإمام أبي محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري الشافعي الحنبلي المتوفى سنة ٧٦١هـ[٣] ، وقد شرح ابن هشام الألفية مرتين :

إحداهما : في كتابه " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " .

والثانية : في كتاب سماه " دفع الخصاصة عن قُراء الخلاصة[٤] " .

قال السيوطي بعد ذكر هذين الكتابين : (وله عدة حواشٍ على الألفية[٥]) .

- ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم المرادي المصري المتوفى سنة ٧٤٩هـ[٦] ، في كتابه " توضيح المقاصد والمسالك " .
- ومنهم العلامة قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ[٧] .
- ومنهم الأندلسي محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري المالكي المتوفى سنة ٧٨٠هـ[٨] " شرح الألفية[٩] لابن مالك " ، وهو كتاب مفيد يعتني بالإعراب للأبيات ، وهو جليل جدًا ، نافع للمبتدئين[١٠]) .
- ومنهم الشاطبي الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠هـ[١١] ، في كتابه " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية[١٢] " .

---

(١) بغية الوعاة ٢٢٥/١ ، مطبوع بتحقيق : دكتور عبد الحميد السيد ، طبع دار الجيل – بيروت .

(٢) نشأة النحو ص٢٣١ .

(٣) بغية الوعاة ٦٩/٢ ، مطبوع بتحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – بيروت ١٩٩٢م .

(٤) الخلاصة هي نفسها الألفية ، فقد اشتهرت بين الناس باسم الألفية .

(٥) بغية الوعاة ٦٩/٢.

(٦) بغية الوعاة ٥١٧/١.

(٧) بغية الوعاة ٤٧/٢، مطبوع بتحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر – بيروت ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(٨) بغية الوعاة ٣٤/١.

(٩) مطبوع بتحقيق : د/ عبد الحميد السيد ، المكتبة الأزهرية ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

(١٠) بغية الوعاة ٣٥/١ .

(١١) الأعلام ٧٥/١ .

(١٢) حققه جماعة منهم : د/عياد بن عيد الثبيتي ، د/ محمد ابراهيم البنا ، وغيرهما . وهو قيد الطبع بجامعة أم القرى .

- ومنهم المكودي أبي زيد بن عبد الرحمن بن علي المتوفى سنة ٨٠٧هـ[١] في كتابه " شرح المكودي[٢] " .
- ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين المعروف بابن العيني وهو صاحب الشرح الذي نحن بصدد دراسته وتحقيقه .
- ومنهم أبو الحسن علي نور الدين الأشموني المتوفى سنة ٩٢٩ هـ[٣] ، في كتابه " منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك[٤] " .
- ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ[٥] ، في كتابه " البهجة المرضية في شرح الألفية[٦] " .

وقد شرح الألفية غير هؤلاء ، وكلٌ ذلك ببركة صاحب الأصل المشروح ، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة فائقة في العربية وسعة الباع .

---

(١) الضوء اللامع ٩٧/٤ .

(٢) مطبوع بتحقيق : د/عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية – بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

(٣) الضوء اللامع ٥/٦ ، الأعلام ١٠/٥ .

(٤) مطبوع بتحقيق : د/عبد الحميد السيد .

(٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح بن عماد الحنبلي ٥١/٨ . تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة – بيروت .

مطبوع بتحقيق : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

الفصل الثالث

منهج ابن العيني في شرحه، ومقارنته بمنهجي ابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ والأشموني المتوفى سنة ٩٢٩هـ

- منهجه.
- أسلوبه.
- مصطلحاته.
- مصادره.
- شواهده.
- مقارنة منهجه بمنهجي ابن عقيل والأشموني.

منهج ابن العيني في شرحه على ألفية ابن مالك

- منهجه

لا يخفى علينا أن شروح الألفية كثيرة ، ومختلفة ، ففيها المطول وفيها المختصر وفيها المتعقب صاحبه للناظم يتحامل عليه ، ويتلمس له المزالق ، وفيها المميز له ، والمصحح لكل ما يجئ به ، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقًا وسطًا بين الإيجاز ، والإطناب ، والتحامل والتحيز .

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقًا بين الطريقين الشارح الشيخ الإمام عبد الرحمن بن العيني ، الذي عاش في القرن التاسع الهجري .

وقد اتسم عصره بازدهار الحركة النحوية ، وكثرة أصحاب الشروح[١] .

فلم يعمد في شرحه إلى الإيجاز المخل الذي يترك القواعد المهمة ، ولم يقصد إلى الإطناب ، وإنما جمع بين هذا وذاك .

فجاء شرحه جامعًا لمذاهب العلماء ، ووجوه استدلالتهم حافلاً بالاستشهادات القرآنية ، والأحاديث ، والشواهد الشعرية ، والأقوال العربية ، مهتمًا بأعلام النحو والشعر ، ولم يتعسف في نقد الناظم بحق وبغير حق ، كما لم يتحيز له بحيث يتقبل كل ما يجيء به .

وقد جاءَ شرحه ممزوجًا بأبيات الألفية بأسلوب علمي يدل على سعة ثقافته وعلمه الغزير ، وكثرة اطلاعه على أقوال علماء العربية أمثال سيبويه ، والخليل ، ويونس ، والفراء ، والجرجاني ، وغيرهم ، ذاكرًا أوجه القراءات القرآنية وأصول النحو من سماع وقياس .

وقد سار ابن العيني على ضوء المنهج الذي رسمه ، فابتدأ شرحه بمقدمات النحو المعروفة ، مفتتحًا بالبسملة ، وبفاتحة أبيات الألفية .

ثم أخذ في شرح أبيات الألفية – بابًا بابًا على ترتيبها واسمائها – شرحًا ممزوجًا بالأبيات من خلال تفسير مفردات البيت وشرحه كلمة كلمة ، وجملة جملة ، وقليلٌ جدًا كان يذكر البيت كاملاً ، ويشرحه .

والغالب ذكره نصفه أو جزءًا منه ، وشرحه ، وكان منهجه على النحو التالي :

---

(١) المدارس النحوية لشوقي ضيف ص٣٥٧ ، دار المعارف – القاهرة .

أولاً : كان يوطئ للباب – في الغالب – بمقدمة[١] يذكر فيها تعريفًا له .

ثم يتدرج إلى القضايا النحوية ، فيشرح الأبيات ذاكرًا ومستعرضًا آراء النحويين.

وقد يرجح بالقول أو من خلال ذكر المذاهب ما يرى أنه صواب ، معللاً لترجيحه[٢] – في بعض المسائل – مدعمًا له غالبًا بالحجج والبراهين والأمثلة ، مما جعل شرحه يحفل بالشواهد القرآنية والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعرية ، وأقوال العرب .

ثانياً : كان في القليل يذكر الشواهد الشعرية بذكر البيت كاملاً ، وأحيانًا يذكر شطرًا منه ويكتفي في الكثير الغالب بموضع الشاهد فيه ، دون ذكر لقائل البيت .

ثالثًا : كان يرجح بالقول بعض القواعد النحوية ، ويعلق موازنًا[٣] ، وأحيانًا يعلق على مذهب ابن مالك ويبين مذهبه في القضية النحوية[٤] .

رابعًا : كان يذكر – في الغالب – مذهب البصريين والكوفيين في القضية النحوية ويستدل بالأمثلة عليه ويرجح بين المذهبين[٥] .

خامسًا : الغالب والكثير في شرحه توضيح المفردات بتفسير معانيها المستغلقة فيه[٦] ، وأحيانًا يذكر ضبط الكلمة بذكر وزنها وبيان حركاتها[٧] .

سادسًا : كان يوضح الأكثر والأقل في الاستعمال العربي في مسائل النحو موردًا التعليل لما يذهب إليه[٨] .

---

(١) ينظر : باب تعدي الفعل ص ١٧٦، باب المفعول المطلق ص١٨١ ، باب الموصول ص١٢٧ ، باب أفعال المقاربة ص١٤٨ ، وغيره .

(٢) ينظر : باب ظن وأخواتها ص١٦٣ قوله : (والأرجح الإعمال ... والأرجح الإلغاء) .
وينظر أيضًا : باب الابتداء ص١٣٥-١٣٦ ، باب كان وأخواتها ص١٤٢-١٤٣ ، باب أفعال المقاربة ص١٥١ ، باب التنازع ص١٧٩-١٨٠ .

(٣) ينظر : باب المعرف بأدة التعريف ص١٣٢ ، باب الابتداء ص١٣٥-١٣٦ ، باب كان وأخواتها ص١٤٢ ، باب أفعال المقاربة ص١٤٩-١٥٠ ، باب ظن وأخواتها ص١٦٢ .

(٤) ينظر : باب نائب الفاعل ص١٧٢ ، باب مالا ينصرف ص٢٩٠ ، باب إعراب الفعل ص٢٩١ .

(٥) ينظر : باب التنازع ص١٧٩ ، باب المفعول المطلق ص١٨١ ، وغيره .

(٦) ينظر : باب الموصول ص١٢٩ ، باب المعرّف بأداة التعريف ص١٣٣ ، باب الابتداء ص١٤٠ ، باب ما ولا ولات ص١٤٥ ، باب إن وأخواتها ص١٥٣ ، باب المفعول المطلق ص١٨٢ ، باب الحال ص١٩٩ ، باب حروف الجر ص٢٠٥ ، باب الصفة المشبهة ص٢٣٦ ، باب التعجب ص٢٣٨ ، وغيره .

(٧) ينظر : باب أفعال المقاربة ص١٥٠ ، باب الإضافة ص٢١٨ ، والأبواب الصرفية .

(٨) ينظر : باب الحال ص١٩٥ ، باب الإضافة ص٢٢١ ، وغيره .

سابعًا : كثر في الشرح بيان لغات العرب في القضايا النحوية[١] ، وحفل بآراء علماء النحو العربي[٢] .

ثامنًا : كان يمثّل ويسهب في بعض الأبواب ؛ بذكر القاعدة النحوية ومذاهب العلماء فيها. وقد يذكر القاعدة النحوية دون ذكر شواهد عليها أو تمثيل لها[٣] .

ولم يتبع ابن العيني – رحمه الله – الطريقة المألوفة التي اعتدنا عليها في شروح الألفية ، والتي درج عليها أغلب الشرّاح ؛ بأن يذكر بيت الألفية ثم يتناوله بالشرح والتفصيل ، بل كان شرحه مزجًا وقد ساقه ذلك إلى :

١- شرح مفردات البيت كلمة كلمة ، وجملة جملة ، لم نلحظها في شرح ابن عقيل .

٢- توضيح المفردات ، وتفسير المعاني المستغلقة ، كما ذكرنا آنفًا .

- وفي هذا تركيز أكثر وتوضيح لأبيات الألفية كما أرى – وإجمالاً لما سبق أقول : إن ابن العيني قد سار على نهج ابن مالك في ترتيب الأبواب وأسمائها .

ويتضح من خلال الشرح اهتمامه بالتنبيه على الرأي الراجح ، والرأي الفاسد ، دون أن يهمه النصّ على اسم صاحب الرأي .

ومما هو جدير بالذكر عنايته الخاصة بالشواهد القرآنية وأوجه القراءات ، والشرح بأكمله دليلٌ على ذلك .

- أسلوبه

يمكننا القول بأن أسلوب ابن العيني في شرحه لألفية ابن مالك – بشكل عام – حسن السبك ، عميق المعنى ، يتطلب من القارئ بُعْد النظر وحضور الذهن .

كما أنه في الوقت نفسه واضح العبارة ، سهل التراكيب متواصل الفقرات ، إذ إنّ طبيعة البحث العلمي – التي تخاطب العقل وتنأى به عن الخيال – تطلبت منه وضوح العبارة ، في أغلب أجزائه دون إسهاب ممل ، أو إيجاز مخل ، وفرضت عليه سهولة التراكيب ، واستخدام المصطلحات العلمية المعروفة ، وجعلته يخضع لأسلوب علمي ؛

---

(١) ينظر باب الاستثناء ص١٩٠ ، باب حروف الجر ص٢٠٢ ، وغيره من أبواب كثر فيها لغات العرب على مدار الشرح .

(٢) ينظر : باب المعرف بأداة التعريف ص١٣٢ ، باب المفعول معه ص١٨٨ ، باب الاستثناء ص١٩٢ باب التعجب ص٢٣٩ ، باب نعم وبئس ص٢٤٠ ، وغيره على امتداد الشرح .

(٣) ينظر : باب جزم الفعل المضارع من " كان " فقد ذكر القاعدة دون تمثيل لها ص٢٩٨ ، وينظر : باب لا النافية للجنس ص١٦٠ ، وغيره يتضح من خلال الفصل الرابع من الدراسة .

فالكلمات فيه مختارة بدقة ، والجمل واضحة ، والفقرات متواصلة ، وهو يكاد يخلو من التعقيد والتكلف إجمالاً .

وهذا الحكم على أسلوب ابن العيني عام يستثنى منه بعض المواضع .

المآخذ على أسلوب ابن العيني :

أولاً : الغموض وعدم الدقة ، فعلى الرغم من أن أسلوب ابن العيني فيه إحكام ودقة وإيجاز إلاَّ أنه لا يخلو – في بعض المواضع – من غموض سببه النقص أو البتر أو التواء العبارة ، أو استعماله لكلمة مبهمة .

فعبارة ابن العيني يكتنفها – أحيانًا – غموض سببه نقص لا يربأ إلا بإضافة كلمة أو جملة ؛ حتى تؤدي المعنى المطلوب ؛ من ذلك قوله في باب الإضافة[1] : ((ومن اللازم للإضافة ما لا يضاف إلاَّ إلى جملة اسمية كانت أو فعلية ، وهو " حَيْثُ " و " إذ " كـ " اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ " و " إذ زَيْدٌ جالسٌ ")) ولم يذكر مثالاً في إضافتهما إلى الجملة الفعلية ، وقد قمت بذكر ذلك في الحاشية .

ثانيًا : وقد يكون الغموض بسبب بتر نص أو اجتزاء عبارة منه توخيًا للإيجاز والاختصار إلاَّ أنه أسرف في ذلك – في بعض المواضع – ومنها :

- أنه عطف الشيء على غيره مع اختلاف الشيئين في الحكم النحوي مثال ذلك قوله في باب المعرب والمبني[2] عند حديثه عن المثنى وما أُلحق به : ((وما أُلحق به هو ("كِلاَ" إذا بمضمرٍ مضافًا وُصِلاَ) ؛ أي : بشرط إضافته إلى المضمر ، فلو أضيف إلى ظاهر كان مقصورًا مقدر الإعراب كـ "رأيتُ كلا الرجلين"(كلتا كذاك) ...)). وقد ذكر مباشرة بيت ابن مالك بعد شرحه ، وهذا يفهم منه أنّ " كلتا " تضاف إلى المثنى المذكر ، وليس الأمر كذلك.

ومن الغموض الذي سببه بتر بعض العبارات قوله عن حذف المضاف إليه[3] من قول العرب : (قطع الله يد ورِجْل من قالها) ، والتقدير : " قطع الله يَدَ مَنْ قالها ورِجْل من قالها " فحذف ما أُضيف إليه " يد " وهو " مَنْ قالها " لدلالة ما أُضيف إليه " رِجْل " عليه .

ويلاحظ هنا أن عبارة ابن العيني جاءت مبتورة لا يفهم المراد منها إلاَّ بهذا التوضيح .

---

(١) التحقيق : ص٢١٤ .

(٢) التحقيق : ص١١٤-١١٥ .

(٣) ينظر : باب الإضافة ص٢١٩ .

ومن الغموض الذي سببه الإيجاز والاختصار ، حتى وصل به الأمر إلى الاكتفاء بجزء من منتصف البيت الشعري ، نحو قوله في باب إن وأخواتها[١] :

.... إن قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ....

وأوله :

شُلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ....

أو قد يمثل بشطر من البيت دون إبرازه بشاهدًا شعري مستقل ؛ مما دعا إلى توضيحه كاملاً في الحاشية ، والإشارة إلى مصادره النحوية مثل قوله[٢] في باب المعرب والمبني : (وقد جاوزت حدّ الأربعين) وهو عجز بيت ، وقوله[٣] في باب النكرة والمعرفة : (أن لا يجاورنا إلاك ......) .

ومنه أيضًا أنه قد يذكر القاعدة النحوية ويشير إلى أن فيها تفصيلاً ولكنه لم يوضح هذا التفصيل مما استدعى معالجة هذه القضايا في باب الدراسة .

ومنه أيضًا أنه كان يذكر بعض القواعد دون توضيحها بالأمثلة مثل ذكره جزم الفعل المضارع من " كان[٤] " فقد ذكر القاعدة دون تمثيل عليها ، وبعض أفعال القلوب[٥] وغيره من القواعد[٦] ، وقمت بإيراد الأمثلة وتوضيحها في الحاشية .

ويبدو أن ابن العيني لم يضع شرحه للمبتدئين ، وإنَّما وضعه للذين بلغوا شأوًا بعيدًا في الثقافة النحوية يمكنهم من إدراك ما يومئ إليه ، يدل على ذلك أمور منها :

١- عدم فصله بين شرحه وأبيات الألفية بخلاف ابن عقيل الذي يذكر أبيات الألفية أولاً ثم يقوم بشرحها وبخلاف الأشموني الذي يعقب شرحه بتنبيهات توضح ما سبق شرحه .

٢- قد يذكر – أحيانًا – أن في الكلام تفصيلاً ، وأوجهًا ، ولا يبيّنها[٧] معتمدًا على ثقافة القارئ النحوية ، كقوله في باب " لا " النافية للجنس[٨] : (((واعطِ " لا ") هذه إذا جاءت (مع " همزة " الاستفهام ما) ...... وفيه تفصيل)) ولم يبينه .

---

(١) التحقيق : ص١٥٧ .

(٢) التحقيق : ص١١٦ .

(٣) التحقيق : ص١١٩ .

(٤) التحقيق : ص١٤١ .

(٥) ينظر : باب ظن وأخواتها ص١٦٢.

(٦) ينظر : باب المعرب والمبني ص١١٤-١١٥ ، باب لا التي لنفي الجنس ص١٦٠ ، باب تعدي الفعل ولزومه ص١٧٦ ، باب عوامل الجزم ص٢٩٨ .

(٧) ينظر : ص٥٥-٥٦ من الدراسة .

(٨) التحقيق : ص١٦٠ .

وقوله في باب الفاعل[١] : (((وما بإلاَّ أو بإنَّما انحصر* أخر) وجوبًا سواء كان فاعلاً أو مفعولاً)) ولم يوضح مذاهب النحويين في المحصور .

وقوله في باب عطف النسق[٢] : ((ومعنى نُمِي : نسب أشير به إلى أنه غير متفق عليه ...)) فهو يشير إلى أن هناك خلافًا في القضية دون أن يذكر هذا الخلاف.

٣- إطلاقه القول في بعض المواضع التي يلزمها التقيد ؛ معتمدا على بداهة المسألة من ذلك قوله عن تقديم أو توسيط خبر " مادام " عليها[٣] : ((منع تقديم الخبر على " مادام " وفي توسيطه بين " ما " و " دام " خلاف)) .

ولم يذكر شيئًا منه ، واعتمد على بداهة المسألة ، ومعرفة القارئ لها .

٤- أحيانًا يذكر رأي البصريين والكوفيين دون ترجيح لأحدهما[٤] ، وقد ينص على مذهب البصريين دون ذكر مذهب الكوفيين ويصححه[٥] .

- مصطلحاته

عند تقصي البحث حول مصطلحات ابن العيني في شرح ألفية ابن مالك ؛ نجد أنه يتحرى المصطلحات البصرية ، ويميل إلى استخدامها – في أغلب الأحيان – إلاّ أن المصطلحات الكوفية قد تتسلل خلال شرحه – نادرًا – فنراه يسمى الصفة " نعتًا[٦] " .

وجديرٌ بالذكر أن ابن العيني قد استخدم المصطلحات البصرية وكان يصحح مذهبهم في الغالب[٧] .

- مصادره

لمّا كان النحو العربي في عصر ابن العيني قد اكتملت شخصيته ، وبلغ أوج مجده وامتلأت المكتبة العربية بمؤلفات تكتظ بآراء النحويين على مر العصور السابقة لعصر ابن العيني .

---

(١) التحقيق : ص١٦٩ .

(٢) التحقيق : ص٢٥٦ .

(٣) ينظر : باب كان وأخواتها ص١٤١ .

(٤) ينظر : باب التنازع ص١٧٩ .

(٥) ينظر : باب المفعول المطلق ص١٨١ ، باب التنازع ص١٧٩ ، باب ما ولا وإن ص١٤٥.

(٦) ينظر : باب النعت ص٢٤٦ .

(٧) ينظر : باب الابتداء ص١٣٥ ، باب التنازع ص١٧٩ ، المفعول المطلق ص١٨١ ، وغيره .

فبدهيّ أن يكون ابن العيني قد اطلع على كثير مما استطاع أن يصل إليه من هذا التراث الضخم .

ولا غرابة أن نجد شرحه زاخرًا بالآراء والمذاهب النحوية ولغات العرب ؛ ولا سيما أن منهجه فيه يقوم – في بعض الأحيان – على بيان وجهات النظر المتباينة في القضية الواحدة .

فقد ذكر مصادر لم يصرح بأسمائها ، واكتفى بذكر أسماء أصحابها .

فقد نقل عن سيبويه ، والخليل ، ويونس ، والفراء ، والجرجاني ، وغيرهم من النحاة والقراء .

وكان غالبًا يذكر المصادر بقوله : الكوفيين ، والبصريين ، وتميم والحجازيين ، وطيئ ، وعقيل ، وغيرهم .

وأهم المصادر التي اعتمدها ابن العيني ، وبنى عليها شرحه ، وأكثر من الأخذ عنها هي :

أولاً : كتاب سيبويه وإن لم يذكره ؛ وإنما كان دائمًا يذهب في شرحه إلى الاستشهاد برأي صاحب الكتاب ، ويوجهه .

ثانيًا : ألفية ابن مالك،وذلك بإيراد رأي ابن مالك ، وتتبعه له على طول الشرح .

ثالثًا : كتب القراءات القرآنية ومصادر النحو المختلفة ، فقد كان ابن العيني يدعم شرحه بأوجه القراءات وآراء النحاة من خلالها .

- شواهده

أولاً : القرآن الكريم

وهو الحجة البالغة ، والبرهان الدامغ الذي يحتج به كل من أراد أن يثبت رأيًا ، أو يبرهن على حكم ، وهو اللغة العالية التي لم تتطاول إليها يد البشر بتغيير أو تحريف .

وقد نزل بلسان عربي مبين ، فحريٌّ به أن يتخذه النحويون مصدرًا أساسيًا لتقعيد القواعد وتثبيتها ، وهذا ما فعله ابن العيني – رحمه الله – فقد بلغ عدد الآيات في شرحه على الألفية ستًا ومائة آية .

واستشهد بـ " تسع[١] " قراءات قرآنية ، " سبع " منها سبعية ، و" اثنتين " شواذ[٢] ، ونسب " أربع[٣] " قراءات إلى قارئها ، و " خمس[٤] " قراءات لم ينسبها .

---

(١) التحقيق : ص٢٢٠، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٩٩ ، ٣٠٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٦٦ ، ٣٧٣ .

(٢) التحقيق : ص ٣٠٧ ، ٣٦٦ .

(٣) التحقيق : ص ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٣٠٧ ، ٣٧٣ .

(٤) التحقيق : ص٢٢٠ ، ٢٩٩ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٦٦ .

فاحتج بقوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ [١]﴾ على كسر همزة " إنّ " إذا وقعت جواب قسم[٢] ، أو حكيت[٣] بالقول نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ [٤]﴾ .

واستدل بقراءة[٥] "ابن مُحيصِن " في قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ[٦]﴾ في باب عطف النسق .

وبقراءة حمزة والكسائي في قوله تعالى : ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ [٧]﴾ في باب العدد[٨] ، بإضافة " مائة " إلى الجمع قليلاً .

وابن العيني يستشهد من القرآن بما قرئ به ، سواء كان متواترًا ، أم آحادًا ، أم شاذًا ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، لا تعتمد على الأفشى في اللغة ، والأقيس في العربية ؛ بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل .

وكان ابن العيني ينسب القراءات التي كان يستشهد بها أو يسوقها دون نسبة .

ثانيًا : الحديث الشريف والأثر

وهو كلُّ ما ورد عن النبي ﷺ وعن الصحابة ، وأمهات المؤمنين ﭫ .

وقد أثارت قضية[٩] الاستشهاد بالحديث جدلاً بين النحويين ، فمن معارض ، ومن مؤيد ، ومن متوسط في الأمر ؛ فالمعارضون – من أمثال ابن الضائع[١٠] وتلميذه

---

(١) سورة العصر ، الآيتان (١ ، ٢) .

(٢) ينظر : باب إن وأخواتها ص١٥٣ ، وغيره كثير .

(٣) التحقيق ص١٥٣ .

(٤) سورة المائدة ، من الآية (١٢) .

(٥) التحقيق : ص٢٥٥ .

(٦) سورة البقرة من الآية (٦) ، قرأ ابن مُحَيْصِن بـ " همزة " واحدة على لفظ الخبر .

(٧) سورة الكهف ، من الآية (٢٥) ، وينظر : تخريج القراءة ص٣٠٧ .

(٨) التحقيق : ص٣٠٧ .

(٩) ينظر في ذلك : خزانة الأدب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ١/١٠ وما بعدها . تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .

في أصول النحو لسعيد الأفغاني ص٤٦ وما بعدها ، مطبعة جامعة دمشق ، ط٣ ، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٤م .

الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، محمد ضاوي حمادي ص٣٠٧ وما بعدها ، منشورات اللجنة الوطنية – بغداد ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

(١٠) خزانة الأدب ١/١٠ .

أبي حيان[١] ، والسيوطي[٢] – حجتهم أن الرواة أجازوا نقل الحديث بالمعنى ، وأن اللحن قد تطرق إليه ؛ لأن كثيرًا من رواته كانوا من الأعاجم[١] .

وردّ الذين يؤيدون الاستشهاد بالحديث هذا القول بأن الرواية بالمعنى كانت قبل التدوين ، وقبل فساد اللغة ، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به .

وتوسط بعضهم فأجازوا الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها[٤] .

وممن أكثر من الاستشهاد بالحديث ابن الطراوة ، والسهيلي ، وابن مالك وغيرهم[٥] .

وقد أيّد ابن العيني من قال : بجواز الاستشهاد بالحديث يدل على هذا ما ذكره في شرحه من أحاديث نبوية حيث بلغت شواهد الحديث والأثر في الشرح " تسعة " أحاديث وأثرين ، استدل بهما ابن العيني على بعض القضايا[٦] النحوية .

ثالثًا : أقوال العرب " شعرًا ونثرًا "

كان ابن العيني يستشهد بالشعر كثيرًا ، وكان إيراده له – في الغالب – بذكر شطر البيت – وفي القليل – ذكر البيت كاملاً أو جزء منه ، دون نسبته لقائل ، أو إيرازه كشاهد شعري مستقل وقد سبق التنويه عن ذلك آنفًا[٧] .

وقد بلغ عدد الأبيات الكاملة "سبعة عشر" بيتًا ، وأنصاف الأبيات "ستون" بيتًا ، وما جاء جزء من شطر بلغ عدده "أربعة عشر" بيتًا .

ليصبح عدد ما استشهد به من شواهد شعرية "إحدى وتسعين" شاهدًا .

وأمّا استشهاده بأقوال العرب فقد بلغ عددها " ثلاثون" قولاً استشهد بها في شرحه لبعض القضايا النحوية[٨] .

---

(١) ينظر : خزانة الأدب ١٠/١ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ١٠/١ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب ٨/١ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ٩/١ .

(٥) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص٥٠ ، تأليف : خديجة الحديثي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨١م .

(٦) التحقيق : ص١٣٨ ، ١٥٩ ، ٢٠٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ .

(٧) ينظر : ص٢٨ من الدراسة .

(٨) ينظر : ص٨٨ الفصل الخامس من الدراسة .

- مقارنة منهج الشارح بمنهجي ابن عقيل ، والأشموني

حظيت ألفية ابن مالك – رحمه الله – بشهرة واسعة بلغت عنان السماء .

فأكب الدارسون على دراستها ، وشرحها ، حتى بلغت شروحها كما ذكرنا آنفًا مائة وتسعة وعشرين شرحًا ، ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود .

وحتى نتبين مكانة شرح ابن العيني من هذه الشروح لا بد من عقد موازنة بينه وبين بعضها ، وقد اخترنا شرحين :

أحدهما : " شرح ابن عقيل " المتوفى سنة ٧٦٩هـ .

وثانيهما : شرح الأشموني المتوفى سنة ٩٢٩ هـ .

وقد اخترت هذين الشرحين نظرًا لأنهما الأقرب تاريخًا من ابن العيني فابن عقيل عاش قبله والأشموني عاش بعده ، ومن هنا سيتضح لنا ما إذا كان ابن العيني قد تأثر بابن عقيل ، والأشموني قد تأثر بابن العيني نظرًا لتوسط شرح ابن العيني بين الشرحين .

وتتضح الموازنة على النحو التالي .....

- منهج ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك

جرى ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك على طريقة كثير من شرّاح المتون ، فهو يورد البيت أو البيتين أو الثلاثة ، وقد يزيد على ذلك أحيانًا ، ثم يأخذ في شرحها وتحليلها بأسلوب سهل ميسر ، وعبارات مختارة ، مختصرة .

وشرحه متناسب متقارب لا يخرج عن ذلك إلاَّ قليلاً حين يستدعي المقام الزيادة في التوضيح .

فجاء شرحه جامعًا لمذاهب العلماء ، ووجوه استدلالاتهم ، وغالبًا ما كان يوطئ للباب بتمهيد يسير يذكر فيه الحدّ الاصطلاحي لذلك الباب .

فكان يشرح الأبيات إجمالاً ونادرًا ما كان يشرحها كلمة كلمة ، ممثلاً للمسائل بأمثلة الناظم نفسها ، وغالبًا ما يزيد عليها رغبة في التوضيح .

وأما ما يتعلق بآراء الناظم ، فإنه يوردها ويعلق عليها فإن ارتضاها أقرها ، وإلا اعترض عليها وصحح ما يقره وقد توقف ابن عقيل إزاء كثير من الآراء النحوية منحازًا للبصريين وسيبويه .

- من ذلك ذهاب ابن مالك إلى أن الأسماء الخمسة مثل " أبوك " معربة بالحروف، بينما ذهب سيبويه إلى أنها معربة بحركات مقدرة على "الواو" و " الألف " و " الياء " . وقد أخذ ابن عقيل بهذا الرأي ناعتًا له بأنه هو الصحيح(١) .
- وكان ابن مالك يختار اتصال الضمير في مثل " كنته " ، و " خلتنيه " واختار سيبويه الانفصال ، فتقول : " كنت إياه ، وخلتني إياه " ، ورجح ابن عقيل مذهب سيبويه بقوله : (مذهب سيبويه أرجح لأنه هو الكثير في لسان العرب ... (٢)) .

وعلى هذا النحو كان كثيرًا ما يراجع ابن مالك ، وكان كثيرًا ما يقرن آراءه في الألفية بآرائه في التسهيل وغيره .

- وكان غالبًا ما يذكر أوجه الخلاف في القضايا النحوية مشيرًا لأقوال العلماء فيها ، مرجحًا ومعللاً لترجيحه – في الكثير من المسائل – مدعمًا له بالحجج والبراهين والأمثلة.
- كان في الغالب يذكر الشواهد الشعرية بذكر البيت كاملاً وأحيانًا يذكر شطرًا منه دون نسبة – في الغالب – لقائل البيت ، وكان – أحيانًا – يعرب الشاهد النحوي .
- حفل شرحه بآراء العلماء ، ومذاهبهم في الخلافات النحوية .
- كثر في شرحه بيان لغات العرب وذكر الشواهد عليها .
- وقد سار ابن عقيل في شرحه على نهج ابن مالك في ترتيب الأبواب وأسمائها .

وقد استشهد على ما يرد من المسائل النحوية بالقرآن الكريم وقراءاته ، وبالحديث الشريف ، وبأشعار العرب وأقوالها وأمثالها .

- منهج الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك

هذا الشرح قد جمع بين دفتيه قواعد النحو وأسرارها بابتكار ، وهذا يدل على تعمق في النحو واستكشاف لمخبآته ، وإحاطة بأوابده .

ويعجبني منه تنبيهاته – في آخر كل باب – التي يعنى فيها بلَمِ أطراف الكلام الذي يريد التقعيد له ، حتى لا يدع بابًا إلاَّ قضى وطر العلم فيه .

فـ (في الحق أنَّه أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها ، واختلاف مشاربها ؛ بل إنه من أوفى كتب النحو جمعًا لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم ، على نمط البسط

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل بهاء الدين عبد الله العقيلي (ت٦٧٩هـ) على ألفية ابن مالك ٤٤/١ . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر – بيروت ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ١٠٤/١ .

والتفصيل ، ولا غرابة أن يجمع في شرحه ما جمع ، فأمامه من شروح الألفية ، شرح ابن الناظم ، والمرادي ، وابن عقيل ، والشاطبي ... وغيرها[1]) .

- ولهذا جاء شرحه موسوعة ممزوجة بأبيات الألفية حافلاً بإيراد أقوال النحاة في شتى المباحث والمسائل ، محتفلاً بالتعليلات والردود والخلافات .
- كما حشد الأشموني عددًا كبيرًا من المصادر والمراجع التي أفاد منها في هذا الشرح ، وكان – غالبًا – ما ينسب القول إلى قائله ، فيصرح بالشاطبي في باب المعرب والمبنى[2] ، وبالمغنى[3] ، وشرح الكافية في باب النكرة والمعرفة[4] ، وغيره كثير .
- أما شواهده فقد سلك فيها منهج السابقين عليه فقد جاء شرحه محشوذا بها .

وقد ساعده تأخره الزمني على جمع مقدار كبير ، من مختلف المؤلفات قبله ، فمما يمتاز به هذا الشرح زيادة الشواهد فيه عن المصنفات النحوية الأخرى .

ومما هو جدير بالذكر أن هذا الشرح يتميز بإيراد التنبيهات في نهاية كل باب ، مع دقتها من حيث ارتباطها بالمقصود من إيرادها .

- أما من حيث المادة العلمية عرضًا وتبويبًا وتنظيمًا ، فقد فاق الأشموني فيها أنداده من شراح الألفية ، وهذا أمر واضح لا حاجة بنا لإطالة الحديث فيه .

ولإيضاح بعض ما سبقت الإشارة إليه من منهج الشرحين – شرح ابن عقيل والأشموني – مقارنة بمنهج ابن العيني في شرحه ، سوف أسوق بعض النصوص لابن العيني بما يقابلها من نصوص لابن عقيل والأشموني ؛ ليتضح لنا منهج هؤلاء العلماء وطريقة عرض كل منهم لمادته العلمية .

---

(١) ينظر : نشأة النحو ص٢٤٥ .

(٢) ينظر : شرح الأشموني ٥٦/١ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٦٢/١ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني ١٢٣/١ .

جاء في شرح ابن العيني في " باب العلم[١] " :

((هو شخصي وجنسي . (اسمٌ) – جنس – (يُعَيِّنُ المُسَمَّى) ، مخرج للنكرة (مُطْلَقَا) ، مخرج لبقية المعارف ؛ لأن تعيينها بقرينة . (عَلَمُهُ) ؛ أي : علم المسمى فالشخصي لا يخص أولى العلم ، بل لهم ولغيرهم مما يؤلف (كـ " جَعْفَرٍ ") لرجل (وخِرْنِقَا) لامرأة ، (وقَرَنٍ) لقبيلة ، (وعَدَنٍ) لبلد ، (ولاحِقٍ) لفرس ، (وشَذْقَمٍ) لجمل، (وهَيْلَةَ) لشاة ، (ووَاشِقٍ) لكلب)) .

وفي باب المضاف إلى يَاءِ المتكلم [٢]...

(((آخِرَ مَا أُضِيفَ لِليَا اكسِرْ) ؛ أي : يكسر آخر المضاف إلى " ياء " المتكلم كـ " غُلَامِي " و " صاحِبِي " (إذَا " لَمْ يَكُ مُعْتَلاً) شملا المنقوص (كَرَام) والمقصور نحو : (قَذَى) ، (أَوْ يَكُ) مثنى أو جمع مذكر سالمًا (كابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ ؛ فَذِي) الأربعة المذكورة (جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احتُذِي) ؛ أي : وجب فتح " ياء " المتكلم بعدها واحتذى بمعنى: اتبع (وَتُدْغَمُ اليَا) من آخر المنقوص والمثنى والمجموع على حده نصبًا وجرًا (فِيهِ) ؛ أي : في " ياء " المتكلم ، ولا يغير ما قبلها من فتح أو كسر كـ " رَأَيتُ رامِيَّ " و " ابنَيَّ " و " زيدِيَّ " ، وتدغم (الوَاوُ) أيضًا في " ياء " المتكلم بعد قلب " الواو " " ياء " كـ " جاء مسلمِيَّ " ....)) .

وجاء في شرح ابن عقيل في البابين أنفسهما – باب العلم[٣] – قوله :

(اسمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا • عَلَمُهُ : كَجَعْفَرٍ ، وخِرْنِقَا
وَقَرَنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلَاحِقِ • وَشَذْقَم ، وَهَيْلَةَ ، وَوَاشِقِ)

((العَلَم هو : الاسم الذي يعين مسماه مطلقًا ؛ أي : بلا قَيْدِ التكلم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ ؛ فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و" يعين مسماه " : فَصل أَخْرَجَ النكرة و " بلا قيد " أَخْرَجَ بقية المعارف ، كالمضمر ؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ " أنا " أو الخطاب كـ " أنتَ " أو الغيبة كـ " هو " ثم مَثَّلَ الشيخ بأعلام الأَناسِيّ وغيرهم ، تنبيهًا على أن مُسَمَّيَاتِ الأعلام العقلاء وغيرهم من المألوفات ؛ فجعفر : اسم رجل ، وخِرنِق : اسم امرأة من شعراء العرب وهي أخت طَرَفَةَ بن العَبْدِ لأمِّه ، وقَرَنٌ : اسم قبيلة ، وعَدَن : اسم مكان ، ولاحِق : اسمُ فرسٍ ، وشَذْقَم : اسم جَمَل ، وهَيْلَة: اسم شاة ، وواشِق : اسم كلب)) .

(١) التحقيق : ص١٢٤ .
(٢) التحقيق : ص٢٢٢ .
(٣) ينظر : شرح ابن عقيل ١١٨/١ – ١١٩ .

وقوله في باب " المضاف إلى ياء المتكلم[١] " :

(آخِرَ ما أُضِيفَ لِليَا اكْسِرْ ، إذَا • لَمْ يَكُ مُعْتَلاً كَرَامٍ وَقَذَى
أوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ ؛ فَذِى • جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِى
وَتُدْغَمُ اليَا فِيهِ وَالوَاوُ وَإنْ • مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ
وَألِفًا سَلِّمْ ، وَفِي المَقْصُورِ – عَنْ • هُذَيْلٍ – انْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ)

((يُكسَرُ آخِرُ المضاف إلى "ياء" المتكلم ، إن لم يكن مقصورًا ، ولا منقوصًا ، ولا مثنى ، ولا مجموعًا جمعَ سلامةٍ لمذكرٍ ، كالمفرد وجمعى التكسير الصحيحين[٢] ، وجمع السلامة للمؤنث ، والمعتلِّ الجارى مجرى الصحيح ، نحو : " غُلاَمِى ، وَغِلْمَانِى ، وفَتَيَاتى ، ودَلْوِى ، وظَبْيِ " .

وإن كان معتلا ؛ فإما أن يكون مَقْصُورًا أو مَنْقُوصًا ، فإن كان مَنْقُوصا أدغمت "ياؤه" فى " ياء " المتكلم ؛ فتقول : " قاضِيَّ" رفعًا ونصبًا وجرًا ، وكذلك تفعل بالمثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب ؛ فتقول : " رأيتُ غُلاَمَيَّ وَزَيْدِيَّ " و" مررت بغُلاَمَيَّ وَزَيْدِيَّ " والأصل : بغلاَمينِ لى ، وزيدينَ لى ، فحذفت "النون" و"اللام" للإضافة ثم أدغمت الياء في الياء وفتحت ياء المتكلم ...)) .

وجاء في شرح الأشموني – في البابين أنفسهما – قوله في باب العلم[٣] :

(((اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى) به (مُطْلَقًا عَلَمُهُ) ؛ أي : علم ذلك المسمى ، فاسم : مبتدأ ، و " يعين المسمّى " جملة في موضع رفع صفة له ، و " مطلقا " حال من فاعل " يعين " ، وهو الضمير المستتر ، و " علمُه " خبر ، ويجوز أن يكون : " علمه " مبتدأ مؤخرا ، و" اسم يعين المسمى " خبرا مقدما وهو – حينئذ – مما تقدم فيه الخبر وجوبا ، لكون المبتدأ ملتبسا بضميره .

والتقدير : علم المسمّى اسم يعين المسمى مطلقا ؛ أي : مجردًا عن القرائن الخارجية .

فخرج بقوله : " يعين المسمى " النكرات ، وبقوله " مُطْلَقًا " بقية المعارف فإنها إنَّما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم : إما لفظية " كأل والصلة " أو معنوية كالحضور والغيبة ، والعلم شخصيّ : ومسماه العاقل ، وغيره مما يؤلف من

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ٣ /٨٨ – ٩٠ .
(٢) ينظر : المصدر السابق .
(٣) ينظر : شرح الأشموني ١/١٥٢ – ١٥٣ .

الحيوان ، وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل ، (وَخِرْنَقا) لامرأة ، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه (وقَرَنٍ) لقبيلة ينسب إليها أُوَيس القرَني (وَعَدَنٍ) لبلد ، (ولاحق) لفرس ، (وَشَذْقَمٍ) لجمل ، (وَهَيْلَةَ) لشاة ، (وَوَاشِق) لكلب[(١)])) .

وقوله في باب المضاف إلى ياء المتكلم[(٢)] :

((إنّمَا أفرده[(٣)] بالذكر ؛ لأن فيه أحكامًا ليست في الباب الذي قبله ، أشار إلى ذلك بقوله : (آخِرَ مَا أُضِيفَ للِيَا اكسِرِ) ؛ أي : وجوبًا (إذَا : لَمْ يكُ مُعْتَلاً) منقوصًا ، أو مقصورًا (كَرَامٍ ، وَقَذَا : أوْ يكُ) مثنى ، أو مجموعا على حده (كَابنَين ، وزَيْدِين فذى) الأربعة (جَمِيعُهَا) آخرها واجب السكون ، و (اليَا بَعْدُ) ؛ أي : بعدما (فَتْحُهَا احْتُذِى) ؛ أي : اتبع (وَتُدْغَمُ اليَا) من المنقوص ، والمثنى ، والمجموع على حده في حالتي جرهما ، ونصبهما (فيه) ؛ أي : في "الياء" المذكورة .

يعنى : "ياء" المتكلم (و) كذا (الواو) من المجموع حال رفعه ، فتقول : " هذا رَامِيّ ، ورأيتُ راميّ ، ومررتُ برَاميّ ، ورأيت ابنيَّ ، وزيديّ ، ومررتُ بابنيّ وزَيْدِيّ وهؤلاءِ زَيْدِيّ " والأصل في المثنى ، والمجموع : المنصوبين أو المجرورين : " ابنَين لي وزيدين لي " فحذفت "النون" و"اللام" للإضافة ، ثم أدغمت "الياء" في "الياء". والأصل في الجمع المرفوع : زَيْدُوي : فاجتمعت " الواو " و " الياء " وسبقت إحداهما بالسكون وقلبت " الواو " " ياء " ثم قلبت الضمة كسرة ، لتصح " الياء " ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: { أوَ مُخرِجِيّ هُمْ[(٤)] } وقول الشاعر[(٥)] :

أوْدَى بَنِيّ ، وأعْقَبُونِي حَسْرَةً   عِنْدَ الرُّقَادِ ، وعَبْرَةً لاَ تُقْلِعُ)) .

---

(١) ينظر : شرح الأشموني ١/١٥٢ - ١٥٣ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٢/٥٣٤ .

(٣) يقصد بـ "الهاء" في " أفرده " ابن مالك ناظم الألفية .

(٤) من حديث شريف يخاطب به الرسول الأمين ورقة بن نوفل .

(٥) البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي . ينظر : شرح الأشموني ٢/٥٣٤ .

- ونخلص مما سبق إلى التالي :

أولاً : لم يتبع ابن العيني الطريقة المألوفة في شروح الألفية - كما ذكرنا سابقًا - والتي درج عليها أغلب الشرّاح ، وبذلك يختلف في طريقة شرح أبيات الألفية مع ابن عقيل ، ويتفق مع الأشموني في ذلك .

ثانيًا : يبدو أن ابن العيني لم يضع شرحه للمبتدئين - يتضح ذلك من خلال منهجه - وإنما وضعه للذين بلغوا شأوًا بعيدًا في الثقافة النحوية ، وقد دل على ذلك أمور سبق وذكرناها[١] .

أمّا شرح ابن عقيل (فهو شرحٌ حسن ، متوسط في النصف الأول ، ومختصر في النصف الثاني[٢]) يمتاز بأنه يلبى حاجة طلاب العلم المبتدئين إلى المراد من الألفية تمامًا.

ولا يقل شرح الأشموني في أهميته عن شرح ابن عقيل وهو في الحق أغزر شروح الألفية وأكثرهم مادة علمية فهو موسوعة نحوية تخدم المتعلمين على مستوياتهم المختلفة .

(وقد رزق هذا الشرح القبول بين العلماء فعلق عليه كثيرون[٣]) .

ثالثًا : حرص ابن العيني في شرحه أن يوفّى موضوعات الألفية حقها فلم يلتزم بما ورد في المتن ، بل أعطى كل موضوع حقه من الشرح والتوضيح ، بعرض آراء النحاة في المسائل الخلافية في معظم المواضع معلقًا ومرجحًا - في البعض منها - معللاً لترجيحه ، مدعمًا له بالحجج والبراهين والأمثلة ، مما جعل شرحه حافلاً بالشواهد القرآنية والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعريّة ، ولم يخلُ من الحكم ، والأمثال ، وأقوال العرب .

ولكنه لم يصل إلي - الكثرة في استشهاداته وعرضه للقضايا النحويّة وذكرُ اختلافات العلماء وآرائهم وتعليلاتهم - ما وصل إليه شرح ابن عقيل ، كما لا يصل الشرحان إلى ما وصل إليه شرح الأشموني من إطناب في الشرح ، مستعرضًا آراء النحويين مناقشًا ما فيها من فساد وخلل ، مرجحًا ما يرى أنه الصواب معللاً لترجيحه مدعمًا له بالحجج والبراهين والأمثلة ، ممّا جعل شرحه مكتظًا بالشواهد النثرية ، والشعرية ، مُنهيًا كل باب بتنبيهات هي بصماتٌ للأشموني ميَّزَت شخصيتَه العلميَّةَ في هذا الشرح .

---

(١) ينظر : ص ٢٨-٢٩ من الدراسة .

(٢) ينظر : نشأة النحو ص ٢٣٨.

(٣) ينظر : نشأة النحو ص٢٤٥ .

وهذا الحكم على شرح ابن العيني عام يستثنى منه بعض المواضع التي أطنب فيها عن شرح ابن عقيل ، ومنها :

١- باب اشتغال العامل[1] فقد جاء في شرح ابن عقيل مُختصر عن شرح ابن العيني ، بينما جاء شرح الأشموني أغزر شرحًا وتحليلاً .

٢- أطنب ابن العيني في باب الصفة المشبهة[2] موردًا الاستشهادات التي فاقت اشتهادات ابن عقيل في شرحه على هذا الباب ، وفاقهما الأشموني - في ذلك - أيضًا .

٣- جاء باب الحال[3] في شرح ابن العيني غزيرًا في استشهاداته وخاصة الشواهد القرآنية مقارنة بشرح ابن عقيل .

رابعًا : كان أبرز أوجه الاختلاف بين منهج ابن العيني ومنهج ابن عقيل - في شرحيهما - أن ابن العيني كان - غالبًا - ما يوضح معاني مفردات[4] أبيات الألفية ، ويوطىء للأبواب[5] ، على حين أنَّ ابن عقيل قليلاً ما يحصل منه ذلك .

أما شرح الأشموني فقد اكتظ بمعاني المفردات والتعريفات والتحليلات العلمية . وربما المنهج هو الذي فرض ذلك على كلٍ منهم .

---

(١) التحقيق ص١٧٣ .

(٢) التحقيق ص٢٣٤ .

(٣) التحقيق ص١٩٤ .

(٤) ينظر : ص٢٥-٢٦ من الدراسة .

(٥) ينظر : ص٢٥-٢٦ من الدراسة .

- وبعد هذا العرض يمكننا تقرير ما يلي :

١- إن شرح ابن العيني شرح معتدلٌ اتخذ طريقًا وسطًا فلم يعمد في شرحه إلى الإيجاز المخل الذي يترك القواعد المهمة ، ولم يقصد إلى الإطناب ، وإنما جمع بين هذا وذاك ، فجاء شرحه جامعًا لمذاهب العلماء ووجوه استدلالاتهم ، مهتمًا بإيراد الشواهد على القاعدات النحوية وأوجه القراءات القرآنية .

٢- جاء شرح ابن عقيل شرحًا متوسطًا يتميز بإعطاء القضية النحوية – في الغالب – حقها من الشرح والتفصيل ، وذكر آراء العلماء فيها وأوجه الاختلافات ، مع تدعيم القواعد بالشواهد التي تجلى غموضها وتبين المراد منها .

٣- إن شرح الأشموني يتسم بوفرة الآراء النحوية ، لا سيما آراء شراح الألفية ، بالإضافة إلى آراء أئمة النحو من كوفيين وبصريين ، كما يتسم بعناية فائقة في ذكر التنبيهات والتعليق على كل باب ، والعناية بالإكثار من ذكر الشواهد النثرية والشعرية .

الفصل الرابع

دراسة القضايا - النحوية والصرفية - الخلافية وموقف الشارح منها مع الموازنة والترجيح

توطئـــــة

في هذا الفصل سأقوم بدراسة بعض القضايا – النحوية والصرفية – الخلافية التي لم يتعرض لها الشارح .

فابن العيني في شرحه لأبيات ألفية ابن مالك قد يذكر بعض القضايا النحوية والصرفية ويشير لها باختصار ، وقد يذكر بعض المذاهب النحوية والآراء الأخرى ؛ مما دعاني إلى أن أفرد فصلاً لدراسة هذه القضايا موضحة رأي ابن العيني فيها ، وموقف النحاة منها محاولة إبراز هذه المسائل مع التحليل والتعليل والموازنة .

دراسة القضايا - النحوية والصرفية - الخلافية وموقف الشارح منها مع الموازنة والترجيح

- المعرب والمبني

ذكر ابن العيني في شرط إعراب الفعل المضارع قوله[١] : ((أي ومنه معرب وهو المضارع بشرط أن يعرى من نون التوكيد ...)) ، ولم يفصل القول في هذه القضية التي اختلف النحاة حولها ، وسوف أعرض آراء النحاة فيها على النحو التالي :

• مذهب جمهور النحاة[٢] أن الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعرى من " نون " التوكيد[٣] فإن اقترن بها ، نحو : " هَلْ تَضرِبَنَّ يا زَيْدُ " فيبنى على الفتح[٤] ، فإن لم تتصل وتباشره لم يُبْنَ ؛ بل يعرب بثبوت "النون" في الرفع ، إذا فصل بين المضارع و"نون" التوكيد "ألف" الاثنين أو "واو" الجماعة أو "ياء" المخاطبة يعرب ، أو لم تتصل به "نون" النسوة نحو : "هل تكتبُنَّ يا طلاب" ، و"هل تكتبِنَّ يا هند[٥] " .

وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء[٦] مطلقًا وطائفة إلى الإعراب مطلقًا[٧] .

والكوفيون يسلمون ، ويرون إعرابه كالاسم[٨] .

وابن مالك سلّم وقال إن الإعراب بالشبه ، فإن لحقت المضارع "نون" إناث بُني ، وذكر له ثلاث علل[٩] :

---

(١) التحقيق : ص١١١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ٨٤٣/٢ تحقيق : د/ رجب عثمان محمد ، د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م ، شرح التسهيل لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) ٥١/١ . تحقيق : د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد المختون ، هجر للطباعة والنشر – القاهرة ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م ، شرح ابن عقيل ٣٩/١ .

(٣) يقصد "نون التوكيد" الخفيفة أو الثقيلة أو "نون النسوة" .

(٤) لأنه اتصل به "نون التوكيد" الثقيلة .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٨٤٣/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) ١٢٥/١ . تحقيق : د/ صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف – بغداد ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

(٦) ينظر : رصف المباني في حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) ص٣٣٣ تحقيق : د/ أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ١٣٩٤هـ .

(٧) ينظر : شرح ابن عقيل ٣٩/١ .

(٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ٥٥/١ ، تحقيق : د/ عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣٧/١ .

- أنه مبني حملاً على الماضي المتصل بها ؛ لأن أصل كل واحد منهما البناء على السكون .
- أنه مبني لتركيبه معها ؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد معنى وحكمًا .
- أنه بني لنقصان شبهه بالاسم ؛ لأنها لا تلحق الأسماء .

وذهب قوم منهم السهيلي(١) إلى أنه مع "نون الإناث" معربٌ تقديرًا منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي(٢) . (وإن لحقته "نون التوكيد" فأقوال : أصحُّها بناؤه ، إن باشَرَتْ ؛ لتركبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه(٣)) .

وما ذهب إليه جمهور النحاة هو الصحيح(٤) ؛ لشبه المضارع الفرع في الإعراب الماضي الأصل في البناء ، فكما حكموا على الفعل الماضي ببنائه مع التسكين في نحو : " ضَرَبْنَ " ، كذلك يُحكم في بنائه مع التسكين في نحو : " يَضْرِبْنَ(٥) " ؛ لأن الشبة قد وقع بينهما بالتسكين ، فحُمِل الفرعُ على الأصل فبنيَ .

ولم يكن لابن العيني أي تعليق أو ترجيح في المسألة .

- الضمير في " خلتنيه " و " كنته "

قال ابن العيني في شرح بيت ابن مالك(٦) : (((واتصالاً اختَار) في باب كنته وخلتنيه (غيرى اختَارَ الانفِصَال) وهم الأكثرون)) .

ولم يبين أو يذكر أوجه الخلاف في ذلك ، وتفصيل المسألة على النحو التالي :

- إذا كان خبر كان وأخواتها ضميرًا ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله .

واختلف العلماء(٧) في المختار منهما : فاختار ابن مالك الاتصال(٨) نحو: " كُنْتُهُ "

---

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ الضرير ، تلميذ ابن الطراوة ، كان بارعًا في العربية والتفسير ، له من المصنفات : نتائج الفكر ، والروض الأُنُف . توفى سنة ٥٨١هـ . ينظر : بغية الوعاة ٢/٨١ .

(٢) ينظر : شرح التصريح ١/٢٠٢ ، شرح الأشموني ١/٦٤ .

(٣) الهمع ١/٥٥ .

(٤) ينظر : رصف المباني ص٣٣٣-٣٣٤ .

(٥) المضارع هنا اتصل بـ " نون النسوة " فبني على السكون .

(٦) التحقيق ص١٢١ .

(٧) ينظر : شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن يعيش الحلبي (ت ٦٤٣هـ) ٣/١٠٤-١٠٥ ، مكتبة المتنبي - القاهرة .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ١/١٥٤-١٥٥ ، شرح التصريح ١/٣٤٢ .

واختار سيبويه[١] الانفصال نحو : " كنتَ إياه " ، تقول : " الصّديق كُنْتَهُ ، وكُنْتَ إيّاه " .

وكذلك إذا كان العامل في الضميرين فعلاً ناسخًا من باب " ظَنّ " نحو : " خِلْتَنيه " فالأرجح عند سيبويه[٢] ، والجمهور[٣] الفصل حيث قال : (حَسِبْتُكَ إيّاه ، وحَسِبْتَنِي إيّاه ، لأنّ حَسِبْتَنِيه ، وحَسِبْتُكَه قليلٌ في كلامهم ... [٤]) .

وقد (وافق الناظم في التسهيل[٥] سيبويه على اختيار الانفصال في باب " خِلْتَنيه " قال : لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف " هاء " كنتُه ، فإنه خبره مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبية بـ "هاء" " ضَرَبتُهُ " في أنه لم يحجزه إلاّ ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل[٦]) .

وأرى أن مذهب الجمهور وسيبويه هو الأرجح ،وقد وافقهما ابن العيني يدل على ذلك قوله : (غيرى اختار الانفصال وهم الأكثرون[٧]) .

وهذا دليلٌ على أنه يميل إلى مذهب البصريين .

- اسم الإشارة

قال ابن العيني في شرحه[٨] : ((اسم الإشارة هو إمّا مفردًا ... [بذا) وحده (لمفرد مذكرٍ أشر))) .

ولم يتعرض للخلاف في الحروف التي وضع عليها اسم الإشارة " ذا " ، ودراسة هذه المسألة .

- " ذا " اسم إشارة وهو لمفردٍ قريب مذكر .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٦٥/٢ . تحقيق : عبد السلام هارون ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه ٣٦٥/٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٠٤/٣ - ١٠٥ ، الارتشاف ٩٣٥/٢ ، شرح المكودي ، لأبي عبد الرحمن ابن علي المكودي (ت٨٠٧هـ) ص٢٤ . تحقيق : د/ عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

) كتاب سيبويه ٣٦٥/٢ .

) ينظر : شرح التسهيل ١٥٤/١ قول ابن مالك : (وإذا كان الضمير كـ "هاء" " خلتكه " في كونه ثاني مفعولى أحد أفعال القلوب ، فالانفصال به أولى ؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل ...) .

) شرح الأشموني ١٣٩/١ .

) التحقيق ص١٢١ .

(٨) التحقيق ص١٢٦ .

و"ألفه" عند البصريين منقلبة عن أصل[١] ، وقال بعضهم : عن "ياء" ؛ لقولهم في التصغير " ذيّا[٢]" ولإمالتها . فـ "العين" و"اللام" المحذوفة "ياءان " ، وهو ثلاثي الوضع[٣] في الأصل ، وقال بعضهم : عن "واو" وجعلوه من باب " طويت[٤] " .

وقيل المحذوف[٥] "اللام" ، وقيل "العين" ، وهذه "الألف" هي "اللام" ووزنه في الأصل : "فَعَلٌ" بتحريك "العين" ، وقيل " فَعْلٌ " بسكون "العين[٦]" .

وقال الكوفيون ووافقهم السهيلي إنّ "ألف" "ذا" زائدة ؛ لسقوطها في التثنية ، وردّ بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرفٍ واحد[٧] .

وأما حذفها في التثنية فلالتقاء الساكنين ، وقد عوّض منها تشديد "النون[٨]" .

وذهب قوم[٩] إلى أن "ذا" ثنائي الوضع كـ "ما" فـ"الألف" أصلٌ وليست منقلبة عن شيء .

ولم نجد أي إشارة من قبل الشارح لهذا الخلاف .

- الموصول الحرفي

قال الشارح في شرح[١٠] قول ابن مالك : (((مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ) وهو ما افتقر لوصله بجملة معهودة مشتملة على ضمير لائق بالمعنى خرج عنه موصول الحروف ، وهو كل حرف أوّل مع صلته بمصدر كـ "أنْ" في "أريدُ أنْ تقوم ")) .

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ٦٩٦/٢ ، (م٩٥) . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية مصر ، ط٤ ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .

(٢) والأصل " ذييًا " .

(٣) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني للحسين بن قاسم المرادى (ت٧٤٩هـ) ص٢٣٨ . تحقيق:د/ فخر الدين قباوة،محمد نديم ، دار الآفاق الجديدة - بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٤) ينظر : شرح الرضى على الكافية لرضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ٤٧٤/٢ ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قازيونس - بنغازي ١٩٩٦م .

(٥) وهو الأظهر ؛ لأنها طرف . ينظر : الجنى الداني ص٢٣٨ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٩٧٤/٢ .

(٧) ينظر : الهمع ٢٥٨/١ - ٢٥٩ .

(٨) ينظر : الهمع ٢٥٩/١ .

(٩) منهم السيرفي ، ينظر : الجنى الداني ص٢٣٨ ، الهمع ٢٥٩/١ .

(١٠) التحقيق ص١٢٧ .

ولم يذكر الشارح من الموصولات الحرفية غير "أن" فقط دون شرح لها ، ونفصل القول فيها على النحو التالي :

- أنّ الموصول ضربان[١] : موصول حَرْفِيٌّ ، وموصول اسْمِيٌّ .

ـ **فالموصول الحرفي**[٢] : هو كل حرفٍ أوّل مع صلته بالمصدر ، ولم يحتج إلى عائد وهو خمسة[٣] :

ـ " أنّ" المفتوحة "الهمزة" المشددة ، "النون" ، وتوصل بالجملة الاسمية نحو : " بلغني أنّك منطلقٌ " وتأويله : " بلغني انطلاقك " .

فخبرها فيما سبق مشتق ، وقد يكون خبرها جامدًا نحو : " بلغني أنّ هذا زيدٌ " أي : " بلغني كونه زيدًا " فأوّل بالكون لجموده ، وإن كان خبرها ظرفًا أو مجرورًا أوّل بالاستقرار نحو : " بلغني أنّك في الدار " ؛ أي : " بلغني استقرارك في الدارِ " .

ـ و"أنْ" بفتح "الهمزة" وسكون "النون" ، وهي الناصبة للمضارع ، وتوصل بفعلٍ منصرف[٤] ، ماضيًا كان أو مضارعًا نحو : " عَجِبْتُ مِن أنْ قامَ زَيْدٌ " و " عجبتُ مِنْ أنْ يَقُومَ زَيْدٌ " .

ـ "ما" وتكون مصدرية ظرفية نحو : " لا أصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقًا " ؛ أي : " مدّة دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا " وغير ظرفية موصولة بالماضي نحو : " عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا " ، وبالمضارع نحو : " لاَ أصحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ " .

وتوصل بالجملة الاسمية نحو : " عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ " .

ـ "لو" المصدرية ، وتوصل بفعل منصرف غير أمرٍ[٥] نحو : " وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ" ونحو : " ودِدْتُ لو يَقُومُ زيدٌ " ، والغالب وقوعها بعد " وَدَّ " و " يَوَدّ " ، وعلامتها صحة وقوع " أنْ " موقعها وهي لا تنصب المضارع ولا تحتاج إلى جواب .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/٩٩١-٩٩٣ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد ابن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ) ١/٢٤٤ - ٢٤٧ . تحقيق : د/ عبد الله الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .

(٢) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ١/١٣٧ . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - بيروت ١٩٩٢م .

(٣) في شرح التصريح ذُكر أنها ستة ، فالسادس " الذي " . ينظر : ١/٤١٤ قوله : (و"الذي" على وجه حكاه الفارسي .. ..) . وينظر : الهمع ١/٢٨٢ -٢٨٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/٩٩١ ، الهمع ١/٢٧٩ .

(٥) ينظر : الهمع ١/٢٨١ .

ـ " كي " المصدرية ، وتوصل بمضارع مقرونة بـ " لام " التعليل لفظًا ، أو تقديرًا نحو قوله تعالى : ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[١] ، أي : لعدم كون على المؤمنين حرج[٢] .

ولم يكن لابن العيني في هذه المسألة أي شرح أو تعليق أو ترجيح .

- الابتداء

١ - شروط الوصف الذي يسد مسد الخبر

قال الشارح في شرحه[٣] بيت ابن مالك : ((**(وأوّل مبتدأ والثّاني فاعلٌ اغنَى)** عن الخبر في قولك : (أسارٍ ذَانِ) وهذا مثال لما كان وصفًا رافعًا لما يغنى عن الخبر .....)) .

ولم يوضح ابن العيني شروط الوصف الذي يسد مسد الخبر وتفصيل المسألة على النحو التالي .

• المبتدأ ينقسم إلى قسمين[٤] :

ـ **قسم له خبر** ، نحو : " زيدٌ عاذرٌ من اعتذر " .

ـ **قسم له فاعل سدَّ مسدَّ الخبر** ، نحو : " أسارٍ ذَانِ " فـ "الهمزة" للاستفهام ، وسارٍ اسم فاعل مبتدأ ، وذان : فاعل سَدَّ مسَدَّ الخبر .

ويتضح من هذا المثال : أن مذهب البصريين[٥] - إلاّ الأخفش[٦] - في الوصف الذي يرفع فاعلاً يغنى عن الخبر ؛ أنه لا يكون مبتدأ إلاّ إذا اعتمد على نفي أو استفهام ، والوصف قد يكون اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة باسم الفاعل .

---

(١) سورة الأحزاب ، من الآية (٣٧) .

(٢) ينظر : شرح التصريح ٤١٦/١ ، الهمع ٢٨٠/١ .

(٣) التحقيق ص١٣٥ .

(٤) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ٥١٢/١ . تحقيق : د/ كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .

(٥) ينظر : الكتاب ٤٥/٢ ، أنموذج الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ص٢٠٠ ، شرح ودراسة د/ يسرية محمد حسن ، المطبعة الإسلامية الحديثة - القاهرة ١٤١٦هـ -١٩٩٥م .

(٦) جاء في شرح الكافية ٢٢٦/١ قوله : (والأخفش والكوفيون جوَّزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على استفهام أو نفي نحو : " قائم الزيدان " ...) .
وينظر رأي الأخفش في : المقتصد في شرح الإيضاح ٥١٢/١ ، شرح التسهيل ٢٧٣/١ ، الارتشاف ١٠٨٢/٣ .

والاستفهام قد يكون بــ"الهمزة" ، أو بــ"هَلْ" أو "كيف " أو "مَنْ" أو "مَا"[١] .

وجاء في الهمع[٢] : (وشرطه أن يكون سابقًا ، فليس منه نحو : " أخواك خارجٌ أبو هما " ؛ لعدم سبقه .

وشرط مرفوعه : أن يكون منفصلاً سواء كان ظاهرًا أم مضمرًا نحو : " أقائمٌ أنتما " وشرطه أن يكون كافيًا ؛ أي : مغنيًا عن الخبر ليخرج نحو : " أقائمٌ أبواه زيدٌ" فإن الفاعل فيه غير مغن ، ولا يحسن السكوت عليه فــ " زيدٌ " فيه مبتدأ و" قائمٌ " خبر مقدم .

وشرطه أيضًا : تقدم نفي أو استفهام بأيّ أدواتهما كــ " مَا " و " إنْ " و " غير " نحو : " غيرُ قائمٍ الزيدان " ، ولم يشترط الكوفيون والأخفش الاعتماد عليهما ....) .

ونجد أن ابن العيني يذكر الخلاف في ذلك ويرجح ما ذهب إليه البصريون .

والدليل على ذلك أنه عقب على رأي الكوفيين بقوله : (وقد يجوز الابتداء بالوصف المذكور مجردًا من الاستفهام والنفي ، وهو قليلٌ ...[٣]) .

فقد جعل عدم الاعتماد على الاستفهام والنفى كما قال الكوفيون قليلا .

٢ – الخلاف في رافع المبتدأ والخبر

قال الشارح في شرح[٤] بيت ابن مالك : (((**وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بِالابْتِدَا**) على الصحيح (**كَذَاك رَفْعُ خَبَرٍ بالمبتدأ**) على الصحيح ...)) ولم يوضح الشارح الخلاف بين النحويين في هذه القضية وإنما اكتفى بتصحيح مذهب البصريين بقوله : " على الصحيح " .

وتفصيل القول في هذه المسألة على النحو التالي :

- لقد اختلف النحويون[٥] في رافع المبتدأ والخبر .

---

(١) ينظر : شفاء العليل ٢٧٣/١ .

(٢) ٥/٢-٦ .

(٣) التحقيق ص١٣٥ .

(٤) التحقيق ص١٣٥-١٣٦ .

(٥) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ص٢٢٤-٢٣٢ ، م (٢٧ ، ٢٨) . تحقيق : د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

فذهب سيبويه[١] ومن تابعه من البصريين[٢] إلى أن المبتدأ يرتفع بتعريّه من العوامل اللفظية ؛ أي : بعامل معنوي ، وهو الابتداء[٣] ، وأن المبتدأ عمل في الخبر[٤] .

وذهب بعض البصريين إلى أن المبتدأ يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه[٥] ، وأن الخبر يرتفع بالابتداء[٦] ؛ لأنه لمّا وجب أن يكون عاملاً في المبتدأ ؛ وجب أن يكون عاملاً في الخبر .

وذهب الكوفيون (إلى أنه يرتفع بالخبر ، وزعموا أنهما يترافعان ، وأن كل واحد منهما يَرْفع الآخر[٧]) .

ومنهم من ذهب إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعًا[٨] . وما ذهب إليه سيبويه والبصريون هو الصحيح ، والله أعلم .

وقد رجح ابن العيني مذهب سيبويه والبصريين ، وصححه بقوله : (على الصحيح[٩]) .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/١٢٦ – ١٢٧ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٥ – ٣٥٧ ، شرح ابن عقيل ١/٢٠٠ – ٢٠١ ، شرح التصريح ١/٥١٥ – ٥١٧ ، شرح الأشموني ١/٢٥٩ .

(٣) ينظر : أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ص٧٩ . تحقيق : فخر الدين قداره ، دار الجيل – بيروت ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه ٢/١٢٧ ، أسرار العربية ص٨٥ ، الهمع ٢/٨ .

(٥) هذا مذهب أبي إسحاق الزجاج ، نسبه له السيوطي في الأشباه والنظائر ١/٥١٧ . تحقيق : مجموعة من الباحثين ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م . وينظر : أسرار العربية ص٧٩ .

(٦) هذا مذهب الأخفش والرماني نسبه إليهما السيوطي في الهمع ٢/٨ . قوله : (وقيل العامل في الخبر هو الإبتداء .... وعليه الأخفش والرماني ...) .

(٧) أسرار العربية ص٧٩ .

(٨) ينظر : المقتضب لأبي العباس بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ٤/١٢٦ . تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمه ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٣٩٩هـ . قوله : (والإبتداء ، والمبتدأ يرفعان الخبر ...) .

(٩) التحقيق ص١٣٥-١٣٦ .

- كان وأخواتها

قال الشارح في[1] شرح بيت ابن مالك : (((سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ) ؛ أي : منع تقديم الخبر على " مادام" وفي توسطه بين" ما" و"دام" خلاف)) .

وقد أشار الشارح إلى أن هناك خلافًا بين العلماء دون أن يذكر شيئًا عنه .

وتفصيل القول في المسألة على النحو التالي :

- أجمع النحاة[2] على أنه لا يجوز تقديم خبر "مادام" عليها ، وأما توسطه بين "ما" و"دام" فمن النحاة[3] من قال بأنه لا يجوز .

(وأما توسطه بين "ما" و"دام" نحو قولك : " ما طالعةً دامت الشمس " ، لا يجوز لأن الموصول الحرفيّ لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها ؛ ولأن دام لا يتّصرف .

وقال أبو حيان[4] : القياس الجواز ؛ لأن "ما" حرف مصدري غير كامل ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أنّ "دام" لا تتصرف فيتّجه المنع[5]) .

فأبو حيان جعل سبب المنع أن " دام " لا تتصرف وأما " ما " فقد جعلها حرفًا مصدريًا غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك .

- "ما" و"لا" و"إن" المشبهات بـ "ليس"

قال الشارح[6] في شرح بيت ابن مالك : (((فِى النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كـ "لَيس" "لاَ") ؛ أي : و" لاَ " النافية تعمل عمل "ليس" فترفع الاسم،وتنصب الخبر بشرط كون اسمها نكرة)) .

ولم يذكر باقي شروط عمل "لا" عمل "ليس" .

---

(١) التحقيق ص١٤٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١/١٥٥ م(١٧) ، الارتشاف ٣/١١٧٠-١١٧١ ، الهمع ٢/٨٨-٨٩ .
وقد أجمع النحاة على هذا القول إلاّ ابن معطى قد ذهب إلى منع تقديم خبر "مادام" على اسمها .
ينظر : الفصول الخمسون لأبي يحيى بن عبد المعطى (ت٦٢٨هـ) ص١٨١. تحقيق: د/محمود محمد الطناحي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

(٣) نصّ على ذلك في الارتشاف ٣/١١٧١ قوله : (فنص صاحب الإفصاح ، وبدر الدين بن مالك على أنه لا يجوز ...) .

(٤) ينظر : الارتشاف ٣/١١٧١ .

(٥) الهمع ٢/٨٩ ، وينظر : الارتشاف ٣/١١٧١ ، شرح التصريح ١/٦٠٧ .

(٦) التحقيق ص١٤٧ .

وتفصيل القول في المسألة على النحو التالي :

• القياس يقتضي[١] عدم عمل "لا" وإنما أعملوها لشبهها بـ "إنّ" ، و"لا" النافية إن دخلت على الفعل لم تعمل شيئًا فيه ، وإن دخلت على الاسم فتارة تعمل عمل " ليس " وتحمل عليها ، وتارة تحمل على "إنّ" فتعمل عملها للمشابهة ، فهي فرعٌ عليها في العمل ، ولها شروط[٢] لا تعمل إلاّ بها ، وتارة تكون مهملة إذا تكررت ، وأتى بعدها مرفوعٌ فيكون مرفوعًا على الابتداء .

وأمَّا إعمال "لا" عمل "ليس" فهو مذهب الحجازيين[٣] وهو قليل جدًا ، وإليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين[٤] قوله : (وقد جُعلتْ ، وليس ذلك بالأكثر ، بمنزلة "لَيسَ" وإنِ جعلَتها بمنزلة "لَيسَ" كانت حالُها ، كحال "لاَ" في أنَّها في مواضع ابتداء ، وأنها لا تعمل في معرفة .. [٥]) ولا تعمل عند الحجازيين إلاَّ بشروط هي[٦] :

١- أن يكون الاسم والخبر نَكِرَتَين ، نحو : " لا رَجُلٌ أفْضَلَ منْكَ " .
٢- ألاّ يتقدم خَبرُها على اسمها ، فلا تقول : " لا قائمًا رَجُلٌ " .
٣- ألاَّ ينتقض النَّفْيُ بإلاّ ، فلا تقول : " لاَ رَجُلٌ إلاَّ أفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ " بنصب "أفضل" بل يجبُ رفْعَهُ .

ومذهب تميم إهمالها[٧] .

---

(١) ينظر : الأصول ٩٦/١ ، شرح المفصل ١٠٩/١ ، أوضح المسالك ٢٨٤/١ ، الهمع ١١٩/٢ ، شرح الأشموني ٣٦٤/١ .

(٢) ينظر شروطها : شرح المفصل ١٠٩/١ ، شرح ابن عقيل ٣١٣/١ – ٣١٦ ، شرح التصريح ٦٥٦/١ ، الهمع ١٢٠/٢ ، شرح الأشموني ٣٦٤/١ .

(٣) ينظر : المصادر السابقة .

(٤) ينظر : شرح التصريح ٦٥٦/١ ، والمصادر السابقة .

(٥) كتاب سيبويه ٢٩٦/٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ .

(٦) ينظر : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ٢٦٦/١ – ٢٦٧ . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

(٧) ينظر : أنموذج الزمخشرى ص٢٣٠ ، شرح ابن عقيل ٣١٢/١ ، شرح الأشموني ٣٦٤/١ .

- إن وأخواتها

قال الشارح[١] في شرح بيت ابن مالك : (((ووَصلُ " ما ") الزائدة (بذي الحروف[٢] مُبطِل إعمالها) نحو:(إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ [٣]) (وقد يَبقَى العَمَلُ) وهو قليلٌ)) .

فقد عبر ابن العيني بقوله وهو قليلٌ فقط ولم يذكر أوجه الخلاف فيها .

وتفصيل القول في هذا الخلاف على النحو التالي :

• اختلف النحويون[٤] في نصبِ الأسماء بعد لحاق "مَا" الزائدة بـــ "إنّ" وأخواتها ، فمذهب سيبويه[٥] المنع ؛ لأن وصل "ما" بـــ "إن" وأخواتها تزيل اختصاصها بالأسماء ، وتهيئها للدخول على الفعل ، فوجب إهمالها لذلك .

وقد يبقى العمل[٦] ، وتُجعل "ما" ملغاة ، وذلك مسموع في "ليت" لبقاء اختصاصها ، فتقول : "ليتَما زيدًا قائمٌ " ، قال سيبويه[٧] : (وأمّا "ليتَمَا زيدًا منطلقٌ " فإن الإلغاء فيه حسنٌ ...) .

وذهب بعض النحويين[٨] إلى جواز الإعمال في الجميع .

---

(١) التحقيق : ص١٥٥ .

(٢) أي : إن وأخواتها .

(٣) سورة النساء ، من الآية (١٧١) .

(٤) ينظر : الجمل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت٣٤٠هـــ) ص٣٠٤ . تحقيق : د/علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل - بيروت ، ط٢، ١٤٠٥هـــ- ١٩٨٥م، شرح التسهيل ٣٨/٢ ، الهمع ١٩٠/٢ .

(٥) في الكتاب ١٢٩/٣ ، قوله : (اعلم أنّ كل موضع تقعُ فيه " أنّ" تقع فيه "إنّما" وما ابتدئَ بعدها صلة لها كما أنّ الذى ابتدئ بعد الذى صلة له ، ولا تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون الذى عاملاً فيما بعده ...) .

(٦) ينظر : شرح الأشموني ٤٢٨/١ .

(٧) الكتاب ١٣٩/٢ .

(٨) ينظر : الارتشاف ١٢٨٥/٣ قوله : (وذهب الزجاجي والزمخشري إلى جواز ذلك فيها كلها ..) . وينظر : الجمل للزجاجي ص٣٠٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١-٤٣٤ ، شرح التسهيل ٣٨/٢ ، شفاء العليل ٣٦٩/١ .

جاء في الهمع[1] : (وعندى جواز الوجهين في " ليت " وإنّ قصرا[2] على السمَاع ، وتعين الإلغاء في البواقي لعدم السماع فيها ، ثم "ما" المذكورة زائدة كافة عن العمل ، مهيئة لدخول هذه الأحرف على الجمل ، هذا هو المعروف) .

وهذا هو الرأي الصواب في هذه المسألة .

ونرى أن ابن العيني يسير على منهج سيبويه وذلك من خلال قوله : (وهو قليلٌ[3]) وعبر بهذا القول للدليل على أنه متوقف على السماع وهو تعبير لم أقف على مثله من خلال المصادر في دراسة المسألة .

- دخول "همزة" الاستفهام على "لا" النافية

قال الشارح[4] في شرح بيت ابن مالك : (((واعطِ "لاَ") هذه إذا جاءت (مَعْ هَمْزَةِ استفهام مَا) كانت (تَسْتَحِقُّ دُون الاستِفْهَام) من الأحكام المتقدمة ... وفيه تفصيل)) .

ولم يبين الشارح هذا التفصيل .

وتوضيح القول فيه على النحو التالي :

* إذا دخلت "همزة" الاستفهام على "لا" النافية للجنس لم يتغير الحكم[5] ، بل يكونُ حكمها مع "الهمزة" كحكمها بدونها مِنْ عَمَلٍ في اللفظ نحو : " ألاَ غلاَمَ سَفَرٍ حاضرٌ " بنصب "غلام" لا غير ، ومن تركيب نحو : " ألا رَجُلَ فِي الدّارِ " بفتح "رجلَ " لا غير وتكرار ، نحو : " ألاَ رجوعَ وألاَ حَياءَ " بالأوجه الخمسة[6] .

---

(١) ١٩١/٢ .

(٢) فيجوز إيقاء إعمالها وإهمالها كفًا بـــ " ما " وروى بالوجهين قوله :

قالت : ألاَ لَيتَما هذا الحَمامُ لَنا … إلى حَمامَتِنا أو نِصفُهُ فَقَدِ

فالشاهد فيه : جواز إعمال " ليت " التي اتصلت بها " ما " وعدم إعمالها . ينظر : الهمع ١٨٩/٢ .

(٣) التحقيق ص١٥٥ .

(٤) التحقيق ص١٦٠ .

(٥) ينظر : الأصول ٣٩٦/١ – ٣٩٧ ، الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد التميمي النحوي (ت٣٣٢هــ) ص١٥٨ . تحقيق : د/زهير سلطان ، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤١٦هــ - ١٩٩٦م .

(٦) الأوجه الخمسة : الأول فتحهما ، أي : فتح ما بعد " لا " الأولى وما بعد " لا " الثانية ، الثاني : رفعهما إما على الابتداء ، أو على إعمال " لا " عمل " ليس " ، الثالث : فتح الأول ، ورفع الثاني ، الرابع : عكس الثالث ، الخامس : فتح الأول ونصب الثاني .

ينظر : شرح التصريح ١٢٤/٢ – ١٢٧ .

وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معنى التوبيخ والإنكار ، قال سيبويه (واعلم أن "لا" في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ... [١]).

وتارة يدخلها معنى التمني ، فمذهب سيبويه[٢] أنها لا تعمل إلاَّ عمل "إنّ" في الاسم خاصة فهي بمنزلة " أتمنّى " فلا خبر لها وبمنزلة "ليت" فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت .

وزعم بعض النحاة[٣] : أنّ حكمها وهي للتمني كحكمها مجردة من "الهمزة" لمحض النفي ، وما ذهب إليه سيبويه هو الصواب .

ونرى أن الشارح من خلال قوله : (فيه تفصيل[٤]) يذكر القاعدة النحوية ولم يوضحها مما استدعى دراسة المسألة ، والواضح من كلام الشارح أنه لم يعلق على هذه المسألة كما أنه لم يذكر ترجيحًا لأي من الآراء السابقة .

- الفاعل

قال الشارح[٥] في شرحه لبيت ابن مالك : ((**(وَمَا بإلاَّ أو بإنَّمَا انحصر أخِّرْ)** وجوبًا سواء كان فاعلاً أو مفعولاً)) .

ولم يبين مذاهب النحويين في المحصور وإنما اكتفى بما ذُكر سابقًا ، مما استدعى تفصيل القول في المسألة على النحو التالي :

- اتفق النحويون[٦] على وجوب تأخير المحصور فيه بإنما ، مرفوعًا كان أو منصوبًا ، ليتّضح بذلك المحصور فيه من غيره .

---

(١) الكتاب ٣٠٦/٢ ، وينظر : المقتضب ٣٨٢/٤ .

(٢) في الكتاب ٣٠٩/٢ قوله : (ومن قال : "لا غلامَ أفضلُ منك" ، لم يقل في:" ألاَّ غلامَ أفضلَ منك " إلاَّ بالنصب ؛ لأنه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنيًا عن الخبر ...) وينظر : ٣٠٧/٢ .

(٣) ينظر : الارتشاف ١٣١٧/٣ قوله : (وزعم المازني والمبرد : أنّ حكمها وهي للتمني كحكمها مجردة من "الهمزة" لمحض النفي) .
وينظر : المقتضب ٣٨٢/٤ – ٣٨٣ ، الانتصار لسيبويه على المبرد ص١٥٨ ، شرح الكافية للرضي ١٧٠/١ – ١٧٢ ، شرح التصريح ١٤٥/٢ – ١٤٦ ، شرح الأشموني ٢٦/٢ .

(٤) التحقيق ص١٦٠ .

(٥) التحقيق ص١٦٩ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١٣٤/٢ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ص٤٨٥ . تحقيق : د/ عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي – بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

واختلفوا في المحصور فيه بإلاّ على ثلاثة مذاهب[١] :

الأول : وهو مذهب البصريين ، والفراء ، وابن الأنباري ، منع تقديم الفاعل المحصور فلا يجوز " مَا ضَرَبَ إلاّ زَيْدٌ عمرًا " ؛ لأنه في حالة التقدم حال في محله ، فلا يجوز أن يَقوي به غير ذلك المحل وحينئذٍ فيكون تقديمه من جهتي اللفظ والتقدير ، وذلك غير لائق بالمحصور فيه ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور ، نحو : " ما ضَرَبَ إلاّ عَمْرًا زَيْدٌ " ؛ لأنه في نية التأخير .

الثاني : وهو مذهب الكسائي ، أنه يجوز تقديم المحصور بإلاّ مطلقًا ، فاعلاً كان أو مفعولاً . ومنه قوله[٢] :

مَا عَابَ إلا لئيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلاَ جَفَا قطّ إلاّ جُبَّأٌ بَطَلاَ

الثالث : وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولي[٣] والشلوبين[٤] – أنه لا يجوز تقديم المحصور مطلقًا – حملاً لـ " إلاّ" على "إنّما" – فاعلاً أو مفعولاً .

ومما سبق يتضح أن الشارح قد ذهب إلى المنع وذلك بقوله : أخِّرْ وجوبًا سواء كان فاعلاً أو مفعولاً ، وهو في ذلك يرجح مذهب بعض البصريين ويختار ما اختاره الجزولي والشلوبين .

---

(١) ينظر : التلخيص ص٤٨٥ – ٤٨٦ ، شرح ابن عقيل ١٠٤/٢ ، الهمع ٢٦٠/٢ – ٢٦١ ، شرح الأشموني ١١٦/٢ .

(٢) البيت من البسيط مجهول القائل .

اللغة : عاب : من العيب ، لئيم : المراد منه : البخيل ، جفا : من الجفاء ، جبأ : جبان ، بطلا : شجاعًا .

وجاء البيت في : أوضح المسالك ١٢٩/٢ ، شرح الأشموني ١١٤/٢ ، الهمع ٢٦١/٢ .

والشاهد فيه قوله : " ما عاب إلا لئيمٌ فِعْلَ " ، " ولا جفا إلا جبأ بطلا " . حيث قدم في الموضعين الفاعل المحصور بإلا – وهو قوله " لئيم " في الأول ، وقوله : " جبأ " في الثاني – على المفعول المحصور فيه ، وهو قوله : " فعل ذى كَرَم " في الأول ، وقوله : " بطلا " في الثاني .

(٣) عيسى بن عبد العزيز ، العلامة أبو موسى الجزوليّ ، لزم ابن برى ، وأخذ عن الشلوبين وابن معط كان إمامًا ، وله مصنفات منها : شرح أصول ابن السراج ، توفى سنة ٦٠٧هـ .

ينظر : بغية الوعاة ٢٣٦/٢ ، الأعلام ١٠٤/٥ .

(٤) عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله ، الأستاذ أبو على الإشبيلى الأزدي المعروف بـ " الشلوبين " كان إمام عصره في العربية له مصنفات منها : شرحان على الجزولية توفى سنة ٦٤٥هـ .

ينظر : بغية الوعاة ٢٢٤/٢ ، الأعلام ٦٢/٥ .

وأرى أن ما ذهب إليه الشارح وهو وجوب تأخير المحصور بـ " إلا" فاعلاً كان أو مفعولاً هو الأرجح[1] إجراء لها مجرى "إنّما" ، وهو بذلك يعتمد على أصل من أصول النحو ، وهو القياس .

- نائب الفاعل

١- قال الشارح[2] في شرح بيت ابن مالك : (((وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هذِى) الثلاثة[3] عند البصريين (إِنْ وُجِدْ فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَدْ يَرِدْ) أحدها نائبًا مع وجود المفعول به وهو مذهب الكوفيين)) .

ولم يوضح الشارح اختلاف العلماء في هذه القضية .

وتفصيل القول فيها على النحو التالي :

* إذا اجتمع مفعول به ، وَمَصْدَرٌ ، وَظَرفُ زمانٍ ، وظرف مكان ، ومجرور تَعَيّن إقامةُ المفعول به عند جمهور البصريين[4] ؛ لأن غيرَ المفعول به إنّما ينوب بعد أن يقَدر مفعولاً به مجازًا ، فإذا وُجد المفعول به حقيقةً ، لم يُقَدَّم عليه غيره ؛ لأن تقديم غيره عليه ، من تقديم الأصل لغير موجب .

وذهب الكوفيون[5] إلى جواز إنابة غيره ، مع وجوده مطلقًا ، وقَدْ يَرِدْ ذلك كقراءة أبي جعفر[6] : ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ [7]﴾ .

---

(١) ينظر : الهمع ٢/٢٦٠ .

(٢) التحقيق ص١٧٢ .

(٣) أي : ما ينوب عن الفاعل ، وهو المصدر ، والظرف ، والجار والمجرور .

(٤) ينظر : الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت٣٩٢هـ) ١/٣٩٧ . تحقيق : محمد على النجار دار الكتاب العربي – بيروت ، مصور عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٦ ، شرح التسهيل ٢/١٢٨ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢/١٢٨ ، الارتشاف ٣/١٣٣٩ ، شرح التصريح ٢/٣٢٤ .

(٦) هو يزيد بن القعقاع الإمام المخزومي المدني القارئ أحد القراء العشرة ، تابعي مشهور ، توفى سنة ١٣٢هـ . ينظر:غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد الجزري (ت٨٣٣هـ) ٢/٣٨٢ ، عنى بنشره ج.برجستراسر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.

(٧) سورة الجاثية ، من الآية (١٤) . وينظر : المبسوط في القراءات العشر لابن مهران (ت٣٨١هـ) ص٤٠٣-٤٠٤ ، قوله : (قرأ أبو جعفر " ليجزى قومًا بما " بضم "الياء" وفتح "الزاى" ، وقرأ ابن عامر ، وحمزة ، والكسائى " لنجزى" بـ"النون" وكسر "الزاى" وفتح "الياء" ..) .
تحقيق : سبيع حمزة حاكمى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق .

فالجار والمجرور على هذه القراءة جعل نائب فاعل مع وجود المفعول به وهو " قومًا " .

وأجاز الأخفش[١] ذلك بشرط تقدم النائب على المفعول به نحو : " ضُرِبَ في الدارِ زيدًا " فتقدم الجار والمجرور على المفعول به فجاز إنابته ، وإن لم يتقدم ، تعين إقامة المفعول به نحو : " ضُرِبَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ " .

وأرى أن ما ذهب إليه جمهور البصريين هو الصحيح ؛ لأن تقديم غير المفعول به عليه مع وجوده ، هو تقديم لا موجب له ، ولا داعي إليه .

ويتضح لنا أن الشارح يذكر القاعدة النحوية ، دون أن يبين اختلاف العلماء فيها ، مما دعاني إلى دراستها تتميمًا للفائدة .

٢- وقال الشارح[٢] في شرحه لبيت ابن مالك : ((**(فِي بَابِ ظَنَّ ، وأَرَى المَنْعُ اشْتَهَرَ)** ؛ أي : واشتهر عند النحاة منع إنابة المفعول الثاني في باب ظن ، وهو ما كان الثاني هو الأول في المعنى ....)) .

فالشارح يذكر أن المنع هو المشهور في إنابة المفعول الثاني في باب " ظنَّ " وباب "أرى" ولم يذكر أوجهِ الخلاف ، والراجح منها وتفصيل القول في المسألة على النحو التالي :

* اختلف النحاة[٣] فيما إذا كان الفعل متعديًا إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل ، كـ " ظن وأخواتها " أو كان متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل كـ " أرى وأخواتها " فالأشهر[٤] عندهم أنه يجب إقامةُ المفعول الأول ، ويمتنع إقامة الثاني في باب " ظن " والثاني والثالث في باب "أعلم" ؛ فتقول : " ظُنَّ زَيْدٌ قائمًا " ولا يجوز : " ظُنَّ زَيْدًا قَائمٌ " .

ونقول : " أُعلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا " ولا يجوز إقامة الثاني ، نحو : " أُعلِمَ زَيْدًا فَرَسُكَ مُسْرَجًا " ولا إقامة الثالث ؛ فنقول : " أُعلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ " .

---

(١) ينظر : الخصائص ٣٩٧/١ ، شرح التسهيل ١٢٨/٢ ، الارتشاف ١٣٣٨/٣ ، شرح التصريح ٣٢٥/٢ .

(٢) التحقيق ص١٧٢ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبى على الشلوبين (ت٦٤٥هـ) ٨٧٤/٢ . تحقيق : د/ تركي بن سهو العتيبي مكتبة الرشد – الرياض ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م ، شرح التسهيل ١٢٩/٢ .

(٤) ... شرح التصريح ٣٣٢/٢ ، شرح الأشموني ١٣٩/٢ .

ونقل بعض النحاة[1] الاتفاق على منع إنابة الثالث في باب " أعلَم " ونقل غيرهم خلاف ذلك[2] .

وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعين إقامة الأول ، لا في باب " ظنّ " ولا باب " أعلَم" بشرط وهو ألاّ يحصل لَبْسٌ ، نحو : " ظُنَّ زيدًا قائمٌ ، وأُعلِمَ زيدًا فرسُك مُسرجًا[3] " .

فلو حصل لَبْسٌ تعين إقامة المفعول الأول في باب " ظن ، وأعلم " ، فلا نقول : " ظُنّ زيدًا عمرو " على أن " عمرو " هو المفعول الثاني ولا " أُعلِم زيدًا خالدٌ منطلقًا " . ويتضح لنا أن الشارح يذهب إلى ما ذهب إليه جمهور النحاة في هذه المسألة .

- الاستثناء

الخلاف في ناصب الاسم الواقع بعد " إلاّ "

قال الشارح[4] في شرحه لبيت ابن مالك : (((ما استَثْنَتِ " إلاّ " مع تمام) ؛ أي: بعد تمام الكلام الموجب (يَنْتَصِبْ) سواء كان متصلاً أو منقطعًا ...)) .

ولم يذكر الخلاف في ناصب الاسم الواقع بعد " إلاّ " مما استدعي تفصيل القول فيه على النحو التالي :

- اختلف في ناصب المستثنى بـــ " إلاّ " على أقوال[5] :

فقيل : النصب بـــ " إلاّ " وحدها[6] ، ونُسبَ إلى سيبويه[7] .

---

(١) ينظر : شرح الأشموني ١٤٠/٢ قوله في باب "أرى" : (فنقل ابن أبي الربيع ، وابن هشام الخضراوي ، وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته) . وينظر : شرح التسهيل ١٢٩/٢ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) ٩٧٣/٢ . تحقيق : د/ عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١٢٩/٢ .

(٣) ينظر : المصدر السابق .

(٤) التحقيق ص١٩٠ .

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ) ١٠٧/٣ ، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم : ١٣٧/١٣٦ (نحو) .

(٦) وإليه ذهب ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧١/٢ قوله : (واخترت نصبه بها نفسه ..) وذهب إليه أيضًا المبرد والزجاج والفراء . ينظر : المقتضب ٣٩٠/٤ ، الإنصاف ٢٦١/١ ، شرح المفصل ٧٦/٢ .

(٧) نسبه ابن مالك إلى سيبويه في شرح التسهيل ٢٧١/٢ .

وقيل : الفعل المتقدم بواسطة " إلاّ[١] " .

وقيل : الفعل المتقدم من غير واسطة " إلاّ[٢] " .

وقيل : تمامُ الكلام ، كما انتصب " درهمًا " بعد " عشرين[٣] " .

وقيل : فعلٌ محذوف من معنى " إلاّ " تقديره : أستثنى زيدًا[٤] .

وقيل : بمخالفته الأوّل ، ونسب إلى الكسائي[٥] .

وقيل : بـــ " أنّ " – مفتوحة " الهمزة " مشددة "النون" – محذوفة هي وخبرها ، مقدرة بعد " إلاّ " والتقدير " إلا أنّ زَيْدًا لم يقمْ[٦] " .

وقيل : بـــ " أنْ " مُخَفَّفَة مِنْ " أنَّ " مُركَّبًا منها ، ومِنْ " لا " فَمَنْ نَصَبَ غلَّبَ حكم " أنَّ " وخبرها محذوف ، وَمَنْ رَفَعَ غلَّبَ حكم " لا[٧] " .

ومما سبق ذكره يتضح لنا أن الشارح ذكر القاعدة فقط دون بيان أوجه الخلاف فيها وبالتالي لم يكن له ترجيح عليها .

---

(١) نسبه ابن مالك إلى السيرافي . ينظر : شرح التسهيل ٢٧٧/٢ ، ولكن بالرجوع لشرح السيرافي على كتاب سيبويه ١٠٧/٣ " مخطوط " وجدنا أنه ذهب إلى أن ما بعد " إلاّ " منصوب بالفعل الذي قبلها ولم يشر إلى وساطة " إلاّ " .

(٢) نسب هذا القول لابن خروف في الارتشاف ١٥٠٦/٣ ، شرح التصريح ٥٤٢/٢ .

(٣) ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ٢٥٤/٢ قوله : (وهو الصحيح وهو في ذلك بمنزلة التمييز) وهو قول الخليل في الكتاب ٣٣٠/٢ : (هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا لأنه مخرج ما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهمًا ، وهذا قول الخليل رحمه الله ....) .

(٤) نسب ابن مالك هذ القول للزجاج . ينظر : شرح التسهيل ٢٧٨/٢ ، الجنى الدانى ص٥١٦ .

(٥) نسب السيرافي هذا القول للكسائي في شرحه على كتاب سيبويه ١٠٨/٣ (مخطوط) .
ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ ، وقد أبطله ابن عصفور .

(٦) حكاة السيرافي عن الكسائي .ينظر : شرح السيرافي لكتاب سيبويه ١٠٨/٣ (مخطوط) ، شرح التسهيل ٢٧٩/٢ ، الارتشاف ١٥٠٦/٣ ، الجنى الداني ص٥١٦ ، شرح التصريح ٥٥٠/٢ .

(٧) حكاه السيرافي عن الفراء . ينظر : شرح السيرافي لكتاب سيبويه ١٠٨/٣ (مخطوط) ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ ، شرح التسهيل ٢٧٩/٢ ، الجنى الداني ص٥١٧ ، شرح التصريح ٥٥٠/٢.

- التمييز

تقديم التمييز[1] على عامله

قال الشارح[2] في شرحه لبيت ابن مالك (((وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا) ؛ سواء كان متصرفًا أو غير متصرفٍ ، (والفعل ذُو التَّصْرِيفِ) ؛ أي:المتصرف (نَزْرًا سُبِقَا) أي : يقدم عليه التمييز قليلاً كـ " نفسًا طابَ زيدٌ " ...)) .

ذكر الشارح قلة تقديم التمييز على عامله المتصرف وذلك بقوله " قليلاً " ولم يكن هناك تبيين لأوجه الخلاف في المسألة .

وتفصيل القول فيها على النحو التالي :

- عامل التمييز على قسمين :

فعل متصرف نحو : " طابَ زَيْدٌ نفسًا " .

معنى الفعل[3] نحو : " زيدٌ أفرههم عبدًا وأحسنهم وجهًا " .

فإن كان العامل في التمييز " معنى الفعل " فلا خلاف في منع التقديم[4] ، وإن كان فعلاً أو ملحقًا به ، فقد اختلفوا في تقديم التمييز على عامله وفي ذلك قولان[5] :

الأول : منع التقديم ، وهو مذهب سيبويه[6] ، وجمهور البصريين[7] .

---

(١) التمييز : (يقال له التبيين ، وهو رفع الإبهام ، وإزالة اللبس في جملة أو مفرد) . شرح المفصل ٧٠/٢ ، وينظر في عامل التمييز : الأصول ٢٢٢/١ ، الهمع ٦٤/٤ .

(٢) التحقيق ص٢٠١ .

(٣) ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف ، والجار والمجرور ، وحرف التنبيه . ينظر : شرح الكافية للرضي ١٤/٢ .

(٤) ينظر : الخصائص ٣٨٤/٢ – ٣٨٥ ، الإنصاف ٨٢٨/٢ ، شرح المفصل ٧٣/٢-٧٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، شرح الكافية ٧٠/٢-٧١ ، الارتشاف ١٦٣٤/٤ ، المغنى ٥٣٤/٢ ، شرح التصريح ٧٠٩/٢ ، الهمع ٧١/٤ .

(٥) ينظر : المقتضب ٣٦/٣ ، الأصول ٢٢٣/١ – ٢٢٤ ، وينظر : المصادر السابقة .

(٦) في الكتاب ٢٠٤/١ – ٢٠٥ ، ٢١٠ –٢١١ .

(٧) ينظر : معاني القرآن لأبي زكريا يحيى الفراء (ت٢٠٧هـ) ٧٩/١ . تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار ، دار السرور – بيروت . شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، الارتشاف ١٦٣٤/٤ ، المغنى ٥٣٤/٢ .

الثاني : جواز التقديم ، وإليه ذهب الكسائى من أهل الكوفة ، والمازني[١] والمبرد[٢] من البصريين وغيرهم[٣] .

وخلاصة القول في المسألة أن الشارح يرجح مذهب الكسائى من الكوفيين ، والمازنى والمبرد من البصريين بقوله : (قليلاً[٤]) .

- الإضافة

١- اختلاف العلماء في " لبيك "

قال الشارح[٥] في شرحه لبيت ابن مالك : (((كَوَحْدَ ، لَبَّىْ) يقال فيهما " وَحْدَكَ" و" لبيك ")) .

ذكر الشارح إضافة " لبيك" بدون ذكر أوجه الخلاف فيها ، ودون شرح ، أو ترجيح لأحد الآراء و تفصيل القول فيها على النحو التالي :

* من المصادر التي يجب إضمار[٦] فعلها " لبيك " وهو مثنى عند سيبويه[٧] يراد به التكثير طلبًا للمبالغة والتوكيد ، مأخوذ من ألَبَّ المكان إذا أقام به ، فكأنَّه قال : أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة .

وذهب يونس[٨] إلى أنه مفرد مقصور ، قلبت ألفه "ياء" لإضافته إلى المضمر كما قلبت في " إليك " و " عليك " .

---

(١) ينظر : شرح السيرافي ٢٥/٢ (مخطوط) ، المقتضب ٣٦/٣ ، الخصائص ٣٨٤/٢ ، الإنصاف ٨٢٨/٢ ، شرح المفصل ٧٤/٢ ، شرح التصريح ٧٠٩/٢ ، الهمع ٧١/٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣٦/٣ .

(٣) ينظر : شرح السيرافي ٢٥/٢ " مخطوط " ، المقتضب ٣٦/٣ ، الخصائص ٣٨٤/٢ ، الإنصاف ٨٢٨/٢ ، شرح المفصل ٧٤/٢ ، شرح التصريح ٧٠٩/٢ ، الهمع ٧١/٤ .

(٤) التحقيق ص٢٠١ .

(٥) التحقيق ص٢١٣-٢١٤ .

(٦) ينظر : شرح السيرافي ١٠١/٢ (مخطوط) ، المقتضب ٢٢٣/٣ – ٢٢٥ ، شرح المفصل ١١٨/١ شرح التسهيل ١٨٦/٢ ، الهمع ١٠٩/٣ – ١١٤ .

(٧) الكتاب ٣٥٠/١ – ٣٥١ .

(٨) ينظر : رأي يونس في كتاب سيبويه ٣٥١/١ ، شرح التسهيل ١٤٧/١ ، الارتشاف ١٣٦٤/٣ ، شرح ابن عقيل ٥٤/٣ ، شرح التصريح ١٤٩/٣ ، الهمع ١٠٩/٣ .

والتثنية هنا الغرض منها التكثير ، وأنه شيء يعود مرة بعد أخرى ، ولا يراد بها اثنان فقط[1] من المعنى المذكور .

وقد رد سيبويه[2] على يونس ؛ بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب "ألفه" مع الظاهر "ياء" كما تنقلب "ألف" "لَدَى" و "عَلى " ، كما نقول : " عَلَى زَيْدٍ " و " لَدَى زَيْدٍ " كذلك كان ينبغي أن يقال : " لَبَّيْ زَيْدٍ[3] " لكنهم كما أضافوه إلى الظاهر قلبوا "الألف" "ياء" فقالوا[4] :

.... فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

فدلَّ ذلك على أنه مثَنّى قصد به المبالغة والتكثير ، وليس بمقصورٍ كما زعم يونس .

٢- الخلاف في إعراب " غُدْوَةَ " بعد " لَدُنْ "

قال الشارح[5] في شرح بيت ابن مالك : (((ونَصب غُدْوَةٍ بِهَا) ؛ أي : إذا وقعت بعدها (عَنْهُم نَدَرْ) كقوله[6] :

.... لَدُنْ غُدْوَةً حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ))

لم يبين الشارح اختلاف العلماء في إعراب " غدوة " بعد " لدن " .

وتفصيل القول في هذا على النحو التالي :

* " لَدُنْ " ظرف لابتداء غايةِ زمانٍ أو مكان[7] ، ويجرُّ ما ولى " لَدُنْ " إلا " غُدْوَةَ " فإنهم نصبوها بعد " لَدُنْ " .

والأكثر فيها الجرّ على الأصل ، وقيل[8] : بعضهم ينصب ؛ فيقول : " لَدُنْ غُدْوَةً" وَمَعَ حذف "النون" نقول : " لَدُ غُدْوَةً " قال سيبويه[9] : (كما أنَّ لَدُنْ لها في غُدْوَةَ حالٌ ليست في غيرها تُنْصَبُ بها ...) .

---

(١) ينظر : شرح السيرافي ١٠١/٢ (مخطوط) .
(٢) ينظر : كتاب سيبويه ٣٥١/١ .
(٣) ينظر : كتاب سيبويه ٣٥١/١ .
(٤) ينظر : تخريج الشاهد التحقيق ص٢١٤ .
(٥) التحقيق ص٢١٨ .
(٦) ينظر : تخريج الشاهد ص٢١٨ .
(٧) ينظر : كتاب سيبويه ١٥٩/١ ، ٢١٠ ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ٢٧١/٢ تحقيق : د/زهير غازي زاهد ، عالم الكتب - بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م . شرح المفصل ١٠١/٤ ، شرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، الارتشاف ١٤٥٦/٣ ، شرح ابن عقيل ٦٨/٣ ، شرح التصريح ١٧٨/٣ ، شرح الأشموني ٤٩٢/٢ .
(٨) ينظر : الارتشاف ١٤٥٦/٣ .
(٩) في الكتاب ٢١٠/١ .

وانتصاب " غُدْوَةً " قيل بـــ " لَدُنْ " إمَّا على :

- التمييز ؛ لأن " لَدُنْ " في آخرها "نون" ساكنة ، وقد تحذف هذه "النون" ، فأشبهن التنوين من جهة جواز حذفه ، فنصب " غُدْوَةً " .
- أو على التشبيه بالمفعول به ، نحو : " ضَارِبٌ زيدًا " ؛ فإن "نونها " تثبت تارةً ، وتحذف أخرى ، فأشبهت " ضاربًا " فعملت عمله .
- أو على إضمار كان واسمها مضمرًا فيها ، وإبقاء خبرها ، والأصل " لَدُنْ كانَ الوقتُ غُدوةً " .
- ورَوَى الكوفيون[1] في " غُدْوَة " رفعها بعد " لَدُنْ " على إضمار "كان" تامة ، نحو " لَدُنْ كانت غُدْوَةٌ " .
- قال ابن جنى[2] : (كذلك شَبَّهَ بعضهم " غدوةٌ " بالفاعل ، فرفعها فقال : " لَدُنْ غدوةٌ " كما تقول : " أقائمٌ زيدٌ ؟ ") .

ويتضح مما سبق أن ابن العيني لم يذكر سوى الإشارة إلى النصب كما جاء في بيت ابن مالك .

إلا أنه لم يبين على أي شيء يكون هذا النصب ، وهذا ما ظهر لنا من اختلاف العلماء فيه .

- اسم الفاعل

الخلاف في إعمال اسم الفاعل إذا وقع صلة لـــ "الألف" و"اللام" ماضيًا ، ومستقبلاً وحالاً .

قال الشارح[3] في شرحه لبيت ابن مالك : ((**(وإنْ يكُنْ صلَةَ ألْ فَفي المُضِي وَغَيْرِهِ إعْمَالُهُ قَدِ ارتُضِي)** ؛ أي : فيعمل عمل فعله ماضيًا ومستقبلاً وحالاً ، كـــ " هذا الضارب زيدًا أمس أو غدًا أو الآن ")) .

ولم يذكر الشارح أوجه الخلاف بين النحاة في ذلك ولكنه ذكر المشهور من قول النحويين واكتفى به وهذا دليل على ترجيحه لهذا المذهب .

---

(١) ينظر : الارتشاف ١٤٥٦/٣ ، شرح ابن عقيل ٦٩/٣ ، شرح التصريح ١٨٠/٣ ، شرح الأشموني ٤٩٣/٢ .

(٢) سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت٣٩٢هـــ) ٥٤٣/٢ . تحقيق : د/حسن هنداوى دار القلم – دمشق ، ١٤٠٥هـــ – ١٩٨٥م .

(٣) التحقيق ص ٢٢٦ .

وتفصيل القول في المسألة على النحو التالي :

• اسم الفاعل المشتق[١] من المصدر اسمًا لمن ينسب إليه ذلك المصدر ، وهو الجاري على فعله في اللفظ والمعنى ، ففي اللفظ فإنه جار عليه في عدة حروفه وحركاته وسكناته ، وفي المعنى فإنه جرى مجرى الفعل المضارع وحمل عليه في العمل ، فاسم الفاعل إذا أريد به الحال ، أو الاستقبال وكان معتمدًا على ما قبله[٢] ، يعمل عمل الفعل ، فإن جاء بمعنى الماضي ، وكان صلة لـ " أل" فإنه يعمل عمل الفعل ؛ لأن "الألف واللام" فيه بمعنى "الذي" ، واسم الفاعل المتصل بها بمعنى " الفعل " نحو : "الضاربُ زيدًا " فـ " زيدًا " معمول لاسم الفاعل " الضارب[٣] " ، وتقديره عند سيبويه[٤] : " الذي ضَرَبَ زيدًا " هذا هو المشهور من قول النحويين[٥] .

وذهب الرماني وجماعة إلى أن اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لا يكون عاملاً إلاَّ بمعنى المضيّ[٦] .

ونقل ذلك عنه ابن مالك في شرح التسهيل[٧] قوله : (وقد ظن قوم منهم الرماني أنه لا يعمل إلا في المضي ، وحملهم على ذلك أن سيبويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بـ "الألف" و"اللام" لم يقدره إلا " بالذى فعل " ....)

والصحيح ما ذهب إليه جمهور النحاة ، أنه يعمل مطلقًا ؛ لوقوعه موقعًا يجب تأويله بالفعل .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه ١/١٨١ – ١٨٢ ، شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) ٢/٤٤٠ – ٤٤١ ، " رسالة دكتوراه " . تحقيق : محمد إبراهيم شيبه – كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ١٤١٤هـ – ١٤١٥هـ .

(٢) أن يعتمد على ما قبله وهو أحد ستة أشياء من : مبتدأ أو موصوف أو صاحب حال أو موصول ، أو "همزة" استفهام أو ما النافية . ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس (ت٦٩٦هـ) ٢/٩٧٩ تحقيق : د/على الشوملي ، مكتبة الخريجي – الرياض ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(٣) المصدر السابق بتصرف ، وينظر : شرح المفصل ٦/٦٧ .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه ١/١٨١ – ١٨٢ .

(٥) ينظر : كتاب سيبويه ١/١٨١ – ١٨٢ ، شرح الرماني ٢/٤٤٠ ، شرح المفصل ٦/٧٧ ، البسيط في شرح الجمل ٢/١٠٠٢ ، شرح التسهيل ٣/٧٦ ، شرح ابن عقيل ٣/١١٠ ، شرح الأشموني ٢/٥٦٨.

(٦) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ٢/٤٤٠ قوله : (الذي يجوز في اسم الفاعل إذا صار بمنزلة "الذي فعل " أن يعملَ عملَ الفعل الماضي ..) .

(٧) ٣/٧٦ ، وينظر : شرح الكافية ٣/٤١٩ ، الهمع ٥/٨٣ .

ويتضح من خلال الشرح أن ابن العيني يرجح مذهب سيبويه لأنه ذكره وارتضاه ولم يورد أوجه الخلاف في المسألة وهذا دليلٌ على اقتناعه بما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة .

- التعجب

١- الخلاف في الفصل بالظرف أو الجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله

قال الشارح[(١)] في شرح بيت ابن مالك : ((**(وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَرّْ مستعمل)** وهو المنصور نحو[(٢)] :

.... **وأحْرِ إذَا حَالَتْ بِأن أتحوّلا**

ونحو : " ما أحسن في الهَيْجاء لقَاءَهَا " **(والخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَر)** فبعضهم يجيز الفصل بهما وبعضهم يأباه ...)) .

ونجد أن الشارح ذكر القاعدة ولم يبين أوجه الخلاف فيها .

وتفصيل القول في هذا الخلاف على النحو التالي :

• اختلف النحاة[(٣)] في الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله حال كونهما متعلقين بالفعل الدال على التعجب .

فمنهم من ذهب إلى صحة جوازه للتوسع فيهما[(٤)] ، كقولهم " ما أحْسَنَ بالرَّجُلِ أنْ يَصْدُقَ " و " ما أقْبَح به أن يكذبَ " ومنه الشاهد السابق[(٥)] .

وذهب الأخفشُ والمبردُ[(٦)] وأكثر البصريين إلى المنع[(٧)] .

---

(١) التحقيق ص٢٣٩ .

(٢) ينظر : تخريج الشاهد التحقيق ص٢٣٩ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٥٠/٢ ، شرح التسهيل ٤٢/٣ ، شرح الكافية ٢٣٢/٤ ، الارتشاف ٢٠٧١/٤ ، شرح ابن عقيل ١٥٧/٣ ، شرح التصريح ٣٨٥/٣ ، شرح الأشموني ٤٢/٣ .

(٤) ينظر : المصادر السابقة .

(٥) ينظر : تخريج الشاهد ص٢٣٩ .

(٦) بالرجوع إلى المقتضب ١٧٨/٤ ، وجدت المبرد يمنع نحو : " ما أحسن اليوم وجهَ زيدٍ " ويجوّز نحو : " ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا "؛ ولذا فرق أبوحيان في الارتشاف ٢٠٧٢/٤ ، بين المثالين فقال : (وإذا تعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور وجب تقديم المجرور نحو قولهم : " ما أحْسَنَ بالرَّجُل أنْ يَصْدُق " ....) .

(٧) ينظر : شرح المفصل ١٥٠/٢ ، شرح التسهيل ٤٢/٣ ، شرح الكافية ٢٣٢/٤ ، الارتشاف ٢٠٧١/٤ ، شرح ابن عقيل ١٥٧/٣ ، شرح التصريح ٣٨٥/٣ ، شرح الأشموني ٤٢/٣ .

وذهب الفراء ، والمازني ، والزجاج ، والفارسيّ والشّلوبين إلى الجواز[١] ، لقولهم "ما أحْسَنَ بالرَّجُلِ أنْ يَصْدُقَ ، ومَا أقْبَحَ بِهِ أنْ يَكْذِبَ " وليس لسيبويه في ذلك نص[٢] .

وجاء في الارتشاف (فذهب .... إلى جواز الفصل ، وهو الصحيح المنصور[٣]).

ومما سبق يتضح أن الشارح يرجح ما ذهب إليه الفراء من الكوفيين وبعض البصريين من جواز الفصل بدليل قوله : " وهو المنصور[٤] " .

٢ – الخلاف في "أفْعَلَ " في التعجب ، اسمٌ هو أو فعل

لم يشر ابن العيني إلى هذا الخلاف وإنما حَكَمَ بفعلية " أفْعَلَ " وهو مذهب البصريين وعليه شرح أبيات ابن مالك دون التعرض لمسألة اسميته .

وهذا دليل على أنه كان يرجح المذهب البصري .

وتفصيل القول في المسألة على النحو التالي :

* ذهب الكوفيون[٥] إلى أن " أفعَلَ " في التعجب نحو : " ما أحْسَنَ زيدًا " اسمٌ .

وذهب البصريون[٦] إلى أنه فعلٌ ماضٍ ، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين .

فقال البصريون والكسائي : فعلٌ للزومه مع "ياء" المتكلم "نون" الوقاية نحو : " مَا أفْقَرَنِي إلى رَحْمَةَ اللهِ " ففتحته بناء كالفتحة في نحو : " زَيدٌ ضربَ عمْرًا " وما بعده مفعول به .

---

(١) نسب إلى هؤلاء جميعًا الجواز في ابن يعيش ١٥٠/٧ ، شرح التسهيل ٤٢/٣ ، شرح الكافية ٢٣٢/٤ الارتشاف ٢٠٧٢/٤ ، شرح التصريح ٣٨٤/٣ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١٥٠/٧ قوله : (فأما سيبويه فلم يصرح في الفصل بشيء وإنما صرّح بمنع التقديم ...) .

(٣) ٢٠٧٢/٤، وينظر :شرح التسهيل ٤٢/٣ قوله :(والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور المنصور) .

(٤) التحقيق ص٢٣٩ .

(٥) ينظر : أوجه استدلال البصريين والكوفيين في المسألة : الإنصاف ١٢٦/١ ، م(١٥) ، شرح المفصل ١٤٣/٣ – ١٤٤ ، شرح التسهيل ٣١/٣ ، شرح الكافية ٢٣٠/٤ ، الارتشاف ٢٠٦٥/٤-٢٠٦٦ ، شرح التصريح ٣٦٩/٣ ، شرح الأشموني ٣١/٣ .

(٦) ينظر : المصادر السابقة .

وقال بقية الكوفيين : إنه اسم كأفعل التفضيل ، لمجيئه مصغرًا في قوله[1] :

يَامَا أُمَيلحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنا من هَؤليائِكُنَّ الضالِ والسَّمُرِ

(ففتحته إعراب ، كالفتحة في " زَيْدٌ عندك " ، وذلك : لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه ، و"أحسن" إنّما هو في المعنى ، وصف " لزَيْد " لا لضمير "ما" و "زَيْدٌ" عندهم مشبه بالمفعول به[2]) .

وأما " أفعِلْ بِهِ " نحو : " أَحْسِنْ بِزَيْدٍ " فأجمعوا على أنّه فِعْلٌ[3] ، ومذهب جمهور البصريين أن صورته صورة الأمر[4] ، ومعناه الخبر[5] .

وذهب غيرهم[6] إلى أن " أفعِلْ " - بكسر "العين" - في التعجب أمْرٌ حقيقةً ، في لفظه ومعناهُ . والأول - وهو مذهب البصريين - هو الصحيح[7] .

وابن العيني هنا يرجح مذهب البصريين باقتصاره على فعلية " أفْعَلْ" . ولم يورد الأقوال الأخرى فيه ، وهذا ترجيح منه ، والله أعلم .

- نعم وبئس

اختلاف العلماء في اسمية أو فعلية : نعم وبئس

قال الشارح[8] في شرح بيت ابن مالك : (((فِعلان) ماضيان (غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ) تقول : " نعمت أو بئست هند ...)) .

---

(١) البيت من البسيط وهو للعرجي ، أو كثير عزة .

اللغة : أملح ، من الملاحة والبهجة وحسن المنظر ، غزلانا : جمع غزال ، شدن : من شددن الغزال قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه .

وجاء البيت في : الإنصاف ١٢٧/١ ، شرح المفصل ١٣٥/٥ ، شرح الأشموني ٣١/٣ ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ٩٣/١ ، ٩٦ . تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

والشاهد فيه قوله : " أميلح ... " على مذهب الكوفيين من أنه اسم ، بدليل تصغيره .

(٢) شرح الأشموني ٣٢/٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٠/٣ ، الارتشاف ٢٠٦٦/٣ ، شرح التصريح ٣٧١/٣ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢٠٦٦/٣ ، شرح التصريح ٣٧٢/٣ ، شرح الأشموني ٣٢/٣ .

(٥) هو في الأصل فعلٌ ماض على صيغة " أفْعَلَ " ثم غيرت هذه الصيغة إلى صيغة الأمر " أفْعِلْ " فقبح إسناد فعل الأمر إلى الاسم الظاهر ثم زيدت "الباء" في الفاعل ليصير على صورة المفعول به ، وزيادة "الباء" لازمة لتحسين صورة اللفظ " أفْعِلْ به ".

(٦) ينظر : شرح المفصل ١٤٧/٧ - ١٤٨ ، شرح التسهيل ٣٣/٣ ، الارتشاف ٢٠٦٦/٣ - ٢٠٦٧ ، شرح التصريح ٣٧٢/٣ - ٣٧٤ ، شرح الأشموني ٣٢/٣-٣٤ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣٣/٣ .

(٨) التحقيق : ص٢٤٠ .

لم يشر إلى أي خلاف في اسمية أو فعلية " نعم وبئس " واكتفى بفعليتهما . وهو في هذا يرجح مذهب البصريين[١] .

• وتفصيل القول في المسألة على النحو التالي :

نِعم وبِئس فعلان ماضيان[٢] – لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة – على هذا أجمع البصريون[٣] والكسائي من الكوفيين ، بأدلة[٤] منها اتصال "تاء" التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب ؛ نحو : " نعمت الجارية هند" و " بئست الجارية جاريتك " .

وذهب الكوفيون[٥] إلى أنهما اسمان مبتدآن ، واستدلوا على ذلك بأمورٍ[٦] منها : مفارقتهما الأفعال بعدم التصرف فإنه قد تدخل عليهما حروف الجرّ وحكوا : " ما زيدٌ بنعم الرجل " و (والله مَاهَي بِنعْمَ الوَلَدِ نُصرها بكاءٌ ، وبرُّها سَرِقَةٌ[٧]) .

(والصحيح ما ذهب إليه البصريون .. [٨]) .

ومما سبق يتضح جليًا مذهب ابن العيني في هذه المسألة وهو أنه بصري بدليل عدم ذكره أوجه الخلاف ونصه على فعليتهما فقط .

---

(١) لأن البصريين هم الذين ذهبوا إلى هذا المذهب ، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنهما اسمان مبتدآن . ينظر : الإنصاف م(١٤) ٩٧/١.

(٢) ينظر : الإنصاف ٩٧/١ ، م(١٤) ، التبيين ص٢٧٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، شفاء العليل ٥٨٥/٢ ، شرح التصريح ٤٠١/٣ ، شرح الأشموني ٤٨/٣ .

(٣) ينظر : آمالي ابن الشجري ، لأبي السعادات المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ) ٤٠٤/٢ . تحقيق : د/محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

(٤) ينظر : أسرار العربية ص١٠٢ ، الإنصاف ٩٧/١ .

(٥) جاء في الارتشاف ٢٠٤١/٣ قوله : (وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنّهما اسمان ...) . وينظر : معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١ قوله : (لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل ، مثل : قاما وقعدا . فهذا في بئس ونعم مطرد كثيرٌ ...) .

(٦) ينظر : أسرار العربية ص١٠٢-١٠٣ .

(٧) شرح التصريح ٤٠١/٣ ، وينظر : الإنصاف م(١٤) ٩٨/١ – ٩٩ ، شرح المفصل ١٢٨/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، المقرب ٦٥/١ ، شرح التسهيل ٥/٣ .

(٨) أسرار العربية ص١٠٤ .

- النداء

قال الشارح[1] في شرح بيت ابن مالك : (((وإن يكن مصحوبَ أل ما نُسقا) ؛ أي: وإذا كان المَنْسُوقِ مقرونًا بـــ " أل " ، (فَفِيهِ وَجْهَانِ) الرفع والنصب كــ " يا زيْدُ والحارثُ والحارثَ " (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) ؛ أي : والمختار الرفع ...)) .

ذكر الشارح القاعدة دون توضيح أوجه الخلاف حولها .

وتفصيل القول في المسألة على النحو التالي :

• إذا عطف[2] اسمٌ فيه "الألف" و"اللام" على منادى مفرد نحو : " يا زيدُ والحارث " جاز في المعطوف " الحارث " الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع .

واختُلف في الأولوية[3] ، فاختيار الخليل وسيبويه الرفع[4] ، وذلك حملاً على اللفظ فالمعطوف يتبع المعطوف عليه .

قال سيبويه[5] : (قال الخليل رحمه الله :من قال : " يا زيدُ والنضرَ " فنصَبَ ، فإنما نَصَبَ لأنّ هذا كان من المواضع التي يُرد فيها الشيء إلى أصله ، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : " يا زيدُ والنضرُ " .... وقال الخليل رحمه الله : هو القياس ، كأنه قال : " ويا حارثُ " .....) .

وجاء في الإرتشاف[6] (والرفع في ذى " أل" راجحٌ عند الخليل وسيبويه .. ومرجوح عند أبى عمرو[7] ، ويونس[8] ، .....) .

ومما سبق يتضح أن ابن مالك من خلال بيت الألفية يرجح الرفع على النصب بقوله : (ورفعٌ ينتقى[9]) . وتابعه الشارح في قوله : (أي والمختار الرفع) دون أن يعلق على المسألة ويبين أوجه الخلاف فيها وإنَّما اكتفي بما ذكره ابن مالك .

---

(١) التحقيق ص٢٦٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/١٨٦ – ١٨٧ ، المقتضب ٢١٢/٤ ، الأصول ٣٣٦/١ شرح المفصل ٣/٢ شرح الكافية ٣٦٥/١ ، الارتشاف ٢٢٠٠/٣ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه ١٨٦/٢–١٨٧ ، المقتضب ٢١٢/٤ ، الأصول ٣٣٦/١ ، شرح المفصل ٣/٢ الارتشاف ٢٢٠٠/٣ .

(٤) في الكتاب ١٨٦/٢ – ١٨٧ ، المقتضب ٢١٢/٤ ، الأصول ٣٣٦/١ ، شرح المفصل ٣/٢ .

(٥) الكتاب ١٨٦/٢ – ١٨٧ .

(٦) ٢٢٠٠/٣ – ٢٢٠١ .

(٧) ينظر رأي أبي عمرو في : المقتضب ٢١٢/٤ ، الأصول ٣٣٦/١ ، شرح الكافية ٣٦٥/١ .

(٨) ينظر رأي يونس في المصادر السابقة .

(٩) التحقيق ص٢٦٧ .

- الترخيم

قال الشارح[١] في شرح بيت ابن مالك : (((والخلف في وَاوٍ ويَاءٍ) ؛ أي : قبلهما (فَتْحٌ قُضِي) بهما كـ " فِرْعَونٍ " ، و"غُرْنَيْق " فمنهم من حذف وقال : " يا فِرْعَ " ، و"يا غُرْنَ " ، ومنهم من لم يحذف ، وقال : " يَا فِرْعَو " ، و"يَا غُرْنَيْ ")) .

أشار ابن العيني إلى الخلاف بين العلماء في الحذف وعدمه بإيجاز ولم يوضح أوجه الخلاف في ذلك .

وتفصيل القول في المسألة على النحو التالي :

• اختلف العلماء[٢] في نحو : " فِرْعَونَ" و"غُرْنَيْق " بضم "الغين" المعجمة وسكون "الراء" ، وفتح "النون" – طير من طيور الماء طويل العنق[٣] – حال كونه علمًا ، وهو كل ما كان قبل "واوه" فتحة ، أو قبل "يائه" فتحة .

فمذهب الفراء ، والجرمي[٤] : أنهما يُعَامَلاَنِ معاملة " مِسكِين " و " مَنْصُور " فلا يشترطان المجانسة ، ويجيزان حذف اللين ، وإن كان قبله فتحة مع حذف الحرف الأخير، فيقولان : " يَا فِرْعَ " و"يَا غُرْنَ " لبقاء الاسم على ثلاثة أحرف ، ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك[٥] . فلا يجوز عندهم إلا حذف الحرف الأخير فقط .

ولم يكن للشارح ترجيح لعدم ذكر أوجه الخلاف في ذلك .

---

(١) التحقيق ص٢٧٥ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٤٢٣/٣ ، الإرتشاف ٢٢٣٤/٥ ، شرح ابن عقيل ٢٩١/٣ ، شفاء العليل ٨٢٨/٢ ، شرح التصريح ١٠٧/٤ ، شرح الأشموني ٣٣٤/٣ .

(٣) القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ١١٨٠ . تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

(٤) ينظر رأي الفراء والجرمي في : شرح التسهيل ٤٢٣/٣ ، الإرتشاف ٢٢٣٤/٥ ، شرح ابن عقيل ٢٩١/٣ ، شرح التصريح ١٠٧/٤ ، شرح الأشموني ٣٣٤/٣ .

(٥) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٥٦/٣ قوله : (وغيرهما لا يرى ذلك ، بل يقولون : " يا فِرْعَو " و "يا غُرْنَي ") . تحقيق : د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، (مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى) مكة المكرمة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
وينظر : شرح ابن عقيل ٢٩١/٣ ، شرح الأشموني ٣٣٤/٣ .

- الممنوع من الصرف

قال الشارح[١] في شرح بيت ابن مالك : (((وَالمصرُوف قَدْ لا يَنْصَرِفْ) للضرورة ، وفيه خلاف ، واختار المصنف جوازه وهو الصحيح ، نحو[٢] :

.... • يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ)) .

لم يوضح الشارح أوجه الخلاف في المسألة ، وإنما اكتفى بقوله : " وفيه خلاف " وجوَّز مذهب ابن مالك ، وصححه .

وتفصيل القول في المسألة على النحو التالي :

• اختلف النحاة[٣] في منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ؛ فذهب الكوفيون[٤] إلى أنه يجوز ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر ، وإلى ذلك ذهب الأخفش وأبو على الفارسي وغيرهما من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[٥] .

جاء في شرح المفصل[٦] : (السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة ، وقد أجاز الكوفيون ، والأخفش ، وجماعة من المتأخرين البصريين .. ترك صرف ما ينصرف ، وأباه سيبويه وأكثر البصريين ، وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد[٧] وقال : ليس لمنع الصرف أصل يرد إليه .... ، والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع للضرورة ...) .

وقد احتج الكوفيون على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر بأن ذلك جاء كثيرًا في أشعارهم[٨] .

---

(١) التحقيق ص٢٩٠ .

(٢) ينظر : تخريج الشاهد التحقيق ص٢٩٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف م(٧٠) ٤٩٣/٢ ،شرح المفصل ٦٨/١،شرح الكافية ١٠٧/١،الهمع ١٢٠/١-١٢١.

(٤) ينظر : الإنصاف م(٧٠) ٤٩٣/٢ ، شرح المفصل ٦٨/١ ، شرح الكافية ١٠٧/١ ، شرح ابن عقيل ٣٤٠/٣ ، شرح التصريح ٢٧٧/٤ ، شرح الأشموني ٤٨٩/٣ .

(٥) ينظر : المصادر السابقة .

(٦) ٦٨/١-٦٩ .

(٧) ينظر : المقتضب ٣٥٤/٣ قوله : (وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ؛ لأنَّ الضرورة لا تجوِّز اللَّحن ....) .

(٨) ينظر : الإنصاف ٤٩٣/٢ ، م (٧٠) .

وأما البصريون ، فاحتجوا على عدم الجواز ؛ بأنه لو جاز ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضًا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف[١] .

وجاء في الهمع[٢] : (في منع المصروف أربعة مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقًا حتى في الاختيار ، .....

والثاني : المنع مطلقًا حتى في الشعر ، وعلى ذلك أكثر البصريين ، وأبو موسى الحامض[٣] من الكوفيين ، ....

والثالث – وهو الصحيح – : الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار ، وعليه أكثر الكوفيين ، والأخفش من البصريين ، واختاره ابن مالك ...

والرابع : يجوز في العَلمَ خاصة) .

وأرجح ما اختاره صاحب الألفية ، وصححه له ابن العيني ؛ لوروده في الشواهد والرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردُّها ، وقد جاء ذلك في أشعارهم[٤] ، والله أعلم .

- التأنيث

لم يتعرض الشارح في شرحه على أبيات ابن مالك في باب التأنيث[٥] لـــ "ألف" التأنيث المقصورة التي تكون للإلحاق نحو : " أرْطَى ، وأرْطَاة " . أو تكون زائدة لتكثير حروف الكلمة نحو : " قَبَعثَرَى ، وقَبَعثَرَاه " .

وتفصيل القول في ذلك على النحو التالي :

• تأتي "الألف" المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة أضرب[٦] :

---

(١) ينظر : الإنصاف ٤٩٣/٢ ، م (٧٠) .

(٢) ١٢٠/١ – ١٢١ .

(٣) هو سليمان بن محمد بن أحمد ، أبو موسى النحوي البغدادي المعروف بالحامِض ، برع في النحو على مذهب الكوفيين ، توفى سنة ٣٠٥هـــ ، بغية الوعاة ٦٠١/١ .

(٤) نحو قول الأخطل :

طَلَبَ الأزارِقَ بالكَتَائبِ إذ هَوَت ... بِشَبِيبَ غَائِلَةُ الثُّغُورِ غَدُورُ

فترك صرف " شبيب " وهو منصرف .

ينظر : الإنصاف ٤٩٣/٢ ، م (٧٠) ، شرح التصريح ٢٧٧/٤ ، شرح الأشموني ٤٩١/٣ .

(٥) التحقيق ص٣١٤ .

(٦) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمكناسي ٣٠٠/٢ ، شرح المكودي ص٣١٤ ، غاية الرجاء في تصريف الأسماء ص٩٤ – ٩٥ ، د/ عبد الله علي إبراهيم ، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة ١٤٠٧ هـــ – ١٩٨٧م .

- الأولى : أن تكون زائدة للإلحاق ، ويلحقها التنوين و" تاء" التأنيث ، نحو : "أرطَى[١] " و"أرطاة " .
- الثاني : أن تكون زائدة لتكثير حروف الكلمة ، وهي ما تكون زائدة سادسة ، ويلحقها " التنوين " و"التاء" نحو : " قَبَعْثَرَى " و " قَبَعْثَرَاه[٢] " .
- والثالث : أن تكون زائدة للتأنيث ولا يلحقها تنوين ولا " تاء " وتأتي على أوزان ، وقد أشار إلى هذه الأوزان ابن العيني في شرحه[٣] .

- التصريف

قال الشارح[٤] في شرحه لأوزان الاسم الرباعي المجرد قوله : ((فللاسم الرباعي المجرد ستةُ أبنية ... (فُعَلَّ) بضم الأول وفتح الثالث كـ " جُخْدَبٍ " لذكر الجراد ، وفي السادس خلاف ...)) .

فقد ذكر قوله : " خلاف " ولم يوضح أوجه الخلاف فيه .

وتفصيل القول في المسألة على النحو التالي :

* للاسم الرباعي المجرد ستة أبنية خمسة[٥] منها متفق عليها وقد ذكرها الشارح في شرحه[٦] ، والسادس منها فيه خلاف ، وهو بناء (فُعَلّ) بضم الأول وفتح الثالث .

ويكون اسمًا ، نحو:" جُخْدَب " ، وصفة نحو " جُرشَعٍ[٧] " بمعنى " جرشُع" بالضم.

فمذهب البصريين[٨] : أن هذا البناء ليس أصليًا بل هو فرع (فُعْلُل) – بالضم – فُتح تخفيفًا ؛ لأن ما سمع فيه الفتح ، سمع فيه الضم نحو : " جُخْدَبٍ ، وَطُحَلَبٍ[٩]" وغيره.

---

(١) أرطى : شجر من شجر الرمل ، نوره مثل نور الخِلافِ ، ورائحته طيبة ، واحدته " أرطاة " .
ينظر : لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ) مادة (أرط) ، دار صادر – بيروت ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

(٢) ينظر : غاية الرجاء في تصريف الأفعال ص٩٤-٩٥ .

(٣) التحقيق ص٣١٤-٣١٦ .

(٤) التحقيق ص٣٥٠-٣٥١ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٦ ، شرح التصريح ٣١٣/٥ ، شرح الأشموني ٤٢٢/٤ .

(٦) التحقيق ص٣٥٠-٣٥١ .

(٧) جرشع – بـ"الجيم" ، و"الراء" ، و"الشين" المعجمة ، و"العين" المهملة – : للعظيم من الجمال ، ويقال للطويل ، شرح التصريح ٣١٣/٥ .

(٨) ينظر : شرح المفصل ١٣٦/٦ ، شرح التصريح ٣١٣/٥ ، شرح الأشموني ٤٢٢/٤ .

(٩) الطحلب : الأخضر الذي يعلو الماء ، شرح التصريح ٣١٣/٥ .

وذهب الكوفيون[١] والأخفش : إلى أنه بناء أصلي .

(وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يُرَدُّ مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور ، فالأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته ...[٢]) .

وظاهر كلام الشارح هنا : موافقة الأخفش ، والكوفيين على إثبات أصالة (فُعْلَل) بالضم وذلك من خلال نصه على أن أبنية الاسم الرباعي المجرد ستة أبنية[٣] .

وأرى أن ما ذهب إليه الشارح هو الصواب ؛ لأن التفريع على الضم فيه تكلّف ؛ ولأن العرب ألحقوا بهذا البناء نحو : " سؤدد " و " قعدد " ، فهي ملحقة بـــ " فعلل " بالفتح بدليل فك الإدغام ، والملحق دليل على ثبوت الملحق به .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١٣٦/٦ ، شرح التصريح ٣١٣/٥ ، شرح الأشموني ٤٢٢/٤ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـــ) ٤٨/١ . تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٢ هــ - ١٩٨٢م .

(٣) التحقيق ص٣٥٠-٣٥١ .

الفصل الخامس

اتجاهات ابن العيني النحوية والصرفية
من علماء البصرة والكوفة
وموقفه من أصول النحو

اتجاهات ابن العيني النحوية والصرفية وموقفه من أصول النحو

أولاً : موقفه من علماء البصرة والكوفة

يغلب على آراء ابن العيني النزعة البصرية ، فقد كان يميل في أحكامه النحوية ، ومصطلحاته إلى مذهب أهل البصرة ، وينزع إلى مدرستهم ، وقد كانت آراء علمائها ومؤلفاتهم منهلاً عذبًا له ، ويظهر ذلك جليًا من كثرة أخذه بتلك الآراء ، وتأييده لإمام النحاة سيبويه وأساطين هذه المدرسة ، وترجيحها على مذهب أهل الكوفة عند عرضه لمسائل الخلاف بينهما ، وهذا أمرٌ في غاية الوضوح ، وأمثلته كثيرة مستفيضة داخل هذا الشرح ، ودلائل ذلك من ألفاظه ومصطلحاته أيضًا واضحة في مثل قوله[١] في رافع المبتدأ هو الإبتداء (على الصحيح[٢]) ، فهو يؤيد مذهب سيبويه وجمهور البصريين .

وقوله[٣] في إثبات " أنْ " بعد الفعل " كاد " قليل ، كما أشار إلى ذلك سيبويه : (وفي الأصَح إشارة إلى أن سيبويه لم يذكر إلاّ تجريد خبرها من " أنْ "[٤]) .

• أما طريقته في عرض مسائل الخلاف ، فهو في الغالب يذكر رأي البصريين والكوفيين ويرجح مذهب البصريين .

كقوله في باب التنازع[٥] في إعمال الفعل الثاني عند البصريين : (وهو الصحيح[٦]) .

• وقوله في الضمير في " خلتنيه وكنته[٧] " والمختار مذهب سيبويه وجمهور البصريين الإنفصال في نحو : " كنتُ إياه " بقوله : (وهم الأكثرون[٨]) .

---

(١) التحقيق ص١٣٥.

(٢) التحقيق ص١٣٥-١٣٦.

(٣) التحقيق ص١٥٠.

(٤) التحقيق ص١٥٠.

(٥) التحقيق ص١٧٩.

(٦) التحقيق ص١٧٩.

(٧) التحقيق ص١٢١.

(٨) التحقيق ص١٢١.

* وقوله في باب الإبتداء[١] : في شروط الوصف الذي يرفع فاعلاً يغني عن الخبر عند البصريين : (وقد يجوز الإبتداء بالوصف المذكور مجردًا عن الاستفهام والنفي وهو قليلٌ [٢]) .

فهو يرجح ما ذهب إليه البصريون ، فقد جعل عدم الاعتماد على الاستفهام والنفي كما قال الكوفيون قليلاً .

وأحيانًا أخرى يذكر مذهب البصريين ويكتفي به كقوله في باب " إنَّ وأخواتها[٣] " في نصب الأسماء بعد لحاق " ما " الزائدة بـ " إنَّ " وأخواتها فمذهب سيبويه المنع ؛ لأن وصل " ما " بـ " إنَّ " وأخواتها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل ، فوجب إهمالها لذلك ، (وقد يبقى العمل وهو قليلٌ[٤]) .

* وقوله في باب " اسم الفاعل[٥] " في إعمال اسم الفاعل المقترن بـ "الألف" و"اللام" ماضياً ، ومستقبلاً ، وحالاً . دون ذكر أوجه الخلاف بين النحاة في ذلك (فيعمل عمل فعله ماضيًا ومستقبلاً وحالاً ....[٦]) فقد ارتضى مذهب سيبويه وجمهور البصريين في هذه المسألة .

* وقوله في باب المفعول المطلق : (وكونه أي : المصدر أصلاً لهذين ، أي : الفعل والوصف انتخب بأن يكونا مشتقين منه وهو مذهب البصريين[٧]) .

* وقليلاً ما يعرض لمذهب المدرستين فيكتفي بمجرد العرض وذكر الأدلة دون ترجيح أو انحياز لطرف ، فقد قال[٨] في مسألة إنابة الظرف والمصدر والجار والمجرور عن الفاعل عند عدم وجود المفعول به : (((ولا يَنُوبُ بَعضُ هذى) الثلاثة عند

---

(١) التحقيق ص١٣٥.
(٢) التحقيق ص١٣٥.
(٣) التحقيق ص١٥٥.
(٤) التحقيق ص١٥٥.
(٥) التحقيق ص٢٢٦.
(٦) التحقيق ص٢٢٦.
(٧) التحقيق ص١٨١.
(٨) التحقيق ص١٧٢.

البصريين (إن وجد في اللفظ مفعول به قد يرد) أحدها نائبًا مع وجود المفعول به وهو مذهب الكوفيين[١])) .

ويتضح من هذه الأدلة أنه يميل إلى مذهب البصريين .

• أما موقفه من الكوفيين فقل أن يأخذ بآرائهم بل كان يقف منهم موقف المعارض ، وقليلٌ جدًا نجده يرجح مذهبهم .

• من ذلك ترجيحه مذهب الفراء من الكوفيين في جواز الفصل بالظرف أو الجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله بقوله : (وهو المنصور[٢]) .

• وتصحيحه مذهب الكوفيين في جواز ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر لوروده في السماع . وذلك بقوله : (((والمصروف قد لا ينصرف) للضرورة ، وفيه خلاف ، واختار المصنف جوازه وهو الصحيح[٣])) .

• ومن المسائل التي أيد فيها أيضًا المذهب الكوفي ، أخذه برأي الفراء في نصب الفعل المضارع[٤] بعد " الفاء " الواقعة جوابًا للرجاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ۝ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ [٥]﴾ .

فقد ذكر مذهب الفراء ولم يذكر أوجه الخلاف في المسألة ، وهذا دليل على أنه قد يأخذ برأي الكوفيين أحيانًا إذا رأى الحق معهم .

• أما فيما يتعلق بالمسائل الخلافية الفردية بين النحاة ، فقد كان ابن العيني في غالب أمره يبين موقِفَهُ منها ، فيؤيد أحد الأقوال مرجحًا له على غيره كما سبق .

• وقد يعرض ابن العيني لمسائل الخلاف غير المذهبية دون ترجيح لرأي على آخر كما ذكرنا سابقًا .

---

(١) التحقيق ص١٧٢.

(٢) التحقيق ص٢٣٩.

(٣) التحقيق ص٢٩٠.

(٤) التحقيق ص٢٩٥ ، وينظر : التحقيق ص٢٥٨-٢٥٩ .

(٥) سورة عبس ، من الآيتان (٣ ، ٤) .

إلاَّ أنه كان حرًا في تفكيره وآرائه ، يتبع فيها من ظهرت له قوة أدلته ، وصواب براهينه ، فلم تمنعه متابعتُهُ لإمام النحاة وغيره من أئمة أهل البصرة ، من أن يخرج عن هذا المألوف الشائع في شرحه ، وعن هذا النهج الذي انتهجه لآرائه ، فرأيته في غير موضعٍ يأخذ برأي أهل الكوفة مرجحًا إياه على المذهب الآخر كما سبق ووضحنا.

- موقفه من العلماء السابقين

كانت لابن العيني شخصية واضحة ، وبصماتٌ جليّة في هذا الشرح وقد تمثّل ذلك بوضوح في ترجيحه لآراء العلماء ، وتعليلاته ، وتخريجاته ، ووقوفه موقفًا نزيهًا في المسائل الخلافية .

ومما سبق يتبيّن لنا أن مذهب ابن العيني بصريّ مع بعض موافقاته للكوفيين ، بدليل ولائه لسيبويه ، وهذا لا يعني انقطاعه إلى مذهبٍ واحد لا يحيد عنه ؛ بل كان ينتقي من كل مذهب ما يراه صوابًا – وإن كان الغالب عليه هو المذهب البصريّ كما هو حال معظم نحاة القرن التاسع – فابن العيني أحد النحاة الجهابذة المجتهدين ، يأخذ بالرأي الذي ترجّح عنده صحته وقويت حجته ، لا يهمه أن يتعصب لمذهب دون الآخر ؛ لذا فقد اشتمل شرحه على آراء كثيرة ، منها ما اختاره من مذهب البصريين ، ومنها ما اختاره من مذهب الكوفيين ، ومنها ما وافق فيه بعض النحاة السابقين .

وقد ترددت في شرح ابن العيني أسماء كثيرة لعلماء بصريين وكوفيين وغيرهم . فمن نقل عنهم وتأثر بآرائهم : سيبويه[1] ، والجرجاني[2] ، والفراء[3] ، وغيرهم .

فقد كانت له صلة قوية بسيبويه ، فشرحه يتشرب بآرائه التي تغلغلت في فكره النحوي فكان يدعم القواعد النحوية – غالبًا – بأقوال سيبويه ، ويحتج بآرائه ويدافع عنها ويرجحها .

أما موقفه من صاحب الألفية " ابن مالك " ، فمن المقاصد التي توخاها ابن العيني في شرحه ؛ بيان الأهم من كلام المصنف – ابن مالك – في ألفيته .

فكان – غالبًا – ما يعلق ويوضح موقف ابن مالك من القاعدة النحوية ببيان مذهبه وقليلٌ ما كان يعلق ببيان صحة رأيه أو فساده .

* من ذلك قوله في باب الممنوع من الصرف في شرح بيت ابن مالك : (((والمصروف قَدْ لا ينصرف) للضرورة وفيه خلاف ، واختار المصنف جوازه وهو الصحيح ....[4])) .

---

(١) ينظر : موقفه من علماء البصرة والكوفة ص٧٨-٨١ .

(٢) التحقيق ص١٨٨ .

(٣) التحقيق ص٢٩٥ .

(٤) التحقيق ص٢٩٠.

إلا أنه في عامة الشرح يكتفي بالتنبية على رأيه دون تعليق . كقوله في باب إعراب الفعل[١] ، في شرح بيت ابن مالك : (((**والفعلُ بَعْدَ الفاءِ في الرجا نُصِب**) ؛ أي : وتنصب الفعل بـ " أن " بعد " الفاء " ...... الواقعة جوابًا للتمني نحو : ﴿ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ[٢] ﴾ . وذا قول الفراء ، واختاره المصنف[٣])) .

وتوضيحًا لموقفه من صاحب الألفية – ابن مالك – نستدل بالنقاط التالية :

- **أولاً** : توضيحه مذهب المصنف ووجه الخلاف بينه وبين سيبويه من ذلك قوله في "سوى" بأنها يستثنى بها كما يستثنى بـ "غير" عند ابن مالك[٤] خلافًا لسيبويه، فهي عنده ظرف غير متصرف .
- **ثانيًا** : كان غالبًا ما ينبه على مذهب المصنف وموقفه من القضية النحوية كقوله في منع النحاة سبق الحال على صاحبها إذا كان مجرورًا بالحرف ، ((قال المصنف : (**ولا أمنعه**) وفاقًا لمجيزيه ، (**فقد ورد**) ؛ أي : في كلام العرب[٥])) .
- **ثالثًا** : قوله في : " إمَّا " (وليست هذه عاطفة عند البعض واختاره المصنف[٦]) أي: أن مذهب ابن مالك أن " إمَّا " ليست من حروف العطف .

ويمضي ابن العيني على هذا النمط في سائر الشرح .

---

(١) التحقيق ص٢٩٥.

(٢) سورة عبس ، من الأيتين (٣ ، ٤) .

(٣) التحقيق ص٢٩٥.

(٤) التحقيق ص١٩٢ .

(٥) التحقيق ص١٩٦ .

(٦) التحقيق ص٢٥٧ .

- ثانيا : موقف ابن العيني من أصول النحو

أصول النحو : هي علمٌ يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل .

والقول : " عن أدلة النحو " يخرج كل صناعة سواه ، وسوى النحو ، وأدلة النحو أربعة : سماع ، وقياس ، وإجماع ، واستصحاب حال .

قال ابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢هـ في الخصائص[١] : (أدلة النحو ثلاثة : السماع ، والإجماع والقياس) .

وقال أبو البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ في أصوله[٢] : (أدلة النحو ثلاثة : نقل ، وقياس ، واستصحاب حال[٣]) .

ويعرف أصول النحو بقوله :

(أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرّعت عنها فروعه وفصوله كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله ، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الإطلاع على الدليل ؛ فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولاينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب[٤]) .

ومن هنا فإن أصول النحو هي تلك الأسس أو الأركان أو الأدلة التي اعتمد عليها النحاة في تقرير الحكم وإثباته معتمدين في ذلك على الأدلة الصحيحة ، والحجج القوية والبراهين السليمة ، والعلل الواضحة ، وهم متأثرون من حيث المنهج ، بما في علم أصول الفقه .

وإذا تتبعنا التطور التاريخي للتأليف في أصول النحو نجد أن أول كتاب حمل عنوانه اسم " الأصول " هو لأبي بكر بن السراج[٥] النحوى البغدادى المتوفى سنة ٣١٦هـ .

فقد جاء عنوانه : " الأصول في النحو[٦] " .

---

(١) ١/١٨٩.

(٢) **لمع الأدلة في أصول** النحو لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ) ص٨١ . الفصل الأول ، تحقيق : الأستاذ سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

(٣) **لمع الأدلة** ص٨١ ، الاقتراح ص٢٧.

(٤) **لمع الأدلة** ص٢٧.

(٥) **ينظر ترجمته** : بغية الوعاة ١/١٠٩.

(٦) **حققه** : د/ عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

قال ابن السراج : (النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب ، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ..... [1]) .

وعلى الرغم من أن ابن السراج قد تحدث عن اعتلالات النحويين ، إلا أن كتابه ليس في علم أصول النحو بالمفهوم الذي عرفناه عند ابن جنى ، وابن الأنباري والذي أشرنا إليه آنفًا .

وقد قال ابن جنى في ذلك : (فأما كتاب أصول أبى بكر فلم يَلْمُمْ فيه بما نحن عليه ، إلاَّ حرفًا أو حرفين في أوّله ، وقد تُعلّق عليه به[2]) .

ثم يبين سبب وضع خصائصه بقوله : (وذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين[3] تعرّض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه[4]) .

ثم يأتي أبو بكر الأنباري ويضع كتابه " لمع الأدلة في أصول النحو " الذي أشرنا إليه آنفًا .

ثم جاء السيوطي ووضع كتابه " الاقتراح في علم أصول النحو[5] " .

وتقوم أصول النحو العربي ، على مصادر متعددة من أهمها ما يأتي :

---

(١) الأصول ١/٣٥.

(٢) الخصائص ١/٢.

(٣) يقصد : الكوفة والبصرة .

(٤) الخصائص ١/٢.

(٥) لجلال الدين [illegible] (ت٩١١هـ) . تحقيق : د/ أحمد محمد قاسم ،

أولا : السماع

وهو الكلام المسموع المنقول عن العرب الفصحاء ، وأعلى به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، والذي نُوِّنت بموجبه اللغة ، وأعلاه درجة كلام الله تعالى ، وهو القرآن الكريم ، ويليه أحاديث رسول الله عليه الصلاة والسلام ، ثم ما أُثِرَ عن الصحابة رضوان الله عليهم ، وما ورد عن العرب الفصحاء قبل فساد اللغة نثرًا ونظمًا[١] .

(أما القرآن فكلما ورد أنه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا .

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا ، بل ولو خالفته يحتج بها .... ومن ثم احتج على جواز إدخال "لام" الأمر على المضارع المبدوء بـــ "تاء" الخطاب بقراءة (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا[٢]) [٣]) .

ولما كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروى ، وذلك نادرًا أيضًا[٤] وقد سبق وأشرنا آنفًا عن قضية الاستشهاد بالحديث عند ابن العيني[٥] .

(وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم[٦]) .

وإذا نظرنا إلى موقف ابن العيني من السماع فقد جعل القرآن الكريم في المرتبة الأولى من شواهده ، وقد أدى اهتمامه بالمسموع إلى ما يأتي :

أ- احتجاجه بالقراءات القرآنية[٧] .

ومن ذلك احتجاجه بقراءة ابن مُحيصن في باب عطف النسق[٨] في مسألة جواز سقوط "الهمزة" التي للتسوية ، والمغنية عن " أى " إذا كان في الكلام ما يدل عليها كقراءة ابن محيصن في قوله تعالى: (سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ[٩]) بإسقاطها من " أنذرتهم " .

واحتجاجه في الباب نفسه بقراءة حمزة في مسألة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض .

---

(١) ينظر : لمع الأدلة ص٨١ ، الاقتراح ص١٤.
(٢) سورة يونس ، من الآية (٥٨) .
(٣) الاقتراح ص٤٨.
(٤) المصدر السابق ص٥٢.
(٥) ينظر ص٣٢ من الدراسة .
(٦) الاقتراح ص٥٦.
(٧) ينظر : ص ٣٠-٣١ من الدراسة .
(٨) التحقيق ص٢٥٥-٢٥٦ .
(٩) سورة البقرة من الآية (٦) .

فسيبويه[١] وجمهور البصريين لا يجيزون العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض نحو : "مررت بك وبزيدٍ " ((ومذهب الكوفيين أنه غير لازم واختاره المصنف (إذ قد أتى) ؛ أي : لورود العطف من غير إعادة الخافض .... كقراءة حمزة (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ[٢]) .... بجر الأرحام ......[٣])) .

فهو يرجح مذهب الكوفيين ، واختيار ابن مالك ، ويحتج لصحته بقراءة حمزة .

وغير ذلك من احتجاجه بالقراءات القرآنية التي زخر بها الشرح[٤] .

وقد تكون القراءة شاذة[٥] ولكنه يستشهد بها من ذلك احتجاجه في باب الإبدال قوله : ((فمنه ما شذَّ إبداله لعدم استيفاء الشروط كقولهم في " رُؤيَة " " رُيَّة "[٦])) وهي قراءة شاذة من قوله تعالى : (إِن كُنتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ[٧]) .

ب- احتجاجه بالأحاديث النبوية .

فعلى الرغم من معارضة طائفة كبيرة من النحويين ، الاستدلال بالحديث وقد أشرنا[٨] سابقًا لذلك .

إلا أن ابن العيني كان ممن قال : بجواز الاستشهاد بالحديث يدل على ذلك استشهاده بـ "تسعة" أحاديث وأثرين ، استدل بها على بعض القضايا النحوية ، من ذلك :

- استشهاده في باب " لا التي لنفي الجنس " بقول الرسول صلى الله عليه وسلم على تكرار " لا " في نحو : { لا حول ولا قوة إلا بالله[٩] } .

- وفي باب الإضافة[١٠] يستشهد بقول الرسول عليه السلام على الفصل بين

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه ٣٨٢/٢ .
(٢) سورة النساء من الآية (١) .
(٣) التحقيق ص٢٥٨-٢٥٩ .
(٤) ينظر : ص٣٠-٣١ من الدراسة .
(٥) ينظر : ص ٣٠ من الدراسة .
(٦) التحقيق ص٣٦٦ .
(٧) سورة يوسف من الآية (٤٣) ، وهي قراءة شاذة (إِن كُنتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ) قراءة أبو جعفر قلبت "الهمزة" "واو" ، ثم قلبت "الواو" "ياء" لاجتماع ساكن مع "الياء" وقد سبقت إحداهما بالسكون ونصوا على شذوذها لأن "الواو" هي بدل غير لازم . ينظر : البحر المحيط ٣١٢/٥ .
ينظر : مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ، تحقيق : برجستراسر ص٦٢ .
(٨) ينظر : ص ٣٢ من الدراسة .
(٩) التحقيق ص١٥٩ .
(١٠) التحقيق ص٢٢٠ .

المضاف الشبيه بالفعل – وهو المصدر واسم الفاعل – وبين المضاف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به .... أو ظرف .... أو شبهه نحو : { هل أنتم تاركوا لي صاحبي[١] })) .

• وفي باب إعمال المصدر[٢] يحتج بقول الرسول ﷺ في إعمال اسم المصدر عمل فعله بقلة قوله في شرح بيت ابن مالك : (((وَلاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ) ؛ أي : يعمل عمل فعله بقلة نحو : { من قبله الرجل امرأتَه الوضوء[٣] })) .

ج- احتجاجه بالأبيات الشعرية وأقوال العرب .

كان ابن العيني يستشهد بالشعر كثيرًا وقد أشرت إلى شواهده[٤] آنفًا عن كيفية إيراده له .

أما استدلاله بأقوال العرب ، فإنما هو لبيان المعاني ، وما كان دليلاً على أحكام التراكيب فجاء بها للتمثيل مشفوعةً – في الغالب – بأدلة أخرى مما يصح الاستدلال به عند أهل الصنعة من ذلك :

• ما احتج به في " باب الإضافة[٥] " على جواز الفصل في الاختيار بين المضاف الشبيه بالفعل – وهو المصدر واسم الفاعل – وبين المضاف إليه بما نصبه المضاف بالظرف نحو : (ترك يومًا نفسك وهواها[٦]) .

• وقوله في باب النداء[٧] في مسألة جواز حذف حرف النداء في اسم الجنس قوله: ((حذف حرف النداء (فِي اسْمِ الجِنْسِ) نحو : " أصبح ليل " ؛ أي : يا ليل[٨])) .

وطَبَعِيّ أن يكثر استشهاده بالآيات القرآنية والشعر العربي والأمثال العربية ؛ لأن هذا هو الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية .

---

(١) التحقيق ص٢٢٠ .

(٢) التحقيق ص٢٢٣ .

(٣) التحقيق ص٢٢٣ .

(٤) ينظر : ص٣٢ من الدراسة .

(٥) التحقيق ص٢٢٠ .

(٦) التحقيق ص٢٢٠ .

(٧) التحقيق ص٢٦٣ .

(٨) التحقيق ص٢٦٣ .

ثانيا : القياس

وهو أصل من أصول النحو الأساسية ، به تزداد اللغة وتنمو لتساير التطور وقد جاء ذكر القياس دليلاً من أدلة النحو الأساسية في كثير من كتب المتقدمين والمتأخرين من النحاة ، من ذلك ما ورد في الخصائص من قول ابن جنى[١] : (أدلة النحو ثلاثة : السماع ، الإجماع ، القياس) ، وقال ابن الأنباري في ذلك[٢] : (أدلة النحو ثلاثة : نقل ، وقياس ، واستصحاب حال) .

* وأهمية القياس في النحو جاءت مدونة في الكثير من كتب العلماء ، من ذلك قول ابن جنى[٣] فيه : (....... مسألة واحدة في القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس ....) .

وحكى عن أستاذه الفارسى[٤] قوله[٥] : (لأن أخطئ في خمسين مسألة في اللغة أحب إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية) .

ويشير الأنبارى إلى تلك الأهمية بقوله[٦] :

(اعلم أن انكسار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس ، فقد أنكر النحو ، وهو شرط في رتبة الاجتهاد) .

ومما سبق يتبين بوضوح أهمية القياس في النحو العربي ، ليس هذا فقط وإنما هو من الأدلة القاطعة التي قُعِّد بها النحو العربي .

ولا تقل أهميّة القياس عند ابن العيني عن السماع ، فهو لا يأخذ برأي إذا لم يعضده قياس أو سماع .

وينبه على عدم الإطراد في الرواية كقوله في باب " المفعول فيه[٧] " : ((" دخلت الدار " فإنه غير ظرف لأنه لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال)) ، وقوله في نفس الباب[٨] في قولهم : " هو منى مقعدَ القابِلةَ " أنه غير مقيس .

وقليلٌ ما كان ابن العيني يبين العلة في الأحكام التي يتّجه إليها .

---

(١) ١٨٩/١ ، الاقتراح ص٢٧ .

(٢) لمع الأدلة ، الفصل الثاني ٨١ ، الاقتراح ص٢٧ .

(٣) الخصائص ٨٨/٢ .

(٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الستار ، أبو على الفارسى ، برع في النحو ، من مصنفاته : الإيضاح ، والمسائل المشهورة ، توفى سنة ٣٧٧ هـ . ينظر : بغية الوعاة ٤٩٦/١ .

(٥) الخصائص ٨٨/٢ .

(٦) لمع الأدلة ص٩٥ ، وينظر : الاقتراح ص٣٠ .

(٧) التحقيق ص١٨٦ .

(٨) التحقيق ص١٨٦ .

ثالثا : الإجماع

والمراد به إجماع نحاة البلدين – البصرة والكوفة – وهو أصل من أصول النحو ، ومن الأدلة المعتبرة وإن لم يرقَ إلى مرتبة السماع والقياس(١) .

جاء في الخصائص : (اعلم أن إجماع أهل البلدين(٢) ، إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يَده ألاّ يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه .

وذلك أنه لم يَرِد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سُنَّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النصّ عن رسول الله ﷺ من قوله : { **أمتى لا تجتمع على ضلالة** } وإنما هو عِلمٌ منتزع من استقراء هذه اللغة ... (٣)) .

وقد التزم به ابن العيني – في الغالب – في الأحكام النحوية فهو يذكر القاعدة بإجماع النحويين(٤) .

ومما سبق يتضح لنا اهتمام ابن العيني بأدلة النحو ، واستخدامها بمختلف أنواعها .

وقد قصدت من إيراد نماذج لهذه الأدلة توضيح موقفه من أدلة الصناعة .

---

(١) ينظر : الاقتراح ص٨٨ .

(٢) أهل البلدين : البصرة والكوفة .

(٣) ١٨٩/١ ، وينظر : الاقتراح ص٨٨ .

(٤) التحقيق ص١٧٢ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ٢٥٨ ، ٣٩١ وغيره كثير .

خاتمة الدراسة

الحمد لله الذي بنعمته تَتِمُ الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الكائنات ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين .

وبعد ....

فأحمده سبحانه على أن أعانني على إتمام هذا البحث بعد رحلة طويلة بلغ في نهايتها الشرح مأمنه ، وإني لأرجو أن يكون قد بلغ الغاية التي كنت أتوخاها ، وأسأل الله العلي العظيم أن يتقبله بقبول حسن ، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وإن لكل غرس نافع ثمرة ، وثمار هذا العمل أوجزها في النقاط التالية :

أولاً : لو لم يكن لهذا العمل مناقب سوى إخراج الشرح من حيّز العدم إلى حيّز الوجود لكان ذلك في حد ذاته – على ما أظن – عملاً طيبًا ينتفع به طلاب العلم ، وإضافة جديدة إلى مكتبة النحو العربي .

ثانيًا : كشفت لنا هذه الدراسة النقاب عن شخصية نحوية ، وجعلتنا نضع أيدينا على المنابع الأصلية لآراء ابن العيني ، وأصبح لها مكانة إلى جانب أراء النحاة المشهورين .

ثالثًا : أوضحت الدراسة منهج ابن العيني ، وأسلوبه ، ومصادره ، وشواهده في شرحه على ألفية ابن مالك .

كما كشفت عن موقفه من أدلة الصناعة ، ومن البصريين والكوفيين ، ومن بعض النحاة السابقين ، ومن مصنف الألفية " ابن مالك " ، وهذا كله إضافة إلى المكتبة العربية ، علّها يفيد منها الباحثون والدارسون .

رابعًا : كشفت لنا الدراسة عن آراء ابن العيني ومذهبه النحويّ ؛ فهو لا يتعصب لمذهب دون الآخر ، وإنّما يهمه الرأى الصائب – وإن كان المذهب البصري هو الغالب على آرائه – ورأينا فيما سبق أنه يوافق الكوفيين حينما يرى الحق معهم ولهذا خالف البصريين وسيبويه في بعض الآراء .

خامسًا : حدد البحث مكانة شرح ابن العيني بين شروح ألفية ابن مالك ، وذلك بعقد موازنة بينه وبين شرحين من شروحها .

سادسًا : أظهر البحث قيمة الشرح العلمية ، وبعض الهنات(1) التي أخذت عليه ، وهي هنات لا تقلل من قيمة هذا الشرح .

وبعد ....

فإني أناشد كلّ من وقع على خطأ في عملي هذا أن يرشدني إليه مشكورًا ، فهذا جهد المقلّ ، وإني لأعترف بقصر الباع وقلة الزاد ، فإن وُفقت فهو بفضل من الله ، وإن كانت الأخرى فحسبي أني أخلصت النية وبذلت الجهد .

وبالله التوفيق .

(1) ينظر : الفصل الثالث ص٢٦-٢٩ من الدراسة

القسم الثاني

التحقيق

- قيمة الشرح العلمية
- وصف نسختي المخطوط
- منهج التحقيق
- صور من المخطوط
- النص المحقق

قيمة الشرح العلمية

تميز شرح ابن العيني بمميزات عديدة ، جعلت له أهمية خاصة بين المؤلفات النحوية الأخرى ؛ فمن تلك المميزات :

أولاً : أنه أنسب مصدر يصار إليه للوقوف على آراء ابن العيني ومذهبه النحويّ .

ثانيًا : اشتمل شرح ابن العيني على فوائد جمّة ، فقد جمع إلى جانب النحو والصرف شرح الكلمات المستغلقة والمعنى العام لأبيات الألفية ، والتوجيهات اللغوية والنحوية فيه ، كما أنه تعرض لبعض لغات القبائل .

ثالثًا : أسهم شرح ألفية ابن مالك لابن العيني في تزويد مكتبة النحو العربي بمؤلف يتجلى فيه النمط الذي كان يسير عليه النحاة في القرن التاسع الهجري من خلال تتبع تطور الدرس النحوي في ذلك القرن .

رابعًا : أبرز هذا الشرح كتابًا جديدًا لشرح الألفية ، وفي هذا إثراء للمكتبة العربية .

وصف نسختي المخطوط

اعتمدتُ في تحقيق " شرح ألفية ابن مالك " لابن العيني على نسختين :

النسخة الأولى :

مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ، ومنسوخة من خط المؤلف ولا يعرف من هو الناسخ ، تحت رقم (٢٠٦) نحو ، عدد اللوحات (٧٨) لوحة قياس ١٥x ٢١ سم .

حوت الصفحة الواحدة (٢٢) سطرًا ، بمعدل (١٢) كلمة تقريبًا في السطر الواحد وعدد سطور اللوحة كاملة (٤٤) سطرًا .

وقد كتبت بخط "عادي" جميع كلماته غير مضبوطة بالشكل وفي بعض اللوحات تعليقات على الجوانب بخط مختلف ، وفي ورقة الغلاف العديد من التعليقات غطت الصفحة ، تاريخ النسخ ١٠٤٣هـ .

تبدأ بخطبة الكتاب وبفاتحة أبيات الألفية وتنتهي بآخر أبواب الألفية وهو الإدغام ، وخاتمة أبيات ابن مالك .

وقد أشرت إلى صفحاتها بـ (ع١ ع٢) وجعلت هذه النسخة أصلاً ؛ لأنها نُسخت من نسخة المؤلف التي كتبها بخطه ؛ ولأن تاريخ نسخها قريب من وفاة المؤلف .

النسخة الثانية :

مصورة عن مكتبة (برنستون) مكتبة جارين ، بالولايات المتحدة الأمريكية تحت رقم ١٢٣/٢ .

عدد اللوحات (١٤٢) لوحة ، حوت الصفحة على (١١) سطرًا ، بمعدل (١٣) كلمة تقريبًا في السطر الواحد ، عدد سطور اللوحة (٢٢) سطرًا .

في بعض اللوحات تعليقات على الجوانب بخط مختلف ، وفي بعض الصفحات ضبط بالشكل ولكنه قليل جدًا .

منهج التحقيق

يتلخص المنهج الذي اتبعته في تحقيق هذا المخطوط فيما يلي :

أولاً : قابلتُ بين النسختين ، وأثبتُ الصواب ، أو ما هو أولَى ، وأشرتُ في الحاشية إلى ذلك والتزمت بالمتن ، في كثيرٍ من الأحيان بالنسخة الأصل (أ) ، فهي مقيدة من نسخة قيدت بخط المؤلف ، وهذا مما يرفع شأنها ، ويجعلها أوثق ، وحاولت الخروج من هذه المقابلة بنص كامل مستقيم بقدر المستطاع ، وذكرت أرقام صفحات النسخة الأصل عند نهاية كل صفحة ورمزت لها بـ (ع١ ع٢) .

وحرصتُ أن أنقل مضمون المخطوط بالصورة التي وضعها المؤلف ، وقد أخذ مني نسخه وقتًا طويلاً لرداءة المخطوط والخط معًا .

ولم أكن أتدخل في النصّ إلا بقدر ما يقيم أوده ، ويصلح معوجّه ، ملتزمة بقواعد التحقيق الصحيحة المشهورة عند أهل الصنعة .

ثانيًا : وجدتُ في النص جُملاً غير مستقيمة ، فحاولت تقويمها بما يلائم السياق ، من زيادة كلمة أو حرف ؛ ووضعت الزائد بين هذين [ ] المعكوفين ، وأشرتُ إلى ذلك في الحاشية ، ولم يكن كثيرًا .

ثالثًا : ضبطت نص الألفية بعلامات الإعراب ، كما ضبطت الأبنية التي قد تلبس بأبنية أخرى ، والكلمات التي يشيع استعمالها خطأ بين الناس ، والتي تتفق صورتها ، ويختلف معناها ، مع عناية خاصة بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعرية ، والحكم الأمثال ، والأعلام .

رابعًا : حررت النص من التصحيفات والتحريفات والسقط والإقحام ، وأشرتُ إلى كل ذلك في الحاشية .

خامسًا : خرّجتُ النصوص من مظانّها ، ووثقتها من مصادرها الأصليّة ، وخرّجت الآراء النحويّة ، وعزوتها لأصحابها إن لم ينصّ على أسمائهم ، وإن نصّ على أسمائهم تتبعتها في مؤلفاتهم ما أمكن ، وإلاّ ففي المؤلفات القريبة منها .

سادسًا : خرّجت الآيات القرآنية ، وأشرت إلى اسم السورة ورقم الآية ، كما خرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفاسير ، وعزوتها إلى قارئيها ،وذكرت القراءات الأخرى في الآية .

سابعًا : خرّجت الأحاديث النبويّة من كتب الصحاح وغريب الحديث ، وأشرت إلى اختلاف الرواية إن كان ثمة اختلاف يتعلق بموضع الشاهد .

ثامنًا : خرّجت الأقوال والأمثال من الكتب المختصة ، كما خرّجت الأشعار من دواوين الشعراء ما أمكن ، ومن المجموعات الشعرية والمصادر المختلفة ، وعزوتها إلى قائليها ، وشرحت الغامض منها .

تاسعًا : ترجمت للأعلام الواردة في النص بإيجاز ، واستثنيت من ذلك المشهورين منهم كالخليل وسيبويه ، كما عرفت بالأماكن والبلدان والقبائل .

عاشرًا : شرحت الكلمات المستغلقة وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغويّة المعتمدة .

الحادى عشر : قمت بدراسة بعض المسائل النحوية والصرفية التي استدعت الدراسة لاختلاف الرأي فيها ، أو وجود آراء أخرى مغايرة لرأي الشارح ولم يذكرها ، ليستبين رأيه من آراء الآخرين وليتحدد موقفه ومذهبه النحويّ منها .

الثاني عشر : أتممت الناقص وضربت الأمثلة في الهوامش على ما أشار إليه الشارح في النص من عبارات الجمل أو الآيات القرآنية ، أو الأبيات الشعرية ، أو القاعدات التي لم يمثل لها .

الثالث عشر : علقت في الهامش على بعض المسائل التي استدعت التعليق ، ولم يعلق عليها الشارح .

الرابع عشر : وضعت علامات الترقيم المتعارف عليها والتي توضح النص ، وحصرت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ، والأحاديث النبوية والأقوال والأمثال بين علامتي تنصيص ، والكلمات الساقطة بين قوسين معكوفين ، وأبيات الألفية بين قوسين كبيرين وميّزتها بخط مخالف لبقيّة النص .

الخامس عشر : صنعت فهارس للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأقوال والأمثال، والقوافي، والأعلام ، والقبائل والفرق والطوائف ، والبلدان والمواضع ، والمصادر والمراجع ، والموضوعات .

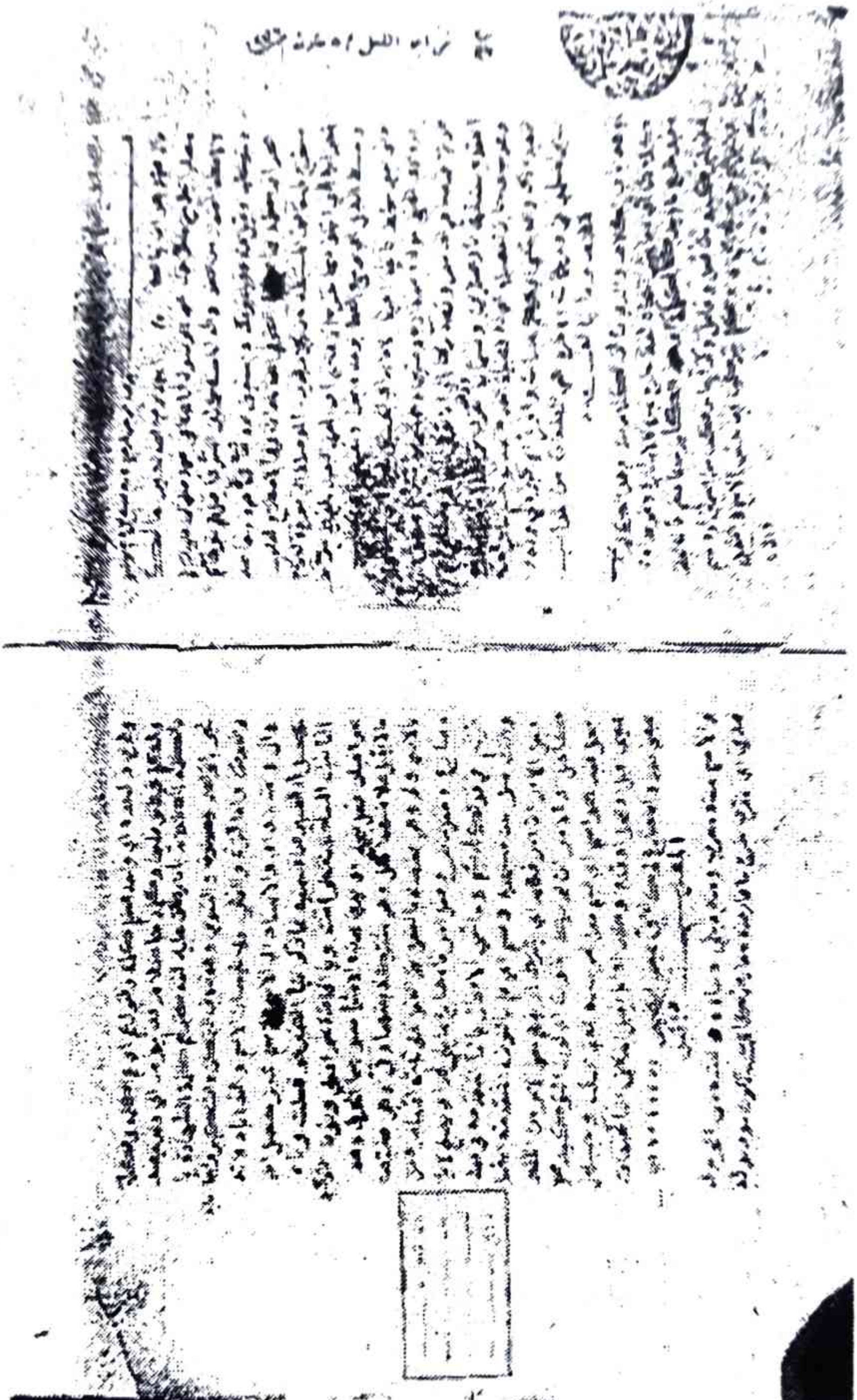
هذا وغيره مما لم أذكره واضح في النص .

وبالله التوفيق

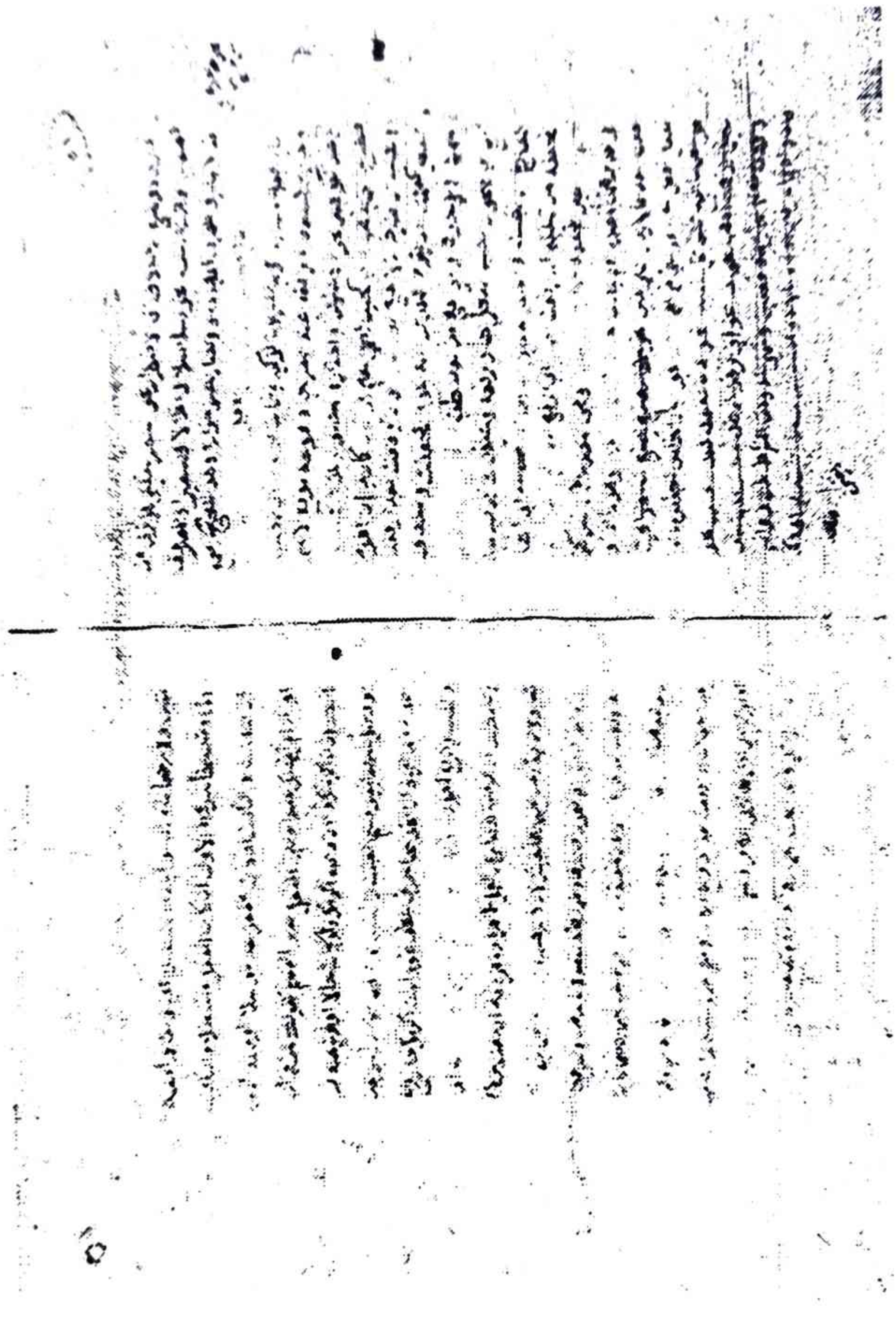
صور من المخطوط



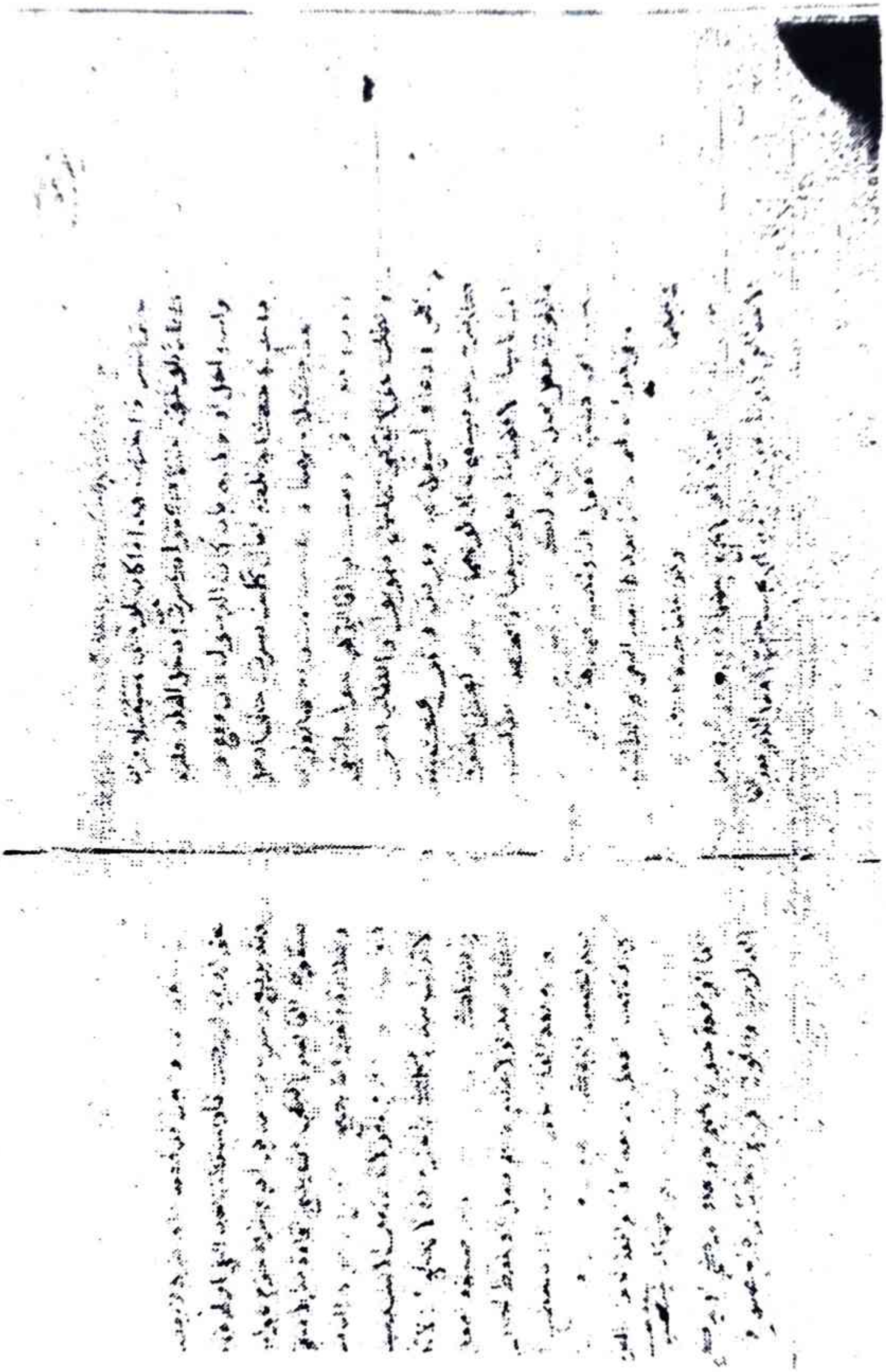
لوحة الغلاف للنسخة المنقولة عن نسخة المؤلف (أ)



اللوحة الأولى من المخطوط (أ)



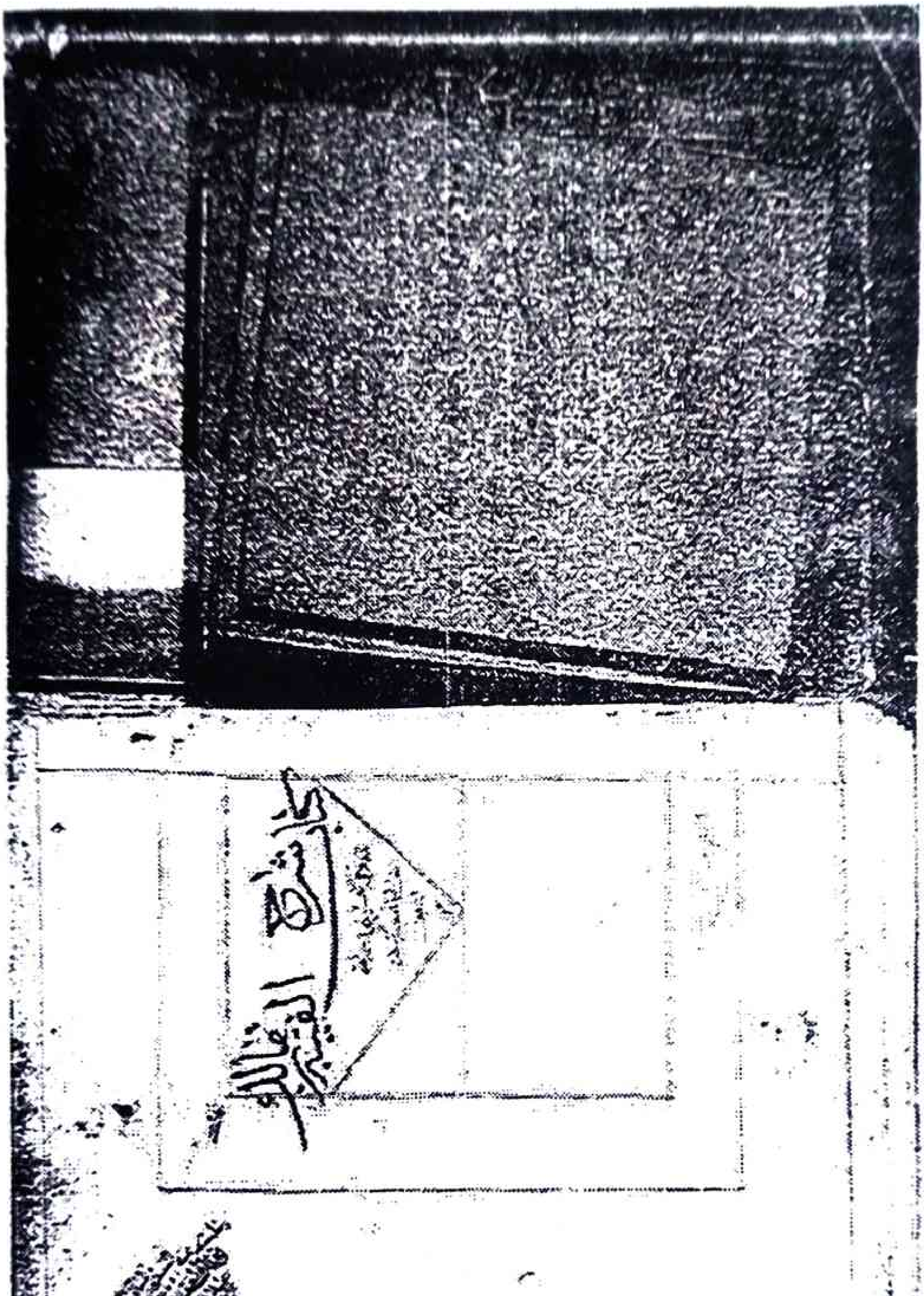
نموذج من المخطوط (أ)



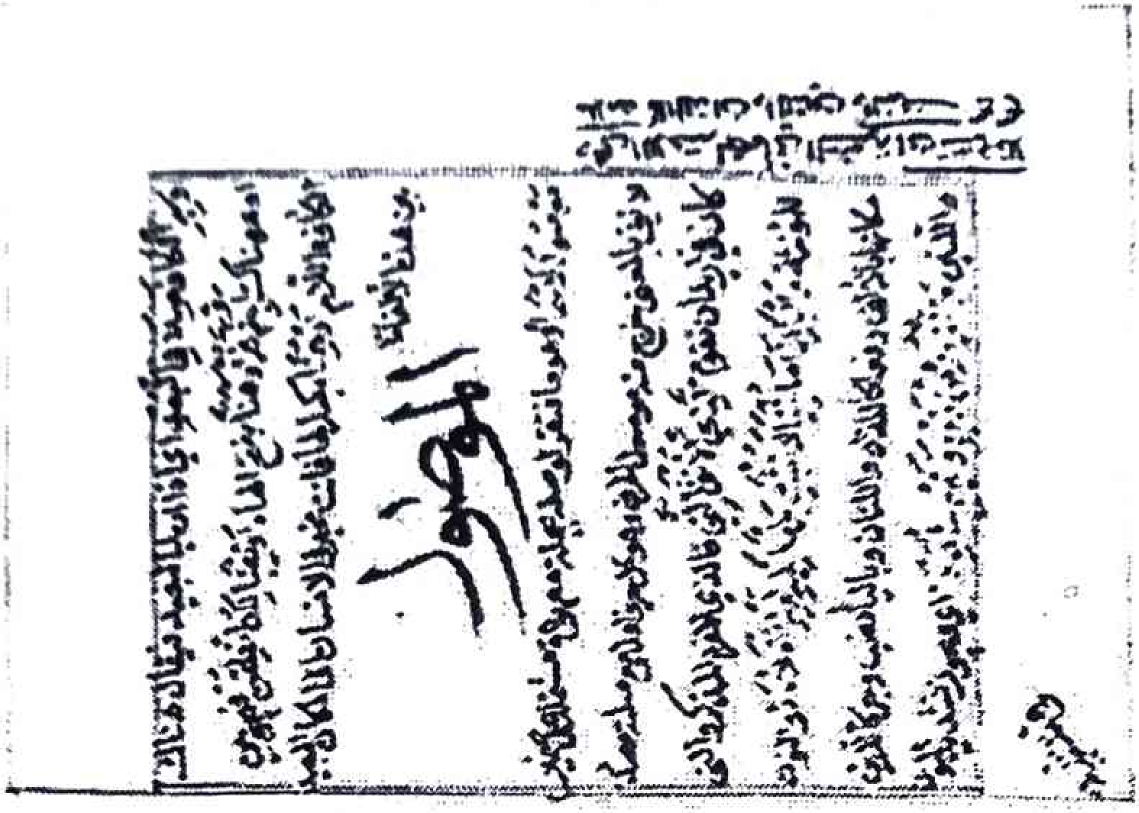
نموذج من المخطوط (أ)

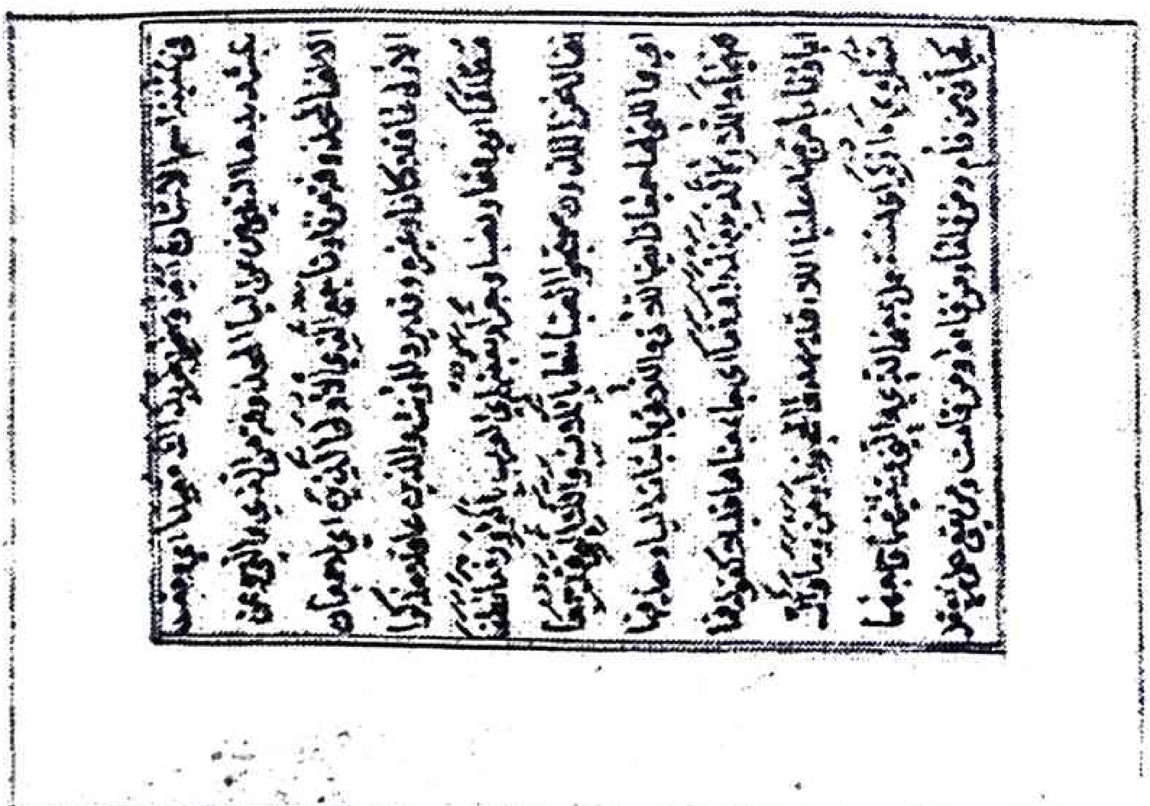


اللوحة الأخيرة من المخطوط (أ)

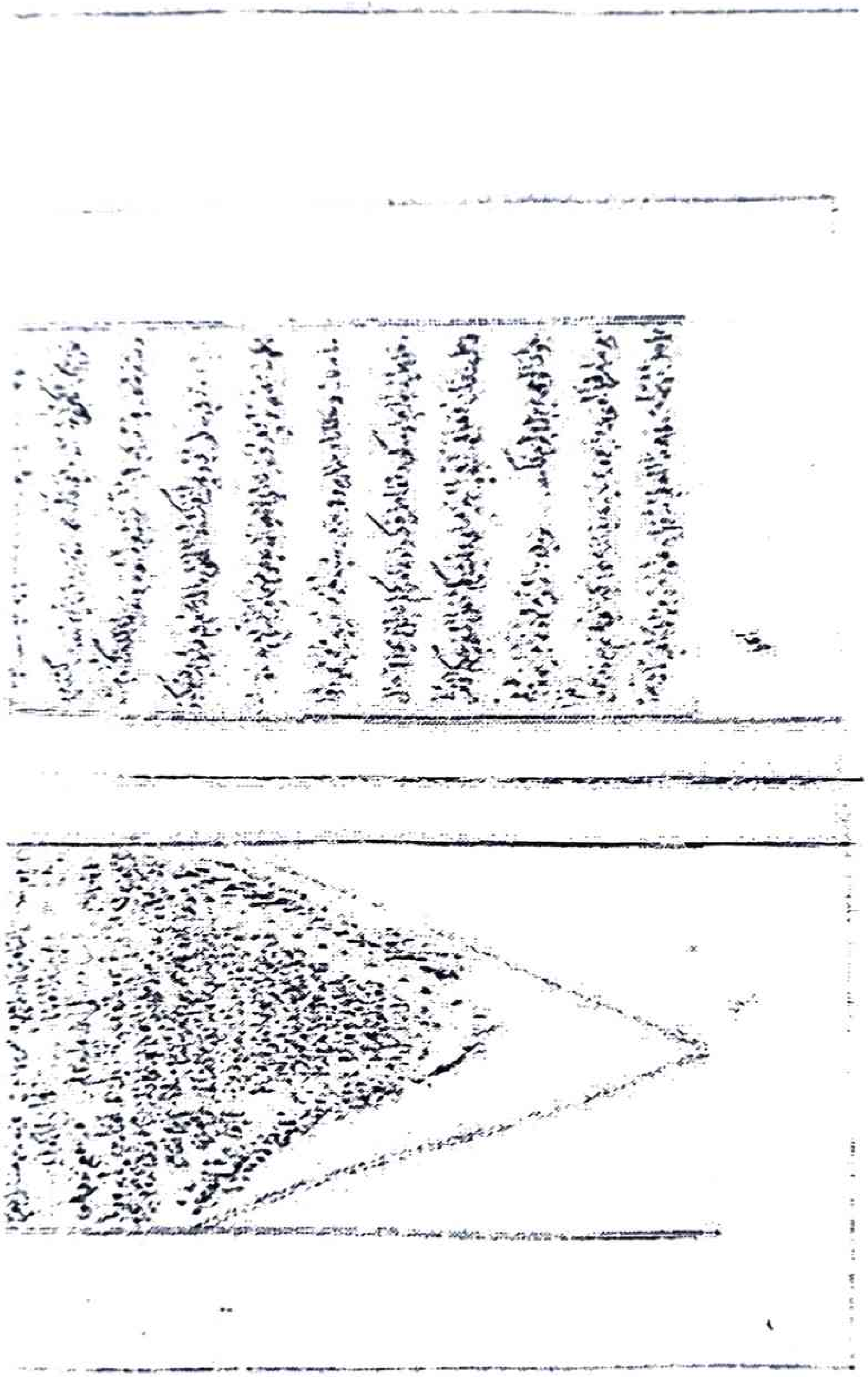


لوحة الغلاف للنسخة (ب)





نموذج من المخطوط (ب)



اللوحة الأخيرة من المخطوط (ب)

النص المحقق

شرح ألفية ابن مالك في النحو

لعبد الرحمن بن أبي بكر بن العيني

المتوفى سنة ٨٩٣هـ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وبه نستعين . وهو حسبي [١/ع١]

(قَالَ مُحمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ • أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ)

(مُصَلِّيًا) حال من فاعل " أحمد " (عَلَى الرسول[١] المُصْطَفَى) محمد ﷺ ، والاصطفا[٢] افتعال من الصفو ، (وَآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا[٣]) ؛ قيل هم بنو هاشم ، وبنو المطلب ، وقيل أمته ، وقيل غير ذلك .

(وَأَسْتَعِينُ اللهَ) تعالى (فِي) نظم (أَلْفِيَّةْ • مَقَاصِدُ النَّحْوِ) ؛ أي : معظمه بها (مَحْوِيَّةْ) ، النحو في اللغة لمعانٍ ، وفي الاصطلاح لعلم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها ، (تُقَرِّبُ الأَقْصَى) أي: المعنى البعيد ، (بِلَفْظٍ مُوجَزِ) ، (وَتَبْسُطُ البَذْلَ) ؛ أي : توسع العطا[٤] ، (بِوَعْدٍ مُنْجَزِ) .

(وَتَقْتَضِي) ؛ أي : تطلب ، (رِضًى[٥] بِغَيْرِ سُخْطِ • فَائِقَةَ أَلْفِيَّةَ) الإمام أبي الحسين يحيى (ابْنِ مُعْطِي) الزواوي الحنفي ، مولده سنة أربع وستين وخمسمائة[٦] ، سكن دمشق طويلاً ثم سافر إلى مصر وتصدر بها إلى أن توفى بالقاهرة منسلخ[٧] ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ، ودفن بقرب تربة الإمام الشافعي .

(وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ) ؛ أي : له فضيلة التقدم .

(مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الجَمِيلاَ) ؛ لتمهيده ذلك (وَاللهُ يَقْضِي) ؛ أي : يحكم (بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ) ؛ أي : كثيرة . (لِي وَلَهُ) ولسائر المسلمين (فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ) هي الطبقات من المراتب .

---

(١) ورد في ألفية ابن مالك [على النبي] .

(٢) أصله " اصطفاء " فأبدلت " تاء " الافتعال " طاء " ثم قصر الممدود .

(٣) أصله " الشرفاء " فقصر الممدود .

(٤) أصله " العطاء " فقصر الممدود .

(٥) في (أ) و (ب) [رضى] وفي الألفية بالألف [رضا] .

(٦) ينظر ترجمته في : إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي٤/٤٤- ٤٥ . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م ، معجم الأدباء لياقوت الحموي ٢٠/ ٣٥ – ٣٦ . تحقيق : د/إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ١٩٩٣م ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين بن خلكان (ت٦٨١هـ) ١٩٧/٦ . تحقيق : د/ إحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت . بغية الوعاة ٣٤٤/٢ ، شذرات الذهب ١٢٩/٥ ، الأعلام ٨ / ١٥٥ .

(٧) في (ب) [سلخ] بسقوط "الميم" .

(الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ)

أي : هذا باب الكلام والذي يتألف الكلام منه ، وهو الكلم .

(**كَلَامُنَا**) ؛ أي : معاشر النحاة . (**لَفْظٌ**) خرج غيره كالإشارة ونحوها (**مُفِيدٌ**) خرج ما لم يفد كالكلمة والكلم . (**كَاسْتَقِمْ**) فإنه لفظ مفيد لتركبه من فعل وفاعل ، وكذا ما تركب من اسمين ، (**وَاسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ – الكَلِمْ**) ؛ أي : والكلم يتركب من جنس الاسم والفعل ، والحرف (**وَاحِدُهُ**) ؛ أي : واحد الكلم (**كَلِمَةٌ ، وَالقَوْلُ عَمْ**) ؛ أي : عم الكلمة والكلام والكلم ، فيطلق عليها .

(**وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمْ**) ؛ أي : وقد يقصد بالكلمة الكلام بأن يطلق عليه لغة كقولهم : كلمة الشهادة .

(**بِالجَرِّ**) – بأنواعه – (**وَالتَّنْوِينِ**[1]) ، وهو تنوين التمكن ، والتنكير ، والمقابلة والعوض ، وأما الترنم والغالي فلا يخصان الاسم[2] ، (**وَالنِّدَا**) بأدواته ،

---

(١) التنوين : هو "نون" تلحق الآخر لفظًا لا خطاً لغير توكيد .
أنواعه : التنوين الذي يصلح أن يكون علامة للاسم ، وينطبق عليه هذا التعريف أربعة أنواع :

١- تنوين التمكين : وهو اللاحق للأسماء المعربة كـ "خالد ، ورجل ، وفتى ، وقاض " دلالة على تمكنها في باب الاسمية ، فهي لا تشبه الحرف فتبنى ، ولا الفعل فتمنع من الصرف .

٢- تنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية المختومة بـ "ويه" ، واسم الفعل ، واسم الصوت دلالة على تنكيرها ، تقول : " إيهٍ " بالتنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث غير معين ، وإذا قلت " إيهِ " بغير تنوين ، إذا استزدته من حديثٍ معين .

٣- تنوين العوض :

أ- عوض عن جملة وهو الذي يلحق " إذْ " عوضًا عن جملة بعدها كقوله تعالى : ﴿ **وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ** ﴾ سورة الواقعة ، آية (٨٤) ؛ أي : حين إذْ بلغت الروح الحلقوم ، فأتي بالتنوين عوضًا عن هذه الجملة .

ب- عوض عن اسم وهو اللاحق لـ " كل ، وبعض " عوضًا عما تضافان إليه نحو : " كلٌّ يموتُ " أي : " كلُّ حي يموتُ " .

ج- عوض عن حرف ، وهو اللاحق لـ " جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ " ونحوهما رفعًا وجرًا فتحذف "الياء" ويؤتى بالتنوين عوضًا عنها .

د- تنوين المقابلة : وهو اللاحق لما جمع بـ "ألف" و"تاء" نحو : " عالماتٍ " جعلوه في مقابلة "النون" في جمع المذكر السالم . ينظر : شرح المفصل ٢٩/٩ – ٣٤ ، شرح ابن عقيل ١٧/١ .

(٢) تنوين الترنم والغالي : فيكونان في الاسم والفعل والحرف . ينظر : شرح ابن عقيل ٢١/١ .

(وَأَلْ * وَمُسْنَدِ) ؛ أي : والإسناد إلى الاسم ، (لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ) ؛ أي : يحصل له التمييز عن قسميه[1] بما ذكر .

(بِتَا) الضمير نحو : (فَعَلْتَ) ، و" تاء" التأنيث الساكنة نحو : (أَتَتْ ، وَيَا) المخاطبة نحو : (افْعَلِي * ونُونِ) التوكيد نحو : (أَقْبِلَنَّ- فِعْلٌ يَنْجَلِي) ؛ أي : يعرف بهذه الأشياء ، (سِوَاهُمَا الحَرْفُ) ، وهو ما لا يقبل علامتهما[2] (كَهَلْ) وهي مشتركة بينهما (وَفِي) وهي مختصة بالاسم ، (وَلَمْ) وهي مختصة بالفعل ، ثم الفعل على ثلاثة أقسام :

(فِعْلٌ مُضَارِعٌ) ، وفعل ماض ، وفعل أمر ، فالمضارع ما[3] (يَلِي لَمْ) ؛ أي : يصلح لإيلائها (كَيَشَمْ) في قولك : " لَمْ يَشَمْ[4] " . (وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا) ؛ [أي[5]] المتقدمة في "فَعَلْتَ وأَتَتْ " ، (مِزْ) عن قسميه (وَسِمْ) ؛ أي : عَلِّم ، (بِالنُّونِ) المتقدمة أيضًا (فِعْلَ الأَمْرِ ، إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ) ؛ أي : بشرط أن يفهم معنى الأمر من اللفظ كـ " أَقْبِل " .

(والأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ) – أي : "نون" التوكيد – (مَحَلْ * فِيهِ هُوَ اسْمٌ) ؛ أي : اسم فعل (نَحْوُ : " صَهْ ") بمعنى اسكت ، (وَحَيَّهَلْ) ؛ بمعنى " أَقْبل " أو "عجّل " أو "قدّم" وكذا إذا لم يقبل الماضي " التاء " كـ " هيهات " بمعنى : " بَعُد " والمضارع ، " لم" كـ "أفٍّ " بمعنى : أَتَضَجَّرُ .

---

(١) في (ب) [قسيميه] .

(٢) في (ب) [علاماتهما] .

(٣) في (ب) [يلى] بدون " ما " .

(٤) " يَشَمُّ " : فعل مضارع ماضيه " شَمَّ " و " الشَّمُّ " حسُّ الأنف ، شَمِمْتَهُ أَشَمُّه ، وشَمَمْتَهُ أَشُمُّه شمًا . ينظر : لسان العرب ، مادة (شمّ).

(٥) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(المُعْرَبُ وَالمَبْنِيُّ)

(وَالاِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ) ومنه (مَبْنِى) ، وبناءه (لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِى) ؛ أي : مقرب خرج ما عارضه معارض كـ " أيّ" تكون موصولة ، وشرطية ، [٢/ع١] واستفهامية . فأشبهت[1] الحرف لكن عارض شبهها لزومها[2] الإضافة .

(كَالشَّبَهِ الوَضْعِيّ) ؛ وهو ما أشبه في الوضع على حرف كـ " التاء " أو حرفين كـ " نا " (فِى اسْمَىْ جِئْتَنَا) ؛ والشبه (المَعْنَوِىّ) ، وهو ما أشبهه[3] ، في المعنى كـ "ما" (في مَتَى) فإنها أشبهت "همزة" الاستفهام ، (وَفِى هُنَا) ؛ فإنها إشارة ومن حقها أن يوضع لها حرف ولم يوضع ، (وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ) ؛ أي : وكالشبه الاستعمالي وهو ما أشبه في كونه عاملاً غير معمول فيه كـ " أسماء الأفعال " أشبهت إن وأخواتها لنيابتها عن الفعل في العمل ، (بِلاَ * تَأَثُّرٍ) بالعوامل ، خرج به المصدر الواقع بدل فعله لتأثره .

(وكَافْتِقَارٍ) ؛ أي : وكالشبه الافتقارى ؛ وهو ما أشبه في الافتقار إلى[4] جملة كالموصول . (أُصِّلاَ) خرج به نحو : النكرة الموصوفة بجملة إذا لا يلزم ذكرها بعدها لعدم تأصله .

(وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا * مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ) في الوجوه المذكورة فعُلِم أن المبني ما لم يسلم . وهو ظاهر الإعراب(كـ "أَرْضٍ") . ومقدره نحو : (سُمَا) لغةً في الاسم .

(وَفِعْلُ أَمْرٍ وَ مُضِيٍّ بُنِيَا) ؛ أي : والفعل منه مبني وهو الماضي والأمر ، (وأَعْرَبُوا مُضَارِعًا) ؛ أي : ومنه معرب وهو المضارع (إِنْ عَرِيَا) ؛ أي : بشرط أنْ يعرى (مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ[5]) . كـ " يقومنَّ[6] " (مُبَاشِرٍ) خرج به ما فصل بينه وبين الفعل " ألف " اثنين أو " واو " جمع أو " ياء " مخاطب لفظًا كـ " تفعلانّ[7] " أو تقديرًا

---

(١) في (ب) [أشبهت] بدون " الفاء " .

(٢) زيادة "الهاء" من (ب) وردت في (أ) [لزوم] .

(٣) في (ب) [ما أشبه] .

(٤) في (ب) [إلا] والصواب ما جاء في (أ) .

(٥) ينظر : الخلافُ بين العلماء في إعراب الفعل المضارع إذا اتصلت به "نون" التوكيد ص٤٤-٤٥ من الدراسة .

(٦) في (أ) [يقمنَ] مسندًا لـ "نون" النسوة ، والصواب ما أثبتناه من (ب) .

(٧) في (ب) [يفعلان] بـ "الياء" .

كـ " هل تفعلنَّ[1] " و [تفعلنَّ[2]] (وَمِنْ * نُونِ إِنَاثٍ كـ "يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ ") فإن لم يعر منهما يبنى .

(وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا) ؛ أي : ولا حظ للحرف في الإعراب . (وَالأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا) ؛ أي : والأصل في كل مبنى السكون لخفته فلا يعدل عنه إلاّ لسبب وهو على أربعة (مِنْهُ ذُو فَتْحٍ) ، ومنه (ذُو كَسْرٍ ، وَضَمْ) ؛ أي : ومنه ذو ضم (كـ " أَيْنَ ، أَمْسِ ، حَيْثُ ، وَالسَّاكِنُ") ؛ أي : ومنه ذو سكون نحو : (كَمْ) وهذه ألقابه، وأما ألقاب الإعراب فرفع ونصب وجر وجزم ، (وَالرَّفْعَ[3] ، وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابًا * لاِسْمٍ وَفِعْلٍ) ؛ أي : فالاسم والفعل يشتركان[4] في الرفع والنصب نحو : " يقومُ زيدٌ " و " رأيتُ زيدًا " و (نَحْوُ : لَنْ أَهَابَا) . [٢/ع٣]

(وَالاِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ) كـ " مررتُ بزيدٍ " (كَمَا * قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) كـ " لَم يَضْرِبْ " .

(فَارْفَعْ بِضَمٍّ) ؛ أي : وأصل الرفع أنْ يكون بضمة ، (وَانْصِبَنْ فَتْحًا ، وَجُرَّ كَسْرًا) ؛ أي : والنصب بفتحةٍ ، والجر بكسرةٍ (كـ " ذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ ") .

(وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ) ؛ أي : والجزم بالسكون ، (وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ) ؛ أي : من الحركات (يَنُوبُ) عن المذكور (نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ) . فـ "الواو"[5] نائبة عن الضمة و"الياء" عن الكسرة .

(وَارْفَعْ بِوَاوٍ) نيابة عن الضمة ، (وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ) نيابة عن الفتحة ، (وَاجْرُرْ بِيَاءٍ) نيابة عن الكسرة ، (مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ) ؛ أي : ما أصفه من الأسماء ، وهي ستة .

(مِنْ ذَاكَ) ؛ أي : مما أصفه (ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا) ؛ أي : إن كان بمعنى

---

(١) أصله " تفعلونَنَّ " فحذفت النون لتوالي الأمثال فصار " تفعلونّ " فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار " تفعلنّ " .

(٢) سقطت من نسخة (ب) وأصل "تفعلِن ، تفعلينَّ " فحذفت "النون" لتوالي الأمثال فصار " تفعلينّ " فحذفت "الياء" لالتقاء الساكنين فصار " تفعلِنّ " .

(٣) في (أ) [فالرفع] وأثبتنا ما جاء في (ب) والألفية .

(٤) في (ب) [مشتركان] .

(٥) في (ب) [والواو] .

صاحب ، احترازًا عنه بمعنى " الذي[١] " عند طيّ[٢] . (وَالْفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا) ، أي : حيث جاء بغير ميم .

(أبٌ ،أخٌ ، حَمٌ – كَذَاكَ) ؛ أي : تعرب هذه الحروف ، (وَهَنُ) ؛ أي : كذلك .

(والنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ) ، فقولك : " هذه هنه " أحسن من "هنوه " .

والنقص (فِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) ، وهما " أخ " و " حم " (يَنْدُرُ) نحو :

بأبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ ..... [٣]
....

(وَقَصْرُهَا) وهو التزام "الألف" مطلقًا (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ) كـ " هذا أباهُ وأخاهُ وحماهُ[٤] " .

(وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ) في هذه الأسماءِ الخمسة (أَنْ يُضَفْنَ لاَ * لِلْيَا) ؛ أي : لغير " ياء " المتكلم ، وأن تكون مكبرة ، مفردة[٥] (كَـ " جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ ") .

(بِالأَلِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى) ، وهو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره صالحًا للتجريد ، وعطف مثله عليه ، وما أُلحق به وهو (كِلاَ * إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلاَ) ؛ أي : يشرط إضافته إلى المضمر ، فلو أضيف إلى ظاهر كان مقصورًا مقدر الإعراب كـ " رأيتُ كلا الرجلين ".

---

١) يقصد أنّ " ذو " الطائية لا تفهم صحبة فهي بمعنى : " الذي " .

٢) بنو طَيِّء :- بفتح "الطاء" وتشديد "الياء" و"همزة" في الآخر – قبيلة من كهلان من القحطانية ، وهم بنو طيء بن أدد ، وإليهم ينسب حاتم الطائي . ينظر : نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي ، ص٢٩٧ . تحقيق : دار الكتب العلمية – بيروت .

٣) البيت من الرجز وينسب لرؤبة بن العجاج يمدح عدي بن حاتم ، ينظر : ترجمته في الشعر والشعراء . لأبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ٥٩٤/٢ . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف – القاهرة ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م . وتكملة الرجز :

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ .

وجاء البيت في ملحق ديوانه ص١٨٢ ، تحقيق : وليم بن الورد البروسي ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ، شرح التسهيل لابن مالك ٤٦/١ ، شرح ابن عقيل ٥٠/١ ، الهمع ٣٩/١ ، شرح الأشموني ٧١/١ ، شرح التصريح ٢٢٢/١ ، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٢٥٠/٣ . إعداد : د/إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م . والشاهد في قوله : " بأبِه" و " يشابه أبَهُ " حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة وهذا يدل على أن قومًا من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره .

(٤) في (أ) [وحماها] .

(٥) في (ب) [مفرده مكبره] .

(كِلْتَا كَذَاكَ[1]) ؛ أي : مثل " كلا " في الحكم ، ومما ألحق به أيضًا .

(اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ) فإنهما (كَـ ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ) ؛ أي : كالمثنى الحقيقي في إعرابه من غير شرط .

(وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِهَا) - وهو المثنى وما ألحق به - (الأَلِفْ " جَرًّا) كـ "مررتُ بالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا " ، (وَنَصْبًا) كـ " رأيتُ المرأتين كِلْتَيْهِما . " (بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ) ؛ أي : بعد الفتحة المعهودة قبل الألف في الرفع . (وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ " سَالِمَ جَمْعٍ) المذكر ، وهو اسم ، ويشترط في مفرده أن يكون علمًا لمذكر عاقل خاليًا من "تاء" التأنيث والتركيب نحو : (عَامِرٍ) تقول : " جاءَ العامرون[2] " ، و "رأيتُ العامرين " و " مررتُ بالعامرين " .

وصفة ويشترط في مفرده أن يكون لمذكر عاقل خاليًا من "تاء" التأنيث قابلاً لها نحو : "ضارب " وَ (مُذْنِبِ) .

(وَشِبْهِ ذَيْنِ) وهما "عامر" و"مذنب" مما جمع هذه الشرائط كـ "محمد[3] " (وَبِهِ) أي : بجمع المذكر السالم (عِشْرُونَا " وَبَابُهُ) إلى تسعين (أُلْحِقَ) في الإعراب ؛ لأنه اسم جمع[4] ، وكذا (الأَهْلُونَا) ؛ لأنَّ مفرده اسم جنس[5] .

وكذا (أُولُو[6] وَعَالَمُونَ) ؛ لأنهما اسما جمع ، وكذا (عِلِّيُّونَا[7]) ؛ لأنه لما لا يعقل ، وكذا (أَرَضُونَ شَذّْ) ؛ لأنَّه جمع تكسير ومفرده ليس بعاقل ولا مذكر ، وكذا (السِّنُونَا) ؛ لأن مفرده اسم جنس مؤنث غير عاقل (وَبَابُهُ) ؛ أي : باب سنين ، وهو ما عوض من "لامه" " هاء " التأنيث ولم يكسر .

---

(١) " كلتا " تضاف إلى المثنى المؤنث نحو : " رأيتُ كلتا المرأتين " .

(٢) جاء في (ب) [رأيتُ العامرون] والصواب ما جاء في (أ) [العامرين] لأن جمع المذكر السالم ينصب بـ "الياء" .

(٣) في (ب) [المحمدون] .

(٤) اسم الجمع هو ما دل على الجماعة ولا واحد له من لفظه غالبًا نحو : إبل ، وقوم ، وقد يكون له واحد من لفظه نحو : " ركْب ، وصَحب " فمفردها : "راكب ، وصاحب" ؛ لكنه ليس على وزن من أوزان الجمع المعروفة .

ينظر : غاية الرجاء في تصريف الأسماء ص ١٥٨- ١٥٩ .

(٥) اسم الجنس الإفرادي : هو ما كان صالحًا للقليل والكثير نحو : " لبن ، وماء ، وتراب ".

ينظر : المرجع السابق .

(٦) نقص " الواو "الأولى في (أ) و (ب) والصحيح ما أثبتناه .

(٧) اسم للسماء السابعة . ينظر : اللسان مادة (علا) .

(وَمِثْلَ حِينٍ) في إعرابه بالحركات (قَدْ يَرِدْ • ذَا البَابُ) تقول :"هذه سنينٌ" ، و"صحبته سنينًا[١] "، و" مذ سنينٍ " ، (وَهْوَ) ؛ أي : استعماله مثل حين (عِنْدَ قَوْمٍ[٢]) من العرب (يَطَّرِدْ) ، وعند غيرهم على وجه الشذوذ[٣] ،(وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَحَقْ) أي : من[٤] عشرين وما ذكر معه ، (فَافْتَحْ) للفرق بين "نونها" و"نون" التثنية ، (وَقَلْ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) ، وذلك في الضرورة[٥] نحو :

.... وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ[٦] ؟

(وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالمُلْحَقِ بِهْ) ، كـ " اثنين" (بِعَكْسِ ذَاكَ) ؛ أي : بعكس "نون" الجمع (اسْتَعْمَلُوهُ ، فَانْتَبِهْ) فيكسر كثيرًا ، وفتحها لغة .

---

(١) جاء في (أ) [صحبته سنين] وأثبتنا ما جاء في (ب) [صحبته سنينًا] لأنه معرب بالحركات وهو الصواب .

(٢) إعراب " سنين وبابه " إعراب الجمع بـ "الواو" رفعاً وبـ "الياء" نصبًا وجرًا هي لغة الحجاز وعلياء قيس ، وأما بعض من بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب بحركات على "النون" ، ويلتزم "الياء" في جميع الأحوال ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله : " ومثل حين " .
ينظر: شرح ابن عقيل ٦٤/١

(٣) الشذوذ : بمعنى شذَّ القول ؛ أي : خالف القياس ، وشذَّ عن الأصول ؛ أي : خالفها .
ينظر : كتاب التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ص١٦٤ . تحقيق : إبراهيم الأبياري دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م ، الخصائص ٩٦/١ – ٩٧ ، اللسان مادة (شذذ) ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ٢٢٦/١ . تحقيق : محمد جاد المولى وصاحبيه ، المكتبة العصرية – بيروت ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م ، المعجم المفصل في النحو العربي ٥٦٠/١ . إعداد : عزيزة فوال بابتي ، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

(٤) في (ب) [في] .

(٥) الضرورة : لغة ما تمس الحاجة إليه ، اصطلاحاً : الجوازات الشعرية ، وقد اضطر إلى الشيء ؛ أي : أُلجئَ إليه ، فهي الخروج عن القاعدة للضرورة . ينظر : اللسان مادة(ضرر) ، المزهر في علوم اللغة ١٨٨/١ ، المعجم المفصل في النحو العربي ٥٨١/١ . .

(٦) هذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي من قصيدة له يمدح بها نفسه . الشعر والشعراء ٦٤٣/٢ ، والبيت من الوافر وأوله : وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي ....
وجاء البيت في : المقتضب ٣٣٢/٣ ، سر صناعة الإعراب ٦٢٧/٢ ، شرح المفصل ١١/٥ ، شرح الرضي ٣٨٣/٣ ، شرح ابن عقيل ٦٨/١ ، شرح التصريح ٢٥٨/١ ، خزانة الأدب ٦٥/٨ ، المعجم المفصل ١٠٤٣/٢ .

والشاهد فيه قوله : " الأربعين " حيث أعربه بالحركات ، فجرّه بالكسرة ، ولم يُعربه إعراب جمع المذكر السالم على اللغة الأشيع ، وقيل أن كسرة "النون" – هنا – لغة من لغات العرب ، وقيل : كسرت "النون" على ما هو الأصل في التّخلص من التقاء الساكنين .

(وَمَا بِتَا وأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا) وهو جمع المؤنث السالم ، (يُكْسَرُ في الجرِّ وفي النَّصْبِ مَعًا) ، كـ " مررتُ بالهندات" ، و"رأيتُ الهندات " .

وأما رفعه فبالضمة (كَذَا) ما أُلحق به وهو[1] (أُولاتُ[2]) وهو اسم جمع ، (والَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ) ؛ أي : وما كان مجموعًا بـ "ألف" و"تاء" ثم سمي به فصار مفردًا (كـ "أَذْرِعَاتٍ") اسم موضع بالشام ، (فِيهِ ذَا) ؛ أي : إعراب جمع المؤنث السالم (أيْضًا قُبِلْ) .

(وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ) ، وأما رفعه ونصبه فعلى الأصل (مَا لَمْ يُضَفْ) فإن أضيف جر بالكسرة كـ " مررتُ بأحمدِكم " .

(أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ) ؛ أي : ولم تدخله الألف واللام ؛ فإن دخلته جُرَّ بالكسرة أيضًا كـ " مررتُ بالأحسنِ " .

(وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ) ؛ وهو كل فعل اشتمل على "ألف" اثنين مخاطبين أو غائبين ، (النُّونَا * رَفْعًا) ونحو : (تَدْعِينَ) وهو كل فعل اتصل به " ياء " المخاطبة ونحو : (تَسْأَلُونَا) وهو كل فعل اتصل به "واو" جمع مخاطبين أو غائبين .

(وَحَذْفُهَا) – أي "النون" – (لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ) ؛ أي : علامة (كـ " لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَةْ ") ، الأصل " تكونين " و "ترومين" حذفت "نونهما" للجزم والنصب .

(وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسْمَاءِ[3]) ؛ أي : وما تقدم كان إعراب الصحيح . وأما المعتل فهو (مَا) كان (كَـ "المُصْطَفَى") وهو كل اسم حرف إعرابه "ألف" لازمة ، (والمُرْتَقِي مَكَارِمَا) . وهو كل اسم حرف إعرابه " ياء " لازمة قبلها كسره .

(فَالأَوَّلُ) وهو ما كان كـ "المصطفى" (الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا * جَمِيعُهُ) الرفع والنصب والجر ، (وَهْوَ الَّذِى قَدْ قُصِرَا) ؛ أي : يسمى مقصورًا . [٤/ع١]

(وَالثَّانِ) ، وهو ما كان كـ "المُرْتَقِي" (مَنْقُوصٌ) ؛ أي : يسمى منقوصًا ، (وَنَصْبُهُ ظَهَرْ) كـ " رأيتُ القاضيَ " (وَرَفْعُهُ يُنْوَى) كـ " جاء القاضي " (كَذَا أَيْضًا يُجَرّ) ؛ أي : بكسرة منوية كـ " مررت بالقاضي ".

(وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ) كـ "يخشى " ،(أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ) ، كـ " يغزو " و "يرمى " (فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ) ؛ أي : فهو معتل الأفعال .

---

(١) في (ب) [هو] بسقوط "الواو" .

(٢) في (أ) [اللات] وفي (ب) [أولات] وهو الصحيح .

(٣) في (ب) [في الأسماء] .

(**فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ**) ، وهو الرفع والنصب كـ "هو يخشى "، و" لَنْ يَخْشَى " ، (**وَ أَبْدِ نَصْبَ مَا**) هو معتل "الواو" (**كـ "يَدْعُو"**) وبـ "الياء" نحو : (**يَرْمِي**) فتقول " لَنْ يَدْعُوَ " و " لَنْ يَرْمِيَ " .

(**وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ**) ؛ أي : في المعتل بالواو ، والمعتل بـ "الياء" كـ " هو يدعو ، ويرمى " ، (**واحْذِفْ جَازِمًا * ثَلاثَهُنَّ**) ، "الألف والواو والياء" ، (**تَقْضِ حُكْمًا لازِمًا**) كـ " لَمْ يَخْشَ[1] ، ولَمْ يَغْزُ ، ولَمْ يَرْمِ " .

---

(١) في (أ) [لم يخشي] وفي (ب) [لم يخش] وهو الصحيح وأثبتناه .

(النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ)

(نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا) ؛ أي : النكرة ما تقبل " أل " المؤثرة للتعريف ، فخرجت الزائدة[1] كـ " يا غلام العمر " ، والتي للمح الصفة كـ " الحارث " .

(أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا) ؛ أي : لا يقبلها بنفسه ولكن يقع موقع شيء يقبلها كـ " ذو " بمعنى صاحب ، (وَغَيْرُهُ) ؛ أي : غير النكرة (مَعْرِفَةٌ) وأنواعها سبعة .

مضمرٌ (كَهُمْ) ، واسم إشارة نحو : (ذِي) ، وعلم نحو : (هِنْدَ) ومضاف نحو : (ابْنِي) وَمعرّف بالأداة نحو : (الْغُلَامِ) ، وموصول نحو : (الَّذِي) ونكرة مقصودة بالنداء نحو : " يا رجلُ " .

(فَمَا) وضع (لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ) ؛ الحضور شمل المخاطب والمتكلم (كـ " أَنْتَ ") للمخاطب و" أنا " للمتكلم (وَهْوَ) [للغائب[2]] (سَمِّ بِالضَّمِيرِ) . (وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ) ؛ أي : والضمير قسمان :

متصل وهو (مَا لاَ يُبْتَدَا) به (وَلاَ يَلِي إِلاَّ اخْتِيَارًا أَبَدَا) . وقد يليها ضرورة كقوله[3] :

.... أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

ومنفصل وهو بخلافه (كـ "الْيَاءِ وَالْكَافِ" مِنِ[4] "ابْنِي أَكْرَمَكْ") فـ "الياء" ضمير خفض للمتكلم و"الكاف" ضمير نصب للمخاطب . [٤/ع٢]

(وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنِ[5] "سَلِيهِ مَا مَلَكْ") . فـ "الياء" ضمير رفع للمخاطبة ، و"الهاء" ضمير نصب للغائب ، فحاصل المتصل إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا

---

(١) في (أ) [الزايد] وفي (ب) ما أثبتناه وهو الصواب حيث إن "الألف" الواقعة عينًا لفاعل تقلب "همزة".

(٢) ساقطة من (ب) وقد جاءت في (أ) [للغايب] بـ "الياء" والصحيح ما أثبتناه .

(٣) البيت من البسيط ، ولم ينسبه العلماء إلى أحد . وأوله :

وَمَا عَلَيْنَا - إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا- ....

ويروى : وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ، ويروى : ألاَّ يجاورنا سِوَاكِ ، وألاَّ يجاورنا حَاشَاكِ ، ولا ضرورة على رواية : سِوَاكِ ، أو حَاشَاكِ ، وإنما الضرورة في رواية : إِلاَّكِ .

وجاء البيت في : الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤١٠/١ ، شرح التسهيل ١٥٢/١ ، شرح الكافية ٤٢٩/٢ ، أوضح المسالك ٨٣/١ ، شرح ابن عقيل ٩٠/١ ، شرح التصريح ٣٠٩/١ ، شرح الأشموني ١٢٤/١ .

والشاهد فيه قوله : " إلاَّكِ " حيث أوقع الضمير المتصل بعد " إلاَّ " للضرورة الشعرية والقياس : " إلاَّ إيَّاك " .

(٤) في (ب) [في] .

(٥) في (ب) [في] .

أو مجرورًا ، كلٌ منها إما لمتكلم وحده ومع غيره ، أو لمخاطب ذكرًا أو أنثى تثنية أو جمع ذكور[١] أو إناث ، أو لغائب ، وهو كالمخاطب ، فهذه ستة وثلاثون وسابعها " ياء " المخاطبة (وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ) ؛ إما لشبه الحرف ، أو لاستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني .

(وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ) ؛ أي : والضمير الصالح للجرّ صالحٌ للنصب . (لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ " نَا " صَلَحْ) ؛ أي : وهذا الضمير[٢] صالحٌ للثلاثة . (كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ) .

(وَأَلِفٌ) ؛ أي : ألف الاثنين ، (وَالْوَاوُ) ؛ أي : واو الجمع ، (وَالنُّونُ) ؛ أي : "نون" الإناث (لِمَا * غَابَ وَغَيْرِهِ) ؛ أي : للغائب ، والمخاطب (كَـ "قَامَا ، وَاعْلَمَا") ، وقَامُوا ، واعلَمُوا ، وقُمْنَ ، واعلَمْنَ .

(وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) خرج ضمير النصب والجر (مَا يَسْتَتِرُ) ؛ أي : يجب استتاره وهو ما لا يخلفه الظاهر وذلك : فعل أمر الواحد (كَافْعَلْ) والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم نحو : (أُوَافِقْ) ، والمبدوء بالنون والمبدوء بـ" تاء " المخاطبة نحو : (نَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ) .

واسم فعل الأمر ، واسم المضارع والمصدر الواقع بدلاً من فعله في الأمر ، وأما ما يجوز فهو ما يخلفه .

(وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ) ؛ أي : والضمير المنفصل مرفوع وهو (أَنَا) للمتكلم (هُوَ) للغائب ، (وَأَنْتَ) للمخاطب ، (وَالْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ) فهي : " نحن ، هي ، هما هم ، هن ، أنتَ ، أنتِ ، أنتُما ، أنتمْ ، أنتنَّ " .

(وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ * إِيَّايَ) ؛ أي : ومنصوب وهو "إيَّاي" للمتكلم ، و"إيَّاك" للمخاطب ، و"إيَّاه" للغائب (وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ) . ففروعه : " إيَّانا ، إيَّاك ، إيَّاكما إيَّاكم ، إيَّاكن ، إيَّاها ، إيَّاهما ، إيَّاهم ، إيَّاهن " ، (وَفِي اخْتِيَارٍ) خرج حالة الضرورة (لاَ يَجِيءُ) الضمير (الْمُنْفَصِلُ * إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ) ، فلا يقول : "أكرمتُ إيَّاكَ[٣] " لإمكان "أكرمْتُكَ" .

(وَصِلْ أَوِ افْصِلْ) ؛ أي : ويجوز أن تصل أو تفصل (هَاءَ سَلْنِيهِ) ، فتقول : سَلْنيه ، وسَلْني إيَّاهُ ، والأول أرجح[٤] . [٥/ع١]

---

[١] في (أ) و (ب) [ذكورًا] والصحيح ما أثبتناه .

[٢] يقصد الضمير " نا " .

[٣] في (ب) [ولا تقول أكرمْتهُ إيَّاك] والصواب ما جاء في نسخة (أ) [أكرمتُ إيَّاك] .

[٤] يقصد : الاتصال .

(وَمَا * أشْبَهَهُ) ، وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ كـ " الدِّرْهَمَ أعطيتُكَهُ ، وأعطَيْتُكَ إيَّاهُ " .

(فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى) ؛ أي : واختلف في اختيار اتصال الضمير أو انفصاله إذا كان خبر لكان أو إحدى أخواتها ، وانتمى بمعنى : انتسب .

(كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ) ، وهو ما وقع ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ فهو مثل "كُنْتُهُ" في "الْخُلْفُ" المذكور .

قال المصنف : (وَاتِّصَالاً * أَخْتَارُ) في باب كنته وخلتنيه (غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ) وهم الأكثرون[١] .

(وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ) فضمير المتكلم أخص من المخاطب ، والمخاطب من الغائب ، (وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ) من الأخص وغيره (فِي انْفِصَالِ) فتقول : " الدرهم أعطَيْتُكَ إيَّاهُ ، وأعطَيْتُهُ إيَّاكَ " .

(وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ) ، بأن يكونا لمتكلم أو مخاطب أو غائب (الْزَمْ فَصْلاَ) ؛ أي : انفصال الثاني كـ " ظَنَنْتَنِي إيَّايَ " .

(وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ) ؛ أي : وقد يتصلان غائبين إذا اختلف لفظهما نحو : "انصُرهموها وأنا لهماه".

(وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ) – هي " ياء " المتكلم – (مَعَ الْفِعْلِ) ؛ أي : إذا اتصلت بالفعل (الْتُزِمْ) ؛ أي : لزم أن يفصل بينها[٢] وبينه (نُونُ وِقَايَةٍ) سميت به لأنها تقيه الكسر كـ " أكرِمْنِي " .

---

(١) ينظر : ص ٤٥-٤٦ من الدراسة .

(٢) في (أ) [بينهما] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(وَ " لَيْسِي " قَدْ نُظِمْ) ؛ أي : وقد ندر حذفها مع " ليس " ضرورة كقوله[1] :

.... إِذْ[2] ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

(وَلَيْتَنِي فَشَا) ؛ أي : وهذه "النون" تلحق قبل " ياء " المتكلم مع بعض الحروف والأسماء ، وقد كثر لحاقها مع " ليت ، ولَيْتِي[3] " بإسقاطها (نَدَرَا * وَمَعْ "لَعَلّ" اعكِسْ[4]) ؛ فـ " لعلّي " كثير[5] و " لعلني " نادر .

(وكُنْ مُخَيَّرًا) ، (فِي الْبَاقِيَاتِ) من أخوات "ليت ولعل" نحو : "إنّي ، وإنّني" .

(وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا * مِنِّي وَعَنِّي) ؛ أي : حذف "نونهما" (بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا[6]) كما في قوله[7] :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتَ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

---

(1) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٥ ، وليس موجود في أصله وأوله :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ ....

ويروى : عهدي بقومي ، وعهدت قومي ، وعهدي بقوم .

وجاء البيت في : سر صناعة الإعراب ٣٢/٢ ، شرح المفصل ١٠٨/٣ ، شرح التسهيل ١٣٦/١ ، أوضح المسالك ١٠٨/١ ، شرح ابن عقيل ١٠٩/١ ، شرح التصريح ٣٥٢/١ ، شرح الأشموني ١٤٣/١ الخزانة ٣٢٤/٥ .

والشاهد فيه قوله : " ليسي " حيث حذف "نون" الوقاية التي تلحق الأفعال عند اتصالها بـ "ياء" المتكلم لتقيها الجر ، وهذا الحذف شاذ .

(2) في (أ) [إذا] والصواب [إذْ] كما في (ب) .

(3) الكثير في لسان العرب ثبوتها ، وبه ورد القرآن الكريم قال تعالى :﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ ﴾ سورة النساء من الآية (٧٣) ، وقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ سورة الفجر ، من الآية (٢٤) .

(4) يقصد أن " لعل " عكس " ليت " فالفصيح تجريدها من "النون" كقوله تعالى حكاية عن فرعون : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ سورة غافر ، من الآية (٣٦) .

(5) في (ب) [كثيرًا] والصواب ما جاء في (أ) وأثبتناه .

(6) يعني : خَفَّفَ بعض مَنْ قد سلف من النحاة "مِنِّي وعَنِّي" للاضطرار في الشعر فيقول " مِنِي وعَنِي " .

(7) البيت من الرمل ولا يعلم قائله .

وجاء البيت في : شرح المفصل ١٢٥/٣ ، شرح التسهيل ١٣٨/١ ، أوضح المسالك ١١٨/١ ، شرح ابن عقيل ١١٤/١ ، شرح التصريح ٣٥٩/١ ، شرح الأشموني ١٤٧/١ ، الخزانة ٣٨٠/٥ .

والشاهد فيه قوله : " عَنِي ومِنِي " حيث حذف "النون" للضرورة الشعرية والقياس "عَنِّي ومِنِّي" .

وهو نادر ، ولحاقها هو الكثير . (وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي) بحذفها (قَلّ) والأكثر لحاقها[1]. [٥/ع٢]

(وَفِي • قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي) . نحو : "قَدِي وقَطِي" ، والكثير ثبوتها فيهما .

---

[1] يريد أن الفصيح إثبات "النون" كقوله تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ سورة الكهف ، الآية (٧٦) . فقد قُرئ مشدَّدًا ، وقرأ به السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية أبي بكر شعبة بن عياش ، والتخفيف هو القليل ، وقرأ به نافع وأبو بكر.
ينظر تفصيل هذه القراءات في : الحجة في القراءات السبع للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ) ص٢٢٨، تحقيق : د/ عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٥ ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
كتاب التبصرة في القراءات السبع : للإمام المقرى أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ص٢٧ ، ، تحقيق : د/ محمد غوث الندوي ، الدار السلفية – الهند ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
النشر في القراءات العشر للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ٣١٣/٢ ، تصحيح : علي الضباع ، دار الكتب العلمية – بيروت .
وينظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٦٧/٢ ، التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ٨٥٦/٢ ، تحقيق : على محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة ١٩٧٦م .

(العَلَمُ)

هو شخصي وجنسي .

(اسْمٌ) – جنس – (يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى) ، مخرج للنكرة (مُطْلَقًا) ، مخرج لبقية المعارف ؛ لأن تعيينها بقرينة .(عَلَمُهُ) ؛ أي : علم المسمى فالشخصي لا يخص أولى العلم بل لهم ولغيرهم مما يؤلف (كـ "جَعْفَرٍ") لرجل (وَخِرْنِقَا[١]) لامرأة ، (وقَرَنٍ) لقبيلة (وَعَدَنٍ) لبلد ، (ولاَحِقٍ) لفرس ، (وَشَذْقَمٍ) لجمل ، (وَهَيْلَةٍ) لشاة ، (وَوَاشِقٍ) لكلب .

(وَاسْمًا أَتَى) ؛ أي : وجعلوا العلم ثلاثة أقسام :

اسما وهو ما ليس بكنية ولا لقب كـ " زيد " ، (وكُنْيَةً) ؛ وهو ما صدر بأب أو أم كـ " أبي بكر " و " أم كلثوم " ، (وَلَقَبًا) وهو ما أشعر برفعة[٢] أو ضعة كـ " الصدِّيق ، وبطة " .

(وَأَخِّرَنْ ذَا) – أي اللقب – (إِنْ سِوَاه ُ) – من الاسم أو الكنية – (صَحِبَا) فتقول : " قال أبو بكر الصديق ، وعمر الفاروق[٣] ".

(وَإِنْ يَكُونَا) ؛ أي : اللقب ومصاحبه (مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ) ؛ أي : الاسم إلى اللقب (حَتْمًا) كـ " هذا سعيد كرز " ، (وَإِلاَّ) ؛ أي : وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين أو أحدهما (أَتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ) ؛ أي : الآخر للأول في إعرابه كـ " عبدُ الله أنفُ الناقةِ " .

(وَمِنْهُ) ؛ أي : من العلم (مَنْقُولٌ) وهو ما سبق استعماله لغير العلمية ، والنقل إما من مصدر (كـ "فَضْلٍ") أو صفة كـ " الحارث " أو اسم عين كـ " نور " (وَأَسَدْ) أو فعل ماض أو مضارع أو جملة .

(وَذُو ارْتِجَالٍ) ؛ أي : مرتجل[٤] وهو ما لم يسبق استعماله (كَـ "سُعَادَ") لامرأة ، (وَأُدَدْ) لرجل ، ومنه (جُمْلَةٌ) كـ " برق نحره " . (وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا) ؛ أي: ومركب تركيب مزج[٥] كـ " بَعْلَبَكَّ " .

(ذَا إِنْ بِغَيْرِ "وَيْهِ" تَمَّ أُعْرِبَا) ؛ أي : وهذا المركب المزجي إذا ختم بغير "ويه" أعرب إعراب ما لا ينصرف ، وإن ختم " بويه " بنى .

---

[١] اسم امرأة من شعراء العرب ، وهي أخت طرفة بن العَبْد لأمه .

[٢] في (ب) [رفعه] بسقوط "الباء" .

[٣] في (ب) [فيقول لعمر الفاروق وأبو بكر الصديق] .

[٤] في (ب) [ومرتجل] بزيادة "الواو" في أوله .

[٥] في (ب) [إضافة مزج] وهي عبارة غير مستقيمة .

(وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَةْ) ؛ أي : ومنه ما ركب تركيب إضافة (كـ " عَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةْ ") .

(وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ) ؛ أي : وعلم الجنس وهو الموضوع للجنس [٦/ع١] بجملته[1] من غير تخصيص واحد من أفراده (كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا) ؛ أي : مساواه في أحكامه اللفظية كامتناع قبول "الألف" ، و"اللام" إلى غير ذلك[2] (وَهْوَ عَمّ) ؛ أي : وخالفه في المعنى لعمومه[3] إذ ليس بعض الأشخاص أولى به من بعض ، وعلم من التقيد بالبعض أنهم لم يضعوا للجميع بل لبعض الأجناس التي لا تؤلف غالبًا .

(مِنْ ذَاكَ) ؛ أي : من علم الجنس (أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ * وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ) .

(وَمِثْلُهُ بَرَّةُ) - علم - (لِلْمَبَرَّةْ * كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَةْ) ، فعلم أن مسمياته أعيان ومعان ؛ فـ "أُمُّ عِرْيَطٍ" وما بعده للأعيان ، و"بَرَّةُ" وما بعده للمعاني .

---

[1] في (ب) [بجمله] .

[2] الأحكام اللفظية لعلم الشخص :

١- أن تأتي الحال متأخرة عنه نحو : " جاءت عائشة مسرورة " .

ب- منعه من الصرف نحو : " رأيتُ إبراهيمَ " .

جـ- منع دخول "الألف" و"اللام" فلا تقول : "جاء الأحمد " أو " جاء الزيدُ " .

فيأخذ علم الجنس هذه الأحكام اللفظية .

[3] أرى أن علم الجنس يخالف علم الشخص في المعنى ؛ لأن علم الشخص يروابة واحدًا بعينه ، كـ "أحمد ومحمد " وعلم الجنس عام ؛ فيأخذ حكم النكرة ، مثل : " أسامة " يطلق على كل أسد .

(اسمُ الإشارَةِ)

هو إما مفرد أو مثنى أو جمع مذكرًا أو مؤنثًا .

(بِذَا[١]) وحده (لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أشِرْ * بِذِى وَذِهْ تِى تَا على الأُنْثَى اقْتَصِرْ) ؛ أي : لا تشر بهذه الألفاظ الأربعة إلى غيرها .

(وَذَانِ تَانِ[٢] لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ) ؛ فالأول للمذكر ، والثاني للمؤنث ، (وفِي سِوَاهُ) ؛ أي : سوى الرفع وهو النّصب والجرّ .

(ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ) ؛ فـــ "ذين" للاثنين ، و"تين" للثنتين ، (وَبِأُولَى أشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا) ؛ أي : مذكرًا كان أو مؤنثًا .

(وَالْمَدُّ) وهو لغة الحجازيين[٣] (أَوْلَى) من القصر ، وما تقدم كان للقريب (وَلَدَى[٤] الْبُعْدِ انْطِقَا) ، (بِالْكَافِ حَرْفًا) ؛ أي : وإذا أشرت إلى البعيد ألحقت اسم الإشارة "كاف " الخطاب وهي حرف يدل على حال المخاطب غالبًا .

(دُونَ لاَمٍ) نحو : " ذاك ، وتيك " (أَوْ مَعَهْ) ، وذلك في المفرد وإلاّ المقصور نحو : " ذلك ، وتلك ، وإلاّك ".

(وَاللاَّمُ – إنْ قَدَّمْتَ هَا[٥] – مُمْتَنِعَهْ) ، أي : وإذا قدمت قبل اسم الإشارة " هاء" التي للتنبيه امتنع الإتيان بـــ "اللام" فلا يقال[٦] " هذالك " .

(وَبِهُنَا أو ههُنَا) ، بتقديم " هاء " التنبيه (أَشِرْ إِلَى * دَانِى الْمَكَانِ) ؛ أي : المكان القريب ، (وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ) . (فِى الْبُعْدِ) ؛ إي : إذا أريد البعيد فيقال : " هُنَاكَ وَهَهُنَاكَ[٧]" (أَوْ بِثَمَّ فُهْ أو هَنَّا) – بفتح "الهاء" – (أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ) ، فيجمع بين "الكاف واللام" (أو هِنَّا) بكسر "الهاء" ، فأنت مخيرٌ في الإشارة[٨] إلى المكان البعيد بين هذه الألفاظ .

---

(١) اختلف في الحروف التي وضع الاسمُ عليها في " ذا " . ينظر : ص٤٦-٤٧ من الدراسة.

(٢) نحو : " هذان طالبان مجدان " و " هاتان طالبتان مجدتان " .

(٣) المدُّ : لغة أهل الحجاز وهي الواردة في القرآن الكريم ، والقصر : وهي لغةُ بني تميم .

(٤) في (أ) و (ب) [لدا] والصحيح ما جاء في الألفية وأثبتناه .

(٥) في (أ) و (ب) [قدمتها] والصحيح ما جاء في الألفية وأثبتناه .

(٦) في (ب) [ولا يقال] .

(٧) في (ب) [أو ههناك] .

(٨) في (ب) [فأنت مخيرٌ في الإنسان] والصواب ما جاء في (أ) .

(المَوصُولُ)

(مَوْصُولُ الأسْمَاءِ) وهو ما افتقر لوصله بجملة معهودة مشتملة على ضمير لائق بالمعنى خرج عنه موصول الحروف[١] ، وهو كل حرف أول مع صلته بمصدر[٢] كـ " أنْ[٣] " في : " أريد أنْ تقوم " .

(الَّذِي ، الأُنْثَى الَّتِي) ؛ فـ "الذي" للمفرد المذكر ، و"التي" للمؤنثة . (وَاليَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ) . (بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ العَلاَمَةْ) ، [فأت مكانها[٤]] بـ "الألف" رفعًا كـ " اللذان " و"اللتان"، وبـ "الياء" نصبًا وجرًا كـ " اللذين واللتين " .

(وَالنُّونُ) وهي اللاحقة لهما في التثنية (إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَةْ) كـ " اللذانّ واللتينّ" .

(وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا) ؛ أي : ويجوز تشديد "النون" في تثنية اسم الإشارة (أَيْضًا) .

(وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا) ؛ أي : وقصدَ بتشديدها التعويض عن " الياء " المحذوفة من "الذي والتي" ، وعن "الألف" المحذوفة من " ذا ، وتا " .

(جَمْعُ الَّذِي الأُلَى[٥] الَّذِينَ) ؛ أي : له جمعان " الأولى " عاقلاً كان أو غيره[٦] ، وقد يرد للمؤنث ، و"الذين" عاقلاً مذكرًا (مُطْلَقَا) ؛ أي : رفعًا ونصبًا وجرًا ، (وَبَعْضُهُمْ) – أي العرب – (بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا[٧]) فقال[٨] :

نَحْنُ اللَّذُونَ[٩] صَبَّحُوا الصَّبَاحَا ....

---

[١] في (ب) [الحرف] .

[٢] في (ب) [مصدر] بدون " الباء" . والصواب ما جاء في نسخة (أ) وأثبتناه ليستقيم المعنى .

[٣] لم يذكر من الموصولات الحرفية غير " أنْ " ينظر : ص ٤٧-٤٩ من الدراسة .

[٤] في (ب) [ذو النون مكانها] وهو غير صحيح .
ومعنى " فأت مكانها " ؛ أي : فإن ثنيت أسقطت "الياء" وأتيت مكانها بـ "الألف" في حالة الرفع ، وبـ "الياء" في حالتي النصب والجر .

[٥] في (أ) و (ب) [الأولى] وفي ألفية ابن مالك [الألى] بدون "الواو" .

[٦] يقال في جمع المذكر " الألى " مطلقًا : عاقلاً كان ، أو غيره ، نحو : " جاءني الألى فعلوا " .

[٧] وهي لغة هذيل . ينظر : آمالي بن الشجري ٥٦/٣ .

[٨] هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد اختلف العلماء في نسبته إلى قائله ، فقيل: لأبي حرب الأعلم من بني عقيل ، وقيل : لليلى الأخيلية ، وقيل لرؤبةَ بن العجاج ، وهو موجود في ملحق ديوانه ص١٧٢ .
وعجزه: .... يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا
وجاء البيت في : الأزهية في علم الحروف ، لعلى بن محمد الهروي (ت٤١٥هـ) ص٤١٥ ، تحقيق: عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، ط٣ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٣م . أوضح المسالك ١٤٣/١ ، شرح ابن عقيل ١٤٤/١ ، شرح التصريح ٤٢٦/١ ، شرح الأشموني ١٨٢/١ ، خزانة الأدب ٢٣/٦ .
والشاهد فيه قوله : " اللذون " حيث جاء به بـ "الواو" في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالم .

[٩] في (أ) و (ب) وفي شرح التصريح ٤٢٦/١ كتب بـ "لامين" ، ويكتب " الذون " على هذه اللغة بـ "لامين" لمشابهة المعرب الذي تظهر معه " أل " .

(بِاللاتِ وَاللاءِ – الَّتِي قَدْ جُمِعَا) ؛ أي : و"التي" لها جمعان أيضًا " اللاتي ، واللائي " بإثبات" الياء " وحذفها فيهما . (وَاللاءِ كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا) ؛ أي : جاء بمعناها قليلاً كقوله[١] :

فَمَا آبَاؤُنَا[٢] بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا

(وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ – تُسَاوِي مَا ذُكِرْ) ؛ أي : تستعمل بمعنى " الذي والتي " وتثنيتهما وجمعهما كـ " جَاءَنِي مَنْ قَامَ ، ومَنْ قَامَا وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قَامَتْ " .

و "مَنْ" يقع على من يعقل ، و " ما " على ما لا يعقل ، و " أل " عليهما .

(وَهَكَذَا "ذُو" عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ) ، أي : يستعمل استعمال "الذي[٣] والتي" وفروعهما كـ" جاءني ذو فعلا ، وذو فعلن " .

(وكَالَّتِي – أَيْضًا – لَدَيهِمْ ذَاتُ) ؛ أي : وبعض طيءٍ يقول : " ذات " إذا أراد معنى "التي " .

(وَمَوْضِعَ اللاتِي أَتَى ذَوَاتُ) ؛ أي : ويقول " ذوات " إذا أراد معنى اللاتي .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لرجل من بني سليم لم يعينه العلماء .
اللغة : الحجور : جمع حَجْر الإنسان ، وحِجْره .
وجاء البيت في : الأزهية ص٣٠١ ، أمالي بن الشجري لأبي السعادات الشجري (ت٥٤٢هـ) ٥٨/٣ ، تحقيق : د/ محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م ، أوضح المسالك١/١٤٦ شرح ابن عقيل ١/١٤٥ ، شرح التصريح ١/٤٢٨ ، شرح الأشموني ١/١٨٤ .
والشاهد فيه قوله : "اللاءِ" حيث جاء به بمعنى "الذين" وهو قليل .

(٢) في (ب) [آباؤنا] وفي (أ) [آباءنا] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٣) أي : (أن "ذو" في لغة طيء تستعمل موصولة وهي أيضًا مساوية لـ "الذي والتي" وتثنيتهما وجمعهما وإلى ذلك أشار بقوله : وهكذا "ذو" ؛ أي : هي مثل "مَنْ ، مَا ، أل " في مساواتها لما ذكر فتقول : "جاءني ذو قام ، وذو قامت ، وذو قامَا ، وذو قامتا ، وذو قاموا ، وذو قمن" ، وهي مبنية و"الواو" لازمة لها في الرفع والنصب والجر في اللغة الشهيرة) شرح المكودي ص٣٦ .
وينظر : شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ) ١٩٤/٢ ، تحقيق : د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، شرح المفصل ١٤٧/٣ ، الارتشاف ١٠٠٧/٢ ، الجنى الداني ص٢٤٢ ، شرح عقيل ١/١٥٠ ، شرح التصريح ١/٤٤٣ ، شرح الأشموني ١/١٩٧ – ٢٠١ .

(وَمِثْلُ مَا) في استعمالها بمعنى " الذي[1] والتي" وفروعهما ("ذَا" بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ) . تقول : "ماذا عندك ؟" ، (أَوْ مَنْ) ؛ أي : الاستفهامية كـ " مَنْ ذَا عندك ؟ " (إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ) ؛ بأن يجعل " ذا " مع " ما " أو " مَنْ " كلمة واحدة للاستفهام كـ " مَاذَا عندكَ ؟ " ؛ أي : " أيّ شيء عندك ؟ " .

(وَكُلُّهَا) ؛ أي : الموصولات (يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ * عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ) ؛ أي : مطابق للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما (مُشْتَمِلَهْ) ، نحو:"جاءَني اللَّذانِ قامَا ".

(وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ * بِهِ) ؛ أي : وصلة الموصول غير " أل " لا تكون إلاَّ جملة خبرية اسمية أو فعلية ، وشبهها[2] وهو الظرف والجار والمجرور ، فالظرف (كَـ "مَنْ عِنْدِي") والجار والمجرور كـ "من في الدار " ، والاسمية نحو : (الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ) . أو الفعلية[3] نحو : " الذي قام أبوه " .

(وَصِفَةٌ) ؛ المراد بها هنا اسما الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة . (صَرِيحَةٌ) ؛ أي : خالصة للوصفية خرج به ما غلبت عليها الاسمية كـ " أبطح[4] " ، (صِلَةُ "أَلْ") ؛ أي : لا توصل إلا بهذه الصفة (وَكَوْنُهَا) ؛ أي : صلة "أل" (بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ) وهو المضارع (قَلّ) نحو[5] :

ما أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ....

(أَيٌّ كَـ "مَا") في استعمالها موصولة بمعنى "الذي والتي" وفروعهما . (وَأُعْرِبَتْ) دون أخواتها (مَا لَمْ تُضَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ) ؛ أي : ما لم يجتمع فيها الإضافة وحذف الصدر؛ فإن فقدا أو أحدهما أُعربت نحو : "جَاءَنِي أيٌّ هو فاضلٌ " و " أَيُّهُم هو فاضلٌ " .

---

(1) ينظر كتاب سيبويه : ٤١٦/٢ . وينظر الكلام على " ذا " الموصولة وشرط موصوليتها : أمالي ابن الشجري ٥٤/٣ ، شرح التسهيل ١٩٦/١ – ١٩٧ ، ارتشاف الضرب ١٠٠٧/٢ ، مغنى اللبيب مبحث (ما) ٣٣٠/١ – ٣٣١ ، شرح التصريح ٤٤٨/١ ..

(2) في (ب) [أو شبهها] .

(3) في (ب) [فالفعلية] .

(4) زيادة توضيح في هذه المسألة ينظر : ابن عقيل ١٥٦/١ .

(5) البيت من البسيط ، ورد منسوبًا إلى الفرزدق واسمه همام بن غالب ، تميمي بصرى ، من شعراء الدولة الأموية توفى سنة ١١٠ هـ . ينظر : الشعر والشعراء ٤٧١/١ . وعجزه قوله :

.... وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

وجاء البيت في : الإنصاف ٥٢١/٢ ، شرح التسهيل ٢٠١/١ ، أوضح المسالك ٢٠/١ ، شرح ابن عقيل ١٥٧/١ ، شرح التصريح ٤٦٤/١ ، شرح الأشموني ١٩٦/١ ، خزانة الأدب ٣٢/١ .

والشاهد فيه قوله : " التُرضى " حيث أدخل الموصول الاسمي " أل" على الفعل المضارع ، وهذا قليل

وإن اجتمعا[١] بنيت كقوله تعالى[٢] : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ .

(وَبَعْضُهُمْ) ؛ أي : العرب[٣] (أَعْرَبَ) " أيًا " (مُطْلَقًا) من غير شرط .

(وَفِي ذَا الْحَذْفِ) ؛ أي : حذف العائد إذا كان مبتدأ (أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ) من الموصولات (يَقْتَفِي) ؛ أي : يتبعها في حذفه .

(إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ) ؛ أي : شرط[٤] كون الصلة طويلة نحو : "ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءًا[٥] " . (وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ)؛ أي : لم تكن طويلة (فَالْحَذْفُ نَزْرٌ).كــ "جاءَ الذي قائمٌ[٦] ". (وَأَبَوْا) ؛ أي : العرب (أَنْ يُخْتَزَلْ) .

(إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ) ؛ أي : أن يحذف العائد المبتدأ إذا بقي بعد حذفه ما يصلح صلة كــ " الذي هو يَفْعلُ " . والاختزال : القطع .

(وَالْحَذْفُ) ؛ أي : حذف العائد (عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي) . (فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ) ؛ أي : إذا كان متصلاً منصوبًا . (بِفِعْلٍ ، أَوْ وَصْفٍ) ؛ فالأول[٧] (كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ) ؛ أي : نرجوه ، والثاني[٨] نحو[٩] :

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ ....

أي : " الذي اللهُ مُولِيكَهُ فَضلٌ[١٠] "

---

[١] جاء في جانب اللوحة (أ) توضيح هو : ولها أربع حالات تعرب في ثلاث منها وذلك :
- إذا أضيفت وذكر صدر صلتها نحو : " أيُّهم هو قائم " .
- أو ذكر ولم تضف نحو : " أيٌّ هو قائمٌ " .
- أو لم تضف ولم يذكر نحو : " أيٌّ قائمٌ " .
- وتبنى في الرابعة على الضم تشبيهًا لها بالغايات وذلك إذا أُضيفت لفظًا وكان صدر صلتها ضمير محذوف نحو : " أيُّهم " في الآية . انتهى

[٢] سورة مريم ، من الآية (٦٩) .

[٣] ينظر في هذه المسألة : التبيان في إعراب القرآن ٨٧٨/٢ ، شرح التصريح ٤٣٨/١ .

[٤] في (ب) [بشرط] والصحيح ما جاء في (أ) وأثبتناه .

[٥] في (أ) [لك سواءً] وفي (ب) [سوً] والصحيح ما أثبتناه .
والتقدير : " بالذي هو قائل لك سوءًا " . ينظر : شرح ابن عقيل ١٦٥/١ .

[٦] التقدير : " جاء الذي هو قائمٌ " .

[٧] أي : الفعل .

[٨] أي : الوصف .

[٩] البيت من البسيط ، ولا يعلم قائله ، وعجزه قوله :

.... فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ

وجاء البيت في : شرح التسهيل ٢٠٥/١ ، أوضح المسالك ١٦٩/١ ، شرح ابن عقيل ١٦٩/١ ، شرح التصريح ٤٧٢/١ ، شرح الأشموني ٢٢٢/١ .
والشاهد فيه قوله : "موليك" حيث حذف عائد الصلة والتقدير : " ما الله موليكه " .

[١٠] فحذف "الهاء" .

(كَذَاكَ[١]) يجوز (حَذْفُ مَا) ؛ أي : العائد الذي (بِوَصْفٍ خُفِضَا) ؛ أي : جر بإضافته إلى وصف عامل (كَـ "أَنْتَ قَاضٍ" بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى) في قوله تعالى[٢] : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ ؛ أي : "قَاضِيهِ" (كَذَا) يجوز حذف العائد (الَّذِي جُرَّ بِمَا المَوْصُولَ جَرْ) ؛ أي : بمثل الحرف الجار للموصول لفظًا ومعنًى ومتعلقًا (كَـ "مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّ") ؛ أي : مررت به .

---

[١] في (ب) [كذاك] وفي (أ) [كذلك] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

[٢] سورة طه ، من الآية (٧٢) .

(المُعَرَّفُ بأداةِ التَّعريفِ[1])

(**أَلْ حَرْفُ**[2] **تَعْرِيفٍ**) عند الخليل[3] وهو أقرب[4] (**أو اللامُ فقط**) عند سيبويه[5] (**فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ**) ؛ أي : إذا قصدت تعريفه ، (**قُلْ فيه : "النَّمَطُ"**) بإدخال " أل " عليه ، (**وَقَدْ تُزَادُ**) أداة التعريف فلا تفيد تعريفًا (**لازِمًا**) ؛ أي : ولا يفارق اللفظ الذي زيدت فيه كـــ (**اللَّاتِ**) وهو علم صنم (**وَالآنَ**) ؛ وهو اسم للزمان الحاضر معرف بتضمنه معنى حرف التعريف (**والَّذِينَ ، ثُمَّ اللاتِ**) ؛ وهو ما دخل عليه " أل " من الموصولات معرف بالصلة وغير لازم ، وهو إمّا (**لاضْطِرارِ**) أو لمعنى . فالأول ضربان :

---

(١) جاء في حاشية (أ) .

(واعلم أن "أل" قسمان : جنسية وعهدية . فالجنسية ثلاثة أقسام لأن مدخولها إن كان الحقيقة في ضمن جميع الأفراد نحو : ﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ فهي للاستغراق ، وإن كان في ضمن بعض الأفراد المبهمة نحو : "ادخل السوق " إذا لم ترد سوقًا معينًا فهي للعهد الذهني ، وإن كانت الحقيقة في حيث هي نحو: "التمرة خيرٌ من الجرادة "فهي للجنس ، والعهدية ثلاثة أقسام لأن مدخولها إن كان معلومًا بينك وبين مخاطبك نحو : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ فهي للعهد الخارجي ، وإن تقدم لمصحوبها ذكر نحو : ﴿ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ فهي للعهد الذكرى ، وإن كان مدخولها حاضرًا نحو : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ فهي للعهد الحضوري . انتهى .

وقول الله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ يصح أن تكون جملة "يحمل" حالاً من الحمار نظرًا إلى لفظه ، ويصح أن تعرب نعتًا نظرًا إلى معناه ، وإن المراد به الجنس ؛ أي : من حيث تحقيقه في ضمن فرد من أفراده) .

---

(٢) في (أ) و (ب) [الحرف] والصحيح ما أثبتناه بحسب ما ورد في نص الألفية .

(٣) في كتاب سيبويه ٣/٣٢٤ قوله: (وزعم الخليل أن "الألف" و"اللام" اللتين يعرّفون بهما حرفٌ واحدٌ كـــ " قَدْ " وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى) .

(٤) في (ب) [الأقرب] .

(٥) في كتاب سيبويه ٤/٤٥٧ قوله : (و"لامُ " المعرفة تدغَم في ثلاثة عشر حرفاً ... لكثرة " لام " المعرفة في الكلام ...) ؛ وينظر : كتاب سيبويه١/١٤ ، ١٥ ، ٣/١٤٧ ، ٣٢٤ – ٣٢٥ ، ٤/٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢٦ .

ما يُزاد مع [معرفة[١]] لا يقبل التعريف (كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ) من قوله[٢] : [١٤/٨]

.... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عن بَنَاتِ الأَوْبَرِ

أراد : بنات" أَوْبَرَ " وهو علم على ضرب من الكمأة[٣] .

(كَذَا) ؛ أي : وما يزاد مع نكرة لا يقبل التعريف كقوله[٤] :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ (وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ) عَنْ عَمْرِو

أراد : " نفساً " .

وذكر (السَّرِي) تتميم[٥] . وهو الشريف .

(وَبَعْضُ الأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلاَ) هذا هو القسم الثاني ، وهو ما زيدت فيه (لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ) ؛ أي : للمح الأصل الذي كان عليه قبل النقل ؛ أي : العلمية (كَالْفَضْلِ) منقول من المصدر ، (وَالْحَارِثِ) من اسم الفاعل (وَالنُّعْمَانِ) من اسم عين وهو "الدم" (فَذِكْرُ ذَا) ؛ أي : " أل " (وَحَذْفُهُ سِيَّانِ) ؛ لأن حذفه لا يخل بالتعريف .

---

(١) في (ب) [حرفة] .

(٢) البيت من الكامل وهو من الشواهد التي لم يعرفوا لها قائلاً ، وصدر البيت قوله :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَسَاقِلاً ....

اللغة : جنيتك : جنيت لك ، حذفت "اللام" ، وأوصل الفعل .

أكمؤا : جمع كمء بوزن " كلب وأكلب ، وفلس وأفلس" ، نبات أجزأ من الكمأة صغار ، مترية اللون ، مزغبة ، رديئة الطعم .

وجاء البيت في : الإنصاف ٣١٩/١ ، الخصائص ٥٨/٣ ، شرح ابن عقيل ١٨١/١ ، شرح المكودي ص٤٣ ، شرح التصريح ٤٩٣/١ ، شرح الأشموني ٢٤١/١ .

والشاهد فيه قوله : " بنات الأوبر " حيث زاد " أل " في العلم مضطر ، لأن " بنات أوبر " علم على نوع من الكمأة رديء ، والعلم لا تدخله "أل " فرارًا من اجتماع مُعرِّفين : العلمية و " أل " فزادها هنا ضرورة .

(٣) في (أ) و (ب) على ضرب من [الكماة] والصواب [الكمأة] بـــ "الهمزة" .

والكمأة : نباتٌ ينقض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر وهي إلى الغبرة والسواد . اللسان مادة (كمأ) .

(٤) البيت من الطويل وهو لرشيد بن شهاب اليشكري .

اللغة : رأيتك : الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس اليشكري وهو المراد من قوله : يا قيس ، وجوهنا أنفسنا وأعياننا ، صددت : أعرضت وفررت .

وجاء البيت في : شرح التسهيل ٢٦٠/١ ، أوضح المسالك ١٨١/١ ، شرح ابن عقيل ١٨٢/١ ، شرح المكودي ص٤٣ ، شرح التصريح ٤٩٤/١ ، شرح الأشموني ٢٤٢/١ .

والشاهد فيه قوله : " وطبت النفس " حيث ذكر التمييز معرفًا بـــ "الألف واللام" وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زاد "الألف واللام" للضرورة .

(٥) يقصد أن ابن مالك ذكر كلمة " السَّرِي " تتميم للبيت ، وهو بمعنى الشريف .

(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَةْ * مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ "أَلْ") وهو المعرَّف بالأداة (كَالْعَقَبَةْ) لأيلة[1] ، وكـ " ابن عمر " لعبد الله ، وذلك بأن يغلب على بعض ماله معناه .

(وَحَذْفَ أَلْ ذِي) ؛ أي : التي صحبت ما صار علمًا بالغلبة .

(إِنْ تُنَادِ[2] أَوْ تُضِفْ * أَوْجِبْ) تقول في : " الصَّعِقِ[3] " " يا صَعِقُ[4] " وفي "الأعشى " "أعشى قيس" (وَفِي غَيْرِهِمَا) ؛ أي : غير النداء والإضافة (قَدْ تَنْحَذِفْ) قليلاً نحو : " هَذَا يومُ اثنين مُبَارَكًا فيه " .

---

(١) عقبة أيلة : هي التي على الحدود المصرية والأردنية .
ينظر : نهاية الأرب للقلقشندي ص٢٣ ، شرح التصريح ١/٥٠٠ .

(٢) في (أ) [إن تنادي] والصواب ما جاء في (ب) وأثبتناه ؛ لأن فعل الشرط مجزوم بحذف حرف العلة .

(٣) الصَّعِق : صفة تقع على كل من رمي بصاعقة ، ثم اختص بعد ذلك بـ "خويلد الكلابي" أحد فرسان العرب ، كان يطعم الناس في الجدب بتهامة فهبت الريحُ فهالت التراب في قصاعِه ، فسبَّ الريح فأصابته صاعقة فقتلته ، فقال الناس عنه الصعق .
ينظر : اللسان مادة (صعق) .

(٤) لأن "الياء" حرف نداء يفيد التعريف ، و " أل " كذلك تفيد التعريف فلا يجتمع معرِّفان على اسم واحد .

(الابْتِدَاءُ)

المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير المزيدة مخبرًا عنه أو وصفًا رافعًا لمكتفٍ[(١)] به .

(مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ) ؛ أي : خبر المبتدأ (إِنْ قُلْتَ "زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ"[(٢)]) هذا مثال لما كان ذا خبر .

(وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي * فَاعِلٌ اغْنَى) – عن الخبر (فِي) قولك – (أَسَارٍ ذَانِ[(٣)]) وهذا مثال لما كان وصفاً رافعًا لما يغني عن الخبر .

(وَقِسْ) على هذين المثالين أو على الثاني في كونه بعد استفهام ، (وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ) في وقوع الوصف المذكور بعده نحو : " مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ " (وَقَدْ * يَجُوزُ) [٨/ع٢٤] الابتداء بالوصف المذكور مجردًا عن الاستفهام والنفي وهو قليل وذلك نحو : (فَائِزٌ[(٤)] أُولُو الرَّشَدْ) وإنَّما يتعين في الوصف كون الأول مبتدأ ، والثاني فاعلاً سد مسد خبره[(٥)] إذا كان الأول مفردًا والثاني مثنى أو مجموعًا .

(وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ) – مؤخر – (وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ * إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرّ) ؛ أي : وإذا كان الوصف المذكور مطابقًا لمرفوعه في غير الإفراد وهو التثنية والجمع ، جعل الثاني وهو الذي كان مرفوعًا بالوصف مبتدأ ، والوصف خبرًا[(٦)] مقدمًا نحو : " أقائمان الزيدان" ، و"أقائمون الزيدون "، وأما إذا تطابقا في الإفراد فيجوز الوجهان نحو : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ) [(٧)].

(وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا) – على الصحيح – (كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا)

---

(١) في (ب) [لمكتفا به] والصواب ما جاء في (أ) وأثبتناه .

(٢) المبتدأ هنا وصفٌ ليس مشتملاً على استفهام أو شبهه .

(٣) "الهمزة" للاستفهام ، و" سارٍ " مبتدأ و " ذانِ " فاعل سد مسد الخبر .

(٤) في (أ) [فايز] بـ "الياء" ، والصواب ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٥) في (ب) [الخبر] .

(٦) في (أ) [خبر] .

(٧) سورة مريم ، من الآية (٤٦) . ويجوز أن يكون " أراغب " مبتدأ و " أنت " فاعل سد مسد الخبر أو "أنت " مبتدأ مؤخر و " أراغب " خبرًا مقدمًا .

على الصحيح[١] أيضًا ، وقد تقدم تعريف المبتدأ ، وأما (**الْخَبَرُ**) فهو (**الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةْ**) خرج بالثاني المبتدأ (**كـ "اللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَةْ"**) .

(**وَمُفْرَدًا يَأْتِي**) ؛ أي : الخبر وهو الأصل ، (**وَيَأْتِي جُمْلَةْ**) – حال كونها – (**حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ**) . وهو : المبتدأ بأن يشتمل[٢] على رابط يربطها به من ضمير يرجع إليه أو إشارة إليه أو تكرار لفظه أو عموم يدخل تحته نحو : " زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ[٣] " ﴿ **وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ** [٤]﴾ و ﴿ **الْحَاقَّةُ ❁ مَا الْحَاقَّةُ** [٥]﴾ و " زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ[٦] " .

(**وَإِنْ تَكُنْ**) – أي الجملة – (**إِيَّاهُ مَعْنًى**) ؛ أي : نفس المبتدأ في المعنى (**اكْتَفَى * بِهَا**) ولم تحتج إلى رابط (**كـ "نُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى"**) فـ "نطقي" مبتدأ[٧] وجملة "الله حسبي" خبر ، ولا رابط فيها لأنها في المعنى نفس[٨] المتبدأ ، والخبر (**الْمُفْرَدُ**) جامد ومشتق ، أما (**الْجَامِدُ**) فهو (**فَارِغٌ**) عن تحمل ضمير المبتدأ إذا لم يؤول[٩] بمشتق ، (**وَإِنْ * يُشْتَقَّ**) ولم يرفع الظاهر (**فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّ**) ؛ أي : يتحمل ضميرًا عائدًا على المبتدأ .

(**وَأَبْرِزَنْهُ**) ؛ أي : الضمير المستكن (**مُطْلَقًا**) سواء خيف لبس أم أمن (**حَيْثُ تَلاَ**[١٠]) ؛ أي : الخبر المشتق (**مَا لَيْسَ**) ؛ أي : مبتدأ ليس (**مَعْنَاهُ لَهُ**) ؛ أي : معنى

---

(١) أخبر ابن العيني برأي سيبويه وجمهور البصريين هنا وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، ويؤيد ذلك قوله " على الصحيح " .
ومسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر احتلت مكانًا واسعًا في كتب النحو أخذًا وردًا وقد وردت هذه المسألة في : الكتاب ٢٣/١ ، ١٢٦/٢ ، الأصول ٥٨/١ ، شرح المفصل ٨٣/١ – ٨٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٥/١ – ٣٥٧ ، التبيين مسأله ٢٧ ، ٢٨ ، شرح التسهيل ٢٦٧/١ – ٢٧٢ ، شرح ابن عقيل ٢٠٠/١– ٢٠١ ، شرح الأشموني ٢٥٩/١ .
وقمنا بدراستها ، ينظر : ص٥٠-٥١ من الدراسة .

(٢) في (أ) [المبتدآت تشتمل] .

(٣) الرابط في المثال الضمير .

(٤) سورة الأعراف ، من الآية (٢٦) ، والرابط في الآية اسم الإشارة .

(٥) سورة الحاقة الآيتان (١، ٢) ، والرابط في الآية التكرار .

(٦) الرابط هنا العموم الذي يدخل تحته المبتدأ .

(٧) يقصد أن " نطقي " مبتدأ أول و " الله " مبتدأ ثان و " حسبي " خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول .

(٨) فقوله : " الله حسبي " هو معنى " نطقي " .

(٩) في (أ) [يول] والصواب ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(١٠) في (أ) [تلاه] والصواب ما جاء في (ب) والألفية وأثبتناه .

الخبر للمبتدأ (مُحَصَّلاً) وذلك بأن يلي غير من هو له نحو: " زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هُوَ " [٩/ع١] و " زيدٌ هندٌ ضاربُهَا هُوَ[١] " ، وشمل ما إذا كان المرفوع ظاهرًا نحو : "زيدٌ قائم أبوه " .

(وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ) ؛ أي : مع مجروره نيابة عن الخبر وهو العامل فيهما المحذوف نحو : " زيدٌ عندك وزيدٌ في الدارِ " حال كونهم (نَاوِينَ) بذلك المحذوف (مَعْنَى "كَائِنٍ") كحاصل وثابت ، فيكونان من قبيل الخبر المفرد ، (أَوِ اسْتَقَرّ) فيكونان من قبيل الجمل[٢] ، ثم اسم المكان يخبر به عن الجثة نحو: " زيدٌ أمامك " وعن المعنى كـ "العلمُ أمامك " .

(وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا * عَنْ جُثَّةٍ) . فلا يقال " زيدٌ اليوم " بل عن المعنى (وَإِنْ يُفِدْ) ؛ أي : الإخبار به عن الجثة (فَأَخْبِرَا) نحو : " الهِلاَلُ اللَّيْلَةَ " ؛ أي : طلوعه ، فالإخبار في الحقيقة عن المعنى المقدر ، والأصل في الخبر أن يكون نكرة ، وفي المبتدأ أن يكون معرفة .

(وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ * مَا لَمْ تُفِدْ) بأن يكون[٣] [نكرة[٤]] محضة ، والخبر ظرفًا مقدمًا (كَـ "عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ "[٥]) . أو جارًا ومجرورًا مقدمًا . كـ " في الدار رجلٌ "

---

(١) يجب إبراز الضمير في المثالين عند البصريين أما الكوفيون فقالوا : إن أمن اللبس جاز الأمران نحو: " زيدٌ هند ضاربها هو " فيجوز الإتيان بـ " هو " ويجوز عدم الإتيان لأنه أمن اللبس ، أما إن خيف اللبس وجب إبراز الضمير نحو: " زيدٌ عمرو ضاربه هو " فيجب ذكر " هو " ليعين أن الفاعل هو " زيدٌ " .

ينظر : شرح ابن عقيل ٢٠٧/١ ، شرح التصريح ٥٢٣/١ ، شرح الأشموني ٢٦٤/١ .

(٢) اختلف النحويون في نوع الخبر المحذوف فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر المفرد وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل والتقدير " زيدٌ كائن عندك أو مستقر في الدار " وقد نسب هذا لسيبويه .

وقيل أنهما من قبيل الجملة وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف هو " فعل " والتقدير "زيدٌ استقر أو يستقر" ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضًا ، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، والصواب أنه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف . ويتضح من كلام ابن العيني أنه أجاز الوجهين .

ينظر في هذه القضية : الأصول في النحو ٦٣/١ ، شرح المفصل ٩٠/١ ، ٣١٣/١ – ٣١٨ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٨٣١/٢ ، شرح ابن عقيل ٢١١/١ ، شرح التصريح ٥٣٥/١ ، الهمع ٢١/١ ، شرح الأشموني ٢٦٧/١ .

(٣) في (ب) [أن يكون] .

(٤) موجودة في (ب) [ساقطة من (أ) .

(٥) النَّمِرة : بفتح "النون" وكسر "الميم" : كساء مخطط تلبسه الأعراب وجمعه نِمار .

ينظر : اللسان مادة (نمر) .

أو اعتمد على استفهام نحو: " أرجلٌ في الدار ؟ " (وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ ؟) أو على نفي نحو: (فَمَا خِلٌّ لَنَا) ، أو اختص بما يقربه من المعرفة ، إما بوصف نحو: (وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ[١]) (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) .

وإما بعمل نحو : {أَمرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ[٢] } (وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) وإما بإضافة نحو: { خَمْسُ صَلَوات كَتَبَهُنَّ الله على العباد[٣] }.

(وَعَمَلْ * بِرٌّ يَزِينُ ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ) من المسوغات على ما قيل ، والضابط حصول الفائدة[٤] .

(وَالأَصْلُ) في المبتدأ أن يقدم و (فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا * وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ) ؛ أي : تقديمَ الخبر على المبتدأ (إِذْ لاَ ضَرَرَا) ؛ أي : إذا لم يعرض عارض يمنع من تقديمه نحو : " تميميٌّ أنَا " .

(فَامْنَعْهُ) ؛ أي : تقديم الخبر (حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ) وهما : المبتدأ والخبر (عُرْفًا) ؛ بأن يكونا معرفتين ، (وَنُكْرًا) ؛ بأن يكونا نكرتين ، حال كونهما (عَادِمَيْ بَيَانٍ) بأن لم تكن قرينة تبين المخبر عنه كـ " زيدٌ أخوك " ، فلو كان[٥] جاز التقديم [٩/ل ع]
نحو: "أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو يوسُفَ[٦] " (كَذَا) منع تقديمه (إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا) ؛ بأن يكون الفعل مسندًا إلى ضمير مبتدأ مفرد كـ " زيدٌ قام " (أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ) ؛ أي : الخبر (مُنْحَصِرًا) ، إما بـ "إلا " أو بـ "إنما " كـ "ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ "، و"إنَّما زيدٌ قائمٌ[٧] " ، (أَوْ كَانَ مُسْنَدًا: لِذِي لاَمِ ابْتِدَا) ؛ أي : لمبتدأ مقرون بـ "لام" الابتداء ، نحو: " لزيدٌ قائمٌ " .

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٢١) .

(٢) حديث أخرجه مسلم في " صحيحه " في (باب الزكاة - باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف) ٦٩٧/٢ .

(٣) حديث أخرجه مالك في (الموطأ) في (كتاب صلاة الليل - باب الأمر بالوتر) ١٢٣/١ .

(٤) هناك مسوغات أخرى تحصل بها الفائدة أوصلها ابن عقيل إلى أربعة وعشرين مسوغًا .
ينظر : ٢١٦/١ - ٢٢٧ .

(٥) [هناك قرينة تبين المخبر عنه] غير موجودة في (أ) و (ب) ، ولا يستوي المعنى بدونها .

(٦) يجوز تقديم الخبر وهو "أبو حنيفة" ؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيه "أبي يوسف بأبي حنيفة" لا تشبيه "أبي حنيفة بأبي يوسف" .

(٧) جاء تقديم الخبر مع " إلاَّ " شذوذًا في قول الشاعر :

فَيَا رَبِّ هَلْ إِلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى   عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ ؟

الأصل : هل يرتجى النصر إلا بك وهل المعول إلا عليك ؟

ظر : شرح ابن عقيل ٢٣٥/١ ، شرح التصريح ٥٠١/١ ، شرح الأشموني ٢٨١/١ .

(أوْ) مسندًا لمبتدأ (لاَزِمِ الصَّدْرِ) كاسم الاستفهام والشرط (كَمَنْ لِي مُنْجِدَا) و " مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَه " ، (وَنَحْوُ عِنْدِي[1] دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطَرْ) . مما الخبر فيه ظرفًا وجار ومجرور ، والمبتدأ نكرة محضة (مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ) .

(كَذَا) الحكم (إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ * مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ) ؛ أي : إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ نحو : " في الدار ساكنها[2] " .

(كَذَا إِذَا) كان الخبر (يَسْتَوجِبُ التَّصْدِيرَا * كَـ "أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا ") .

فـ "أين" : ظرف قدم لتضمنه معنى الاستفهام[3] .

(وَخَبَرَ) المبتدأ (الْمَحْصُورِ) بـ "إلا أو إنَّما" (قَدِّمْ أَبَدَا * كَـ "مَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا ") فـ " لنا " : خبر مقدم[4] .

(وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ) من المبتدأ أو الخبر أو منهما (جَائِزٌ ، كَمَا * تَقُولُ "زَيْدٌ" بَعْدَ) سؤال من سألك (مَنْ عِنْدَكُمَا ؟) ؛ التقدير : "زيدٌ عندنا" ، فحذف الخبر لظهور المراد .

(وَفِي جَوَابِ) من سألك (كَيْفَ زَيْدٌ ؟ قُلْ "دَنِفْ") ؛ التقدير : "زيدٌ دنف[5] " ، (فَزَيْدٌ) الذي هو المبتدأ (اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ) فحذف . وفي جواب " زيدٌ قائم ؟" " نعم " التقدير : "نعم زيدٌ قائم " فحذفا .

(وَبَعْدَ) المبتدأ الواقع بعد (لَوْلاَ) الامتناعية (غَالِبًا) ؛ أي : بشرط تعليقها امتناع الجواب على نفس المبتدأ ، فإنه الغالب في استعمالها (حَذْفُ الْخَبَرْ * حَتْمٌ) نحو : "لولا زيدٌ لأكرمتك " التقدير : " لولا زيدٌ موجود " .

[وغير الغالب أن يعلق امتناع الجواب على نسبة الخبر إلى المبتدأ ، فإن لم يدل على ذلك دليل وجب ذكره[6]] ، وإن دل جاز الذكر والترك .

---

(١) في (أ) [عند درهم] بإسقاط " الياء " والصواب ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٢) " فساكنها " مبتدأ والضمير المتصل به راجع إلى " الدار " ، وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو : " ساكنها في الدار " ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبه .

(٣) يقصد أن " أين " خبر مقدم و " مَنْ " مبتدأ مؤخر و " وعلمته نصيرًا " صلة " مَنْ " ولا يجوز التأخير ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام .

(٤) و" اتباع أحمدَ " مبتدأ مؤخر .

(٥) الدَّنَف : المريض من العشق . ورجلٌ دَنَفٌ ، ودنِفٌ : براه المرضُ حتى أشفى على الموت .
ينظر : اللسان مادة (دنف) .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(وَفِي نَصٍّ يَمِينٍ) ؛ أي : صريحة (ذَا) ؛ أي : وجوب الحذف (اسْتَقَرّ) نحو : " لَعَمْرُكَ لأفعلَنّ " ؛ أي : "لَعَمْرُكَ قَسَمِي" . ويحذف وجوبًا (بَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ) وهي الناصبة[1] على المعية (كَمِثْلِ "كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ ") ، التقدير : مقرونان .

ويحذف أيضًا (قَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرًا) ؛ أي : لا يصلح جعلها خبرًا (عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا) ؛ أي : عن المبتدأ الذي حذف خبره وشرطه : أن يكون المبتدأ مصدرًا عاملاً في مفسر صاحب الحال .

(كَـ "ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا ") أو "أفعل" تفضيل مضافًا إلى المصدر المذكور وذلك نحو : (أَتَمّ * تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ[2]) . فـ " مسيئًا " حال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو يعود على العبد وهو معمول المصدر ، والتقدير : " إذا كان مسيئًا " و"إذا كان منوطًا " .

(وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ) ؛ أي : بخبرين (أَوْ بِأَكْثَرَا * عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ كَـ "هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا[3]) . و" زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ شجاعٌ " والسراة : السادة .

---

(١) يقصد "الواو" التي فيها معنى المعية ، وهي التي ينصب المضارع بعدها بـ "أن" مضمرة وجوبًا .

(٢) " أتمّ " مبتدأ وهو مضاف ، و" تَبْيِين " مضاف إليه ، و"تبيين" مضاف و"ياء" المتكلم مضاف إليه وهي فاعل له ، " الحق " مفعول به لتبيين ، "منوطًا " حال من فاعل "كان" المحذوفة العائد على الحق ، "بالحكم" جار ومجرور متعلق بقوله " منوطًا " والتقدير : " أتمّ تبييني الحق إذا كان منوطًا بالحكم " ؛ أي : حال كونه منوطًا بالحكم .

(٣) هم : مبتدأ ، سراةٌ : خبر أول ، شُعَرَا : خبر ثان . وأصله شعراء فقصر للضرورة .

(كَانَ وَأَخَوَاتُهَا)

أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ الابتداء .

(تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا) ؛ أي : على أنه اسمها ، (وَالْخَبَرْ * تَنْصِبُهُ) ، على أنه خبرها سواء تقدم الخبر (كَــ "كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ ") أو تأخر كــ "كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا "(كَكَانَ) في هذا الحكم (ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا * أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ بَرِحَا)،(فَتِئَ ، وَانْفَكَّ ، وَهَذِى الأَرْبَعَهْ) وهي "زال" وما بعدها لا تعمل هذا العمل إلا أن يكون (لِشِبْهِ نَفْيٍ) وهو النهى (أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ) . كــ[1] :

.... وَلاتَزَلْ[2] ذَاكِرَ المَوْ ... تِ ؛ ....

و " مازال زيدٌ قائمًا " . (وَمِثْلُ كَانَ) في ذا العمل (دَامَ) حال كونه (مَسْبُوقًا بِــ "مَا") المصدرية الظرفية (كَــ "أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا ") ؛ أي : مدة دوامك مصيبًا .

(وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ) ؛ أي : وما تصرف منها كالمضارع والأمر يعمل عمل الماضي . (إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ) ؛ أي : إن استعمل منها عند العرب غير الماضي فخرج " ليس ودام " . وأصل خبر هذه الأفعال التأخير عن اسمها . [١٠/ع٢]

(وَفِى جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ * أَجِزْ) ؛ أي : ويجوز توسطه بينها وبين الاسم في جميعها نحو[3] :

.... وَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو مجهول القائل ، والبيت بتمامه قوله :

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ... تِ ؛ فَنِسيَانُهُ ضَلاَلٌ ، مُبِينُ

اللغة : شمر : من التشمير ، وهو الجد في الأمر ، والاجتهاد فيه ، وتهيئة النفس للنهوض به .

وجاء البيت في : شرح التسهيل ٣٣٤/١ ، شرح ابن عقيل ٢٦٥/١ ، تلخيص الشواهد ص٢٣١ ، شرح الأشموني ٣٠٧/١ ، شرح التصريح ٥٩٣/١ .

والشاهد فيه قوله : " ولاتزل ذاكر الموت " حيث أعمل " تزل " مضارع " زال ، يزال " عمل "كان" للسبق بالنهي أخو النفي .

(٢) في (أ) [لا يزل] والصواب ما أثبتناه وجاء في (ب) ؛ فهي نهي للمخاطب ومثل النهي الدعاء نحو : "لايزال الله محسنًا إليك" فــ " لا " هنا حرف دعاء .

(٣) البيت : من الطويل من قصيدة للسموأل بن عاديا الغساني وصدره :

سَلِى - إِنْ جَهِلْتِ - النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ... .

وجاء البيت في : شرح ابن عقيل ٢٧٣/١ ، شرح الأشموني ٣١٩/١ ، الخزانة ٣٣١/١٠ .

والشاهد فيه قوله : " فليس سواءً عالم وجهولُ " حيث قدّم خبر " ليس " وهو قوله : " سواءً " على اسمها وهو قوله : " عالمٌ " وهذا التقديم جائز .

(وكُلٌّ) من النحاة أو العرب (سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ) ؛ أي : منع تقديم الخبر على مادام ، وفي توسطه [1] بين " ما " و " دام " خلاف[2] .

(كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَهْ) ؛ أي : كذلك يمتنع أن يسبق خبر "ما" النافية الداخلة على هذه الأفعال . **(فَجِئْ بِهَا)** ؛ أي : بـ " ما " **(مَتْلُوَّةً ، لاَ تَالِيَهْ)** . فلا يقال " فاضلاً ما كانَ زيدٌ ". وأما توسطه بين " ما " والفعل وتقدمه على بقية أدوات النفي فجائز .

(وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ اصْطُفِى) ؛ أي : وفي تقديم خبر ليس عليها خلاف[3] ، والمختار منعه . **(وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِى)** ؛ أي : وهذه الأفعال منها ما يستعمل تامًا ، ومنها ما لا يستعمل إلاّ ناقصًا .

فالتام : ما أكتفى بالمرفوع[4] . **(وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ)** ؛ وهو الذي احتاج معه إلى المنصوب . **(والنَّقْصُ فِى * فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِى)** . فلا تستعمل تامة ، ويجوز استعمال ما عداها ، ومعنى قُفِى : اتبع .

---

(١) في (أ) [توسط] بدون "الهاء" ، والصواب ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٢) ينظر الخلاف في : شرح ابن عقيل ٢٧٥/١ ، شرح التصريح ٦٠٧/١ ، شرح الأشموني ٣٢١/١ – ٣٢٢ . وينظر : ص ٥٢ من الدراسة .

(٣) الخلاف في تقديم خبر ليس عليها .

ذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين – ومنهم المصنف– إلى المنع ، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز فنقول : " قائمًا ليس زيدٌ " واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع ، ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى :﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ، سورة هود من الآية (٨) ، واستدل بها من أجاز تقديم خبرها عليها حيث قال : إن " يوم يأتيهم " معمول الخبر الذي هو "مصروفا " وقد تقدم على " ليس " ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل .

ويرى الشيخ محمد محي الدين أن هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد فهناك مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ولم يجيزوا فيها تقديم العامل .

ينظر : شرح التسهيل ٣٥١/١ ، وينظر في ذلك : شرح ابن عقيل الهامش ٢٧٨/١ ، شرح التصريح ٦٠٧/١ ، شرح الأشموني ٣٢٥/١ .

(٤) نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ سورة البقرة ، من الآية (٢٨٠) ؛ أي : " إن وُجد ذُو عُسرةٍ " .

(وَلاَ يَلِي العَامِلَ) ؛ وهو هنا " كان وأخواتها " (مَعْمُولُ الْخَبَرْ) فلا يجوز " كانَ طعامكَ زيدٌ آكلاً [١] " . (إِلاَّ إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ) ؛ فإنه يجوز نحو : " كان عندكَ" أو "في الدارِ زيدٌ قائمًا [٢]" .

(وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ) ؛ أي : وانوِ في العامل الضمير شأن فيكون اسمه. (إِنْ وَقَعْ * مُوْهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ) ؛ أي : إذا ورد عن العرب ما يوهم تقديم معمول[٣] خبر العامل على اسمه وهو غير ظرف أو مجرور ، وتكون الجملة بعده خبرًا.

(وَقَدْ تُزَادُ كَانَ) بلفظ الماضي (فِي حَشْوٍ) كوقوعها بين " ما " وفعل التعجب (كَـ "مَا * كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا ") . الأصل : " ما أصحَّ " . وندر زيادتها بلفظ المضارع ، ولم يزد غيرها إلاَّ "أصبح وأمسى" في شذوذ[٤] .

(وَيَحْذِفُونَهَا) ؛ أي : كان مع اسمها (وَيُبْقُونَ الخَبَرْ * وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ) ؛ أي: الشرطيتين (كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ) . نحو : " سِرْ مُسرعًا إنْ رَاكبًا أو ماشيًا[٥] " و " واعط ولو زيدًا أو عمروًا [٦] ". [١١/ع١]

(وَبَعْدَ "أَنْ" تَعْوِيضُ "مَا" عَنْهَا ارْتُكِبْ) ؛ أي : وتحذف بعد " أنْ " المصدرية ويبقى اسمها وخبرها ، ويعوض عنها "ما " (كَمِثْلِ "أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ ") . الأصل : أنْ كنتَ بَرًّا[٧] . (وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ * تُحْذَفُ نُونٌ) فأصل مضارع "كان يكون"

---

(١) هذه ممتنعة عند البصريين فلا يجوز عندهم- أيضًا - " كان طعامك آكلاً زيدٌ " مطلقًا ؛ أي : مع الاتصال بالعامل ، ومع الانفصال عنه ، وأجازها الكوفيون .
ينظر : تعليق الفرائد ٢٣٧/٣ ، شرح التصريح ٦١١/١ .

(٢) هذا جائز عند البصريين والكوفيين ؛ لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما توسعًا لا يكون لغيرهما . ينظر : شرح التسهيل ٣٦٨/١ ، شرح التصريح ٦١١/١ .

(٣) في (أ) [المعمول] والصواب ما أثبتناه وجاء في (ب) حيث يستقيم المعنى .

(٤) ذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين : كالمبتدأ والخبر نحو: " زيدٌ كان قائمٌ " والفعل ومرفوعه نحو : " لم يوجد كان مثلك " والصلة والموصول نحو : " جاء الذي كان أكرمته" والصفة والموصوف نحو: " مررتُ برجل كان قائم " .
والقياس أن تزاد بين " ما " وفعل التعجب وزيادتها في غير ذلك سماعًا .
ينظر : المقرب ٩٢/١ ، شرح ابن عقيل ٢٨٨/١ - ٢٨٩ ، شرح التصريح ٦١٣/١ ، شرح الأشموني ٣٣٤/١ - ٣٣٩ .

(٥) أي : إنْ كنتَ راكبًا ، وإن كنتَ ماشيًا .

(٦) التقدير " ولو كان العطاء لزيدٍ أو عمروٍ " فحذفت كان مع اسمها بعد " لو " الشرطية .

(٧) فحذفت " كان " فانفصل الضمير المتصل بها وهو " التاء " فصار : " أن أنت بَرًّا " ثم أتى بـــ " ما " عوضًا عن " كان " فصار " أنْ ما أنت بَرًّا " ثم أدغمت " النون " في " الميم" فصار " أمَّا أنت بَرًّا ".

فإذا دخل عليه الجازم حذفت "الواو" ، ثم تحذف "النون"[١] . (وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ) ، أي: جائز لا لازم .

(١) إذا جزم الفعل المضارع من " كان " قيل " لم يكن " والأصل " يكون " فحذف الجازم الضمة التي على "النون" فالتقى ساكنان " الواو " و " النون " فحذفت " الواو " لالتقاء الساكنين فصار اللفظ " لم يكنْ " والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر ؛ لكنهم حذفوا "النون" بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال فقالوا " لم يك " وهو حذف جائز لا لازم .

ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه "النون" لا تحذف عند ملاقاة ساكن فلا تقول "لم يك الرجل قائماً" .

وأجاز ذلك يونس وقد قرئ شاذاً : (لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا) سورة البينة ، من الآية (١) .

ينظر : المقتضب ١٦٧/٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٧١/٥ ، شرح التسهيل ٣٦٦/١ ، شرح ابن عقيل ٣٠٠/١ ، شرح التصريح ٦٤١/١ – ٦٤٢ ، شرح الأشموني ٣٤٧/١ – ٣٤٨ .

(مَا وَلاَ وإنْ المُشَبَّهَاتِ بلَيْسَ[١])

حروف الحقت بباب كان . (إِعْمَالَ لَيْسَ) وهو رفع المبتدأ أو نصب الخبر (أُعْمِلَتْ مَا[٢]) النافية عند الحجازيين[٣] (دُونَ إِنْ * مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكِنْ) ؛ أي: بشرط فقدان (إِنْ) الزائدة وبقاء النفي ، وترتيب خبرها بعد اسمها ، نحو : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا[٤] ﴾ فلو فقد شرط بطل العمل[٥] ، ومعنى زُكِنْ : عمل .

---

(١) في الألفية وشرح ابن عقيل جاء عنوان الباب بقوله : [ما ولا ولات وإن المشبهات بليس] .

(٢) " ما " حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال . النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ١٩٣/١ ، تحقيق : د/ زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م . وينظر في " ما " على مذهب الحجازيين والتميميين كتاب (النحو والصرف بين التميميين والحجازيين) ص٣١ – ٨٥ . تأليف : عبدالله البركاتي المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .

(٣) لغة أهل الحجاز أعمال " ما " عمل " ليس " ترفع الاسم ، وتنصب الخبر وبها ورد في الكتاب العزيز قوله تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ سورة المجادلة ، من الآية (٢) ولغة بني تميم إهمالها ، فما بعد " ما " مبتدأ وخبر .

ينظر : الكتاب ٥٩/١ ، الخصائص ١٢٥/١ ، ١٦٧ ، ٢٦٠/٢ ، الإنصاف ١٦٥/١ (م١٩) ، شرح المفصل ١/ ١٠٨ ، الأمالي النحوية ، لأبي عمرو جمال الدين عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ١٣١/٢ ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، مكتبة النهضة ، عالم الكتب – بيروت ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م . شرح التسهيل ٣٦٩/١ ، الارتشاف ١٠٣/٢ ، شرح التصريح ٦٤٥/١ .

(٤) سورة يوسف ، من الآية (٣١) قرأ الجمهور ﴿ بَشَرًا ﴾ بالنصب وقرأ ابن مسعود ﴿ بَشَرٌ ﴾ بالرفع .

ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٢٧/٢ – ٣٢٨ ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم محمود الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ٣١٧/٢ ، البحر المحيط ، لأبي حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ٢٧٠/٦ ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

(٥) لإعمال " ما " عند الحجازيين شروط ، ذكر الشارح منها ثلاثة وهي :

١- أن لا يقرن اسمها بـ "إن" الزائدة فإن اقترن بطل عملها نحو : " ما إن محمدٌ قائم " برفع قائم ولا يجوز نصبه .

٢- أن لا ينتقض النفي بإلا نحو : " ما محمدٌ إلا قائم " فلا يجوز نصب قائمٌ .

٣- أن لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم وجب رفعه ،نحو: " ما قائم زيد " .

ينظر : أوضح المسالك ٢٧٤/١ ، شرح ابن عقيل ٣٠٣/١ ، شرح التصريح ٦٤٥/١ .

(وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَو ظَرْفٍ كَمَا * بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) و " مَا عِنْدَكَ زَيدٌ مقيمًا " (أَجَازَ الْعُلَمَا) ؛ أي : ولا يجوز تقديم خبر ما على اسمها إلاّ إذا كان ظرفًا أو مجرورًا كما في المثالين ، ولو تقدم غيرهما بطل عملها[١] .

(وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلكِنْ أَو بِبَلْ * مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ) ؛ أي : والزم رفع المعطوف على خبر "ما " بـ "لكن" أو بـ "بل" ، (حَيْثُ حَلّ) .

على أنه خبر مبتدأ محذوف نحو : " ما زيدٌ قائمًا لكن أو بل[٢] قاعدٌ " (وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ) ؛ أي : وتدخل " باء " الجرّ زائدة[٣] على خبر " ما " و" ليس " فتجره نحو: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ[٤] ﴾ (وَبَعْدَ لاَ وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرّ) ؛ أي : وقد وردت زيادتها في خبر " لا "وخبر "كانَ " المنفية قليلاً نحو[٥] :

.... يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ ....

و[٦] .... لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ....

---

(١) جاء في (أ) [بطل معمول عملها] والمعنى يستقيم مع ما جاء في (ب) .

(٢) يجب رفع " قاعد " على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير " لكن هو قاعدٌ وبل هوقاعدٌ " ولا يجوز نصب قاعد عطفًا على خبر " ما " لأن "ما" لا تعمل في الموجب فإن كان الحرف العاطف غير مقتض للإيجاب كـ"الواو" ونحوها جاز النصب والرفع والمختار النصب نحو " ما محمدٌ قائمًا ولا قاعدًا أو ولا قاعدٌ " .

(٣) زائد أي : دخولها في الكلام كخروجها " والزيادة هي : وجود كلمة لا محل لها من الإعراب بحيث إذا حذفت من الكلام لم يختل المعنى ويسمَّى أيضًا الإلغاء ، ولا يفهم من الزيادة أن الكلمة الزائدة لا معنى لها ، إنما يؤتى بها لتقوية المعنى أو توكيده " . المعجم المفصل في النحو العربي ٥٤٢/١ ، وينظر في زيادة "الباء ":الكتاب ٦٦/١ – ٦٧ ، شرح الرماني ٢٥٨/١ ،النكت ٢٠٥/١ ، ومن زيادة الحرف زيادة "الباء " في خبر ليس للتأكيد : ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٣٢/١ .

(٤) سورة فصلت ، من الآية (٤٦) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لسواد بن قارب ويخاطب النبي ﷺ وهو بتمامة :

وَكُنْ لي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بن قَارِب

اللغة : " فتيلاً " هو الخيط الدقيق الذي يكون في شق النواة .

وجاء البيت في : أوضح المسالك ٢٩٤/١ ، شرح ابن عقيل ٣١٠/١ ، شرح التصريح ٦٦/١ ، شرح الأشموني ٣٥٨/١ .

والشاهد فيه قوله : "بمُغْنٍ" حيث دخلت "الباء" الزائدة في خبر "لا" العاملة كما تدخل على "ما" العاملة عمل "ليس".

(٦) البيت من الطويل ، وهو للشنفري في ديوانه ص٥٩ من قصيدته المشهورة (لامية العرب) .

وهو بتمامة : وإِنْ مُدَّت الأَيْدي إلى الزَّاد لم أَكُنْ بأعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القوم أَعْجَلُ

وجاء البيت في : شرح التسهيل ٣٨٢/١ ، أوضح المسالك ٢٩٥/١ ، شرح ابن عقيل ٣١٠/١ ، شرح التصريح ٦٧٠/١ ، شرح الأشموني ٣٥٩/١ ، خزانة الأدب ٣٤٠/٣ .

شاهد فيه قوله : " لم أكن بأعجلهم " حيث جاءت "الباء" زائدة في خبر كان المنفية .

(فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا) ؛ أي : [و[١]] " لا " النافية تعمل عمل "ليس" فترفع الاسم ، وتنصب الخبر بشرط كون اسمها نكرة نحو[٢] :

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ....

(وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا العَمَلَا) ؛ أي : قد يرفعان الاسم ، وينصبان الخبر نحو : [١١/ع٢] "إنْ أحدٌ خيرًا من أحد [٣]" .

(وَمَا لِلَاتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ) ؛ أي : ولات[٤] تختص بأسماء[٥] الأحيان[٦] نحو: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ [٧]﴾ .

(وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ [فَشَا [٨]]) ؛ أي : وكثر حذف [اسمها وإبقاء خبرها ، (وَالعَكْسُ قَلّ[٩]) ، ومنه ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ [١٠]﴾] [١١] لمن قرأ بالرفع[١٢] .

---

(١) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٢) البيت من الطويل . ولا يعلم قائله : وهو بتمامة .

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا   وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وجاء البيت في : أوضح المسالك ٢٨٦/١ ، شرح ابن عقيل ٣١٣/١ ، شرح التصريح ٦٥٨/١ ، شرح الأشموني ٣٦٥/١ .

والشاهد فيه قوله : " لا شيء باقيا " وقوله " ولا وزر واقيًا " حيث أعمل "لا" النافية عمل " ليس " في الموضعين ، واسمها وخبرها نكرتين في الموضعين .

(٣) قول أهل العالية ينظر : مغنى اللبيب ٣١/١ قوله (وسمع من أهل العالية " إن أحدٌ ... ") .

(٤) ينظر في : " لات " الكتاب ٥٧/١ ، شرح المفصل ١٠٩/١ ، المغنى ٢٨١/١ – ٢٨٣ ، شرح التصريح ٦٥٩/١ .

(٥) في (ب) [بالأسما والأحيان] .

(٦) أسماء الأحيان ذكر أسماء الزمان بقوله الأحيان .

(٧) سورة ص ، من الآية (٣) ، وهي قراءة الجمهور وعيسى بن عمر .ينظر البحر المحيط٣٨٣/٧ ، ٣٨٤ .

(٨) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) وأثبتناها لأنها في نص الألفية موجودة .

(٩) أي : قل حذف خبرها وإبقاء اسمها ، ومذهب سيبويه أن : " الحينَ " خبر لات ، واسمها محذوف .

(١٠) سورة ص ، من الآية (٣) .

(١١) موجودة في(ب) ساقطة من (أ) ومشار في حاشية الصفحة بكلمة (نقص) .

(١٢) هي قراءة عيسى بن عمر ، ينظر : مختصر شواذ القراءات ، لأبي عبد الله الحسين ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ص١٢٩ ، تحقيق : ج. برجستراسر ، المطبعة الرحمانية – مصر ١٩٣٤م ، جمعية المستشرقين الألمانية .

وينظر : أوجه القراءات في الآية السابقة، إعراب القرآن للنحاس٣/٤٥٠ –٤٥٢ ، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٠٩٧/٢ ، البحرالمحيط ٣٨٣/٧ .

و " حينُ " بالرفع اسم (لات) والخبر محذوف والتقدير " ولات حينُ مناص لهم " .

(أفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ)

سميت به تغليبًا ، فمنها :

- ما هو لمقاربة الفعل وهو : كاد ، وكرب ، وأوشك .
- وما هو لرجائه وهو : عسى ، واخلولق ، وحَرَى .
- وما هو للشروع فيه وهو : جعل ، وأخذ ، وطفِق ، وعلِقَ ، وأنشأ .

(كَكَانَ) في رفع الاسم ونصب الخبر (كَادَ وَعَسَى لكِنْ نَدَرْ * غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ) ، فمما[1] جاء فيه الخبر غير مضارع[2] على وجه الندور .

.... وَمَا كِدتُ آئبًا[3] ....

و: .... إنِّي[4] عَسَيْتُ صَائمًا[5]

(وَكَوْنُهُ) ؛ أي : المضارع الواقع خبرًا (بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى * نَزْرٌ) .

---

(١) في (أ) [فما] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٢) أي : جملة فعلية فعلها مضارع .

(٣) البيت من الطويل وهو لتأبط شرًا في ديوانه ص٩١ ، تحقيق وشرح : على ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م . والبيت بتمامه :

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدتُ آئِبًا   وكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

اللغة : " أبت " رجعت " فهم " ، اسم قبيلة، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان ، " تَصْفِرُ " أراد أنها تتأسف وتتحزن على إفلاتي منها بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا عليَّ .

وجاء البيت في : الخصائص ٣٩١/١ ،شرح المفصل ١٣/٧ ، شرح التسهيل ٣٩٣/١ ، أوضح المسالك ٣٠٢/١ ،شرح ابن عقيل ٣٢٥/١ ، شرح التصريح ٦٧٦/١ ، شرح الأشموني ٣٧٥/١ ، خزانة الأدب ٣٧٤/٨ .

والشاهد فيه مجيء خبر " كاد " وهو قوله : " آئبًا " مفردًا ، وهذا نادرٌ .

(٤) في (ب) [إن] .

(٥) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه ص١٨٥ ، وهو بتمامة :

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مِلِحًّا دائِمًا   لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا .

اللغة : " العذل " الملامة " ملحًا " اسم فاعل من " ألح يلح إلحاحًا " أي أكثر .

وجاء البيت في : الخصائص ٨٣/١ ، شرح المفصل ١٤/٧ ، الجنى الدانى ص٤٦٣ ، شرح ابن عقيل ٣٢٤/١ ، الهمع ١٤١/٢ ، شرح الأشموني ٣٧٦/١ ، الخزانة ٣١٦/٩ .

الشاهد فيه : مجيء خبر " عسى " وهو قوله " صائمًا " مفردًا.

ومنه[١] :

عَسَى الكَرْبُ الَّذي أَمسَيْتَ فِيهِ   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

والأكثر إقترانه[٢] بها نحو: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ[٣] ﴾ (وكَادَ الأمرُ فِيهِ عُكِسَا) فاقتران المضارع بعده "بأن " قليل ومنه[٤] :

قد كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى[٥] أن يمْصَحَا[٦]

(وكَعَسَى حَرَى) في الدلالة على الرجاء (ولَكِنْ جُعِلاَ • خَبَرُهَا حتْمًا بأَن مُتَّصِلاً) يقال : " حَرَى زيدٌ أنْ يفعلَ " ولا يجوز " يفعلُ[٧] " .

(وَأَلزَمُوا اخْلَوْلَقَ أنْ مِثْلَ حَرَى) ؛ فيقال :" اخْلَوْلَقَ زيدٌ أنْ يفعلَ " . ولا يجوز " يفعلُ[٨] " . (وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزَرَا) ؛ فهي كـــ "عسى" في ذلك[٩] .

---

(١) البيت من الوافر وهو لهدبة بن خشرم العذري . اللغة : " الكرب " الهم والغم .

وجاء البيت في : الكتاب ١٥٩/٣ ، المقتضب ٧٠/٣ ، شرح المفصل ١١٧/٧ ، أوضح المسالك ٣١٢/١ شرح ابن عقيل ٣٢٧/١ ، شرح التصريح ٦٨٨/١ ، الهمع ١٤٠/٢ ، شرح الأشموني ٣٧٨/١ ، الخزانة ٣٢٨/٩ .

والشاهد فيه قوله : " يكون وراءه " حيث وقع خبر " عسى " فعلاً مضارعًا مجردًا من " أن " المصدرية : وهذا قليلٌ .

(٢) في (ب) [اقترانها] وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، ينظر : الكتاب ١٥٨/٣ .

(٣) سورة الإسراء ، من الآية (٨) .

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٢ .

اللغة :" البلى " مصدر بلي المنزل : إذا درس . و " مصحا " أي : ذهب وانقطع .

وجاء البيت في : الكتاب ١٦٠/٣ ، المقتضب ٧٥/٣ ، الإنصاف ٥٦٦/٢ ، شرح المفصل ١٢١/٧ ، الهمع ١٣٩/٢ ، الخزانة ٣٤٧/٩ .

والشاهد فيه قوله : " أن يمصحا " دخول " أنَ " بعد " كاد " ضرورة ، والمشهور إسقاطها .

(٥) في (ب) [البكا] .

(٦) في (ب) [يمحصا] .

(٧) أي : لا يجوز أن يجرد من " أنْ " .

(٨) أي : لا يجوز تجريده من " أنْ " .

(٩) أي : أن "أوشك" مثل " عسى " فالكثير اقتران خبرها " بأنْ " ويقل حذفها فمن اقترانه بها قول الشاعر:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوشَكُوا   - إِذَا قِيلَ هَاتُوا - أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

أما تجرده من " أنْ " فقد ذكر ابن العيني له مثالاً على ذلك .

ينظر : شرح ابن عقيل ٣٣٢/١ ، شرح التصريح ٦٨٧/١ ، شرح الأشموني ٣٨٢/١ .

ومنه(١) :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مَنْ مَنِيَّتِه ... في بَعْضِ غِرَّاتِه يُوافِقُهَا

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا) ؛ فإثبات " أنْ " بعدها قليلٌ ومنه(٢) :

.... وَقَدْ كَرَبَتْ أَذْنَابُهَا(٣) أَنْ تَقَطَّعَا

وفِي الأَصَحِّ إشارة إلى أن سيبويه(٤) لم يذكر إلاَّ تجريد خبرها من " أنْ " .

(وَتَرْكُ أَنْ مع ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا) ؛ أي : والأفعال الدالة على الشروع لا يقترن خبرها " بأنْ " (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِق) بكسر "الفاء" وفتحها (كَذَا جَعَلْتُ وأَخَذْتُ وَعَلِقْ) . [٢٠

---

(١) البيت من المنسرح ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٤٢١ ، جمع وتحقيق ودراسة : د/ عبد الحفيظ السطلي ، مطبعة التعاونية – دمشق ، ط٣ .

اللغة : " منيته " المنية : الموت ، " غِرَّاته " جمع غرة – بكسر "الغين" – وهي الغفلة ، " يوافقها " : يصيبها ويقع عليها .

وجاء البيت في : الكتاب ١٦١/٣ ، شرح المفصل ١٢٦/٧ ، شرح التسهيل ٣٩٢/١ ، أوضح المسالك ٣١٣/١ ، شرح ابن عقيل ٣٣٣/١ ، شرح التصريح ٦٨٩/١ ، الهمع ١٤٠/٢ ، شرح الأشموني ٣٨٣/١ .

والشاهد فيه : مجئ خبر " يوشك " غير مقترن بـــ " أنْ " وهذا قليلٌ .

(٢) البيت من الطويل لأبي زيد الأسلمي ، يهجو اسماعيل بن هشام المخزومي وصدره قوله :

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا ....

ويروى بقوله : .... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا.......

اللغة : " ذوو الأحلام " : أصحاب العقول ، ويروى " ذوو الأرحام " : وهم الأقارب من جهة النساء ، "سجلا" : الدلو .

وجاء البيت في : شرح التسهيل ٣٩٢/١ ، أوضح المسالك ٣١٦/١ ، شرح ابن عقيل ٣٣٥/١ ، شرح التصريح ٦٩٢/١ ، الهمع ١٣٩/٢ ، شرح الأشموني ٣٨٤/١ .

والشاهد فيه قوله : " أن تقطعا " حيث جاء خبر " كرب " فعلاً مضارعًا مقترنًا بـــ " أنْ " والأكثر عدم الاقتران .

(٣) في (ب) [أذناها] .

(٤) الكتاب ١٥٩/٣ قول سيبويه : (وأما كاد فإنَّهم لا يَذكرون فيها أنْ ، وكذلك كَرَبَ يَفْعلُ ...) .

(وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا) ؛ أي :ولم يصرفوا من أفعال هذا الباب إلاّ أوشك (وكَادَ لاَ غَيْرُ) فبنوا منها مضارعًا وهو "يكاد" ، و"يوشك[١]" ، (وَزَادُوا مُوشِكَا) ؛ أي: واسم فاعل وهو " موشك " و " كائدُ " .

(بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ * غِنىً[٢]) ؛ أي : قد يستغنى مع هذه الثلاثة (بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ) ؛ أي :عنِ الخبر نحو : " عَسَى أَنْ يَقُومَ " .

(وجَرِّدَنْ عَسَى) وما بعدها (أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا * بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا) ؛ أي : وإذا بنيت هذه الثلاثة[٣] على اسم قبلها جاز إسنادها إلى ضميره وجعل " أنْ يَفْعَلَ " خبرًا [وجاز[٤]] إسنادها إلى " أن يَفْعَلَ " مكتفيًا به ، ويظهر أثر ذلك في التأنيث ، والتثنية ، والجمع فتقول على الأول[٥] : " هند عَسَتْ أن تقومَ " وعلى الثاني[٦] : " عَسَى أنْ تقومَ " .

(والفَتْحَ والكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ * نَحْوِ عَسَيْتُ) وهو ما إذا اتصل بعَسَى "تا" الضمير [أو[٧]] " نوناه[٨] " (وانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ) ؛ أي : واختيار الفتح علم[٩] .

---

(١) زعم الأصمعي أنه لم يستعمل " يوشك " إلا بلفظ المضارع ولم يستعمل أوشك بلفظ الماضي ولكن قد حكى عن الخليل استعمال الماضي كقول الشاعر :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ – هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا .

ينظر : الارتشاف ١١٩/٢ ، أوضح المسالك ٣١١/١ ، شرح ابن عقيل ٣٣٨/١ ، شرح التصريح ٦٨٧/١ -٦٨٨ .

(٢) أي : اختصت "عسى ، واخلولق ، وأوشك" بأنها تستعمل ناقصة وتامة وقد سبق ذكر الناقصة، وأما التامة فهي المسندة إلى " أن " والفعل نحو : " عَسَى أنْ يَقُومَ ، واخلولق أنْ يَأتي ، وأوشك أنْ يَفعَلَ " فـ " أنْ " والفعل في موضع رفع فاعل " عسى ، واخلولق ، وأوشك " واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها.

(٣) أي الأفعال " عسى ، اخلولقَ ، أوشك " .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٥) الأول وهو : إسناد هذه الأفعال الثلاثة إلى الضمير العائد إلى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها ، وتكون " أنْ " والفِعلُ في موضع نصب على الخبر ، وتكون في هذه الحالة ناقصة .

(٦) الثاني وهو : تقدير هذه الأفعال الثلاثة خالية من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها فتكون " عسى " في المثال " عَسَى أنْ تقومَ " مسندة إلى " أنْ " والفعل مستغني بها عن الخبر فهي تكتفي بالمصدر المؤول مرفوعاً لها على الفاعلية وتكون تامة لا ناقصة . وهذه لغة أهل الحجاز .

(٧) في (ب) [و] .

(٨) نونْ النسوة أو " نا " الضمير . نحو : " عَسِيْتُنَّ – عَسِينَ ، عَسِينا " بفتح "السين" وكسرها في السين .

(٩) يقصد ابن العيني أن المختار هو فتح "السين" .

(إنّ وَأَخوَاتِهَا)

حروف تنسخ الإبتداء أيضًا (لإنّ أنّ) وهما للتوكيد .(لَيْتَ) وهي للتمني (لكنّ) وهي للاستدراك ، (لَعَلّ) ، وهي للترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه،(كأنّ[1]) وهي للتشبيه (عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ[2] عَمَلْ) ؛ فينصب هذا[3] الاسم ، ويرفع[4] الخبر (كإنّ زَيْدًا[5] عَالِمٌ بِأَنّي * كُفْءٌ[6]) .

و"ليتَ عبدَ الله مقيمٌ" ، (ولَكِنّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ) الضغن : الحقد[7] ، و"لعل أخاه راحلٌ[8] "، و"كأنّ أباه أسدٌ".

(وَرَاعِ ذَا التّرتِيبَ) فقدم اسمها على خبرها ، ولا يجوز تقديم خبرها (إلاّ فِي) الخبر (الّذِي) هو جار ومجرور (كَلَيْتَ فِيهَا) غيرَ زيدٍ أو[9] ظرف كـ " ليت " (هُنَا غَيْرَ الْبَذِي) وهو الوَقِح[10] .

(وَهَمْزَ إِنّ افْتَحْ لِسَدّ مَصْدَرِ * مَسَدّهَا) ؛ أي : ويفتح همزة "إنّ" المكسورة إذا سد المصدر مسدها بِأَنْ أُوِّلت هي وما بعدها به كـ " يعجبني أنّك قائمٌ " ؛ أي:قيامك[11] .

---

(١) جاء في حاشية (أ) قوله : (وكأن للتشبيه ، كأن مركبة من كاف التشبيه وإنّ والأصل في قولك : كأن زيدًا الأسدُ " أنّ " زيدًا " كالأسد ، فلما قدمت "الكاف" فتحت "همزة إنّ " لتكون داخلاً على المفعول لفظاً ، والمعنى على الكسر ، فالكلام في الأول مبني على التشبيه ألا ترى أنك إذا قلت " كأن عمرًا الأسدُ " فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف قولك : " إنّ زيدًا كالأسد " إذا التشبيه إنما هو بعد مضي صدره على الإثبات) .

(٢) في (ب) في .

(٣) في (ب) [هذه] .

(٤) في (أ) و (ب) [وترفع] والصحيح ما أثبتناه لتتفق مع السياق .

(٥) في (ب) [كأن زيدٌ] والصحيح ما أثبتناه وكما جاء في نسخة (أ) .

(٦) في (أ) و (ب) [كفؤ] بـ "الواو" والصحيح ما أثبتناه وكما جاء في الألفية .

(٧) في (ب) [إلى ضغن الغد] .

(٨) في (ب) [راجل] بـ "الجيم" .

(٩) في (ب) [و] .

(١٠) ما ذكره ابن العيني إنما هو جواز تقديم الخبر على الاسم إذا كان الخبر جار ومجرورًا ، أو ظرفًا حيث يجوز تقديم "فيها" و "هنا" على "غير" وتأخيرهما عنها ولكنه لم يذكر وجوب تقديم الخبر على الاسم وذلك في نحو "ليت في الدار صاحبها" فلا يجوز تأخير "في الدار" لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة .

والمصدر الصريح " قيامك " وقع فاعلاً ليعجبني .

(وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ) ؛ وهو ما إذا لم يسدَّ[1] المصدر مسدَّها وأما تفصيل ذلك (فاكْسِرْ فِي الابْتِدَا) [أي[2]] إذا وقعت " إنَّ " في ابتداء الكلام نحو : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ [3]﴾ .

(وفِي بَدْءِ صِلَةْ) ؛ أي : أوَّل صلة[4] الموصول كـ "جاء الذي إنه شجاع " (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَةْ) ؛ أي : وإذا وقعت جواب قسم نحو : ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ [5]﴾ . (أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ) نحو : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ [6]﴾ . (أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ * حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ) ؛ أي :آملا[7] .

(وكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا * بِاللاَّمِ) ؛ أي : وإذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب وقد عُلِّق عنها بـــ "اللاَّمِ" (كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى) فلولا "اللام" كانت مفتوحة . وإذا وقعت (بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ) ؛ أي : الفجائية (أَوْ قَسَمٍ * لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي) ؛ أي : نقل بفتحها[8] أو كسرها نحو : " خرجتُ فإذا أنَّ أو إنَّ زيدًا واقفٌ[9] ". و "حلفتُ أنَّكَ أو إنَّكَ ذاهبٌ " .

(مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا) ؛ أي : ويجوز الوجهان إذا وقعت بعد " فاء " الجزاء ، نحو:

---

(١) في (ب) [تسد] بـــ "التاء" .
(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .
(٣) سورة الكوثر ، الآية (١) .
(٤) يقصد أن تقع " إنّ " صدر الصلة .
(٥) سورة العصر ، الآيتان (١ ، ٢) .
(٦) سورة المائدة ، من الآية (١٢) .
(٧) " إن " واسمها وخبرها في محل نصب حال ؛ أي : " زرتهُ حالة كوني آملا " .
(٨) في (ب) [و] .
(٩) فمن كسرها جعلها جملة والتقدير : " خرجتُ فإذا زيدٌ واقفٌ " .
ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرًا وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية والتقدير " فإذا وقوف زيد " ؛ أي : "ففي الحضرة وقوف زيد" ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا والتقدير " خرجت فإذا وقوف زيد موجود " .

﴿ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ [١] ﴾ ، جواب من عمل فقد قرئ بهما (وَذَا[٢]) ؛ أي : جواز[٣] الوجهين (يَطَّرِدُ * فِي نَحْوِ خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ) . وهو ما إذا وقعت خبر قولٍ ، ويكون خبرها[٤] قولاً .

(وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ) ؛ أي : إنّ المكسورة (تَصْحَبُ[٥] الْخَبَرْ * لاَمُ ابتِدَاءٍ) ؛ أي : "اللام" الداخلة على المبتدأ (نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ[٦]) هو الملجأ[٧] . (وَلاَ يَلِي ذِي[٨] اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا) ؛ أي : ولا تصحب هذه "اللام" خبر "إنّ" إذا كان [منفياً[٩]] نحو: " إنّ زيدًا لم يقم ".

(وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ ما كَرَضِيَا) ؛ أي : ولا إذا كان فعلاً ماضيًا متصرفًا خاليًا من "قد " كـ " إنّ زيدًا رَضِيَ[١٠] " .

(وَقَدْ يَلِيهَا) ؛ أي : هذه "اللام" الماضي المتصرف إذا كان (مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا * لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحوِذَا) والمستحوذ :المستولي (وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ)

---

(١) سورة الأنعام ، من الآية (٥٤) قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ قرئ بالفتح والكسر: فالكسر على جعلها جملةجوابًا " لمن " ، والفتح على جعل " أن " وصلتها مصدرًا مبتدأ خبره محذوف .

ينظر : كتاب التبصرة في القراءات السبع ص٤٩٤ قوله : (قرأ عاصم وابن عامر " فأنه " بفتح "الهمزة" وكسر الباقون) . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/٥٠٠ .

(٢) في (أ) [وإذا] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٣) في (ب) [جواب].

(٤) والتقدير : " خير القول حَمد الله " وهذا علىالقول بفتح "همزة" " أن " ومن كسرها جعلها جملة خبرًا عن "خير" ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

(٥) في (أ) [يصحب] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٦) في (ب) [لوزر] .

(٧) يقصد أن " الوزر " معناه : الملجأ الذي يستعان به ، و"اللام" في " لَوَزَر " حقها أن تدخل على أول الكلام لأن لها صدر الكلام فحقها أن تدخل على " إنّ " ولكن لما كانت "اللام" للتأكيد و" إنّ " للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا "اللام" إلى الخبر .

(٨) في (أ) [ذا] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٩) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) والصواب ما أثبتناه .

(١٠) يقصد ابن العيني أن الخبر إذا كان ماضيًا متصرفًا غير مقرون بقد لم تدخل عليه "اللام" وأجاز ذلك الكسائي وهشام . ينظر : أوضح المسالك ١/٣٤٢ – ٣٤٣ ، حاشية رقم (٢) . شرح ابن عقيل ١/٣٦٩ شرح التصريح ٢/٥١ –٥٢، شرح الأشموني ١/٤٢٧ .

أي : ويجوز دخول هذه "اللام" على معمول الخبر المتوسط[١] بينه وبين الاسم ، نحو : " إنّ زيدًا لَطَعامَكَ أكلٌ " . [١٣/ع١٤]

وشرطه أن يكون الخبر صالحًا لها . (والفَصْلَ) ؛ أي : وتدخل[٢] أيضًا على الضمير المسمى بالفصلِ نحو : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ[٣] ﴾ (وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ) أي : وعلى الاسم إذا تأخر عن الخبر نحو : " إنّ في الدارِ لزيدًا " .

(وَوَصْلُ مَا) الزائدة[٤] (بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ * إعْمَالَهَا) نحو : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ[٥] ﴾ (وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ) وهو قليلٌ[٦] .

(وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى * مَنْصُوبِ إِنَّ) المكسورة وهو اسمها (بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ[٧]) ؛ أي : بشرط أن تستكمل اسمها وخبرها[٨] نحو : "إنَّ زيدًا ذاهبٌ وعَمْرو[٩]".

---

(١) يشير بهذا إلى أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر فلا تقول : " إن زيدًا آكل لطعامك " .

(٢) في (ب) [ويدخل] بـ "الياء" .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية (٦٢) و" هذا " اسم "إن" و " هو " ضمير الفصل ودخلت عليه "اللام" و"القصص " خبر "إن" .

(٤) يقصد " ما " غير الموصولة أما الموصولة فإنها لا تكفها عن العمل بل تعمل معها نحو : " إنّ ما عندك حسن " ؛ أي : إن الذي عندك حسن ، وكذلك تعمل هذه الحروف مع " ما " المصدرية نحو : "إن ما فعلتَ حسنٌ " ؛ أي : إن فعلَك حَسَنٌ .

(٥) سورة النساء ، من الآية (١٧١) .

(٦) حكى الأخفش والكسائي والزجاجي : "إن مازيدًا قائمٌ " وهذا شاذ . ينظر : الكتاب ١٣٧/٢ – ١٣٨ ، الأصول ٢٣٢/١ ، شرح التسهيل ٣٨/٢ ،شرح ابن عقيل ٣٧٥/١ ، شرح التصريح ٦٣/٢ ، شرح الأشموني ٤٢٨/١ – ٤٢٩ ، وينظر : ص٥٤-٥٥ من الدراسة .

(٧) في (أ) [يستكملا] بـ "الياء" والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٨) ينظر :الكتاب ١٤٤/٢-١٤٥،المقتضب ١١١/٤ ، شرح المفصل ٦٧/٨ – ٦٨ ، شرح التصريح ٦٦/٢ .

(٩) في (ب) [وعمروا] . وعمرو : بالرفع معطوف على محل اسم " إنّ " فإنه في الأصل مبتدأ ، ويجوز فيه النصب عطفا على اسم " إنّ " وذهب بعض النحويين إلى أن " عمرو" مبتدأ وخبره محذوف والتقدير : " وعمرو كذلك " فإن كان العطف قبل أن تستكمل " إنّ " خبرها تعيّن النّصب عند جمهور النحويين نحو : " إن زيدًا وعمرًا ذاهبان " .

(وَأُلحِقَتْ بإنَّ) المكسورة في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد استكمالها (لكنَّ وأنَّ[١]) ؛ أي : المفتوحة المشددة (مِنْ دُونِ لَيْتَ ولَعَلّ وكأنّ) ؛ فإنها لم تلحق[٢] .

(وَخُفِّفَتْ إنَّ) المكسورة (فَقَلَّ العَمَلُ) ومنه : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ[٣] ﴾ والأكثر إهمالها .

(وَتَلْزَمُ اللّامُ) الإبتداء لخبرها[٤] (إذا مَا تُهْمَلُ) ؛ للفرق بينها وبين النافية . (وَرُبَّمَا استُغْنِيَ عَنْهَا) ؛ أي : "اللام" بعد " إنْ " المخففة ، (إنْ بَدَا * مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا) ؛ أي : إن أمن اللبس [بينها[٥]] وبين النافية بقرينة كقولهم : " أمَا إنْ غفر الله لك " .

(والفِعْلُ) الواقع بعد " إنْ " المخففة(إنْ لَمْ يَكُ) ماضيًا (نَاسِخًا) للابتداء[٦] (فَلاَ * تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإنْ ذِي موصَلاَ) ؛ أي : فلا يتصل[٧] بها في الغالب ، وقد يتصل[٨] بها قليلاً ، نحو : ﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا[٩] ﴾ .

---

(١) ينظر : الكتاب ١٤٤/٢ ، المقتضب ١١١/٤ ، الإيضاح ص١٥١ ، النكت ٥١٩/١ ، شرح المفصل ٦٧/٨-٦٨ ، شرح الجزولية الكبير ٧٨٩/٢ ، شرح الجمل ٤٥١/١ ، الارتشاف ١٥٩/٢ ، شرح التصريح ٦٦/٢ .

(٢) في (ب) [يلحق] .

(٣) سورة هود ، من الآية (١١١) .في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف " إنَّ " و " لَمَّا " فـ " إنْ " مخففة من الثقيلة و " كلاً " اسمُها ، و" اللام " في" لَمَا " "لام" الابتداء ، و" ما " موصولة خبر " إنْ " و " ليوفينهم " جواب لقسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه صلة " ما " .
والتقدير : وَإنْ كلاً لَلَّذينَ والله ليوفينهم .
وقيل : " ما " نكرة موصوفة ، وجملة القسم وجوابه سدت مسّد الصفة والتقدير : وإنْ كلاً لَخلقٌ موفٍ عملُه . ينظر : التبصرة في القراءات السبع ص٥٤٢ ، التبيان ٧١٦/٢ – ٧١٧،شرح التصريح ٨٠/٢ .

(٤) في (ب) [الابتدائية بخبرها] .

(٥) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٦) في (ب) [الابتداء] .

(٧) في (ب) [تتصل] .

(٨) في (ب) [تتصل] .

(٩) سورة القلم ، من الآية (٥١) .

و[١] : ....إن قَتَلْتَ لَمُسْلِمَا ....

و " إنْ يَزِيْنُكَ لَنَفْسُكَ[٢] " ، وتُلْفِيه : تجده .

(وَإنْ تُخَفَّفْ أنَّ) المفتوحة (فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ) ؛ أي : نوي[٣] ولا تهمل كالمكسورة ، (وَالْخَبَر اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أنْ) ؛ أي : ولا يجعل[٤] خبرها بعد ذلك الاسم المنوي إلاّ جملة نحو : " علمتُ أنْ زَيْدٌ[٥] قائمٌ[٦] " التقدير " أنَهُ " ، وهذه الجملة إن كان صدرها اسما فلا يحتاج[٧] إلى فصل بينها وبين " أنْ " . وكذا إنْ كان فعل دُعَا[٨] [١٣/ع٢]
أو فعلاً غير متصرف[٩] .

(وَإنْ يَكُنْ) صدرها (فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا * وَلَمْ يَكُنْ تصريفُهُ مُمْتَنِعَا) ؛ بأن كان متصرفًا (فَالأحْسَنُ الْفَصْلُ) بينه وبين أنْ (بِقَدْ) ، نحو:﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾[١٠]

(١) البيت من الكامل ونسب إلى أكثر من قائل . والبيت بتمامة :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عليك عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

وجاء البيت في : معاني القرآن لأبي الحسن سعيد الأخفش (ت٢١٥هـ) ٤١٩/٢ ، تحقيق : د/ هدى قراعة ، مكتبة الخانجي – القاهرة ١٤١١هـ – ١٩٩٠م ، سر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢ ، شرح المفصل ٧١/٨ ، شرح التسهيل ٣٦/٢ ، أوضح المسالك ٣٦٨/١ ، شرح التصريح ٨٤/٢ ، شرح الأشموني ٤٣٩/١ .

ويروى بقوله : " هَبِلَتْكَ أُمُّكَ " .

والشاهد فيه قوله : " إنْ قتلتَ لمسلمًا " حيث ولي " إن " المخفَّفة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو "قتلتَ " وهذا شاذّ لا يقاس عليه إلاّ عند الأخفش .

(٢) في الأصول لابن السّراج ٢٦٠/١ : (وقال الفراء : كلام العرب أن يُولوها الماضي قالوا : وقد حُكِيَ : "إن يزينُك لنفسُك ، وإن يشينُك لَهِيَهْ ") .

(٣) في (ب) [نون] .

(٤) في (ب) [ولا نجعل] .

(٥) في (أ) و (ب) [زيدًا] .

(٦) لكن لا يكون اسمها إلاّ ضمير الشأن محذوفًا وخبرها لا يكون إلاّ جملة ، فـ " أنْ " مخففة من الثقيلة و"الهاء " ضمير الشأن وهو محذوف والتقدير " أنه " ، " زيدٌ قائمٌ " .

(٧) في (ب) [تحتاج] .

(٨) كقوله تعالى : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ سورة النور ، من الآية (٩) في قراءة من قرأ " غضب " بصيغة الماضي . ينظر : التبصرة في القراءات السبع ص٦٠٩ ، والنشر في القراءات العشر ٢٣٠/٢ .

(٩) نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ سورة النجم ، الآية (٣٩) .

(١٠) سورة المائدة ، من الآية (١١٣) .

(أو نَفْيٍ أوْ * تَنْفِيسٍ أو لَوْ) ؛ أي : أو بحرف[1] نفي ، نحو: ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ [2]﴾ أو حرف تَنْفِيس ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ [3]﴾ ، أوْ لَوْ ، نحو: ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا[4]﴾ (وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ) في كتب النحو .

(وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوِي * مَنْصُوبُهَا) ، مثل " أنْ " المفتوحة ، (وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي) ومنه[5] :

.... كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

ولا يلزم كون خبرها جملة .

---

(١) في (ب) [الحرف] .

(٢) سورة المزمل ، من الآية (٢٠) .

(٣) سورة المزمل ، من الآية (٢٠) .

(٤) سورة سبأ ، من الآية (١٤) .

(٥) البيت من الهزج وقائله مجهول ، وفي صدر هذا البيت روايات : ووجهٍ مشرق النحر ، ونحرٍ مشرق اللون ، وصدرٍ مشرق النحر .

وفي عجزه روايتان : " كأن ثدياه حقّان " و " كأن ثدييه حقّان " .

- ففي الرواية الأولى اسم " كأن " ضمير والجملة بعده في موضع الخبر ، أو أن " ثدياه" اسم كأن على لغة من يلزم المثنى "الألف" في الأحوال كلها .

- وفي الرواية الثانية " ثدييه " اسم " كأنْ " ، و "حقّان " خبر " كأن " ذكر الروايتين سيبويه في الكتاب : ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ، وابن عقيل في شرحه ٣٩١/١- ٣٩٢ .

والبيت بتمامه :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

وجاء البيت في : الكتاب ١٣٥/٢ ، شرح المفصل ٨٢/٨ ، شرح التسهيل ٤٥/٢ ، أوضح المسالك ٣٧٨/١ ، شرح ابن عقيل ٣٩١/١ ، شرح التصريح ٩٩/٢، شرح الأشموني ٤٤٨/١ .

والشاهد فيه قوله : " كأن ثدييهِ حقانِ " حيث حققت " كأن " وعملت النصب في اسمها " ثدييه " وهو منصوب بـ "الياء" لأنه مثنى ، و" حقّان " خبر كأنْ .

(لاَ الَّتي لِنَفْيِ الجِنْسِ)

(عَمَلَ إنْ اجْعَلْ لِلاَ) النافية للجنس على سبيل الاستغراق ، وهو نصب اسمها ، ورفع خبرها (فِي نَكِرَة) ، بشرط اتصالها بها (مُفْرَدَةً جَاءتك) [لا[١]] نحو : " لاَ رَجُلَ فِي الدارِ " (أوْ مُكَرَّرَه) ، نحو : { لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِالله[٢] } . وعملها مفردة واجب ومكررة جائز . وهذه النكرة إمَّا مضاف أو شبيه[٣] بالمضاف ، أو مفرد .

(فَانْصِبْ بِهَا) ؛ أي : " بلا " (مُضَافًا أوْ مُضَارِعَة) ؛ أي : مشابه المضاف ، وهو ما بعده شيء من تمام معناه نحو : " لا صاحبَ برٍ ممقوتٌ " و " لا خيرًا[٤] من زيد فيها " ، (وَبَعْدَ ذَاكَ) ؛ أي : بعد نصب الاسم (الخَبَرَ اذْكُرْ) ؛ أي : اذكر الخبر حال كونك (رَافِعَهْ[٥]) .

(وَرَكِّبِ المُفْرَدَ) ، وهو ما ليس مضافًا أو شبيهًا به مع " لا " حال كونك (فَاتِحًا) له (كـ "لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ") ويبنى على ما ينصب به ، (وَالثَّانِي[٦] اجْعَلاَ) ؛ أي : واجعل المعطوف على اسم " لا " بعد تكررها (مَرْفُوعًا أوْ مَنْصُوبًا أوْ مُرَكَّبًا) ؛ أي : مع " لا " النافية[٧] .

وهذه الثلاثة إذا فتحت الأول ، (وَإنْ رَفَعْتَ أوَّلاً لاَ تَنْصِبَا) ؛ أي : فلا تنصب الثاني بل أرفعه أو[٨] ركبه . [١٤/ع١]

---

(١) في (أ) [جاءتك نحو] بدون " لا " .

(٢) جزء من الكلمات المأثورة ، حديث شريف أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب الدعوات) ١٦٢/٧ ، ١٦٨، ومسلم في (صحيحه) في كتاب (الذكر والدعوات والتوبة والاستغفار) ٢٠٧٦/٤ – ٢٠٧٧ . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

(٣) أحوال اسم " لا " النافية للجنس .

(٤) في (أ) [خير] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٥) في (أ) [رافعًا] والصحيح ما جاء في (ب) والألفية وأثبتناه .

(٦) في (ب) [والثان] والصحيح ما جاء في (أ) وأثبتناه .

(٧) في (ب) [الثانية] .

(٨) في (ب) [و] .

(وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنًى يَلِي) ؛ أي : وإذا ولي اسم " لا " المبنى معها نعت له مفرد متصل به نحو : " لا رَجُلَ ظريف " (فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ) ؛ أي : فلك في النعت هذه الثلاثة[1] .

(وَغَيْرَ مَا يَلِي) المنعوت بأن فصل بينهما فاصل نحو : " لا رجلَ فيها ظريفًا " (وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ) ، بأن كان مضافًا أو شبيهًا به نحو : " لا رجُلَ طالعًا جبلاً " (لاَ تَبْنِ) ؛ أي : امتنع بناؤه ، (وانصِبْهُ أوِ الرَّفعَ اقْصِدِ[2]) ؛ أي : وأنتَ مخير بين الرفع والنصب (وَالْعَطْفُ) على اسم " لا " المبنى معها (إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لاَ احْكُمَا * لَهُ) ؛ أي : للمعطوف .

(بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى) ؛ أي : بما انتسب للنعت المفصول بينه وبين اسمها من امتناع البناء على الفتح ، وجواز النصب والرفع نحو : " لا رجلَ وامرأةً وامرأةٌ " .

(وَأَعْطِ لاَ) هذه إذا جاءت (مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ * مَا) كانت (تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ) من الأحكام المتقدمة ، نحو[3] :

أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرْسَانَ ....

وفيه تفصيل[4] .

---

(١) الأول : البناء على الفتح لتركبه مع اسم " لا " نحو : " لا رجلَ ظريفَ " .
الثاني : النصب مراعاة لمحل اسم " لا " نحو : " لا رجلَ ظريفًا " .
الثالث : الرفع مراعاة لمحل " لا " مع اسمها لأنهما في موضع رفع عند سيبويه نحو: " لا رجلَ ظريفٌ " .
ينظر : الكتاب : ٢٨٨/٢ – ٢٨٩ ، شرح ابن عقيل ١٨/٢ ، شرح التصريح ١٣٤/٢ – ١٣٦ .

(٢) في (ب) [اقصدي] .

(٣) البيت من البسيط وقائله حسان بن ثابت رضي الله عنه وهو بتمامه :

أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرْسَانَ عَادِيةً إِلاَّ تَجَشُّؤَكُمْ حَوْلَ التَّنَانِير

اللغة : التجشؤ : تنفس المعدة عند الامتلاء ، والتنانير :جمع تنور ،وهو نوع من كوانين الوقود ، أو الذي يختبز فيه .

وجاء البيت في : الكتاب ٣٠٦/٢ ، رصف المباني ص٨٠ ، شرح الأشموني ٢٣/٢ ، خزانة الأدب ٦٩/٤ ، ٧٧ .

والشاهد فيه قوله : " ألاَ طعانَ ألاَ فرسانَ " حيث عملت " ألا " عمل " لا " النافية للجنس لأن معناها كمعناها ، وإن كانت ألف الاستفهام داخله عليها للتقرير ، وكذلك الحكم إذا دخلت عليها لمعنى التمني لأن الأصل فيه كله لحرف التبرئة ، فلم تغير تلك المعاني الطارئة عمل " لا " وحكمها .

(٤) ينظر : ص٥٥-٥٦ من الدراسة .

(وشاعَ فِي ذَا البابِ) ؛ أي : باب " لا "النافية للجنس . (إسقاطُ الخبرْ) ؛ أي: خبرها (إِذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ) ؛ أي : إذا علم الخبر نحو ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ[1] ﴾ وإن لم يعلم وجب ذكره[2] .

---

(١) سورة الشعراء ، من الآية (٥٠) ، والتقدير : أي علينا .

(٢) وإن لم يدل على الخبر دليلٌ لم يجز حذفه عند الجميع نحو قوله ﷺ : { لا أحَدَ أغْيَرُ مِنَ اللهِ } .
ينظر : شرح ابن عقيل ٢/٢٥ ، شرح التصريح ٢/١٤٨ .

(ظَنَّ وأَخَوَاتُهَا)

أفعال من النواسخ أيضًا وهي قلبية وتصييرية[١] .

(انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ) ؛ وهو ما دل على يقين أو ظن أو عليهما بعد أخذه الفاعل.
(جُزْءَى[٢] ابْتَدَا) ؛ وهما المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور ، وإنّما (أَعْنِي رَأَى) ، وهو بمعنى علم ، وقد يكون للظنّ نحو : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۞ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا[٣]﴾ (خَالَ) ؛ بمعنى ظنّ ، وقد يكون لليقين ، (عَلِمْتُ) لليقين[٤] (وَجَدَا) بمعنى علم[٥] ، (ظَنَّ) لغير المتيقن[٦] ، وقد تستعمل لليقين[٧] (حَسِبْتُ) [١٤/ب]
كذلك[٨] ، (وَزَعَمْتُ) لغير المتيقن[٩] ، (مع عَدَّ[١٠]) وهي للظن ، (حَجَا[١١]) للظن أيضًا . (دَرَى) بمعنى علم .

(وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ) ؛ أي : الذي بمعنى اعتقد (وَهَبْ) بمعنى ظنّ ، (تَعَلَّمْ) بمعنى اعلم ، (والَّتِي كَصَيَّرَا) ، أي : والتصييرية ، وهي ما دل على تحويل

---

(١) في (ب) [وتبصيرية] .

(٢) في (أ) [جزى] بدون "الهمزة" .

(٣) سورة المعارج ، الآيتان (٦ ، ٧) .

(٤) نحو : " عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ " .

(٥) نحو قوله تعالى في سورة المزمل من الآية (٢٠) : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ وَ " الهاء " المتصلة به مفعوله الأول ، و " خيرًا " مفعوله الثاني ، وهو ضميرُ فصل لا محل له من الإعراب ، وإنما ساغ مجيء " وجد " للعلم ؛ لأن من وجد الشئ على حقيقته فقد علمه . ينظر : شرح التصريح ١٥٤/٢ .

(٦) لغير المتيقن نحو " ظننتُ زيدًا صاحبك " .

(٧) لليقين نحو قوله تعالى في سورة البقرة من الآية (٤٦) : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ .

(٨) "حسب " كذلك تأتي للرجحان نحو : " حسبتُ زيدًا صاحبك" .
وتأتي لليقين كقوله :

حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجَارةٍ ... رباحًا إذا ما المَرْءُ أصبَحَ ثاقِلاَ

ينظر : شرح التصريح ١٦٢/٢ .

(٩) نحو قوله : زَعَمَتْنِي شَيْخًا ولَسْتُ بِشَيْخٍ ... إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

ينظر : شرح التصريح ١٥٩/٢ .

(١٠) تأتي " عدّ " للرجحان نحو قوله : فَلاَ تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ في الغِنَى ....

ينظر : شرح التصريح ١٥٨/٢ .

(١١) وتأتي " حجا " للظن نحو قوله : قَدْ كُنْتُ احْجُو أبا عَمْرٍو أخاثِقَةٍ ....

ينظر : شرح التصريح ١٥٠/٢ .

كـ "صير ، وأصار ، وجعل ، ورد ، واتّخذ ، وتخذ ، ووهب[١] ". (**أَيضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرًا**) ؛ أي : كالتي قبلها [دون باقيها[٢]] (**وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ**) الذي هو ترك العمل لموجب ، (**والإِلْغَاءِ**) [أي[٣]] الذي [هو تركه لغيره[٤]] (**مَا * مِنْ قَبْلِ هَبْ**) ؛ أي : ما ذكر من الأفعال قبل هَبْ [دون باقيها[٥]] (**وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا**) ؛ أي :ولا يستعمل " هَبْ " في ذا الباب إلاّ بصيغة الأمر . (**كَذَا تَعَلَّمْ**[٦]) فلا يتصرفان (**وَلِغَيْرِ الْمَاضِي**) كالمضارع والأمر (**مِنْ * سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ**) ؛ أي : واجعل لغير الماضي من هذه الأفعال كل ما علم للماضي[٧] من الأحكام سوى " هَبْ " و " تَعَلَّمْ " للزومهما الأمر .

(**وَجَوِّزِ الإِلْغَاءِ**) في الفعل إذا كان متوسطًا بين المفعولين – والأرجح الإعمال – أو متأخرًا عنهما ، والأرجح الإلغاء[٨] .

(**لاَ فِي الابْتِدَا**) ؛ أي : إلاّ إذا كان متقدمًا عليهما ، فإنه يجب الإعمال .

(**وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأنِ** ، على أنّه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان ، (**أَوْ لاَمَ ابْتِدَا**) تعلق الفعل (**فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا**) ؛ أي : إذا ورد ما يوهم إلغاء الفعل المتقدم نحو : " ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ " تقديره " ظننته زيدٌ قائمٌ " أو "ظننتُ لزيدٌ قائمٌ " ، (**والتَزِمِ**

---

(١) لم يذكر ابن العيني " ترك " و " رَدّ " وهما من أفعال التحويل نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ سورة الكهف ، من الآية (٩٩) . فـ " بعضهم " مفعول أول ، وجملة " يموج في بعض " في موضع المفعول الثاني .

ونحو قول الشاعر :

فردّ شُعُورَهُنّ السُّودَ بِيضًا ... وردّ وُجُوهَهُنّ البيضَ سُودا

ينظر : شرح ابن عقيل ٤٢/٢ ، شرح الأشموني ٥٤/٢ .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٣) موجودة في (ب) ، ساقطة من (أ) .

(٤) في (ب) العبارة مضطربة [أي الذي بمعنى اعتقد وهو تركه لغيره] .

(٥) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٦) تَعَلَّمْ بمعنى : اعلم فلا يستعمل منها إلاّ الأمر مثل : "هَبْ" نحو قول الشاعر :

تَعَلَّم شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوّها ... فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمكرِ

ينظر : شرح التصريح ١٥٥/٢ .

(٧) جاء في نسخة (أ) [لكما علم للماضي] والصواب ما أثبتناه .

(٨) الإلغاء هو : ترك العمل لفظًا ومعنى لا لمانع نحو : " زيدٌ ظننت قائم " فليس لـ " ظننت " عمل في "زيدٌ قائمٌ " لا في المعنى ولا في اللفظ .

ينظر : شرح ابن عقيل ٤٤/٢ ، شرح الأشموني ٤٨/٢ .

التَّعْلِيقَ[1]) في هذه الأفعال (قَبْلَ نَفْيِ مَا) ؛ أي : إذا ذكرت قبل " ما " النافية (وَإِنْ وَلاَ) اختيها بأن يفصل بينها وبين ما بعدها . كـ " ظننتُ مَا أو إنْ أو لا زيدٌ قائمٌ " .

(لاَمُ ابتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ • كَذَا) ؛ أي : و"لام" الابتداء[2] ، و"لام" القسم مثل " ما " في لزوم التعليق قبلها ، كـ " علمتُ لزيدٌ قائمٌ " أو " لَيَقُومَنْ زيدٌ " ، (والاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ) ؛ أي : لزوم التعليق قبله " كعلمتُ أَيُّهُمْ أبوكَ " و " غُلاَمُ أيّهم أبوكَ " و " أزيدٌ[3] عندكَ أم عمروٌ ؟" و " هذا زيدٌ قائمٌ أم عمروٌ ؟" . [١٥/ج]

(لِعِلْمِ عِرْفَانٍ) عِرْفَان مصدر عَرَفَ (وَظَنِّ تُهَمَهْ • تَعْدِيَةٌ لِواحِدٍ مُلْتَزَمَهْ) ؛ أي : إذا جاءت " علم " بمعنى عرف ، و " ظنّ " بمعنى اتهم تعديا إلى مفعول واحد[4] ، (وَلِرَأى الرُّؤْيَا انْمِ) ؛ أي : وانسب لرأى الحلمية (مَا لِعَلِمَا • طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى) ؛ أي : ما انتسب لـ "عَلِمَ" الطالبة للمفعولين السابقة فتتعدى إلى مفعولين[5] .

(وَلاَ تُجِزْ هُنَا) ؛ أي : في باب ظنّ وأخواتها (بِلاَ دَلِيلِ) ؛ أي : من غير دليل على الحذف ، (سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ) ، وإن دل جاز نحو : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآئِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ [6]﴾ ؛ أي : تَزْعُمُونهم شركائي[7] ، ونحو : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ [8]ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا [9] [10]﴾ ؛ أي : بخلهم[11] (وَكَتَظُنُّ) في نصب المبتدأ والخبر مفعولين (اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي • مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ) ؛ أي : بشرطِ أن يأتي القول بلفظ المضارع مصدّرًا " بتا " الخطاب ويكون بعد استفهام ، ولا يفصل بينه وبين

---

(١) التعليق هو ترك العمل لفظًا دون مَعْنًا لمانع نحو: " ظننت لزيد قائم " فقولنا " لزيد قائمٌ" لم تعمل فيه "ظننتُ" لفظًا لأجل المانع لها من ذلك وهو "اللام" ولكنه في موضع نصب فهي عامله في المعنى دون اللفظ . ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي ٣٦٣/١ .

(٢) في (أ) [الابتد] .

(٣) في (ب) [زيدٌ] بدون "همزة" الاستفهام .

(٤) نحو : " علمت زيدًا " ؛ أي : عرفته ، و " ظننتُ زيدًا " ؛ أي : اتهمته .

(٥) نحو قوله تعالى : ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ سورة يوسف ، من الآية (٣٦) فـ "الياء" مفعول أول ، وجملة "أعصر خمرًا " في موضع المفعول الثاني .

(٦) سورة القصص ، من الآية (٦٢) .

(٧) حذف المفعولين وهما : الضمير ، وشركائى .

(٨) في (أ) [ولا تحسبن] والصحيح ما جاء في المصحف الشريف وأثبتناه .

(٩) في (أ) [خيرٌ] وهو خطأ والصواب ما جاء في المصحف الشريف وفي (ب) وأثبتناه .

(١٠) سورة آل عمران ، من الآية (١٨٠) .

(١١) في (ب) [تجدهم] والصحيح ما جاء في (أ) وأثبتناه

الاستفهام (بِغَيْرِ ظَرْفٍ) نحو : "أعندك تَقُولُ زيدًا مقيمًا[1] " ، (أَوْ كَظَرْفٍ) وهو الجار والمجرور نحو : " أفي الدارِ تقولُ زيدًا جالسًا " ، (أَوْ عَمَلْ) ، وهو المعمول ؛ بأن يفصل بأحدِ المفعولين نحو : " أزيدًا تقولُ منطلقًا " .

(وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ) ؛ أي : فالفصل بهذه الثلاثة مغتفر وأصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فيحكي به[2] . وقد ينصب المفرد إذا كان في معنى الجملة .

(وَأُجرِيَ القَوْلُ) في العمل (كَظَنَّ مُطلَقَا[3]) ؛ أي : من غير شرط (عِنْدَ سُلَيْمٍ[4] [نَحْوُ[5]] قُلْ ذَا مُشْفِقَا) .

---

(١) "زيدًا" مفعول أول ، و" مقيمًا " مفعول ثان .

(٢) يقصد ابن العيني أنه يجوز الرفع على الحكاية نحو : " أتقول زيد منطلق " .

(٣) حكى سيبويه هذه اللغة في كتابه ١٢٤/١ ، عن أبي الخطاب – الأخفش الكبير – فقال : (وزعم أبو الخطاب – وسألته عنه غير مرة – أن ناسًا من العرب يُوثق بعربيتهم وهم بنو سُلَيْم يجعلون بابَ قلتُ " أجْمَعَ مثل " ظننتُ ").

(٤) قال ابن الناظم في شرح الألفية ص٢١١ : (سُلَيْمٌ – بالتصغير – قبيلة من قيس عيلان ، وهو سليمُ بن منصور بن عكرمةَ بن حصفة بن قيس ابن عيلانَ ، وسُلَيمٌ أيضًا قبيلة من جذام من اليمن .
فهم يجرون القول مُجرَى الظنّ في نصب المفعولين مطلقًا ، أي سواء كان مضارعًا أم غير مضارع وُجِدَت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو : " قُلْ ذا مُشْفِقًا " ، فـ " ذا " مفعول أول و "مشفقًا " مفعول ثانٍ) .

(٥) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(أَعْلَمُ وأَرَى)

(إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا * عَدَّوْا) ؛ أي : رأى وعلم المتعديتان إلى مفعولين عدّوهما إلى ثلاثة ، (إِذَا صَارَا أَرَى[1] وأَعْلَمَا) ؛ بأن دخلت عليهما "همزة" التعدية ، (وَمَا) استقر من الحكم (لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتَ) ورأى (مُطْلَقًا) كجواز حذفهما[2] اختصارًا ، وغيره (لِلثَّانِ والثَّالِثِ أيضًا حُقِّقَا) (وَإِنْ تَعَدَّيَا) ؛ أي : علم ورأى (لِوَاحِدٍ بِلَا * هَمْزٍ) ؛ بأن كانت "علم" عرفانية ، و"رأى" بصرية (فَلِاثْنَيْنِ بِهِ) ؛ أي : بـ "الهمزة" (تَوَصَّلا والثَّانِ مِنْهُمَا) ؛ أي : من هذين المفعولين (كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا[3]) ؛ أي : كثاني المفعولين في باب كسى ، وهو كل فعل متعد إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كـ " كَسَوْتُ زيدًا جُبَّةً " .

(فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا) ؛ فيجوز الاقتصار عليه وعلى[4] الأول ، ويمتنع الإلغاء . (وكَأَرَى السَّابِقِ) ؛ أي : التي تتعدى بدخول "الهمزة" إلى ثلاثة (نَبَّا أَخْبَرَا * حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا) ، فيتعدى مثلها إلى ثلاثة[5] .

---

(١) في (ب) [أرا] .

(٢) مثال حذفهما للدلالة عليهما أن يقال : هل أعْلَمْتَ أحدًا عمرًا قائمًا ؟ فتقول : أعلمتُ زيدًا .

(٣) في (أ) [كسى] والصحيح ما جاء في الألفية وأثبتناه .

(٤) مثال حذف الثاني وإبقاء الأول نحو : " أعلمتُ زيدًا " .
ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني نحو : " أعلمتُ الحقَّ " .

(٥) في (ب) [ثلاث] بدون "التاء" ، والصحيح ما جاء في (أ) وأثبتناه ؛ لأن المعنى ثلاثة مفاعيل ، فالعدد من ثلاثة إلى عشرة يخالف المعدود في التذكير والتأنيث .

(الفَاعِلُ)

(الفَاعِلُ) هو الاسم (الذى) أسند إليه فعل أو ما جرى مجراه مقدمًا عليه على طريقة "فعل" أو "يفعل"، (كمرفوعَيْ أتى * زَيْدٌ مُنيرًا وَجْهُهُ) فزيدٌ فاعلٌ لأنه اسم أسند إليه فعل مقدم على طريقة "فَعَلَ"، وكذا وجهه لأنه اسم أسند[1] إليه اسم مقدم جار مجرى الفعل، وسواء كان الفعل متصرفًا نحو: "قامَ زيدٌ" أو جامدًا نحو: (نِعْمَ الفَتَى) (وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ) ؛ أي: مرتبة الفاعل بعد فعله، (فَإِن ظَهَرْ) ؛ أي: برز الفاعل في المعنى (فَهْوَ) الفاعل اصطلاحًا (وإلاَّ) ؛ أي: وإن لم يبرز (فَضَمِيرٌ اسْتَتَر) ؛ أي: فالفاعل ضمير مستتر.

(وَجَرِّدِ الفِعْلَ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا مَا أُسْنِدَا * لاثْنَيْنِ) ؛ أي: لفاعل مثنى [ظاهر[2]] كـ "فاز الشهيدَان" (أَوْ جَمْعٍ) ؛ أي: لفاعلٍ مجموعٍ ظاهرٍ (كَفَازَ الشُّهَدَا) . (وَقَدْ يُقَالُ) فيه على لغة أكلوني البراغيث[3] (سَعِدَا) الزيدان (وَسَعِدُوا) الزيدون، و"سعدن الهندات"، فهذه الحروف على هذه اللغة علامات للفاعل لا ضمائر. [١٦/ع١]

(وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ[4]) ؛ أي: والفعل مسند للاسم الظاهر بعده، (وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا) ؛ أي: وقد يحذف الفعل ويبقى الفاعل مرفوعاً إما جوازًا (كَمِثْلِ) قولك: (زَيْدٌ فِي جَوَابِ) من قال لك (مَنْ قَرَا) ؟ [وإما وجوبًا كمثل "أحَدٌ" في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[5]][6] .

(وَتَاءُ تَأْنِيثٍ) [ساكنة[7]] (تَلِي المَاضِي إِذَا * كَانَ) مسندًا (لأُنْثَى) تدل على تأنيث فاعله (كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى) ، وهذه "التاء" جائزة[8] ، (وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ * مُتَّصِلٍ) ، [أي: إذا اسند إلى الفعل ضمير متصل حقيقي التأنيث أو مجازيه[9]] (أَوْ)

---

(١) في (ب) [المسند] .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٣) في كتاب سيبويه ذُكر: (أكلوني البراغيث) في ١٩/١ ، ٢٠ ، ٧٨ ، ٢٠٩/٣.

(٤) في (ب) [مسندا] بـ "الألف" .

(٥) سورة التوبة، من الآية (٦) . فـ "احدٌ" فاعلُ فعل محذوف يفسره "استجارك" والتقدير: "وإن استجارك أحدٌ استجارك" . ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٦٣٦/٢ ، شرح التصريح ٢٦١/٢ .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٨) يريد الشارح أن هذه "التاء" لها حالتان: حالة لزوم، وحالة جواز .

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

فعل فاعل ظاهر متصل (مُفْهِمِ ذَاتَ حِرِ) ؛ أي : فَرج[1] وهو الحقيقي التأنيث غير جمع ولا جنس .

(وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ) بينه وبين فاعله الحقيقي التأنيث (تَرْكَ التَّاءِ) كما (فِي • نَحْوِ أَتَى القَاضِيَ بِنتُ الوَاقِفِ) وتختار[2] إثباتها في غير الحقيقي المتصل وفي الحقيقي المفصول بغير إلاّ .

(وَالحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ) ؛ أي : مع المفصول (بِإلاَّ فُضِّلاَ) ؛ أي : مفضل على إثباتها (كـ " مَازَكَا[3] إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ العَلاَ ") فزكى أجود من زكتْ .

(وَالحَذْفُ) ؛ أي : حذف " التاء " من المسند إلى الظاهر الحقيقي التأنيث (قَدْ يَأتِي) على لغةٍ (بِلاَ فَصْلٍ) ؛ أي : من غير فصلٍ نحو : " قال فُلانة[4] " . (وَمَعْ • ضَمِيرِ ذِي المَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ) ؛ أي : وقد ورد حذفها في الشعر من المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ومنه[5] :

.... وَلاَ أَرضَ أَبْقَلَ إِبقَالَهَا

(وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ • مُذَكَّرٍ) ؛ أي : وحكم "التاء" مع المسند إلى جمع غير المذكر السالم ، (كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ) وهي "لبنة " ؛ أي : كحكمها[6] مع المجازي التأنيث تقول " قام وقامت الرجال" كما تقول : " سقط وسقطت اللبنة " ، و" قامت وقام الهندات ".

---

(١) الحِر : الفرج ، وأصله : حِرحِ حذفت "لام" الكلمة منه تخفيفاً .
جَاء في القاموس المحيط مادة (حِرْح) : (حرح_ بالكسر _ جمع أحراحٌ وحرون ،والنسبة إليه حِرِى ، وحرحني) . ينظر : شرح التصريح ٢/٢٧٥ .

(٢) في (ب) [ومختار] .

(٣) في (أ) و (ب) [ما زكى] وأثبتنا ما جاء في الألفية .

(٤) هذه اللغة قليلة جدًا ، حكى سيبويه : " قال بعض العرب : " قال فلانة " و " ذهب فلانة " .
ينظر : الكتاب ٢/٣٨ ، ٤٥ .

(٥) البيت من المتقارب وهو لعامر بن جوين وصدره :
فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ....
اللغة : "المزنة" : السحابة المثقلة بالماء ، " الودق " : المطر ، " أبقل " : أنبت البقل ، وهو النبات .
وجاء البيت في : الكتاب ٢/٤٦ ، الأصول ٢/٤١٣، شرح المفصل ٥/٩٤ ، شرح التسهيل ٢/١١٢ ، شرح ابن عقيل ٢/٩٢ ، شرح التصريح ٢/٢٧٢ ، شرح الأشموني ٢/١٠٨ ، خزانة الأدب ١/٤٥، ٤٩.
والشاهد فيه : قوله : " أبقل إبقالها " والقياس : أبقلت إبقالها ، لأن الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض ، وهي مؤنث مجازي ، فحذف "التاء" هنا ضرورة شعرية .

(٦) في (ب) [حكمها] بدون "الكاف" .

وأما السالم المذكر فلا تلحق[١] معه ، (وَالْحَذفُ فِى نِعْمَ الفَتَاةُ استَحْسَنُوا) ؛ وكذا في بئس (لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنْ) ؛ كأنه في معنى جنس المرأة والإثبات أحسن. [١٦/٢٤ع]

(والأصْلُ فِى الفَاعِلِ أنْ يَتَّصِلاَ) ؛ أي : بفعله لأنه كجزئه[٢] ، (والأصْلُ فِى المَفْعُولِ أنْ يَنْفَصِلاَ) ؛ أي : عن الفعل بالفاعل [(وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأصْلِ) ؛ بأن يقدم المفعول على الفاعل[٣]] (وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ) كـ " زيدًا ضربَ عمروٌ " .

(وأخِّرِ المَفْعُولَ) عن الفاعل وجوبًا في موضعين ، (إنْ لَبْسٌ حُذِرْ) ؛ بأن يخفى إعرابهما كـ " ضرب موسى عيسى[٤] " .

(أوْ أُضْمِرَ الفَاعِلُ) ؛ أي : كان ضميرًا متصلاً (غَيْرَ مُنْحَصِرِ) نحو : "أكرمت زيدًا " ، (وَمَا بِإلاَّ أوْ بِإنَّمَا انْحَصَرْ • أخِّرْ) وجوبًا سواء كان فاعلاً أو مفعولاً كـ " إنَّما ضرب زيدٌ عمروًا " و " ما ضرب عمروًا إلاَّ زيدٌ " ، (وَقَدْ يَسْبِقُ) ؛ أي : المحصور (إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ) ، وإنما يظهر القصد في المحصورِ " بإلا[٥]" دون "إنَّما " .

(وَشَاعَ) تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه ، وذلك (نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ[٦] • وَشَذَّ) تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه وذلك (نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ[٧]) .

---

(١) في (أ) [يلحق] .

(٢) في (ب) [كخبره] والصحيح ما جاء في (أ) .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٤) جاء الفاعل والمفعول به اسما مقصورًا خفي إعرابه ، ولهذا يكون الأول فاعلاً ، والثاني مفعولاً به وجوبًا .

(٥) ينظر : ص٥٦-٥٨ من الدراسة ، فقد تم دراسة المسألة وبيان المذاهب النحوية فيها .

(٦) ربَّه : مفعول به ، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى "عمر" ، وهو الفاعل وإنما جاز ذلك - وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظًا - لأن الفاعل منويّ التقديم على المفعول ، لأنّ الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبه وإن تأخر لفظًا .

(٧) " الهاء " المتصلة بنَوْر - الذي هو الفاعل - عائدة على " الشجر " وهو المفعول ، وإنما شذ ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ؛ لأن " الشجر " مفعول وهو متأخر لفظًا والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبه.

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه وقد أجازها بعض الكوفيين وأبو الفتح بن جني وتابعهما المصنف .

ينظر : الخصائص ٢٩٤/١ ، شرح التصريح ٢٩٥/٢ .

(النَّائِبُ عَنِ الفَاعِلِ)

يسمى به و بما لم يسمَّ فاعله .

(يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ) ؛ أي : عن فاعل حذف لغرض (فِيمَا لَهُ) من الأحكام كالرفع والتأخير وغير ذلك(كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ[١]) ، أصله : نلتَ خيرَ نائل ، وإذا أردتَ بناء فعل لمفعول (فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ) ماضيًا كان أو مضارعًا ، (وَالمُتَّصِلْ • بِالآخِرِ اكسِرْ فِي مُضِيٍّ) ؛ أي : واكسر الحرف الذي قبل الآخر في الماضي (كَوُصِلْ) بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، (وَاجْعَلْهُ) ؛ أي : ما قبل الآخر (مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا • كَيَنْتَحِي المَقُولِ فِيهِ) إذا بني للمفعول (يُنْتَحَى) بضم الأول وفتح ما قبل الآخر ، (وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا المُطَاوَعَةْ) ، أي الحرفِ الثاني[٢] من الفعل المفتتح " بتاء " المطاوعة [١٧/ب]

(كَالأَوَّلِ اجْعَلَنْهُ بِلاَ مُنَازَعَةْ) ؛ أي : ضمةً كما يضم الأول فقل في "تَعلَّم[٣] تُعُلِّمَ" [يضم[٤]] الأول والثاني (وَثَالِثَ) الفعل الماضي (الَّذِي) افتتح (بِهَمْزِ[٥] الوَصْلِ • كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ) ؛ بأن تضمه (كَاسْتُحْلِي) ، بضم أوله وثالثه ، (واكْسِرْ) إن شئت (أَوَ اشْمِمْ فَاثُلاَثِيَّ أُعِلَّ • عَيْنًا) ؛ أي : فالفعل الماضي الثلاثيَّ المعتلّ "العين" نحو : " باع " إذا أردت بناءه للمفعول فقل : " بِيعَ " بكسر أوله أو بإشمامه[٦] وهو هنا شوّب الكسرة شيئًا من صوت الضمة[٧] .

---

(١) في (أ) [نايل] بـــ "الياء" ، والصواب ما أثبتناه من (ب) لأن " الياء " إذا وقعت عينا لاسم فاعل فعل أعلت فيه تقلب "همزة" نحو : " بائع " .

(٢) في (ب) [التالي] .

(٣) في (أ) [يعلم] بـــ "الياء" . والصواب ما جاء في (ب) لأنه يتحدث عن الفعل المبدوء بـــ "تاء" المطاوعة .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٥) في (أ) [بهمزة] بـــ "التاء" المربوطة ، والصحيح ما جاء في (ب) والألفية وأثبتناه .

(٦) هو الإتيان بـــ "الفاء" بحركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك إلاَّ في اللفظ ولا يظهر في الخط . ينظر : شرح ابن عقيل ١١٧/٢ .

(٧) وقد قرئ في السبعة قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ سورة هود من الآية (٤٤) . بالإشمام في ﴿ قِيلَ ﴾ و ﴿ غِيضَ﴾ .

ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٧٠٠/٢ ، شرح ابن عقيل ١١٧/٢ ، شرح التصريح ٣٠٩/٢ ، شرح الأشموني ١٢٨/٢ .

(وَضَمُّ جَا كَبُوعَ فَاحتَمِلْ) ؛ أي : وورد تخفيفه بحذف حركة عينه وابقاء " الفاء" على ضمِّها فإن كانت " واوًا " سلمت كـ " قُولَ " وإن كانت " ياء " قلبت " واوًا " كـ " بُوعَ[(١)] " .

(وإنْ بِشَكْلٍ) وهو ضمُّ " الفاءِ " أو كسرها (خِيفَ لَبْسٌ) أي أن يلتبس فعل المفعول بفعل الفاعل (يُجتَنَبْ) ؛ أي : ذلك الشكل[(٢)] الذي بسببه وقع اللبسُ كما في "بيع" تقول : " بُعت يا عبد " بالضم[(٣)] والإشمام[(٤)] ، وفي " عوق " تقول : " عِقت يا زيد " بالكسر أو الإشمام ، ولو كسرت أولاً أو ضممت ثانيًا لالتبس[(٥)] ، (وَمَا) تقدم (لِبَاعَ) من جواز الكسر والإشمام[(٦)] ، والضم في "فائه" (قَدْ يُرَى) قليلاً (لِنَحوِحَبَّ) ، وهو الثلاثي المضاعف[(٧)] .

(وَمَا) تقدم (لِفَا باع) من الكسرِ والضم والإشمام (لِمَا العَيْنُ تَلِي) ؛ أي حاصل لما تليه "العين" من فعل ماض معتل "العين" موزون بـ " افْتَعَلَ " أو " انفَعَلَ " إذا بنيته للمفعول (فِي اخْتَارَ وانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي) فتقول : "اختِيرَ واختُورَ" ، "وانقُودَ وانقِيدَ[(٨)] "، وبالإشمام فيهما ، و"همزته" تابعة لثالثة .

(وَقَابِلٌ مِنْ ظَرفٍ أو مِنْ مَصْدرٍ) . القابل من الظرف ما كان مختصًا متصرفًا ملفوظًا به ، ومن المصدر[(٩)] ما كان متصرفًا لغير مجرد التوكيد ملفوظًا به أو مدلولاً عليه بغير العامل[(١٠)] .

(أوْ حَرْفِ جَرٍّ) ؛ أي : والقابل من الجار ما لم يلزم طريقة واحدة كحروف

---

(١) إخلاص الضم نحوَ : " قول " ، و" بوع " هي لغة بني دَبير ، وبني فَقْعَسْ وهما من خصماء بني أسد .
ينظر : ابن عقيل ١١٥/٢ .

(٢) في (ب) [المشكل] .

(٣) في (ب) [أو] .

(٤) ولا يجوز الكسر فلا تقول "بِعتَ" لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالكسر لا غير ، نحو: "بِعتُ الثوب" .

(٥) في (ب) [لالتباس] .

(٦) في (ب) [الأشمام بالعين تلى أى حاصل لما يليه العين] تداخل في هذا السطر غير مفهوم . وكتبت "همزة" الإشمام بالفتح .

(٧) تقول (حُبَّ) و (حِبَّ) ويجوز الإشمام .

(٨) في (ب) [وانقِيدَ وانقُودَ] .

(٩) في (ب) [وفي المصدر] والصواب ما جاء في (أ) وأثبتناه .

(١٠) في (ب) [التعليل] .

القسم ولا يكون للتعليل كـ "اللام" (بِنِيابَةٍ حَرِى) ؛ أي : بلوب[1] عن الفاعل كـ " سِيرَ يَوْمُ الجُمعَةِ " وَ " ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ " و " مُرَّ[2] بزَيْدٍ " ، وحَرِى بمعنى : حقيق .

(وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هذِى) الثلاثة عند البصريين[3] (إِنْ وُجِدْ * فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ) أحدها[4] نائبًا مع وجود المفعول به وهو مذهب الكوفيين[5] (وَبِاتِّفَاقٍ) من النحاة (قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ * بَابِ كَسَا[6]) ؛ أي : يجوز أن ينوب المفعول الثاني من باب " كسى " وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول (فِيمَا التِبَاسُهُ أُمِنْ) فتقول : "كُسِيَ زيدًا ثوبٌ " فإن وجد اللبس وجب أنابة الأول كـ " أُعطِي زيدٌ عَمْرواً[7] " . [١٧/ب]

(فِي بَابِ ظَنَّ وأَرَى المَنْعُ اشْتَهَرْ) ؛ أي : واشتهر عند النحاة منع[8] إنابة المفعول الثاني في باب ظنَّ ، وهو ما كان الثاني هو الأول في المعنى ، وباب أرى وهو كل متعدٍ إلى ثلاثة ، قال المصنف (وَلاَ أَرَى مَنْعًا إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ) ؛ أي : الصحيح عنده جوازه إذا أُمنَ اللبس ، (وَمَا سِوَى النَّائِبِ) عن الفاعل (مِمَّا عُلِّقَا * بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحقَّقَا) ؛ أي : وإذا أنبت[9] عن الفاعل أحد المفعولين أو [المفاعيل[10]] كان ما سوى النائب عن الفاعل مما تعلق بالفعل من جميع المنصوبات منصوبًا[11] لفظًا أو محلاً .

---

(١) يريد ابن العيني أن يقول إن الظرف ، والمصدر ، والجار والمجرور ينوب عن الفاعل عند عدم وجود المفعول به .

(٢) في (ب) [مرى] .

(٣) ما عدا الأخفش ، فهو يرى أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منها ، تقول : " ضرب في الدار زيدٌ " و " ضُرِب في الدار زيدًا " وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به ، نحو : " ضُرِب زيدٌ في الدار " ، ولا يجوز نحو : " ضُرِب زيدًا في الدار " . ينظر : شرح ابن عقيل : ١٢٣/٢ ، شرح التصريح : ٣٢٤/٢ . وينظر : ص٥٨-٦٠ من الدراسة .

(٤) في (ب) [أي أحدهما] .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١٢٨/٢ – ١٢٩ ، شرح ابن عقيل ١٢١/٢ ، شرح التصريح ٣٢٦/٢ .

(٦) في (أ) و (ب) [كسى] وأثبتنا ما جاء في الألفية .

(٧) لا يجوز إقامة الثاني لئلا يحصل لبس لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذا .

(٨) في (أ) [مع] والصواب ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٩) في (ب) [وإذا اثبت الفعل عن الفاعل] .

(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(١١) يريد ابن العيني أن يقول إن الفعل لا يرفع نائب فاعل إلا واحدًا من المفاعيل التي كان الفعل ناصبًا لها وهو مبني للمعلوم نحو : " أُعطِيَ زيدٌ صاعًا " و " أُعلِمَ زيدٌ خالدًا قائمًا " .

(اشْتِغَالُ[١] الْعَامِلِ عَنِ الْمَفْعُولِ)

المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله .

(**إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ * عَنْهُ**) ؛ أي : شغل فعلاً عن نصب الاسم السابق (**بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّ**) ؛ أي : بنصب لفظ[٢] الضمير أو محله نحو " زيدًا ضربته " و " زيدًا مررتُ به " ، (**فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ**) ؛ أي : فيجوز[٣] نصب الاسم السابق والجمهور[٤] على أنه منصوب (**بِفِعْلٍ أُضْمِرَا * حَتْمًا**) ؛ أي : مُضْمَر[٥] وجوبًا ، (**مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا**) ؛ أي : للفعل[٦] الظاهر إما لفظًا ومعنى كـ " زيدًا ضربته " أو معنى كـ " عمروًا مررتُ به " التقدير : " ضربت زيدًا ضربته " ، و " جاوزت عمروًا مررتُ به " (**وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ**[٧]) الاسم (**السَّابِقُ مَا * يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ**) من أدوات الشرط (**كَإِنْ**) نحو : " إنْ زيدًا ضربتَهُ " (**وَحَيْثُمَا**) نحو : " حَيْثُمَا زيدًا لقيتَهُ فأكرِمْهُ " [١٨/ع١] وأدوات التحضيض أو أدوات الاستفهام خلا "الهمزة" (**وَإِنْ تَلاَ**) الاسم (**السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا * يَخْتَصُّ**) كـ "إذا" الفجائية ، و"ليتما" (**فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا**) نحو : " خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو[٨] " و " ليتما زيدٌ أكرمتُهُ[٩] " (**كَذَا**) التزم الرفع (**إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ**[١٠] **مَا لَمْ يَرِدْ * مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ**) ؛ أي : إذا [توسط بين الاسم السابق والفعل شيءٌ لا يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدور نحو[١١]] : " زيدٌ هل رأيته[١٢] " وجاز الأمران (**وَاخْتِيرَ نَصْبٌ**) إذا كان الاسم السابق (**قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ**) وهو الأمر والنهي والدعاء نحو : " زيدًا اضرِبْهُ " ؛ (**وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ**) ؛ أي : وكذا

---

(١) الاشتغال ، ويسميه بعض النحاة : " ما اضمر عامله على شريطة التفسير " .
ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٢/٨٤٦ – ٨٤٧ .

(٢) في (ب) [لفظًا] .

(٣) في (ب) [ويجوز] .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٢/١٣٠ – ١٣١ ، شرح التصريح ٢/٣٥٢ ، شرح الأشموني ٢/١٤٥ .

(٥) في (ب) [يضمر] والصحيح ما أثبتناه .

(٦) في (ب) [الفعل] والصحيح ما أثبتناه .

(٧) في (أ) و (ب) [تلى] والصحيح ما أثبتناه حسب ما جاء في الألفية.

(٨) لأن " إذا " الفجائية لا يقع بعدها الفعل لا ظاهرًا ولا مقدرًا .

(٩) لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسّر عاملاً فيما قبله .

(١٠) في (أ) و (ب) [تلى] والصحيح ما أثبتناه حسب ما جاء في الألفية.

(١١) ما بين الحاصرتين ساقط من (أ) .

(١٢) في (ب) [رأيت] .

اختير(١) إذا كان الاسم بعد شيء(٢) يغلب دخوله على الفعل كـ "همزة" الاستفهام ، وحيث والنفي "بما ولا وإنْ" ، نحو : " أزيْدًا ضربتَهُ " (وَبَعْدَ عَاطِف) ؛ أي : وكذا اختير إذا كان بعد حرف عطف(٣) (بِلاَ فَصْلٍ عَلَى * مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أوَّلاَ) ؛ أي : على جملة فعلية نحو : " قام زيدٌ وعمروًا كلمتَهُ " فبلا فصلٍ احتراز من أن يفصل بين حرف العطف والمعطوف فاصلٌ نحو : " قامَ زيدٌ وأمّا عمروٌ فكلمتهُ(٤) " . ومستقر أوّلاً ، احتراز من ذات الوجهين .

(وَإنْ تَلاَ) الاسم (الْمَعْطُوفُ) جملة ذات وجهين بأن يكون صدرها مبتدأ(٥) وعجزها (فِعْلاً مُخْبَرًا * بِهِ عَنِ اسْمٍ) نحو : " زيدٌ قام وعمروٌ أكرمتهُ " ، (فَاعْطِفَنْ)؛ إي : الجملة على الجملة حال كونك (مُخَيَّرًا) بين رفع " عمرو " ونصبه(٦) .

(وَالرَّفْعُ فِى غَيْرِ الَّذِى مَرَّ رَجَحْ) ؛ أي : وإذا خلا الاسم السابق من موجب النصب ومرجحه ، وموجب الرفع ، وتساوى الوجهين فالرفع راجح نحو : "زيدٌ لقيته(٧) " (فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ) ، هذا يتمم .

(وَفَصْلُ مَشْغُولٍ) ؛ أي : وإذا فصل بين الفعل المشغول بالضمير وبين الضمير (بِحَرْفِ جَرٍّ * أوْ بإِضَافَةٍ) نحو : " إن زيدًا مررتَ به أو رأيتَ أخاه " .

(كَوَصْلٍ يَجْرِى) ؛ أي : فحكمه حكم ما إذا كان الضمير متصلاً بالفعل في جميع [١٨/ع٢] ما تقدم ، (وَسَوِّ فِى ذَا الْبَابِ) ؛ أي : باب الاشتغال ، (وَصْفًا) هو اسما الفاعل والمفعول (ذَا عَمَلْ) احتراز من اسم الفاعل بمعنى المضي (بِالْفِعْلِ) ؛ أي : اجعل حكم الوصف العامل كحكم الفعل في تفسير ناصب الاسم السابق ، (إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ) كاسم الفاعل الواقع صلة لأل الموصولة(٨) ؛ فإنه لا عمل له فيما(٩) قبلها نحو : " زيدٌ أنا الضاربه غدًا (١٠)" وكالصفة المشبهة لامتناع عملها فيما قبلها .

---

(١) يقصد النصب .

(٢) في (ب) [بعده] .

(٣) يختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية .

(٤) في (ب) [قام زيدٌ وأما عمروًا كلمته] وهو غير المراد منها لأن المراد عطف جملة فعلية على جملة فعلية .

(٥) في (ب) [صدِّر بالابتداء] .

(٦) في (ب) [ونصب] .

(٧) يجوز رفع زيد ونصبه ، والمختار رفعه لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار .

(٨) في (ب) [الموصول] .

(٩) لأن ما بعد "الألف واللام" لا يعمل فيما قبلها فلا يفسّر عاملاً فيه .

في (ب) [أيضًا] .

(وَعُلْقَةٌ) المراد بها الضمير العائد على الاسم السابق (حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ) المراد به هنا النعت ، وعطف البيان ، [وعطف النسق بالواو[1]] (كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الوَاقِعِ) أي : شاغل الفعل إذا كان أجنبيًا وله تابع سببي فالحكم معه[2] كالحكم مع السببي[3] نحو : " هند ضربت رجلاً يضربها " .

---

(1) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(2) في (ب) [مع] .

(3) يقصد ابن العيني أن الأجنبي إذا اتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي .

(تَعَدِّي الفِعْلِ ولُزُومُهُ)

الفعل قسمان ، متعد ولازم[١] (عَلَامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أَنْ تَصِلْ * هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ) ؛ أي : ما جاز أنْ يتصل به ضمير غير المصدر (نَحْوُ عَمِلْ) .

تقول[٢] : " الخير عمله زيدٌ[٣] " وخرجت "هاء " المصدر لاتصالها بهما[٤] (فَانْصِبْ به) ؛ أي : بالمتعدى (مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ) ذلك المفعول (عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ) أمّا لو ناب فإنه[٥] يرفع . (وَلَازِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى) ؛ أي : ما سوى المتعدي وهو ما لم يصلح لأن يتصل به ضمير غير المصدر فهو اللازم .

(وَحُتِمْ * لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا) ، وهي ما دل على معنى قائم بالفاعل (كَنَهِمْ) ، وشجع ، وجبن ، وحسن ، وقبح ، فهذه يستدل على لزومها بمعناها (كَذَا) ما يستدل على لزومه بوزنه وهو (افْعَلَلَّ) كاقْشَعَرَّ ، (وَالمُضَاهِي) ؛ أي : المشابه[٦] (اقْعَنْسَسَا[٧]) ، وهو ما كان على وزن " افْعَنْلَل " " كاحْرَنْجَمَ[٨] " . (وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً) كنَظُفَ وطَهُرَ (أَوْ دَنَسَا) كنجس ورجس ، (أَوْ عَرَضَا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم [له[٩]] ، كمرض وكسل ، (أَوْ طَاوَعَ المُعَدَّى * لِوَاحِدِ) ؛ أي : [١٩/١٤] لمفعول واحد ، والمراد بالمطاوع : ما قَبِل أثر الفعل .

(كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا[١٠]) وكسرته فانكسر ، واحترز بواحدٍ عن المتعدي لاثنين فإنه متعد[١١] إلى واحد . (وَعَدِّ) فعلاً (لَازِمًا) إذا أردت تعديته إلى مفعول (بِحَرْفِ جَرٍّ) نحو : " فرحتُ بقدومك " والمتعدي إلى واحد تعدى[١٢] به إلى اثنين ، (وَإِنْ حُذِفْ

---

(١) في (ب) [ولا لزم] .

(٢) في (ب) [يقول] بـ "الياء" .

(٣) الفعل هنا جاء متعديا لأنه اتصل به " هاء " المفعول به .

(٤) أي تتصل بالمتعدي واللازم مثال المتصلة بالمتعدي " الضرب ضربته زيدًا " ؛ أي : " ضربت الضرب زيدًا " ومثال المتصلة باللازم " القيام قمته " ؛ أي : " قمتُ القيام " .

(٥) نحو : " تُدُبِّرتِ الكُتُبُ " .

(٦) في (ب) [مع المشابه] .

(٧) بمعنى : رجع وتأخر .

(٨) احرنجم الرجل : أراد شيئًا ثم عدل عنه ، واحرنجمت الإبل : اجتمعت متراحمة .
ينظر : اللسان مادة (حرجم) .

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(١٠) في (ب) [فامبتدا] .

(١١) في (ب) [متعدى] بـ "الياء" في آخره .

(١٢) في (ب) [يعدى] بـ "الياء" في أوله .

فالنّصبُ للمُنْجَرّ) ؛ أي : وإذا حذف [حرف[1]] الجرّ نُصب المجرور ، وهذا الحذف إما أن يكون (**نَقْلاً**) ؛ أي : مقصورًا على السماع أو مطردًا ، فالأول نحو : " ذهبَ الشام " أي : إلى الشام ، والثاني (**فِي أنَّ وأنْ**) ؛ أي : المصدريتين[2] (**يَطّرِدُ * مَعْ أمْنِ لَبْسٍ**) ؛ أي : إذا أُمن اللبس (**كَعَجِبْتُ أنْ يَدُوا**) ؛ أي : من أنْ يعطوا الدية ، وعجبت أنكَ تقوم ؛ أي : من أنك . ولا يجوز حذفه في نحو : " رغبت في أنْ يقوم " أو " عن أن تقوم[3] " لالتباسه .

(**وَالأصلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى**) ؛ أي وإذا تعدى الفعل إلى اثنين ثانيهما ليس خبرًا في الأصل ، فالأصل تقديم ما هو منهما فاعل في المعنى . (**كَمَنْ * مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ**) وكـ "زيدٌ" من " أعطيتُ زيدًا درهمًا " ، فمَنْ وزيدٌ فاعلا اللبس[4] والأخذ في المعنى[5] ، ويجوز تأخيره[6] ([**وَيَلْزَمُ الأصلُ**[7]]) الذي هو تقديم الفاعل في المعنى ، (**لِمُوجِبٍ عَرَى**) ؛ أي : وجد في الكلام من لبس كـ " أعطيتُ زيدًا عمرًا[8] " أو حُصر الثاني[9] كـ " ما أعطيتُ بكرًا إلاّ درهمًا " ، أو كون الأصل ضميرًا متصلاً كـ " أعطيتُكَ درهمًا " .

(**وتَرْكُ ذَاكَ الأصْلِ**) المذكور (**حَتْمًا قَدْ يُرَى**) ؛ بأن يجب تأخير ما هو فاعلٌ في المعنى بحصرٍ كـ " ما أعطيتُ درهمًا إلاّ زيدًا " أو كونه ضميرًا متصلاً كـ " الدرهم أعطيته زيدًا "، أو اتصال ضمير بالأول يعود على الثاني كـ "أعطيتُ الدابة راكبها[10]" .

(**وَحَذْفَ فَضْلَةٍ**[11]) وهو المفعول في غير باب ظن (**أجِزْ إنْ لَمْ يَضِرْ**) ؛ فإن ضرَّ امتنع .

---

(١) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) ، والمعنى يستقيم بها .

(٢) في (أ) [المصدرتين] .

(٣) في (ب) [رغبت في أن تقوم أو عن أنْ يقوم] . بـ "التاء" في تقوم ثم "الياء" .

(٤) في (ب) [فاعل] .

(٥) و " نسج اليَمَن " هو الملبوس ، فهو المفعول في المعنى .

(٦). أي : يتقدم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعلٌ في المعنى ، فيقال : " ألبِسَنْ نَسْجَ اليَمَن مَنْ زاركم " . ينظر : شرح الأشموني ١٦٦/٢ .

(٧) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) . وهذه الزيادة متفقة مع ألفية ابن مالك .

(٨) في (ب) [عمرًا] ، فيجب تقديم الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره لأجل اللبس .

(٩) أي بـ " ما " و " إلاّ " .

(١٠) فلا يجوز تقديم " راكبها " وإن كان فاعلاً في المعنى في نحو : " أعطيت راكبها الدابة " لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، وهذا ممتنع .

(١١) الفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به ، والعمدة ما لا يستغني عنه كالفاعل .

(كحذفِ ما سيقَ جوابًا) لمن قال : " منْ ضربتَ ؟ " فأجبته بــ " ضربتُ زيدًا " فلو حذفته لم يحصل جواب . (أوْ حُصِرْ) كــ "ما ضربتُ إلاّ زيدًا " فلو حذفته لزم نفي [١٩ب]
الضرب مطلقًا .

(وَيُحْذَفُ لناصِبُهَا) ؛ أي : ويجوز حذف الفعل الناصب للفضلة ، (إنْ عُلِمَا) بقرينةَ كقولك للمتأهب للحج "مكة" بإضمار "تريد" و"زيدًا[1]" لمن قال : " مَنْ ضربتَ ؟ " .

(وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ) ؛ أي :حذف الفعل (مُلْتَزَمَا) ، وذلك في باب الاشتغال[2] ، والنداء ، والتحذير ، والإغراء ، بشرطه . وما كان مثلاً أو جاريًا مجرى المثل .

---

(١) في (ب) [زيدٌ] .

(٢) في نحو : " زيدًا ضربته " التقدير " ضربتُ زيدًا ضربته " فحذف الفعل هنا واجب .

(التَّنَازُعُ[١] فِي العَمَلِ)

هو تقدم[٢] عاملين على معمول يطلبه كل منهما من جهة المعنى (**إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ**) سواء أكانا فعلين[٣] أو اسمين[٤] ، أو اسمًا وفعلاً ، فخرج بالاقتضاء ما إذا كان أحد العاملين لا يقتضي عملاً في المنازع ، أو كان توكيدًا للآخر وكانا (**قَبْلُ**) ؛ أي : متقدمين على الاسم (**فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ**) ؛ أي : في لفظه ، والثاني العمل في ضميره ، (**وَالثَّانِ**[٥] **أَوْلَى**) ؛ أي : واعمال الثاني في لفظه أولى (**عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَةْ**[٦]) ، وهو الصحيح نحو : "قاما وقعدا الزيدان" و"واكرمني وأكرمتُ الزيدين" ، (**وَاخْتَارَ عَكْسًا**) وهو إعمال الأول في لفظه (**غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ**) ؛ أي : رهط الكوفيون[٧] نحو : "قام وقعد الزيدان" و " أكرمني[٨] وأكرمتُ الزيدون " ، (**وَأَعْمِلِ المُهْمَلَ**) ؛ أي : العامل الذي لم يسلط على الاسم الظاهر وهو يطلبه في المعنى .

(**فِي ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ**) ؛ أي : في ضمير الاسم المتنازع فيه ، (**وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا**) من مطابقة الضمير للظاهر[٩] ، ووجوب حذف الضمير في بعض الأحوال وتأخيره في بعضها ، (**كَيُحْسِنَانِ وَيَسِيءُ ابْنَاكَا**) ؛ فيحسنان [مهمل[١٠]] على[١١] اختيار البصريين ، وقد عمل في ضمير ابناكا ، وابناكا فاعل يُسيءُ .

---

(١) يسمى أيضًا باب الإعمال ، ينظر : شرح التصريح ٤١٩/٢ .

(٢) في (ب) [تقديم] .

(٣) ويشترط فيهما أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ سورة الكهف ، من الآية (٩٦) .

(٤) ويشترط فيها أن يكونا مشبهين للفعل في العمل ، وذلك بأن يكونا اسمي فاعلين أو مفعولين ، أو بأن يكونا مصدرين ، أو اسمي تفضيل ، أو صفتين مشبهتين . ينظر : منحة الجليل . تحقيق : شرح ابن عقيل ٥٤٥/١ ، ٥٤٦ ، للشيخ محمد محي الدين .

(٥) في (أ) [والثاني] وأثبتنا ما جاء في (ب) لأنه يتفق مع ما جاء في الألفية .

(٦) ينظر : كتاب سيبويه : ٧٣/١ - ٧٤ ، وقد نص في ٧٧/١ على إعمال الفعل الثاني قوله : (فالفعل الأول في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنى ، وغيرُ مُعْمَلٍ في اللفظ ، والآخرُ مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنى) .
وينظر في هذه القضية : شرح السيرافي ١٨٦/١ - ١٨٧ (مخطوط) ، الإنصاف ٨٣/١ م(١٣) شرح المفصل ٧٧/١ ، شرح التسهيل ١٦٧/٢ ، شرح التصريح ٤٣٥/٢شرح الأشموني ١٨٠/٢ .

(٧) اختار الكوفيون إعمال الأول . ينظر في ذلك المصادر السابقة .

(٨) في (ب) [أكرمته] والصحيح ما أثبتنا من (أ) لأن الفعل الأول يحتاج إلى فاعل وهو "الزيدون".

(٩) في (ب) [الظاهر] .

(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(١١) في (ب) [فيه] .

(وَقَدْ بَغَى واعْتَدَيَا عَبْدَاكَا) "فاعتديا" مهمل على اختيار الكوفيين عمل في ضمير عبداكا ، و"بَغَى" عاملٌ في لفظه[١] (وَلاَ تَجِئْ مَعْ) عامل (أَوَّلٍ قَدْ أُهمِلاَ) ، وأعمل الثاني (بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أو هِلاَ) ؛ أي : جعل أهلاً ، والمراد أنه إذا أهمل الأول وطلب مرفوعًا أضمرته فيه ، وإن طلب منصوبًا لا تضمره ، (بَلْ حَذْفَهُ الزَمْ) ؛ أي : حذف المنصوب (إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ) ، بأن كان فضله نحو : " ضربتُ وضربني زيدٌ " (وَأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ) ، بأن كان غير فضلة كالمفعول في باب ظن نحو : " ظنّني وظَنَنْتُ زيدًا قائمًا إيّاه[٢] " ، (وأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا) ؛ أي : ويجب إظهار الضمير إذا كان خبرًا (لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا) ؛ أي : عن شئ مخالف لمفسره في الإفراد ، والتذكير وفروعهما ، (نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا * زَيْدًا وَعَمْرًا[٣] أَخَوَيْنِ) ، فأعمل الأول وأهمل الثاني ، وهو " يظنناني " ، وكذلك[٤] عمل في الضمير المثنى وجئ بمفعوله الثاني وهو " أَخَا " مظهرًا[٥] ؛ لأنه لو اضمر موافقًا للمخبر عنه وهو "الياء" من يظنناني[٦] ، بخلاف[٧] المفسر وهو " أَخَوَيْنِ " ولو أضمر موافقًا للمفسر يخالف المخبر عنه (فِي الرَّخَا) تتميم .

(١) في (ب) [اللفظة] .

(٢) الطالب له هو الأول ولذلك وجب إضماره مؤخرًا .

(٣) في (أ) [وعمرو] والصحيح ما أثبتناه لوروده في أبيات الألفية "عمرًا" .

(٤) في (ب) [ولذا] .

(٥) فزيدًا وعمرًا أخوين : مفعولا "أظن" ، و"الياء" مفعول " يظنان " الأول ، وأخا مفعوله الثاني ، ولا تكون المسألة حينئذ من باب التنازع لأن كلاً من العاملين عمل في ظاهر ، وهذا مذهب البصريين . وأجاز الكوفيون الإضمار مراعًى به جانب المخبر عنه فتقول : " أظن ويظنناني إياه زيدًا وعمرًا أخوين " . ينظر : شرح ابن عقيل ١٦٧/٢ – ١٦٨ ، شرح الأشموني ١٩٣/٢ .

(٦) في (ب) [يظنان] .

(٧) في (ب) [يخالف] .

(الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ)

سمي به لعدم تقيده بأداة بخلاف غيره[(١)] .

(الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ) ، وهو الحدث (مِنْ * مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ) وهما الحدث والزمان ، (كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ) . فأمِنَ فعلٌ يدل عليهما ، والأمْن اسم للحدث .

(بِمِثْلِهِ) ؛ أي : بمصدر مثل المصدر سواء ماثل لفظًا ومعنى أو معنى ، (أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ) ، مثال المنصوب بمثله ، سيرك السيرَ الحثيث متعب[(٢)]، ومثاله بالفعل "قمتُ قيامًا " وبالوصف " أنا قاعدٌ قعودًا " . (وَكَوْنُهُ) ؛ أي : المصدر (أَصْلاً لِهذَيْنِ) أي : الفعل والوصف (انْتُخِبْ) ، بأن يكونا[(٣)] مشتقين منه وهو مذهب البصريين[(٤)] .

(تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ) ؛ أي : ويؤتى بالمصدر لثلاث فوائد :

- التوكيد : " سرت[(٥)] سيرًا " .
- وبيان[(٦)] العدد : (كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ) .
- وبيان النوع : (سَيْرَ ذِي رَشَدْ) .

(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ) ؛ أي : عن المصدر (مَا عَلَيْهِ دَلّ) ؛ أي : اللفظ الدال على [٢٠/ع٢] معناه من صفة كــ "سِرتُ أحسن السير " أو ضميره كــ "عبد الله أظنه[(٧)] جالسًا " أو مشاربه إليه كــ " ضربته ذلك الضرب ".أو ملاق في الاشتقاق نحو:﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا[(٨)]﴾

---

(١) المفعول به والمفعول له ، والمفعول معه ، والمفعول فيه فكل واحد من هذه المفعولات قُيِّد بأداة .

(٢) في (ب) ورد المثال التالي [كسيرك السير الحثيث منعت] .

(٣) في (ب) [تكونا] .

(٤) ينظر في هذه القضية : كتاب سيبويه ٣٤/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥/١ م (٢٨) ، الإرتشاف ٢٠٢/٢ شرح ابن عقيل ١٧١/٢ ، شرح التصريح ٤٥٥/٢ ، شرح الأشموني ١٩٧/٢ . واختار ابن مالك مذهب البصريين لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة ، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك لأن كلاً منهما يدل على المصدر وزيادة ، فالفعل يدل على المصدر والزمان ، والوصف يدل على المصدر والفاعل .

(٥) في (ب) [كسرت] .

(٦) في (ب) [ولسان] .

(٧) أي : " أظنُّ الظنَّ " .

(٨) سورة المزمل ، من الآية (٨) . فـ " تَبْتِيلاً " نائب عن " تَبَتُّلاً " ، ومعنى تبتل إلى الله تعالى : انقطع وأخلص ، فـ"تبتيلاً" محمول على معنى "بتِّل إليه تبتيلاً " . اللسان مادة (بتل) .

أو دل على نوع منه كـ " رجع القهقرى[1] " أو عدد كـ " ضربته عشر ضربات " أو كُلٍّ (كـ " جِدّ كلَّ الجِدّ ") ، أو بعض كـ " ضربته بعض الضرب " أو آلة كـ "ضربته سوطًا[2] " أو مرادف له نحو : (وَافْرَحِ الجَذَلْ) .

(وَمَا) جاء من المصادر (لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا) ؛ أي : فلا تثنه[3] ولا تجمعه .

(وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا) ؛ أي : غير المؤكد وهو المبين للنوع أو العدد كـ "ضربته ضربين وضربتين " ، (وَحَذْفُ عَامِلِ) المصدر (الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ) وقد أجازه الشارح نحو : " زيدٌ ضربًا " (وَفِي[4] سِوَاهُ) ؛ أي : سوى المؤكد وهو المبين للنوع أو العدد [كضربته ضربين وضربتين[5]] (لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ) ؛ أي : يجوز حذفه بلا خلاف كـ " بَلَى[6] ضربًا أو ضربتين " في جواب "ما ضربتَ زيدًا ؟ " ، (وَالحَذْفُ حَتْمٌ) ؛ أي: ويجب حذف العامل (مع) مصدرٍ .

(آتٍ بَدَلاً * مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ)؛أي : الذي هو بدل عن أندل في قوله[7]:

.... فَنَدْلاً زُرَيْقُ[8] المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

لئلا يجتمع البدل والمبدل منه ، والندل : الخطف .

---

(١) القهقرى : أي كأنه رجعَ كما ذَهَبَ متوجهًا الوجه الذي كان منه الذهابُ ، فهو نوع من الرّجوع ، وليس كلُّ رجوع . ينظر : الأصول ١٦٠/١ ، شرح المقدمة الجزولية ٧١٥/٢ ، شرح التسهيل ١٨٠/٢ ، الارتشاف ٢٠٤/٢ ، الهمع ٩٦/٣ .

(٢) في (ب) [صوطا] .

(٣) لأنه بمثابة تكرار الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع .

(٤) في (أ) [وما] وأثبتنا ما جاء في(ب) لأنه يطابق نص الألفية .

(٥) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) ، وهو الصواب لأنه تمثيل للمصدر المبين للنوع أو العدد .

(٦) في (ب) [كبل] .

(٧) البيت من الطويل وهو لأعشى همدان ، وهو عبد الرحمن بن الحارث ، من شعراء الدولة الأموية في ديوانه ص (٩٠) ، تحقيق : د/ حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم للطباعة والنشر – الرياض ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، ونسب البيت لأكثر من شاعر ، وفي الكتاب جاء بلا نسبة ، وصدره .

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ....

اللغة : والندل : أن تجذب الشئ جذبًا باليدين ، وزريق : اسم رجل ، وندل الثعالب : يريد سرعة الثعالب في الأخذ والسلب .

وجاء البيت في : الكتاب ١١٦/١ ، شرح السيرافي ٢٢٦/١ (مخطوط)، شرح أبيات سيبويه ٣٧٢/١ ، الارتشاف ١٧٠/٣ ، شرح ابن عقيل ١٧٨/٢ ، شرح التصريح ٤٧٢/٢ ، شرح الأشموني ٢٠٣/٢.

والشاهد فيه قوله : "فندلا زريق المال " حيث نصب" المال " بقوله "ندلاً " ؛ لأنه جاء مصدرًا نائبًا عن فعله المحذوف وجوبًا . والمعنى :اندلِ المال ندلاً ؛ أي : اخطف خطفًا .

(٨) في (ب) [رزيق] .

(وَمَا لِتَفْصِيلٍ) ؛ أي : وما جاء من المصادر لتفصيل عاقبة ما قبله ، (كَإِمَّا مَنًّا) في قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً[1] ﴾ فهو تفصيل لعاقبة ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ﴾ . (عَامِلُهُ يُحْذَفُ)؛ أي : يجب حذفه (حَيْثُ عَنَّا) ؛ أي : عرض.(كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ) ؛ أي : وكذا يجب حذف عامل المصدر المكرر وفي الحصر في حال كونه (نَائِبَ فِعْلٍ) ذلك الفعل (لاِسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ) ؛ أي : أخبر به عنه نحو[2] : " زيدٌ سيرًا سيرًا " ، [" وإنّما زيدٌ سيرًا [3] "] التقدير : "يسير[4] " وخرج باسم العين اسم المعنى ، فإن المصدر يرتفع ويجعل خبرًا ، (وَمِنْهُ) ؛ أي : من المصدر الواجب حذف عامله (مَا يَدْعُونَهُ) ؛ أي : النحاة . [٢١/١٤]

(مُؤَكِّدًا * لِنَفْسِهِ[5]) وهو الواقع بعد جملة [هي نص في معناه (أَو غَيْرِهِ) ، وهو الواقع بعد جملة[6]] صايرةٌ به نصًا .

(فَالْمُبْتَدَا) ؛ أي : فالأول[7] من النوعين (نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا) . فَلَهُ عَلَيَّ أَلف[8] نفس الإعتراف ، (وَالثَّانِ[9] كَابْنِى أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا) . فـــ "أنت ابنى" يحتمل الحقيقة والمجاز ، وبقوله حقًا صارت نصًا في الحقيقة .

(كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ) ؛ أي : المصدر المشعر بالحدوث الآتي للتشبيه (بَعْدَ جُمْلَةْ) وتلك الجملة حاوية معناه وفاعله مشتملة على غير صالح للعمل فإنه يجب حذف عامله

---

(١) سورة محمد ، من الآية (٤) وهي قوله تعالى : ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ فـــ " منًا " وفِداءً " ذُكِرًا تفصيلاً لعاقبة الأمر بشدّ الوثاق ، والتقدير : فـــ" إمّا أن تمنوا منًا " ، و" إمّا أن تُفادوا فِداءً " .

(٢) في (ب) [بنحو] .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب).

(٤) التقدير : " زيد يسير سيرًا " فحذف " يسير " وجوبًا لقيام التكرير مقامه.

(٥) سُمّى مؤكدًا لنفسه ؛ لأنه بمنزلة إعادة ما قبله ، فكأن الذي قبله نفسه .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٧) أي : المؤكد لنفسه وهو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره فـــ " عرفا " هي نفس " له عليّ ألف " وهي مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا والتقدير : " اعترف اعترافًا " .

(٨) في (ب) [الألف] .

(٩) أي : المؤكد لغيره وهو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره فيصير بذكره نصًا فيه فـــ " فحقا " : مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا والتقدير : " أحقه حقاً " ، وسمي مؤكدًا لغيره لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره .

(كلِي بُكَا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَة) وهي التي تمنع[١] من النكاح فـ " لي بكا " جملة حاوية معنى المصدر وهو بكاء [و[٢]] فاعله وهو "الياء " من لي[٣] ، وليس في " بكاء " صلاح للعمل لأنه لا نائب عن فعل ولا مقدر[٤] بأن والفعل و " بكاء [٥]" مشعر بالحدوث[٦] .

---

(١) في (أ) و (ب) [يمنع] بـ "الياء" ، وللتمشى مع السياق كتبت بـ "التاء" .

(٢) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٣) في (ب) [ولي] .

(٤) في (أ) [مقدور] .

(٥) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا تقديره : "يبكى بكاء" .

(٦) في (ب) [بالحذف] .

(المَفْعُولُ لهُ[1])

هو علة الفعل (يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ) ؛ أي:يسوغ نصبه بشروط[2]الربعة :

أولها : إن كان مصدرًا ، وثانيها : (إِنْ * أَبَانَ تَعْلِيلاً كـ " جُدْ شُكْرًا ودِنْ ") ، فشكرًا مصدر المعنى :جُدْ لأجل الشكر[3] ،(وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ) ؛ أي : وثالث الشروط : أن يتحد هو والفعل المعلل به (وَقْتًا) ، ورابعها : أن يتحدا (فَاعِلاً وإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ) ؛ أي : من هذه الشروط (فَاجْرُرْهُ) ؛ أي : المعلل (بِالْحَرْفِ) الدال على التعليل وهو "اللام" أو القائم مقامها وهو " مِنْ " [وفي[4]] و"الباء" كـ " جئت[5] للماء " (وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ) جره بالحرف (مَعَ) استيفاء (الشُّرُوطِ كـ "الزُّهْدِ ذَا قَنِعْ")

(وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا) ؛ أي : "اللام" المفعول (الْمُجَرَّدُ) من " أل " والإضافة كـ " ضَرَبْتُ ابني لتأديبٍ " والأكثر نصبه كـ " ضربته تأديبًا " ، (وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ[6] أَلْ) ؛ أي : ويصحبها ما فيه "أل" كثيرًا كـ " ضربتُه للتأديبِ" (وَأَنْشَدُوا[7]) مما فيه " أل "ولم يصحبها . [٢١/ع٣]

(لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ)

وأما المضاف فقد استويا[8] فيه .

---

(١) ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله .

(٢) في (ب) [نصب شروط] .

(٣) وهو كذلك مشارك لعامله في الوقت لأن زمن الشكر هو زمن الجود ، وفي الفاعل لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر .

(٤) موجود في (ب) ساقطة من (أ) .

(٥) في (أ) و (ب) كـ "جيت للماء" والصواب ما أثبتناه .

(٦) في (ب) [معمول] .

(٧) هذا بيت من الرجز لا يعلم قائله ورد شاهدًا ضمن أبيات الألفية .

اللغة : قوله : لا أقعد : لا أتأخر ، الجبن : الهيبة والفزع وضعف القلب ، الهيجاء : الحرب ، توالت : تتابعت ، زمر : جماعات .

وجاء البيت في: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين محمد بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ) ٣٩٨/١ ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، وزارة الأوقاف العراقية – بغداد ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م ، شرح التسهيل ١٩٨/٢ ، شرح ابن عقيل ١٨٧/٢ ، شرح التصريح ٤٩٧/٢ شرح الأشموني ٢١٥/٢ .

والشاهد فيه قوله : "لا أقعد الجبن " حيث جاء المفعول له " الجبن " مقترنًا بـ "أل"ونصب،وهذا قليل. وسيبويه وتبعه الزمخشري ذهبا إلى جواز ذلك مستدلين بهذا البيت ، أما الجرمي فذهب إلى أن المفعول له يجب أن يكون نكرة كالحال،والتمييز ؛فإن جاء مقترنًا بـ"أل" فـ"أل"هذه زائدة لا معرفة . ينظر : شرح المفصل ٥٤/٢ ، شرح عمدة الحافظ ٣٩٨/١ ، شرح ابن عقيل : ١٧٨/٢ ، شرح التصريح : ٤٩٧/٢ .

(٨) مثل " ضربت ابني تأديبه ولتأديبه " .

(الْمَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا[(١)])

(الظَّرْفُ : وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ) فوقت أو مكان جنسٌ (ضُمِّنَا * فِي) ، مخرجٌ لوقت أو مكان لم يضمن معناها كـ "يومنا يومٌ مبارك"(بِاطِّرَادِ) احترازٌ مما نصب بدخل من المكان المختص كـ " دخلتُ الدارَ " فإنه غير ظرف لأنه لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال (كَـ "هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا") فـ " هنا " ظرف مكان ، و "أزمنا" ظرف زمان (فَانْصِبْهُ) ؛ أي : الظرف ، (بِالْوَاقِعِ فِيهِ) من فعلٍ أو شبهه (مُظْهَرًا) ؛ أي : ظاهرًا(كَانَ) العامل كـ " جلستُ أمامَك " (وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرًا) إما جوازًا نحو " يوم الجمعة " لمن قال : "متى قدمتَ ؟" أو وجوبًا كالواقع خبرًا[(٢)] أو صفة[(٣)] أو حالاً[(٤)] أو صلة[(٥)] (وَكُلُّ وَقْتٍ) ؛ أي : جميع أسماء الزمان مبهمها ، وهو ما دل على زمان غير معين كـ " حين " ومختصها ، وهو ما ليس بمبهم كـ " يومَ الخميس " (قَابِلٌ ذَاكَ) ؛ أي : النصب على الظرفية (وَمَا * يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا) . (نَحْوُ الْجِهَاتِ) وهي أمام ، وخلف ، وفوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال (وَالْمَقَادِيرِ) كـ " فرسخ " ، وميل (وَمَا * صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ) ؛ أي : اشتق من المصدر[(٦)] (كَـ " مَرْمَى مِنْ ") قولك : [رَمَى] مرمى زيدٌ ، ومذهب من قولك : " ذهبَ مذهب عمروٌ " (وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ * ظَرْفًا) ؛ أي : شرط كون المشتق ظرف مقيسًا أن يكون موافقًا (لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ) ؛ أي : بعامل[(٧)] اجتمع مع الظرف في أصله المشتق منه وهو المصدر فقولهم :"هو منّي مَقْعَدَ[(٨)] الْقَابِلَةِ[(٩)] " غير مقيس[(١٠)] (وَمَا يُرَى) من ظروف الزمان والمكان(ظَرْفًا[(١١)] وَغَيْرَ ظَرْفِ* فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ) ؛ أي : يسمى متصرفًا (فِي الْعُرْفِ) كـ " يوم ويمين " وأما (غَيْرُ ذِي [٣٢/ع]

(١) الظرف لغة : الوعاء .

(٢) نحو : " زيدٌ عندك " .

(٣) نحو : " رأيتُ طائرًا فوق غصن " .

(٤) نحو : " رأيتُ الهلالَ بين السّحاب " .

(٥) نحو : " رأيتُ الّذى معك " .

(٦) يتفق ابن العيني مع الكوفيين أما البصريون فيرون أنّ "مَرْمى" مشتق من المصدر لا من الفعل .

(٧) في (ب) [العامل] .

(٨) في (ب) [المقابلة] .

(٩) يريد : قريبة منى .

(١٠) في سيبويه ٤١٣/١ - ٤١٤ .

(١١) في (ب) [ظرافا] .

التَّصَرُّفِ) فهو (الَّذِي لَزِمْ * ظَرْفِيَّةً) كـ " قط وعوض[1] "(أوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ) وهو ما لا يخرج عنها إلاَّ بدخول حرف الجر عليه ، كـ "قبل وبعد "(وَقَدْ يَنُوبُ) قليلاً (عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ) كـ " جلستُ قربَ زيد " ؛ أي : مكانَ قربِهِ (وَذَاكَ) ؛ أي : نيابته (فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) كـ " كانَ ذَلكَ خُفُوقَ النَّجم " ؛ أي : وقت خفوقه .

(١) قط وعوض : ظرفان للزمان أولهما للماضي ، ثانيهما للمستقبل ، وهما خاصان بالوقوع بعد النفي أو شبهه ، ويبنيان على السكون في محل نصب . ينظر : معجم النحو ، لعبد الغني الدقر ص٣٥٩ مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

(المفْعُولُ معَهُ)

(يَنْصَبُ تالِي الوَاوِ) ؛ أي : الاسم المذكور بعد " واو " بمعنى " مع " ويسمى (مَفْعُولاً مَعَهُ) كما (فِي نَحْوِ : " سِيرِي والطريقَ مُسْرِعَةً") ؛ أي : مع الطريق (بما مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ * ذَا النَّصْبُ) ؛ أي : ناصب المفعول معه هو الفعل السابق أو شبهه وهو : اسما الفاعل[(١)] والمفعول والمصدر كـ " زيدٌ سائرٌ والطريقَ " (لا) أنه منصوب (بِالوَاوِ) كقَوْلِ الجرجاني[(٢)] (فِي القَوْلِ الأَحَقّ) ؛ أي : المختار[(٣)] .

(وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ) نحو : "ما أنتَ وزيدًا " (أَوْ كَيْفَ) " [نحو : كَيْفَ[(٤)]] أنت وقَصعةً[(٥)] " (نَصَبْ) ؛ أي : الاسم الواقع بعد الواو (بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ) ؛ أي : بتقدير " يكون " (بَعْضُ الْعَرَبْ[(٦)]) فتقديره في المثالين : " ما يكون وزيدًا " و "كيف يكون وقصعةً " (وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّْ) ؛ أي : إن أمكن عطف الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ما قبله بلا ضعف فهو أرجح من نصبه على المعية كـ " قام زيدٌ وعمرو " (وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ) ؛ أي : والنصب على المعية أرجح من العطف (لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ) ؛ أي : عند ضعف عطف النسق كـ " قمتُ وزيدًا " لضعف العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد ولا فصل .

(وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ) وعدم جوازه إمّا لمانع لفظي كـ " مالك وزيدًا " فإن العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار ممتنع[(٧)] عند الجمهور ، [٢٢/ع٢]

---

(١) في (ب) [الا المفاعل] .

(٢) هو : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ، كان من كبار أئمة العربية والبيان ، له مصنفات عدة منها : المقتصد في شرح الإيضاح ، ودلائل الإعجاز وغيرها (ت ٤٧١هـ) ،إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ) ص١٨٨ ، تحقيق : د/ عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م . بغية الوعاة ١٠٦/٢ .

(٣) ينظر : الخلاف في ناصبة كتاب سيبويه ٢٩٧/١ ، شرح السيرافي (مخطوط) لوحة (٨٠) ، المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٦٦٠/١ –٦٦١ ، شرح التسهيل ٢٤٨/٢ – ٢٤٩ ، الارتشاف ٢٨٥/٢ ، شرح التصريح ٥٢٨/٢ ، شرح المفصل ٤٩/٢ .

(٤) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٥) تكملة الجملة " كيف أنت وقصعة من ثريد " . ينظر : شرح ابن عقيل ٢٠٥/٢ .

(٦) قال سيبويه في كتابه ٣٠٣/١ : (وزعموا أنَّ ناسًا يقولون : كيف أنت وزيدًا ... وهو قليلٌ في كلام العرب .... كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعة من ثريد ، وما كنت وزيدًا ،لأنَّ " كنت" و"تكون" يقعان ههنا كثيرًا) .

(٧) فيتعين النصب على المعية . ينظر : شرح التصريح ٥٣٣/٢ ، شرح الأشموني ٢٣٥/٢ .

ومعنوي : كـــ " سرتُ والجبل " فإنه لا يصلح للمشاركة(أوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ) أي : وإذا امتنع عطفه ونصبه على المعية نصبته بفعلٍ مضمر كقوله[1] :

.... فَعَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

أي : وسقيتها ماء .

(١) هذا الرجز لا يعلم قائله وروى بقوله : " علفتها " بدون "الفاء" .

قيل : هو صدر بيت وتمامة " حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا " وقيل هو عجز وصدره : " لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا " .

ويروى : " بدت " ، و" شتت " في مكان " غدتْ "والمعنى واحد .

اللغة : علفتها : أطعمتها ، تبنًا : قصب الزرع بعد أن يدرس ، همالة : صيغة مبالغة من قولهم : هملت العين بالدمع إذا فاضت به .

وجاء البيت في : الإنصاف ٦٦٣/٢ ، شرح المفصل ٨/٢ ، الإرتشاف ٢٩٠/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٠٧/٢ ، شرح التصريح ٥٣٦/٢ ، شرح الأشموني ٢٣٨/٢ .

والشاهد فيه قوله : " وماءً " حيث لا يصحّ أن يكون مفعولاً به ، لأنه لايصح أن يشترك مع لفظة "التبن" بعامل واحد ، وهو قوله : " علفتها " ، لأن الماء لا يعلف ، وإنما يسقى ، فلا بدّ من تقدير عامل ، والتقدير : " سقيتها " ، وقيل "الماء" مفعول معه . وقيل إنه معطوف على " تبنًا " لأن الشاعر ضمّن الفعل "علفتها " معنى الفعل " أنلتها " أو " قدمت لها " .

(الاسْتِثْنَاءُ)

هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها (مَا اسْتَثْنَتِ إلاَّ مَعْ تَمَامٍ) ؛ أي : بعد تمام الكلام الموجب (يَنْتَصِبْ[1]) سواء كان متصلاً أو منقطعًا كـ " قامَ القومُ إلاَّ زيدًا أو[2] إلاَّ حمارًا " (وَبَعْدَ نَفْيٍ أوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ) (إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) ؛ أي : وما استثنيته بعد نفي أو ما أشبهه ، وهو الاستفهام والنهي ، إذ كان متصلاً بإن كان المستثنى بعضًا مما قبله جاز نصبه واتباعه وهو المختار كـ " ما مررتُ باحدٍ إلاَّ زيدٍ[3] " (وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ) ؛أي : وإن كان منقطعًا ؛ بأن كان المستثنى من غير جنس ما قبله تعين النصب عند الحجازيين[4] كـ " ما جاءَ القومُ إلا بعيرًا " (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ) ؛ أي : يرجحون النصب مع إجازتهم الاتباع[5] (وَغَيْرُ نَصْبِ) مستثنى (سَابِقٍ) على المستثنى منه (فِي النَّفْيِ) ؛ أي : بعد نفي (قَدْ يَأْتِي) قليلاً بأن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه بدلا كـ " مَالي إلاَّ أبوكَ ناصرُ[6] " .

(وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ) وأمّا[7] بعد الايجاب فيتعين[8] النصب (وَإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إلاَّ لِمَا * بَعْدُ) ؛ أي : ما قبل " إلاَّ " إذا كان مفرغًا من ذكر المستثنى منه للعمل فيما بعدها (يَكُنْ كَمَا لَوِ إلاَّ عُدِمَا) ؛ أي : بطل عمله فيه وأُعرب بما يقتضيه ذلك العامل ، ولا يكون ذلك إلاَّ في نفي أو شبهه كـ "ما قام إلاَّ زيدٌ[9] " .

---

(١) ينظر الخلاف في ناصب الاسم الواقع بعد " إلا " : كتاب سيبويه ٣٣٠/٢ – ٣٣١ ، شرح السيرافي (مخطوط) ١٠٧/٣ ، المقتضب ٣٩٠/٤ – ٣٩١ ، الإنصاف م(٣٤) ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ -٢٥٤ ، شرح التسهيل٢٧١/٢ ، شرح ابن عقيل ٢١١/٢ ، شرح التصريح ٥٤٩/٢ ، شرح الأشموني ٢٤١/٢ ، وينظر : ص٦٠-٦١ من الدراسة .

(٢) في (ب) [و] .

(٣) يجوز أن ينصب "زيدًا" وأن يجر على البدلية وهو المختار .

(٤) هذه لغة جمهور العرب سوى تميم ، ينظر : شرح ابن عقيل ٢١٥/٢،شرح التصريح٥٥٨/٢ –٥٥٩ شرح الأشموني ٢٤٤/٢ .

(٥) فيجيزون نحو : " مَا قامَ أحدٌ إلاَّ حمارٌ " و " ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ حمارٍ " .

(٦) عبارة سيبويه في الكتاب ٣٣٧/٢ : (وحدثنا يونس : أن بعض العرب ، الموثوق بهم ، يقولون : "مَا لِي إلاَّ أبوكَ أحَدٌ " ، فيجعلون أحَدًا بدلاً ....) .

(٧) في (ب) [إلاَّ].

(٨) نحو : " قام إلاَّ زيدًا القوم " .

(٩) ونحو : "ما رأيت إلاَّ زيدًا" و"ما مررتُ إلا بزيدٍ".

(وَألْغِ إلا ذَاتَ تَوكِيد) أي: إذا تكررت للتوكيد ، إمّا مع البدل (كلا • تَمرُرْ بهم إلاَّ الفَتَى إلاَّ العَلاَ[١] [٢]) وإمّا مع عطف النسق كـ " ما قام إلاّ أخوك وإلاّ زيد[٣] " فيصح أن تسقط " إلاّ " وتقول : " لا تمرر بهم إلاَّ الفتى العلَى " و " ما قام إلاَّ أخوك وزيدٌ "

(وَإنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوكِيدِ) بل لقصد استثناء بعد استثناء فهي نوعان : إما أن تكون مع تفريغ [١٤/٢٣] ما قبلها أو مع اشتغاله (فَمَعْ • تَفرِيغِ التَّأثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ) ؛ أي : دع النصب على الاستثناء بإلاّ (فِي وَاحدِ) أعم من أن يكون أولاً أو غيره ، والأقرب الأولى (ممَّا بِإلاَّ اسْتُثْنِي) ؛ أي : المستثنيات ، الشّغلُ للعامل المفرغ[٤] بذلك الواحد (وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي) ؛ أي : وانصب ما عداه كـ " ما قامَ إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمرًا إلاَّ بكرًا[٥] " .

(وَدُونَ تَفْرِيغِ) ؛ أي : ومع اشتغاله بالمستثنى منه (مَعَ التَّقَدُّمِ) ؛ أي : إن كان مع تقدم المستثنيات على المستثنى منه ، (نَصْبَ الْجَمِيعِ احكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ) ؛ أي : جميع المستثنيات كـ " ما قامَ إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا[٦] إلاَّ بكرًا القَوْمُ " (وَانْصِبْ) جميع المستثنيات (لِتَأخِيرِ) ؛ أي : إن كان مع تأخرها عن[٧] المستثنى منه (وَجِئْ بِوَاحِدِ • مِنْهَا) وعامله (كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ) ؛ أي : مفردًا[٨] (كَلَمْ يَفُوا إلاَّ امْرُؤٌ إلاَّ عَلِي) ؛ أي : إلاّ عليا . وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وامْرؤ بدل من "الواو" (وَحُكْمُهَا) ؛ أي : بقية المستثنيات المذكورات بعد الأول (فِي الْقَصْدِ) ؛ أي : في المعنى (حُكْمُ الأَوَّلِ) [أي[٩]] حكم المستثنى الأول فيثبت لها ما يثبت للأول من الدخول والخروج ، ففي " قام القومُ إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا[١٠] إلاَّ بكرًا " الجميع مخرجون[١١] وفي " ما قام إلاّ زيدًا إلاَّ عمرًا إلاَّ بكرًا " الجميع داخلون .

---

(١) في (أ) و (ب) [العلى] وأثبتنا ما جاء في الألفية .

(٢) فـ " العلا ": بدل كل منْ" الفتى " و "إلاَّ " الثانية زائدة لمجرد التأكيد، والتقدير : " إلاَّ الفَتَى العَلاَ" .

(٣) الأصل : " إلا أخوك وزيد " وكررت " إلاّ" للتوكيد .

(٤) في (ب) [واشتغل العامل المفرغ].

(٥) " فزيد " فاعل و " عمرًا وبكرًا " نصبًا على الاستثناء .

(٦) في (ب) [عمرو].

(٧) في (ب) [على].

(٨) في (ب) [منفردا].

(٩) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(١٠) في (ب) [عمروا].

(١١) في ( ) [فيخرجون].

(وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ) ؛ أي : وما استثنيه بغير يجر[1] بإضافتها إليه حال كون " غير " (مُعْرَبَا * بِمَا لِمُسْتَثْنَىً بِإِلاَّ نُسِبَا) ؛ أي : بما يستحقه المستثنى بإلاّ من نصب واجب كـ " جاءَ القومُ غيرَ زيدٍ " ، بنصب " غير " أو راجح أو مرجوح[2] ، ومن تأثر[3] بعامل مفرغ ، والأصل فيها كونها صفة مضافة لمخالف موصوفها ، فإذا[4] صح " إلاّ " مكانها ضمنت معنى الاستثناء .

(وَلِسِوىً سُوىً[5]) بكسر[6] السين وضمها مع القصر (سَوَاءِ) بفتحها مع المدّ [٢٣/ب] (اجْعَلاَ * عَلَى الأَصَحّ) عند المصنف خلافًا لسيبويه[7] (مَا لِغَيْرِ جُعِلاَ) ؛ أي : يستثنى بها كما يستثنى "بغير " وتعرب بما تعرب به[8] تقديرًا .

(وَاسْتَثْنِ) حال كونك (نَاصِبًا) للمستثنى (بِلَيْسَ وَخَلاَ * وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لا) ؛ أي : [وبلا يكون[9]] ، فليس ولا يكون[10] انصب المستثنى بهما وجوبًا على أنه خبر والتزم اضمار اسمها كـ " قاموا ليسَ زيدًا " .

(وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ) وهما " خلا " و"عدا" (إِنْ تُرِدْ) وإن تُردْ فانصب بهما وَإذا وردتا (بَعْدَ مَا انْصِبِ) ما بعدهما وجوبًا كـ " قاموا ما عدا عمرًا " (وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ) ؛ أي : وقد ورد الجر بهما عن بعض العرب[11] .

(وَحَيْثُ جَرًّا) ؛ أي : خلا وعدا مجردين من "ما " أو مقترنين بها (فَهُمَا حَرْفَانِ * كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ) فيكون المستثنى بهما مفعولاً به .

(١) في (أ) [تجر].
(٢) يشير بهذه العبارة إلى نحو : "ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ وغيرَ زيدٍ" بالإتباع والنصب،والمختار الاتباع .
(٣) في (أ) [يأثر].
(٤) في (ب) [وإلاّ].
(٥) في (ب) [ولى سوًا سوًا] والصحيح ما جاء في (أ) والألفية وأثبتناه .
(٦) في (ب) [مسكر].
(٧) لم يذكر سيبويه الاستثناء بها فهي عنده ظرف غير متصرف،ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر . ينظر : الكتاب ٣١/١ ، ٤٠٧ – ٤٠٨ . ويشير الشارح هنا إلى مخالفة المصنف لسيبويه .
ينظر أوجه الخلاف : شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٩/٢ ، شرح التسهيل ٣١٤/٢ – ٣١٥ ، شرح ابن عقيل ٢٢٦/٢ ، شرح التصريح ٥٨٠/٢–٥٨٢ ، شرح الأشموني ٢٦١/٢–٢٦٨ .
(٨) أي : أنها كـ " غير " فتعامل بما تعامل به من الرفع والنصب والجر .
(٩) في (ب) [ولا تكون].
(١٠) في (ب) [ولا تكون].
(١١) ينظر :الكتاب ٣٠٩/٢ ، ٣٤٨ – ٣٥٠ ، شرح المفصل ٧٨/٢ ، شرح التسهيل ٣٠٩/٢ ، الجنى الداني ٤٦١ ، شرح التصريح ٥٩٢/٢ ، الهمع ٢٨٦/٣ .

(وكَخَلاَ حَاشَا[1]) في جواز[2] نصب المستثنى بها [وجره وكونها[3]] فعلاً وحرفا[4] ولكنها (لا تَصْحَبُ مَا) المصدرية (وَقِيلَ فِيهَا حَاشَ وحَشَا[5] فَاحْفَظْهُمَا) .

(١) في (أ) [حاشى] وأثبتنا ما جاء في (ب) والألفية.
(٢) أي : "حاشا" يجوز جر المستثنى بها ، ونصبه فتقول : " قَامَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ ، وحَاشَا زيدًا " .
(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .
(٤) ينظر : الكتاب ٣٤٩/٢ – ٣٥٠، شرح السيرافي (مخطوط) ١٢٩/٣ ، المقتضب ٣٩١/٤، الأصول ٢٨٨/١ ، شرح المفصل ٨٤/٢ ، شرح التسهيل ٣٠٦/٢ ، الجنى الداني ٥٦٠- ٥٦٢ ، شرح التصريح ٥٩٣/٢ .
(٥) في (أ) و (ب) [وحَشَى] وأثبتنا ما جاء في الألفية.

(الحَالُ)

(الحَالُ وَصْفٌ) شمل الحال وبعض الأخبار وبعض النعوت ونحو : " لله دره فارسًا[١] " من التمييز (فَضْلَةٌ) خرج به الخبر ، والفضلة ما يستغنى عنه إلا لعارضٍ ، (مُنْتَصِبٌ) ؛ أي : لازم النصب ، خرج به النعت ، (مُفْهِمُ فِي حَالِ) ؛ أي : في حال كذا ، خرج به التمييز لأنه يقدر بـ "من" لا بـ "في" ، (كَفَرْدًا أَذْهَبُ) ، مما قدم فيه الحال على عامله ، ونحو : " جاء[٢] زيدٌ راكبًا " (وَكَوْنُهُ) ؛ أي : الحال (مُنْتَقِلاً) أي : غير لازم لصاحبه (مُشْتَقًا) ؛ أي : مصوغًا من مصدر للدلالة على متصف (يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًا) ؛ بل قد يرد لازمًا نحو : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا[٣] ﴾ ، وغير مشتق نحو : ﴿ فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُوا۟ جَمِيعًا[٤] ﴾ .

[٢٤/هـ] (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ) ؛ أي : مجئ الجامد حالاً (فِي سِعْرٍ وَفِي * مُبْدِي تَأَوُّلٍ) ، وهو من عطف العام على الخاص ؛ أي : إذا كان مؤولاً[٥] بالمشتق تأويلاً صحيحًا [(بِلاَ تَكَلُّفِ) وذلك بأن يدل على سعر (كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا) ؛ أي : مسعرًا أو مفاعلة[٦]] كبعته[٧] (يَدًا بِيَدْ) ؛ أي : مناجزة أو تشبيه نحو : " وَقَعَ المُصْطَرِعَانِ عِدْلَيْ [عَيْرٍ[٨]] "؛ أي : كـ " عِدْلَيْ[٩] " ، (وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) ؛ أي : كـ "أسد" أو غير ذلك .

---

(١) من أساليب التعجب السماعية ، وينظر أصله في : مجمع الأمثال للميداني ١٤٠/٢ ، وهو تمييز لا حال على الصحيح إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته .

(٢) في (ب) [جاز] .

(٣) سورة النساء ، من الآية (٢٨) .

(٤) سورة النساء ، من الآية (٧١) .

(٥) في (أ) [مأولاً] وفي (ب) [مؤلاً] .

(٦) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٧) في (ب) [كيعة] .

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) . وهذا في أمثال أبي عبيد ص١٣٤ رقم ٣٦٩ " وقعا كعكمي بعير " قاله الأصمعي ويروى " كعكمي عَيْر " وينظر الحاشية عليه .

واستشهد بهذا المثل في : شرح التسهيل ٣٢٤/٢ ، ابن الناظم ٣١٤ ، شرح التصريح ٦٠٤/٢ على حذف المضاف .

(٩) فـ " عِدْلَيْ " بالتثنية حال جامدة من "المصطَرِعَانِ " و " عَيْر " – بفتح "العين" المهملة – هو الحمار وحشيًا كان أو أهليًا مضاف إليه و " عِدْلَيْ " مؤول " بمصطحبين " على تقدير مضاف ؛ أي : "مصطحبين اصطحاب عِدْلَيْ حمارٍ حين سقوطهما " . ينظر في : شرح التصريح ٦٠٥/٢ .

(وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ) ؛ أي : حقه أن يكون نكرة فإن عُرف (لَفْظًا) بالإضافة أو بالأداة[1] (فَاعْتَقِدْ * تَنْكِيرَهُ مَعْنًى) ؛ أي : أنه لم يتعرف بهما (كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ) ؛ أي : اجتهد منفردًا ، وادخلوا الأول[2] فالأول (وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ) ؛ أي : الحال خبر عن صاحبه معنى فيدل على ما دل عليه فمقتضاه منع كون المصدر خبرًا كيلا[3] يخبر بمعنى عن عين ، ولكن سمع المصدر المنكر حالاً (بِكَثْرَةٍ) ، ومع كثرته فلا[4] يقاس عليه ، (كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ) ؛ أي : نحو : " طلعَ زيدٌ بغتة[5] " ، ووقوعه معرّفًا قليل ، وأصل صاحب الحال أن يكون معرفة (وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ) ؛ أي : صاحبها (إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال كـ " هذا قائمًا رجلٌ " (أو يُخَصَّصْ) بوصف نحو : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا [6]﴾ أو بإضافة نحو : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ [7]﴾ (أَوْ يَبِنْ) ؛ أي : يظهر (مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ) كـ " ما أتى أحدٌ إلاّ راكبًا " ، (أَوْ مُضَاهِيهِ) ؛ أي: مشابه النفي ؛ وهو النهي (كـ " لاَ يَبْغِ امْرُؤٌ[8] عَلَى امْرِئٍ[9] مُسْتَسْهِلاً[10]) ، والاستفهام ، نحو : "أجاءك رجلٌ راكبا " وقد ينكر في غير ما نكر قليلاً .

---

(١) في (أ) [بالأدات] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٢) أي : مرتبين .

(٣) في (ب) [كي لا] .

(٤) في (ب) [ولا] .

(٥) فـ "بغتة" مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير : " زيد طلع باغتا " . هذا مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير : " طلع زيدٌ يبغت بغتة " فيبغت عندهما هو الحال لا بغتة .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية ، ولكن الناصب عندهم الفعل المذكور وهو "طلع" لتأويله بفعل من لفظ المصدر والتقدير : " زيدٌ بغت بغتة " فيؤولون " طلع " بـ "بغت" ، وينصبون به " بغتة ". ينظر : شرح ابن عقيل ٣٥٣/٢ ، شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي أبي عبد الله الهواريّ الأندلسي (ت٧٨١هـ) ٢٩٨/٢ ، تحقيق : د/ عبد الحميد السيّد ، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ، شرح التصريح ٦١٩/٢ ، شرح الأشموني ٢٨٩/٢ .

(٦) سورة الدخان ، من الآيتين (٤ ، ٥) . والأمر الأول واحد الأمور ، والثاني واحد الأوامر .

(٧) سورة فصلت ، من الآية (١٠) ، فـ " سواء" حال من "أربعة" لاختصاصها بالإضافة إلى "أيام" .

(٨) في (أ) [امر] وفي (ب) [امرأ] والصحيح ما جاء في الألفية وأثبتناه .

(٩) في (أ) [امر] وفي (ب) [امرء] والصحيح ما جاء في الألفية وأثبتناه .

(١٠) فـ "مستسهلاً" حال من "امرؤ" الأول ، لكونه مسبوقًا بالنهي .

و" البغيُ " التَعَدِّي ، و" الاستسهال " الاستخفاف . والمعنى : لا يتعدَ امرؤٌ على امرئ مستخفًا به .

(وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ * أَبَوْا) ؛ أي : منع أكثر[١] النحاة سبق الحال على صاحبها إذا كان مجرورًا بالحرف كـ " مررتُ بهندٍ قائمةً " قال المصنف (وَلاَ أَمْنَعُهُ) وفاقًا لمجيزيه[٢] (فَقَدْ وَرَدْ) : [أي[٣]] في كلام العرب ، ومنه : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ[٤] ﴾ .

ويجوز إذا كان مرفوعًا[٥] أو منصوبًا إلاّ لمانع كالحصر ويمنع إذا كان مضافًا (وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهُ) ؛ أي : لا يكون[٦] صاحب الحال مضافًا إليه[٧] (إلاَّ) في ثلاثة مواضع : [٢٤/ب]

(إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ) ؛ أي : [إن[٨]] كان المضاف عاملاً في الحال بأن كان جاريًا مجرى الفعل[٩] كـ " أعجبني ضربُ هندٍ قائمةً " ، (أَوْ كَانَ) المضاف

---

(١) هذا مذهب جمهور النحويين فلا يجوز أن تقول : " مررتُ قائمة بهند " .

(٢) اختلف النحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، فذهب ابن مالك في عامة كتبه ، وأبو على الفارسي ، وابن برهان ، إلى أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي جائز مطلقًا ، وقد يكون صاحب الحال مجرورًا بحرف جر أصلي كـ " مررتُ بهندٍ جالسةً " .

وقد يكون مجرور بحرف جر زائد كـ " ما جاء من أحدُ راكبًا " فـ " راكبًا " حال من " أحد " . المجرور لفظًا بمن الزائدة ، ولا خلاف بين النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجرورًا بحرف جر أصلي كـ "مررتُ بهندٍ جالسةً " أو مجرورًا بحرف جر زائد ، كـ " ما جاء من أحدٍ راكبًا " فـ"راكبًا " حال من أحد المجرور لفظًا بمن الزائدة ، ولا خلاف بين النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجرورًا بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه ، وإنما الخلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي. ينظر : شرح التسهيل ٣٣٦/٢ ، أوضح المسالك ٣١٩/٢ شرح ابن عقيل ٢٦٤/٢ ، شرح التصريح ٦٣٥/٢ .

(٣) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٤) سورة سبأ ، من الآية (٢٨) . فـ " كافةً" حال من المجرور وهو "الناس" وقد تقدم على صاحبه المجرور بـ "اللام" .

(٥) نحو : " جاء ضاحكًا زيدٌ "و " رأيتُ مخلصًا زيدًا " .

(٦) في (ب) [تكون] بـ "التاء" .

(٧) في (ب) [إلا مضافًا] ، والصحيح ما أثبتناه من (أ) .

(٨) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٩) أي : كاسم الفاعل والمصدر وقد مثل ابن العيني للمصدر ، أما اسم الفاعل فنحو : " هذا ضاربُ زيد مجردًا " ، وجاز مجئ الحال من المضاف إليه لأن المضاف يصح عمله في الحال .

(جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا) ؛ أي : جزء المضاف إليه نحو : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا [(١)] ﴾ (أَوْ) كان (مِثْلَ جُزْئِهِ) في صحة الاستغناء عنه نحو : ﴿ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا [(٢)] ﴾ (فَلاَ تَحِيفَا) ؛ أي : لا تمل عن هذه .

(وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا * أَوْ صِفَةٍ) ؛ أي : إذا كان عامله فعلاً متصرفًا أو كان صفة (أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا) ؛ أي : تشبه[(٣)] الفعل المتصرف[(٤)] في قبولها العلامة الفرعية وهي : التثنية ، والجمع والتأنيث كاسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، فخرج أفعل التفضيل لعدم قبوله[(٥)] . (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) على عامله إن لم يمنع مانع[(٦)] .

فالصفة (كَمُسْرِعًا * ذَا رَاحِلٌ) ، والفعل نحو : (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا) ، (وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ * حُرُوفَهُ) ؛ أي : دون حروفه ، (مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلاَ) ؛ أي : لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان جامدًا ضُمِّن معنى مشتق وهو أنواع :

اسم الإشارة[(٧)] (كَتِلْكَ) تقول : " تلكَ هندٌ منطلقةً "فتلك مضمنة معنى أشير ، وحروف[(٨)] التمني نحو : (لَيْتَ[(٩)]) وحرف[(١٠)] التشبيه[(١١)] نحو : (كَأَنَّ) وحرف الترجي

---

(١) سورة الحجر ، من الآية (٤٧) ، فـ "إخوانًا" حالٌ من الضمير المضاف إليه "صدور" ، و"الصدور" جزء من المضاف إليه .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٩٥) ، فـ "حَنِيفًا" : حال من "إبراهيم" المضاف إليه "المِلَّة" ، و"المِلَّة" كالجزء من المضاف إليه ، إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ، فلو قيل في غير القرآن "فاتبعوا إبراهيم حنيفًا " لصحَّ . ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٨٠/١ ، شرح التسهيل ٣٤٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٦٩/٢ ، شرح التصريح ٦٤٠/٢ ، شرح الأشموني ٣٠٥/٢ .

(٣) في (أ) [يشبه] ، وفي (ب) [أى تأنيث] والصحيح ما أثبتناه .

(٤) والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه . ينظر : شرح ابن عقيل ٢٧٠/٢ ، شرح التصريح ٦٤٣/٢ .

(٥) أى : قبوله الشروط السابقة .

(٦) بأن كان الناصب للحال فعلاً غير متصرف نحو: " ما أحسنَ زيدًا ضاحكًا " فلا تقول " ضاحكًا ما أحسنَ زيدًا " لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه ؛ فلا يتصرف في معموله ، كذلك إن كان الناصب لها صفة لا تُشْبِه الفعل المتصرف كـ " أفعل التفضيل " لم يجز تقديمُهَا عليه ، وذلك لأنه لا يثنى ولا يجمع ، ولا يؤنث ، فلم يتصرف في نفسه ، فلا يتصرف في معموله فتقول : " زيدٌ أحسن من عمرو ضاحكًا " ولا تقول : " زيدٌ ضاحكًا أحسنُ من عمرو " .

(٧) في (ب) [اشاره] بدون " أل " التعريف .

(٨) في (ب) [وأحرف] .

(٩) نحو : " ليت زيدًا أميرًا أخوك " فلا يجوز " أميرًا ليت زيدًا أخوك " .

(١٠) في (ب) [وحروف] .

(١١) نحو : " كأن زيدًا راكبًا أسد " ، فلا يجوز " راكبًا كأن زيدًا أسد " .

وحرف التنبيه ، وأمَّا والاستفهام المقصود به التعظيم . (وَنَدَرْ) ؛ أي : تقديمها على عاملها الظرف والجار والمجرور وذلك (نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ) ، وأما أفعل التفضيل فعلم أنه[1] لا يقدم عليه (وَ) أمّا (نَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ * عَمْرٍو مُعَانًا) ممّا وسط فيه أفعل التفضيل بين الحالين[2] (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ) ؛ أي : يضعف [لتضمنه[3]] حروف الفعل كـ " أنفع " بين " مفرد " و "معان" في المثال .

(وَالْحَالُ قَدْ يَجِئُ ذَا تَعَدُّدِ) ؛ أي : متعددة (لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ) ؛ أي : لغير متعدد نحو : " جاءَ زيدٌ راكبًا ضاحكًا[4] " . (وَغَيْرِ مُفْرَدِ) ؛ أي : لمتعدد نحو : " لقيته مصعدًا منحدرًا[5] " . [٣٥/ب]

(وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا) ؛ أي : الحال موكّده ومعينة ، والمؤكّدة إن أكدت عاملها فالغالب فيها أن تكون[6] وصفًا موافقًا للعامل معنى لا لفظًا كما (فِي نَحْوِ لاَ تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدًا) ، وقد يكون لفظًا ومعنى[7] ، (وَإِنْ تُؤَكِّدْ) ؛ أي : الحال (جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ * عَامِلُهَا) ؛ أي : فيجب أن يكون عاملها مضمرًا بعد الخبر ، وأن يكون وصفًا ثابتًا (وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) ؛ أي : وأن يؤخر عن جملةٍ [خبراها[8]] جامدان معرفتان[9] نحو : "هو أبوك[10] عطوفًا " [أي[11]] [تقديره[12]] أحقُّه .

(وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِئُ جُمْلَهْ) ؛ أي : الأصل في الحال الإفراد وقد تقع[13] الجملة موقعه ولا بد فيها من رابط إما ضمير كـ " جَاءَ زَيْدٌ يدُهُ على رأسِهِ " أو[14] " واو" تسمى

---

(١) في (ب) [أنها] .

(٢) أي : إذا فصّل شيء في حالٍ على نفسه أو غيره في حال أخرى فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه فـ " مفردا "و"معانًا" حالان منصوبان بأنفع .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٤) فراكبًا وضاحكًا : حالان من " زيد " والعامل فيهما "جاء" .

(٥) لم يظهر دليل في المثال على صاحب الحالين ولهذا يكون أول الحالين لثاني الاسمين ؛ أي : لضمير المفعول به لقربه منه ، ويكون ثاني الحالين لأول الاسمين ؛ أي : لضمير الفاعل وهو "التاء" .

(٦) في (ب) [يكون] بـ "الياء" .

(٧) نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ سورة النساء ، من الآية (٧٩) .

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٩) في (ب) [معرفيان] .

(١٠) في (ب) [زيدٌ] .

(١١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(١٢) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(١٣) في (ب) [يقع] .

(١٤) في (ب) [و] .

"واو" الحال وعلامتها صحةُ إذ[1] مكانها كـ " جاءَ زيدٌ وعمروٌ قائمٌ[2] " أو هما (كـ " جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَةً) .

(وَذَاتُ بَدْءٍ) ؛ أي : والجملة الواقعة حالاً إن صُدِّرَتْ (بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ) ؛ أي : مثبت (حَوَتْ ضَمِيرًا) ؛ أي : لا يرتبط إلاَّ بالضمير (وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ[3]) ؛ أي : ولم يجز اقترانها بـ "الواو" كـ "جاءَ زيدٌ يضحكُ " .

(وَذَاتُ وَاوٍ) ؛ أي : وإن وردت هذه مقترنة بـ "الواو" (بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا) ؛ أي : فأوله على اضمار مبتدأ بعد "الواو" (لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا) ؛ أي : واجعل المضارع خبرًا عن ذلك المبتدأ كـ " قمتُ وأصكُّ عينهُ " ؛ أي : " وأنا[4] " .

(وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا) من حكم الجملة المبدوءة بمضارعٍ مثبت ، وهو ما إذا كانت اسمية أو مبدوءة بماض .

كل منهما مثبتة أو منفية ، أو بمضارعٍ منفي فإنها تربط (بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ[5] أَوْ بِهِمَا[6]) ، (وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ) ؛ أي : عاملها جوازًا كقولهم : " كيف جئت " فتقول : " راكبًا " ؛ أي : " جئت راكبًا " ، (وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ) من عامل الحال [٢٥/ع]
(ذِكْرُهُ حَظِلْ) ؛ أي : يجب حذفه كـ " بعته بدرهمٍ فصاعدًا " ؛ أي : "فذهب الثمن صاعدًا[7] " ، وحظل[8] بمعنى : منع .

---

(١) في (ب) [أو] .

(٢) التقدير : " إذْ عمرو قائمٌ " .

(٣) نحو : "جاءَ زيدٌ يضحكُ " . فيضحك :جملة وقعت حالاً فلا يجوز دخول "الواو" . فلا تقول : " جاء زيدٌ و يضحكُ " .

(٤) أي : وأنا أصكُّ .

(٥) في (أ) [بضمير] .

(٦) نحو : "جاء زيدٌ وعمرو قائمٌ " و " جاء زيدٌ يده على رأسه " و " جاء زيدٌ ويده على رأسه " وكذلك المنفي نحو : "جاء زيدٌ لم يضحك" أو "ولم يضحك" أو "ولم يقم عمرو" ، "وجاء زيد وقد قام عمرو" "وجاء زيدٌ قد قام أبوه" ، "وجاء زيدٌ وقد قام أبوه" .

(٧) ويحذف عامل الحال وجوبًا كذلك في الحال المؤكدة لمضمون الجملة نحو : "زيدٌ أخوك عطوفًا" ، وكذلك في الحال النائبة مناب الخبر نحو : " ضربي زيدًا قائمًا" ، التقدير : "إذا كان قائمًا" .
ينظر : شرح ابن عقيل ٢٨٣/٢ ، شرح الأندلسي ٣٤٣/٢ ، شرح التصريح ٦٨٣/٢ ، شرح الأشموني ٣٣٧/٢ .

(٨) " حظل : الحظل : المَنْع من التصرّف والحركة " اللسان مادة (حظل) .

(التَّمْيِيزُ[١])

(اسْمٌ) جنس (بِمَعْنَى مِنْ) خرج ما[٢] سوى[٣] التمييز واسم [لا[٤]] التبرئة والمفعول الثاني نحو : " [استغفرت[٥]] الله ذنبًا " ، والمشبه بالمفعول به نحو : " الحسن الوجه " (مُبِينٌ) خرج اسم "لا" والمنصوب باستغفرت (نَكِرَةْ) خرج المشبه ، (يُنْصَبُ) ويسمى (تَمْيِيزًا) ومميزًا ، ونصبه (بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ) ؛ أي : بما قبله من المبهم المفتقر إليه وهو نوعان :

تمييز مفرد وهو رافع إيهام اسم قبله مجمل الحقيقة ، وهو الدال على مقدار ممسوح (كَشِبْرٍ ارضًا) ومكيل نحو : (قَفِيزٍ بُرًّا) وموزون نحو : (مَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرًا) ، أو شبيه بالمقدر كـ ﴿ مِثْقَالَ [ذَرَّةٍ[٦]] خَيْرًا [٧] ﴾ .

و[٨]تمييز جملة وهو رافع إيهام[٩] نسبة في جملة أو شبهها كـ " طابَ زيدٌ نفسًا[١٠] " ، (وَبَعْدَ ذِي) ؛ أي : المقدرات الثلاث ونحوها[١١] ، (اجْرُرْهُ) ؛ أي : التمييز (إِذَا * أَضَفْتَهَا) إليه (كَـ " مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا") ، وشبرُ أرْضٍ ، ومَنَوَا[١٢] عَسَلٍ ، (والنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ) الدال على المقدرات إلى غير التمييز (وَجَبَا * إِنْ كَانَ)

---

(١) سبق في الدراسة التنويه عن معناه ينظر : ص٦٢ .

(٢) في (ب) [خرج مِنْ ما سوى] .

(٣) أي : الحال فإنها متضمنة معنى "في" وكذلك اسم "لا" التي لنفي الجنس نحو : " لا رجل قائم " فإن التقدير : "لا من رجل قائم" .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٦) في (أ) [ذرة] .

(٧) سورة الزلزلة ، من الآية (٧) .

(٨) في (ب) [أو] .

(٩) جاء في حاشية (أ) قوله :

" قوله التمييز رفع الإبهام ثم إن الإبهام إما أن يكون في الإسناد أو في أحد طرفيه ، والتمييز الأول يسمى تمييزًا عن الجملة ويقع بعد تمام الكلام نحو : " طابَ زيدٌ نفسًا " فالإبهام هنا في إسناد "الطيب" إلى "زيد" لا في " الطيب " على الإنفراد ولا في " زيد " على الإنفراد والمميز الثاني يسمى تمييزًا عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم نحو : "عندي رقود خلا " فالإبهام ههنا في " الرقود " لا غير فارتفع بقولك " خلا " . انتهى .

(١٠) فـ " نفسا " تمييز منقول من الفاعل ، والأصل : "طابت نفس زيد" .

(١١) في (أ) [ونحو] وفي (ب) [وشبيهها] .

(١٢) في (أ) و (ب) [منوى] والصحيح ما أثبتناه .

ممتنعاً [اغناءه[1]] من المضاف إليه مثل ((مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا [2]))) إذ لا يستقيم " ملا ذهب " [و[3]] إنْ لم يمتنع جاز جره بالإضافة .

(وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا * مُفَضّلاً) ؛ أي : وإذا وقع التمييز بعد " أفعلَ " تفضيل فإن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه ، وإلاَّ يجر ، وعلامته أن يصلح فاعلاً عند جعل " أفعل " التفضيل فعلاً (كَأَنْتَ أَعْلَى[4] مَنْزِلاً) .

فيقال "علا منزلك" ،وإن وقع (بَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا) ؛ أي : من الصيغتين أو غيرهما[5] (مَيِّزْ) ؛ أي : أنصبه تمييزًا[6] (كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا) ، (وَاجْرُرْ بِمَنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ) ؛ أي : غير المميز للعدد تقول : " عندي شبر من أرض " ولا تقول : " عشرون من درهمٍ " ، وغير (الْفَاعِلِ) في (الْمَعْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ) ، ولا تقول : " من نفسٍ " . [٢٦/ع١٤]

(وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا) سواء كان متصرفا أو غير متصرف (وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ) ؛ أي : المتصرف (نَزْرًا سُبِقَا) ؛ أي : يقدم[7] عليه[8] التمييز قليلا كـ " نفسًا طابَ زيدٌ " .

---

(١) في (ب) [غناوه عن] .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٩١) فـ "ذهبًا" تمييز لـ "ملء" ولا يجوز جرُّهما بالإضافة ؛ لأن "ذهبًا" و "ملء" مضافان مرّة ، وامتنع إضافتهما مرّة أخرى .

(٣) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٤) في (ب) [أعلا] .

(٥) نحو : " لله درك فارسا ، وحسبك بزيد رجلا ، وكفى به عالما " .

(٦) في (ب) [تمييز] .

(٧) في (ب) [تقدم] .

(٨) في (أ) [على] ينظر : ص٦٢-٦٣ من الدراسة .

(حُرُوفُ الْجَرِّ)

(هَاكَ حُرُوفَ[1] الْجَرِّ وَهْيَ) مشتركة في جر الاسم لها تفصيل يأتي (مِنْ إِلَى • حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا) الكلام على هذه الثلاثة تقدم[2] في الإستثناء ، (فِي عَنْ عَلَى) (مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّمِ كَيْ) ، ويجر ثلاثة فقط "ما" الاستفهامية نحو : "كمه[3]" بمعنى "لمه[4]" و"إن[5]" و"ما" المصدرتين مع صلتهما (وَاوٌ وَتَا • وَالْكَافُ وَالْبَا[6] وَلَعَلْ) في لغة عقيل[7] (وَمَتَى) في لغة هذيل[8] بمعنى " مِنْ[9]" وهي نوعان : ما يجر الظاهر فقط ، وما يجر الظاهر والمضمر (بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ : مُنْذُ ، مُذْ ، وَحَتَّى • وَالْكَافَ ، وَالْوَاوَ وَرُبَّ ، وَالتَّا) ، ولعلَّ وكيْ ومتَى والثاني ما عداها . (وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا) ؛ أي: لا يجران إلاَّ الزمان[10] (وَبِرُبَّ • مُنَكَّرَ) ؛ أي : لا يجر إلاَّ نكرة[11] (وَالتَّاءُ لله) ؛أي: مختصة[12] باسم الله ، نحو : "تالله" (وَرَبِّ) قالوا : " ترب الكعبة " ، (وَمَا رَوَوْا) في

---

(١) ويسميها الكوفيُّون حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ؛ أي : تربط بينهما ، وحروف الصفات ؛ لأنها تُحدث صفةً في الاسم من ظرفية أو غيرها .
ينظر : شرح المفصل ٧/٨ ، شرح التصريح ٧/٣ .

(٢) في (أ) [مقدم] .

(٣) في (ب) [كيه] .

(٤) فـ "ما" الاستفهامية مجرورة بـ " كي " وحذفت "ألفها" لدخول حرف الجر عليها وجئ بـ "الهاء" للسكت .

(٥) يريد أن يقول إن "كي "تكون حرف جر أيضًا إذا دخلت على"إنّ" و "ما" المصدريتين مع صلتهما نحو:"جئت كي أكرم زيدًا " فأكرم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كي ، وأنّ وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي والتقدير : "جئتُ كي أكرم زيد" أي : "لإكرام زيد " .

(٦) "لعل" في لغة " عَقَيْل " بالتصغير .

(٧) بنو عَقَيْل : فرع مشهور من كَعْب ، وكعب من بني عامر ، وبنو عامر من أكبر بطون هوازن العدنانية ، والجر بها نحو قول الشاعر : " لعلّ أبي المغوار منك قريب " .

(٨) هُذَيْل – بالتصغير - : حيّ من مُضَرَ وهو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مُضر .
والجر بها نحو قول الشاعر :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ ، لَهُنَّ نَئِيجُ

ينظر : شرح ابن عقيل ٦/٣ ، شرح التصريح ٧/٣ ، شرح الأشموني ٣٦١/٢ .

(٩) وهي عندهم بمعنى "مِنْ" الابتدائية .

(١٠) نحو : " ما رأيته منذ يومنا " ؛ أي : في يومنا ، ونحو : " ما رأيته مذ يوم الجمعة" ؛ أي : من يوم الجمعة . ينظر : شرح الأشموني ٣٦٥/٢ .

(١١) نحو : " رُبّ رجلٍ فاضلٍ لقيت " .

(١٢) في (ب) [مختصًا] .

دخول " رب " على الضمير[1] (مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتًى) فإنه (نَزْرٌ كَذَا) ما روي من [أن[2]] "الكاف" قد تجر ضمير الغائب (كَـ "هَا") في قوله[3] :

وَأُمَّ أَوْعَالٍ[4] كَهَا وأقْرَبَا ....

(وَنَحْوُهُ) مما دخلت فيه "الكاف" على ضميري[5] المتكلم والمخاطب(أَتَى)شاذًا.

(بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئ[6] فِي الأَمْكِنَهْ * بِمِنْ) ؛ أي : و "مِنْ" [تأتي[7]] للتبعيض كـ " أخذتُ مِنْ الدراهم " ، ولبيان الجنس نحو :﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ [8]﴾ ، ولابتداء الغاية في المكان كثيرًا نحو : ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ [9] ﴾ .

---

(1) في (ب) [المضمر] .

(2) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(3) البيت من الرجز للعجاج عبد الله من بني مالك بن سعد بن تميم يكنى بأبي الشعثاء . ينظر : الشعر والشعراء ٥٩١/٢ ، والبيت في ملحق ديوانه ٢٦٩/٢ من أرجوزة له في وصف حمار الوحش ، برواية وشرح : عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ) ، تحقيق : د/عزة حسن ، مكتبة دار الشروق – بيروت ١٩٧١م . وقبله : " نحى الذّنابات شمالاً كثبًا " .
اللغة : الذنابات : جمع ذنابة – بالكسر – وهي آخر الوادي الذي ينتهي إليه السيل ، وقيل أنه بفتح "الذال" اسم مكان بعينه . وأم أوعال : هضبة في ديار بني تميم .
وجاء البيت في : الكتاب ٣٨٤/٢ ، الأصول ١٢٣/٢ ، شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف ابن أبي سعيد السيرافي (ت٣٨٥هـ) ٩٥/٢ ، تحقيق : د/ محمد علي سلطاني ، مطبعة الحجاز – دمشق ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م ، شرح المفصل ١٦/٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، شرح ابن عقيل ١٣/٣ ، شرح التصريح ١٥/٣ ، شرح الأشموني ٣٦٧/٢ .
والشاهد فيه قوله : "كها" حيث أدخل "الكاف" على المضمر "الهاء" تشبيهًا لها بـ "مثل" وهو عند سيبويه ضرورة .

(4) في (ب) [أوعان] .

(5) في (ب) [ضمير] .

(6) في (ب) [وابتدا] .

(7) في (ب) [ياتي] بـ"الياء" .

(8) سورة الحج ، من الآية (٣٠) .

(9) سورة الإسراء ، من الآية (١) وتمام الآية : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾ .

(وَقَدْ [تَأْتِي[1]]) قليلاً[2] (لِبَدْءِ الأَزْمِنَه) ، نحو : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ [3]﴾ ، (وَزِيدَ فِي نَفْيٍ) ؛ أي : وتأتي[4] زائدة بعد نفي (وَشِبْهِهِ) ، وهو النهي والاستفهام (فَجَرّْ) ؛ أي : بشرط أن يكون مجرورها[5] (نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ) (لِلانْتِهَا حَتَّى) ؛ أي : تدل على انتهاء الغاية ، وتجر " الآخر " وما كان متصلاً به نحو: ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ[6]﴾ ، (وَلامٌ) نحو : ﴿ [سُقْنَاهُ[7]] لِبَلَدٍ[8]﴾ ، (وَإِلَى) ويجر الآخر وغيره كـ " سرتُ إلى آخر الليل وإلى نصفه " ، (وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلا) . نحو : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ[9] لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً[10]﴾ ؛ أي : بدلكم . ونحو : { ما يَسُرُّنِي بها حُمْرُ النَّعَمِ[11] } ؛ أي : بدلها ، (وَاللَّامُ) تأتي[12] (لِلْمِلْكِ) أيضًا كـ " المالُ لزيدٍ " . (وَشِبْهِهِ[13]) كـ " الجلُّ للفَرَس " .

(1) في (ب) [يأتي] بـ "الياء" .
(2) وفاقًا للكوفيين ، والأخفش ، والمبرد ، وخلافًا لأكثر البصريين في منعهم ذلك .
ينظر : المسألة (٥٥) من الإنصاف ٣٧٠/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ ، شرح المفصل ٩٣/٤ ، شرح التصريح ٢٢/٣ .
(3) سورة التوبة ، من الآية (١٠٨) .
(4) في (ب) [ويأتي] بـ "الياء" .
(5) هذا رأي جمهور البصريين إلا الأخفش فقد أجاز زيادتها في الإيجاب وأن يكون مجرورها معرفة وجعل من ذلك قوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ سورة نوح ، من الآية (٤) .
وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ومنه عندهم " قد كان من مطر " ؛ أي: قد كان مطر . ينظر : الارتشاف ٤٤٤/٢ ، شرح التصريح ٢٦/٣- ٢٧ .
(6) سورة القدر ، الآية (٥) .
(7) في (أ) و (ب) [فسقناه] بـ "الفاء" ، والصحيح كما جاء في الذكر الحكيم وأثبتناه .
(8) سورة الأعراف ، من الآية (٥٧) والآية هي : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ ﴾.
(9) في (ب) [شئنا] .
(10) سورة الزخرف ، من الآية (٦٠) .
(11) رواه الحاكم ، وأحمد في مسنده ، حديث رقم (١٠٢١) { ما يسرني بهنَّ حُمْرُ النَّعَمِ } .
ينظر : شرح ابن عقيل ١٩/٣ ، شرح الأشموني ٣٩٧/٢ .
(12) في (ب) [يأتي] بـ "الياء" .
(13) أي : شبه الملك . وفي (ب) [كشبهه] .

(وَفِي * تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي) ؛ أي : [والمتعدية[١]] كـ " وهَبْتُ لزيدٍ مالاً" وللتعليل كـ " جئت لأُكْرِمك[٢] " (وزِيدَ) ؛ أي[٣] : وتأتي زائدة كـ " ضربتُ لزيدٍ"، ومعنى قُفي : تُبِع .

(وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا * وَفِي) ؛ أي : و "الباء" و "في" مشتركان في الدلالة على الظرفية نحو : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ [٤]﴾ . ونحو : "زيدٌ في المسجدِ " ، (وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا) ؛ أي : وعلى السببية نحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا [٥]﴾ . ونحو : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ[٦]﴾ .

(بِالْبَا اسْتَعِنْ) ؛ أي : وتكون "الباء" للاستعانة كـ " كتبتُ بالقلم " (وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ) ؛ أي : وللتعدية نحو : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ[٧]﴾ وللتعويض كـ " اشتريتُ الفرس بألف " وتسمى " باء " المقابلة[٨] وللإلصاق كـ " مررتُ بزيد " وهو معناها الأصلي .

---

(١) في (ب) [وللتعدية] .

(٢) في (ب) [لإكرامك] .

(٣) في (ب) [إن] .

(٤) سورة الصافات ، من الآيتين (١٣٧ ، ١٣٨) ؛ أي : وفي الليل .

(٥) سورة النساء ، من الآية (١٦٠) . والآية : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ .

(٦) سورة الأنفال ، من الآية (٦٨) . والآية : ﴿ لَّوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

(٧) سورة البقرة ، من الآية (١٧) ؛ أي : أذهبه ، وقرئ ﴿ أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ ﴾ .
ينظر : القراءة والفرق بين " ذهب ، وأذهب "الكشاف ٧٤/١ ، شرح التصريح ٤١/٣ ، شرح الأشموني ٣٩٩/٢ .

(٨) في (ب) [القابلة] .

(وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ) ؛ أي : وتأتي بمعنى "مع" كـ " بعتك الثوب بطِرَازه " ؛ أي : مع طرازه ، وبمعنى "من" كـ :

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ(١) ....

أي : من ماء [البحر(٢)] ، وبمعنى "عن" ، نحو : " فاسأل به خبيرا(٣) " ؛ أي : عنه وتستعمل (عَلَى لِلاسْتِعْلاَ) كـ " زيدٌ على السطح " (وَمَعْنَى فِي) وهو الظرفية نحو : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ(٤) ﴾ ؛ أي : في حين . [٣٧/أ]

ومعنى (عَنْ) وهو المجاوزة كقوله(٥) :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ ....

أي : عني . (بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ) ؛ أي : و "عن" تستعمل للمجاوزة

---

(١) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين (ت٢٧٥هـ) ١٢٩/١، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مراجعة محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

والبيت بتمامه :" شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ، لَهُنَّ نَئِيجُ "

ويروى : " شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعتْ لِى حَبَشِيات لَهُـنَّ نَئِيـجُ "

اللغة : ترفعت : تصاعدت وتباعدت ، ولجج : جمع لجة واللجة : معظم الماء ، نئيج :هو الصوت العالي المرتفع .

وجاء البيت في : الخصائص ٨٥/٢ ، شرح التسهيل ١٨٦/٣ ، شرح ابن عقيل ٢٢/٣ ، شرح التصريح ٧/٣ ، شرح الأشموني ٣٩٩/٢ .

والشاهد فيه : أن"الباء" جاءت بمعنى "من" .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٣) في (أ) [خيير] .

(٤) سورة القصص ، من الآية (١٥) .

(٥) البيت من الوافر لقحيف بن سليم العقيلي ، يمدح حكيم بن المسيب القشيري . وعجزه قوله:

.... لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِى رِضَاهَا

اللغة : قشير - بزنة التصغير - : هو قشير بن كعب بن ربيعة بن صعصعة .

وجاء البيت في : المقتضب ٤٢٠/٢ ، الخصائص ٣١١/٢ ، الارتشاف ٤٥٣/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٥/٣ ، شرح التصريح ٥١/٣ ، شرح الأشموني ٤٠٠/٢ .

والشاهد فيه قوله : " رضيت على " فإن "على" فيه بمعنى "عن" .

[كثيراً[1]] كـ " رميتُ [السهمَ[2]] عن القوسِ " ، (وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدِ) نحو : ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ[3]﴾ ؛ أي : بعد طبق .

وموضع (عَلَى) كقوله[4] :

لاهِ ابنُ[5] عَمِّكَ لا أفضلْتَ في حَسَبٍ   عنِّي......................

أي : عليَّ .

(كَمَا) تقدم أنَّ (عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلاَ) (شَبِّهْ بِكَافٍ) ؛ أي : و"الكاف" للتشبيه وهو أصلها نحو : " زيدٌ كقمرٍ " .

(وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ * يُعْنَى) نحو : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ[6] ﴾ ؛ أي : لهدايته .

(وَزَائِدًا[7] لِتَوكِيدٍ وَرَدْ) ؛ أي : وقد وردت زائدة للتوكيد نحو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ[8]﴾ ؛ أي : ليس مثله .

---

(1) في (أ) [كثير] .

(2) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب)

(3) سورة الانشقاق ، من الآية (١٩)

(4) البيت من البسيط وهو لذي الإصبع العدواني – واسمه حرثان بن الحارث – في ديوانه ص٨٩ . جمع وتحقيق : عبد الوهاب العدواني ، ومحمد نائف الدليمي مطبعة الجمهور – بغداد ،١٣٩٣هـ ١٩٧٣ م .

والبيت بتمامة : لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ أفضلْتَ فِي حَسَبٍ   عَنِّي وَلا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

اللغة : أفضلت : زدت ، دياني : الديان القاهر المالك للأمور الذي يجازى عليها فلا يضيع عنده خير ولا شر ، تخزوني : تسومني الذل وتقهرني .

وجاء البيت في : شرح المفصل ٥٣/٨ ، شرح التسهيل ١٥٩/٣، شرح ابن عقيل ٢٣/٣ ، شرح التصريح ٥٦/٣ ، شرح الأشموني ٤٠٥/٢ .

والشاهد فيه قوله : "عني" فإن "عن" هنا بمعنى "على" دل على ذلك قوله "أفضلت" الذي يتعدَّى بـ"على" .

(5) في (أ) [بن] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(6) سورة البقرة ، من الآية (١٩٨) .

(7) في (أ) [وزائد] والصحيح ما جاء في (ب) .

(8) سورة الشورى ، من الآية (١١) .

(وَاسْتُعْمِلَ اسمًا) قليلاً نحو(١) :

.... يضحكنَ عَنْ كالبَرَدِ(٢) المُنْهَمِ

(وكذَا عَنْ وَعلى) يستعملان اسمين (مِنْ أجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا) نحو(٣) :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا(٤) ....

أي : من فوقه .

ونحو(٥) :

.... مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وأمَامِي

أي : من جانب .

---

(١) البيت من مشطور الرجز للعجاج وقبله قوله :

بَيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ ....

اللغة : البَرَد : حب الغمام ، المنهم : الذائب .

وجاء البيت في : أسرار العربية ص٢٥٨ ، أوضح المسالك ٥٤/٣ ، شرح التصريح ٧١/٣، شرح الأشموني ٤١٠/٢ ، خزانة الأدب ١٦٦/١٠ ، ١٦٨ .

والشاهد فيه قوله:"عن كالبرد" حيث جاءت "الكاف" اسمًا بمعنى "مثل"بدليل دخول حرف الجر عليها.

(٢) في (ب) [البرد] بدون "الكاف" .

(٣) البيت من الطويل . وهو لمزاحم العقيلي وعجزه قوله :

.... تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِبَيْداء مَجْهَلِ

اللغة : "غدت" بمعنى صارت وليس مقصودًا به الغدوة ، "تم" : أي كمل ، "ظمؤها" مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب ، "تصل" : أي تصوت ، "قيض" : القشر الأعلى للبيض ، "مجهل" أي: قفر ليس فيها أعلام يهتدى بها .وروى مكان "ظمؤها" بقوله :"خمسها" ومكان [ببيداء] "بزيزاء" .

وجاء البيت في : الكتاب ٢٣١/٤ ، المقتضب ٥٣/٣ ، أوضح المسالك ٥٨/٣ ، شرح ابن عقيل ٢٨/٣ ، شرح التصريح ٧٤/٣ ، شرح الأشموني ٤١٣/٢ .

والشاهد فيه قوله : "من عليه " حيث جاءت "على" اسمًا مجرورًا بـــ "من" .

(٤) في (ب) [طوها] .

(٥) البيت من الكامل لقطرى بن الفجاءة . وصدره قوله :

وَلَقَدْ أرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ....

وروى "فلقد" .

اللغة : "دريئة" – بفتح "الدال" – الغرض الذي ينصب ليتعلم عليه الرمي ، "من عن يميني " أي: من جهة اليمين .

وجاء البيت في : شرح المفصل ٤٠/٨ ، أوضح المسالك ٥٧/٣ ، شرح ابن عقيل ٢٩/٣ ، شرح التصريح ٧٣/٣ ، شرح الأشموني ٤١٢/٢ ، خزانة الأدب ١٥٨/١٠ ، ١٦٠ .

والشاهد فيه قوله : "من عن يميني " حيث وردت "عن" اسمًا مجرورًا على المحل بمعنى "جانب" . لأن حروف الجر مختصة بالأسماء .

(وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ) مبتدآن (حَيْثُ رَفَعَا) ، ؛ [أي[1]] الاسم الواقع بعدهما كــ"مذ يوم الجمعة" ، (أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ) ؛ بأن وقع بعدهما ويحكم بظرفيتهما ، وإضافتهما إليه (كَجِئْتُ مُذْ دَعَا) . (وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ) ؛ أي : ماضيا (فَكَمِنْ هُمَا) ؛ أي : معناهما[2] معنى "مِنْ" وهو ابتداء الغاية كــ" ما رأيته مذ يوم الجمعة " ، وإن يجرا (فِي الْحُضُورِ) ؛ أي : حاضرًا فمعناهما (مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ) . وهو الظرفية كــ" ما رأيته مذ يومنا " .

(وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ) وبعد (بَاءٍ زِيدَ مَا * فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا) ؛ أي : فلم تكفهما عن العمل نحو : ﴿ مِمَّا خَطَايَاهُمْ[3]﴾ و﴿عَمَّا قَلِيلٍ[4]﴾ و﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ[5]﴾ (وَزِيدَ) أي : "ما" (بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفّ) ؛ أي : فكفتهما عن العمل نحو[6] :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ....

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٢) في (أ) [معنى هما] .

(٣) سورة نوح ، من الآية (٢٥) . والآية هي : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا ﴾ قرأ أبو عمرو ﴿ مِمَّا خَطَايَاهُمْ ﴾ مثل قضاياهم . وقرأ الباقون ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ بالهمز وكسر "التاء" . ينظر : كتاب التبصرة في القراءات السبع ص٧٠٩ .

(٤) سورة المؤمنون ، الآية (٤٠) قوله تعالى : ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ .

(٥) سورة آل عمران من الآية (١٥٩) من قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ ﴾ .

(٦) البيت من الخفيف لأبي دُؤاد الإيادي في ديوانه ص٣١٦ ، جمع وتحقيق : غوستاف جرونيام ، ترجمة د/ إحسان عباس ، وآخرين ، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت ١٩٥٩م .وعجزه قوله :

.... وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

اللغة : "الجامل" بــ"الجيم" اسم جمع للإبل لا واحد له من لفظه ، وقيل : القطيع من الإبل مع راعيها .

المؤبل : المعدّ للقُنْيَة ، " العناجيج " جمع عنجوج – بزنه عصفور – وهي الخيل الطويلة الأعناق .

" المهار " – بكسر الميم – جمع مهر ، وبضمها ، وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة .

وجاء البيت في : شرح المفصل ٢٩/٨ ، ٣٠ ، أوضح المسالك ٧١/٣ ، شرح ابن عقيل ٣٣/٣ ، شرح التصريح ٨٧/٣ ، شرح الأشموني ٤١٩/٢ ، خزانة الأدب ٥٨٦/٩ ، ٥٨٨ .

والشاهد فيه قوله : " ربّما الجاملُ فيهم " حيث دخلت "ما" الزائدة على "رب" فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها . وسوغت دخولها على الجملة الاسمية .

فــ "الجامل" مبتدأ ، و"المؤبل" نعتهُ ، و"فيهم" خبره .

ونحو(١) :

.... كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الحَلِيمُ(٢)

(وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ) ؛ أي : ولا يكف وهو قليلٌ نحو(٣) : [٣٤/٢٧]

.... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ(٤) عَلَيْهِ وَجَارِمُ

(وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ) ؛ أي : وبقي عملها (بَعْدَ بَلْ) نحو(٥) :

بَلْ بَلَدِ مِلْءُ(٦) الفِجَاجِ قَتَمُه(٧) ....

(١) البيت من الوافر ، وهو لزياد الأعجم . وصدره قوله :

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ ....

اللغة : " النَّشْوانُ " أصله السكران، وأرد به لازمه وهو الذي يعيب كثيرًا ويقول ما لا يحتمل بدليل ذكر الحليم في مقابلته ، "الحليم" ذو الأناة الذي يحتمل ما يثقل على النفس ويشق عليها .

وجاء البيت في : الجنى الداني في حروف المعاني ص٤٨١ ، مغنى اللبيب ٢٠١/١ ، شرح ابن عقيل ٣٢/٣ "الحاشية" .

والشاهد فيه قوله : "كما النَّشوانُ " حيث كفّت "ما" "الكاف" عن الجرّ .

(٢) فى (ب) [الكليم] .

(٣) البيت من الطويل لعمرو بن البراقة الهمذاني . وصدره قوله :

وَنَنْصرُ مَوْلانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ....

اللغة : "ننصر" : نعين ونؤازر ، "مولانا" الحليف أو ابن العم ، "مجروم عليه" واقع عليه الجرم والإثم والتعدي والظلم من الناس ، "جارم" ظالم متعد .

وجاء البيت في : الجنى الدانى ص١٦٦ ، ٤٨٢ ، أوضح المسالك ٦٧/٣ ، شرح ابن عقيل ٣٥/٣ ، شرح التصريح ٨٤/٣ ، شرح الأشموني ٤٢١/٢ ، خزانةالأدب ٢٠٧/١٠ .

والشاهد فيه قوله : "كما النّاسِ" حيث زيدت "ما" بعد "الكاف" دون أن تكفها عن عمل الجرّ في الاسم الذي بعدها .

(٤) فى (أ) [مجرم] .

(٥) البيت من الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٥٠ . وعجزه قوله :

.... لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

اللغة : "بلد" يذكر ويؤنث ، والتذكير أكثر ، "الفجاج" جمع فج وهو الطريق الواسع ، "قتمه" : أصله قتامه ، والقتام هو الغبار وخففه بحذف "الألف" ، "جهرمه" : الجهرم : البساط .

وجاء البيت في : شرح المفصل ١٠٥/٨ ، شرح ابن عقيل٣٧/٣ ، شرح الأشموني ٤٢٣/٣ .

والشاهد فيه قوله : " بل بلدِ " حيث جرّ قوله : "بلدِ" بـــ "رُبَّ " المحذوفة بعد "بلْ" .

(٦) فى (أ) [ملأ] وأثبتنا ما جاء في (ب) .

(٧) فى (أ) و (ب) [قيمه] .

وبعد (الفَا) نحو[1] :

فَحُورٍ قَدْ لَهَوتُ بِهِنَّ عِينٍ ....

(وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ) ؛ أي : عملها محذوفة . نحو[2] :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ....

(وَقَدْ يُجَرّْ) قليلاً (بِسِوَى رُبّْ) من الحروف (لَدَى * حَذْفِ) ؛ أي : حال كونه محذوفًا وهو قسمان :

بعضه يُرى غير مطرد[3] كقول رؤبة[4] لقائل " كيف أصبحت ؟ " .

" خَيْرٍ[5] وَالحَمْدُ للهِ " ؛ أي : على خيرٍ ، (وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدًا) نحو : " بكم درهم اشتريت ؟ " ؛ أي : من درهمٍ[6] .

---

(1) البيت من الوافر ، وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٦٧/٣ وعجزه قوله :

.... نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وفي الرِّيَاطِ

اللغة : "حور" جمع حوراء ، والحور : شدة بياض العين مع شدة سوادها . "عين"جمع عيناء : وهي الواسعة العين . وقد روى "لهيتُ" مكان "لهوت" .

وجاء البيت في : شرح المفصل١١٨/٢ ، ٥٣/٨ ، الجنى الداني ص٧٥ ، شرح الأشموني٤٢٥/٢ .

والشاهد فيه قوله : "فَحُورٍ" حيث جرّ "حورٍ" بـ "ربّ" المضمرة بعد "الفاء" .

(2) البيت من الطويل : وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٨ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف – القاهرة ، ط٤ ، ١٩٨٤م . وعجزه قوله :

.... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

اللغة : كموج البحر : أي في شدة هوله ، وما يتوقعه من مخاوف ، "سدوله" : أستاره .

وجاء البيت في : أوضح المسالك ٧٥/٣ ، شرح التصريح ٩٠/٣ ، شرح الأشموني ٤٢٦/٢ ، خزانة الأدب ٣٢٦/٢ ، ٢٧١/٣ .

والشاهد فيه قوله : "وليلٍ" حيث حذفت منه "رُبَّ" وبقي عملها بعد "الواو" .

(3) في (ب) [مضطرد] .

(4) هو رُؤبةُ بن العجّاج. ورُؤبَة هذا من فُصَحاء العرب . ينظر : شرح المفصل ٢٨/٣ وحاشية رقم (٣) من الصفحة نفسها ، شرح التصريح ٩٢/٣ .

(5) "خيرٍ" بالجر .

(6) فـ "درهم" مجرورة بـ "من" مقدرة عند الجمهور ومنهم سيبويه ينظر كتابه ١٦٠/٢ –١٦١ . وهذا مطردٌ في مميز "كم" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر .

(الإضَافَةُ[١])

(نُونًا تَلِي الإعْرَابَ) هي "نون" التثنية والجمع (أوْ تَنْوِينًا • مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ) أي : احذفهما إذا أردت إضافة اسم إلى آخر فالأول كـ "غُلاَمَا زَيْدٍ وبَنُو عمرو " والثاني (كـ " طُورِ سينا ") .

(وَالثَّانِي اجْرُرْ) الثاني هو المضاف إليه (وَانْوِ) ؛ أي : قدر للجرّ (مِنْ) فيما يكون المضاف إليه جنس [المضاف[٢]] كـ "هذا ثوبُ خزٍ"[٣] " (أوْفِى) فيما يكون المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف نحو : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ[٤]﴾ وهذا (إذَا • لَمْ يَصْلُحِ إلاَّ ذَاكَ) ؛ أي : لم يصلح في التأويل إلاَّ تقديرهما (وَاللاَّمَ خُذَا) ؛ أي : قدرها (لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ) القسمين وهو أكثرها كـ " دار زيدٍ " . (وَاخْصُصْ أوَّلاَ) ؛ أي : والإضافة تفيد تخصيص الأول إن أُضيف إلى نكرة كـ " غلام رجلٍ " (أوْ أعْطِهِ التَّعْرِيفَ) ؛ أي: ويفيد تعريفه (بِالَّذِى تَلاَ) ؛ أي : بإضافته إلى معرفة كـ " غلام زيدٍ " (وَإنْ يُشَابِهِ المُضَافُ يَفْعَلُ) ؛ أي : الفعل المضارع في معنى الحال والاستقبال حال كون المضاف (وَصْفًا ، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لاَ يُعْذَلُ) ؛ أي : يبقى على تنكيره ولا يفيد تخصيصًا ولا تعريفًا بل مجرد التخفيف وذلك كل اسم فاعل (كَرُبَّ رَاجِينَا) أو صفة مشبهة نحو : (عَظِيمِ الأمَلِ) [٢٨/١٤] أو اسم مفعول نحو : (مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ) هو مثال للصفة المشبهة[٥] أيضًا (وَذِى الإضَافَةَ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ) وتسمى مجازية وغير محضة[٦] (وَتِلْكَ) الإضافة التي تفيد التخصيص والتعريف اسمها (مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ[٧]) (وَوَصْلُ ألْ) بالمضاف الذي إضافته محضة لا يجوز ، ووصلها (بِذَا الْمُضَافِ) الذي إضافته لفظية(مُغْتَفَرْ • إنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ) ؛ أي : بشرط أن توصل بالمضاف إليه أيضًا (كَالْجَعْدِ الشَّعْرِ) .

(أوْ) توصل (بِالَّذِى لَهُ أُضِيفَ الثَّانِى) ؛ أي : مما أضيف إليه المضاف إليه (كَزَيْدٌ الضَّارِبُ رَأسِ الْجَانِى) ، (وكَوْنُهَا) ؛ أي : "ألْ" (فِى الْوَصْفِ) المضاف (كَافٍ)

---

(١) الإضافة : لغة : الإسناد ، وعرفا : نسبة تقيد به اثنين لثانيهما الجر أبدًا ، شرح الأشموني ٤٤٠/٢ .

(٢) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٣) التقدير : هذا ثوبٌ من خز .

(٤) سورة البقرة ، من الآية (١٩٦) .

(٥) في (ب) [الصفة] بدون "اللام" .

(٦) تسمى لفظية ، ومجازية ، وغير محضة ؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط : إما بتخفيف ، أو تحسين ، وهي في تقدير الانفصال . ينظر : شرح الأشموني ٤٤٥/٢ .

(٧) تسمى محضة ومعنوية ، وحقيقية ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال ، وفائدتها راجعة إلى المعنى ، وهو الغرض الأصلي من الإضافة . ينظر المصدر السابق .

ولا يشترط وجودها في المضاف إليه (إنْ وَقَعْ) ؛ أي : الوصف (مُثَنّى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ) ؛ أي : اتبع سبيل المثنى في الإعراب بحرف بعده "نون" ، وهو جمع المذكر السالم كـ"الضاربا زيدٍ ، والمكرموا عمرو " ، (وَرُبَّمَا اكْسَبَ ثَانٍ) وهو المضاف إليه المؤنث (أَوَّلاً) وهو المضاف المذكر .

(تَأْنِيثًا [ان[1]] كَانَ لِحَذْفٍ[2] مُوهَلاً) ؛ أي : بشرط كون المضاف صالحًا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه كـ " قطعتْ بعضُ أصابعه[3] " ، (وَلاَ يُضَافُ اسمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ • مَعْنىً) كالمترادفين ، والموصوف وصفته فلا[4] يقال " قمح بُرٍّ " ولا " رجل قائم " لأن المضاف يتخصص[5] أو يتعرّف بالمضاف إليه فلا بد من كونه غيره إذا الشيء لا يتخصص[6] أو يتعرف بنفسه (وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ) كـ " سعيد كرز " فظاهره إضافة الشيء إلى نفسه إذا المراد بهما واحد ، فيؤول الأول بالمسمى ، والثاني بالاسم فكأنه قال: هذا مسمى[7] كرز .

(وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا) ؛ أي : يلازم الإضافة لفظًا ومعنى كـ " عِنْدَ " وَ"لَدَى " ، (وَبَعْضُ ذَا) الذي يلازم الإضافة (قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا) ؛ أي: بلا إضافة ، وتكون إضافته معنى كـ " كُلٍّ " وَ " بَعْضٍ " ، (وَبَعْضُ مَا يُضَافُ)؛ أي : يلازمُ الإضافة [لفظًا[8]] ومعنى (حَتْمًا امْتَنَعْ • إِيلاَؤُهُ[9] اسْمًا ظَاهِرًا) إلى إضافته إلى الظاهر (حَيْثُ وَقَعْ) ؛ بل يجب إضافته للمضمر (كَـ "وَحْدَ ، لَبَّىْ") يقال فيهما "وحدكَ" [٢٨/ع٢]

(١) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .
(٢) في (ب) [بحذف] .
(٣) فـ " بعضُ" نائب فاعل " قطعتْ " ، وأنث الفعل المسند إليه ، لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه ، وهي "الأصابع" لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف إليه ، فيقال " قُطعتْ أصابعُه " تعبيرًا عن الجزء بالكل . ينظر : شرح التصريح ٢/١٢٦ – ١٢٧.
(٤) في (ب) [ولا] .
(٥) في (ب) [يخصص] .
(٦) في (ب) [يخصص] .
(٧) في (ب) [المسمى] .
(٨) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .
(٩) في (أ) [إيلاءه] .

و"لبَّيكَ(١)" ، (وَدَوَالَى(٢) ، سَعْدَىْ(٣)) ، فيقال "دواليكَ(٤)" و "سعديكَ(٥)" ؛ **(وَشَذَّ إِيلَاءُ يَدَىْ لِلَبَّىْ)** ؛ أي : إضافتها له في قوله(٦) :

.... **فَلَبَّى ، فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ**

(وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ ٭ حَيْثُ وَإِذْ) ؛ أي : ومن اللازم للإضافة ما لا يضاف إلا إلى الجملة اسمية كانت أو فعلية وهو "حَيثُ" و "إذْ" كـ " اجلسْ حيثُ زيدٌ جالسٌ "، و "إذْ زيدٌ جالسٌ(٧) " .

(وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحتَمَلْ) (إِفْرَادُ إِذْ) ؛ أي : وإن [تنون(٨)] "إذْ" يجوز(٩) إفرادها لفظًا عن الإضافة ، ويقع التنوين عن الجملة المحذوفة كـ "يومئذٍ" ، **(وَمَا كَـ "إِذْ" مَعْنًى كَـ "إِذْ" ٭ أَضِفْ جَوَازًا)** ؛ أي : وما شابه "إذْ" في كونه اسم زمان مبهم بمعنى المضى يجري مجرى "إذْ" في إضافته إلى الجملتين جوازًا لا لزومًا **(نَحْوُ حِينَ جَانَبِذْ)** ؛ أي : طرح ، و" جئتكَ وقتَ زيدٌ قائمٌ " ، **(وَابْنِ)** إن شئت **(أو اعْرِبْ مَا كَـ "إِذْ" قَدْ أُجْرِيَا)** أي : ما أُجرى مجرى "إذْ" من اسماءِ الزمان فأضيف(١٠) إلى جملة جوازًا .

---

(١) "لبيك" بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، ولبَّ بالمكان وألبَّ أي : أقام به ولزمه ، وألب على الأمر : لزمه فلم يفارقه . اللسان مادة (لبب) القاموس المحيط مادة (لبب) .

(٢) في (أ) [ودوالى] .

(٣) في (أ) و (ب) [سعدا] وأثبتناه كما جاء في الألفية .

(٤) " دَواليك" بمعنى : تداولاً بعد تداول ، اللسان مادة (دول) .

(٥) سعديك أي : إسعادًا لك بعد إسعاد . اللسان مادة (سعد) .

(٦) البيت من المتقارب ، نسب لرجل من بني أسد ، وصدره :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا ....

اللغة : دعوت : استعنت ، أو طلبت إعانته ، نابني : نزل بي ، مسورا : اسم رجل ، لبى:أجاب.

وجاء البيت في : الكتاب ٣٥٢/١ ، شرح التسهيل ١٤٧/١ ، شرح ابن عقيل ٥٣/٣ ، شرح التصريح ١٤٧/٣ ، شرح الأشموني ٤٦٨/٢ ، خزانة الأدب ٩٢/٢ ، ٩٣ .

والشاهد فيه قوله : " فلبى يدى " حيث أضاف "لبى" إلى الاسم الظاهر على الشذوذ .

(٧) ومثال إضافتها إلى الجملة الفعلية " اجلس حيث جلس زيدٍ " و" جئتك إذ قام زيدٌ " .

(٨) في (أ) [ينون] .

(٩) في (ب) [أو نحو ذا] .

(١٠) في (ب) [فأضف] .

(واخترْ بِنَا متْلُوَّ فِعْلٍ بُنِيَا) ؛ أي : والمختار بناؤه[1] إذا صدّرت الجملة بفعل مبني ماضيا كان كقوله[2] :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ....

أو مضارعًا كقوله[3] :

.... عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كلَّ حَلِيمِ

(وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أوْ مُبْتَدَا • أعرِبْ) ؛ أي : وإذا صدرت بالمضارع العاري من موانع الإعراب نحو : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ [4]﴾ . [٢٩/ع١]

---

(١) في (أ) [بناءه] .

(٢) هذا البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٤٤ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٥م ، وعجزه قوله :

.... وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ ؟

اللغة : "على حين" ، "على" بمعنى : "في" ، عاتبتُ المشيب : لمته ، والمشيب : وقت حلول الشيب بالرأس أو هو الشيب نفسه ، الصبَا : الصبوة والميل إلى الهوى ، ألمَّا : هي "لمَّا" النافية الجازمة دخلت عليها "همزة" الإنكار ، أصح : أنتبه من الغفلة ، وَازِع : وَزَعه عن الأمر ، يَزَعُه من باب "وَهَب" كفه ومنعه .

وجاء البيت في : الكتاب ٣٣٠/٢ ، شرح المفصل ١٣٦/٨ ، شرح التسهيل ٢٥٥/٣ ، شرح ابن عقيل ٥٩/٣ ، شرح التصريح ١٦٢/٣ ، شرح الأشموني ٤٧٥/٢ .

والشاهد فيه قوله : "على حين" حيث يجوز في "حين" الإعراب وهو الأصل ، والبناء لأنه أضيف إلى مبني وهو الفعل الماضي "عاتب" .

(٣) البيت من الطويل ، وهو مجهول القائل وصدره قوله :

لأَجْتَنِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا ....

اللغة : يستصبينَ : يملن به إلى الصبوة واللهو ، حليم : عاقل .

وجاء البيت في : شرح التسهيل ٢٥٥/٣ ، الأرتشاف ٥٢٢/٢ ، شرح التصريح ١٦٣/٣ ، شرح الأشموني ٤٧٦/٢ ، خزانة الأدب ٣٠٧/٣ .

والشاهد فيه قوله : "على حين يستصبين " حيث بنى "حين" على الفتح لإضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله بـ "نون" النسوة .

(٤) سورة المائدة ، من الآية (١١٩) . قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ ﴾ ، هذا مبتدأ ، ويوم خبره ، وهو معربٌ لأنه مضاف إلى معرب ، فبقى على حقه من الإعراب .ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٤٧٧/١ .

أو بالمبتدأ نحو[1] :

....عَلَى حين الكِرَامُ قَلِيلُ

فالمختار إعرابه (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا) ؛ أي : يغلط و (أَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى • جُمَلِ الأَفْعَالِ) ؛ أي : و "إذا" يلازم الإضافة إلى الجملة الفعلية دون الإسمية (كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى) زيدٌ (لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ • تَفَرُّقٍ[2] أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ) ؛ أي : ومن الأسماء اللازمة للإضافة لفظًا ومعنى "كلا وكلتا " فلا يضافان[3] إلاّ إلى معرّف مثنى لفظًا كـــ" كِلاَ الزيدين " و " كلتا المرأتين " أو معنى كـــ "كِلاَهُمَا" و" كِلْتَاهُمَا " وكقوله[4] :

إِنَّ للخيرِ ،وللشَّرِّ مَدًى[5] وكلا[6] ذلك وجهٌ وقبلْ

ولا يضافان لمفهم اثنين بتعريف فلا يقال : "كلا زيدٍ وعمروٍ[7] " . (وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ • أَيًّا) ؛ أي : ومن الأسماء اللازمة للإضافة معنى "أي" وتضاف لما عدا

---

(١) البيت من الطويل ونسب لـــ : مربال بن جهم المذحجي أو مبشر بن الهذيل الفزاري ، وصدره :

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهِ أَنَّنِي ....

اللغة : كريم : من الكرم ، ضد اللؤم ، والكريم الصفوح .

وجاء البيت في : مغني اللبيب ٥٩٥/٢ ، وشرح الأشموني ٤٧٧/٢ .

والشاهد فيه قوله : "على حين الكرامُ قليل" حيث بنيت "حين" على الفتح رغم إضافتها إلى جملة معربة الصدر ، والأكثر إعرابها قبل المعرب .

(٢) في (ب) [مفرق] .

(٣) في (ب) [تضافان] .

(٤) البيت من الرمل ، لعبد الله بن الزِّبَعْرى ، أحد شعراء قريش المعدودين . كان في أول الدعوة الإسلامية مشركا يهجو المسلمين ، ثم اسلم ، والبيت من كلمة يقولها وهو مشرك في يوم أحد .

اللغة : مدى : غاية ومنتهى ، وجه : مستقبل كل شيء ، وقَبلْ : جهة .

وجاء البيت في : شرح المفصل ٣/٣ ، شرح التسهيل ٢٤٠/٣ ، الإرتشاف ٥١١/٣ ، شرح ابن عقيل ٦٢/٢ ، شرح التصريح ١٦٧/٣ ، شرح الأشموني ٤٨٣/٢ .

والشاهد فيه قوله : "كلا ذلك" حيث أضاف "كلا" إلى "ذلك" وهو مفرد لفظًا مثنى معنى ، وذلك لأنه يعود على "الخير والشرّ" .

(٥) في (ب) [مدا] .

(٦) في (ب) [وككل] .

(٧) وقد جاء ذلك شاذًا في قول الشاعر :

كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا في النَّائِبَاتِ وَإِلمَامِ المُلِمَّاتِ

ينظر : شرح ابن عقيل ٦٣/٢ ، شرح التصريح ١٦٨/٣ ، شرح الأشموني ٤٨٤/٢ .

المفرد المعرف فلا يقال :"أي زيدٍ" ، (وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ) ؛ أي : فيجوز أن تضيفها إلى المفرد المعرّف كقوله[١] :

.... أَيِّي وَأَيُّكَ[٢] فَارِسُ الأَحْزَابِ

(أَوْ تَنْوِ الأَجْزَا) ؛ أي : ويضاف [إليه[٣]] أيضًا إذا نويت[٤] أجزاء الاسم نحو : " أيُّ زيدٍ أحسن ؟ " ؛ أي : أيُّ أجزائه ، ولذلك يجاب : بعينه أو أنفه[٥] .

(وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ * مَوْصُولَةً أَيًّا) ؛ أي : ولا تضاف " أي " الموصولة[٦] إلاّ إلى معرفة ؛ كـ " يعجبني أيهم قائمٌ " ، (وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ) ؛ أي : ولا تضاف إذا وقعت صفة من نكرة أو حالاً من معرفة إلاّ إلى نكرة كـ " مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ " و " بزيدٍ أيَّ فتىً " .

(وَإِنْ تَكُنْ) ؛ أي : "أي" (شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا * فَمُطْلَقًا) ؛ أي : سواء أضيفت إلى معرفة أو نكرة نحو : " أيُّ[٧] رجلٍ أو[٨] أيُّ الرجالِ تضربْ أضربْ " .

(كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا) ؛ أي : الكلام الذي هي جزؤه[٩] لأنها مع ما أضيفت إليه جزء الكلام[١٠] . (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ) ؛ أي : ومن الأسماء اللازمة للإضافة "لدن" [٢٩/٣ع] وهي اسم لأول الغاية زمانًا ومكانًا ولا تستعمل إلاّ ظرفًا .أو مجرورًا بمن ، (فَجَرّْ) ؛

---

(١) البيت من الكامل ، مجهول القائل وصدره :

فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ ....

اللغة : الأحزاب : جمع حزب : الجماعة من الناس يكون أمرهم واحدًا .

وجاء البيت في : شرح التسهيل ٢٢٢/١، الارتشاف ٥٤٩/١ ، شرح التصريح ١٧١/٣ ، شرح الأشموني ٤٨٦/٢ .

والشاهد فيه قوله : " أيي ، وأيك " حيث أضاف لفظ "أيّ" إلى مفرد معرفة لأنّه تكرّر ، ولولا هذا التكرير لم تجز إضافته للمعرفة المفردة ، ولا يكون ذلك إلا في الشعر .

(٢) في (ب) [ابني وابنك] .

(٣) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٤) في (ب) [نوت] .

(٥) وهذا إنما يكون فيها إذا قصد بها الاستفهام .

(٦) في (ب) [ولا يضاف إلى الموصول إي إلاّ إلى معرفة] .

(٧) أرى أن تكون العبارة كالآتي " أيُّ رجلٍ عندك " أو " أيَّ الرجال تضرب أضربْ " .

وذلك للفصل بين مثال " أيُّ "الاستفهامية و " أيَّ " الشرطية .

(٨) في (ب) [و] .

(٩) في (أ) [جزء] .

(١٠) في (ب) [كلام] .

أي : فجرت ما وليها بالإضافة . (وَنَصبُ[١] غُدْوَةٍ بِهَا) ؛ أي : إذا وقعت بعدها (عَنْهُم نَدَرْ) . كقوله[٢] :

.... لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى[٣] دَنَتْ لِغُرُوبِ

(وَمَعَ) بفتح العين (مَعْ) بسكونها[٤] (فِيهَا قَلِيلٌ) وهي من الأسماء اللازمة الإضافة ، وهي ظرف لموضع الاجتماع أو وقته (وَنُقِلَ) ؛ أي : على لغة السكون (فَتْحٌ وكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ) ؛ أي : فتح "العين" وكسرها إذا اتصل بها ساكن نحو : " مع ابنك " (وَاضْمُمْ بِنَاءً "غَيْرًا" إِنْ عَدِمْتَ مَا * لَهُ أُضِيفَ) ؛ أي : ويجب أن تبنى "غيرُ" على الضم إذا حذفت ما أضيف[٥] إليه ، حال كونك (نَاوِيًا مَا عُدِمَا) ؛ أي : ناويًا معنى المضاف إليه المحذوف دون لفظه كـ " عندي رجل لا غيْرُ " ، ولو صرحت بالمضاف إليه أو نويت لفظه أعربت (قَبْلُ كَغَيْرُ) في هذا الحكم وكذا (بَعْدُ) نحو : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ [٦]﴾ وكذا (حَسْبُ[٧])، وكذا (أَوَّلُ * وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا) نحو : يمين وشمال (وَ) كذا (عَلُ) .

(وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا) ؛ أي : وإذا لم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه فإنك تعرب ، (قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا) . ويكون نكرة وتنصبها فإن دخل عليها [جارّ جرها[٨]] نحو : ﴿ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ [٩]﴾ ، (وَمَا يَلِي الْمُضَافَ) وهو المضاف إليه (يَأْتِي

---

(١) في (أ) [وينصب] .

(٢) البيت من الطويل وهو لأبي سفيان بن حرب ، وصدره :

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ ....

اللغة : مزجر الكلب : مزجر : اسم مكان من الزجر ، أي : المكان الذي يطرد ، وينحى الكلب إليه والمراد البعد .

وجاء البيت في : شرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٨/٣ ، شرح التصريح ١٧٨/٣ ، شرح الأشموني ٤٩١/٢ .

والشاهد فيه قوله : "لدنْ غُدوةً" حيث نصب "غدوة" بعد "لَدُنْ" ، وهذا نادر ، والأكثر الإضافة .

(٣) في (ب) [حين] .

(٤) في (ب) [تسكونها] .

(٥) في (ب) [أضيفت] .

(٦) سورة الروم ، من الآية (٤) . ينظر : الكشاف ٤٦٧/٣ .

(٧) في (أ) [جره] .

(٨) في (ب) [جرجرها] .

(٩) سورة الروم ، من الآية (٤) بجر "قبل" و "بعد" وتنوينهما .

خَلَفَا * عَنْهُ) ؛ أي : عن المضاف (فِي الإعْرَابِ إذَا مَا حُذِفَا) ؛ أي : يحذف المضاف لقرينة دالة عليه ، ويقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه نحو : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ[1] ﴾ ؛ أي : حُبَّ العجل ، (وَرُبَّمَا) حذفوا المضاف وأبقوا المضاف إليه ولم يعربوه بإعرابه بل (جَرُّوا الَّذِى أَبْقَوْا) ، وهو المضاف إليه (كَمَا * قَدْ كَانَ) حكمه (قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا) ؛ أي : قبل حذف المضاف (لَكِنْ) جره (بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ * [٣٠/ع١] مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ) ؛ أي : معطوفًا على مثله لفظًا ومعنى نحو[2] :

أَكُلُّ امْرِئٍ[3] تَحْسَبِينَ امْرَأً[4] وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

التقدير : وكلَّ نار . فيبقى[5] "نارًا" مجرورًا كما كان عند ذكرها .

(وَيُحْذَفُ الثَّانِى) وهو المضاف إليه (فَيَبْقَى الأَوَّلُ) وهو المضاف (كَحَالِهِ) من حذف التنوين و"النون" (إذَا بِهِ يَتَّصِلُ) ؛ أي : عند اتصال المضاف إليه به لكن بقاءه (بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إلَى * مِثْلِ) المحذوف (الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ) ؛ أي : بشرط عطف مضاف إلى مثل المضاف إليه المحذوف نحو : " قطع[6] الله يد ورجل من قالها " . التقدير : يد من[7] . (فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ * مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ) ؛ أي : ويجوز عند المصنف أن يفصل في الاختيار بين المضاف الشبيه بالفعل – وهو المصدر

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٩٣) ؛ أي : حُبَّ العجلِ ، فحذف المضاف ؛ لأن الذي يشربه القلب المحبة لا نفس العجل . ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٩٣/١ .

(٢) البيت من المتقارب نسب إلى أبي داود الإيادي ، وعدى بن زيد .
اللغة : تحسبين : تظنين ، توقد : الأصل : تتوقد .
وجاء البيت في : سيبويه ٦٦/١ ، شرح المفصل ٢٦/٣ ، ٥٢/٨ ، ابن عقيل ٧٧/٣ ، شرح التصريح ٢١٤/٣ ، الأشموني ٥١١/٢ ، الخزانة ٤١٧/٤ .
والشاهد فيه قوله : "ونار" حيث حذف المضاف "كلّ" وأبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان قبل الحذف ، وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له ، وهو قوله : "كل امرئ" .

(٣) في (أ) و (ب) [أمر] وأثبتنا الصحيح .

(٤) في (ب) [امرء] .

(٥) في (ب) [فيفي] .

(٦) في (ب) [تطع] .

(٧) التقدير : " قطع الله يد من قالها ورجل من قالها " فحذف ما أُضيف إليه "يد" وهو من قالها ، لدلالة ما أضيف إليه " رجل" عليه . ويلاحظ هنا أن عبارة ابن العيني جاءت مبتورة لا يفهم المراد منها إلا بهذا التوضيح .

واسم الفاعل – وبين المضاف [إليه بما[1]] نصبه المضاف من مفعول به نحو : ﴿ قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ[2]﴾ بنصب الأولاد وجر الشركاء في قراءة[3] . أو ظرف نحو : " ترك يومًا نفسك وهواها[4] " . أو شبهه نحو : { هل أنتم تاركوا لي صاحبي[5] } .

(وَلَمْ يُعَبْ) (فَصْلُ يَمِينٍ) كـ " هذا غلامُ واللهِ زيدٍ " . (وَاضْطِرَارًا وُجِدَا) ؛ أي: وقد جاء الفصل بينهما[6] [في[7]] الضرورة (بِأَجْنَبِي[8])من المضاف نحو[9]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[10]

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية (١٣٧) ، والقراءة لابن عامر .
ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٥٤٠/١ ، الكشاف ٧٠/٢ .

(٣) قراءة ابن عامر : هو أبو عمر عبد الله بن عامر بن تميم بن ربيعة ، أحد القراء السبعة ، وإمام أهل الشام ، (ت ١١٨ هـ) بدمشق . ينظر : غاية النهاية ٤٢٣/١ .

(٤) ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧٣/٣ ، وقال عنه : " وفي كلام بعض من يوثق بعربيته " . وينظر هذا القول أيضًا في ابن عقيل ٨٢/٣ ، شرح التصريح ٢٢٦/٣ ، شرح الأشموني ٥١٩/٢ . وتكملة : " سعى لها في رداها " .

(٥) حديث شريف أخرجه " البخاري " في " صحيحه " في : كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ – باب قول النبي ﷺ – (لو كنت متخذًا خليلاً) ١٩٢/٤ .

(٦) في (ب) [بين] .

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٨) في (ب) [اجنبى] بدون "الباء" .

(٩) البيت من الوافر ، لأبي حية النمري .
اللغة : خط : كتب ، يهودى : خص اليهود؛ لأنهم أهل الكتاب ، يقارب : بضم بعض ما يكتبه إلى بعض ، يزيل : يباعد ، ويفرق .
وجاء البيت في : الكتاب ١٧٩/١ ، المقتضب ٣٧٧/٤ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، شرح التسهيل ٢٧٣/٢ ، شرح ابن عقيل ٨٣/٣ ، شرح التصريح ٢٣٢/٣ ، شرح الأشموني ٥٢٤/٢ ، خزانة الأدب ٢١٩/٤ .
والشاهد فيه قوله: " بكف يومًا يهوديّ " حيث فصل بالظرف " يومًا " بين المضاف والمضاف إليه .

(١٠) في (أ) [يزيد] وفي (ب) [نريد] .

ففصل بيوم . (أوْ بِنَعْتٍ) للمضاف نحو[1] :

بِيَمِينِ[2] أصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ ....

الأصل : بيمين مُقسِمٍ . (أوْ نِدَا) نحو[3] :

كَأَنَّ بِرذَوْنَ أبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

ففصل بأبي عصام . وعند الأكثر لا يفصل بينهما مطلقًا [إلاَّ [4]] في الشعر .

---

(1) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ص٥٥٠ ، وصدره :

وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لأَحْلِفَنْ ....

اللغة : على يدك : أراد على فعل يديك ، فحذف المضاف ، والمقصود بفعل يديه العطاء والجود والكرم وسعة الإنفاق .

وجاء البيت في : شرح ابن عقيل ٨٥/٣ ، شرح الأشموني ٥٢٥/٢ .

والشاهد فيه قوله : " بيمين أصدق من يمينك مقسم " يريد : بيمين مقسم أصدق من يمينك ، ففصل بين المضاف وهو قوله : "بيمين" ، وبين المضاف إليه وهو قوله : "مقسم" ، بنعت المضاف وهو قوله : " أصدق " .

(2) في (ب) [يميني] .

(3) البيت من الرجز لا يعلم قائله .

اللغة : برذون : البرذون من الخيل : ما ليس بعربي .

وجاء البيت في : الخصائص ٤٠٤/٢ ، شرح التسهيل : ٢٧٥/٣ ، شرح ابن عقيل٨٦/٣ ، شرح التصريح ٢٣٦/٣، شرح الأشموني ٥٢٦/٢ .

والشاهد فيه : الفصل بين المضاف وهو قوله : " برذون" ، والمضاف إليه وهو قوله : "زيد" بالمنادى " أبا عصام" ، والأصل : "كأن برذون زيد يا أبا عصام" .

(4) في (أ) [إلى] .

(المُضَافُ إلَى يَاءِ المُتَكَلِّم)

[٣٠/م٢] (آخِرَ مَا أُضِيفَ للْيَا اكْسِرْ) ؛ أي : يكسر آخر المضاف إلى "ياء" المتكلم كـ"غُلامِي" و "صَاحِبِي" (إذَا * لَمْ يَكُ مُعْتَلاً) شمل المنقوص (كَرَامٍ) والمقصور نحو : (قَذَى[١]) . (أوْ يَكُ) مثنى أو جمع مذكر سالمًا[٢] (كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ فَذِي) الأربعة المذكورة (جَمِيعُهَا الْيَا [بَعْدُ[٣]] فَتْحُهَا احْتُذِي) ؛ أي : وجب فتح " ياء " المتكلم بعدها واحتذى بمعنى : اتبع (وَتُدْغَمُ الْيَا) من آخر المنقوص والمثنى والمجموع على حده نصبًا وجرًا (فِيهِ) ؛ أي : في "ياء" المتكلم ولا يغير ما قبلها من فتح أو كسر كـ "رأيتُ راميَّ وابنتيَّ وزيديَّ[٤] " وتدغم (الْوَاوُ) أيضًا في "ياء" المتكلم بعد قلب[٥] "الواو" "ياء" كـ "جاء مسلميَّ[٦] " . (وَإنْ * مَا قَبْلَ واوٍ ضُمَّ) ؛ أي : وإن كان ما قبل "الواو" مضمومًا (فَاكْسِره[٧] يَهُنْ) ؛ أي : يسهل ، وإن كان مفتوحًا بقي على فتحه كـ " مُصْطَفَيَّ " ، (وألِفًا سَلِّمْ) ؛ أي : وإن كان ما قبل "ياء" المتكلم "ألفًا" سلم من الإنقلاب كـ " هذان غُلاَمَايَ[٨] " و " هي عَصَايَ[٩] " . (وَفِي) "ألف" (الْمَقْصُور عَنْ * هُذَيْلٍ[١٠] انْقِلاَبُهَا[١١] يَاءً حَسَنْ) نحو : " عَصَيَّ " وما عدا هذه الأربعة فيجوز في "ياء" المتكلم معه الفتح والتسكين كـ "غُلاَمِيَ " و " غُلاَمِيْ " .

---

(١) في (أ) و (ب) [قذا] والصحيح ما جاء في الألفية وأثبتناه .
(٢) في (ب) [سالم] .
(٣) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .
(٤) الأصل "زيدين لي" حذفت "النون" للإضافة و"اللام" تخفيفًا ثم أُدغمت "الياء" في "الياء" وفتحت "ياء" المتكلم .
(٥) في (ب) [قلت] .
(٦) الأصل " جاء مُسْلِموي " اجتمعت " الواو " و " الياء " وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت " الواو" "ياء" ثم قلبت الضمة كسرة لتصح "الياء" فصارت " مُسْلِمِيَّ " .
(٧) في (أ) [فاكسر] .
(٨) أي : سواء كان للتثنية كـ "هذان ..." .
(٩) أو كان آخر المقصور كـ "هي عصاي " .
(١٠) " هذيل " حي من مضر ، وهو : هذيل بن مدركه ، بن إلياس ، بن مُضَر أخو خزيمة بن مدركة ، أمهما هند بنت وبرة ... ينظر : شرح التصريح ٢٤٧/٣ .
(١١) ويدل هذا على أن "ألف" المقصور المضاف لـ "ياء" المتكلم إنما تسلم على المشهور وليس اتفاقًا مثل "ألف" التثنية ،بدليل أن هذيلا أجازت فيها القلب "ياءً" فيقال على رأى الجمهور:"عَصَايَ"، وعلى لغة هذيل "عَصَيَّ"،وجاء على لغتهم قول ذؤيب الهذلي يرثى أبناؤه وكانوا قد ماتوا في سنة واحدة.

سَبَقُوا هَوَيَّ، وأعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

والشاهد فيه قوله:"هويَّ" حيث قلب "ألف" المقصور "ياء" ثم أدغمها في "ياء" المتكلم وأصله "هواي" . ينظر : شرح ابن عقيل ٩٠/٣ ، شرح التصريح ٢٤٦/٣ ، شرح الأشموني ٥٣٦/٢ .

(إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ)

(بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ) ؛ أي : ألحقه بفعله (فِي الْعَمَلْ) فيعمل عمل الفعل في اللزوم والتعدي بنفسه ، وبالحرف حال كون المصدر ، (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا) عن الإضافة و "أل" نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ [(١)] ﴾ ، ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ [(٢)] ﴾ . (أَوْ مَعَ أَلْ) كـ "عجبت من الضرب زيدًا" ، بشرط (إِنْ كَانَ فِعلٌ مَعَ أَنْ [أو ما[(٣)]]) المصدرتين ، (يَحُلّ • مَحَلَّهُ) كـ " عجبتُ من ضربكَ " ؛ أي : " من [أن[(٤)]] ضربت " أو " مما تضربُ " وتقديره "بما" إذا أريد الحال و "بما" و"أن" غيرها[(٥)] . (وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ[(٦)] عَمَلْ) ؛ أي : يعمل عمل فعله بقلة نحو : { من قبلة الرجل امرأته الوضوء[(٧)] } . [٣١/ع١]

(وَبَعْدَ جَرِّهِ) ؛ أي : [جر[(٨)]] المصدر إذا كان مضافًا (الَّذِى أُضِيفَ لَهُ • كَمِّلْ بِنَصْبٍ) للمفعول إذا أُضيف لفاعله كـ " عجبت من شربه العسل " ، (أَوْ بِرَفْعٍ) للفاعل إذا أُضيف للمفعول كـ " عَجِبتُ من شربِ العسلِ زيدٌ " ، (عَمَلَهْ) ؛ أي : عمل المصدر (وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ) ؛ أي : والمضاف للمصدر مجرور اللفظ ومحله بحسبه فمن راعى في [(٩)]تابعه اللفظ وجر جاز .

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٥١) ، وسورة الحج ، من الآية (٤٠) . فـ "الناس" مفعول به للمصدر "دفع" وهو مضاف .

(٢) سورة البلد ، الآيتان (١٤ ، ١٥) وهما ﴿ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ . فالمصدر "إطعام" جاء منونًا ونصب المفعول به "يتيمًا". ويلاحظ هنا أن ابن العيني اقتصر على الآية التي جاء فيها المصدر منونًا ولم يذكر الآية التي نصب فيها المصدر المفعول به وهو "يتيمًا" فجاء تمثيله قاصرًا .

(٣) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٥) يقصد إذا أريد به المضي أو الاستقبال نحو : "عجبت من ضربك زيدًا أمس أو غدًا" . والتقدير : " من أن ضربتَ زيدًا أمس أو غدًا " والتقدير : "من أن ضربتَ زيدًا أمس أو من أن تضرب زيدًا غدًا " .

(٦) اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه - لفظًا وتقديرًا - من بعض ما في فعله دون تعويض نحو : "عطاء" فإنه مساوٍ لإعطاء معنى ومخالف له بخلوه من "الهمزة" الموجودة في فعله وهو خال منها لفظًا وتقديرًا ولم يعوض عن شيء .

(٧) قول عائشة رضي الله عنها ، أخرجه مالك في : الموطأ في كتاب الطهارة - باب الوضوء - من قبلة الرجل امرأته ٤٤/١ ، الموطأ . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - طبع الحلبي .

(٨) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(وَمَنْ * رَاعَى فِى الاتْبَاعِ[1] الْمَحَلَّ فَحَسَنْ) كـ"عجبتُ من شربِ زيدٍ الظريفِ والظريفُ " بالجر والرفع .

(١) هذا مذهب الكوفيين ، وبعض البصريين ، ومذهب سيبويه والجمهور منعُ الاتباع على المحل ، وما جاء من ذلك مؤول . ينظر : الكتاب ١٩١/١ ، الإرتشاف ١٧٧/٣ ، شرح التصريح ٢٦٦/٣ ، شرح الأشموني ٥٥٩/٢ .

(إِعْمَالُ اسْمِ الفَاعِلِ)

(كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي العَمَلِ) ؛ أي : يعمل : [عمل[1]] فعله رفعًا ونصبًا تعديا ولزومًا بشرطين (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ) ؛ بأن[2] كان مستقبلاً أو حالاً[3] كـ " هذا ضاربٌ زيدًا الآنَ أو غدًا " (وَوَلِي اسْتِفْهَامًا[4] أَوْ حَرْفَ نِدَا) كـ " أضاربٌ زيدٌ عمرًا " و " يا طالعًا جبلاً " (أَوْ) ولي (نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً) . كـ " ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا " وشمل الصفة النعت كـ " مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا " والحال كـ " جاء راكبًا فرسًا " ، (أَوْ) جاء (مُسْنَدًا) شمل خبر المبتدأ كـ " زيدٌ مكرمٌ عمرًا " وخبر كان[5] ، وإنّ[6] ، وثاني المفعولين[7] من باب " ظنَّ " .

(وَقَدْ يَكُونُ) اسم الفاعل (نَعْتَ) موصوف (مَحْذُوفٍ عُرِفْ * فَيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الَّذِي وُصِفْ) ؛ أي : فيعمل عمل فعله كما لو اعتمد على مذكور نحو[8] :

وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ ....

أي : وكم شخص .

---

(1) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(2) في (ب) [إذا] .

(3) لأنه إنما عمل حملاً على المضارع ، فهو موافق له في الحركات والسكنات ، وهو كذلك .

(4) في (أ) [استفهام] والصحيح ما جاء في (ب) .

(5) نحو : " كان زيدٌ ضاربًا عمرًا " .

(6) نحو : " إنّ زيدًا ضاربٌ عمرًا ".

(7) نحو : " ظننتُ زيدًا ضاربًا عمرًا ".

(8) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٥٩ ، تحقيق وشرح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، وعجزه :

.... إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كَالدُّمَى

وقد روى صدره بقوله : ومن مالئ ....

اللغة : ومن شيء غيره : يعنى نساء غيره ، والجمرة : موضع رمي الجمار بمنى وسميت جمرة العقبة والجمرة الكبرى ، وهي آخر منى مما يلي مكة ، والبيض : النساء البيض ، والدمى : صور الرخام شبه النساء بها لأن الصانع لا يدخر جهدًا في تحسينها وتلطيفها ، ولما لهن من السكينة والوقار .

وجاء البيت في : الكتاب ١٦٥/١ ، شرح ابن عقيل ١٠٨/٣ ، المعجم المفصل ٨٢٣/٢ .

والشاهد فيه قوله : " ومن مالئ عينيه " حيث نون " مالئ " ونصب ما بعده تشبيهًا بالفعل المضارع من معناه ولفظه ، بسبب كونه معتمدًا على موصوف محذوف معلوم من الكلام ، وتقديره : وكم شخص مالئ ....

وما تقدم من اشتراط الحال والاستقبال إذا كان اسم الفاعل مجردًا من "أل" (**وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِى المُضِى • وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِى**) ؛ أي : فيعمل عمل فعله ماضيًا ومستقبلاً وحالاً كـ " هذا الضارب زيدًا أمس أو غدًا أو الآن[١] " .

(**فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولُ**) أو "فَعِيلٌ أو فَعِلٌ" ، (**فِى كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ**)؛ أي: [٣١ب] يصاغ أحد هذه الخمسة[٢] بدلاً عن اسم الفاعل لقصد المبالغة والتكثير .(**فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلِ**) ؛ بأن يعمل عمل الفعل بالتفصيل السابق كـ "علاّم ومِنْحار ، وغفور ، وعليم وحَذِر " ، إلاّ أن ذا العمل كثر في "فَعّال[٣] ومِفْعَال[٤] وفَعُول[٥] ".

(**وَفِى فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ**) . (**وَمَا سِوَى المُفْرَدِ**) وهو المثنى والمجموع (**مِثْلَهُ جُعِلْ • فِى الحُكْمِ والشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ**) ؛ أي : حكمها حكمه في جميع ما تقدم كـ " هذان الضاربان " و "هؤلاءِ الضاربون زيدًا " ، (**وَانْصِبْ بِذِى الإِعْمَالِ**) ؛ أي : باسم الفاعل العامل (**تِلْوًا**) ؛ أي : المفعول الذي يليه ، (**واخْفِضِ**) ؛ أي : يجوز فيه الوجهان كـ "ضاربُ زيدٍ وضاربٌ زيدًا " ، (**وَهْوَ**) ؛ أي : اسم الفاعل العامل (**لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِى**) ؛ أي : ما سوى المفعول الذي يليه بأن يكون متعديًا لأكثر من واحد ، فيجب نصب ما عداه كـ " معطي زيدٍ درهمًا " .

(**وَاجْرُرْ**) إن شئت (**أَوِ انْصِبْ تَابِعَ**) معمول اسم الفاعل (**الَّذِى انْخَفَضْ**) ؛ أي : المجرور بالإضافة (**كَمُبْتَغِى جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ**) ويجوز و " مالٍ[٦] " .

(**وكُلُّ مَا قُرِّرَ لاِسْمِ فَاعِلِ**) من أنه إن كان مجردًا عمل بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد وإن لم يجرد عمل مطلقًا (**يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلِ**) نحو : "أمضروب الزيدانِ الآن أو غدًا " أو " المضروب أبوهما الآن أو غدًا أو أمس " (**فَهْوَ**

---

(١) ينظر : الخلاف في إعمال اسم الفاعل إذا كان صلة لـ "الألف" و"اللام" ص٦٥-٦٧ من الدراسة .

(٢) تسمى هذه الخمسة أمثلة المبالغة .

(٣) من إعمال "فعّال" ما سمعه سيبويه من قول بعضهم : " أما العسل فأنا شرّاب " . انظر كتاب سيبويه ١١١/١ ، شرح التصريح ٢٨٢/٣ .

(٤) ومن إعمال " مِفْعال " : قول العرب : " إنّه لَمِنحارٌ بوائكها " انظر كتاب سيبويه ١١٢/١ ، شرح التصريح ٢٨٠/٣ .

(٥) ومن إعمال " فعُول " قول الشاعر :

قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ للشَّوقِ إنَّها ... عَلَى الشَّوقِ إِخْوانَ العزاءِ هَيُوجُ

حيث نصب " إخْوانَ " بـ " هيوج " . ينظر : كتاب سيبويه ١١١/١ .

(٦) مراعاة للفظ " جَاهٍ " .

كَفِعْلٍ صِيغَ) ؛ أي : وحكمه حكم الفعل المبنى (لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ) وعمله ، فيرفع المفعول كما يرفعه فعله ، تقول : " أمضروب الزيدان " كما تقول : " أيضرب " .

فإن تعدى لأكثر من واحد يرفع الأول وينصب ما عداه . [(كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي) .

(وَقَدْ يُضَافُ ذَا) ؛ أي : اسم المفعول دون اسم الفاعل[1]] (إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ)

أي : إلى ما كان مرفوعًا به (مَعْنًى كَمَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ) أصله : " الورعُ محمودٌ مقاصدُه " أضفته وقلت : " محمودُ المقاصدِ " . [٣٢/ع١]

---

[1] موجودة في (ب) ساقطة من (أ).

(أَبْنِيةُ المَصَادِرِ[1])

(**فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى • مِنْ ذِى ثَلاثَةٍ**) ؛ أي : الفعل الثلاثي المعدي يجئ مصدره على " فَعْل " قياسًا[2] (**كَرَدَّ رَدًّا**) و"فَهِم فَهْمًا" ، (**وَفَعِلَ اللازِمُ بَابُهُ فَعَلْ**) ؛ أي : ويجئ مصدر "فَعِلَ" اللازم على " فَعَلٌ[3] " قياسًا (**كَفَرِحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ**) .

(**وَفَعَلَ اللازِمُ مِثْلَ قَعَدَا • لَهُ فُعُولٌ**) ؛ أي : ويأتي مصدر "فَعَل[4]" اللازم على "فُعُولٌ" (**باطِّرَادٍ كغَدَا**) "غُدُوا ، وقَعَد قعودًا" ، وإنما يأتي على "فُعُول" (**مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا**) ؛ أي : مستحقًا لأن يكون مصدره (**فِعَالاً • أوْ فَعَلانًا فَادْرِ أوْ فُعَالا**) أو "فَعِيلاً " .

(**فَأَوَّلٌ**) وهو ما استحق أن يكون مصدره على "فِعَالَ" (**لِذِى**) ؛ أي : لكل فعل دل على (**امتِنَاعٍ كَأَبَى**) "إبَاءَ ، ونَفَرَ نِفَارا" ، (**وَالثَّانِ**) وهو ما استحق أن يكون مصدره على "فَعَلاَنَ" (**لِلَّذِى اقْتَضَى تَقَلُّبًا**) ؛ أي : لكل فعل دل على تقلب كـ " لمع لمعانًا[5] " ، (**لِلدَّا[6] فُعَالٌ أوْ لِصَوْتٍ**) ؛ أي : والثالث وهو ما استحق أن يكون مصدره

---

(١) المصدر عند سيبويه : هو الحدث ، وسمَّاه المبرد اسم الفعل وسمَّاه الجرجاني حدثا وحدثان واسم معنى واختلف في المصدر على رأي البصريين ومذهبهم المشهور هو أن المصدر أصل للفعل ولجميع المشتقات ، وخالف في ذلك الكوفيون فذهبوا إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه . ينظر : الكتاب ٥/٤ – ٥٢ ، المقتضب ١٢٥/٢ ، الأصول ٨٥/٣ ، الإنصاف ٢٣٥/١ ، المسألة (٢٨) ، التبيين ص١٤٣ المسألة السادسة ، نزهة الطرف في علم الصرف ٣٣٣/١ ، التتمة في التصريف ، لأبي عبد الله محمد الموصلي المعروف بابن القبيصي (ت٦٣٠هـ) ص٢٢٥-٢٢٦ تحقيق : د/ محسن سالم العميري ، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

(٢) المراد بالقياس هنا : " أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره ، فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيسُ مع وجود السماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش والجمهور ". شرح التصريح ٣٠٠/٣ . ينظر : الكتاب ٨/٤ ، قوله : (لكن الأكثر يقاس عليه) .

(٣) بفتح "الفاء" و "العين" . ينظر : نزهة الطرف في علمِ الصرف لأحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ) ٣٣٧/١ ، شرح ودراسة د/ يسرية محمد إبراهيم ، مطبعة التقدم ، ١٩٩٣م ، شرح الشافية ١٥١/١ .

(٤) بفتح "الفاء" و "العين" . ينظر : نزهة الطرف في علم الصرف ٣٣٧/١ ، شرح الشافية ١٥١/١ .

(٥) وطاف طوفانًا ، وحال حولانا . ينظر : شرح الشافية ١٥١/١ . قوله : (إلا أنه الغالب في فَعَلَ اللازم ... وفي الإضطراب نحو : خَفَقَ على خفقان ....) .

(٦) أصله للدّاء فقصر ضرورة ، ينظر : التتمة في التصريف ص٢٢٥.

على "فُعَالٌ" لكل فعل دل على داء كـ " سعلَ سعالاً[1] " ، أو صوت كـ " نَعَقَ نعاقًا[2] " ، (وَشَمِلَ * سَيْرًا وَصَوْتًا الفَعِيلُ) ؛ أي : والرابع وهو ما استحق أن يكون مصدره على "فَعِيل" لكل فعل دل على سير[3] كـ " رحل رحيلاً " أو صوت[4] (كَصَهَلْ) ، أي : صهيلاً (فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلا) أي : ويأتي مصدر "فَعُل[5]"على "فُعُولة أو فَعَالة" ، ولا يكون إلاّ لازمًا (كَسَهُلَ[6] الأَمْرُ) سهولة (وَزَيْدٌ جَزُلا) ؛ أي : جزالةً ، (وَمَا أَتَى) من المصادر (مُخَالِفًا لِمَا مَضَى) من مصادر الفعل الثاني (فَبَابُهُ النَّقْلُ) عن العرب ، فيقتصر فيه على السماع (كَسُخْطٍ) في قولك "سَخِطَ سُخْطًا" (وَرِضَى) في قولك "رَضِيَ رِضًا[7]" كان القياس فيهما فتح "الخاء" و"الراء" ، (وَغَيْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ) ؛ أي : كل فعل زائد على ثلاثة (مَقِيسُ * مَصْدَرِهِ) ؛ أي : لا يتوقف في استعماله على سماع ، فإن كان على "فَعَّل[8]" صحيح "اللام" فمصدره "تَفْعِيلاً" (كَقَدَّسَ التَّقْدِيسُ) و " وَكَلَّمَ تَكْلِيمًا [9] " أو معتل "اللام" فمصدره "تَفْعِلَةً" كـ " غَطَّى[10] تَغْطِيَةً" ، (وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً[11]) ، وإن كان على أَفْعَلَ " صحيح "العين" فمصدره " إِفْعَالاً " كـ " أكرم إكرامًا " ، (وَأَجْمِلاً * إِجْمَالَ) [٣٢/ع٤]

---

(١) ونَكِمَ زُكامًا ، ومَشَى بطنه مُشَاءً . ينظر : نزهة الطرف في علم الصرف ٣٤٨/١ ، التتمة في التصريف ص٢٢٥ – ٢٢٦ ، شرح الشافية ١٥١/١ .

(٢) وصهلت الخيل صهيلاً ، وأزّت القدر أزيزا . ينظر : نزهة الطرف في فن الصرف ٣٤٨/١ ، التتمة في التصريف ص٢٢٦ ، شرح الشافية ١٥١/١ .

(٣) ومما دل على السير وجاء على فَعِيل" أيضًا ما ذكره الميداني "الخبيب والدبيب" .
ينظر : نزهة الطرف في علم الصرف ٣٥٩/١ .

(٤) ومنه أيضًا : "نعق نعيقًا" ، و"نبح نبيحًا" . ينظر : المصدر السابق

(٥) وجاء في نزهة الطرف في علم الصرف ٣٨٩/١ : (وأمّا "فَعُلَ يفعلُ" فمصدره الغالبُ عليه "فَعَالةٌ" نحو : " شجعُ شجاعةً ..." وقد مثّل له سيبويه بأمثلة عديدة منها : " جَزُلَ جزالةً ...." وقد رتب سيبويه مصادر "فَعُل " وجعلها على النحو التالي : "فَعَال ، فَعَالة ، وفُعل ") .
ينظر : الكتاب ٢٨/٤ ، ٢٩ ، ٣٠ .

(٦) ونحو : " صعب صعوبةً " . ينظر : نزهة الطرف في علم الصرف ٣٩١/١ – ٣٩٢ .

(٧) في (أ) و (ب) [رضى] والصحيح ما أثبتناه .

(٨) بفتح "الفاء" وتشديد "العين" . ينظر : نزهة الطرف في علم الصرف ٤٢٤/١ .

(٩) من قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ سورة النساء ، من الآية (١٦٤) .

(١٠) في (ب) [لفظي] .

(١١) ونحو : "عزّى تعزيةً " ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ ﴾ سورة يس . الآية (٥٠) .

زيد ، وإن كان على "تفعّل" فمصدر "تفعُّلاً" كـ " تعلم تعلمًا " ، ورأيتُ (مَنْ تَجَمَّلاَ[١] تجمّلا) ؛ أي : الذي "تجمّل تجمُّلاً " ، وإن كان على "استفعل" معتل "العين" نقلت حركت "عينه" لـ "فائه" ، وحذفت "ألفه" وعوض عنها "تاء" التأنيث[٢] لزومًا كـ "استقام استقامة " (وَاسْتَعِذ اسْتِعَاذَةً) . الأصل "استقوامًا واستعواذًا" ، وإن كان على " أفعل " معتل "العين" نقلت أيضًا حركة "عينه" لـ"فائه" وحذفت "ألفه" وعوض عنها "التاء" مثاله (ثُمَّ أَقِمْ * إِقَامَةً) الأصل : إقْوَامًا[٣] (وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ) ومن حذفها أرآ إرآ (وَمَا يَلِي الآخِرَ مُدْ وَافْتَحَا * مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا) .

(بِهَمْزِ وَصْلٍ) ؛ أي : وكل فعل أوله همزة وصل يكون مصدره بكسر ثالثه ، وزيادة "ألف" قبل [آخره[٤]] ، (كَاصْطَفَى) اصطفاءً،(وَضُمَّ مَا * يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا) ؛ أي : وإن كان على " تَفَعْلَل " فمصدره " تَفَعْلُلاً[٥] " ، بضم رابعه كـ "تلملم[٦] تلملمًا " ، (فِعْلاَلٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ) ؛ أي : ويأتي " لِفَعْلَل " مصدران " فِعْلال وفَعْلَلَة[٧] " [٣٣/ب] كـ " دحرج دِحراجًا ، ودحرجة " .

(وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا) وهو " فَعْلَلَة[٨] " (لاَ أَوَّلاَ) وهو " فِعْلال " ويأتي (لِفَاعَلَ) أيضًا مصدران ، (الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةْ) كـ " خاصمَ خصامًا ومخاصمة " (وَغَيْرُ مَا مَرَّ)

---

(١) في (أ) و (ب) [تحمل] والصحيح ما أثبتناه .

(٢) جاء في نزهة الطرف في علم الصرف ٤٤٣/١ : (فـ " تاء" التأنيث عوض من "ألف" "إفعال واستفعال" فأصلهما " إقوام واستقوام ") . ينظر : شرح المفصل ٥٨/٦ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٨٦٣/٣ .

(٣) نقلت حركة "الواو" إلى "القاف" قبلها ثم قلبت "الواو" "ألفًا" لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فصارت "إقاام" التقى ساكنان "الألف" الأولى وهي "عين" الكلمة ، و"ألف" "إفعال" ، فحذفت إحداهما وعوض عنها "التاء" فصارت "إقامة" واختلف في المحذوف .

- فيرى سيبويه أن المحذوف "الألف" الثانية ؛ لزيادتها وقربها من الطرف الذي هو محل التغيير فوزنها على هذا "إفعله" .

- ويرى الأخفش والفراء أن المحذوف "الألف" الأولى وهي "عين" الكلمة؛ لأن الأصل أنه إذا التقى ساكنان والأول حرف مد حذف الأول ؛ ولأنه قد عوض عن المحذوف " تاء" والتعويض يكون عن الأصل لا الزائد فوزنها على هذا " إفالة " .

ينظر : غاية الرجاء في تصريف الأسماء ص٤٣ ، ٤٤ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٥) في (ب) [تفعلاً] والصواب ما جاء في (أ) .

(٦) في (أ) [كتلملم] والصواب ما جاء في (ب) .

(٧) ونحو : " جليب جليبة ، و " شَمْلَل شَمْلَلَة " . ينظر : نزهة الطرف في علم الصرف ٤٥٣/١ .

(٨) في (أ) [فعلل] والصواب ما جاء في (ب) وأثبتناه .

من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مر [(السَّمَاعُ عَادَلَه) ؛ أي : كان له عديلاً فلا يُقَدم عليه إلاَّ بسماع[١] . (وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ[٢]) ؛ أي : وإذا أُرِيد بناء مرة[٣]] من مصدر الفعل الثلاثي قبل[٤] فعله بفتح "الفاء" (كَجَلْسَه • وفِعلَةٌ لِهَيْئَةٍ) ؛ أي : وإذا أريد بناء الهيئة[٥] منه قيل " فِعله " بكسرها (كَجِلْسَة).

(فِي غَيْرِذِى الثُّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ) [أي[٦]] وإذا أريد بناء المرة من مصدر غير الثلاثي زيد عليه "التاء" كـ " انطلق انطلاقة " ، (وَشَذَّ فِيهِ)؛أي : في غير الثلاثي (هَيْئَةٌ) ؛ أي : بناء " فِعلة " للهيئة، (كَالخِمْرَة) بنوها من اختمرت إذا لبست الخمار .

---

(١) يقصد ابن العيني أن ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مر يحفظ ولا يقاس عليه ، كقولهم في مصدر "حَوْقَل حيقَالا" وقياسه "حَوْقَلَةً" ونحو : "دحرج دحرجة" .
ينظر : نزهة الطرف في علم الصرف ٤٥٣/١ – ٤٥٤ .

(٢) اسم المَرَّةِ : هو اسم يدل على وقوع الحدث مرة واحدة ، ويبنى غالبًا من أفعال الجوارح المدركه بالحس ، لا الأفعال الباطنة نحو العلم والكرم . ينظر :المعجم المفصل في النحو العربي ١٢٧/١.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٤) في (ب) [قبله] .

(٥) اسم الهيئة : هو اسم يدل على نوع من الحدث وضرب منه ، له صفة خاصة نحو : "أكلت إِكْلَة المؤدب " و "جلست جِلْسَةَ مريحة " . ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي ١٦٠/١.

(٦) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ والصِّفَاتِ الْمُشَبَّهاتِ بِهَا)

(كَفَاعِلٍ) ؛ أي : على وزنه (صُغْ اسْمَ فَاعِلٍ[1] إِذَا • مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ) ؛ أي : إذا كان من فعل ثلاثي على فَعَلَ متعديًا كـ "ضَرَبَ فهو ضارب" ، أو لازمًا (كَغَذَا) فهو "غاذٍ" أو على "فَعِل[2]" متعديًا كـ " عَلِمَ فهو عالم " أو لازمًا كـ " سلم فهو سالم " أو على "فَعُل[3] " كـ " فره فهو فاره "، (وَهْوَ) ؛ أي : بناء اسم الفاعل على هذا الوزن (قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ • غَيْرَ مُعَدَّى[4]) ؛ أي : في فعل المضموم ، وفي فعل المكسور اللازم (بَلْ قِيَاسُهُ) ؛ أي : قياس فعل اللازم أن يكون اسم فاعله على أوزان ثلاثة أولها (فَعِلٌ) وهو للأعراض[5] ، والثاني (أَفْعَلُ) وهو للألوان والخلق ، والثالث [٣٣/ج] (فَعْلَانُ) وهو للإمتلاء[6] وحرارة البطن (نَحْوُ أَشِرٍ) للأول .

(وَنَحْوُ صَدْيَان) وريان للثالث ، (وَنَحْوُ الأَجْهَرِ) والأخضر للثاني ، (وَفَعْلٌ أَوْلَى ، وَفَعِيلٌ) ؛ أي : هذان الوزنان أولى (بِفَعُلْ) ؛ أي : المضموم "العين[7] " من غيره (كَالضَّخْمِ) وفعله "ضخمَ " ، (وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ) .

(وَأَفْعَلٌ فِيهِ) ؛ أي : في المضموم "العين" (قَلِيلٌ) كـ " أخرس " وكذا (فَعَلٌ) كـ " بطلٌ " ، (وبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ) ؛ أي : وقد يستغنى " فَعَلْ" المفتوح "العين" لمجئ اسم فاعله على غير فاعل كـ "طيِّبٌ وعفيفٌ " (وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ • مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ[8]) ؛ أي : وإذا كان الفعل زائدًا على الثلاث[9] فاسم الفاعل منه على زنة مضارعه (كَالْمُوَاصِلِ) من "واصل" على وزن "يواصلُ" وذلك (مَعْ كَسْرِمَتْلُوِّ الأَخِيرِ) ؛ أي : ما قبل الآخرمنه (مُطْلَقًا) سواء كان مكسورًا في المضارع أم مفتوحًا ، ومع (ضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا) مكان حرف المضارعة نحو : "يُقاتِل" فهو "مُقاتِل" و " يتدحرج فهو

---

(١) عرف ابن مالك في تسهيله اسم الفاعل بأنه : " الصفة الدالة على فاعل الحدث ، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي " . ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٧٠ .

(٢) بفتح "الفاء" وكسر "العين" .

(٣) بفتح "الفاء" وضم "العين" .

(٤) في (أ) [متعدي] وأثبتنا ما جاء في (ب) والألفية .

(٥) في (ب) [الأغراض] .

(٦) في (ب) [الإمتلاء] .

(٧) في (ب) [المعنى] .

(٨) في (ب) [الثلاثة] .

(٩) في (ب) [الثلاثي] .

مُدحرج " ، (وَإِنْ فُتِحْتَ مِنْهُ) ؛ أي : من الزائد على الثلاثة (مَا كَانَ انْكَسَرْ) وهو الحرف الذي قبل الآخر (صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ) " مُواصَل " ومثل (الْمُنْتَظَرْ) .

(**وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ**) الفعل (**الثُّلاثِيِّ اطَّرَدْ**) ؛ أي : أن يأتي لاسم مفعوله (**زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ**) ؛ أي : كاسم المفعول الآتي (**مِنْ قَصَدْ**) فتقول : " مقصود " وفي اللازم كـ " مررتُ به " تقول : " ممرور به " ، (**وَنَابَ نَقْلاً**) عن العرب لا قياسًا ، (**عَنْهُ**) ؛ أي : عن اسم مفعول الثلاثي (**ذُو فَعِيلِ**) ؛ أي : صاحب هذا الوزن كـ " قتيل " بمعنى "مقتول " ويساوي المؤنث فيه المذكر في عدم لحاق "الهاء" (**نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلِ**[1]) .

---

(١) مثل ابن مالك بـ "كَحِيلِ " وهو صفة للمذكر ، والمؤنث من غير "تاء" ؛ لينبه على أن جريانه على المؤنث من غير "تاء" ، كما يجري على المذكر .

ينظر : شرح ألفية ابن مالك للأندلسي ١٧١/٣ .

(الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ[1] بِاسْمِ الْفَاعِلِ)

(صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ • مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ) ؛ أي : [علامتها[2]] أن يستحسن جر فاعلها في المعنى بها نحو : " حسن الوجه " الأصل " حسن وجهه " . [٣٤/ب]

(وَصَوْغُهَا) ؛ أي : الصفة المشبهة إنما هو (مِنْ) فعلٍ (لازِمٍ) لا متعد (لِحَاضِرٍ) ؛ أي : ولا يكون إلاَّ للحال فلا يقال " حسن الوجه غدا ، أو أمس " ثم إن كانت من الثلاثي قل موازنتها المضارع (كَطَاهِرِ الْقَلْبِ) ، وكثر موازنتها غيره[3] نحو : (جَمِيلِ الظَّاهِرِ) ، وإن كانت من غيره وجب موازنتها المضارع كمنطلق اللسان ويثبت (عَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى) ؛ أي : اسم الفاعل المتعدي (لَهَا) ؛ أي : لهذه الصفة فتنصب فاعلها في المعنى كنصبه[4] مفعوله ، وعملها (عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا) ؛ أي : مشروط بالإعتماد كما تقدم في اسم الفاعل[5] .

(وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ[6] فِيهِ مُجْتَنَبْ) ؛ أي : ولم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل ، فلا يقال : " زيدٌ الوجهَ حسنٌ " ، (وكَوْنُهُ) ؛ أي : المعمول (ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ) . المراد بالسببي : الملتبس بضمير صاحب الصفة فلا يعمل في أجنبي فلا يقال : "زيدٌ حسن عمرًا " .

(فَارْفَعْ بِهَا[7]) السببي على الفاعلية ، (وَانْصِبْ) على التشبيه بالمفعول به في المعرفة ، وعلى التمييز في النكرة ، (وَجُرَّ) على الإضافة وذلك (مَعْ أَلْ) كـ "الحسن" (وَدُونَ أَلْ) كـ "حسن" ثم معمولها على ثلاثة :

الأول : ما يكون (مَصْحُوبَ أَلْ) ، والثاني : (مَا اتَّصَلْ بِهَا) ؛ أي : بالصفة ولم ينفصل عنها بأل حال كونه (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا[8]) ؛ أي : مضافًا لما بعده أو مجردًا

---

(١) الصفة المشبهة : هي ما اشتقت من مصدر "فِعْلٍ" لازم لغير تفصيل لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف على جهة الثبوت .
ينظر : غاية الرجاء في تصريف الأسماء ص٧٩ .

(٢) في (أ) [علاماتها] .

(٣) في (ب) [غير] .

(٤) في (ب) [لنصبه] .

(٥) أي : شروط عمل اسم الفاعل .

(٦) في (أ) و (ب) [يعمل] وفي الألفية بـــ "التاء" .

(٧) أي : بالصفة المشبه .

(٨) أي : فارفع الصفة المشبهة ، أو انصب ، أو جر ، مع كون الصفة مصحوبة بأل ، ومجردة من "أل" والمعمول المقترن بـــ "أل" ، والمعمول المتصل بالصفة في حال كونه مضافًا لما بعده ، أو مجردًا من "أل" والإضافة .

عن "أل" والإضافة وهو الثالث والمضاف : إما مضاف إلى ضمير الموصوف كـ"الحسن وجههُ " أو إلى مضاف إلى ضميره كـ " الحسنُ وجهُ أبيه " . أو إلى معرف بـ"أل" كـ " الحسنُ وجهُ الأبِ " ، أو إلى مجردٍ كـ " الحسنُ وجهُ أبٍ " أو إلى ضمير مضاف إلى ضمير الموصوف كـ " مررتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهُ جاريتها جميلةٍ أنفه " [أو[1]] إلى ضمير معمول صفة أخرى كـ " مررتُ برجلٍ حسنِ الوجنة[2] جميلٍ خالها " أو إلى موصول نحو[3] : [٣٤/ع٢]

فَعُجْ بِهَا قِبَلَ الأخيَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا التَاثَتْ [بِهِ الأُزُرُ[4]]

أو إلى موصوف يشبهه كـ " رأيتُ رجلاً حديد سنان رمح يطعن به " .

---

(١) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٢) " الوجنة " : ما ارتفع من الخدين في الوجه ، و"الخال" – هنا – : الشامة السوداء في البدن .
ينظر : تهذيب اللغة ٢٠٢/١١ .
فالخال – هنا – : مضاف إلى ضمير " الوجنة " ، والخال معمول لـ " جميل " ، والوجنة معمول لصفة أخرى هي " حسن " . ينظر : شرح التصريح ٣٦١/٣ .

(٣) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه ص١٦٥ . شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م ، والذي في الديوان وفي بقية المراجع : فعجتها .
اللغة : وعجتها : أي الناقة من عجت البعير أي : عطفت رأسه بالزمام .
قبل الأخيار :أي ناحية وجانب ، والأخيار : جمع خيّر . الطيبي : الأصل الطيبين ، حذفت "النون" للإضافة ، التأثيث :اختلطت والتفت . الأُزُرُ : جمع إزار والمراد به : الكناية عن العفة .
وجاء البيت في : شرح التسهيل ٩١/٣ ، شرح التصريح ٣٦١/٣ ، شرح الأشموني ٩/٣ .
والشاهد فيه قوله : " والطيّبي كلّ ما " حيث أضيفت الصفة المشبّه " الطّيبي "إلى " كل " الذي هو مضاف إلى اسم الموصول "ما" .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

والمجرد شمل الموصول نحو(١) :

.... وثيرات(٢) ما التفت عليه المآزر(٣)

والموصوف [نحو(٤)](٥) :

تزورُ امرءًا جمًا نَوالٌ [أعدّه(٦)] [لِمَنْ(٧)] أمّهُ مُستكفيًا أزْمَةَ الدّهرِ

وغيرهما كـ " الحسن وجه " .

(ولاَ * تَجْرُرْ بِهَا) إذا كانت (مَعْ ألْ سِمًا) ؛ هو لغة في الاسم ، (مِنْ ألْ خَلاَ) (وَمِنْ إضَافَةٍ لِتَالِيهَا) ؛ أي : لتالي "أل" (وَمَا * لَمْ يَخْلُ) من ذلك (فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا) ؛ أي : يجوز جره كما يجوز رفعه ونصبه ، والحاصل أن جميع ما ذكر يجوز رفعه ونصبه وجره إلا أربعًا منه لا يجوز جرها : المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف(٨) ، والمضاف إلى المضاف إلى ضمير(٩) الموصوف ، والمضاف إلى المجرد من "أل" والإضافة ، والمعمول المجرد منهما(١٠) .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٤٦٤ ، وصدره :

أسيلاتُ أبدَانٍ رِقاقٌ خُصُورُهَا ....

والرواية في الديوان : وثيراتُ مَا التفت عليه الملاحف ، وروي : دقاق خصورها .. ما التفت عليه المآزرَ .

اللغة : أسيلات : طويلات وكل مسترسل أسيل . خصورها : جمع خصر ، وثيرات : الوثيرة السمينة .

وجاء البيت في : شرح التسهيل ٩١/٣ ، شرح التصريح ٣٦٢/٣ ، شرح الأشموني ٧/٣ .

والشاهد فيه قوله : "وثيرات ما " حيث أضيفت الصفة المشبهة إلى اسم الموصول .

(٢) في (ب) [وميراث] .

(٣) في (ب) [الأرز] .

(٤) البيت من الطويل ولم أقف على نسبة له .

اللغة : جمًا : عظيمًا ، كثيرًا ، نوال : عطاء ، أمّهُ : قصده ، أزمة الدهر : شدته .

وجاء البيت في : شرح التسهيل ٩١/٣ ، شرح التصريح ٣٦٣/٣ ، شرح الأشموني ٨/٣ .

والشاهد فيه قوله : "جمًا نوال " حيث رفع "جمًا" "نوال" مع أنه غير متلبس بضمير صاحب الصفة لفظًا ، وفي المعنى التقدير : جمًا نوالهُ .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٧) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٨) نحو : " الحسنُ وجههِ " .

(٩) نحو : " الحسن وَجْهِ غلامِهِ " .

(١٠) نحو : " الحسنُ وَجْهٍ " .

(التَّعَجُّبُ[1])

(بِأَفْعَلَ انْطِقْ) ؛ أي : بهذه الصيغة (بَعْدَ مَا تَعَجُّبًا) ؛ أي : للتعجب بقول : "ما أفعله " كـ " ما أحسن زيدًا[2] " .

(أَوْ جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا) ؛ أي : بصيغة " أفعل به " (وَتِلْوَ) مَا (أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ) لكون مفعولاً (كَمَا * أَوْفَى خَلِيلَيْنَا) ومثال أفعل به (أَصْدِقْ بِهِمَا[3]) .

(وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ) هو الاسم المنصوب بعد " ما أفعل " والمجرور بعد " أفعل به " بشرط[4] (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ)؛بأن دل عليه دليل نحو[5] :

جَزَى اللهُ عَنِّي والجَزَاءُ بِفَضْلِهِ[6] ربيعةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وأَكْرَمَا

أي : أعفهم وأكرمهم .

ونحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ [7]﴾ . [أي بهم[8]] . (وَفِي كِلاَ الْفِعْلَيْنِ) وهما " ما أَفْعَلَهُ " و " أَفْعِلْ بِهِ " (قِدْمًا لَزِمَا * مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا) فلا يستعمل من الأول غير الماضي ومن الثاني غير الأمر (وَصُغْهُمَا) ؛ أي : فعل التعجب (مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا) [٣٥/ع١]

---

(١) التعجب لغة : مصدر تعجَّبَ : اندهش منه لقلة اعتياده إياه .

واصطلاحًا : استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قل . " وهو انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه " . ينظر : شرح الكافية ٢٢٨/٤ شرح التصريح ٣٦٥/٣ .

(٢) ما : مبتدأ ، وهي نكرة تامة عند سيبويه ، و"أحسنَ" : فعل ماض والفاعل ضمير مستتر يعود على "ما" و "زيدًا" مفعول به ، والجملة خبر "ما" والتقدير : شئ أحسن زيدًا أي جعله حسنا .

ينظر الخلاف في " أفْعَلَ " اسمٌ أو فعلٌ ؟ ص ٦٧-٦٩ من الدراسة .

(٣) أصدق : فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر ، و"الباء" حرف جر زائد و "هما" فاعل .

(٤) في (أ) [بشرطه] .

(٥) البيت من الطويل ، لعلي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – في ديوانه ص٥٥ ، جمع وترتيب : عبد العزيز كرم ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .

اللغة : جزى : أثاب ، بفضله : أراد : تفضلاً منه وكرمًا .

وجاء البيت في : أوضح المسالك ٢٥٩/٣ ، شرح التصريح ٣٧٨/٣ ، شرح الأشموني ٣٥/٣ .

والشاهد فيه قوله : "ما أعف وأكرما " حيث حذف مفعول فعل التعجب لأنه ضمير يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : ما أعفها وأكرمها .

(٦) في (ب) [لفضله] .

(٧) سورة مريم ، من الآية (٣٨) .

(٨) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

أي : من فعل ثلاثي[1] متصرف خرج نحو : نعم وبئس (قَابِلِ فَضْلٍ[2]) للمفاضلة خرج نحو : "مات" وفنى إذ لا مزية لبعض فاعليه (تَمّ) ؛ أي : تام خرج الأفعال الناقصة (غَيْرِ ذِى انْتِفَا) ؛ أي : غير ملازم للنفي .

(وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلاَ) ؛ أي: غير فعلٍ يكون الوصف منه على "أفعل " خرج الأفعال الدالة على اللون والخلقة كـ " سود فهو أسود " و "شهل وعور" .

(وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ) ؛ أي : غير مبني للمفعول ، فهذه ثمانية شروط .

(وَأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ[3] أَوْ شِبْهُهُمَا) كـ " ما أقبح وأقبح " (يَخْلُفُ مَا بَعْضَ) هذه (الشُّرُوطِ عَدِمَا) ؛ بأن أردتَ التعجب من فعل عدم بعض الشروط فيتوصل [لذلك[4]] بصوغ الوزنين مما توفرت فيه الشروط .

[(وَمَصْدَرُ) الفعل (الْعَادِمِ) لبعض الشروط[5]] (بَعْدُ يَنْتَصِبْ) ؛ أي : يأتي به منصوبًا[6] بعد " ما أفعل" كـ " ما أشد دحرجته " .

(وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ) ؛ أي : ويأتي به مجرورًا بعد " أفعل " كـ " أشدد بدحرجته[7]" وكذا "ما أقبح عوره " ، و " أقبح بعوره " ، (وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ) ؛ أي : وإذا ورد بناء فعل التعجب مما لم يستوف الشروط فأحكم بندوره (وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ) نحو : "ما أخصَرَه[8] "من "اختُصر " و " أعسِ بِهِ[9] " من "عسى" ومعنى أُثِرْ : روي .

---

(١) شروط الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب ، وقد جعلها ابن العيني ثمانية شروط بينما جعلها البعض سبعة شروط ومنهم ابن عقيل . ينظر : شرح ابن عقيل ١٥٤/٣ ، شرح المكودي على الألفية ص٢٠٢ ، شرح الأندلسي ١٨٦/٣ ، شرح التصريح ٣٨٦/٣ – ٣٩٤ ،شرح الأشموني ٣٨/٣-٣٩.

(٢) في (أ) [فضله] .

(٣) في (أ) [ما أشد] .

(٤) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٦) على أنه مفعول به .

(٧) في (ب) [بلا رجرجته] .

(٨) ما " أخصَرَه " من " اختُصِر " وهو خماسي مبنى للمفعول .

ينظر : شرح ابن عقيل ١٥٦/٣ ، شرح التصريح ٤٠٠/٣، شرح الأشموني ٤١/٣ .

(٩) وقولهم : " ما أعساه ! " و " أعسِ به ! " وذلك من " عسَى " التي لا تتصرف .

ينظر : شرح الأندلسي ١٩١/٣ .

(وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ) هو فعل التعجب (لَنْ يُقَدَّمَا * مَعْمُولُهُ) وهو المتعجب منه عليه فلا يقال : " ما زيدًا أحسن " . (وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا) ؛ أي : ويجب وصل معموله به فلا ينفصل بينهما بأجنبي فلا يقال : " ما أحسن الدراهم معطيك " تريد " معطيك الدراهم " . [٣٥/ع٢]

(وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ * مُسْتَعْمَلٌ) وهو المنصور[1] ، نحو[2] :

.... وَأَحْرِ[3] إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

ونحو[4] : " ما أحسنَ في الهيجاء لقاءها " . (وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ) ؛ فبعضهم يجيز الفصل بهما وبعضهم يأباه[5] .

---

(١) ينظر : ص٦٧-٦٩ من الدراسة ، مسألة الخلاف في الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور .

(٢) البيت من الطويل ، لأوس بن حجر في ديوانه ص٨٣ ، تحقيق وشرح : د/ محمد يوسف نجم ، دار صادر – بيروت ، ١٩٦٠م ، وصدره :

أُقِيمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا ....

اللغة : أحر : أخلق ، حالت : تغيرت ، أتحول : أنتقل .

وجاء البيت في : شرح التسهيل ٤١/٣ ، أوضح المسالك ٢٦٣/٣ ، شرح التصريح ٣٨٥/٣ ، شرح الأشموني ٤٣/٣ .

والشاهد فيه قوله : " وأحر إذا حالت بأن أتحوّلا " حيث فصل بالظرف ، وهو قوله : " إذا حالت " بين فعل التعجب ، وهو قوله : " وأحرِ " وبين معموله ، وهو قوله : " بأن أتحوّلا " .

(٣) في (ب) [وأجروا] .

(٤) قول عمر بن معد بن يكرب في النثر : " للهِ دَرُّ بني سُلَيْم مَا أَحْسَنَ فِي الهَيْجاء لقاءَهَا " .
ينظر : شرح ابن عقيل ١٥٧/٣ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل ١٥٧/٣ ، شرح التصريح ٣٨٥/٣ ، شرح الأشموني ٤٤/٣ ، وينظر : ص٦٧-٦٩ من الدراسة .

(نِعْمَ وبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا مِنَ الأَفْعَالِ)

(فِعْلانِ) ماضيان (غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ * نِعْمَ وبِئْسَ) تقول :" نعمت أو بئست هند" (رَافِعَانِ اسْمَيْنِ) ؛ أي : ومقتضي[1] كل منهما فاعلا وهو على قسمين ظاهر ومضمر فيرفعان اسمين[2] ظاهرين .

(مُقَارِنَيْ أَلْ) نحو : " نعم المولى[3] "وبئس العبد " .(أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارَنَهَا) أي : إلى المعرّف بها . (كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا[4])،أو إلى مضاف إلى المعرف بها نحو[5] :

فَنِعْمَ ابنُ[6] أُخْتِ القَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبِ ....

(وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ * مُمَيِّزٌ) ؛ أي : نكرة منصوبة على التمييز (كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ) ففي "نعم" ضمير يفسره " قومًا " .(وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ) ؛ أي : والجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في "نعم" وأخواتها (فِيهِ خِلافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ) .

فبعض النحاة لا يجيزه وهو مذهب سيبويه[7] فلا يقال : " نعم الرجل رجلاً زيد " وبعضهم أجازه[8] ، وبعضهم يجيزه[9] إن[10] أفاد التمييز فائدة جديدة على الفاعل كـ " نعم الرجل فارسًا زيدٌ " وإذا كان الفاعل مضمرًا جاز الجمع اتفاقًا ، (وَمَا) إذا

---

(١) في (ب) [ويقتضي] .

(٢) أنواع فاعل نعم وبئس .

(٣) مأخوذة من قوله تعالى : ﴿ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ سورة الحج ، من الآية (٧٨) .

(٤) في (أ) [الكراما] .

(٥) البيت من الطويل لأبي طالب عم النبي ﷺ من كلمة يمدح فيها الرسولﷺ ، ويعاتب قريشًا على ما كان منها ، في السيرة النبوية لابن هشام ١٦/٢ . وعجزه قوله :

.... زُهَيْرٌ حُسَامًا مُفْرَدًا مِنْ حَمَائِلِ

اللغة : زهير : اسم رجل ، حسام : سيف ، حمائل : الحمائل ، حمالة السيف .

وجاء البيت في : شرح التسهيل ٩/٣ ، الارتشاف ١٦/٣ ، أوضح المسالك ٢٧٢/٣ ، شرح التصريح ٤٠٧/٣ ، شرح الأشموني ٥٠/٣، خزانة الأدب ٧٢/٢ .

والشاهد فيه قوله : " فنعم ابنُ أخت القوم " حيث أتى بفاعل " نعم" اسمًا مضافًا إلى اسم مضاف إلى مقترن بـــ "أل" .

(٦) في (أ) [بن] .

(٧) الكتاب : ١٧٦/٢ - ١٧٧ .

(٨) من الذين أجازوه المبرد ، وابن السراج ، والفارسي .

ينظر : المقتضب ١٥٠/٢ ، الأصول ١١٤/١.

(٩) صحح ابن عصفور ذلك . ينظر : المقرب لعلى بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـــ) ٦٨/١ ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجبورى ، مكتبة الفيصلية – مكة المكرمة ١٣٩١هـــ - ١٩٧١م .

(١٠) في (ب) [أو] .

وقعت بعد " نعم وبئس " اختلف فيهما فقيل (مُمَيِّزٌ) ؛ أي : نكره منصوبة على التمييز والفاعل ضمير مستتر (وَقِيلَ فَاعِلُ) ؛ أي : معرفة مرفوعة على أنها فاعل كما (فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) .

(وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ) وهو المقصود بالمدح والذم بعد نعم وبئس (بَعْدُ) ؛ أي : متأخرًا عن فاعلهما كـ " نعم الرجلُ زيدٌ " ، وفي إعرابه ثلاثة أوجه : إمَّا أن يكون (مُبْتَدَا) والجملة قبله خبر (أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا) ؛ أي : خبر مبتدأ محذوف وجوبًا التقدير : هو زيدٌ ، أو مبتدأ حذف خبره التقدير : زيدٌ الممدوح ، وبه جزم سيبويه[1] . [٣٦/ع١]

(وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ) ؛ أي : ما يدل على المخصوص (كَفَى) ؛ أي : أغنى من[2] ذكره آخر (كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى[3]) . (واجْعَلْ كَبِئْسَ) معنى وحكمًا (سَاءَ) كـ " ساءَ الرجلُ زيدٌ " و " ساءَ رجلاً هو " .

(وَاجْعَلْ فَعُلاَ) بضم "العين" (مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ) ؛ أي : من كل فعل ثلاثي (كَـ " نِعْمَ ") وبئس (مُسْجَلاَ) ؛ أي : مطلق في جميع ما تقدم نحو : " شرفَ الرجلُ زيدٌ " ، (وَمِثْلُ نِعْمَ) وفاعلها (حَبَّذَا الْفَاعِلُ ذَا) و " حبَّ " فعلٌ فإن ترد مدحًا فقل "حَبَّذَا زيدٌ " ، (وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لا حَبَّذَا) عمرو ، (وَأَوْلِ) ؛ أي : اتبع (ذَا الْمَخْصُوص) بالمدح والذم (أَيًّا) ؛ أي : أي شيء (كَانَ) المخصوص مذكرًا أو مؤنثًا ، مفردًا أو مثنى أو جمعًا[4] ، (لاَ * تَعْدِلْ بِذَا) عن الإفراد والتذكير (فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلاَ) ؛ أي : يشبه المثل ، والأمثال لا تغير ،تقول : " حبَّذا زيدٌ ، والزيدان ، والزيدون ، وهند والهندان والهندات ".

(وَمَا سِوَى ذَا) من الأسماء إذا وقع بعد "حبَّ" [(ارْفَعْ) ؛ أي : ارفعه[5] (بِحَبُّ) كـ " حبَّ زيدٌ " ، (أَوْ فَجُرَّ * بِالْبَا) ؛ أي : بـ"باء" زائدة كـ "حَبَّ بزيدٍ[6]" ،

---

(١) كتاب سيبويه ٢/١٧٦ – ١٧٧ .
وإذا تقدم المخصوص على نعم وفاعلها أعرب مبتدأ باتفاق نحو : " زيدٌ نعم الرجل " فزيدٌ : مبتدأ والجملة بعده خبر .

(٢) في (ب) [عن] .

(٣) في (ب) [المكتفي] والصواب ما جاء في (أ) وهو موافق لما جاء في ألفية ابن مالك .

(٤) في (ب) [جمع] .

(٥) على أنه فاعل .

(٦) ويكون " زيدٌ " فاعل " حبَّ " مجرور لفظًا مرفوع محلاً .

وإذا وقع "ذا" بعد " حَبَّ[1] "] وجب فتح " الحاء[2] " (وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ) والفتح جائز[3] .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) وفيه تداخل بين الكلام . فهو في (ب) [إذا وقع بعد حب فتح "الحاء" أي [ارفع] ؛ أي : ارفعه بحب كحب زيدٌ ...] .

(٢) نحو : " حَبَّ ذَا "

(٣) أي جاز ضم " الحاء " وفتحها فتقول : " حُبَّ زَيْدٌ " و " حَبَّ زَيْدٌ " . ومعنى قوله : " ودون ذا " ؛ أي : وإن وقع بعدها غيرُ " ذا " جاز فيها الوجهين . الضم والفتح وروي بالوجهين قوله :

فَقُلْتُ : اقتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمزَاجِهَا وَحَبَّ بهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

فقوله : " وحب بها " يروى بفتح " الحاء " من " حَب " وضمها ، والفاعل غير " ذا " وكلا الوجهين – في هذه الحالة – جائز فإن كان الفاعل " ذا " تعين فتح " الحاء " .

ينظر : شرح ابن عقيل ١٧٢/٣ – ١٧٣ .

(أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ)

(صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ * أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ) ؛ أي : يصاغ من الأفعال التي يصاغ منها التعجب وصف على وزن أفعل للدلالة على التفضيل كـ " هو أفضل منه " ، (وَأْبَ اللَّذْ أُبِي) ؛ أي : ولا يصاغ[1] من فعل عدم بعض الشروط المذكورة في باب [٣٦/ع٢] التعجب ، (وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ * لِمَانِعٍ) ؛ أي : وما تقدم أنه يتوصل به إلى التعجب من الأفعال العادمة بعض الشروط كـ " أشدّ " ونحوها (بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ) كـ " هذا أشدُّ استخراجًا " ، لكن انتصاب المصدر هناك [مفعولا[2]] وهنا تمييز .

(وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ) على ثلاثة : مضاف ومعرّف بأل ، ومجرد منهما فلا تصله بمن إن كان مضافًا أو معرفًا بأل ، لا يقال : " زيدٌ أفضل الناسِ من عمرو " ولا زيدًا الأفضل من عمرو " ولكن . (صِلْهُ أَبَدًا * تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جُرِّدَا) ؛ فالأول بأن يحذف "من" لدليل نحو: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ[3] نَفَرًا[4]﴾ ؛ أي : وأعزُّ منكَ . والثاني نحو " زيدٌ أفضل من عمرو " ، (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ) ؛ أي " أفعل " التفضيل ، (أَوْ جُرِّدَا * أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا) ؛ أي : يلزم التذكير والإفراد إذا جاء مجردًا أو مضافًا لنكرة نحو : " هند أو الزيدون أو الزيدان أفضل من عمرو " ونحو : " هند أفضل إمرأة ، والزيدان أفضل رجلين " ، (وَتِلْوَ أَلْ طِبْقٌ) ؛ أي : فإذا[5] جاء معرفًا بأل لزمت مطابقته لما هو له في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع كـ " هو الأفضل وهي الفضلى وهما الأفضلان وهم الأفضلون وهن الفضليات أو الفُضَل " .

(وَمَا لِمَعْرِفَةْ * أُضِيفَ) ؛ أي : وما جاء مضافًا لمعرفة فهو (ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ) وهما جواز المطابقة وعدمها كـ " هي فضلى النساء وهما أفضلا القوم " ، (هذا) ؛ أي : جواز عدم المطابقة في المضاف إلى المعرفة ، (إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ) ؛ أي : إذا كانت الإضافة بمعنى "من" وذلك إذا كان " أفعل " مقصود به التفضيل ، (وَإِنْ * لَمْ تَنْوِ) ؛ أي : وإذا لم يقصد به التفضيل ، (فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ) ؛ أي : فيلزم

---

(١) في (ب) [تصاغ] .

(٢) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٣) في (أ) [عز] بسقوط "الهمزة" .

(٤) سورة الكهف ، من الآية (٣٤) .

(٥) في (ب) [وإذا] .

مطابقته [لما هو[1]] له ، ثم المجرور بمن بعد "أفعل" التفضيل المجرد إمّا أن يكون اسم استفهام أو مضافًا إليه أو غيرهما ، فإن كان غيرهما فلا يجوز تقديمه على " أفعل " . [٣٧/ ١ظ]

(وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ) الذي هو مجرورها (مُسْتَفْهِمَا * فَلَهُمَا) ؛ أي : " من " ومجرورها (كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا) ؛ أي : فيجب التقديم (كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟) وكذا إذا أضفت مجرورها لاسم استفهام كـ "من غلامِ أيهمْ أنت أفضل ؟ " ، (وَلَدَى * إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا[2]) ؛ أي : وقد ورد التقديم في غير الاستفهام شاذًا[3] نحو[4] :

....بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

أي : أطيب منه .

واعلم أن " أفعل " التفضيل يرفع الضمير[5] ، (وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ) مطلقًا (نَزْرٌ) كـ " مررتُ برجلٍ أكرمُ منه أبوه[6] " ، (وَمَتَى * عَاقَبَ فِعْلًا) ؛ أي : صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه ، (فَكَثِيرًا ثَبَتَا) ؛ وذلك[7] في كل موضع وقع فيه " أفعل" بعد نفي أو شبهه وكان مرفوعه أجنبيًا مفضلاً على نفسه باعتبارين[8] .

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٢) في (أ) [وجدا] . والصحيح ما أثبتناه .

(٣) في (أ) [شاذ] .

(٤) البيت من الطويل ،وقائله الفرزدق وصدره مع عجزه :

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ ،............ .

اللغة : جَنَى النحل : العسل ، وكنى بذلك عن حسن لقائها ، وطيب استقبالها ، وحلاوة حديثها .

وجاء البيت في : شرح المفصل ٦٠/٢ ، شرح ابن عقيل ١٨٤/٣ ، شرح الأشموني ١٠٠/٣ ، خزانة الأدب ٢٦٩/٨ .

والشاهد فيه قوله : " منه أطيبُ " حيثُ قدم " من " التي في الخبر على أفعل التفضيل للضرورة الشعرية .

(٥) نحو : " زيدٌ أفضل من علي " ففي "أفضل" ضمير مستتر عائد على "زيد" .

(٦) على أن " أبوه " فاعل بـ " أكرم " وهذا لا يكون إلاَّ في لغة ضَعيفة حكاها سيبويه في كتابه ٣٤/٢ (وتقول : مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه ، فكذلك هذا وما أشبهه ، ومن أجْرى هذا على الأول ؛ فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة ، فيقول : مررتُ بعبد الله خيرًا منه أبوه . وهي لغة رديئة) .

(٧) شروط رفع " أفعل " التفضيل إسمًا ظاهرًا .

(٨) هذا قول ابن مالك في ألفيته ، وهو بيت من أبيات الألفية وليس له تخريج . والأصل : من ولاية الفضل بالصديق . ينظر : شرح الأشموني ١٠٣/٣.

(كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ[1])

رضي الله عنه .

والأصل أولى به الفضل من المفضل[2] بالصديق إلاّ أنه أضيف الفضل إلى الصديق لملابسته[3] ، له في المعنى فصار في التقدير " من فضل الصديق " ثم حذف المضاف[4] وأقيم المضاف إليه مقامه وكذا "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد" فالكحل مرفوع لصحة وقوع " يحسن " موقع " أحسن " .

---

(١) يعني : " أبا بكر الصديق رضي الله عنه " والرفيق " الصاحب " أولى به " الضمير في " به " عائد لرفيق و" أولى" نعت لرفيق إن كانت "ترى" بصرية ، ومفعول ثانٍ إن كانت قلبية .

(٢) في (ب) [الفضل] .

(٣) في (ب) [للا من] .

(٤) الذي هو " فضل " وأقاموا المضاف إليه وهو " الصديق " مقَامه ، فصار " من الصديق " .

(النَّعْتُ)

(يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَلْ) التابع هو المشارك ما قبله مطلقًا فخرج بمطلق خبر المبتدأ والحال من المنصوب[1] لمشاركتهما قبلهما في بعض أحواله (نَعْتٌ وَتَوكِيدٌ وَعَطْفٌ) وهو نوعان : عطف بيان وعطف نسق (وَبَدَلْ) .

(فَالنَّعْتُ تَابِعٌ) شمل الخمسة[2] (مُتِمٌّ مَا سَبَقْ) ؛ أي : مكمل متبوعه ، ورافع عنه الشركة واحتمالها فخرج البدل والنسق (بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ) ؛ أي : بيان [٣٧/ب] صفة من الصفات التي له[3] أو لمتعلق به[4] خرج عطف البيان والتوكيد (فَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا * لِمَا تَلاَ) ؛ أي : فيجب أن يتبع النعت المنعوت في إعرابه وتنكيره وتعريفه (كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا) و "بزيدٍ الكريمِ" ، ([وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ * سِوَاهُمَا[5]]) سوى التوحيد التثنية والجمع ،وسوى التذكير التأنيث ، (كَالْفِعلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا) ؛ أي : حكم النعت في المطابقة للمنعوت في الإفراد والتذكير ، وضدهما حكم الفعل إن رفع ضميرًا طابق المنعوب مطلقًا ، كـ " الزيدان رجلان حسنان " كما لو قلت: " رجلانِ حَسُنَا " وإن رفع ظاهرًا كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر كـ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ " وأما في التثنية والجمع فيكون مفردًا [كـ " مررتُ بامرأتينِ حسنٍ أبواهمَا " كما تقول[6]] : " حسنتْ[7] أمُّه وحسن أبواهما " .

(وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ[8]) المراد به هنا اسما الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل (كَصَعْبٍ وَذَرِبْ) من الصفة المشبهة ، (وَشِبْهِهِ) مما هو في تأويله كاسم الإشارة [(كَذَا[9])] نحو : "قام زيدٌ هذا[10] " ، (وَذِي) بمعنى

---

(١) نحو : " ضربتُ زيدًا قائمًا " .

(٢) وهي : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل .

(٣) نحو : " مررتُ برجلٍ عالمٍ " .

(٤) نحو : " مررتُ برجلٍ عالمٍ أبوه " .

(٥) في (أ) و (ب) [وهو لدى التنكير والتوحيد] والصحيح تقديم التذكير وتأخير التوحيد ، كما جاء في الألفية ، ويؤيده شرح الشارح بعد البيت .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٧) في (أ) " حسنة أمه " والصواب ما اثبتناه .

(٨) المراد بالمشتق هنا : ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه ، كاسم الفاعل .

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(١٠) أي : المشار إليه .

صاحب كـ " مررتُ برجلٍ ذى مالٍ " ، (وَالْمُنْتَسِبْ) ؛ أي : وأسماءُ النَّسب كـ " مررتُ برجلٍ قرشي(١) " .

(وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ(٢) مُنَكَّرًا) فلا ينعت بها المعرفة ، (فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ) إذا كانت (خَبَرًا) وهو ضمير يربطها بالموصوف كـ " مررتُ برجلٍ قامَ أبوه " وقد يحذف للعلم(٣) به .

(وَامْنَعْ هُنَا) ؛ أي : في باب النعت ، (إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) ؛ أي : النعت بالجملة الطلبية ، (وَإِنْ أَتَتْ) نعتًا (فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ) ؛ أي : فأوله على إضمار القول نحو(٤) :

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ ....

أي : بِمَذْقٍ مَقُولٍ فيه . فمقول : نعت لمذق [(٥)والجملة معمولة مقول (وَنَعَتُوا [٣٨/ع١]
بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا * فَالْتَزَمُوا) فيه (الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا) كـ " مررتُ برجلين أو برجالٍ عدلٍ أو بامرأة أو بامرأتين أو نساءِ عدلٍ(٦) " ، (وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ) ؛ أي : وإذا

---

(١) أي : منتسب إلى قريش .

(٢) تقع الجملة نعتًا كما تقع خبرًا وحالاً ، وهي مؤوَّلة بالنكرة ، ولذلك لا ينعتُ بها إلاَّ النكرة ، ولا تنعت بها المعرفة ؛ فلا يقال : " مررتُ بزيد قام أبوه ، أو أبوه قام " . ينظر : شرح ابن عقيل ١٩٥/٣ .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ؛ أي : لا تجزى فيه ، فحذف " فيه " للعلم به . سورة البقرة ، من الآية (٤٨) وأيضًا من الآية (١٢٣) من السورة نفسها .
ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٦٠/١ .

(٤) البيت من الرجز ، والقائل العجاج في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢ . وصدره :
حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ ....
اللغة : مَذْق : اللبن المخلوط بالماء ، قط : اسم الزمان الماضي، أو ما مضى ، وانقطع من العمر .
وجاء البيت في : شرح المفصل ٥٢/٣ ، ٥٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/١ ، شرح التسهيل ٣١١/٣ ، شرح ابن عقيل ١٩٩/٣ ، شرح التصريح ٤٧٩/٣ ، شرح الأشموني ١١٧/٣ ، خزانة الأدب ١٠٩/٢ .
والشاهد فيه قوله : " بمذق هل رأيت الذئب " فالظاهر أنّ الجملة الاستفهامية قد وقعت نعتًا للنكرة "مذق" والحقيقة أنها مقول قول محذوف ، والتقدير : " جاءوا بمذق مقول فيه :هل رأيت الذِّئب قطْ " .

(٥) من هنا إلى نهاية النعت موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٦) والنعت به على خلاف ؛ لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول إمّا على وضع " عدل " موضع " عادل " أو على حذف مضاف ، والأصل : " مررتُ برجلٍ ذى عَدْلٍ " ثم حذف " ذى " وأقيم "عَدْل " مقامه ، وإمّا على المبالغة بجعل " العين " نفس المعنى .
ينظر : شرح ابن عقيل ٢٠١/٣ .

نعت المثنى أو المجموع بنعتين مختلفي المعنى أو نعوت (**فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ**) ؛ أي : فيجب التفريقُ بالعطف كـ " مررتُ بالزَّيدين الكريمِ والبَخيل " . (**لاَ إِذَا ائْتَلَفْ**) ؛ أي : إذا اتفق المعنى كـ " مررتُ برجلينِ كريمينِ وبرجال كرماءَ " .

(**وَنَعْتَ مَعْمُولَى وَحِيدَىْ مَعْنَى * وَعَمَلٍ**) ؛ أي : وإذا نعت معمولي عاملين متحدين في المعنى والعمل (**أَتْبِعْ**) ذلك النعت للمنعوت في الرفع والنصب والجر (**بِغَيْرِ اسْتِثْنَا**) كـ " انطلقَ زيدٌ وذهب عمروٌ الكريمان " وإن اختلفا فيهما أو في أحدهما وجب القطع في النعت ، فيرفع على إضمار مبتدأ ، وينصب على إضمار فعل كـ " جاء زيدٌ وذهب عمروٌ الكريمان " ؛ أي : هما[1] أو الكريمين ؛ أي : أعني[2] .

(**وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ**) منعوتًا (**مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ**) جميعًا ؛ أي : لا يتضح إلاَّ بذكرها (**أُتْبِعَتْ**) كلها كـ " مررتُ بزيدِ الفقيهِ الشاعرِ الكاتب " .

(**وَاقْطَعْ**) ؛ أي : المنعوت إن شئت (**أَوْ اتْبِعْ**) أواقطع البعض واتبع البعض (**إِن يَكُنْ مُعَيَّنَا**) ؛ أي : المنعوت متضحًا (**بِدُونِهَا**) كلها ، (**أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا**) ؛ أي : وإن كان معينًا ببعضها وجب اتباع المعين به ، وجاز الأمران فيما سواه .

(**وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ**) النعت عن المنعوت واحدًا كان النعت أو أكثر حال كونك (**مُضْمِرًا * مُبْتَدَأً**) إن رفعت (**أَوْ**) فعلاً (**نَاصِبًا**) إن نصبت (**لَنْ يَظْهَرَا**) ؛ أي: ولا يجوز إظهارها كـ " مررتُ بزيدِ الكريمُ والكريمَ " ؛ أي : هو أو أعني . (**وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ**) ؛ أي : وإذا علم النعت والمنعوت[3] (**يَجُوزُ حَذْفُهُ**) ويكثر ذلك ٢٨]
في المنعوت نحو : ﴿ **أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ**[4] ﴾ ؛ أي : دُرُوعًا . (**وَفِى النَّعْتِ يَقِلّ**) نحو : ﴿ **قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ**[5] ﴾ ؛ أي : البيِّنِ] .

(١) أي : " هما الكريمان " .
(٢) أي : " أعني الكريمين " .
(٣) إذا دل عليه دليل .
(٤) سورة سبأ ، من الآية (١١) .
(٥) سورة البقرة ، من الآية (٧١)

[(١)التَّوكيدُ(٢)

لفظي وسيأتي ، ومعنوي وهو ضربان (**بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا**) ؛ أي : فالأول منهما ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكَّدِ بهذين اللفظين (**مَعَ**) إضافتهما إلى (**ضَمِيرٍ طَابَقَ الاسْمَ الْمُؤَكَّدَا**) في الإفراد والتذكير وفروعهما كـ " جاءَ زيدٌ نفسه " رفع بالنفس احتمال مجيء الرسول ونحوه ، (**وَاجْمَعْهُمَا**) ؛ أي : النفس والعين (**بِأَفْعُلِ**) ؛ أي : على "**أَفْعُل** " ، (**إِنْ تَبِعَا * مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا**) بأن أكدا مثنى كـ " جاءَ الزيدان أو الهندانِ أنفسهما " أو جمعًا كـ " جاءَ الزيدونَ أعينهم والهنداتُ أعينهن " .

(**وَكُلًّا * اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ**) ؛ أي : والثاني ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول فاستعمل لذلك " كُلاًّ " فأكد بها غير المثنى مما له أجزاء يصح وقوعها موقعه كـ " جاء القومُ كلهم والهنداتُ كلهن " (**وَكِلاَ * كِلْتَا**) فأكد بهما المثنى كـ " جاء الزيدان كلاهما والهندانِ كلتاهما " ، (**جَمِيعًا**) فأكد بها "ككل" معنى واستعمالاً ، كـ " جاء الجيشُ جميعه" ولا بد أن يكون كل من هذه الألفاظ (**بِالضَّمِيرِ**) المطابق للمؤكدِ (**مُوصلاً**) .

(**وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ**) في الدلالة على الشمول (**فَاعِلَةً * مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ**) فقالوا : " جاء الجيش عامته " بإضافته إلى ضمير المؤكد ، وغير هذه من ألفاظ التوكيد (**مِثْلُ النَّافِلَةْ**) ؛ لأن أكثر النحاة لم يذكرها (**وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا**) كـ " جاء الركبُ كله أجمعُ " ، (**جَمْعَاءَ**) كـ " جاءت القبيلةُ كلها جمعاءُ " (**أَجْمَعِينَ** (٣))] كـ " جاء [٣٩/ع١]
الرجال كلهم أجمعون " .

(**ثُمَّ جُمَعَا**) كـ " جاءت(٤) الهنداتُ كلهن جمعُ " . على هذا الترتيب (**وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِئُ أَجْمَعُ**) ؛ أي : وقد يأتي أجمع موكدًا بها غير مسبوقة بكل كـ "جاء الجيش أجمع " وكذا (**جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ**) . (**وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ**) ؛ أي : مذهب

---

(١) باب التوكيد ساقط لوحة كاملة من نسخة الملك فيصل . وهي النسخة (أ) موجودة في (ب) . وتم العثور عليها بالوقوف على نفس النسخة (أ) بدار الكتبَ المصرية .

(٢) والتأكيد أيضًا لغة فيه ، ولم ينفرد أحدهما بتصرف فيجعل أصلاً ، يقال وكدَ توكيدًا ، وأكد توكيدًا ، و"الواو" أكثر ؛ ولذلك شاع استعماله بـ"الواو" عند النحاة . ينظر : شرح التصريح ٥٠٧/٣ .

(٣) من بداية الباب إلى هنا ساقط من (أ) ، لوحة كاملة .

(٤) جاء الفعل غير مؤنث في النسخة (أ) و (ب) [جاء] ، والصواب فيه " جاءت " لأن الفاعل مؤنث حقيقي ، فيؤنث الفعل معه .

الكوفيين[1] جواز توكيد النكرة المحدودة كيوم وليلة لحصول[2] الفائدة بذلك كـ " صمتُ شهرًا كلهُ " واختاره المصنف ، **(وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ[3] الْمَنْعُ شَمِلْ)** ؛ أي : عم لما يفيد توكيده من النكرات ولما لا يفيد **(وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ)** ؛ أي : واستغن في توكيد المثنى بكلا وكلتا **(عَنْ)** تثنيته **(وَزْنِ فَعْلاَءَ)** وهو جمعًا فلا يقال جمعاوان[4] ، **(وَوَزْنِ أَفْعَلاَ)** وهو أجمع فلا يقال أجمعان ، وأجازه الكوفيون[5] .

(وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ * بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ) الضمير **(الْمُنْفَصِلْ)** **(عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ)** ؛ أي : وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين فلا بد من توكيده قبلهما بضمير مرفوعٍ منفصل كـ " قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم " ولا يقال : "قوموا أنفسكم " **(وَأَكَّدُوا)** هذا الضمير **(بِمَا * سِوَاهُمَا)** ؛ أي : سوى النفس والعين من ألفاظ التوكيد **(وَالْقَيْدُ)** الذي هو توكيده بمنفصل **(لَنْ يُلْتَزَمَا)** بل يجوز فيقال : "قوموا كلكم " أو " أنتم كلكم " وكذا إذا كان ضمير نصب[6] أو جر .

---

(١) جاء في شرح التسهيل ٢٩٦/٣ ، قوله : (ومنع البصريون – إلا الأخفش – توكيد النكرة مطلقًا ، وأجازه بعض الكوفيين مطلقًا ، وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يفد) . ينظر : شرح ابن عقيل ٢١١/٣ ، شرح التصريح ٥١٨/٣ ، شرح الأشموني ١٤٤/٣ – ١٤٥ .

(٢) في (ب) [يحصول] .

(٣) أي مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيده النكرة : سواء كانت محدودةً كيوم ، وليلة ، وشهر ، وحول أو غير محدودة ، كوقتٍ ، وزمنٍ ، وحينٍ . ينظر : ابن عقيل ٢١١/٣ ، شرح التصريح ٥١٨/٣ .

(٤) في (ب) [وزناوان] .

(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٩١/٣ : (ولا يثنى أجمع وجمعاء خلافًا للكوفيين ومن وافقهم) . وفي شرح التصريح ٥١٨/٣ قوله : (وأجاز الأخفش ، والكوفيون ذلك ، في تثنية أجمع وجمعاء فتقول على رأيهم " جاءني الزيدان أجمعان " ، تثنية أجمع ، و " الهندان جمعاوان " ، تثنية جمعاء). تنظر المسألة في : شرح التسهيل ٢٩٣/٣ ، شرح ابن عقيل ٢١٢/٣ ، شرح التصريح ٥١٨/٣ ، شرح الأشموني ١٤٥/٣ .

(٦) نحو : " مررتُ بك نفسك أو عينك ، ومررتُ بكم كلكم ، ورأيتك نفسك أو عينك ، ورأيتكم كلكم " .

(وَمَا مِنَ[1] التَّوكِيدِ لَفظِيٌّ يَجِى • مُكَرَّرًا) ؛ أي : والتوكيد اللفظي تكرار اللفظ[2] الأول اعتناء به (كَقَولِكَ " ادرُجِى ادرُجِى ") و[3] :

....احبس احبس

أو موافقة معنى كـ "انزل[4] نزال " ، (وَلاَ تُعِدْ لَفظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ) ؛ أي : وإذا كررت الضمير المتصل للتوكيد لم يجز (إلاَّ مَعَ اللَّفظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ) ؛ أي : إلاّ بشرط اتصال المؤكَّد بما اتصل به المؤكِّد " قمتُ قمتُ وبكَ بكَ[5] " فلا يقال " بك ك " ، (كَذَا الحُرُوفُ) لا تعاد إلاّ مع الذي اتصلت به أولاً كـ " زيدًا إنَّ زيدًا " (غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ • بِهِ جَوَابٌ) ؛ أي : سوى الحروف الجوابية (كَنَعَمْ وكَبَلَى) وكـ "أجَلْ " فإنها تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء كـ " نعم نعم " ، و " لاَ لاَ "، (مُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انفَصَلْ • أكِّدْ بِهِ) ؛ أي : ويجوز أن تؤكد بضمير الرفع المنفصل (كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ) مرفوعًا كان كـ " قمتَ أنتَ " أو منصوبًا كـ " أكرمتني أنا " أو مجرورًا كـ " مررتُ به هو " ، وهذا من التوكيد اللفظي . [٣٩/ع٢]

---

(١) في (ب) [وما يلى] .

(٢) جاء في شرح التسهيل ٣٠١/٣ -٣٠٢ : (التوكيد اللفظي : إعادة اللفظ ، أو تقويته بموافقة معنى .. وقولي : وتقويته بموافقته معنى يتناول توكيد الضمير المستتر والبارز المتصل بالمنفصل .. وتوكيد الفعل باسم الفعل) .

(٣) البيت من الطويل ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وتمامه :

فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وجاء البيت في : أوضح المسالك ١٩٤/٢ ، شرح ابن عقيل ٢١٤/٣ ، خزانة الأدب ١٥٨/٥ .

والشاهد فيه قوله : " أتاك أتاك " ، و " احبس احبس " فإنه كرّرِ اللفظ الأول بعينه ، فهو من التوكيد اللفظي .

(٤) في (ب) [انزال] .

(٥) في (ب) [ولا] .

(العَطْفُ[١])

(العَطْفُ إمَّا ذُو بَيَانٍ أوْ) ذو (نسَقْ) وسيأتي ، (وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ) وهو عطف البيان[٢] ، (فَذُو البَيَانِ تَابِعٌ) شمل الخمسة (شِبْهُ الصِّفَةْ) في التوضيح والتخصيص خرج عطف النسق والبدل والتوكيد (حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةْ) .

خرج النعت فإنه يوضح متبوعه بوسمه أو وسم متعلق به وذا يوضحه بنفسه ، (فَأوْلِيَنَّهُ مِنْ وِفَاقِ الأوَّلِ * مَا مِنْ وِفَاقِ الأوَّلِ النَّعْتُ وَلِي) ؛ أي : وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في أربعة من عشرة واحد من الرفع أو النصب أو الجر ، والتعريف والتنكير ، والإفراد أو التثنية أو الجمع ، والتذكير أو التأنيث .

(فَقَدْ يَكُونَانِ) ؛ أي : عطف البيان ومتبوعه عند بعض النحاة منهم المصنف ، (مُنَكَّرَيْنِ * كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ) نحو : ﴿ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ[٣] ﴾ ومنعه أكثرهم[٤] (وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّهِ يُرَى) ؛ أي : وما حكم بأنه عطف بيان جاز جعله بدلاً (فِي غَيْرِ) موضعين فإنه يتعين فيهما كونه عطف بيان : [٤٠/ع]

- **الأول** : ما كان مفردًا معرفة معربًا ومتبوعه منادى كما في (نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا[٥]) .
- **والثاني** : ما كان المعطوف خاليًا من "لام" التعريف ، والمعطوف عليه معرّفًا بها

---

(١) هو في الأصل مصدر عطفت الشيء إذا ثنيته ، وعطف الفارسُ على قِرْنه " بكسر "القاف" إذا التفت إليه . ينظر : شرح التصريح ٥٣٧/٣ .

(٢) عطف البيان هو : التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعة وعدم استقلاله وسمى بيانًا ؛ لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان ، فكأنك عطفته على نفسه . ينظر : شرح التصريح ٥٣٧/٣ .

(٣) سورة النور ، من الآية (٣٥) ، فـ "زيتونة" عطف بيان لـ "شجرة" .

(٤) جاء في التصريح ٥٣٩/٣ : (نفاه جمهور البصريين ، وأثبته الكوفيون وجماعة من البصريين ، منهم الفارسي ، وابن جنى ، وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري ، وابن عصفور ، وابن مالك وولده) . ينظر في هذه الآراء : شرح التسهيل ٣٢٦/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١ ، الارتشاف ٦٠٥/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٢٠/٣ ، شرح الأشموني ١٦٤/٣ .

وأرى أن الصواب هو ما ذهب إليه المصنف من جواز أن يكون عطف البيان ومتبوعه نكرتين بدليل وروده في القرآن الكريم .

٥) يتعين أن يكون "يعمرا" عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل وكان يجب بناء "يعمرا" على الضم لأنه لو لفظ بـ "ياء" لكان علمًا مفرد يجب بناؤه على الضم .

ينظر : شرح المكودي ص٢٢٣ .

مضافًا إليه صفة مقرونة بها كما في (نحوِ "بِشْرٍ " تابعِ " البكْرِيِّ ") في قوله[١] :

أنَا ابْنُ التَّارِكِ البكْرِيِّ بِشْرٍ ....

(وليس أنْ يُبْدَلَ) ؛ أي : أن يكون " بِشْرٌ " بدلاً كما هو مذهب[٢] الفراء (بالمَرْضِيّ[٣]) .

---

(١) البيت من الوافر ، للمرار بن سعيد الفقعسي في شعره ص٤٦٥ (ضمن شعراء أمويون القسم الثاني) وتمامه قوله :

.... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

اللغة : التارك : اسم فاعل من ترك بمعنى : صير ، البكري : المنسوب إلى بكر بن وائل وهي ابنة عم تغلب ، ترقبه : تنتظره ، وقوعا :هبوطًا .

وجاء البيت في : الكتاب ١٨٢/١ ، شرح المفصل ٧٢/٣ ، شرح التسهيل ٣٢٧/٣ ، أوضح المسالك ٣٥١/٣ ، شرح ابن عقيل ٢٢٢/٣ ، شرح التصريح ٥٤٤/٣ ، شرح الأشموني ١٦٥/٣ الخزانة ٢٨٤/٤ .

والشاهد فيه قوله : " التارك البكري بشر "فإن قوله : " بشر " عطف بيان على قوله "البكري " ولا يجوز أن يكون بدلاً ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكان ينبغي لكي يصح أن يكون بدلاً أن يحذف المبدل منه ويوضع البدل مكانه ، فتقول : "التارك بشر " ، ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بـ " أل " إلى اسم خالٍ منها ، وذلك غير جائز .

(٢) ينظر مذهب الفراء : الأصول ١٤/٢ ، شرح المفصل ١٢٢/٢ ، شرح التصريح ١٢٤/٣ ، ٥٤٤.

(٣) أي : بالمرضي عند الجمهور .

وأشار بقوله : (وليس أن يبدل بالمرضىّ إلى أنّ تجويز كَونِ " بشر" بدلا غيرُ مرضيٍ ، وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفارسي .وهو : جواز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العلم وذلك نحو : " أنا الضارب زيدٍ " وعلى هذا يجوز أن يجعل " بشر "بدلاً ، لأنه يجوز عندهم أن تقول : "أنا ابن التارك بشر) . ينظر : شرح ابن عقيل ٢٢٣/٣ ، شرح التصريح ٥٤٤/٣ .

(عَطْفُ النَّسَقِ[1])

(تَالٍ[2] بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ) ؛ أي : عطف النسق هو التابع شمل الخمسة المتوسط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف التسعة خرج الأربعة (كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ) .

(فَالعَطْفُ) على قسمين :

- ما يشترك المعطوف مع المعطوف عليه (مُطْلَقًا) ؛ أي : لفظًا ومعنى (بِوَاوٍ ، ثُمَّ فَا • حَتَّى ، أَمْ ، أَوْ) ؛ أي : بهذه الحروف (كَـ " فِيكَ " صِدْقٌ وَوَفَا) ، و " جاء زيدٌ ثم عمروٌ ، وزيدٌ فعمروٌ ، والحجاجُ حتّى المشاةُ ، وأزيدٌ عندك أم عمرو ؟ ، وجاء زيدٌ أو عمروٌ " .
- (وَأَتْبَعَتْ) ؛ أي : والثاني ما اشترك بها المعطوف مع المعطوف عليه (لَفْظًا فَحَسْبُ : بَلْ) كـ " ما قام زيدٌ بل عمروٌ "، (وَلاَ) كـ " جاء زيدٌ لا عمروٌ " ، (لَكِنْ كَـ " لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ[3] لَكِنْ طَلاَ ") .

وأما معاني هذه الحروف ، (فَاعْطِفْ بِوَاوٍ) ؛ أي : فأت بها لمطلق الجمع ، فيصح أن تعطف بها (لاَحِقًا[4]) في الحكم كـ "جاء زيدٌ وعمروٌ بعده " ،(أَوْ سَابِقًا • فِي الحُكْمِ) كـ " جاء زيدٌ وعمروٌ قبله " ، (أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا) كـ " جاء زيدٌ وعمروٌ معه " ، فإذا قيل : " جاء زيدٌ وعمرو "احتمل الثلاثة[5] ، (وَاخْصُصْ بِهَا) ؛ أي : بهذه "الواو" من بين حروف العطف (عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي) عنه (مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي) فلو قلت : " اصطفَّ هذا " لم يجز ، وكذا " تخاصم زيدٌ وعمرو[6] " .

---

(١) جاء في شرح التصريح ٥٤٩/٣ : (- بفتح "السين" - بمعنى المنسوق ، من نسقتُ الشيءَ نَسقًا - بالتسكين - إذا أتيت به متتابعًا) . وكثير ما يُسميه سيبويه باب الشركة نحو قوله : (فالحروف التي تُشرِكُ "الواو" ، و"الفاء" و "ثم" و " أو") . ينظر : الكتاب ٥٢/٣ ، وينظر : ٣٧٧/٢ ، ٣٨٢ .

(٢) (" تالٍ" التالي : هو التابع وهو الجنس الأقرب ، وقوله : " بحرفٍ مُتبع " أي : بحرف وضع للتبعية وهي أن يشرك الثاني مع الأول في عامله ، فخرج بهذا الفصل سائر التوابع) .
ينظر : شرح التصريح ٥٤٩/٣ .

(٣) في (أ) و (ب) [يبدو امر] والصحيح ما اثبتناه للجزم بـ "لم" .

(٤) في الألفية ورد البيت [سابقًا أو لاحقًا] بتقديم سابق وتأخير لاحقًا ، وفي شرح ابن العيني وابن عقيل بـ [لاحقًا أو سابقًا] . وفي الأشموني مثل الألفية [سابقًا أو لاحقًا] .

(٥) أي : السابق واللاحق والمصاحب في الحكم .

(٦) لو قلنا " تخاصم زيدٌ " لم يجز ؛ لأن التخاصم لا يكون إلاّ بين اثنين .

(وَالفَاءُ لِلتَّرتِيبِ بِاتِّصَالِ) [فتدل على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً به كـ " جاء زيدٌ فعمرو " ، (وثُمَّ لِلتَّرتِيبِ بِانفِصَالِ[1])] فيدل على تأخره عنه متراخيًا كـ " جاء زيدٌ ثمّ عمرو " . [١٠/٣ع]

(وَاخصُص بِفَاءٍ عَطفَ مَا لَيسَ صِلَة) ؛ أي : ما لا يصلح أن يكون صلة لخلوه[2] من ضمير الموصول (عَلَى الَّذِى استَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَة) ؛ أي : على الذي يصلح أن يكون صلة لاشتماله على الضمير . كـ " الذي يطير فيغضب زيدٌ الذباب" فـ "يطير" صلة "الذي" و "يغضب زيدٌ " معطوف عليه ، وليس في " يغضب " ضمير يعود على الموصول .

(بَعضًا بِحَتَّى اعطِف عَلَى كُلِّ) ؛ أي : ولا يكون المعطوف " بحتى " إلاّ بعضًا مما قبله (وَلاَ " يَكُونُ إلاَّ غَايَةَ الَّذِى تَلاَ[3]) في زيادة أو نقص كـ " ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ ، وقدمَ الحجاجُ حتّى المُشَاةُ " .

(وَأم بِهَا اعطِف) ؛ أي : ائت بها متصلة وهي التي تقع بعد (إثرَ هَمزِ[4] التَّسوِيةِ) نحو : " سواءٌ عليّ أقمتَ[5] أم قعدتَ " (أو) بعد (هَمزَةٍ عَن لَفظِ أيٍّ مُغنِيَة) نحو : "أزيدٌ عندك أم عمروٌ " ؛ أي : أيُّهما عندك ؟ .

(وَرُبَّمَا أُسقِطَتِ الهَمزَةُ) [التي للتسوية[6]] والمغنية عن " أيٍّ " (إن " كَانَ خَفَا[7] المَعنَى بِحَذفِهَا أُمِن) ؛ أي : إن أمن اللبسِ . كقراءة ابن مُحيصِن[8]

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .
(٢) في (ب) [بخلوه] .
(٣) في (أ) و (ب) [تلى] .
(٤) في (أ) و (ب) [همزة] بـ "التاء".
(٥) في (ب) [المت] .
(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .
(٧) في (أ) و (ب) [خفى] .
(٨) محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي (ت ١٢٣ هـ) مقرئ أهل مكة مع ابن كثير .

في قوله تعالى : (ءَأَنذَرتَهُم) قرأ ابن مُحيصِن بـ"همزة" واحدة على لفظ الخبر ، و"همزة" الاستفهام مرادةٌ ، ولكن حذفوها تخفيفًا ، وفي الكلام ما يدل عليها ، وهو قوله : "أم لم" ؛ لأن "أم" تعادلُ "الهمزة" .

ينظر : مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) ص٤٩ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – بيروت . المحتسب ٥٠/١ ، التبيان في إعراب القرآن ٢١/١ غاية النهاية في طبقات القراء ١٦٧/٢ .

﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ [١]﴾ بإسقاطها[٢] من " أنذرتهم " .

(وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ)؛أي : وآت بها منقطعة (إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ) ؛ أي : المتصلة وهو تقدم إحدى "الهمزتين" عليها (خَلَتْ) فهذه تفيد الإضراب كـــ " بَلْ " نحو : " إنها [لإبلٌ[٣]] أم شاءٌ " ؛ أي : بل هي شاء .

(خَيِّرْ ، أَبِحْ ، قَسِّمْ بِأَوْ) ؛ أي : وتستعمل " أو " للتخيير كـــ "خذ من مالي درهمًا أو دينارًا " ، وللإباحة كـــ " جالسِ الحسنَ أو ابن سيرينَ "، والفرق بينهما[٤] جواز الجمع في الإباحة ، ومنعه في التخيير ، وللتقسيم نحو : " الكلمة اسمٌ ، أو فعلٌ ، أو حرف" ، (وَأَبْهِمِ) ؛ أي : وللإبهام[٥] نحو : ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى [٦]﴾،(وَاشْكُكْ) ؛ أي : وللشك نحو : "قام زيدٌ أو عمروٌ " والفرق بينهما أن المتكلم في الإبهام يكون عالمًا [٤١/أ]
ويبهم على المخاطب ، وفي الشك غير عالم .

(وَاضْرَابٌ[٧] بِهَا أَيْضًا نُمِي) ؛ أي : وللإضراب نحو:﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ [٨]أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ [٩]﴾ [أي بل يزيدون[١٠]] ومعنى "نُمَى " نسب[١١] أشير به إلى أنه غير متفق عليه ، (وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ) ؛ أي : جاءت بمعناها (إِذَا • لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٦).

(٢) أي : "الهمزة" .

(٣) في (أ) [إبل] وأثبتنا ما جاء في (ب) [لإبلٌ] .

(٤) أي : بين الإباحة والتخيير .

(٥) الإبهام : هو أن يكون المتكلم عالمًا بحقيقة الأمر غير شاك فيه ولا متردد ، ولكنه يخرج كلامه في صورة الاحتمال ؛ ليكون المخاطب أقبل لما يُلقَى إليه من الكلام ، فإذ سمع الكلام وتفهمه ظهر له الأمر . ينظر : شرح التصريح ٥٩٣/٣ ،المعجم المفصل في النحو العربي ٤٩/١ .

(٦) سورة سبأ ، من الآية (٢٤) ، وتكملة الآية قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ .

(٧) في (أ) و (ب) [واضرب] .

(٨) في (ب) [مئة] .

(٩) سورة الصافات ، من الآية (١٤٧) .

(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(١١) أي : نسب إلى العرب في قول الكوفيين ، وأبي على الفارسي ، وابن برهان ، وابن جنى . ينظر : : شرح التسهيل ٣٦٣/٣ ،شرح التصريح ٥٩٥/٣ ، شرح الأشموني ١٩١/٣.

مَنْفَذَا) ؛ أي : إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعماله بمعنى الواو طريقًا للبس نحو[١] :

جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا ....

أي : وكانت .

(وَمِثْلُ أَوْ فِي القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيهْ) ؛ أي : و " إمَّا " المسبوقة بمثلها مثل "أو" فيما يقصد بها فتكون للتخيير (فِي نَحْوِ) قولك خُذْ (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَة) ، وللإباحة والتقسيم والإبهام والشك وليست هذه عاطفة عند البعض ، واختاره المصنف[٢] (وَأَوْلِ لكنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا) ؛ أي : و"لكن" يعطف بها بعد نفي كـ " ما ضربتُ زيدًا لكن عمرًا " [أو نهي كـ " لا تضربْ زيدًا لكن عمرًا[٣] "] .

(وَلاَ * نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلاَ[٤]) ؛ أي : ولا يعطف بها بعد النداء كـ " يا زيدُ لا عمرو[٥] " . والأمر كـ " أكرمْ زيدًا لا عمرًا " ، والإثبات كـ " جاء زيدٌ لا عمرو" ، (وَبَلْ كَلَكِنْ) في تقدير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها إذا عطف بها [في الخبر المثبت[٦]] (بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا) ؛ أي : مصحوبي لكن ، وهما : النفي والنهي ، (كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا[٧]) و " لا تضرب زيدًا بل عمروًا " ، [(وَانْقُلْ بِهَا[٨] لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ) ؛ أي : ويفيد الإضراب عن الأول ، ونقل الحكم إلى الثاني إذا عطف بها

---

(١) البيت من البسيط ، لجرير في ديوانه ص٣٣٣ ، شرح د/ يوسف عيد ، دار الجيل – بيروت ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م ، من كلمة يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان وتمامه :

.... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

اللغة : قَدَر : – بفتحتين – أي : موافقة له ، أو مقدرة .

وجاء البيت في : الأزهية ص١١٤ ، أوضح المسالك ١٢٤/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٣٣/٣ ، خزانة الأدب ٦٩/١١ .

والشاهد فيه قوله : " أو كانت " حيث استعمل فيه " أو " بمعنى "الواو" ، ارتكانًا على انفهام المعنى وعدم وقوع السامع في لبس .

(٢) أي : أن مذهب المصنف : أن " أمَّا" ليست من حروف العطف وهو مذهب أبي على الفارسي وابن كيسان . ينظر : شرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٢٨٦/٣ .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٤) في (أ) و (ب) [تلى] وفية تداخل في (ب) بين هذا المثال وما بعده .

(٥) في (أ) [لا عمرًا] والرفع والنصب صحيحان لأن الرفع يكون عطفًا على لفظ " زيد " والنصب عطفًا على المحل .

(٦) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٧) أصلها " تيهاء" فقصرت للضرورة .

(٨) في (أ) [به] وأثبتنا ما جاء في الألفية .

(فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ) كـ " قام زيدٌ بل عمرو "[1]] (وَالأَمْرِ الْجَلِي) كـ " اضرب زيدًا بل عمرًا " .

(وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ • عَطَفْتَ) ؛ أي : وإذا أردت العطف على ضمير رفع متصل (فَافْصِلْ) بينه وبين ما عطف عليه (بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ) نحو : ﴿ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ[2] ﴾ (أَوْ فَاصِلٍ مَا[3]) ؛ أي : بما يصدق عليه فاصل ولو قل[4] نحو : [٤١/ب] ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا [5] ﴾ . (وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ • فِي النَّظْمِ فَاشِيًا) نحو[6] :

قُلْتُ إِذْ[7] أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ....

(وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ) ، وأما المرفوع المنفصل ، والمنصوب المتصل والمنفصل فلا يحتاج لفصل[8] . (وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ) ؛ أي : إذا عطف (عَلَى • ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِمًا قَدْ جُعِلاَ) عند جمهور البصريين كـ " مررتُ بكَ وبزيدٍ" .

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية (٩١) .

فـ " آباؤكم " معطوف على "الواو" في " تعلموا" وفُصِل بينهما بالتوكيد بـ " انتم " والفصل بـ "لا" بين " الواو " و " آباؤكم " مُقَوٍّ لذلك .

(٣) في (أ) [بما] وأثبتنا ما جاء في (ب) والألفية .

(٤) في (ب) [قد] .

(٥) سورة الأنعام ، من الآية (١٤٨) .

فـ "آباؤنا" معطوف على "نا" و "لا" فاصلة بين العاطف وهو " الواو" والمعطوف وهو " آباؤنا " .

(٦) البيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص٤٩٨ ، وتمامه :

.... كَنِعَاجِ الْفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

اللغة : أقبلت : قدمت ، ويعني محبوبته ، زهر : جمع زهراء ، البيضاء : الناصعة البياض ، تهادى : تتبختر ، الفلا :جمع فلاة وهي الصحراء ،تعسفن : أخذن غير الطريق وسرن بغير هداية .

وجاء البيت في : الكتاب ٣٧٩/٢ ، شرح المفصل ٧٦/٣ ، شرح ابن عقيل ٢٣٨/٣ ، شرح الأشموني ٢١٠/٣ .

والشاهد فيه قوله : " أقبلت وزهر " حيث عطف قوله " زهر " على الضمير المستتر في " أقبلت " وذلك للضرورة الشعرية ، والقياس القول " أقبلت هي وزهر " بتأكيد المستتر ، ليقوى ثم يعطف عليه .

(٧) في (أ) و (ب) [اذا] .

(٨) نحو : " زيدٌ ما قام إلا هو وعمروٌ ، زيدٌ ضربته وعمرًا ، ما أكرمت إلاّ إياك وعمرًا ".

(وَلَيْسَ عِنْدِي لازِمًا) ؛ أي : ومذهب الكوفيين أنه غير لازم واختاره المصنف[1] (إِذْ قَدْ أَتَى) ؛ أي : لورود العطف من غير إعادة الخافض (فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتًا) كقراءة حمزة[2]﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ[3]﴾ ونحو[4] :

.... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

بجر الأرحامِ والأيامِ .

(وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ • وَالْوَاوُ إِذْ لاَ لَبْسَ) ؛ أي : إذا أُمن اللبس نحو : ﴿ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ [5]﴾ ؛ أي : فضرب فانفجرت . ونحو :﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ[6]﴾ ؛ أي : والبرد .

---

(1) أي : أنه لا يرى إعادة الخافض لازمًا لكثرة ما ورد من ذلك : نظمًا ونثرًا .

(2) حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي أحد القراء السبعة ولد سنة ثمانين ، وتوفي سنة ستة وخمسين ومائة . ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢٦١/١ .

(3) سورة النساء ، من الآية (١) ، قرأ حمزة " والأرحام " بالخفض ، ونصب الباقون ، فخفض "الأرحام" بالعطف على الضمير في " به " من غير إعادة الخافض ، وهي قراءة متواترة .
ينظر : كتاب التبصرة في القراءات السبع ص٤٧٢ ، الكشاف ٤٦٢/١ – ٤٦٣ ، شرح التسهيل ٣٧٦/٣ ،البحر المحيط ١٥٧/٣ ، شرح ابن عقيل ٢٤٠/٣ ، شرح التصريح ٦١٥/٣ .

(4) البيت من البسيط ، وهو مجهول القائل ، وصدره قوله :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا ....

اللغة : قربت : أخذت وشرعت ، تهجونا : تسبنا .
وجاء البيت في : الكتاب ٣٨٣/٢ ، شرح المفصل ٧٨/٣ ، شرح ابن عقيل ٢٤٠/٣ ، شرح الأشموني ٢١١/٣ ، خزانة الأدب ١٢٣/٥ .
والشاهد فيه قوله : " فما بك والأيام " حيث عطف الأيام على الضمير المجرور في " بك " بغير إعادة حرف الجر ، وهذا عند البصريين ضرورة أما الكوفيون فيجيزون ذلك .

(5) سورة البقرة ، من الآية (٦٠) ، وهناك محذوف قبل " فانفجرت " والتقدير : " فضرب فانفجرت ".
ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٦٧/١ .

(6) سورة النحل ، من الآية (٨١) ، وفيها حذفت "الواو" مع المعطوف .

(وَهْيَ) ؛ أي : "الواو" ، (انْفَرَدَتْ) من بين حروف العطف (بِعطْفِ عاملٍ مُزَالٍ) ؛ أي : محذوف (قَدْ بَقِي * مَعْمُولُهُ) نحو[1] :

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا ....

أي : وسقيتها ماءً . وإنما حمل على حذف العامل . (دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي) من كون " ماءً " معطوفًا على " تبنًا " . (وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ) ؛ أي : ويجوز حذف المعطوف عليه إذا ظهر معناه في باب العطف نحو : " بَلَى وزيدًا " لمن قال : " ألم تضرب عمرًا[2] " ، وليس العطف مختصًا بالأسماء بل (عَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ) كـ " جاء زيدٌ وذهب عمروٌ " ، (وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلًا) ؛ أي : ويجوز أن تعطف على الاسم المشبه للفعل كـ " اسم الفاعل " ونحوه (فِعْلًا) نحو : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا[3] ﴾ (وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلًا) ؛ وهو أن يعطف الاسم المشابه للفعل على نحو : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ[4] ﴾ .

---

(١) البيت من الرجز ولم يعرف قائله ، وتمامه :

.... حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

اللغة : شتت : بمعنى ظهرت ، همالةً : اسم مبالغة من هملت العين إذا انهمرت بالدموع .

وجاء البيت في : الخصائص ٤٣١/٢ ، الإنصاف ٦١٣/٣ ، أوضح المسالك ٢٤٥/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٠٧/٢ ، شرح المكودي ص٢٣٢ ، شرح الأشموني ٢٣٨/٢ .

والشاهد فيه قوله : "وماءً" حيث لا يصح أن يكون مفعولاً به ، لأنه لا يصح أن يشترك مع لفظة «تبنا» بعامل واحد وهو قوله : " علفتها " لأن الماء لا يعلف ، وإنما يُسقَى ، فلا بدَّ من تقدير عامل والتقدير : " سقيتها " ، وقيل : " الماء " مفعول معه ، وقيل إنه معطوف على " تبنًا " لأن الشاعر ضمّن الفعل " علفتها " معنى الفعل " أنلتها " أو " قدّمتُ لها " .

(٢) في (أ) [عمروًا] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٣) سورة العاديات ، الآيتان (٣ ، ٤) .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية (٩٥) .

(البَدَلُ[١])

(التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحكْمِ) خرج النعت والتوكيد وعطف البيان لأنهن مكملات[٢] [٤٢/ع١] المقصود بالحكم ، (بِلاَ * وَاسِطَةٍ)خرج عطف النسق (هُوَ المُسَمَّى بَدَلاً) ، والبدل إما أن يكون (مُطَابِقًا) للمبدل منه المساوي له في المعنى وهو بدل الكل من الكل كـ"مررتُ بأخيك زيدٍ" ، (أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلْ * عَلَيْهِ يُلْفَى) ؛ أي : ويكون بعض المبدل منه ، وهو بدلا لبعض من الكل كـ " أكلتُ الرغيفَ نصفه " أو يكون ما يشتمل المبدل منه عليه وهو بدل الإشتمال كـ " أعجبني زيدٌ عِلْمهُ " ومعنى " يُلْفى " يوجد ، (أوْ) يكون مباينًا للمبدل منه (كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ) ؛ فإنه أشبهه في المباينة ، (وَذَا) ؛ أي : بدل المباين (لِلاِضْرَابِ اعْزُ) ؛ أي : يسمى بدل الإضراب (إِنْ قَصْدًا صَحِبْ) ؛ أي : إن قُصِد متبوعُه كما يقصد هو ، كـ " أعط السائل رغيفًا درهمًا " ، (وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطْ) أي : وإن لم يقصد بل جرى على لسان المتكلم غلطًا يسمى بدل الغلط والنسيان (بِهِ سُلِبْ) ؛ أي : به يسلب الحكم عن الأول كـ " رأيتُ رجلاً حمارًا " أردت " رأيت حمارًا" فغلطت فقلت : رجلاً ، ثم تنكرت فأبدلته منه ، وهذه أمثلته على الترتيب ، فالمطابق (كـ " زُرْهُ خَالِدًا ") وبدل البعض نحو : (قَبِّلْهُ الْيَدَا) أو بدل الاشتمال نحو : (اعْرِفْهُ حَقَّهُ) ، وبدل المباين نحو : (خُذْ نَبْلاً مُدًى[٣]) ، قد يحتمل النوعين[٤] بأن يقصد [المتبوع أو لا يقصد[٥]] ، ويجوز أن تبدل الظاهر من الظاهر ، والظاهر من ضمير الغائب ، (وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ * تُبْدِلهُ إِلاَّ مَا إِحَاطَةً جَلاَ) ؛ أي : إلاَّ إذا كان بدل[٦] كل وأفاد الإحاطة كـ " جئتم صغيركم وكبيركم " .

---

(١) يسمى في اصطلاح البصريين " بدل " واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الأخفش : (يسمونه الترجمة ، والتبيين) ، وقال ابن كيسان : (يسمونه التكرير) . ينظر : الارتشاف ٦١٩/٢ .
والبدل لغة : مصدر بدل الشيء ؛ أي : اتخذ عوضًا عنه فهو " العوض " .
وفي اصطلاح النحاة : هو التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه بلا واسطة والغرض من ذكر البدل بعد المبدل منه هو : إفادة توكيد وتقرير الحكم .
ينظر : شرح التصريح ٦٣١/٣ – ٦٣٣ ، المعجم المفصل في النحو العربي ٣٠٠/١ – ٣٠١ .

(٢) في (ب) [تكلات] .

(٣) المُدْيةُ والمِدْية ، جمع مُدْية : وهي : الشَّفْرة . ينظر : اللسان مادة (مدى).

(٤) إن قصد " النَّبل والمُدَى " فهو بدل الإضراب ، وإن قصد " المُدَى " فقط فهو بدل الغلط .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٦) في (ب) [مدلول] .

(أو اقْتَضَى بَعْضًا) ؛ أي : كان بدل بعض نحو [١] :

أوعدَني بالسِّجْنِ وَالأدَاهِمِ [رِجْلِي[٢]] فرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

" فرجلي " بدل من " الياء " في أوعدني ، (أَوْ) اقتضى[٣] (اشْتِمَالاً) ؛ أي : كان بدل [١٢/ع٣] اشتمال (كَإِنَّكَ ابْتِهَاجُكَ اسْتَمَالاَ) فابتهاجك بدل من [الضمير[٤]] في " إنك " ، (وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي " هَمْزًا) ؛ أي : وإذا أُبدل من اسم الاستفهام [وجب دخول همزة الاستفهام[٥]] على البدل (كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِيٌّ[٦]) وكما يبدل الاسم من الاسم (يُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) ، بدل كل باتفاق كقوله[٧] :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ....

فـ "تأتنا ، وتلمم" ، متفقان في المعنى ، وبدل الاشتمال ، (كَمَنْ " يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ) فالاستعانة تستلزم معنى في الوصول وهو بحجة ، ولا يبدل بدل بعض وأما بدل [الغلط[٨]] فنقل جوازه عن سيبويه[٩] وقوم .

---

(١) البيت من الرجز للعُدَيل بن الفرخ .
اللغة : أوعدني : تهددني ، الأداهم :جمع أدْهَم وهو القيد ، شثنة: غليظة خشنة ، المناسم : جمع مَنْسِم–بفتح "الميم" وكسر "السين" –وهو : خفّ البعير ، فاستعير للإنسان عندما نريد وصفه بالجلادة والقوة .
وجاء البيت في : شرح المفصل ٧٠/٣، شرح ابن عقيل ٢٥١/٣ ، شرح التصريح ٦٤٩/٣ ، شرح الأشموني ٢٣٦/٣ ، خزانة الأدب ١٨٨/٥ ، ١٨٩ .
والشاهد فيه قوله : " أوعدني .... رجلي "حيث أبدل الاسم الظاهر " رجلي " من ضمير الحاضر ، وهو "الياء" في " أوعدني " بدل بعض من كل .

(٢) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٣) في (ب) [اقتصر] .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٦) مَنْ : اسم استفهام مبتدأ ، و ذَا : اسم إشارة خبر المبتدأ ، أسعيد : الهمزة للاستفهام ، سعيد : بدل من اسم الإستفهام وهو مَنْ ، أمْ : حرف عطف ، علي : معطوف على سعيد .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن الحر ، أو الحطيئة وتمامه :
.... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ، وَنَارًا تَأَجَّجَا
اللغة : تأتنا : تلمم بنا ، جزلاً : كثيرًا عظيمًا ، يابسًا ، تأججا :تشب وتعلو .
وجاء البيت في : الكتاب ٨٦/٣ ، شرح المفصل ٥٣/٧ ، شرح الأشموني ٢٣٨/٣ ، خزانة الأدب ٩٠/٩ – ٩٩ .
والشاهد فيه قوله : "تأتنا تلمم ... " حيث أبدل الشاعر " تلمم " من " تأتنا " بدل فعل من فعل ، وهو بدل كل من كل أو بدل اشتمال على الصحيح .

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٩) ينظر في ذلك : البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٠٠ ، شرح الأشموني ٣/ ٢٤٠ .

(النِّدَاءُ[١])

هو الدعاء بحروف مخصوصة وعلى ثلاثة أقسام :

بعيد ، وقريب ، ومندوب .

(وَلِلْمُنَادَى[٢] النَّاءِ) ؛ أي البعيد (أَوْ كَالنَّاءِ) ؛ أي : ما كان في حكم البعيد كالنائم والساهي خمسة (يَا " وَأَيْ ، وَآ ، كَذَا ، أَيَا ، ثُمَّ ، هَيَا) . (وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي) ؛ أي : القريب نحو " أزيدُ أقبل " .

(وَوَا لِمَنْ نُدِبْ) ؛ أي : للمندوب كـ " وازيداه " و " واظهراه " ، (أَوْيَا) أيضًا عند عدم التباسه بغير المندوب ، (وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ) ؛ أي : وإن التبس تعينت [وا[٣]] وأمّا حرف النداء فلا يحذف مع المندوب[٤] كـ " وازيداه " ولا مع الضمير[٥] كـ " يا أنت "، ولا مع المستغاث كـ " يالزيدِ " ، (وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا " جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى) عن حرف النداء (فَاعْلَمَا) تقول في : " يا زيدُ أقبل " "زيدُ أقبل " .

(وَذَاكَ) ؛ أي : حذف حرف النداء (فِي اسْمِ الْجِنْسِ) نحو : " أصبح ليل[٦] " ؛ أي : يا ليل . (وَالْمُشَارِ لَهُ) ؛ أي : وفي اسم الإشارة نحو : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ[٧] ﴾ ؛ أي : يا هؤلاء .

---

(١) النداء لغة :الدعاء بأي لفظ كان .

وفي الاصطلاح : عبارة عن تصويتك لمن تريد إقباله عليك لتخاطبه .

والمنادى : هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب " أدعو " لفظًا أو تقديرًا .

ينظر : شرح الأشموني ٢٤٥/٣ ، النداء في اللغة والقرآن لأحمد محمد فارس ٧٨ ، دار الفكر بيروت ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

(٢) في (ب) [فللمنادى] .

(٣) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٤) لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب والمستغاث ؛ لأن المقصود فيهما مد الصوت وإطالته ، والحذف ينافيه .

أما الضمير فلا يحذف معه حرف النداء ؛ لأن نداءه شاذ ، وحذف الحرف معه يفوّت الدلالة على النداء .

(٥) في (ب) [المضمر] .

(٦) المثل : يقال في الليلة الشديدة ، ويضرب لمن يظهر الكراهة للشيء .

ينظر : مجمع الأمثال للميداني (ـ٥١٨هـ) ٧٨/٢ ، تحقيق : محي الدين عبد الحميد مط السنّة المحمدية ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م . شرح التصريح ١٥/٤ .

(قَلّ) وقد منعه أكثر النحاة وأجازه طائفة[١] ، واختاره المصنف وقال (وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ) ؛ أي : ينصر مَنْ يعذله على منعه لورود السماع به[٢] .

(وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا) المراد بالمعرف ماله تعريف قبل [النداء كـ"يازيدُ " ، وما حدث له تعريف في النداء كـ " يا رجلُ " فإنه تعريف بالقصد والمراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به[٣] . (عَلَى الَّذِى فِى رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا) ؛ أي : على ما كان يرفع به[٤]] قبل النداء كـ " يا زيدُ ويا زيدان ويا زيدون " ومحله نصب لأن التقدير : " أدعو[٥] زيدًا " . [٤٣/ع١

(وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا) ؛ أي : وما كان مبنيًا (قَبْلَ النِّدَا) يقدر بناؤه على الضم كـ " يا سيبويه[٦] " و " يا هذا " .

(وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِى بِنَاءٍ جُدِّدَا) ، [أي[٧]] مجرى ما تجدد بناؤه[٨] بالنداء كـ " يا زيدُ " فيتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر ، وبالنصب[٩] مراعاة للمحل كـ " يا هذا الظريفُ والظريفَ " .

(وَالْمُفْرَدَ الْمُنَكَّورَ) ؛ أي: النكرة غير المقصودة ، (وَالْمُضَافَا * وَشِبْهَهُ انْصِبْ) ؛ المراد بشبهه : ما عمل فيما بعده رفعًا أو نصبًا أو جرًا أو كان معطوفًا ، ومعطوفًا عليه ، (عَادِمًا خِلَافَا) ؛ أي : من غير خلاف في وجوب نصبها ؛ فالنكرة [كقول[١٠]] الأعمى : " يا رجلاً خُذْ بيدي " ؛ لأنه لم يقصد معينًا ، والمضاف كـ " يا عَبدَ الله " وشبهه كـ " يا حسنًا وجهُه ، ويا طالعًا جبلاً ، ويا مارًا بزيدٍ ،

---

(١) أجازه بعض الكوفيين ، وهو عند البصريين ضرورة في النظم وشذوذ في النثر ، ويظهر من المصنف الجنوح إلى مذهب الكوفيين . ينظر : شرح التصريح ١٥/٤ ، شرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٥/٤ ، شرح الأشموني ٢٥٢/٣ .

(٢) كما جاء في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ سورة البقرة ، من الآية (٨٥) .

(٣) الشبيه بالمضاف هو : ما اتصل به شيء متمم لمعناه نحو : " يا رحيمًا بالفقراء " .
ينظر : شرح التصريح ٢٢/٤ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) من قوله : النداء كـ " يا زيد " إلى قوله : ما كان يرفع به .

(٥) في (أ) و (ب) [ادعوا] بزيادة "ألف" في آخر الكلمة .

(٦) يظهر أثر ذلك في تابعه ، فتقول : " يا سيبويه العالمُ " برفع العالم ونصبه . ينظر : شرح الأشموني ٢٥٥/٣ .

(٧) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٨) في (أ) [بناءه] .

(٩) في (ب) [والنصب] .

(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

ويا ثلاثةً وثلاثين[1] " ، (وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ) على الأصل (وَافْتَحَنْ) على الإتباع والتخفيف ([مِنْ[2]]" نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ[3] سَعِيدٍ لاَ تَهِنْ) وهو كل منادى مفرد علم وصف " بابن " متصل مضاف إلى علم فتقول : " أزيدُ و أزيدَ " بالضم والفتح .

(وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا) ؛ أي : لم يقع الابن بعد[4] علم ، وكذا إن لم (يَلِ الابْنَ عَلَمٌ) ؛ أي : لم يقع بعد " الابن " علم (قَدْ حُتِمَا) كـ " يا غلامُ ابنَ عمرو ، ويَا زَيْدُ ابْنَ أخينا " .

(وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا[5]) ؛ أي : وإذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى[6] (مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا) ؛أي : مما تقدم أنه يجب بناؤه على الضم – وهو المنادى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة – كان له تنوينه وهو مضموم ، وكان له نصبه

والأول[7] نحو[8] : سَلاَمُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا .... [٤٣/ع٢]

والثاني نحو[9] : .... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وقَتْكَ الأَوَاقِي

---

(١) في (ب) [ويا ثلثة وثلثين] .
(٢) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .
(٣) في (ب) [يا ابن] .
(٤) في (ب) [الا زيد] وهو خطأ .
(٥) في (ب) [لونا] .
(٦) في (أ) و (ب) [منادى] بسقوط "اللام" .
(٧) في (ب) [فالأول] .
(٨) البيت من الوافر ، للأحوص في ديوانه ص٢٣٧ ، تحقيق : عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٢ ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠ م ، وتمامه :

.... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

وجاء البيت في : الكتاب ٢٠٢/٢ ، الأزهية ص١٦٤ ، أوضح المسالك ٢٨/٤ ، شرح ابن عقيل ٢٦٢/٣ ، شرح التصريح ٣٦/٤ ، شرح الأشموني ٢٦٢/٣ ، خزانة الأدب ١٥٠/٢ ، ١٥٢ .

والشاهد فيه قوله : " يا مطرٌ " والقياس " يا مطرُ " بالبناء على الضم ، لأنه مفرد علم ، ولكنّ الشاعر نوّنه اضطرارًا لإقامة الوزن .

(٩) البيت من الخفيف ، للمهلهل بن ربيعة وصدره :

رَفَعَت رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ ....

ويروى صدره : ضَرَبَت صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ ....

اللغة : يا عديا : تعنى المهلهل بن ربيعة ، وقتك : من الوقاية والحفظ ، الأواقي : جمع واقية بمعنى حافظة وراعية .

وجاء البيت في : رصف المباني ص١٧٧ ، شرح المفصل ١٠/١٠ ، شرح ابن عقيل ٢٦٣/٣ ، شرح الأشموني ٢٦٤/٣ ، خزانة الأدب ١٦٥/٢ .

والشاهد فيه قوله:"يا عديا"حيث نصبه ونونه للضرورة الشعرية،وحقه البناء على الضم لأنه علم مفرد.

(وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَ أَلْ) ؛ أي : ولا يجوز الجمع بين حرف النداء و"أل" إلا في الضرورة نحو[1] :

فَيَا الغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا ....

(إِلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الجُمَلْ) فيجوز في الاختيار نحو : " يا ألله " و " يا الله " بقطع "الهمزة" ووصلها ، ونحو : " يا المنطلق زيد " في رجلٍ سميٍّ بالجملة[2] .

(وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ) في نداء اسم الله تعالى (بِالتَّعْوِيضِ) ؛ أي بتعويض "ميم" مشددة من حرف النداء (وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ) بالجمع بين حرف النداء و " أل " ، (فِي قَرِيضِ) ؛ أي[3] : في قوله[4] :

.... أَقُولُ : يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا[5]

---

(١) البيت من الرجز ولم نعثر له على نسبة إلى قائل معين وتمامه :

.... إِيَّاكُمَا أَن تُكْسِبَانَا شَرًّا

وجاء البيت في : المقتضب ٢٤٣/٤ ، شرح المفصل ٩/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٦٤/٣ ، شرح الأشموني ٢٦٦/٣ ، خزانة الأدب ٢٩٤/٢ .

والشاهد فيه قوله : " فيا الغلامان " حيث جمع حرف النداء ، و "أل" في غير لفظ الجلالة ، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية .

(٢) نص على ذلك سيبويه . ينظر الكتاب : ٣٣٣/٣ ، شرح التصريح ٤١/٤ ، شرح الأشموني ٢٦٧/٣ وقد ذهب الجمهور إلى منع ذلك . ينظر : شرح الأشموني ٢٦٧/٣ .

(٣) في (ب) [إلى] .

(٤) البيت من الرجز لأبي خراش الهذلي ، أو أمية بن أبي الصلت ، وصدره :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ....

اللغة : حدث : ما يحدث من نوازل الدهر ، ألما : نزل .

وجاء البيت في : المقتضب ٤ /٢٤٢ ،أوضح المسالك ٣١/٤ ، شرح ابن عقيل ٢٦٥/٣ ، شرح التصريح ٤٠/٤ ، شرح الأشموني ٢٦٨/٣ ، خزانة الأدب ٢٩٥/٢ .

والشاهد فيه قوله : " يا اللهم يا اللهما " حيث جمع الراجز بين حرف النداء و"الميم" المشددة ، التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء ، وهذا شاذ .

(٥) في (أ) [اللهم] وفي (ب) [اللَّهمَّا] وهو الصواب من أجل القافية .

(فصلٌ)

(تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ * أَلْزِمْهُ نَصْبًا) ؛ أي : إذا كان المنادى مبنيًا على الضم ، وتابعه مضاف[1] غير مصاحب لـ "أل" ، وليس بدلاً ولا عطف نسق وجب نصبه[2] ، فالنعت (كَأَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ) ، والتوكيد كـ " يا زيدُ نفسه " ، وعطف البيان كـ"يا زيدُ عائد[3] الكلب " ، (وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ) سوى المضاف المذكور هو ما إذا كان مضافًا مقرونًا بـ "أل" أو مفردًا تقول : " يا زيدُ الكريمُ الأبِ " و " يا زيدُ الظريفُ " برفع الكريم والظريف ، ونصبهما ، (وَاجْعَلاَ * كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلاً) ؛ أي : وأمّا عطف النّسق والبدل ففي حكم المنادى المستقل يضم إن كان مفردًا كـ " يا رجلُ ويا زيدُ " و " يا رجلُ زيدُ " كما لو قيل : " يا زيدُ " [وينصب إن كان مضافًا كـ " يا زيدُ وأبا عمرو ، ويا زيدُ أبا عمرو[4]] .

(وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا) ؛ أي : وإذا كان المنسوق مقرونًا بـ " أل " ، (فَفِيهِ وَجْهَانِ) الرفع والنصب كـ " يا زيدُ والحارثُ والحارثَ " ، (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) ؛ أي : والمختار الرفع[5] ، (وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ * يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ)؛ أي : و " أَيُّهَا " تلزم مصحوب " أل " في حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة [٤٤/ع١] بعدها ، والمراد أن " أيًا " إذا نوديت بنيت على الضم ، ولزمها "هاء" التنبيه ، ولزم وصفها بأحد ثلاثة :

الأول : مصحوب "أل" الجنسية نحو : "يا أيها الرجل ".

والثاني : اسم الإشارة نحو : (أَيُّهذَا[6]) .

والثالث : الموصول المصدر بأل نحو : ([أَيُّها[7]] الَّذِي وَرَدْ * وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَى هَذَا) الذي ذكره (يُرَدّْ) .

---

(١) في (ب) [مضافًا] .

(٢) في (ب) [بعطفه] .

(٣) في (ب) [عامد] .

(٤) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) ، وهي مطلوبة لأنها تمثيل للمضاف .

(٥) وهو اختيار الخليل وسيبويه ، ومن تبعهما . ينظر : الكتاب ١٨٦/٢ – ١٨٧ قوله : (وقال الخليل رحمه الله :من قال :" يا زيدُ والنَّضرَ " فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله : فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضر ..) .

ينظر : المقتضب ٢١٢/٤ ، شرح المفصل ٣/٢ . وينظر : ص٧١ من الدراسة.

(٦) في (ب) [أيها] وهو غير صحيح وأثبتنا ما جاء في (أ) لأنه يطابق الألفية .

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(وَذُو إِشَارَةٍ) ؛ أي : واسم الإشارة (كَأَيٍّ فِي الصِّفَهْ) ؛ أي : إذا جعل وصلة لنداء ما فيه " أل " كان بمنزلة " أي " في لزوم وصفه بما وصفت به ، من واجب الرفع معرف بـ"أل" ، وموصول مصدر بـ "أل" ، فيقال : " يا ذا الرجلُ " كما يقال : " يا أيها الرجلُ"؛ وإنما يجب رفع صفة اسم الإشارة (إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ) فإذا لم يَفُت جاز الرفع والنَّصب كـ "يا هذا الطويلُ ،والطويلَ " ، وإذا تكرر [لفظ[1]] المنادى مضافًا كما (فِي نَحْوِ " سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ[2] " يَنْتَصِبْ " ثَانٍ) ؛ أي : فانصب[3] الثاني منهما حتمًا (وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ) .

---

(١) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٢) وقعت هذه العبارة في قول الشاعر :

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَانِعًا ... وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِينَ الغَطَارِفِ

وسعد الأوس هو : سعد بن معاذ ﷺ وسعد الخزرجين هو : سعد بن عبادة .

والمراد بنحو : " سَعْدُ سَعْدَ الأوس " كل تركيب وقع فيه المنادى مفردًا ، وكرر ، مضافًا ثانى لفظيه إلى غيره . ينظر : شرح ابن عقيل ٢٧٠/٣ ، شرح التصريح ٣٤/٤ .

(٣) على التوكيد ، أو على إضمار " أعنى " أو على البدلية ، أو على عطف البيان ، أو على النداء . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٩٦/٢ ، شرح التسهيل ٤٠٥/٣ ، شرح التصريح ٣٤/٤ .

(المُنَادى المُضافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّم)

(وَاجْعَلْ مُنَادىً) شمل الصحيح والمعتل (صَحَّ) خرج المعتل فإنه في النداء حاله[1] [في[2]] غيره (إنْ يُضَفْ لِيَا) على خمسة أوجه : حذف "الياء" وإبقاء الكسرة وهو الأكثر (كـ "عَبْدِ") وإثبات "الياء" ساكنةً نحو : (عَبْدِي) . وقلب "الياء ألفًا" وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة نحو : (عَبْدَ) . وقلبها "ألفًا" وإبقاؤها[3] ، وقلب الكسرة فتحة نحو : (عَبْدَا) . وإثبات "الياء" متحركةً بالفتح نحو : (عَبْدِيَا[4]) .

(وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّْ) ؛ أي : وإذا نودي المضاف[5] إلى "ياء" المتكلم لم يحذف "الياء" كـ " يا ابن أخي " وقد حذفت (فِي " يَا ابْنَ أُمَّ ، يَا ابْنَ عَمَّ " لاَ مَفَرّْ) ؛ [أي[6]] لكثرة استعمالها ، ويجوز فتح "ميمهما[7]" وكسرها . [٤٤/ع٢]

(وَفِي النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ[8]) ؛ أي : ويجوز أن تقول في نداء[9] " أبي وأمي : يا أبتِ وأمتِ " بتعويض " تاء " التأنيث من "الياء" ، (وَاكْسِرْ) ؛ أي : " الياء[10] " منهما إن شئت (أَوِ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ) فلا يجوز[11] إثباتها لئلا يلزم الجمع بين العوض[12] والمعوَّض .

---

(1) في (ب) [كحالة] .
(2) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .
(3) في (أ) [وإبقاءها] .
(4) كنت أرى أن يذكر ابن العيني حرف النداء مع هذه الأمثلة ؛ لأن التغيير لا يكون إلا مع النداء .
(5) في (ب) [بمضاف] .
(6) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .
(7) في (ب) [ميمها] بـ"ميم" واحدة .
(8) في (أ) [اعرض] والصحيح ما أثبتناه .
(9) في (ب) [النداء] .
(10) في (ب) [التاء] .
(11) في (ب) [ولا] .
(12) لأن "التاء" عوض عن " الياء " فلا تقول : " يا أبتي " و " يا أمتي " لأن هذا جمع بين العوض والمعوّض عنه .

(أسمـاءٌ لازمتِ النّداء)

أي : لا تستعمل في غيره .

(وَ"فُلُ" بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا) ؛ أي : بعض هذه الأسماء كـ " يا فلُ " للرجل ، و" يافلة " للمرأة[١] . (لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا) . تقول : " يا لؤمان" لعظيم اللؤم ، و" يا نومان " لكثير النوم ، وذا مقصور على السماع[٢] .(وَاطَّرَدَا) . (فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ) فَعالِ مبنيًا[٣] على الكسر نحو : (يَا خَبَاثِ • وَالأَمْرُ هَكَذَا) ؛ أي : يبنى على فَعَالِ مطردًا (مِنَ) الفعل (الثُّلاَثِي[٤]) كـ " نزال " و " دراك " . (وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ) كـ " يا خُبَثُ " و " يا فُسَقُ " (وَلاَ تَقِسْ) عليه مع شياعه .

(وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ " فُلُ ") في قوله[٥] :

....أَمْسِكْ فُلاَنًا[٦] عَنْ فُلِ

والمراد أن بعض المخصوص بالنداء يستعمل في غيره في ضرورة الشعر .

---

(١) واختلف فيهما :

فمذهب سيبويه : أنهما كنايتان عن نكرتين : فـ " فلُ " كناية عن رجل ، و " فلة " كناية عن امرأة .

ينظر : كتاب سيبويه ٢٤٨/٢ .

ومذهب الكوفيين : أن أصلهما " فلان ، وفلانة " فرخما .

ينظر : شرح التصريح : ٧٠/٤ ، شرح الأشموني : ٢٩٣/٣ .

(٢) في سيبويه ١٩٨/٢ : (ومن هذا النحو أسماءٌ اختُص بها الاسم المنادى لا يجوز منها شيءٌ في غير النداء نحو : " يا نَوْمانُ ، ويا هنَاه ، ويا فُلُ ") .

(٣) في (أ) [مبنيان] والصحيح ما أثبتناه من (ب) .

(٤) يقول سيبويه في كتابه ٢٨٠/٣ : (واعلم أن " فَعَالِ " جائزة من كل ما كان على بناء " فَعَل " أو " فَعَلِ " أو " فَعِل " ولا يجوز من " أفعَلْتُ " لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة) .

(٥) البيت من الرجز لأبي النجم وقبله :

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالهَوْجَلِ فِي لَجَّةٍ.............. .

اللغة : لَجّة : اللّجة اختلاط الأصوات في الحرب ، أمسك : أي احجز فلانًا عن فلان .

وجاء البيت في : كتاب سيبويه ٢٤٨/٢ ، المقتضب ٢٣٨/٤ ، شرح المفصل ١١٩/٥ ، أوضح المسالك ٤٣/٤ ، شرح ابن عقيل ٢٧٠/٣ ، شرح الأشموني ٢٩٨/٣ ، خزانة الأدب ٣٨٩/٢ .

والشاهد فيه قوله : " عن فل " حيث استعمل فيه كلمة " فل " في غير النداء ، فجرها بحرف الجر للضرورة وقيل : الأصل " فلان " ، حذفت الألف والنون للضرورة .

(٦) في (ب) [ولانا] .

(الاسْتِغَاثَةُ)

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة .

(**إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَا * بِاللاَّمِ**) حال كون اللام (**مَفْتُوحًا كَيَا لَلْمُرْتَضَى**) و" يا لزيدٍ " ، (**وَافْتَحْ**) هذه اللام (**مَعَ**) المستغاث (**الْمَعْطُوفِ**) على مستغاث[١] آخر ، (**إِنْ كَرَّرْتَ**) معه (**يَا**) كـ " يالَزيدِ[٢] ويالَعمروِ " .

(**وَفِي سِوَى ذَلِكَ**) ؛ أي : المستغاث ، والمعطوف المعاد معه " يا " وهو ما إذا كان مستغاثًا من أجله ولم يكن مضمرًا أو كان مستغاثًا لم تكرر معه " يا " . (**بِالْكَسْرِ ائْتِيَا**) نحو " فيا لَلناس ، لِلوَاش المطاع " كسرها مع الواشي لأنه مستغاث من أجله ونحو : " يا لَزيدٍ ولِعَمْرٍو " . [٤٥/ع١]

(**وَلاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ[٣] أَلِفْ**) ؛ أي : وتحذف "لام" المستغاث ويعوض عنها "ألف" في آخره كـ " يا زيدًا لعمرو " . (**وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ**) ؛ وينادى المتعجب منه فيعامل معاملة[٤] المستغاث من غير فرق : كـ " يا لَلْمَاء ، ويا للعجب " .

---

(١) في (أ) [استغاثة] والصحيح ما أثبتناه من (ب) .

(٢) في (أ) [يا زيدِ] والصحيح ما أثبتناه من (ب) وذلك لوجود "اللام" المفتوحة في المستغاث .

(٣) معنى المعاقبة : ألا يجتمعا ، وأنه مهما وجدت "الألف" عدمت "اللام"، وبالعكس .
ينظر : شرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٣٤/٤ .

(٤) في (أ) [معاله] .

(النُّدْبَةُ)

المندوب هو : المتفجع[١] عليه كـ " وَازَيْدَاهْ " ، والمتوجع منه كـ " وَارَأْسَاهْ " .

(مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ) ؛ أي : حكمه كحكمه : يضم إن كان مفردًا ، وينصب إن كان مضافًا أو شبيهًا به ، ولا يندب[٢] إلاَّ المعرفة ، (وَمَا * نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ) ؛ فلا يقال : وارجلاه[٣] (وَلاَ مَا أُبْهِمَا) كاسم الإشارة[٤] ، والموصول[٥] ، ولكن (يُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ) ؛ أي : إذا كانت صلته لشهرة يعرف [بها] ، (كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَامَنْ حَفَرْ) ؛ أي : كقولهم " وَامَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاهْ " .

(وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ) ؛ أي : آخره (صِلْهُ بِالأَلِفْ) ؛ إن شئت كـ " وازيدا " و " واعبد الملكا " و " وا معدي كربا " (مَتْلُوُّهَا) ؛ أي : الحرف الذي قبل ألف الندبة (إِنْ كَانَ) "ألفًا" (مِثْلَهَا) كـ " واموساه " .

(كَذَاكَ) يحذف (تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ) ؛ أي : الذي في آخر المندوب إمَّا (مِنْ صِلَةٍ) كـ " وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ " (أَوْ) من (غَيْرِهَا) كـ " واغلام زيداه[٦] " فافهمه (نِلْتَ الأَمَلْ) .

(والشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسًا) ؛ أي : ويجب إبدال ألف الندبة من جنس حركة ما قبلها ، (إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ) ؛ أي : فتح ما قبلها (بِوَهْمٍ لاَبِسًا) أما إذا لم يوقع فتح ما قبلها في لبس فيجب فتحه مطلقًا .

مثال الموقع فتحه في لبسٍ : " واغلامكيه " أصله " واغلامكِ " بكسر "الكاف" ، قلبت "الألف ياء " فلو لم تقلب ، وفتحت[٧] "الكاف" ، وقلت : واغلامكاه[٨]، التبس المندوب المضاف [٤٥/ب]

---

(١) في (أ) [المفجع] .

(٢) في (ب) [ولا يندبه] .

(٣) في (أ) [رجلاه] والصواب ما جاء في (ب) وذلك لوجود أداة الندبة " وا " .

(٤) نحو : " واهذاه " . في ندبة اسم الإشارة " هذا " .
ينظر : شرح ابن عقيل ٢٨٢/٣ ، شرح التصريح ٤/ ٨٣ .

(٥) نحو : " وامن ذهباه " في ندبة " من ذهب " ؛ لأن القصد من الندبة – بضم "النون" – الإعلام بعظمة المصاب ؛ فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام . ينظر : كتاب سيبويه ٢٢٧/٢ – ٢٢٨ .

(٦) في (ب) [رباه] .

(٧) في (ب) [وفتحه] .

(٨) في (أ) [واغلاماكاه] .

لضمير المخاطبة بالمضاف لضمير المخاطب ، ومثال ما لم يوقع في لبس" وازيداه[١] [في[٢]] وازيد " .

(وَوَاقِفًا) ؛ أي : وإذا وقفت على المندوب (زِدْ) "ألفه" (هَاءَ[٣] سكْتٍ إنْ تُرِدْ) كـ"وازيداه " ، (وَإنْ تَشَأْ فَالمَدُّ وَالْهَا لاَ تَزِدْ) ؛ أي : وإن ترد اقتصرت على المد بدون[٤] زيادة " الهاء " كـ " وازيدا[٥]" ، وأما في الوصل فلا تثبت[٦] إلا ضرورة[٧] .

(وَقَائِلٌ وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا) ؛ أي : وإذا نُدب المضاف إلى " ياء " المتكلم على لغة (مَنْ فِي النِّدَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى) ؛ أي : من سكَّنَ " الياء " في النداء ففيه وجهان :

فتح " الياء " الساكنة وإلحاقها "ألف " الندبة كـ " وَاعَبْدِيَا " ، وحذفها وفتح ما قبلها كـ " وَاعَبْدَا " .

وعلى[٨] لغة من أثبتها مفتوحة " وَاعَبْدِيَا " ، وعلى بقية اللغات[٩] " وَاعَبْدَا " لا غير .

---

(١) في (أ) [وازيده] .

(٢) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٣) تزاد " هاء السكت " بعد أحرف المد الثلاثة توصلاً إلى زيادة المد ، نحو : وازيداه " ، " واغلامكيه " "واغلامكموه " . ينظر : شرح التصريح ٤/٨٨ .

(٤) في (أ) [بوزن] .

(٥) في (أ) [وازيداه] .

(٦) أي : " الهاء " .

(٧) فيجوز إثباتها للضرورة كقول المتنبي :

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ وَمَنْ بِجِسْمِيَ وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

ففي قوله : " واحر قلباه ممن " زاد "هاء" السكت في الندبة وعاملها في الوصل معاملة الوقف ، فلم يحذفها . ينظر : شرح التصريح ٤/٨٩ .

(٨) في (ب) [وهو] .

(٩) ينظر : اللغات الجائزة في المندوب المضاف إلى " ياء " المتكلم ، شرح التصريح ٤/٨٩-٩١ .

(التَّرْخِيمُ)

هو في اللغة ترقيق الصوت وتليينه[١] .

وفي الاصطلاح : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص[٢] .

وهو ترخيم نداء ، وضرورة ، وتصغير ، وسيأتي .

(**تَرْخِيمًا احْذِفْ**) ؛ أي : فترخيم النداء أن تحذف (**آخِرَ الْمُنَادَى • كَيَا سُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا**) . (**وَجَوِّزَنْهُ**) ؛ أي : ترخيم المنادى (**مُطْلَقًا**) ؛ أي : بلا شرط من الشروط الآتية في المجرد . (**فِي كُلِّ مَا • أُنِّثَ بِالْهَا**) ، فيرخم علمًا كـ " يا فاطم " وغير علم كـ " يا جارى[٣] " وثلاثيًا كـ " ياشا[٤] " وأزيدُ كـ " يا فاطمَ " .

(**وَالَّذِى قَدْ رُخِّمَا**) . (**بِحَذْفِهَا**) ؛ أي : حذف " الهاء " ، (**وَفِّرْهُ بَعْدُ**) ؛ أي : لا تحذف[٥] منه شيئًا[٦] بعد حذف " الهاء " . (**وَاحْظُلاَ**) ؛ أي : وامنع (**تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلاَ**) . (**إِلاَّ الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ الْعَلَمْ**) ؛ أي : إلاَّ بشروط :

الأول : أن يكون زائدًا على ثلاثة ، فلا يرخم الثلاثي كـ " زيد[٧] " .

الثاني : أن يكون علمًا فلا يرخم غيره كـ " قائم " .

الثالث : أن يكون (**دُونَ إِضَافَةٍ**) ودُونَ (**إِسْنَادٍ مُتِمٍّ**) ، فلا[٨] يرخم المركب تركيب إضافة كـ " عبد شمس " . ولا تركيب إسناد كـ " شَابَ قَرْنَاهَا " ، والمزجي سيأتي ، ومثاله " يا عثم " و " يا جعف " . [٤٦/ع]

(**وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِى تَلاَ[٩]**) ؛ أي : ويجب أن يحذف مع الآخر الحرف الذي قبله ، (**إِنْ زِيدَ**) ؛ أي : إن كان زائدًا ، (**لَيِّنًا**) ؛ أي : وكان حرف لين (**سَاكِنًا مُكَمِّلاً**) .

---

(١) يقال : صوت رخيم ؛ أي : سهل لين . ينظر : شرح الأشموني ٣١٨/٣ .

(٢) نحو : " يا سُعَا " والأصل : " يا سعادُ " .

(٣) في (أ) [يا جار] .

(٤) ترخيم " شاة " فرُخم بحذف "التاء" .

(٥) في (ب) [لا يحذف] .

(٦) في (ب) [شيءٌ] .

(٧) سواء سكن وسطه كـ " زيْدٌ " أو تحرك نحو : " حكيم " فلا يجوز ترخيمه هذا هو مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء ، والأخفش ترخيم المحرك الوسط.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٣/٣ ، شرح التصريح ١٠١/٤ ، شرح الأشموني ٣٢٨/٣ .

(٨) في (ب) [ولا] .

(٩) في (أ) (ب) [تلى] .

(أَرْبَعَةً) ؛ أي : وكان رابعًا (فَصَاعِدًا) تقول : " يا عثمَ ومنصَ[١] ، ويا مسكَ " في " عثمان ومنصور ومسكين " وما فقد شرطًا لم يحذف .

(وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا) ؛ أي : قبلهما (فَتْحٌ قُفِي) بهما كـ " فرعونٍ ، وغرنيق " فمنهم[٢] من حذف وقال : " يا فرعَ ويا غرنَ " ، ومنهم من لم يحذف وقال : " يا فرعو ويا غرني " . (وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبِ) تركيب مزج إذا رخمته فتقول : في " معدى كرب " : يا معدى ، (وَقَلَّ * تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ) قد تقدم أن المركب تركيب إسناد لا يرخم لكن[٣] نقل ترخيمه بقلة[٤] ، (وَذَا[٥] عَمْرٌو نَقَلْ) ؛ أي : نقله سيبويه ، (وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ) ؛ أي : وإذا نويت[٦] ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم ، (فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ) ؛ أي : فاترك ما قبله على حاله قبل الحذف[٧] ، واستعمله بما فيه من حركة (وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا[٨]) ؛ أي : وإذا لم ينو المحذوف فاجعل الباقي بعد الحذف (كَمَا * لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا) ؛ أي : كما لو كان آخر الكلمة وَضعًا ؛ فَتَبْنِيه على الضم ، وتعامله معاملة الاسم التامّ .

(فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ) وهو لغة من ينوى (فِي ثَمُودَ) وجعفر ، وحارثٍ ، وقمطرٍ (يَا * ثَمُو[٩]) و " يا جعفَ ويا حارِ ويا قمطْ " وقل (يَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي) وهو لغة مَنْ لم ينو (بِيَا[١٠]) عوضًا عن "الواو" ، وكسرة عوضًا عن الضمة ؛ لأنك تعامله كالاسم ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلاّ وقلبت " ياء " والضمة كسرة ، وتقول : " يا جعفُ ويا حارُ ويا قمطُ " بالضم فيهم .

---

[١] في (ب) [يا منصو] والصواب ما جاء في (أ) .

[٢] ينظر : ص٧٢ من الدراسة ، فقد تم دراسة المسألة وبيان أوجه الخلاف فيها .

[٣] في (أ) [لاكن] .

[٤] ينظر في ذلك : شرح ابن عقيل ٢٩٢/٣ ، شرح الأشموني ٢٣٦/٣ .

[٥] قوله " عمرو " يعني سيبويه وهو اسمه " عمرو " وكنيته أبو بشر . ينظر : مقدمة كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ .

[٦] يجوز في المرخم لغتان :
إحداهما : أن يُنوى المحذوف منه ويعبر عنها بلغة من ينتظر الحرف .
الثانية : أن لا يُنوى ، ويعبر عنها بلغة من لا ينتظر الحرف . ينظر : شرح ابن عقيل ٢٩٣/٣ .

[٧] في (ب) [ولا] .

[٨] في (أ) و (ب) [محذوف] والصحيح ما أثبتناه وكما جاء في الألفية .

[٩] في (ب) [يا ثمود] .

[١٠] أي بقلب "الواو" " ياء " لتطرفها بعد ضمة ، كما تقول في جمع " جرو ودلو " : " الأجرى ، والأدلى " وإلا لزم عدم النظير ، إذ ليس في العربية اسم معرب آخره " واو " لازمه ، قبلها ضمة .
ينظر : شرح ابن عقيل ٢٩٣/٣ ، شرح التصريح ١١١/٤ ، شرح الأشموني ٢٣٨/٣ .

(والتزِمِ) الوجه (الأوّل) وهو لغة من ينوي[1] (فِي) ما فيه " هاء " التأنيث الفارقة [٤٦/ب]
بين المذكر والمؤنث (كَمُسْلِمَهْ) تقول فيها " يا مسلمَ " بفتح "الميم[2]" فقط .

(وَجوِّزِ الوَجْهَيْنِ فِي) ما فيه[3] " التاء " لا للفرق[4] (كَمَسْلَمَه) علمًا تقول فيه : " يا مسلم " بفتح "الميم" وضمها ، (وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا) ؛ أي : وترخيم الضرورة أن يضطر الشاعر فيرخم في غير النداء ، (مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ[5]) ؛ أي : ما هو صالح للنداء (نَحْوُ أَحْمَدَا) ؛ كقوله[6] :

.... طَرِيفُ بْنُ مَالِ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ

أي : ابن مالكٍ .

---

(١) أي : لغة من ينتظر الحرف ، أو لغة من نوى .

(٢) لئلا يلتبس بنداء المذكر .

(٣) في (أ) [في] .

(٤) أي : لا للفرق بين المذكر والمؤنث وإنما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، فيجوز فيه فتح "الميم" وضمها .

(٥) أي : يجوز الترخيم في غير النداء ، وجاء في شرح الأشموني ٣٤٠/٣ : (يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة :
- الأول : الإضطرار إليه ، فلا يجوز ذلك في السعة.
- الثاني : أن يصلح الاسم للنداء ، نحو : " أحمد "فلا يجوز في نحو : " الغلام " .
- الثالث : أن يكون إما زائدًا على الثلاثة ، أو مختومًا بتاء التأنيث) .

ينظر : شرح التصريح ١١٦/٤ – ١١٧ .

(٦) البيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي في ديوانه ص١٤٢ وصدره :

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ....

اللغة : تعشو : يسير في الظلام والعشاء الظلام ، أي : ترى ناره من بعيد فتقصدهما . الخصر : شدة البرد .

وجاء البيت في : الكتاب ٢٥٤/٢ ، أوضح المسالك ٦٩/٤ ، شرح ابن عقيل ٢٩٥/٣ ، شرح التصريح ١١٨/٤ ، شرح الأشموني ٣٤٢/٣ .

والشاهد فيه قوله : " مالِ " حيث رُخّم من غير أن يكون منادى ، وذلك للضرورة ولأنه صالح للنداء .

(الاخْتِصَاصُ[1])

(الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ) ؛ أي : يشبهه لفظًا ويُخالفه من ثلاثة أوجه[2] :

الأول : أن يستعمل (دُونَ يَا) وغيرها من حروف النداء .

الثاني : أنه لا يستعمل مبدوءًا به (كَـ "أَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا") ؛ أي : كقولك: " ارجونيا أيها الفتى " .

والثالث : أنه (قَدْ يُرَى ذَا) ؛ أي : الاختصاص (دُونَ أَيٍّ تِلْوَ أَلْ) ؛ أي : مصاحبًا لـ " أل " غير وصفٍ لـ " أيّ " ، (كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ) و{ نحن معاشر الأنبياء ما تركناه صدقةٌ[3] } فهو منصوب[4] بفعل مضمر تقديره : " أخصُّ العَرَبَ ، وأخصُّ مَعَاشِرَ " .

---

(1) الاختصاص – في الأصل – مصدر اختصصته بكذا ؛ أي : خصصته به .
وفي الاصطلاح : تخصيص حكم عُلّق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف ، والباعث عليه فخرٌ ، أو تواضع ، أو زيادة بيان .
فالأول : نحو :" عَلَيَّ - أيها الجوادُ – يعتمد الفقير " .
والثاني : نحو : " إني – أيها العبدُ – فقيرٌ إلى عفو الله " .
والثالث : نحو : " نحن – العربَ – أقرى الناسِ للضيف " .
وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعًا . ينظر : شرح التصريح ١٢٣/٤ .

(2) في شرح الأشموني ٣٤٧/٣ – ٣٤٨ ، يفارق النداء في ثمانية أحكام : ثلاثة ذكرها الشارح ،
والرابع : أنه يشترط أن يكون المقدم اسمًا بمعناه .
والخامس : أنه يقل كونه علمًا .
والسادس : أنه ينصب مع كونه مفردًا .
والسابع : أن " أيًا " توصف في النداء باسم الإشارة ، وهنا لا توصف به .
والثامن : أن المازني أجاز نصب تابع " أيّ " في النداء .

(3) أخرجه أحمد في مسنده ٤٦٣/٢ ، عن أبي هريرة ﷺ .

(4) المنصوب على الاختصاص هو اسمٌ ظاهر غير نكرة ولا مبهم ، معمول لـ " أخصُّ " مع " خصّ " واجب الحذف كما يجب حذف ناصب المنادى . ينظر : شرح التصريح ١٢٣/٤ .

(التَّحْذِيرُ[١] وَالإِغْرَاءُ[٢])

التحذير : تنبيه المخاطب على مكروه يجب[٣] الاحتراز منه .

والإغراء : أمره[٤] بلزوم ما يحمد[٥] به ، فقولك : (**إِيَّاكَ والشَّرَّ وَنَحْوَهُ**) وهو التحذير بـــ " إيَّاك ، وإيَّاكما ، وإياكم ، وإياكن " (**نَصَبْ * مُحَذِّرٌ بِمَا استِتَارُهُ وَجَبْ**) ؛ أي : بفعلٍ واجب الاستتار تقديره : اتق ، (**وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإيَا انْسُبْ**) ؛ أي : وانصب[٦] ذا النصب لما حذرته بلفظ " إياك " ونحوه سواء كان معطوفًا عليه كالمثال المتقدم أو لم يكن كـــ " إيَّاكَ الأسدَ " أو كان مكررًا نحو[٧] :

فإيَّاك إيَّاك المِرَاءَ..... ....

(**وَمَا * سِوَاهُ**) ؛ أي : وإن حذرت بسوى " إيَّاكَ " ونحوه (**سَتْرُ فِعْلِهِ**) الناصب له (**لَنْ يَلْزَمَا**) بل يجوز إظهاره وإضماره ، (**إلاَّ مَعَ الْعَطْفِ**) كـــ " رَأْسَكَ والحَائِطَ "، (**أَوِ التَّكْرَارِ * كَالضَّيْغَمَ[٨] الضَّيْغَمَ يَاذَا السَّارِي**) ولا يجوز إظهاره ، وحق ٧]

---

(١) التحذير : مصدر حذَّر – بالتشديد – في الأصل . والمراد به هنا التنبيه .
ينظر : شرح التصريح : ١٣١/٤ .

(٢) في (أ) [الإغراء والتحذير] والصحيح ما جاء في (ب) والألفية وأثبتناه .

(٣) في (ب) بين [يجب والاحتراز] قوله : " وإياكم وإياكن " .

(٤) المقصود أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به .

(٥) في (أ) [ما يحمل] .

(٦) في (أ) [انسب] .

(٧) البيت من الطويل للفضل بن عبد الرحمن القرشي ، وتمامه :

.....................فإنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشرِ جَالبٌ

اللغة : المراء : دفع الحق ، وعدم الإذعان له ، والجدال ، دعاءٌ : مبالغة من قولك : دعا فلان فلانا أي طالب حضوره . جالب : مسبِّب له وطالب .

وجاء البيت في : الكتاب ٢٧٩/١ ، المقتضب ٢١٣/٣ ،الأصول ٢٥١/٢ ، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، لأبي الحجاج يوسف الشنتمري (ت٤٧٦هـــ) ص ١٨٩ ، تحقيق : د/ زهير عبد المحسن سلطان ، دار الرسالة – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٥هـــ ١٩٩٤م ، النكت ٣٤٨/١ ، شرح المفصل ٢٥/٢ ، شرح الأشموني ٣٥٣/٣ .

والشاهد فيه قوله : " إياك إياك " حيث نصب إياك الأول بإضمار فعل ، والثاني تأكيد له . وتخريج الشاهد في كتاب سيبويه على أن نصب " المراء " بعد إياك مع حذف حرف العطف ضرورة .

(٨) الضيغم هو : الأسد ، وهو منصوب بفعل لا يجوز إظهاره لأن التكرار نائب عن ذكر الفعل .

تحذير أن يكون للمخاطب (وَشَذّ) مجيئه للمتكلم نحو (إِيَّايَ) في قوله[1] : { إيّاى وأن يحذف أحدكم الأرنب } . وأما مجيئه للغائب نحو : (إِيَّاهُ) في قوله[2] : " إذَا بَلَغَ الرَّجُل الستين فإيّاه ، وإيّا الشَّوَابّ " فهو (أَشَذّ * وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ) ؛ أي : ومن قاس على " إياى " و " إيّاه " أطرح فلا تستعمل إلا حيث سمع[3] .

(وكَمُحَذّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ * مُغْرًى بِهِ[4]) ؛ أي : والإغراء[5] لا يكون بإياك وأخواته، وحكمه حكم التحذير (فِى كُلّ مَا قَدْ فُصّلاَ) ؛ فيجب إضمار ناصبه مع العطف نحو : " الأهلَ والولَد " والتكرار نحو[6] :

أَخَاكَ أَخَاكَ ....

[ويجوز الإظهار والإضمار مع الإفراد نحو أخاك[7]] فيجوز فيه : " الزم أخاك " .

---

(1) هذا أثر عن سيدنا عمر ﷺ والأثر بتمامه : { لتذك لكم الأسل ، والرماح ، والسهام ، وإياى ، وأن يحذف أحدكم الأرنب } يطلب الرحمة في الصيد ، والذبح ويحذر من الوحشية في رمي الحيوان الضعيف بحجر ونحوه .

ينظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٣٠٠، شرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٤/ ٥٨ ، شرح الأشموني ٣/ ٣٥٦ .

(2) قول لبعض العرب . ينظر : كتاب سيبويه ١/ ٢٧٩ قوله : (وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًا يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) والشواب : جمع شابة .

فهو شاذ من وجهين : تحذير الغائب ، وإضافة " إيا " إلى الظاهر ، وهو الشواب .

ينظر : شرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٤/ ٥٨ ، شرح التصريح ٤/ ١٣٦ ، شرح الأشموني ٣/ ٣٥٦ - ٣٥٧ .

(3) في (ب) [تسمع] .

(4) في هذا البيت ينبه ابن مالك على حكم " الإغراء " .

(5) الإغراء :هو في الأصل مصدر " أغريت "والمراد به هنا : " تنبيه المخاطب على أمرٍ محمود ليفعله

ينظر : شرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٤/ ٥٩ ، شرح التصريح ٤/ ١٤١ .

(6) البيت من الطويل ونسب لأكثر من شاعر منهم : إبراهيم بن هرمة أو مسكين الدرامي والبيت بتمامه: أَخَاكَ أَخَاكَ إِنّ مَنْ لا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

اللغة : أخاك : المراد في النسب ، الهيجا : الحرب ؛

وجاء البيت في :كتاب سيبويه ١/ ٢٥٦ ، الخصائص ٢/ ٤٨٠ ، شرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٤/ ٥٩ شرح التصريح ٤/ ١٤١ ، شرح الأشموني ٣/ ٣٥٧ مخزانة الأدب ٣/ ٦٥ ، ٦٧ .

والشاهد فيه قوله : " أخاك أخاك " فقد ذكرهما الشاعر على سبيل الإغراء وهذا النوع يجب معه حذف العامل لأنه كرر اللفظ المغرى به .

(7) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(أسمَاءُ الأفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ[١])

(مَا نَابَ) معنى واستعمالاً (عَنْ فِعْلٍ) مضارع كـ " وَىْ " بمعنى : أعْجَبُ وماض (كَـ "شَتَّانَ") بمعنى: افترق ، وأمر نحو : (صَهْ) بمعنى اسكت ، (هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وكَذَا أَوَّهْ) [وهيهات (وَمَهْ) بمعنى أتَوَجَّعُ ، و " بَعُدَ " و " اكْفُفْ " (وَمَا) ورد (بِمَعْنَى افْعَلْ) ؛ أي :فعل الأمر (كَـ "آمِينَ") بمعنى : اسْتَجِبْ[٢]] (كَثُرْ[٣] • وَغَيْرُهُ) وهو ما ورد بمعنى المضارع (كَوَىْ) والماضي نحو : (هَيْهَاتَ نَزُرْ[٤]) . (وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ[٥]) ؛ ما هو في أصله جار ومجرور نحو (عَلَيْكَا) في " عليك زيدًا " ؛ أي : الْزمه ، (وَهَكَذَا[٦]) ما هو في أصله ظرف ومجرور[٧] . نحو : (دُونَكَ) زيدًا ؛ أي : خذه ، ومن الجار والمجرور كذاك .

(مَعْ إِلَيكَا) بمعنى أمسك وتنح ، (كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ) ، يكونان اسمى[٨] فعل إذا كانا (نَاصِبَيْنِ) كـ " رويدَ زيدًا " بمعنى : أمهله ، و " بله عمروًا " بمعنى : اتْرُكْهُ ، (وَيَعْمَلانِ الْخَفْضَ) إذا كانا (مَصْدَرَيْنِ) كـ " رويد زيدٍ[٩] وبله زيدٍ[١٠] " ؛ أي : إِرْوَاد زيدٍ ، وإمهالهُ .

---

(١) في شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٤ : (والغرض منها الإيجاز والاختصار ، ونوع من المبالغة ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها• ووجه الإختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة ،وأما المبالغة فإن قولنا :' صه ' أبلغ في المعنى من ' اسكت 'وكذلك البواقي ...) .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٣) أي : ورد اسم الفعل بمعنى الأمر كثير .

(٤) أي : غير ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر قلَّ .

(٥) أي : أن اسم الفعل على ضربين :

أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك 'كشتَّانَ ، وصه ' .

والثاني : ما نقل عن غيره ، وهو نوعان وهذا أشار إليه ابن العيني في المتن :

١- منقول عن ظرف ٢- أو جار ومجرور وقد مثل لهما .

ينظر : شرح التصريح ١٥٢/٤- ١٥٤ ، شرح الأشموني ٣٧٠/٣ .

(٦) في (أ) [هكذا] .

(٧) في (ب) [ومجروره] والصواب ما جاء في (أ) .

(٨) في (أ) [يكونا اسما فعل] والصواب ما جاء في (ب) .

(٩) في (أ) [زيدًا] بالنصب ، والصواب ما جاء في (ب) لأن الحديث عن الخفض.

(١٠) في (أ) [زيدًا] بالنصب ، والصواب ما جاء في (ب) لأن الحديث عن الخفض.

(وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ • لَهَا) ؛ أي : وأسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال [٤٧/٢٤] التي تنوب عنها ، فترفع الفاعل ظاهرًا كـ "هيهات زيدٌ" ، ومضمرًا كـ "صه[1]" ، وتنصب المفعول إن نابت عنه متعد كـ "دراك زيدًا" بمعنى : أدركْهُ وتتعدى إليه بحرف إن نابت عن ما يتعدى به كـ "حيهل بعمرو" بمعنى : عجل ، (وَأَخِّرْ مَا لِذِى) أي : الذي لأسماء الأفعال (فِيهِ الْعَمَلْ) ؛ فيجب تأخير معمولها ، ولا يقال : "زيدًا دراك[2]" ، (وَاحكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِى يُنَوَّنُ • مِنْهَا) ؛ أي : وما نوّن[3] من أسماء الأفعال فهو نكرة كـ "واها" بمعنى :اعجب ، (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ) ؛ أي : وما لم ينون فهو معرفة[4] كـ "نزال" ، ومنها ذو وجهين[5] كـ "صَهْ وصَهٍ" .

(وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ) من الحيوان ، (مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ) في الاكتفاء به (صَوْتًا يُجْعَلُ) ؛ أي : فهو اسم صوت كـ "هَلاً" لزجر الخيل ، (كَذَا الَّذِى أَجْدَى حِكَايَةْ) ؛ أي : أفاد حكاية صوت(كَقَبْ) لوقوع السيف ، و "عاق" للغراب ، (وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ) ، وهما أسماء الأفعال وأسماء الأصوات[6] (فَهْوَ قَدْ وَجَبْ) .

---

(١) في "صه" ضمير مستتر تقديره أنت .

(٢) وهذا بخلاف الفعل حيث يجوز "زيدًا أدراك" .

(٣) في (ب) [ينون] .

(٤) في (أ) [فهو نكرة] والصواب ما أثبتناه من (ب) لاستقامة المعنى .

(٥) أي ومنها ما استعمل تارة معرفة ، وتارة نكرة وقد مثل له ابن العيني بـ "صهْ" معرفة "وصهٍ" نكرة بالتنوين .

(٦) يقصد ابن العيني أن أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات مبنيان ، أما أسماء الأفعال فهي مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل ، وعدم التأثر ، وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال .

(نُونَا التَّوكِيدِ)

(لِلْفِعْلِ تَوكِيدٌ) ؛ أي : الفعل يؤكد (بِنُونَيْنِ هُمَا) ثقيلة وخفيفة ، (كَنُونَي اذْهَبَنَّ[١] واقْصِدَنْهُمَا[٢]) ، وهذان "النونان[٣]" لا يؤكدان[٤] الماضي ، ولكن (يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ) ؛ أي : فعل الأمر ، (وَيَفْعَلْ آتِيَا) ؛ أي : والفعل المضارع بشرط أن يكون مستقبلاً (ذَا طَلَبٍ) نحو : " لِتَضرِبَنَّ أو لا تَضرِبنَّ زيدًا " . (أَوْ) يكون (شَرْطًا امَّا تَالِيَا) ؛ أي : بعد " إنْ " المؤكَّدَة بـ " ما " نحو : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ[٥] ﴾ .

(أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاً) ؛ أي : أو يكون جوابًا لقسم وهو مُستقبل مثبت نحو : "والله لتَضرِبنَّ " .

(وَقَلَّ) دخول "النون" في الفعل المضارع الواقع (بَعْدَ مَا) الزائدة نحو : (بعَيْنٍ ما أرَيَنَّكَ[٦]) ، وبعد (لَمْ) ، نحو[٧] :

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا[٨] ....

---

(١) "اذهبنّ" تمثيل لـ"نون" التوكيد الثقيلة .

(٢) " اقْصِدنْهُمَا " تمثيل لـ"نون" التوكيد الخفيفة .

(٣) في (أ) [النوان] والصحيح ما جاء في (ب) .

(٤) في (ب) [تؤكدان] .

(٥) سورة الأنفال ، من الآية (٥٨) .

(٦) مثل من أمثال العرب . ينظر : مجمع الأمثال ١/١٠٦ .

ومعناه : اعمل كأني أنظر إليك ، ويضرب في الحث على ترك البطء . ينظر : كتاب سيبويه ٣/٥١٧ .

(٧) البيت من الرجز ونسب لأكثر من قائل منهم ابن حبابة اللص ، أو أبو حيان الفقعي أو عبد بني عبس أو العجاج ... وعجزه قوله :

.... شَيْخًا عَلَى كُرْسِيهِ مُعَمَّمَا

اللغة : يحسبه :يظنه ويخاله ، الجاهل : الذي لا يعلم حقيقة حاله ، شيخًا : أي كبير السن ،معمما: لابسًا العمامة. وجاء البيت في : الكتاب ٣/٥١٦ ، شرح المفصل ٩/٤٢، أوضح المسالك ٤/١٠٦ ، شرح ابن عقيل ٣/٣١٠ ، شرح الأشموني ٣/٤٠٤ ، خزانة الأدب ١١/٤٠٩ .

والشاهد فيه قوله : "ما لم يعلما " يريد : " ما لم يعلمنْ " بـ"نون" التوكيد الخفيفه المقلوبة " ألفًا " ، فيكون الشاعر قد أكد المضارع المنفي بـ " لم " وهذا قليلٌ .

(٨) في (ب) [يعلمن] .

(وَبَعْدَ لاَ) النافية نحو : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ﴾[1] وبعد (غَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا) أي : من أدوات الشرط نحو[2] :

مَنْ نَثْقَفَنْ مِنهُمْ ، فَلَيسَ بِآيِبِ .... [٤٨/ع١]

(وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَـ "ابْرُزَا") ؛ أي : وافتح آخر الفعل المؤكَّدْ بـ"النون" كـ"ابْرُزَنّ" و " لا تَضْرِبَن " ، (وَاشْكُلْهُ) ؛ أي : آخر الفعل المؤكَّدَ بـ"النون" (قَبْلَ مُضْمَرِ لَيْنٍ) ؛ أي : إذا اتصل به "ألف" الإثنين أو " واو " الجمع أو " ياء " المخاطبة ، (بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا) ؛ أي : بحركة مجانسة ، وهي فتحة قبل "الألف" ، وضمة قبل "الواو" ، وكسرة قبل " الياء " ، وذا (الْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ) إن كان " واوًا " أو " ياءً[3] " ، (إِلاَّ الأَلِفْ) فإنك تبقيه تقول : " يَا زَيْدُون هَلْ تَضْرِبُنْ " و " يَا هِنْدُ هَلْ تَضْرِبِنْ[4] " و " يازيدان[5] هَلْ تَضْرِبانّ " هذا حكم الصحيح ،والمعتل بـ " الواو " و " الياء " كـ "اغْزُنْ[6] " أصله اغزووا[7] حذفت " واوه " لأجل " واو " الضمير ثم لحقته "النون" ، ففعل به كالصحيح وكذا " ارْمُنْ " .

(وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ) ؛ أي : معتلاً بـ"الألف" (فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ يَاءً) ؛ أي : فاجعل "الألف" التي هي آخر الفعل "ياء" إن كان الفعل رافعًا غير "الياء" التي هي ضمير المخاطبة ،و"الواو" التي هي ضمير الجمع ، فغيرهما يشمل : رافع "ألف" التثنية كـ " اسْعَيَانّ " ، و"نون" الإناث كـ" اسْعَيْنَانّ " والمجرد من الضمير البارز كـ" اسْعَيَنّ " يا زيدُ (سَعْيًا) ، (وَاحْذِفْهُ) ؛ أي : "الألف" الذي في آخر الفعل (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) وهما " الواو" و " الياء " ، وابْقِ الفتحة التي قبله ، (وَفِي " وَاو وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ

---

[1] سورة الأنفال ، من الآية (٢٥) .

[2] البيت من الكامل لبنت مرة بن عاهان ، وقيل لبنت الحصين ، وعجزه قوله :

.... أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

اللغة : نثقف :معناه نظفر،أيب : الأيب : الراجع . ١

وجاء البيت في : المقتضب ١٤/٣ ، أوضح المسالك ١٠٧/٤ ، شرح ابن عقيل ٣١١/٣ ، شرح التصريح ١٨٨/٤ ، شرح الأشموني ٤٠٨/٣ ، خزانة الأدب ٣٧٧/١١ .

والشاهد فيه قوله : " من يثقفن " حيث أكد المضارع بـ"النون" الخفيفة بعد " مَنْ " الشرطية .

[3] في (أ) [واو يا] .

[4] في (أ) [تضربين] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه.

[5] في (أ) [يا زيدًا] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه.

[6] في (ب) [اغزون] .

[7] في (أ) [اغزوا] والصحيح ما جاء في (ب) وذلك لاجتماع "و و" .

فَفِى)؛ أي : وضم هذه "الواو" ، واكسر هذه " الياء " ولا تحذفهما **(نحوُ اخْشَينْ يا هِنْدُ بِالْكسْر)** لما مرفوعه "ياء" .

(ويَا * قَوْمِ اخْشَوُنْ وَاضْمُمْ)؛أي : بضم "الواو" لما مرفوعه "واو" ، **(وَقِسْ مُسَوّيَا)** ، **(وَلَمْ تَقَعْ)** "نون" التوكيد **(خَفِيفَةٌ بَعْدَ الألِفْ * لكِنْ)** يجب أن تقع **(شَدِيدَةٌ)** كـ"اضربانّ" بالتشديد **(وكَسْرُهَا)** إذا وقعت بعد "الألف" **(ألِفْ)** وإن كانت في غير ذلك [٤٨]
مفتوحة **(وَالِفًا زِدْ قَبْلَهَا)** ؛ أي : قبل " نون " التوكيد إذا كنت **(مُؤَكّدًا * فِعْلاً إِلَى نُونِ الإنَاثِ أُسْنِدَا)** ليفصل بين " نون " التوكيد و "نون" الإناث كـ" اضْربْنَانّ " بـ "نون" مشددة مكسورة قبلها " ألفْ" .

(وَاحْذِفْ خَفِيفَةً) ؛ أي : "نون" التوكيد الخفيفة **(لِساكِنٍ رَدِفَ)** ؛ أي : إذا وليها ساكن كـ " اضْربَ الرَّجُلَ " تريد "اضربَنْ " **(وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذَا تَقِفْ)** ؛ أي : وإذا وقفت عليها بعد ضمة أو كسرة **(وَارْدُدْ إذَا حَذَفْتَهَا فِى الْوَقْفِ)** بعدهما **(مَا * مِنْ أجْلِهَا فِى الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا)** ؛ أي : ما كان حذف لأجل لحاقها كقولك : في "اخْرجُنَ يا هؤلاء[١] واخْرجِنْ يا هذه " وفي " هَلْ تَضْربُنْ وهَلْ تَضربِنْ[٢] " إذا وقفت على الفعل . " اضْربُوا واضْربِي " برد "الواو" و "الياء" ، و" هلْ تَضْربُون وهل تَضْربِين[٣] " ، بردهما[٤] ورد " نون " الرفع **(وَأَبْدِلَنْهَا)** ؛ أي : "النون" الخفيفة إذا وقعت **(بَعْدَ فَتْحٍ ألِفَا * وَقْفَا)** ؛ أي : في حال الوقف **(كَمَا تَقُولُ فِى)** " اضْربَنْ " " اضْربَا " وفي **(قِفَنْ قِفَا)** .

---

(١) في (ب) [اخرجن في يا هؤلاء] .

(٢) في (أ) [تضربين وهل تضربين] .

(٣) في (ب) [وهل تضربن] .

(٤) أي : " الواو" و " الياء " .

(مَا لاَ يَنْصَرِفُ[١])

(**الصَّرْفُ تَنْوِينٌ**) هو جنس (**أَتَى مُبَيِّنَا * مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاِسْمُ أَمْكَنَا**) خرج بقية أقسام التنوين والمراد أن الصرف تنوين يبين كون الاسم باقيًا على أصالته ، أي غير مشابه فعلاً ولا حرفًا ، وهذا هو المعنى الذي يكون به الاسم زائدًا في التمكن والأصل في الاسم[٢] [كونه[٣]] معربًا متصرفًا ، وإنما يخرج [عنه[٤]] شبيه[٥] الحرف – فإن شابهه بلا معارض ، بني – أو الفعل فإن شابهه بكونه فرعًا من وجهين من الوجوه الآتية منع الصرف .

وما لا ينصرف منه خمسة لا تتصرف في تعريف ولا تنكير ، وسبعة لا تتصرف في التعريف وتتصرف[٦] في التنكير .

[٤٩/ع١] (**فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا**) مقصورة كانت أو ممدودة[٧] (**مَنَعْ**) لقيامها مقام شيئين (**صَرْفَ الَّذِى حَوَاهُ**) ؛ أي : ما هي فيه (**كَيْفَمَا وَقَعْ**) من كونه معرفة أو نكرة[٨] مفردة[٩] أو جمعًا اسمًا أو صفة ، فالمقصورة كـ " سلمى " والممدودة كـ " زكرياء" (**وَزَائِدَا فَعْلاَنَ**) وهما "الألف " و " النون " إذا كانا (**فِي وَصْفِ سَلِمْ * مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ**) ؛ أي : في مثال " فعلان " صفة لا تختم بـ " تاء" التأنيث كـ " سكران " فإن مؤنثه "سكرى "، فلو كان غير هذا الوزن أو كانت هاتان الزيادتان في غير الوصف كـ " سرحان " ، أو أتت بـ "الهاء" كـ " ندمانة " لم تمنع[١٠] ، ويمنعه (**وَصْفٌ اصْلِيٌّ**) ؛ أي : غير عارض (**وَوَزْنُ**

---

(١) تنقسم الأسماء من حيث التمكن إلى قسمين : متمكن ، وغير متمكن ، فالمتمكن هو المعرب ، وغير المتمكن هو المبني .
والاسم المتمكن على ضربين : أمكن وهو مستوفٍ للتمكين ، ويدخله الرفع والنصب والجر والتنوين ، وناقص التمكن : وهو ما يمتنع فيه التنوين ، وعليه فإن الاسم ينقسم إلى منصرف وغير منصرف ، فالمنصرف هو المتمكن وغير المنصرف هو ناقص التمكن ، والاسم الممنوع من الصرف هو الاسم الذي لا ينون ولا يجر بالكسرة لعلل تسع نستطلع عليها من خلال شرح ابن العيني .
ينظر : النكت ٨١١/٢ ، شرح التصريح ٢٠٥/٤ .

(٢) في (ب) [الأسماء] .
(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .
(٤) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .
(٥) في (أ) [يشبه] .
(٦) في (ب) [وينصرف] بـ "الياء" .
(٧) في (أ) [ممدودة] .
(٨) في (ب) [نكرة أو معرفة] .
(٩) في (ب) [مفردًا] .
(١٠) في (ب) [يمنع] بـ "الياء" .

أفْعَلاَ) ؛ أي : إذا انضم إليه وزن " أفعل" بشرط كونه (مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأشْهَلاَ) و "أحمر" فإن لم يكن وصفًا أو لم يكن على وزن "أفْعَلَ" كـ "ضارب" أو أنث بـ "الهاء" كـ "أرملة" لم يمنع .

(وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ) ؛ أي : وكذا لم يمنع إذا كان اسمًا ثم عرض له الوصفية (كَأَرْبَعٍ) أصله اسم عدد ثم وصف به في " مررتُ بنسوة أربعٍ " . كإلغائك (عَارِضَ الإِسْمِيَّةْ) فيما إذا كان صفة ثم عرض له الإسمية ، فإنه يمنع الصرف نظرًا إلى الأصل (فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ) ؛ أي : اسم من أسمائه (لِكَوْنِهِ وُضِعْ • فِى الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ) (وَأَجْدَلٌ) للصقر (وَأَخْيَلٌ) لطائر ، (وَأَفْعَى[1]) للحية (مَصْرُوفَةٌ) لأنها ليست بصفات (وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا) عند من تخيَّل الوصف فيها فتخيل فيها معنى القوة[2] والتخيل[3] والخبث[4] فمنعها لوزن الفعل والصفة ، والأكثر صرفها (وَمَنْعُ عَدْلٍ) العدل : صرف لفظ أولى بالمسمى إلى لفظٍ آخر (مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ) ؛ أي : ويمنع الصرف العدل والصفة في موضعين : [٩٩]

أحدهما : المعدول في العدد إلى " مَفْعَلَ " كما (فِى لَفْظِ مَثْنَى) معدول عن " اثنين اثنين " و " فُعَالَ " نحو : (ثُلاَثَ) معدول عن " ثلاثة ثلاثة " ، والثاني نحو : (أُخَرَ) معدول عن آخر[5] ، (وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلاَثَ كَهُمَا) ؛ أي : ما وازنهما (مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ) فهو مثلهما في امتناعه من الصرف (فَلْيُعْلَمَا) نحو : " أُحَادَ وَمَوْحَدَ ، وثُنَاء وَمَثْنَى ، وثُلاَثَ وَمَثْلَثَ ، وَرُبَاعَ وَمَرْبَعَ " وسمع " خُمَاسَ وَمَخْمَس ، وَعُشَارَ وَمَعْشَرَ " ، (وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ • أَوِ الْمَفَاعِيلَ) في كونه مفتوح "الفاء" وثالثه "ألف" بعدها حرفان كـ "دراهم" أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كـ "دنانيرُ " ، (بِمَنْعٍ كَافِلاَ) فيستقل بمنع الصرف كـ "ألف" التأنيث لقيامه مقام علتين ، الجمع وعدم النظير في الواحد ، (وَذَا اعْتِلاَلٍ) ؛ أي : المعتل الآخر (مِنْهُ) ؛ أي : من الجمع الموازن " مَفَاعِلَ " ،(كَالْجَوَارِي • رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِى) ؛ أي : أَجْرِه مَجْرَى [المنقوص[6]] في الرفع ، والجر وفي النصب تثبت "الياء" ، وتحركها بالفتح بغر تنوين تقول : " هؤلاء جَوَارٍ ، ومررتُ بجوارٍ ، ورأيتُ جواريَ " ،(وَلِسَرَاوِيلَ بِهذَا الْجَمْعِ • شَبَهٌ)

---

(١) في (أ) [وأفعا] .
(٢) تخيل القوة في " أجدل " .
(٣) في " أخيل " .
(٤) في " أفعى " .
(٥) آخر : اسم تفضيل مجرد من " أل " والإضافة فالقياس أن يكون مفردًا مذكرًا ، فكان القياس أن يقال : " نساء آخر " ولكنهم عدلوا عن ذلك إلى " أُخَرَ " حين قالوا : " مررتُ بنسوة أُخَرَ " .
(٦) في (أ) [المتصرف] والصواب ما أثبتناه .

أي : و " سراويل " اسم مفرد[١] أعجمي جاء على مثال " مَفَاعِيل " ، ولشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة (اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ) [أي[٢]] أن يمنع من الصرف (وَإِنْ بِهِ) ؛ أي : بالجمع الذي [على[٣]] " مَفَاعِل " أو " مَفَاعِيل " ،(سُمِّيَ) كـ " مساجد ، ومصابيح " اسمي[٤] رجلين ، (أَوْ بِمَا لَحِقْ * بِهِ) ؛ أي : بهذا[٥] الجمع كـ " شراحيل[٦] " ، (فَالاِنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ) ؛ أي : فحقه منع الصرف لما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية[٧] ، أو قيام العلمية مقامها ، فلو نُكِّر انصرف على الثاني دون الأول . وهكذا آخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

(وَالْعَلَم امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا) ؛ أي : إذا ركب (تَرْكِيبَ مَزْجٍ) وختم بغير " ويه " [١٥/ع٥٠]
(نحو مَعْدِ[٨] يكَرِبَا[٩]) و " بَعْلَبَكَّ " ومنعه للعلمية والتركيب ، (كَذَاكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلاَنَا) أي : وكذا يمنعه العلمية [مع زيادة "الألف" و"النون"[١٠]] (كـ " غَطَفَانَ " وكَـ" أَصْبَهَانَا ") (كَذَا مُؤَنَّثٌ) ؛ أي : وكذا يمنعه العلمية مع التأنيث وهو لفظي[١١] ومعنوي [فاللفظي[١٢]] إن كان بـ"ألف" [فقد تقدم[١٣]] ، وإن كان (بـ "هَاءٍ ") منع (مُطْلَقًا) سواء كان لمذكر أو مؤنث زائدا على ثلاثة أو لم يكن كـ " ثُبَة " و " فاطمة " .

والمعنوي يمنع أيضًا ، (وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ) ؛ أي : عن "الهاء" وهو المعنوي (كَوْنُهُ ارْتَقَى) ، (فَوْقَ الثَّلاَثِ) ؛ أي : يكون زائدًا على ثلاثة كـ " زينبَ " ، (أَوْ) أعجميًا (كَجُورَ) اسم بلد ، أو متحرك الأوسط نحو : (سَقَرْ * أَوْ) منقول من مذكر نحو : (زَيْدْ اسْمِ امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ) وجاز (وَجْهَانِ فِى) الثلاثي[١٤] ، الساكن الأوسط (الْعَادِمِ تَذْكِيرًا

---

(١) أي : مسمى به .
(٢) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .
(٣) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .
(٤) في (ب) [اسم] .
(٥) في (أ) [بهذ] بدون "ألف" .
(٦) في (أ) [شرحيل] بدون "ألف" .
(٧) العبارة بالنص في شرح الأشموني ٣/٤٥١ .
(٨) نحو : " هذا معد يكربُ ، ورأيتُ معد يكربَ ، ومررتُ بمعد يكربَ " تجعل إعرابه على الجزء الثاني .
(٩) في (أ) و (ب) [معدي كربا] وأثبتنا ما جاء في الألفية.
(١٠) في (ب) [مع التأنيث زيادة الألف والنون] بزيادة [التأنيث] والصحيح ما أثبتناه .
(١١) أي : التأنيث لفظي ومعنوي .
(١٢) موجودة في (ب) ساقطة من (أ).
(١٣) في (ب) [بعد عدم] ويقصد "ألف" التأنيث المقصورة نحو : " سلمى " .
(١٤) في (أ) [الثاني] .

سَبَقْ "وَعُبْنَةَ) ؛ أي : إذا لم يكن منقولاً عن مذكر ، ولا أعجميًا (كَـ"هِنْدَ" وَالْمَنْعُ أحَقّ) (والعَجَمِيُّ) ؛ أي : ويمنعه العلمية مع العجمة ؛ فإن كان اسم[1] ، أعجمي (الْوَضْعِ) ؛ أي : من أوضاع العجم ، أعجمي (التَّعْرِيفِ) ؛ أي : وكان علمًا في لغتهم (مَعْ " زَيْدٍ) ؛ أي : وكان زائدا على (الثَّلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ) كـ " إبراهيم[2] " .والصرف[3] (كَذَاكَ) يمنعه (ذُو وَزْنٍ)؛ أي الاسم إذا كان علمًا على وزن (يَخُصُّ الفِعْلا) بأن لا يوجد في غيره إلاّ ندورًا كـ "فَعَّل وفُعِلَ " كـ " مررتُ بِضُرِبَ وكَلَّم[4] " علمين (أَوْ) يكون ذلك الوزن (غَالِبٌ[5]) في الفعل بأن يوجد فيه كثيرًا كـ " إثمد[6] وإصبع وأبلم[7] "[8] فإن أوزانها تكثر في الأمر من الثلاثي ، أو يكون فيه زيادة تدل [على معنى في الفعل لا على معنى في الاسم[9]] (كَأَحْمَدَ وَيَعْلَى) ؛ فإن كلاً من "الهمزة" و"الياء" تدل على معنى فيه وهو : التكلم والغيبة ، فإن كان غير مختص كـ"ضَرَبَ " لم يمنع عند التسمية[10] تقول : " رأيتُ ضَرَبًا " لوجوده في الاسم كـ " حَجَرٍ " . [٥٠/ع٢]

(وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ * زِيدَتْ لإلْحَاقٍ) ؛ أي : وإذا سمى بما فيه "ألف" الإلحاق المقصورة كـ " عَلْقَى ، وَأَرْطَى[11] " ، (فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ) للعلمية وشبه ألفه بـ"ألف"

---

(١) في (ب) [الإسم] .

(٢) فتقول : " هذا إبراهيمُ ، ورأيتُ إبراهيمَ ، ومررتُ بإبراهيمَ " . فمنعه من الصرف للعلمية والعجمة . ينظر : شرح ابن عقيل ٣٣٢/٣ .

(٣) في (ب) [والأصرف] .

(٤) فتقول : " هذا ضربُ أو كلَّمُ ، ورأيتُ ضُرِبَ أو كلّمَ ، ومررتُ بضربَ أو كلّمَ " منعته من الصرف .

(٥) في (ب) [غالبًا] .

(٦) إثْمِدَ – بكسر "الهمزة والميم" ، وسكون " الثاء " وبـ"الدال" المهملة – : حجر يُتخذ منه الكحل ، وقيل : ضرب من الكحل ، وقيل : هو نفس الكحل . ينظر : لسان العرب مادة (ثمد) .

(٧) أُبْلُمَ – بضم "الهمزة واللام" ، وسكون "الباء" – : سعف المُقْل ،والمُقْل : حَمْل الدَّوْم ، وفيه ثلاثُ لغات : أُبْلُمَ ، وأَبْلَمَ ، وإبْلِم ، والواحدة بـ"الهاء" . ينظر : لسان العرب مادة (بلم) .

(٨) فتقول : " هذا إثْمِدُ ، ورأيتُ إثْمِدَ ، ومررتُ بإثْمِدَ " فيمتنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(١٠) لأنه لا توجد فيه زيادة تدل على معنى في الفعل .

(١١) فتقول فيهما علمين : " هذا عَلْقَى ، ورأيتُ عَلْقَى ، ومررتُ بعَلْقَى " فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه "ألف" الإلحاق بـ"ألف" التأنيث ، من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه – أعني حال كونه علمًا – لا يقبل "تاء" التأنيث ؛ فلا تقول فيمن اسمه علقى " عَلْقَاة " ، كما لا تقول في حُبْلَى " حُبْلاَة " .

فإن كان ما فيه "ألف" الإلحاق غير علم كـ " عَلْقَى وأرْطِى" – قبل التسمية بهما – صرَفْته ؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه "ألف" التأنيث ، وكذلك إن كانت "ألف" الإلحاق ممدودة كـ " عِلْبَاءَ" ، فإنك تصرف ما هي فيه : علَما كان ، أو نكرة . ينظر : شرح ابن عقيل ٣٣٤/٣ ، شرح التصريح ٢٥٣/٤ – ٢٥٤ .

التأنيث ، (وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلاَ) وذلك فيما كان (كَفُعَلِ) من ألفاظ (التَّوكِيدِ) كـ " جاءَ النساءَ جُمَعُ " فمانعه شبه العلمية لتعريفه بالإضافة المقدرة ؛ أي : جُمَعهن ، والعدل عن جمعاوات ، (أَوْ) كان معدولاً إلى " فُعَلَ " (كَثُعَلاَ) و " عُمَرَ وزُفَرَ " معدولين عن " ثاعل وعامر [وزافر[1]] " فمانعه العلمية والعدل ، وكذا (الْعَدْلُ والتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ • إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ) ؛ أي : إذا أريد من يوم بعينه كـ"جئتَ يومَ الجمعةِ سَحَرَ " فمانعه شبه العلمية والعدل[2] عن " السحر" بـ "ألْ " .

(وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ) إذا كان (عَلَمَا • مُؤَنَّثَا) كـ " حَذَامِ ، ورقَاشِ " وهذا عند الحجازيين[3] ، (وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا) في منع الصرف للعلمية والعدل (عِنْدَ تَمِيمِ) فـ " حَذَامِ ورقَاشِ " معدولين عن [حَاذِمة[4]] و " رَاقِشة " كـ " جُشَمَ[5] " عن " جاشِم[6] " .

(وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا • مِنْ كلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا) ؛ أي : من هذه الأنواع السبعة ، وهو ما كان أحد علتين العلمية ؛ فإذا نُكِّرَ زالت فيصرف كـ " رُبَّ مَعْدِي كرَبٍ ، وعِمْرَانٍ ، وطَلْحَةٍ ، وإبْرَاهِيمٍ ، وأحْمَدَ ، وأرَطًى ، وعُمَرَ لقيتُهم " .

(وَمَا يَكُونُ مِنْهُ) ؛ أي : من غير المتصرف (مَنْقُوصًا) وهو كل منقوصٍ كان نظيره من الصحيح غير مصروف (فَفِي • إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي) في أنه ينون في الرفع والجر [تنوين[7]] العوض وينصب بفتحة من غير [تنوين[8]] كـ " قاضٍ" – علم امرأة – فإن نظيره " ضارب" – علم امرأة – وهو غير مصروف للعلمية والتأنيث ، فكذا "قاضٍ" ، تقول :

---

(1) في (ب) [وزفر] .

(2) أما العدل : فعن اللفظ بـ" أل " فإن الأصل فيه أن يعرف بها ، وأما التعريف : فقيل : بالعلمية ، فإنه جعل علمًا لهذا الوقت ، وقيل : يشبه العلمية لأنه تعريف بغير أداة ظاهرة كـ "العلم " .
ينظر : شرح التصريح ٢٥٨/٤ – ٢٦٠ ، شرح الأشموني ٤٧٢/٣ .

(3) إذا كان علم المؤنث على وزن "فَعَالِ" كـ " حَذَامِ ورقَاشِ " فللعرب فيه مذهبان :
١- مذهب أهل الحجاز : بناؤه على الكسر ؛ فتقول : "هذه حَذَامِ ، ورأيتُ حَذَامِ ، ومررتُ بحَذَامِ " وهو المشهور .
٢- مذهب بني تميم : إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل .
ينظر : شرح ابن عقيل ٣٣٦/٣ – ٣٣٧ ، شرح التصريح ٢٦٦/٤ ، شرح الأشموني ٤٧٦/٣ .

(4) في (ب) [خادمة] بـ "الخاء" .

(5) في (ب) [جسم] [جاسم] بـ "السين" .

(6) الجُشَمُ : الجوف ، وقيل الصدر وما اشتمل عليه من الضلوع . ينظر : لسان العرب مادة (ج

(7) في (ب) [ينون] .

(8) في (أ) [التنوين] .

" هذه قاضٍ ، [ومررتُ بقاضٍ(١)] ، ورأيتُ قاضى " ، (ولاِضطِرار ، أوْ تناسُبٍ صُرِفْ • ذُو المَنْعِ) بلا خلاف فالإضطرار نحو(٢) : [٥١/ع]

تَبصّرْ خَلِيلِى هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائنٍ ؟ ....

والتناسب نحو : (سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا (٣)) (وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ) ، للضرورة(٤) وفيه خلاف(٥) ، واختار المصنف جوازه وهو الصحيح نحو(٦) :

.... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِى مَجْمَعِ

---

(١) زيادة من (ب) ساقطة من (أ) .

(٢) البيت من الطويل لإمرئ القيس وجاء في ديوانه ص٤٣ ، وعجز البيت :

.... سَوَا لكِ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمَيْ شَعْبَعَبِ

اللغة : تبصر : تأمل وتعرف ، ظعائنٍ : جمع ظعينة ، والمراد : امرأة ، ، نقباً : هو الطريق في الجبل حزمى : تثنية حزم – بفتح فسكون – وهو والحزن : ما غلظ من الأرض شعبعب : بزنة سفرجل – اسم موضع- ، وقيل : اسم ماء .

وجاء البيت في : شرح ابن عقيل ٣٣٩/٣ ، شرح الأشموني ٤٨٦/٣ ، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٢٠/١ .

والشاهد فيه قوله : " ظعائن " حيث صرفه فجره بالكسرة ، ونونه مع أنه على صيغة منتهى الجموع ، وذلك للضرورة الشعرية .

(٣) سورة الإنسان ، آية (٤) ، ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٥٧/٢ .

وجاء فيه قوله : (القراءة بترك التنوين ، ونوَّنه قومٌ آخرجوه على الأصل وقرَّب ذلك عندهم شيئان : أحدهما : اتباعه ما بعده ، والثاني : أنهم وجدوا في الشعر مثل ذلك منوّنًا في الفواصل) .

ينظر :الكشاف ٦٦٧/٤ .

(٤) الاضطرار لغة : مصدر اضطره إلى الشيء : ألجأه .

واصطلاحًا : الخروج عن القاعدة لضرورة الوزن والقافية .

ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي ١٩٣/١ ، المزهر ١٨٨/١ – ١٨٩ .

(٥) جاء في شرح الأشموني ٤٨٩/٣ : (أجاز ذلك الأخفش ، والكوفيون والفارسي ، وأباه سائر البصريين ، والصحيح الجواز ، واختاره الناظم لثبوته سماعًا ...) .

ينظر : شرح ابن عقيل ٣٤٠/٣ ، شرح ألفية ابن مالك للأندلسي : ١١١/٤ . وينظر : ص٧٣-٧٤ من الدراسة .

(٦) البيت من المتقارب لعباس بن مرداس وصدره قوله :

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ ....

اللغة : حصن : والد عيينه ، حابس : ولد الأقرع ، مرداس : ولد العباس .

وجاء البيت في : شرح المفصل ٦٨/١ ، شرح ألفية بن مالك للأندلسي ١١١/٤ ، شرح ابن عقيل ٣٤٠/٣ ، شرح الأشموني ٤٨٩/٣ ، خزانة الأدب ١٤٧/١ ، ١٤٨ .

والشاهد فيه قوله : " مرداس " حيث منعه من الصرف ، وهو مصروف ، وذلك للضرورة الشعرية .

(إعْرَابُ الفِعْلِ)

(ارْفَعْ[١]) فعلاً (مُضَارِعًا) لم يباشر "نون" توكيد وإناث (إذَا يُجَرَّدْ • مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ) ورافعه عند البصريين وقوعه موقع الاسم وعند الكوفيين[٢] تجرده عنهما واختاره المصنف .

(وَبِلَنِ انْصِبْهُ) كـ " زيدٌ لن يذهبَ " (وكَيْ) كـ " جئتُ لكي أتعلمَ " ، (كَذَا بِأَنْ) كـ " أريدُ أنْ أقومَ " ونصب " أن " بشرط أن (لاَ) يقع (بَعْدَ عِلْمٍ[٣]) ، فإن وقعت بعده رفعت الفعل كـ " علمتُ أنْ يقومُ " التقدير : أنّه [يقوم[٤]] ، فخففت[٥] وحذف اسمها وبقي خبرها .

(وَالَّتِيْ) تقع (مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ) . (فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ) ؛ أي : فيجوز نصب الفعل بها ورفعه[٦] ؛ فاعتقد أنها الناصبة للمضارع إن نصبت ، (وَاعْتَقِدْ • تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ) ؛ أي : أنّها مخففة من الثقيلة إن رفعت (فَهْوَ) ؛ أي : الرفع (مُطَّرِدْ) (وَبَعْضُهُمْ[٧] أَهْمَلَ " أَنْ ") غير المخففة (حَمْلاً عَلَى • مَا " أُخْتِهَا) ، وهي " صدرية لاشتراكهما في تقديرهما بالمصدر فلم ينصب [بها[٨]] (حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاً) وهو ما إذا

(١) إذا جرد الفعل المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رفع واختلف في رافعه فذهب حذاق الكوفيين منهم الفراء إلى أن رافعه التجرد المذكور وذهب البصريون إلى أن رافعه وقوعه موقع الاسم . واختار المصنف الأول .
ينظر : معاني القرآن للفراء ٥٣/١ ، شرح ابن عقيل ٣/٤ ، شرح التصريح ٢٨٣/٤ ، شرح الأشموني ٤٩٤/٣ .

(٢) جاء في معاني القرآن للفراء ٥٣/١ ، قوله : (رُفِعت " تعيدون " لأنّ دخول " أنْ " يصلح فيها ، فلما حذف الناصب رُفعت ، ...) .

(٣) أما إذا وقعت " أنْ " بعد علم ونحوه – مما يدل على اليقين – وجب رَفعُ الفعل بعدها ، وتكون حينئذ مخففه من الثقيلة .
ينظر : شرح ابن عقيل ٤/٤ ، شرح الأشموني ٥٠٦/٣ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٥) فخففت " إن " .

(٦) أي : إذا وقعت " أنْ " بعد الظن جاز فيها وجهان : نصب الفعل بعدها ورفعه ، وصحح المصنف الرفع فقال : " والرفعُ صحح ".ينظر : شرح التصريح ٢٩٤/٤ – ٢٩٥ ، شرح الأشموني ٣٠٦/٣

(٧) جاء في شرح التصريح ٢٩٥/٤ قوله : (وأكثر العرب على وجوب إعمالها ، وبعضهم يهـ جوازًا حملاً على " ما " أختها ؛ أي : المصدرية ، بجامع أن كلاً منهما حرف مصدري ثنائ ينظر : شرح الأشموني ٥١٤/٣ .

(٨) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

وقعت بعد ما لا يدل على يقين ولا رجحان ، (وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلاَ) ؛ أي : ومن نواصبه "إِذَنْ[١]" ونصبها بشروط : [٥١/ب]

الأول : إن كان الفعل مستقبلاً .

والثاني : (إِنْ صُدِّرَتْ) .

والثالث : إن كان (الفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاً) (أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ) ؛ أي : إذا لم يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم كقولك لمن قال : آتيك ، "إِذَنْ[٢] أكرمَكَ ، وإذن[٣] والله أكرمَكَ" ، فلو كانت حالاً[٤] أو لم تتصدر[٥] ، أو فصل بينهما بغير قسم[٦] ألغيت[٧] .

(وَانْصِبْ وَارْفَعَا • إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا) ؛ أي : وإن تقدمها حرف عطف نحو : " وإذن[٨] أكرمك " جاز الرفع والنصب ، والرفع أجود[٩] (وَبَيْنَ " لاَ[١٠] " • وَلاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ • إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً) ؛ أي : واختصت " أنْ " الناصبة للمضارع بالعمل ظاهرة ومضمرة فإذا وقعت بين " لام " الجرّ و "لا" النافية وجب إظهارها كـ " جِئْتُكَ لأَنْ لاَ تَذْهبَ " (وَإِنْ عُدِمْ) [لا[١١]] النافية (فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا) ؛ أي : فيجوز

---

(١) في (أ) و (ب) [إذاً] .

(٢) في (ب) [إذًا] .

(٣) في (ب) [إذًا] .

(٤) أي : فلو كانت بمعنى الحال لم تعمل فيه ويجب الرفع في نحو : " إِذَنْ تَصْدُقُ " جوابًا لمن قال : "أنا أحبُّكَ " .

(٥) كقولك : " أنا إِذَنْ أُكرِمُكَ " لأنها توسطت بين المبتدأ والخبر .

(٦) أي : لو فصلتها عن الفعل بقسم لم يعد فصلاً ، وانتصب الفعل بعدها كقولك : " إِذَنْ والله أكرمَك " . فإن فصلتها بغير قسم ارتفع الفعل بعدها ، كقولك : " إذن أنا أكرمُكَ " .
ينظر فيما سبق : شرح ابن عقيل ٦/٤ – ٧ ، شرح ألفية ابن مالك للأندلسي ١٢٠/٤ – ١٢١ شرح التصريح ٣٠٥/٤ – ٣٠٦ ، شرح الأشموني ٥١٥/٣ – ٥١٨ .

(٧) في (ب) [الغية] .

(٨) في (ب) [إذا] .

(٩) وإلغاؤها أجود ، وبه جاءت قراءة السبعة في قوله تعالى من سورة الإسراء ، آية (٧٦) : ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ وقرئ في الشاذ:﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُوا ﴾ – بحذف "النون" – على إعمال " إذن " .
ينظر : شرح ألفية ابن مالك للأندلسي ١٢١/٤ ، شرح التصريح ٣٠٩/٤ ، شرح الأشموني ٥١٨/٣– ٥١٩ ، التبيان في إعراب القرآن ٨٢٩/٢ .

(١٠) في (ب) [لام] .

(١١) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

إظهارها وإضمارها كـ " جئتك لأن[1] تذهب ولتذهب " وإن وقعت (بَعْدَ نَفْيٍ كَانَ) ؛ أي : كان منفية (حَتْمًا أُضْمِرَا) ؛ أي : وجب إضمارها[2] كـ " ما كان زيدٌ لِيَذْهب " .

(كَذَاكَ بَعْدَ " أَوْ " إِذَا يَصْلُحُ فِي • مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوِ إِلاَّ أَنْ خَفِي) ؛ أي : وكذا يجب إخفاء " أنْ " إذا وقعت بعد " أو " وصلح مكان " أو " حتى نحو[3] :

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ....

أو " إلاَّ " كـ " لأَقْتُلَنَّ الكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ " .

(وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ • حَتْمٌ) ؛ أي : وكذا يجب إضمارها إذا وقعت بعد حتى[4] ، (كَـ " جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ) هذا إذا كان تلو " حتى " مستقبلاً وإن كان (تِلْوَ [٥٢/ع١]

حَتَّى حَالاً) كقولك : "سِرتُ حتَّى أدخلُ البَلَدَ" ، قلته وأنت داخل .

(أَوْ مُؤَوَّلاً • بِهِ) ؛ بأن كان الدخول قد وقع وقصد به حكاية تلك الحال كـ "كنتُ سرتُ حتى أدخلُها " . (ارْفَعَنَّ) كلاً منهما (وانْصِبِ المُسْتَقْبَلاَ) كما تقدم ، (وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ) ؛ أي : "الفاء" التي هي جواب النفي والطلب نحو : ﴿ لاَ

---

(1) في (ب) [لأن لأن] مكررة .

(2) في (ب) [إظهارها] وفي (أ) [اضماره] والصواب ما أثبتناه .

(3) البيت من الطويل ولم أقف على قائله ، وعجزه قوله :

.... فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاّ لِصَابِرِ

اللغة : لأستسهلن : يقال استسهل الأمر أي عده سهلاً ، المنى : جمع منية ، الآمال : جمع أمل .

وجاء البيت في : أوضح المسالك ١٧٢/٤ ، شرح ابن عقيل ٨/٤ ، شرح التصريح ٣١٥/٤ ، شرح الأشموني ٥٢٥/٣ .

والشاهد فيه قوله : " أو أدركَ " حيث نصب الفعل المضارع " أدرك " بعد " أو " التي بمعنى "حتى" والنصب بـ "أنْ" مضمرة وجوبًا .

(4) وعلامتها أن يصلح في موضعها " كي " . ينظر : شرح الأشموني ٥٣٠/٣ .

يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا[١]﴾ . والطلب ، أمر ونهي[٢] ودعاء[٣] واستفهام[٤] وعرض[٥] وتمنى[٦] وتحضيض[٧] كـ"اضرب زيدًا فيستقيم "حال كونهما (مَحْضَيْنِ) .

ليخرج نحو : " ما أنتَ تأتينا إلاَّ فتُحَدِّثنا[٨] " ونحو : " سقيًا فأحسنَ إليك " ومعنى أن يكون الطلب محضًا ألا يكون مدلولاً عليه باسم فعل ، ولا بلفظ الخبر ، فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد "الفاء" وفي غير ذلك (أنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ) ؛ أي : نصب الفعل بـ " أنْ " ووجب إضمارها .

(وَالْوَاوُ كَالْفَا) في وجوب إضمار "أنْ" بعدها بعد النفي والطلب بشرطهما (إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ) وهو المصاحبة .(كَلاَ تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ) ؛ أي : لا تجمع بينهما (وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْي) من الأشياء التي ذكرت .

(جَزْمًا اعْتَمِدْ) ؛ أي : يجب جزم الفعل الذي بعد " الفاء " (إنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ) ؛ أي : بشرط أن يقصد الجزاء نحو : " زرني أزرك " فلو سقطت بعد [٥٢/ع٢]
النفي أو لم يقصد الجزاء فإنه يرفع[٩] (وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ) ؛ أي : وشرط جزم الجواب عند سقوط " الفاء " بعد النهي أن يصح إقامة شرط منفي مقامه وعلامة ذلك أن يصح (أَنْ تَضَعْ • إِنْ قَبْلَ لاَ) النافية (دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ) نحو : " لا تدن من الأسد تسلم " بخلاف " لا تدن منه يأكلك " بالجزم إذ لا يصلح[١٠] " إنْ لا تدن يأكلك " (وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ) صيغة (افْعَلْ) بأن كان مدلولاً عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر (فَلاَ • تَنْصِبْ جَوَابَهُ) بعد "الفاء" (وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ) إن سقطت "الفاء" نحو:"صه أحسنْ إليك[١١] ".

(١) سور فاطر ، الآية (٣٦) .

(٢) نحو : " لا تدنُ من الأسد فتسلم " .

(٣) نحو: " اغفر لنا يا الله فندخل الجنة " .

(٤) نحو : " أتزورنا فأحسنَ إليك " .

(٥) نحو: " ألا ماءً باردًا فأروى " .

(٦) نحو : " ليت لي مالا فأنفقَ منه " .

(٧) "هلا فعلت خيرًا فتفوز " فتحصل من هذا ، أن " الفاء " ينصب الفعل المضارع بعدها فيما سبق . ينظر : شرح ألفية ابن مالك للأندلسي ١٢٨/٤ ، شرح الأشموني ٥٣٦/٣ – ٥٤٢ ، شرح التصريح ٣٢٣/٤ .

(٨) لأن النفي اقتضى بـ " إلاَّ " .

(٩) نحو : " ما تأتينا فتحدثنا " يرفع الفعل بعد "الفاء" لوجود النفي .

(١٠) في (ب) [لا يصح] .

(١١) ونحو : " حسبك الحديث ينم الناس " فالفعل [illegible] مدلولاً عليه بلفظ الخبر .

(وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ) ؛ أي : وتنصب الفعل بـ"أن" بعد " الفاء " الواقعة جوابًا للترجي .

(كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ) ؛ أي : كما أن ينتصب بعد "الفاء" الواقعة جوابًا للتمني نحو : ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ[١]﴾ .وذا قول الفراء[٢]،واختاره المصنف .

[٥٣/ع١] (وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ) بـ "الواو" ، أو " الفاء " أو " ثم " (تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ) ؛ أي : سواء كانت مذكورة نحو : " لولا زيدٌ وأن يحسنَ إليّ لهلكتَ" أو محذوفه نحو : " لولا زيدٌ ويحسنَ إلي " بالنصب " لهلكتَ " فلو عطف على فعل أو على اسم غير خالص كاسمي الفاعل والمفعول لم ينتصب[٣] .

(وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى) ، (مَا مَرَّ) من الأماكن التي تنصب بأن محذوفة وجوبًا أو جوازًا (فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى) ؛ أي : فما ورد منه عن عدل يقبل ولا يقاس عليه كما روى عن بعض العرب " خُذِ اللّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ[٤] ".

---

(١) سورة عبس من الآيتين (٣ ، ٤) . ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ١٤٩/٥ ، التبيان في إعراب القرآن ١٢٧١/٢.

(٢) في معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٣ قوله : (وقد اجتمع القراء على : " فتنفعه الذكرى " بالرفع ولو كان نصبًا – على جواب "الفاء" لـ "لعلّ"– كان صوابا) .

ينظر في ذلك : إعراب القرآن للنحاس ١٤٩/٥ ، التبيان ١٢٧١/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٠/٤ ، شرح التصريح ٣٤٣/٤ ، شرح الأشموني ٥٥٨/٣ .

(٣) نحو : " الطائر فيغضبُ زيدٌ الذبابُ " .

فيغضب يجب رفعه لأنه معطوف على " طائر " وهو اسم غير صريح ؛ لأنه واقع موقع الفعل من جهة أنه صلة لـ " أل " وحق الصلة أن تكون جملة ، فوضع طائر موضع يطير ، والأصل " الذي يطير " فلما جئ بـ " أل " عدل عن الفعل إلى اسم الفاعل لأجل " أل " لأنها لا تدخل إلاّ على الأسماء .

(٤) بنصب " يأخذك" ، يريد "قبل أن يَأْخُذَكَ" .

ينظر : مجمع الأمثال للميداني ٢٦٢/١ ، برواية " قبل أن يأخذك " .

وينظر : شرح ابن عقيل ٢٤٠/٤ ، شرح ألفية ابن مالك للأندلسي ١٣٧/٤ ، شرح التصريح ٤/... ، شرح الأشموني ٥٦٢/٣ .

(عَوامِلُ الْجَزْمِ)

(بِلاَ ولاَمٍ طَالِبًا) ؛ أي : الطلبيتين (ضَعْ جَزْمَا * فِي الْفِعْلِ) المضارع أمّا "لا" فهي الداخلة على المضارع في مقام النهي أو الدعاء نحو : " لا تحزن " و ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا[١]﴾ وأما "لام" الأمر فهي الداخلة عليه في مقام الأمر والدعاء نحو : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ [٢]﴾ و﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ [٣]﴾ ، (هَكَذَا بِلَمْ ولَمَّا) فينفيان المضارع ويقلبان معناه إلى المضي كـ " لم يقمْ زيدٌ " و " لمَّا يقمْ عمرو " ولا يكون المنفي بـ " لَمَّا " إلا متصلاً بالحال ، فاجزم بهذه الأربعة فعلاً واحدًا .

(وَاجْزِمْ) فعلين (بِإِنْ) نحو ﴿ إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ [٤]﴾ (وَمَنْ) نحو : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ [٥]﴾ (وَمَا) نحو : " ما تأمرْ به إفعله " . (وَمَهْمَا) نحو : " مهما تصنعْ[٦] اصنع " ، (أيٍّ) نحو : " أياما[٧] تفعلْ أفعل " ، (مَتَى) نحو : " متى تقمْ أقمْ " (أيَّانَ) نحو : " أيان يجلس[٨] أجلس " ، (أيْنَ) نحو[٩] :

.... أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٨٦) قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ .

(٢) سورة الطلاق ، من الآية (٧) .

(٣) سورة الزخرف ، من الآية (٧٧) .

(٤) سورة الأنفال ، من الآية (٣٨) .

(٥) سورة النساء ، من الآية (١٢٣) .

(٦) في (ب) [يصنع] بـ "الياء" .

(٧) في (ب) [أيما] .

(٨) في (ب) [تجلس] بـ "التاء" .

(٩) البيت من الرمل : والقائل كعب بن جعيل أو حسام بن ضرار ، وصدره قوله :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ ....

اللغة : صعدة : القناة التي تنبت سنوية فلا تحتاج إلى تقويم ، حائر : المكان الذي يكون وسطه منخفضًا ، مطمئنًا وحروفه مرتفعة عالية ، وإنما قيل حائر لأن المياه تحير فيه .

وجاء البيت في : الكتاب ١١٣/٣ ، المقتضب ٧٣/٢ ، شرح المفصل ١٠/٩ ، شرح ابن عقيل ٢٩/٤ ، شرح الأشموني ٣٠/٤ ، خزانة الأدب ٤٧/٣ .

والشاهد فيه قوله : " أينما ... تميلها تمل " حيث جزم بـ " أينما " فعلين وهما " تميلها " وهو فعل الشرط و"تمل" وهو جواب الشرط .

(إذما) نحو : "إذما تقعدْ أقعدْ " ، (وَحَيْثُمَا) نحو : " حيثما تذهبْ أذهبْ " (أنّى) نحو : " أنّى ترقدْ أرقدْ " ، (وَحَرْفٌ إِذْمَا • كَإِنْ) ؛ أي : وهذه الكلمات الجازمة فعلين ، [وتسمى أدوات[1]] الشرط ، حرف واسم ، فـ"إن وإذما" حرفان (وَبَاقِي الأَدَوَاتِ [٢٤/٥٣]
أسمَا) ، (فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ) ؛ أي : وكل واحد من أدوات الشرط يقتضي جملتين (شَرْطٌ قُدِّمَا • يَتْلُو الجَزَاءُ وَجَوَابًا وُسِمَا) ؛ أي : وتسمى الأولى شرطًا والثانية جزاء وجوابًا أيضًا ويجب كون الأولى فعلية وحق الثانية أن تكون فعلية[2] ، وقد تكون اسمية[3] .

(وَمَاضِيَيْنِ أوْ[4] مُضَارِعَيْنِ • تُلْفِيهِمَا) ؛ أي : وإذا كان الشرط والجزاء فعلين فأما أن يكونا ماضيين نحو : " إن قَامَ زيدٌ قَامَ عَمْرو[5] " أو مضارعين نحو : ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ [6]﴾ . (أوْ مُتَخَالِفَيْنِ) بأن يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا نحو : " إن قَامَ زيدٌ يَقُمْ عمرو[7] " أو بالعكس[8] ، وهو قليل نحو[9] : {مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه } .

(وَبَعْدَ مَاضٍ) وإن كان الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا ، (رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ) وكذا جزمه ، تقول : " إن جَاءَ زَيْدٌ يَقُمْ[10] أو يَقُومُ[11] عمرو " . (وَرَفْعُهُ) ؛ أي :

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٢) في (أ) [يكون] بــ "الياء" والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٣) نحو : " إن جاء زيد أكرمته " ، و" إن جاء زيدٌ فله الفضل " فـ " أكرمته " جملة فعلية ، و" له الفضل " اسمية .

ينظر : شرح ابن عقيل ٣٢/٤ ، شرح التصريح ٣٧٣/٤ ، شرح الأشموني ٤٣/٤ .

(٤) في (أ) و (ب) بسقوط "الألف" .

(٥) ويكونان في محل جزم ، ومنه قوله تعالى من سورة الإسراء ، من الآية (٨) : ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾

ينظر : شرح التصريح ٣٧٦/٤ ، شرح الأشموني ٤٤/٤ .

(٦) سورة البقرة ، من الآية (٢٨٤) .

(٧) ومنه قوله تعالى في سورة الشورى ، من الآية (٢٠) : ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ .

(٨) أي : كون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا .

(٩) حديث شريف رواه البخاري .

ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢٤٥/٤ .

(١٠) بالجزم في " يقمْ" .

(١١) بالرفع في " يقومُ " . ينظر : الكتاب ٦٨/٣ .

الجزاء (بَعْدَ مُضارِعٍ) ؛ أي : إذا كانا[1] مضارعين (وَهَنْ) ؛ أي : ضعف[2] نحو[3] :

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِن يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

(وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا) ؛ أي : ويجب أن يقترن الجواب بالفاء (لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ) ؛ أي : إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطًا بأن كان جملة اسمية[4] أو فعلية أو فعلاً غير متصرف[5] أو مقرونًا بـــ "السين أو سوف[6] أو قد[7] " أو منفيًا[8] بـــ "ما أو لن" ، أو جملة نحو : " إن جاء زيدٌ فهو محسن " ، ومتى

(١) في (أ) [كان] والصحيح ما جاء في (ب) موافقًا للسياق .

(٢) ينظر في هذه المسألة : الكتاب ١٣٥/١ ، ٦٦/٣ ، ٦٧ . قوله : (ولا يحسن " إن تأتني آتك " من قبل أن " إنْ " هي العاملة ، وقد جاء في الشعر ، قال جرير : ..... ؛ أي : إنك تُصرع إن يُصرع أخوك) .

(٣) البيت من الرجز لجرير بن عبد الله البجلي ، صحابي جليل ، ينظر : خزانة الأدب ٢٢/٨ .
اللغة : أقرع : هو الأقرع بن حابس ، وكان عالم العرب في زمانه .

وجاء البيت في : الكتاب ٦٧/٣ ، المقتضب ٧٠/٢ ، الأصول ١٩٢/٢ ، تحصيل عين الذهب ٤١١ النكت ٧٣٢/١ ، شرح المفصل ١٥٨/٨ ، شرح ابن عقيل ٣٦/٤، شرح التصريح ٣٨٠/٤ ، شرح الأشموني ٤٩/٤ ، خزانة الأدب ٢٠/٨ ، ٤٧/٩ – ٤٨ .
والشاهد فيه قوله : " يصرعُ " الثانية حيث رفع ، وهو ساد مسد جواب الشرط .
وينظر : تخريج سيبويه له الكتاب ٦٧/٣ .

(٤) نحو قوله تعالى في سورة الأنعام ، من الآية (١٧) : ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .
فـــ " هو على كل شي قدير " جملة اسمية.

(٥) جملة فعلية فعلها طلبي نحو : " لقيت زيدًا فبلغه رسالتي " . أو فعلاً غير متصرف نحو : " إن تقم فليس زيدٌ بقائم " .

(٦) نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ ﴾ سورة التوبة ، من الآية (٢٨) على حرف التنفيس : سوف .

وعلى "السين" قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ ﴾ سورة الطلاق ، من الآية (٦) . حرف التنفيس "السين" .

(٧) نحو قوله تعالى : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ ﴾ سورة يوسف ، من الآية (٧٧) .

(٨) منفيًا بـــ "ما" نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾ سورة يونس ، من الآية (٧٢) .

أو منفيًا بـــ " لن " نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ سورة آل عمران ، من الآية (١١٥) .

صح أن يجعل شرطًا بأن كان ماضيًا متصرفًا مجردًا من قد وغيرها أو مضارعًا مجردًا أو منفيًا بلا أو لم ، لم يجب اقترانه بها .

(وَتَخْلُفُ الفَاءَ) في جواب اقترانها بالجملة الاسمية (إِذَا الْمُفَاجَاه " كـ " إِنْ تَجُدْ إِذًا لَنَا مُكَافَاه) ونحو : (وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ[١]) (وَالفِعْلُ المضارع إذا وقع (مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ) ؛ أي : إذا وقع مقرونًا (بِالْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ) ؛ أي : جاز فيه ثلاثة أوجه : الجزم والرفع والنصب . [٥٤/ع١]

وقد قرئ[٢] بهم (فَيَغْفِرُ) في قوله تعالى : (وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ[٣]) .

وجاز (جَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ) مضارع (إِثْرَ فَا " أو وَاوٍ أَنْ بِالجُمْلَتَين اكْتَنَفَا) أي : مقرونًا بالفاء أو الواو ، وإذا وقع بين شرط وجزاء نحو : " إن يقم زيد ، ويذهب عمرٌ ، أكرمكَ " بجزم[٤] " يذهب " ونصبه[٥] .

(وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ) ؛ أي : ويجوز حذف جواب الشرط والاستغناء عنه بالشرط إذا دل عليه دليل نحو : " أنت ظالمٌ إن فعلتَ " التقدير : " أنتَ ظالمٌ إنْ فعلت فأنت ظالم" فحذف لدلالة الأول عليه ، (وَالعَكْسُ) وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء (قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ[٦]) .

نحو[٧] : فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أي : وإلاّ تطلّقها .... وهو قليل .

---

(١) سورة الروم ، من الآية (٣٦) . فجملة " هم يقنطون " جواب "إن" والرابط "إذا " الفجائية .

(٢) قرأ عاصم ، وابن عامر (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) بالرفع ، وباقي السبعة بالجزم ، وقرأ ابن عباس والأعرج بالنصب . ينظر : كتاب التبصرة في القراءات السبع ص(٤٥٢) ، سورة البقرة ، من الآية (٢٨٤) .
وينظر في ذلك : الكتاب ٩٠/٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٥٠/١ ، التبيان في إعراب القرآن ٢٣٣/١ ، شرح التصريح ٣٨٩/٤ – ٣٩٠ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (٢٨٤) .

(٤) الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظًا أو محلاً .

(٥) النصب بـ " أنْ " مضمره وجوبًا بعد " الفاء " أو " الواو " . ينظر : شرح التصريح ٣٩١/٤ .

(٦) أي : دل الدليل على المحذوف .

(٧) البيت من الوافر للأحوص في ديوانه ص١٩٠ .
اللغة : كفء : نظير ومكافئ ، مفرق : وسط الرأس ، الحسام : السيف .
وجاء البيت في : أوضح المسالك ٢١٥/٤ ، شرح ابن عقيل ٤٢/٤ ، شرح التصريح شرح الأشموني ٦٢/٤ ، خزانة الأدب ١٥١/٢ .
والشاهد فيه قوله : " وإلا يعلُ " حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه والتقدير . يعلُ مفرقك الحسامُ" .

أي : وإلاَّ تطلِّقها .... وهو قليل .

(وَاحذِفْ لَدَى اجتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ) ، (جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ) منهما ، (فَهْوَ مُلْتَزَمْ) لدلالة جواب الأول عليه نحو : " إنْ قام زيدٌ واللهِ يقمْ عمروٌ " و " والله إن قام زيدٌ ليقومنْ عمرو " (وَإِنْ تَوَالَيَا) ؛ أي : الشرط والقسم (وَقَبْلُ ذُو خَبَر) ؛ أي : وتقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر (فَالشَّرْطَ رجِّحْ مُطْلَقًا بِلاَ حَذَرْ) ؛ أي : سواء كان متقدمًا أو متأخرًا فيجاب ، ويحذف جواب القسم نحو : " زيدٌ إن يقم والله يكرمك " و " زيدٌ والله إن يقمْ يكرمكَ " (وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ * شَرْطٌ) ؛ أي : اعتبار الشرط على القسم عند اجتماعهما ويقدم القسم (بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ) ؛ أي : وإن لم يتقدم ذو خبر نحو[1] :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبٍّ[2] مَعْرَكَةٍ لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ

فـ"لامُ" " لئن " مُوَطِئَةٌ لقسم[3] محذوف و" إنْ " شرطٌ ، وجوابه " لا تُلْفِنَا " ولو كان جوابًا للقسم لثبتت[4] " الياء " .

---

(١) البيت من البسيط وهو للأعشى في ديوانه ص١١٣ .

اللغة : منيت : ابتليت ، غب : بعد وعقب ، تلفنا : تجدنا ، ننتفل : نتخلص .

وجاء البيت في : شرح ابن عقيل ٤٥/٤ ، شرح الأشموني ٦٩/٤ ، خزانة الأدب ٣٤٣/١١ ، المعجم المفصل في شواهد الشعر ٧٠١/٢ .

والشاهد فيه قوله : " لا تلفنا " حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه ، وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه .

(٢) في (أ) و (ب) [غير] والصحيح ما أثبتناه .

(٣) في (ب) [القسم] .

(٤) في (ب) [لثبت] .

[٢ع/٥٤]

(فَصلٌ فِى لَوْ[١])

هي شرطية[٢] ومصدرية[٣] ، وللتمني[٤] ، المذكور هنا الشرطية (لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ) يدل على تعليق[٥] فعل بفعل (فِى مُضِىٍّ) ؛ أي : فيما مضى وسمى هذه امتناعية لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو : " لو قام زيدٌ لقمت " .

(وَيَقِلّ * إيلاَؤهَا) فعلاً (مُسْتَقْبَلاً) ؛ أي : مستقبل المعنى وما كان من حقها أن يليها (لَكِنْ قُبِلْ) لورود السماع به نحو : ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا[٦]﴾ (وَهِيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ) ؛ أي : و" لو" كـ "إن" لا يليها إلاّ فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم نحو[٧] :{ لو غيرك قالها يا أبا عبيدة } .

---

(١) ينظر : شرح التصريح ٤٣/٤ ، شرح الأشموني ٧٥/٤ ، المعجم المفصل في النحو العربي ٨٩١/٢-٨٩٦ .

(٢) تكون شرطية ، ولا يليها – غالبًا – إلا ماضٍ معنى ، وذلك نحو قولك : " لو قام زيدٌ لقمت " وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى ، وقد مثّل له ابن العيني في المتن وفسرها سيبويه في كتابه ٢٢٤/٤ بقوله : (وأما " لو" فلما كان سيقع لوقوع غيره) .

(٣) المصدرية وعلامتها صحة وقوع "أنْ" موقعها نحو : " وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ " ؛ أي : قيامه . ينظر : شرح ابن عقيل ٤٧/٤ ، شرح التصريح ٤٠٣/٤ ، شرح الأشموني ٧٨/٤ .

(٤) تكون للتمني نحو : " لَوْ تأتنا فتُحدثنا " . ينظر : شرح الأشموني ٧٥/٤ .

(٥) أي : تعليق الجواب على الشرط . ينظر : شرح التصريح ٤٠٦/٤ ، المعجم في النحو العربي ٣٦٢/١ .

(٦) سورة النساء ، من الآية (٩) .

(٧) قول عمر لأبي عبيدة ﷺ ، حين انتشر الطاعون بالشام فعزم عمر أن يعود منها ، قال له أبو عبيدة الجراح : أفرارًا من قدر الله ؟ فأجابه عمر : { لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة }.
والخبر في صحيح البخاري (كتاب الطب – باب الطاعون) وفي صحيح مسلم (كتاب السـ باب الطاعون) ، وينظر : شرح التصريح ٤١٣/٤ ، حاشية الصبان على الأشموني ٣٩/٤ . الأشموني ٨٨/٤ .

(لكِنَّ لَوْ أنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ[١]) نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا [٢]﴾ فخالفت أن في ذلك .

(وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا) ؛ أي : "لو" (صُرِفَا) ؛ أي : صرف معناه (إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوَ لَوْ يَفِي كَفَى) معناه[٣] : لو وفي كفا .

---

(١) في (ب) [يقترن] بـــ "الياء" .

(٢) سورة الحجرات ، من الآية (٥) . يجوز أن يلي " لو " كثيرًا " أنَّ " المشددة الموصولةُ وصلتها . نحو هذه الآية الكريمة ، وموضعهما عند الجميع رفع ، ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين : مبتدأ ، ثم قيل : لا خبر له ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، وقيل الخبر محذوف وبعض العلماء يرى أن " أنّ" وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف .
ينظر : شرح ابن عقيل ٤٩/٤ ، شرح التصريح ٤١٧/٤ ، وينظر قول سيبويه في الكتاب : ١٢٠/٣ – ١٢١ ، ١٣٩ – ١٤٠ ، ١٥٨ .

(٣) قد سبق بيان أن " لو " هذه لا يليها – في الغالب – إلا ما كان ماضيًا في المعنى ، وذكر هنا أنه إن وقع بعدها مضارع فإنها تقلبُ معناه إلى المضيّ كقول الشاعر :

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلاَمَهَا ... خَرُّوا لِعزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودَا

أي : لو سمعوا .
ولا بد لـــ " لو " هذه من جواب ، وجوابها إما فعلٌ ماض ، أو مضارع منفي بـــ " لم " ، وإذا كان جوابها مثبتًا ، فالأكثر إقترانه بـــ "اللام" نحو : " لو قام زيدٌ لقام عمرو " ، ويجوز حذفها ، فتقول : " لو قام زيدٌ قام عمرو " .
وإن كان منفيًا بـــ " لم " لم تصحبها "اللام" فتقول : " لو قام زيدٌ لم يقم عمرو " .
وإن نفى بـــ " ما " فالأكثر تجرده من "اللام" ، نحو : " لو قام زيدٌ ما قام عمرو " ويجوز اقترانه بها نحو : " لو قام زيدٌ لما قام عمرو " .
ينظر : شرح ابن عقيل ٥٠/٤ – ٥١ ، شرح الأشموني ٩٦/٤ – ..

(أمَّا ، ولَوْلاَ ، ولَوْمَا)

(أمَّا[١]) حرف تفصيل (كَمَهْمَا) ؛ أي : مؤول[٢] بمهما (يَكُ مِنْ شَيْءٍ) لقيامه [مقام[٣]] أداةِ الشرط ، وفعل الشرط ، ولا بد بعده من جملة هي جوابه ، فأصل "أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ[٤]" ، مهما [يك[٥]] من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ " . [أثبت "أمَّا " مناب " مهما يك[٦] من شيء " فصار أمَّا زيدٌ منطلقٌ[٧]] .

(وَفَا • لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا) ؛ أي : وأخرت " الفاء " إلى تلو تاليها وهو الخبر فصار " أمَّا زيدٌ فمنطلق " . (وَحَذْفُ ذِى الْفَا قَلَّ فِى نَثْرٍ) نحو قوله عليه [الصلاة[٨]] والسلام[٩] : { أما بعدُ ما بالُ[١٠] رجالٍ } وهذا (إِذَا • لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا) ؛ أي : حذف واستغنى عنه بمحكيه ، فإن حذفها معه كثير نحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم[١١] ﴾ ؛ أي : فيقال لهم : أكفرتم .

(١) بفتح "الهمزة" وتشديد "الميم" ، وهي حرف شرط : أي متضمن معنى الشرط وحرف توكيد دائمًا وحرف تفصيل غالبًا ولهذا فسَّرها سيبويه في كتابه ٢٣٥/٤ : (وأمَّا " أمَّا " ففيها معنى الجزاء كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلقٌ ...) .
ينظر : شرح التصريح ٤٢٣/٤ ، شرح الأشموني ١٠٤/٤.

(٢) في (أ) [مؤل].

(٣) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٤) في (أ) [أما زيدٌ ففاصلٌ فمنطلقٌ] . والصحيح ما أثبتناه .

(٥) ساقطة من (أ) وجاءت في (ب) [يكن] والصحيح ما أثبتناه.

(٦) ساقطة من (أ) وجاءت في (ب) [يكن] والصحيح ما أثبتناه .

(٧) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع – باب اشترط شروطًا في البيع لا تحلّ ٢٩/٣ من قوله : { أمَّا بعد : ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله } .
وينظر : عمدة القارى شرح صحيح البخاري للعيني ٢٢٨/١١ .

(١٠) فـ "ما" استفهامية مبتدأ ، و " بالُ " بمعنى شأن خبرها . ينظر : شرح التصريح ٤٣١/٤ .

(١١) سورة آل عمران ، من الآية (١٠٦) . فـ " أكفرتم " مقول لقول محذوف ، والقول ومقوله جواب "أمَّا " والتقدير كما ذكره ابن العيني في المتن .
ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٨٤/١ ، شرح التصريح ٤٢٩/٤ .

وأمّا في النظم فيحذف للضرورة نحو[١] :

أمّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَديكمْ ....

(**لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا**) ؛ أي : لا يدخلان إلاّ على المبتدأ (**إِذَا امْتِنَاعًا**[٢] **بِوُجُودٍ عَقَدَا**) ؛ أي : إذا دل على امتناع الشيء لوجود غيره ، ويجب حذف الخبر بعدهما[٣] نحو : " لولا زيدٌ لأكرمتك " ، (**وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ**[٤] **مِزْ**) ؛ أي : يدلان عليه نحو : ﴿ **لَوْلَا أُنزِلَ**[٥] **عَلَيْنَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ**[٦] ﴾ . و ﴿ **لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ**[٧] ﴾ وكذا[٨] (**هَلاَّ**[٩] ، **أَلاَّ** ، **أَلاَ**[١٠] ، **وَأَوْلِيَنْهَا**) ؛ أي : هذا الخمسة (**الفِعْلاَ**) فتختص به (**وَقَدْ يَلِيهَا**) ؛ أي : حروف التحضيض (**اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ، عُلِّقَ**) بمعنى : أنه معمول الفعل المضمر نحو: " ألا رجلاً جزاه[١١] الله خيرًا " ؛ أي : ألا تروني ، (**أَوْ**) علق (**بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ**) بمعنى : أنه معمول الفعل الذي بعده نحو : " لولا[١٢] زيدًا[١٣] ضربتَ " . [٥٥/ع١]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص(٤٥) ، تحقيق : هاشم الطعان بغداد ، ١٩٦٩م ، وعجزه قوله :

.... ولكنَّ سَيْرًا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ

اللغة : عراض : جمع عرض بمعنى الناحية ، المواكب : الجماعة ركبانًا أو مشاة وفيْ ركاب الإبل للزينة خاصة .

وجاء البيت في : شرح المفصل ١٣٤/٧ ، ٤١٢/٩ ، أوضح المسالك ٢٣٤/٤ ، شرح ابن عقيل ٥٣/٤ ، شرح التصريح ٤٢٩/٤ ، خزانة الأدب ٤٥٢/١ .

والشاهد فيه قوله : " لا قتال لديكم " حيث حذف "الفاء" من جواب إما مع أن الكلام ليس على تضمين قول محذوف للضرورة .

(٢) في (أ) [امتنعا] والصحيح ما أثبتناه .

(٣) في (ب) [بعدها] .

(٤) التحضيض : هو الطلب بشدة بحثٍ وإزعاج . ينظر : شرح التصريح ٤٣٣/٤ ، المعجم المفصل في النحو العربي ٤٦٥/١ .

(٥) في (أ) و (ب) [أنزل] والصحيح ما ورد في كتاب الله وأثبتناه .

(٦) سورة الفرقان ، من الآية (٢١) .

(٧) سورة الحجر ، من الآية (٧) .

(٨) أي : هذه الحروف تساوي "لولا" و "لوما" في إفادة التحضيض والإختصاص بالأفعال .

(٩) نحو : " هلاّ ضربتَ زيدًا " .

(١٠) نحو : " الاّ أهنت زيدًا " و " ألاَ شتمته فيتأدّبَ " .

ينظر : شرح التصريح ٤٣٤/٤ ، شرح الأشموني ١١٠/٤ .

(١١) في (ب) [جزا] بسقوط "الهاء" .

(١٢) في (ب) [هلا] .

(١٣) فــ " زيدًا " مفعول " ضربتَ " .

(الإِخْبَارُ[١] بِالَّذِى وَالأَلِفِ وَاللَّامِ)

"الباء" في "بالذى" للسببية لا للتعدية لأن الذي يجعل في هذا الباب مبتدأ لا خبرًا .

(مَا قِيلَ " أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِى " خَبَر) ؛ أي : عين لك اسم من جملة وقيل اخبر عنه بالذي[٢] ، فصدر الجملة بالموصول مبتدأ أو خبر ذلك الاسم واجعله خبرًا .

(عَنِ الَّذِى مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ) ؛ أي : عن الموصول المتقدم (وَمَا سِوَاهُمَا) ؛ أي : سوى الموصول وخبره (فَوَسِّطْهُ) بينهما (صِلَةً • عَائِدُهَا) ضمير مطابق للموصول (خَلَفُ مُعْطِى التَّكْمِلَةْ) ؛ أي : موضوع في مكان الاسم المؤخر الذي به تكميل[٣] الكلام قبل تركيب الأخبار .

(نَحْوُ : " الَّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ " ؛ فَذَا • " ضَرَبْتُ زَيْدًا " كَانَ) أصله (فَادْرِ الْمَأْخَذَا) فصدرت الجملة " بالذي " مبتدأ وأخرت " زيدًا " وهو المخبر عنه فجعلته خبرًا عن "الذي" وجعلت ما بينهما صلة للذي وجعلت في موضع "زيد" الذي أخرته ضميرًا غائبًا عائدًا على الموصول ، وتقول في الإخبار عن " التاء " في " ضربتُ زيْدًا " الذي ضرب زيد أنا .

(وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتِى • أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ) ؛ أي : وإذا كان المخبر عنه هنا مثنى أو مجموعًا أو مؤنثًا جيء بالموصول مطابقًا له لكونه خبره ، فتقول في [٥٥/ع٢] الإخبار عن " الزيدين " من نحو : " بلغَّ الزَّيدان العمرين رسالةً " " اللذان بلَّغا العمرين رسالةَ الزَّيدان" ، وعن العمرين : " الَّذين[٤] يلَّغهم الزَّيدان رسالةَ العمرون " ، وعن الرسالة " الَّتي بلَّغها الزَّيدان العمرين رسالةٌ " .

(قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ[٥] لِمَا) ؛ أي : للاسم الذي (أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا) فلا[٦] يخبر بالذي عمَّا صَدْرُ الكلامِ[٧] ولا عن الحال والتمييز لملازمتهما التنكير .

---

(١) جاء في شرح التصريح ٤٣٧/٤ : (وكثيرًا ما يصار إلى الإخبار ، لقصد الإختصاص ، أو تقوّى الحكم أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن ، أو قوة ملكة في التصرف في الكلام ولذلك يسميه بعضهم في الصدر الأول " باب السَّبك " ؛ أي : سبك النحو وهي تسمية قديمة ...) .

(٢) أي : إذا قيل لك أخبر عن " زيد " من قولك " ضربتُ زيدًا " فتقول : " الذي ضربته زيدٌ " فالذي : مبتدأ ، وزيد : خبرهُ ، وضربته : صله الذي والهاء في " ضربته " خَلَف عن " زيدٌ " الذي جعلته خبرًا وهي عائدة على الذي . ينظر : شرح ابن عقيل ٦١/٤ ، شرح الأشموني ١١٥/٤ .

(٣) في (ب) [يكمل] .

(٤) في (أ) [اللذين] .

(٥) في (ب) [قبول تعريف وتأخير] .

(٦) في (ب) [ولا] .

(٧) كأسماء الشرط ، والاستفهام نحو : " منْ ، ومَا " .

(كَذَا الغِنَى) ؛ أي : جواز الاستغناء (عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ * بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ) فلا يخبر عما يقع به الربط فشمل الضمير كـ " الهاء "في " زيدٌ ضربته[1] " واسم الإشارة نحو : " زيدٌ ضربتُ ذاك " فلا يخبر عن واحد منهما لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضميرًا في موضعه على ما تقدم ، وهو كان يربط الخبر بالمبتدأ ثم أردت الموصول ، وهو أيضًا يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس في الكلام غير ضمير واحد ؛ فإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا ضمير ، وإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير ، وإن أعدته عليهما يلزم عود ضمير واحد على شيئين ، وكذا جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يخبر عن موصوف دون صفته ولا مصدر عامل دون معموله ، ولا مضاف دون مضاف إليه فلا يخبر عن [عمرو[2]] وحده نحو : " سَرَّ أَبَا زيدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكريمِ " بل مع صفته نحو : " الذي سرَّ أبا زيد قرب منه عَمْرٍو ، الكريمُ " ، ولا عن القرب وحده بل مع معموله نحو : " الذي سرَّ أبا زيد قُرب من عمرٍو ، الكريم " ولا عن الأب وحده بل مع المضاف إليه نحو : " الذي سره قربٌ من عمرو الكريم أبو زيدٍ " فهذه أربعة شروط ، وبقي أربعة لم تذكر[3] .

(فَرَاعِ مَا رَعَوْا) ويخبر بالذي وفروعه عن الاسم الواقع في جملة اسمية وفعلية (وَأَخْبَرُوا هُنَا) ؛ أي : في ذا الباب ، (بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا * يَكُونُ فِيهِ الفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا) [٥٦/ع] أي : عن الاسم إن كان واقعاً في جملة فعلية (إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ) ؛ أي : من ذلك الفعل (لِـ " أَلْ ") بأن كان متصرفًا مثبتًا (كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ) قولك (وَقَى اللهُ البَطَلْ) فتقول في الإخبار عن الفاعل : " الواقِي البَطَلَ اللهُ " وعن المفعول : " الواقيه اللهُ البطلُ[4] " فإن[5] كان ما رفعته صلة " أل " ظاهرًا فهي معه بمنزلة الفعل (وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَت صِلَةُ أَلْ) ضميرًا فإما أن يكون لها أو لغيرها ؛ فإن كان ضميرها وجب استتاره كما إذا أخبرت عن " التاء " من ضربتُ زيدًا " قلت : " الضاربُ زيدًا أنا " ففي الضارب ضمير عائد على " أل " وإن كان (ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ) كما إذا أخبرت عن زيدٍ من المثال قلت : " الضاربه أنا زيدٌ[6] " فتبرزه لكونه لغيرها .

---

(١) في (ب) [ضربت] بسقوط "الهاء" .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٣) ينظر في باقي الشروط شرح الأشموني ١١٩/٤ .

(٤) برفع الأول على الفاعلية والثاني على الخبرية .

(٥) في (ب) [وإن] .

(٦) في (ب) [الضاربه زيدٌ أنا زيدِ] .

(الْعَدَدُ)

(ثَلَاثَةً) وما بعده (بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ • فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ) ؛ أي : إن كان واحد المعدود مذكرًا (فِي الضِّدِّ) وهو ما إذا كان مؤنثًا (جَرِّدْ) من "التاء" نحو : ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا [١]﴾ .

(وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ) ؛ أي : واجرر مميز هذا العدد حال كونه (جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ) ؛ أي : جمع قلة كـ " ثلاث[٢] أنيق وعشرة أجمال (فِي الْأَكْثَرِ) إذ قد تميزه جمع الكثرة قليلاً نحو ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ [٣]﴾ فإن[٤] لم يسمع للاسم إلاّ جمع الكثرة ميز به كـ " ثلاثة رجالٍ" (وَمِائَةً وَالْأَلْفَ) وتثنيتهما أو جمعهما (لِلْفَرْدِ أَضِفْ) ؛ أي : أضفهما إلى المعدود مفردًا كـ " مائة رجلٍ وألف درهمٍ " ، (وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ) ؛ أي : [وقد[٥]] ورد إضافة مائة إلى الجمع قليلاً كقراءة حمزة[٦] والكسائي ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ [٧]﴾ بإضافة [٥٦/ع٢] مائة إلى سنين (وَأَحَدَ اذْكُرْ ، وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ) بغير " تاء " حال كونك (مُرَكِّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ) كـ " أحدَ عشرَ رجلاً " (وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ) بـ " التاء " ، (وَالشِّينُ فِيهَا[٨] عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ) ؛ أي : لغتهم كسر "الشين" من عشرة مع المؤنث ولغة الحجازيين[٩] التسكين فهو الأفصح ، وقد تفتح وأما مع المذكر فهي مفتوحة ، (وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى) وهو ما كان[١٠] من اثنين عشرة واثنتين عشرة [إلى[١١]] تسعة عشر ،

---

(١) سورة الحاقة ، من الآية (٧) .

(٢) في (أ) [ثلاثة] والصواب بدون "التاء" ، كما جاءت في (ب) .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (٢٢٨) فإن جَمْعَ " قَرْءٍ " بالفتح – على إقراءٍ شاذٌ " والقرء – بالفتح والضم– يطلق على الطهر والحيض . ينظر : في ذلك المصباح المنير مادة (قرأ) ، وينظر في القراءة : التبيان في إعراب القرآن ١٨٠/١ – ١٨١ ، الكشاف ١٠٦/١.

(٤) في (ب) [بأن] .

(٥) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٦) قرأ حمزة والكسائي بإضافة مائة إلى الجمع . ينظر : معاني القرآن للفراء ١٣٨/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٥٣/٢ ، شرح المفصل ٢٤/٦ ، شرح التصريح ٤٧٤/٤ .

(٧) سورة الكهف ، من الآية (٢٥) .

(٨) في (أ) [فيه] .

(٩) ينظر : شرح المفصل ١١٣/٤ ، شرح ابن عقيل ٧١/٤ ، شرح التصريح ٤٨١/٤ ، شرح الأشموني ١٣٤/٤ .

(١٠) في (أ) [كا] بدون "النون" ، والصواب ما أثبتناه .

(١١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

وتسع[١] عشرة (مَا مَعْهُمَا) ؛ أي : مع أحد وإحدى (فَعَلْتَ) من حذف "التاء" من عشر مع المذكر وإثباتها مع المؤنث (فَافْعَلْ قَصْدًا) نحو : " ثلاثة عشرَ رجلاً وتسع عشرة امرأة " ، (وَلِثَلاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا * بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا) ، من إثبات "التاء" في التذكير وحذفها في التأنيث كما كان يفعل بهما في الإفراد (وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ) وأول (عَشْرًا * اثْنَي إِذَا أُنْثَى تَشَا) في الأول (أَوْ ذَكَرَا) في الثاني (وَالْيَا) في اثنتي ، واثني (لِغَيْرِ الرَّفْعِ) ،وهو النصب والجر كـ " رأيتُ اثنتي عشرةَ امرأةً واثنيْ عشرَ رجلاً " (وَارْفَعْ) كلاً منهما (بِالأَلِفْ) نحو : " عندي اثنتا عشرة امرأة ، واثنا عشر رجلاً " فهذان [الجزآن[٢]] معربان إعراب[٣] المثنى وعجزهما مبنى على الفتح .

(وَالْفَتْحُ فِي جُزْءَيْ سِوَاهُمَا[٤] أُلِفْ) ؛ أي : وما سواهما العدد المركب فصدره [وعجزه[٥]] فهما مبنيان على الفتح[٦] .

(وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا) وهو العدد المفرد (بِوَاحِدٍ) فلا يكون مميزه إلاّ مفردًا منصوبًا (كَأَرْبَعِينَ حِينَا) . وعشرين رجلاً ، وهذه العقود الثمانية يستوي فيها المذكر والمؤنث ، ويعطف على النيف كـ " ثلاثة وعشرين رجلاً ، وثلاثًا[٧] وعشرين امرأةً " .

[٥٧/ع١] (وَمَيِّزُوا) عددًا (مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا * مُيِّزَ عِشْرُونَ) وإخوانه وهو المفرد المنصوب (فَسَوِّ بَيْنَهُمَا) في ذلك كأحد عشر رجلاً وتسعَ عشرةَ امرأةً .

(وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ) إلى غير تمييزه ما عدى اثْنَا[٨] عشرة ، واثنتي عشرة فإنهما لا يضافان ، (يَبْقَ الْبِنَا) في الجزأين كـ " هذه خمسةَ عشركَ[٩] " بفتح آخر الجزأين . (وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ) مع بقاء الصدر على بنائه ، فتقول[١٠] : هذه أحدَ عشركَ ، مع أحدَ عشر زيد ، برفع " عشر " وجره ونصب " أحد " فيهما .

---

(١) في (ب) [جمع] .

(٢) في (ب) [الخبران] .

(٣) أي رفعًا بـ "الألف" ، وبـ "الياء" نصبًا وجرًا .

(٤) في (أ) [سوى] وأثبتنا ما جاء في (ب) والألفية .

(٥) موجودة في (ب) ساقطة من (أ).

(٦) أي صدرهما وعجزهما مبنيان على الفتح نحو : " أحدَ عشرَ " بفتح الجزءين ، و " ثلاثَ عشرةَ " بفتح الجزءين .

(٧) في (ب) [وثلاثة] والصحيح ما أثبتناه .

(٨) في (ب) [اثنتي] .

(٩) في (ب) [هذه خمسة عشرَ] بدون الإضافة إلى الضمير ، والصحيح ما أثبتناه من (أ) .

(١٠) في (ب) [فيقول] .

(وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى * عَشْرَةٍ) اسمًا وازن فاعل (كفاعل) ؛ أي : كما يصاغ فاعل ، (مِنْ فَعَلاَ) نحو ضارب من ضرب[1] ،فيقال : ثانٍ[2] وثالث إلى عاشر[3].

(وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا) وهي الفارقة بين المذكر والمؤنث ، كـ " ثانية " إلى " عاشرة " . (وَمَتَى * ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا) . كـ " ثانٍ " إلى " عاشر " وهذا إذا استعملت اسم الفاعل الموضوع من العدد مفردًا ، (وَإِنْ تُرِدْ) به (بَعْضَ) (الَّذِي مِنْهُ بُنِي) بأن استعملته مع ما اشتق منه كـ " ثان مع اثنين ". (تُضِفْ) ؛ أي : فيجب إضافته (إِلَيْهِ) لكونه واحدا من العدد (مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ) ؛ أي : كما يلتزم إضافة البعض فيقال : " ثاني اثنين " إلى " عاشرِ عشرةٍ " و" ثانية اثنتين " إلى "عاشرة عشرٍ[4]" .

(وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا * فَوْقُ) بأن استعملته مع ما قبل ما اشْتُقَّ منه كـ " ثالث مع اثنين " .

(فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا) ؛ أي : فحكمه حكم اسم الفاعل إن كان بمعنى المضي ، وجبت إضافته وإن كان بمعنى الحال والاستقبال جازت إضافته ، وجاز تنوينه وإعماله كـ " هذا رابعُ ثلاثةٍ ، ورابعٌ ثلاثةً " ، و " هذه رابعةُ ثلاثٍ ورابعةٌ ثلاثًا " ؛ لأن المراد : [٥٧/ع٢]
هذا جاعل ثلاثة أربعة (وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ * مُرَكَّبًا) ؛ أي : وإذا قصدت صوغ الفاعل من المركب بمعنى بعض أصله كـ " ثاني اثنين " (فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ) صدر أولهما " فَاعِلٌ " في التذكير و " فَاعِلَه " في التأنيث ، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما " عشر " في التذكير " وعشرة " في التأنيث نحو : " ثاني عشرة اثنتي عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر ، وثانية عشرة ، اثنتي عشر" إلى "تاسعة عشرة ، تسع عشرة " بأربع كلمات مبنية ، والمركب الأول [مضاف[5]] للمركب الثاني إضافة ثاني إلى اثنين .

(أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ) ؛ أي : أو أضف فاعلاً بحالتيه من تذكير وتأنيث ، (إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي) ؛ وذلك بأن يقتصر على صدر الأول فيعرب لعدم التركـ

---

(١) في (ب) [زيد] .
(٢) في (أ) [ثاني] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .
(٣) بلا " تاء " في التذكير ، وبـ " تاء " في التأنيث .
(٤) في (أ) و (ب) [عشرة عشر] والصحيح ما أثبتناه .
(٥) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

ويضاف إلى المركب باقيًا بناؤه[١] نحو : " ثاني اثنين عشر " إلى " تاسع تسعة عشر ، وثانية اثنتي عشرة " إلى " تاسعة [تسع[٢]] عشرة " .

(**وَشَاعَ الإِسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا**) ؛ أي : اقتصر على التركيب الأول كـ " حادي عشر " (**وَنَحْوِهِ**) إلى تسعة عشر وحادية عشرة [إلى تسعة عشر[٣]] ، ويجوز حينئذ بناء صدره وعجزه وهو الأعرف وإعراب صدره مضافًا كعجزه مبنيًا ، وإعرابهما معًا مقدرًا حذف عجز الأول ، وصدر الثاني (**وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا**) .

(**وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ * بِحَالَتَيْهِ**) من تذكير وتأنيث (**قَبْلَ واوٍ يُعْتَمَدْ**) فيقول : الحادي والعشرون والحادية والعشرون إلى التاسع والتسعين ، والتاسعة والتسعين، وهو المراد ببابه ، وحادي وحاديه مقلوب[٤] واحد [وواحده[٥]] ، ولا يستعملان إلاَّ في نيف .

---

(١) في (أ) [بناءه] .

(٢) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٤) وأصله : " الحادو " أبدلت "الواو" " ياء " لوقوعها بعد كسرة ووزنه " العالف " حيث أُخرت " الفاء " على "اللام" .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(كَمْ وكَأَىِّ وكَذَا)

كم اسم[١] لعدد مبهم ولا بد لها من مميز[٢] مذكور وقد يحذف للعلم به[٣] وتنقسم [٥٨/ع١٦]
إلى استفهامية وخبرية مقصود بها التكثير ولكليهما الصدر .

(مَيِّزْ فِي الاستِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا) (مَيَّزْتَ عِشْرِينَ) ؛ أي : فالاستفهامية يكون مميزها كمميز عشرين وأخواته ، فيكون مفردًا منصوبًا (كَكَمْ شَخْصًا سَمَا) ، (وَأَجِزْ أنْ تَجُرَّهُ مِنْ) حال كونه (مُضْمَرًا) بشرط (إِنْ وَلِيَت كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرًا) ويجوز نصبه نحو : " بكم درهم[٤] أو بكم درهمًا اشتريت ثوبك " فإن لم يدخل عليها حرف جر[٥] وجب النصب .

(وَاستَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا) ؛ أي : والخبرية تمييز لجمع مجرورٍ ، (كَعَشَرَةْ) ؛ أي : كتمييز عشرة (أَوْ) بمفرد مجرور كتمييز (مَائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ) وكم (مَرَهْ) (كَكَمْ) الخبرية في الدلالة على التكثير (كَأَيِّ وكَذَا وَيَنْتَصِبْ * تَمْيِيزُ ذَيْنِ) نحو : كـ " أيٍّ رجلاً رأيت ، وملكت كذا درهمًا " .

(أَوْبِهِ) ؛ أي : بتمييز ذين (صِلْ مِنْ تُصِبْ) فيجر بها وهو الأكثر في كأين نحو : ﴿ وَكَأَيِّن[٦] مِّن قَرْيَةٍ[٧] ﴾ .

---

(١) كمْ اسم بدليل دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم : " على كمْ جذعٍ سقفت بيتك " .

(٢) نحو : " كم رجلاً عندك ؟ " .

(٣) نحو : " كم صمتَ " ؛ أي : كم يومًا صمت .

(٤) أي : "بكم من درهم" ، "من" مضمرة .

(٥) لم يذكر سيبويه جرّه إلا إذا دخل على " كم " حرف جرّ ؛ ليكون حرف الجر الداخل على " كم " عوضًا من اللفظ بـــ " من " المضمرة : جاء قوله في الكتاب ١٦٠/٢ : (وسألته – يعني الخليل – عن " على كم جذعٍ بيتك مبنيٌّ " ، فقال : القياسُ النصبُ وهو قول عامّة الناسِ ، فأمّا الذين جرُّوا فإنهم أرادوا معنى " من " ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفًا على اللسان وصارت " على " عوضًا منها) . ينظر : معاني القرآن للفراء ١٦٩/١ ، شرح التسهيل ٤١٩/٢ – ٤٢٠ ، شرح التصريح ٥١١/٤ .

(٦) (أي : مخفوض بـــ"الكاف" ، وصارت كأي بمعنى " كم " للتكثير ، والمعنى وكم من أهل قرية عتت عن أمر ربهم ، ثم أُقيمَ المضاف إليه مقام المضاف) إعراب القرآن للنحاس ٤٥٤/٤ – ٤٥٥

(٧) سورة الطلاق ، من الآية (٨) وهي في المصحف الكريم :﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ ﴾ وفي (أ) و (﴿ كَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ ﴾ وأثبتنا ما جاء في المصحف الكريم .

(الحِكَايَة[١])

(احكِ بأىّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ) ، (عَنْهُ بِهَا) ؛ أي[٢] : إذا سئل بأيّ عن مذكور منكر حُكى فيها (فِى الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ) ؛ أي : وقفًا ووصلاً ما للمسئول عنه من إعراب ، وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع ، فتقول لمن قال : " رأيتُ رجلاً وامرأةً وغلامين وجاريتين وبنتين وبنات أيًا وأيةً وأيَّيْنِ وأيَّتَيْنِ وأيِّينَ وأيَّاتٍ " .

(وَوَقْفًا احكِ مَا لِمَنْكُورٍ " بِمَنْ ") ؛ أي : وإن سُئل عنه بمن حكي فيها الوقف خاصة ما له من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما ، (وَالنُّونَ) من " مَنْ " (حَرِّكْ مُطْلَقًا) ؛ أي : بالحركات الثلاث .

(وَأَشْبِعَنْ) تلك الحركات حال الإفراد فقل لمن قال : جاء رجلٌ مَنُو[٣] ، ورأيت رجلاً[٤] مَنَا ، ومررتُ[٥] برجلٍ مَنِى .

(وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعْدَ) قول من قال لك : (لِى * إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ ، وَسَكِّنْ) [٥٨/ع٣]
"نون" التثنية (تَعْدِلِ) . وإنما كسرت هنا للضرورة ، (وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ) . بفتح "النون" وسكون "الهاء" .

(وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى) المؤنث (مُسْكَنَهْ) تقول : منْتَانْ بإسكان "النونين" ، (وَالْفَتْحُ) في هذه "النون" التي قبل " التاء " (نَزْرٌ) ؛ أي : قليلٌ ، (وَصِلْ التَّا والأَلِفْ* بِمَنْ بِإِثْرِ) قول من قال : (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ) فتقول[٦] : مَنَات ، (وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِينَ مُسْكِنَا) ؛ أي : بإسكان نون الجمع (إِنْ قِيلَ) لك (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا) وهذا كله في الوقف ، (وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ) فتقول[٧] : " مَنْ يا فتى " لقائل جميع ما تقدم .

---

(١) الحكاية في اللغة : المماثلة والمشابهة ، وفي الإصطلاح : تأدية اللفظ المسموع مجانسته على هيئته الأولى من غير تغيير . وهي ثلاث أنواع : حكاية الجمل وتختص بالقول ، وحكاية المفرد ، وتختص بالعلم ، وحكاية حال المفرد ، وتختص بـ " أى " و " منْ " الاستفهاميتين .
ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٠٨٩/٢ ، شرح التصريح ٥٢٣/٤ .

(٢) بعد [أي] في (ب) سطر غير مطابق للكلام [ولكثرة استعمال " التاء " يستغنى بتقديرها في بعض الأسماء] .

(٣) لمن قال : جاءني رجلٌ .

(٤) لمن قال : رأيتُ رجلاً .

(٥) لمن قال : مررتُ برجلٍ .

(٦) في (ب) [فيقال] .

(٧) في (ب) [فيقول] بـ " الياء " .

(وَنَادِرٌ مَنُونَ) وصلاً (فِي نَظْمٍ عُرِفْ) وهو[1] :

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُم ؟ ....

إذ القياس : مَنْ أَنْتُمْ .

(وَالعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ) ؛ أي : إذا سُئل عنه "بمن" حُكي إعرابه بعدها . (إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ) ؛ أي : بشرط أن لا يدخل عليها حرف عطف فتقول لمن قال : "جاء زيدٌ : مَنْ زيدٌ" ، بالرفع ، "ورأيت زيدًا : مَنْ زيدًا" ، بالنصب ، "ومررت بزيدٍ ، مَنْ زيدٍ" ، بالكسر ، فلو دخل عليها حرف العطف بطلت الحكاية . وقلت : " ومَنْ زيدٌ " بالرفع[2] في كل حال .

---

(١) البيت من الوافر وقائله : شمر بن الحارث الضبي ، وقيل سمير بن الحارث بالسين المهملة وعجزه:

.... فَقَالُوا : الجنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامَا

اللغة : عموا ظلامًا : دعاء مثل " عمو صباحا " ؛ أي : انعموا ظلامًا ، تحية المساء .

وجاء البيت في : الكتاب ٤١١/٢ ، المقتضب ٣٠٦/٢ ، شرح أبيات سيبويه ١٨٣/٢ ، الخصائص ١٣٩/١ ، تحصيل عين الذهب ٣٨٥ – ٣٨٦ ، النكت ٦٨٥/١ ، شرح المفصل ١٦/٤ ، رصف المباني ٤٣٧ ، شرح ابن عقيل ٨٨/٤ ، شرح التصريح ٥٣٠/٤ ، شرح الأشموني ١٧١/٤ ، خزانة الأدب ١٦٧/٦ .

والشاهد فيه قوله : " منون أنتم " يريد : " من أنتم " وجمع "منون" في الوصل ضرورة وإنما يجمع في الوقف .

(٢) على أنه خبر عن " مَنْ " أو مبتدأ خبره " مَنْ " .

(التَّأنيث)

هو فرع التنكير ، ولذا افتقر إلى علامة .

(عَلاَمَةُ التَّأنِيثِ تَاءٌ[1] أوْ ألِفْ) مقصورة أو ممدودة . (وَفِي أسَامٍ قَدَّرُوا[2] التَّا) أي : ولكثرة استعمال "التاء" يستغنى بتقديرها في بعض الأسماء عن [إظهارها[3]] . (كَالْكَتِفْ) واليد والعين ، (وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ : بِالضَّمِيرِ) ؛ أي : يعود الضمير إليه مؤنثًا نحو : "الكتف نهشتها" ، (وَنَحْوِهِ) ، مما يدل على التأنيث كوصفه[4] بالمؤنث نحو : "أكلتُ كتفًا مشوية" (كَالرَّدِّ) ردُّ " التاء " إليه (فِي التَّصْغِيرِ) نحو : " كُتَيْفَه " .

وأصل الغرض من زيادة هذه " التاء " الفرق بين المذكر والمؤنث ويكثر ذلك في الصفات [كـ[5]] " ظريف وظريفة " ونقل في الأسماء كـ " رجل ورَجُلَة " .

(وَلاَ تَلِي) ذا " التاء" حال كونها (فَارِقَةً) خمسة من الصفات فلا تلي (فَعُولاً • [٥٩/ع١] أصْلاً) ؛ أي : بمعنى "فاعل" لأنه أكثر منه بمعنى "مفعول" فهو أصل فيقال : "صبور وشكور" للمذكر والمؤنث وخرج الذي بمعنى مفعول إذ قد تلحقه كـ " أكُولَة " بمعنى : "مأكولَة " (وَلاَ) تلي (الْمِفْعَالَ[6]) .

فيقال : "مهذار[7]" لهما ، ولا (الْمِفْعِيلاَ) فيقال : "منطيق[8]" لهما ، (كَذَاكَ مِفْعَلْ) فيقال: "مِغْشَم[9]" لهما . (وَمَا تَلِيهِ • تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي) الأوزان (فَشُذُوذٌ فِيهِ) كـ"عدو وعدوة " . (وَمِنْ فَعِيلٍ) بمعنى "مَفْعُول[10]"، (كَقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ • مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التا تَمْتَنِعْ) ؛ أي : تحذف " التاء " الفارقة غالبًا كـ " مررت بامرأة[11] جريحٍ " . وقد تلحقه

---

(١) "التاء" على قسمين : متحركة ، وتختص بالأسماء كـ " قائمَة " وساكنة ، وتختص بالأفعال كـ"قامَتْ" شرح الأشموني ١٧٩/٤ .

(٢) " التاء " في التأنيث هي الأصل ، بدليل كثرة استعمالها ، ولذلك تقدر دون غيرها وقد أشار المصنف إلى تقديرها . ينظر في ذلك شرح الأندلسي ٢٠٢/٤ .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٤) في (ب) [كونه] .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٦) في (أ) [المفاعل] والصحيح ما جاء في (ب) والألفية وأثبتناه .

(٧) كثير الهَذَر ، وهو الهَذَيَانُ . ينظر : شرح ابن عقيل ٩٣/٤ .

(٨) المَنطِق : الكلام ، والمِنطِيق : البليغ . ينظر في لسان العرب مادة (نطق) ٣٥٤/١٠ .

(٩) بـ " الغين " و " الشين " المعجمتين ، وهو الذي لا ينتهي عمَّا يريده ويهواه من شجاعته . ينظر : شرح التصريح ١٤/٥ .

(١٠) في (أ) [مفعو] بنقص "اللام" .

في (أ) [بامرات] بـ " تاء " مفتوحة والصحيح ماجاء في (ب) وأثبتناه .

قليلاً كـ " خصلة حميدة " ؛ أي : محمودة . وإن كان بمعنى "فاعلاً" ولم يتبع موصوفة لحقته "التاء" ، نحو : "[هي[١]] امرأة كريمةٌ[٢] ، ورأيتُ قتيلةً[٣] " .

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ) نحو : "حبلى" ، (وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ أُنْثَى الغُرِّ) وهي "غراء " ولهما أوزان يعرفان بها فللمقصورة أوزان مشهورة ، وأخرى مستندرة (وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُولَى) (يُبْدِيهِ وَزْنُ) "فُعَلَى" نحو : (أُرَبَى) للداهية ، و"فُعْلَى[٤]" اسمًا كـ " بُهْمَى " أو صفة كـ " حُبْلَى " (وَالطُّولَى) أو مصدرًا كـ " رُجْعَى وفَعَلَى" اسمًا كـ " بَرَدَى[٥] " لنهر ، أو مصدرًا نحو : (مَرَطَى) لضربٍ من سير أو صفة كـ"حَيَدَى[٦]" يقال : "حمار حَيَدَى" ؛ أي : يَحِيدُ عن ظله لنشاطه .

(وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعًا[٧]) كـ " صَرْعَى " جمع "صَرِيع" ، (أَوْ مَصْدَرًا) كـ"دعوى " (أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى) و " فُعَالَى " (كَحُبَارَى) لطائر ، و " فُعَّلَى " نحو : (سُمَّهَى) للباطل ، و " فِعَلَّى " نحو : (سِبَطْرَى) لضرب من المشي ، و " فِعْلَى[٨] " مصدرًا نحو : (ذِكْرَى) أو جمعًا كـ " حِجْلَى " جمع حَجَلة ، و " فِعِّيلَى[٩] " نحو : (حِثِّيثَى) بمعنى الحثّ ، (مَعَ الكُفُرَّى) ؛ أي : و " فُعُلَّى " نحو : كُفُرَّى " لوعاء التمر .

(كَذَاكَ) " فُعَّيْلَى " نحو : (خُلَّيْطَى) للاختلاط (مَعَ الشُّقَّارَى) ؛ أي : و "فُعَّالَى[١٠] " نحو : "شُقَّارى" ، لنبتٍ .

(وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ) الأوزان المذكورة هنا وبعض أوزان منكورة في المطولات (اسْتِنْدَارًا) فيكون نادرًا وموضعه اللغة (لِمَدِّهَا) ؛ أي : وللممدودة أوزان كثيرة منها ما نبه عليها ومنها ما لم ينبه فمنها (فَعْلاَءُ) اسمًا كـ " صَحْرَاء " أو مصدرًا [٥٩/ع٢]

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٢) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ١٥٧/٤، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٤، من نسخة فلمية تحمل الأرقام التالية ٨٠٣٧ ، ٨٠٣٨ ، ٨٠٣٩ ، ٨٠٤٠ ، هذه النسخة محفوظة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

(٣) وقد حذفت " التاء " منه قليلاً ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ سورة الأعراف من الآية (٥٦) .

(٤) في (ب) [فعلا] .

(٥) نهر بدمشق " نهر بردى " .

(٦) في (أ) [حيدا] بـ "الألف" والصحيح ما جاء في (ب).

(٧) في (أ) [جمعى] .

(٨) بكسر الأول ، وتسكين الثاني ، وفتح الثالث .

(٩) في (ب) [فعلى] .

(١٠) ينظر : ص٧٤-٧٥ من الدراسة .

كـ " رغباء " أو جمعًا في المعنى كـ " ظرفاء " ، أو صفة أنثى " أفعَل " كـ " حمراء " أو غيره كـ "ديمة هَطْلاء " ، و (**أَفْعِلاَءُ * مُثَلَّثَ**[١] **الْعَيْنِ**) كقولهم للرابع من أيام الأسبوع "أَرْبُعَاء" بفتح " الباء " وكسرها وضمها ، (**وَفَعْلَلاَءُ**[٢]) كـ " عَقْرَبَاء " لمكان (**ثُمَّ فِعَالاَ**[٣]) كـ "قِصَاصَا" للقِصَاص ، (**فُعْلُلاَ**) كـ " قُرفُصَاء " ، (**فَاعُولاَ**) كـ "عَاشُورَاء" (**وَفَاعِلاَءُ**) كـ " قاصِعَاء " لجحر اليربوع ، (**فِعْلِيَا**) كـ " كِبرِيَاء " ، (**مَفْعُولاَ**) كـ "مَشْيُوخَاء " ، جمع شيخ .

(**وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالاَ**) ؛ أي : و " فَعَالاَ " مضموم العين كـ " دَبُوقَاء[٤] " "للدبق[٥] " ومفتوحها كـ " بَرَاساء " يقال : من أي البَرَاساء هو ؟ ؛ أي : من أي الناس ؟ ومكسورها كـ " كَثِيرَاء " .

(**وَكَذَا * مُطْلَقَ " فَاءِ " فَعَلاَءُ أُخِذَا**) ؛ أي : و " فَعَلاء[٦] " مضموم " الفاء " كـ "خُيَلاَء " للكبر[٧] ، ومفتوحها كـ " جَنَفَاءَ[٨] " اسم مكان ، ومكسورها كـ " سِيَرَاءَ " لبُرْدٍ فيه خطوطٌ صُفْر .

---

(١) في (ب) [مثلثًا] .

(٢) في (ب) [وفعلاء] والصحيح ما أثبتناه .

(٣) في (ب) [فعالى] .

(٤) في (أ) [دوبقا].

(٥) في (ب) [للعذره].

(٦) في (أ) [فعل].

(٧) في (أ) [الكبر] .

(٨) في (أ) و (ب) [خففاء] والصحيح ما أثبتناه .

(المَقْصُورُ والمَمْدُودُ)

المقصور هو الاسم الذي حرف إعرابه ["ألف" لازمة ، والممدود هو الاسم الذي حرف إعرابه[١]] "همزة" قبلها "ألف" زائدة ، وكلاهما مقيس ومسموع .

(إذَا اسْمٌ) من الصحيح (اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ * فَتْحًا) ؛ أي : فتح ما قبل آخره (وكَانَ ذَا نَظِير) من المعتل الآخر (كَالأَسَفْ) ؛ أي : كـ " أسِفَ[٢] أسَفًا " فإن نظيره من المعتل " جَوِيَ جَوًا " ، (فَلِنَظِيرِهِ المُعَلّ[٣] الآخِرِ) ، (ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرٍ) وتلخيصه : أن المقصور القياسي : كل اسم معتل الآخر له نظير من الصحيح يطرد فتح ما قبل آخره ، (كَفِعَلٍ) بكسر " الفاء " ، (وَفُعَل) بضمها وفتح عينهما ، (فِي جَمْعِ مَا * كَفِعْلَةٍ) بكسر " الفاء " نحو : "مِرى جمع مِرْيَة" ، (وَفُعْلَة) بضمها (نَحْوُ الدُّمَى[٤]) جمع دُمْيَة[٥] ، فإن نظيرهما من الصحيح " قُرَب " جمع " قُرْبَة " ، (وَمَا) ؛ أي : الاسم الصحيح إذا (اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ) ؛ أي : زيادة قبل آخره .

(فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ) من المعتل الآخر (حَتْمًا عُرِفْ) ، فالممدود القياسي إذًا كل معتل الآخر له نظير من الصحيح مطرد زيادة التي قبل آخره ، (كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا) (بِهَمْزِ وَصْلٍ) ؛ أي : الذي أوله[٦] "همزة" وصل (كَارْعَوَى) "ارْعِواءً" ، (وكَارْتَأَى) "ارتِياءً" ، فإن نظيرهما ، من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره "ألفا" ، كـ " انطلق انطلاقًا " ، و " اقتدر اقتدارًا " والمعتل الآخر . [٦٠/ع١]

(العَادِمُ النَّظِيرِ) من الصحيح الذي يطرد فتح ما قبل آخره أو زيادة " ألف " قبل آخره حال كونه[٧] (ذَا قَصْرٍ وذَا * مَدٍّ) لا يؤخذ قصره ومده إلا (بِنَقْلٍ) فالمقصور[٨]

(١) موجودة في (ب) ساقطة من (أ)

(٢) على وزن " فَعِلَ " بفتح " الفاء " وكسر " العين " ، فإنه يكون " فَعَلاً " بفتح " الفاء " و " العين " .

(٣) في (أ) [المعتل] ، وفي (ب) والألفية كما أثبتناه .

(٤) في (أ) و (ب) [الدما] والصحيح ما جاء في الألفية وأثبتناه .

(٥) الدُّمَى : جمع دُمْيَة ، وهي الصور المنقوشة في الحائط وتطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه . ينظر : شرح التصريح ٣٥/٥ ، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) لاسماعيل بن حماد الجوهري ٢٣٤٠/٦ ، تحقيق : أحمد عبد الغفور العطار ، دار الكتاب العربي ، مصر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

(٦) في (ب) [أول] بدون " الهاء " .

(٧) في (ب) [لكونه].

(٨) في (ب) [والمقصور].

سماعًا[١] ، (كـ " الحِجَا[٢] ") وهو العقلُ ، والممدود سماعًا[٣] (كالحِذَا) وهو النعل .

(وقَصرُ ذِي المَدِّ اضطِرَارًا مُجمَعٌ * عَلَيهِ) ؛ أي : على جوازه[٤] ، (والعَكسُ) وهو مد المقصور (بِخُلْفٍ يَقَعُ) ؛ أي : اختلف في جوازه[٥] فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون مستدلين بقوله[٦] :

.... قَدْ عَلِمَتْ أُختَ بني السِّعْلاءِ

فمد " السعلا[٧] " وهي مقصورة .

---

(١) ومنه الثَّرَى : التراب ، والسَّنَا : الضوء .

(٢) في (أ) و (ب) [الحج] والصحيح ما جاء في الألفية وأثبتناه .

(٣) ومنه : الفَتَاءُ ، حَدَاثَةُ السِّنِّ ، والسَّنَاء : الشرف ، والثراء : كثرة المال .
ينظر : شرح ابن عقيل ١٠٢/٤ ، شرح التصريح ٣٨/٥ – ٣٩ .

(٤) أي : لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة .
ينظر : شرح التصريح ٣٩/٥ – ٤٠ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (١٠٩) ٧٤٥/٢ ، شرح المفصل ٤٢/٦ ، شرح التصريح ٤١/٥ .

(٦) الرجز من المشطور وهو لأعرابي من أهل البادية ، وقيل لأبي المقدام الراجز ، وفي رواية :

.... قد عَلِمَتْ أمَّ أبي السِّعلاءِ

وبعده قوله : وَعَلِمَتْ ذَاك مَعَ الجَراءِ .

اللغة : السِّعلاء – بكسر " السين " وسكون " العين " – أصله السعلاة ، قيل : هي الغول ، وقيل: ساحرة الجن ، وتجمع على السعالى ، والعرب تشبه المرأة العجوز بالسعلاة .

ينظر : لسان العرب مادة (ل هـــ ا) .

وجاء البيت في : الإنصاف ٧٤٦/٢ ، م(١٠٩) ، شرح المفصل ٤٢/٦ ، لسان العرب مادة (ل هـــ ا).

والشاهد فيه قوله : " السعلاء " مقصورة في الأصل ، ومدّة لضرورة الشعر .

(٧) في (ب) [السعلى].

(كَيْفِيَةُ تَثْنِيَةِ المَقْصُورِ[1] والمَمْدُودِ[2] وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا)

(آخِرَ مَقْصُورٍ) وهو "الألف" (تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا) ؛ أي : إذا ثنيت المقصور فاجعل "ألفه" " ياء " (إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا) ؛ بأن كانت "ألفه" رابعة فصاعدًا كـ"مَلْهَى مَلْهَيَان " (كَذَا) الثلاثي (الَّذِى اليَا أَصْلُهُ) ؛ بأن كانت "ألفه" منقلبة عن " الياء" (نَحْوُ الْفَتَى) والرحا ، فإنها تقلب " ياء " أيضًا تقول : " فَتَيَانِ ورَحَيَان " .

(وَالْجَامِدُ الَّذِى أُمِيلَ) ؛ أي : وكذا تقلب " ياء " في الثلاثي الذي لا اشتقاق له حتى يعلم أصل "ألفه" ، فجهل أصلها ، إلاّ أنه سُمعت فيه الإمالة (كَمَتَى) علمًا تقول : "مَتَيان[3] " (فِى غَيْرِ ذَا) الذي ذكر ، (تُقْلَبُ وَاوًا الأَلِف) وهو الثلاثي الذي "ألفه" منقلبة عن " واو " كـ " عصى ، عَصَوانِ " ، والثلاثي الذي ألفه مجهولة الأصل ولم يمل [كإلى[4]] علمًا " إِلَوَانِ " (وَأَوْلِهَا) ؛ أي : "الألف" بعد قلبها " ياء " أو " واوًا" (مَا كَانَ [٦٠/ع٢] قَبْلُ) في أول الكتاب (قَدْ أُلِفْ) من علامة التثنية وهي " ألف " و " نون " في الرفع و"ياء" و " نون " في النصب والجرّ (وَمَا) كانت من الممدود "همزته[5]" للتأنيث (كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثَنِّيَا) فتقول : "صحراوان[6]" ، وما كانت "همزته" للإلحاق (نَحْوُ عِلْبَاءٍ) أو منقلبة عن أصل نحو : (كِسَاءٍ) أصله " كساو " (وَحَيَا) ؛ أي : وحَيًا أصله "حياء[7] ".

---

(١) الاسم المقصور : اصطلاحًا : هو الاسم المعرب الذي ينتهي " بألف" لازمة سواء أُكتبت بصورة "الألف" نحو : العصا ، أم بصورة " الياء " نحو: " الفتى " .
ويعد من أقسام الاسم المعتل ، ويسمى المعتل المقصور . ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي ١٣١/١ ، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص٧١ ، للدكتور جورج متري ، وهاني جورج تابري ، مكتبة لبنان – بيروت ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(٢) الاسم الممدود : اصطلاحًا : هو أحد أنواع الاسم المعتل ، وهو اسم معرب آخره "همزة" قبلها "ألف" زائدة نحو : "سماء ، حمراء" ، ويسمى الممدود . ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي ١٣٥/١ الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص٧٢ .

(٣) في (ب) [بتيان].

(٤) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٥) في (أ) [همزة] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٦) في (أ) [صحروات] بـ " التاء " ، والصحيح ما أثبتناه .

(٧) وقد قصر للضرورة .

(بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ) ؛ أي : فيجوز في "همزته" وجهان قلبها " واوا " فتقول "علْيَاوَانِ وكِسَاوَانِ وحَيَاوَانِ " وإبقاؤها من غير تغيير فتقول : " علْيَاءَانِ[١] وكِسَاءَانِ[٢] وحَيَاءَانِ[٣] " ، (وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ) من أقسام الممدود[٤] (صَحِّحْ) "همزته" في التثنية وذلك [ما[٥]] "همزته" أصلية [كـ " قُرَّاء ووُضَّاء " فتقول[٦]] : " قُرَّاءَان ووُضَّاءَان " .

(وَمَا شَذَّ) على خلاف ما ذكر من المقصور والممدود ، (عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ) فلا يقاس عليه كقولهم في " الخوزلا[٧] الخَوْزَلاَنِ " ، وفي " حَمْرَاء حَمْرَايَانِ[٨] " و القياس "الخَوزَلَيَان[٩] وحَمْرَاوَان[١٠] " .

(وَاحذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فِى جَمْعٍ) ؛ أي : إذا جمعته الجمع الذي (عَلَى حَدّ المُثَنَّى) وهو جمع المذكر السالم ، (مَا بِهِ تَكَمَّلاَ) وهو "الألف" (وَالْفَتْحَ) الذي قبل "الألف" (أَبْقِ) إذا حذفتها (مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ) فتقول : " موسَوْن[١١] " رفعًا و " مُوْسَيْنَ" نصبًا وجرًا ، (وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ) (فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا) ؛ أي : فاقلب "ألفه" كما قلبتها (فِى التَّثْنِيَةْ) إن كانت رابعة[١٢] فصاعدًا قلبت " ياء " كـ " حُبْلَيَات[١٣] " وإن كانت ثالثة فعلى التفصيل المتقدم .

---

(١) في (ب) [عليأن] .

(٢) في (ب) [كسآن] .

(٣) في (ب) [وحيأن] .

(٤) في (أ) [المدود] والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٧) في (أ) و (ب) [الخوزلا] وفي ابن عقيل [الخوزلي] بـ "ألف" مقصورة ، وهو الصواب .
الخوزلان : تثنية " خوزلي " نوع من المشي فيه تبختر ، والقياس "خوزليان" بإثبات "الياء" .
ينظر : لسان العرب مادة (خزل) .

(٨) في (أ) [حمراوات] بـ " التاء " .

(٩) في (أ) [الخوزليات] بـ " التاء " .

(١٠) في (أ) [حمراوات] بـ " التاء " .

(١١) في " موسى " .

(١٢) أي : "الألف" وقعت رابعة .

(١٣) في جمع " حُبْلَى " .

(وَتَاءَ ذِى التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَةْ) ؛ أي : وإن كان بعد ألف المقصور " تاء[١] " وجب [حينئذٍ[٢]] حَذْفُهَا ، فيقال في " فتاة فَتَيَات " والممدود يعامل في الجمعين معاملته في [١٦/ع١] التثنية (وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِيَّ) حال كونه (اسْمًا) إذا جمعته بـ " ألف " وتاء " ، (أَنِلْ * إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ) ، فتفتح العين إن كانت " الفاء " مفتوحة[٣] ، وتضم إن كانت مضمومة[٤] وتكسر إن كانت مكسورة[٥] .

(إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا) ؛ أي : وذا[٦] بشرط أن يكون الاسم ساكن العين مؤنثًا ولا فرق في ذلك بين ما كان (مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ) كـ " جَفْنَة وغُرْفَة وسِدْرَة " (أَوْ مُجَرَّدًا) كـ " دَعْد وجُمْل وهِنْد " تقول : " جَفَنَات وغُرُفَات وسِدِرات ودَعَدَات وجُمُلَات وهِنِدَات " .

(وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ) ؛ أي : وما كانت "العين" فيه تتلو " فاء " غير مفتوحة كـ " هِنْد وجُمْل " سكن عينه إن شئت (أَوْ * خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ) تقول : " هِنْدَات وهِنَدَات " بسكون " النون " وفتحها .

(فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا) وخرج بالسالم "العين" معتلها ومشدودها[٧] ، وبالثلاثي غيره وبالاسم الصفة وساكن العين محركها[٨] . ففي هذه تبقى " العين " على ما كانت قبل الجمع وبالمؤنث المذكر فإنه لا يجمع بـ " ألف " و " تاء " .

(وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ) " العين " " الفاء " فيما كان مكسور "الفاء" ، وكانت "لامه" "واوًا" كما في (نَحْوِ ذِرْوَةْ[٩]) أو كان مضمومها ، ولامه "ياء" وذلك نحو : (زُبْيَةْ[١٠] ، وَشَذّ

---

(١) أي : " تاء " الاسم .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٣) أتبعت "عينه" " فاءه" في الحركة مطلقًا فتقول في " دَعْد " " دَعَدَات " .

(٤) فتقول في " بُسْرَة " " بُسُرَات " ، بضم " الفاء " و " العين " .

(٥) فتقول في " كِسْرَة " " كِسِرَات " ، بكسر " الفاء " و " العين " .

(٦) في (أ) [وإذا] .

(٧) في (أ) [ومشددها] .

(٨) في (ب) [مركها] بسقوط "الحاء" .

(٩) " ذِرْوَة " : - بكسر "الذال" وضمها - من كل شيء أعلاه ، والجمع " الذُّرى " بالضم .
ينظر : لسان العرب مادة (ذرا) .

(١٠) " زُبْيَة " : حفرة في موضع عال يصاد فيها الأسد ، والجمع " أزابيُّ " .
ينظر : لسان العرب مادة (زبي) .

كَسْرَ) "الراء"[1] إتباعًا في " جِرِوات[2] " جمع (جِرْوَة) لما فيه من الكسرة قبل " الواو " (ونَادِرٌ[3] ، أوْ ذُو اضْطِرَارٍ[4]) ما ورد من هذا الباب (غَيْرُ مَا " قَدَّمْتُهُ) ؛ أي : مخالفًا له (أوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى) ؛ أي : ويكون لغة قوم[5] .

---

(١) في (ب) [الياء] والصحيح ما أثبتناه .

(٢) أي : بكسر " الفاء "و " العين " .

(والجرو – بكسر "الجيم" وسكون "الراء" – ولد الكلب ، والسباع ، والفتح والضم لغة ، قال ابن السكيت والكسر أفصح ، وقال في البارع ، الجرو الصغير من كل شيء ، والجروة أيضًا الصغيرة من القثاء شبهت بصغار أولاد الكلب للينها ونعومتها ...) . المصباح المنير للفيومي ص٣٨ ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٧م ، وينظر : لسان العرب مادة (جرى) .

(٣) فمن النادر كقولهم في " جِرْوَة " " جِرِوَات " بكسر "الفاء" و "العين" .

(٤) ومن الضرورة قوله :

وَحُمِّلْتُ زَفْرات الضُّحَا ، فَأَطَقْتُهَا ... وَمَالِي بِزَفَرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ

فسكن "عين" "زَفْرَات" ضرورة ، والقياس فتحها إتباعًا لـــ "الفاء" .

(٥) ومن المنتمي إلى قوم العرب وهو قول هذيل – وهم إحدى قبائل خندف العدنانية وهم بنو هذيل بن مدركه ، وديارهم بالسروات ولهم أماكن في أسفلها من جهات نجد – في " جَوْزَة وَبَيْضَة " ونحوهما : " جَوَزَات وبَيَضات " بفتح "الفاء" و"العين" ، والمشهور في لسان العرب تسكينُ "العين" إذا كانت غير صحيحة .

ينظر : شرح ابن عقيل ١١٢/٤ -١١٣ ، شرح التصريح ٦٤/٥ ، شرح الأشموني ٢١٨/٤ .

وينظر : تاريخ ابن خلدون ٣١٩/٢ [قبيلة ، هذيل] .

(جَمْعُ التَّكْسِيرِ)

وهو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير بناء الواحد ، تغييرًا ظاهرًا كـ " رجال" أو مقدّر كـ " فُلْك " للمفرد[1] والجماعة ، وهو قسمان : جمع قلة ، وجمع كثرة .

(أَفْعِلَةٌ) كـ " أَرْغِفَة " ، (أَفْعُلُ) كـ " أَبْحُر " (ثُمَّ فِعْلَة) كـ " فِتْيَة " ، (ثُمَّتَ أَفْعَالٌ) كـ " أَفْرَاس " ، هذا الأربعة (جُمُوعُ قِلَّة) وهو من ثلاثة إلى عشرة ، [٦١/ع٣] وما عداها جمع كثرة ، وهو ما فوق العشرة إلى غير نهاية ، ويستعمل كلٌّ منهما موضع الآخر مجازًا .

(وَبَعْضُ ذِي) الأوزان التي للقلة[2] (بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي) ؛ أي : قد يستغنى بوضعه[3] عن مثال الكثرة[4] (كـ " أَرْجُلٍ ") في " رِجْل " ولم يجمعوه على مثال كثرة .

(وَالْعَكْسُ جَاءَ) وهو أنه قد يستغنى بوضع مثال[5] الكثرة عن مثال القلة[6] [(كـ" الصُّفِي[7] ") في صفات للحجر الأملس ، ولم يجمعوه على مثال قلة[8]] .

(لِفِعْلٍ اسمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ) ؛ أي : فـ " أَفْعُلُ " يكون جمعًا لاسم صحيح "العين" على وزن " فَعْل " كـ " فَلْسٍ وأَفْلُسٍ " وجاء " عَبْد وأَعْبُد " ، وإن كان صفة لغلبة الاسمية وشذَّ من معتل "العين" نحو : " ثَوْبٍ وأَثْوابٍ " .

---

(١) مذهب سيبويه أن " فلك " جمع تكسير وتقدر فيه زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع ، فـ"فلك " إذا كان واحدًا كـ " قفل " وإذا كان جمعًا كـ " بَدَن " .
ينظر : غاية الرجاء في تصريف الأسماء ص١٢٤- ١٢٥ .

(٢) في (ب) [للقلا] .

(٣) في (ب) [يوصف] .

(٤) ونحو : "عَنَق وأعنَاق" ، و"فؤَاد و أفئِدَة" . ينظر : شرح ابن عقيل ١١٥/٤ .

(٥) في (ب) [موضع] .

(٦) ونحو : "قلب وقُلُوب" ، و"رَجُل ورِجَال" .

(٧) (يريد جمع " صفات " للحجر الأملس ، وظاهر كلامه : إطلاقها في موضع للقلة ، مجازًا ، ولا يحمل كلامه على أنه عدم جمع القلة من " صفاة " واستغنى عنه " بصفِيّ " لأن أهل اللغة قد نقلوا منهم الجوهري) . شرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٢٢٣/٤ ، وينظر : كتاب سيبويه ٢٠/٣ التصريح ٧٢/٥ ، الصحاح (صفا) .

(٨) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(وللرُّباعِيِّ اسمًا أيضًا يُجْعَلُ) ؛ أي : ويجعل " أفعُل " أيضًا جمعًا لكل اسم رباعي (إنْ كانَ) مؤنثًا وقبل آخره مدة ، (كـ " العَنَاقِ[1] وَالذِّرَاعِ) تقول[2] : "عناق وأعنُق ، وذراع وأذرُع" ، وكذا ما وافقهما (في " مدٍّ " ، وتأنيث ، وعدِّ الأحرُف) كـ " يمين[3] وأيمُن " (وَغَيْرُ مَا أفعُلُ فيه مُطَّرِدْ) ؛ أي : وغير ما اطرد فيه "أفعُلُ" (مِنَ الثلاثي) بشرط كونه (اسمًا بأفعالٍ يَرِد) ؛ أي : يجمع على " أفعالٍ " كـ " ثوب وأثواب " و " حمل وأحمال " و " عضد وأعضاد " و " جمل وأجمال " و " عنب وأعناب " و " إبل وآبال " و " قفل وأقفال " .

وأمّا ما اطرد فيه " أفعُلَ " وهو "فَعْل[4]" الصحيح "العين" فلا يجمع على " أفعال " إلا نادرًا كـ " فرخ وأفراخ " (وَغَالبًا أغْنَاهُمُ فِعْلانُ " في فُعَلٍ) [أي : والغالب في "فُعَل[5]" جمعه[6]] على " فِعْلان " بكسر " الفاء " (كقولِهِمْ) في صُرَد (صِرْدَانُ) ، وقد جاء بعضه على " أفعَال " كـ " رُطَب وأرطاب[7] " (في) جمع (اسمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بمَدٍّ " ثالثٍ) ؛ أي : ثالثه مدة .

(افْعِلَةٌ[8] عَنْهُمُ اطَّرَدْ) كـ " طَعَامٍ وأطعمة " (وَالزَمْهُ) ؛ أي : " أفعِلَه " (في) جمع (فَعَالٍ ، أوْ فِعَالٍ) بفتح " الفاء " الأولى ، وكسر الثانية إن كانا (مُصَاحِبَي تَضْعِيف) كـ " بَتَات وأبتَّة " و " زمام وأزمَّة " ، (أوْ) مصاحبي (إعْلالٍ) ؛ بأن يكونا معتلي[9] "اللام[10]" كـ " قباء وأقبِيَة " ، و" إناء وآنية " ، ومن أمثلة جمع الكثرة (فُعْلٌ) بضم "الفاء" (لِنَحْوِ أحْمَرٍ وَحَمْرَا) مما جاء على "أفعلَ و فعلى " وصفين متقابلين فتقول[11]

---

(١) العَنَاق : الأنثى من أولاد المعزى إذا أتت عليها سنة ، وتقول في العدد الأقل ثلاث أعنُقٍ وأربع أعنُقٍ . ينظر : لسان العرب مادة (عنق) .

(٢) في (ب) [يقول] .

(٣) في (أ) [كمين] .

(٤) بفتح "الفاء" وسكون "العين" .

(٥) بضم "الفاء" وفتح "العين" .

(٦) موجودة في (ب) ساقطة من (أ).

(٧) في (ب) [أرطب] .

(٨) " أفعِلَة " – بكسر " العين " – وهو جمع لاسم مذكر رباعي ، بمدة "ألف" أو" ياء" أو "واو" قبل الحرف الآخر سواء كان مفتوح "الفاء" أم مكسورها ، أم مضمومها فـ "الألف" مع فتح "الفاء" نحو: "طَعَام" ، ومع كسرها نحو : "حِمَار" ، ومع ضمها نحو : "غُرَاب " . ينظر : شرح التصريح ٥/٨٠-٨١ .

(٩) في (ب) [معتل] .

(١٠) أي : ما كان "لامه" "واوًا" أو "ياء" .

(١١) في (ب) [فيقول] .

فيها[1] "حُمْر[2]" " (وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى) هذا هو رابع جموع القلة ولم يطرد في شيء من الأبنية ، وإنما هو محفوظ في نحو : " فَتَى وفِتْيَة " و " شَيْخ وشِيخَة " و " غُلَام وغِلْمَة" و" غَزَال وغِزْلَة " و " صَبِي وصِبْيَة " ، ومن أمثلة جمع الكثرة (فُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ ، بِمَدّ) (قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامِ إعْلَالاً فَقَدْ) ؛ أي : بمدة قبل آخره صحيح "اللام" .

(مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمّ ذُو الأَلِفْ) [أي[3]] فإن[4] كانت مدته " ألفًا" اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفًا كـ " قَذَال وقُذُل " ، وإن كانت "ياء" أو "واوًا" لم يشترط فيه غير ذلك كـ " قَضِيب وقُضُب " و " عَمُود وعُمُد " ، وخرج الصفة ، وغير الرباعي والعاري عن المدة ، ويعدم التضعيف في ذي "الألف" نحو : " ثُبَات " وفي الأعم إشارة إلى أنه ورد " عِنَان[5] وعُنُن " شاذًا[6] ، ومن أمثلة (فُعَلٌ جَمْعًا لِفُعْلَة عُرِفْ[7]) أي : ويطرد جَمْعًا لِفُعْلَة نحو : " غُرْفَة وغُرَف " ، و"الفُعْلى" مؤنث " أَفْعَل " كما في (نَحْوِ كُبْرَى) و"كُبَر " ، (وَلِفِعْلَة فِعَلْ) ؛ أي : ومن أمثلته " فِعَلٌ " وهو مطرد في " فِعْلَة[8] " اسمًا تامًا كـ"فِرْقَه وفِرَق[9]" فخرج الصفة ونحو : "رِقَة " فإن أصله " وِرقة[10] " .

(وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ) ؛ أي : جمعُ "فِعْلَة" بكسر "الفاء" (عَلَى فُعَلْ) بضمها كـ " حِلْيَة وحُلَى[11] " وهو شاذ ، (فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ) ؛ أي : ومن أمثلته "فُعَلَة" بضم "الفاء" وهو مطرد في وصف على فاعل معتل "اللام" لمذكر عاقل [كرَام ورُمَاة[12]] ومن أمثلته "فَعَلَه" بفتح "الفاء" ([وَشَاعَ[13]]) في وصف على فاعل صحيح

---

(1) في (ب) [فيهما] .

(2) بضم "الحاء" وسكون "الميم" .

(3) موجودة في (ب) ساقطة من (أ).

(4) في (ب) [وإن] .

(5) عنان : المعان . ينظر : لسان العرب مادة (عنن) .

(6) في (ب) [شاد] بدون "الألف" .

(7) في (أ) و (ب) جاء [فُعَلٌ لِفُعلَة جَمْعًا عُرِف] بتقديم فعلة على جمعًا والصحيح ما أثبتناه ، ويؤيده ما جاء بعده من شرح .

(8) بكسر "الفاء" ، وسكون "العين" .

(9) و"حِجّ وحِجَج" ، و"كِسْر وكِسَر" .

(10) ومثلها " زنة وعِدة " ؛ فإنهما نقصا "الفاء" وعوض منها "التاء" .

(11) في (ب) [حلا] .

(12) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(13) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

"اللام" لمذكر عاقل وذلك (نحوَ : " كاملٍ وَ كمله ") ، ومن أمثلته[1] (فَعْلَى) جمع (لِوَصْفٍ) على " فَعِيلٍ " بمعنى "مَفْعُول " دال على هلاك أو توجُّعٍ (كقتيل) و " قتْلَى " و"أسير وأسْرَى " ، (وَزَمِنٌ • وَهَالِكٌ ، وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ) ؛ أي : ويلحق به ما أشبهه في المعنى من " فَعِيل " بمعنى " فَاعِل " كـ " مريض ومرضى " ، ومن " فَعِل[2] " كـ "زَمِن وزَمْنَى" و " فَاعِل " كـ " هالك وهلكى " و " فعيل " كـ " ميت وموتى " ، (لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لامًا فِعَلَة) ؛ أي : ومن أمثلته[3] " فِعَلَة " جمع لاسم صحيح "اللام" على " فُعْل[4] " كـ " دُرْج ودِرَجَة " (وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وفِعْلٍ قَلَّلَهْ) ؛ أي : وقد جاء ذا [البناء[5]] قليلاً جمعًا لـ "فِعْل" كـ " قِرْد[6] وقِرَدة " ولـ " فَعْل " كـ " غَرْد[7] وغِرَدَة " .

ومن أمثلته (فُعَّلٌ) جمع (لِفَاعِلٍ وفَاعِلَة) بشرط أن يكونا (وَصْفَيْنِ) صحيحي "اللام" (نَحْو عَاذِلٍ) وعُذَّل (وعَاذِلَه) وعُذَّل (وَمِثْلُهُ الفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا) ومن أمثلته "فُعَّال " وهو مثل " فُعَّل " في المذكر خاصة ، فيطرد في وصف صحيح "اللام" على "فَاعِل" كـ " عَادِل وعُدَّال[8] " ، [وندر[9]] في المؤنث كـ "صادّه وصُدَّاد " .

(وَذَان) ؛ أي : "فُعَّل " و " فُعَّال " (فِي) جمع "فَاعِل" (الْمُعْتَلّ[10] لامًا نَدَرَا) كـ" غَازٍ وغُزَّى[11] وغُزَّاء " .(فِعَالٌ[12] وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا) ؛ أي : ومن أمثلة[13] " فِعَال" وهو مطرد في " فَعْل وفُعْلَة " اسمين كـ " كَعْب وكِعَاب " و " قَصْعَة وقِصَاع " أو وصفين كـ " صَعْب وصِعَاب " و" خَدْله[14] وخدال " .

---

(١) في (ب) [أمثلة] .

(٢) بفتح "الفاء" وكسر "العين" .

(٣) في (ب) [أمثلة] .

(٤) ضم "الفاء" وسكون "العين" .

(٥) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٦) ينظر : المقرب ١٠٨/٢ ، شرح الشافية ٩٣/٢ .

(٧) غرد : ضرب من الكماة وقيل هي الصغار منها ، وقيل هي الرديئة منها ، والجمع "غِرَدَة" . ينظر : لسان العرب مادة (غرد) .

(٨) بضم "العين" وتشديد "الدال" .

(٩) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(١٠) في (أ) و (ب) كما ذكرنا وفي الألفية [المعل] والمعنى واحد .

(١١) ينظر : شرح الشافية ١٥٥/٢ .

(١٢) في (ب) [فعلة] :

(١٣) في (ب) [أمثلته] .

(١٤) خدلة وخِدال ، ومعنى الخدلة : الممتلئة الساقين والذراعين . ينظر : لسان العرب مادة (خدل).

(وَقَلَّ فيما عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا) كـ " ضَيْف وضِيَاف " و " ضَيْعة وضِيَاع "

(وَفَعَلٌ أيضًا لَهُ فِعَالُ) ؛ أي : ويطرد " فِعَالُ " في " فَعَلٌ " أيضا بثلاثة[1] شروط[2] :

(ما لَمْ يَكُنْ فِي لامِهِ اعْتِلالُ) . (أَوْ يَكُ مُضْعَفًا) ، والثالث كونه اسمًا كـ " جَبَل وجِبَال"

(وَمِثْلُ فَعَلٍ • ذُو التَّا) ؛ أي : ويطرد في " فَعَلة " كإطراده في " فَعَل " كـ " قَصَعة وقِصَاع " ويشترط فيه ما اشترط في " فَعَل[3] " .

(وَفَعْلٌ مَعَ فِعْلٍ ، فَاقْبَلِ) ؛ أي : ويطرد في " فِعْل[4] " كـ " قِدْح وقِدَاح " وفي "فُعْل[5] " كـ " رُمْح ورِمَاح " ، (وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ) ؛ أي : ويطرد في "فَعِيل" صفة بمعنى " فاعل " كـ " كَرِيم وكِرَام " ، (كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ) وهي " فَعِيلة " (أَيْضًا اطَّرَدْ) كـ " كريمة وكِرام " ، (وَشَاعَ) أيضًا (فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلانَا • أَوْ أُنْثَيَيْهِ) وهما " فَعْلَى وفَعْلانَة " ، كـ " عطشان وعَطْشَى وعِطَاش " و" نَدْمَانة ونِدَام " (أَوْ) [٦٣/ع١] وصف (عَلَى فُعْلانَا) . (وَمِثْلُهُ) أنثاه وهي (فُعْلانَةُ) كـ "خُمْصَان[6] وخُمْصَانة وخِمَاص " .

(وَالْزَمْهُ) ؛ أي : " فِعَالا " (فِي) كل وصف على " فَعِيل " أو " فَعِيلة " معتل "العين " كما في (نَحْوِ طَوِيلٍ) و " طِوَال" (وَطَوِيلَةٍ) و"طِوَال " (تَفِي) بمعنى أنك لا تجمعهما على غيره من جموع التكسير .

(وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ • يُخَصُّ غَالِبًا[7]) ؛ أي ومن أمثلته " فُعُول " ، ويطرد في اسم على " فَعِل " كـ " كَبِد و كُبود " ، ولم يجاوزه غالبًا ، وقد يجمع على غيره نادرًا كـ " نمر ونُمُر[8] " ، (كَذَاكَ يَطَّرِدْ) ؛ أي : " فُعُول " .

---

(1) في (ب) [مثله] .
(2) في (ب) [بشروط] .
(3) في (ب) [فعيل] .
(4) بكسر "الفاء" وسكون "العين" .
(5) بضم "الفاء" وسكون "العين" .
(6) خمص : خُمْصَانُ : الجائع الضامر البطن ، والأنثى : خَمْصَانةٌ وخُمْصانة ، وجمعها خِمَاصٌ ، ولم يجمعوه بـ "الواو" و"النون" ، وإن دخلت "الهاء" في مؤنثه حملاً له على "فعلان" الذي مؤنثه فَعْلَى لأنه مثله في العدّة والحركة والسكون . ينظر : لسان العرب مادة (خمص) .
(7) في (أ) [حاليًا] .
(8) بضم "الفاء" و"العين" وجاء في لسان العرب : (ولم يحل سيبويه نُمُرا في جمع نمِر . وقد جاء في الشعر وهو شاذٌ : ولعله مقصور فيه قال : فيها تماثيل أسودٌ ونُمُر) . ينظر : لسان العرب مادة (نمر) ، الكتاب ٥٧٤/٣ ، المقرب ١٠٧/٢ ، الممتع في التصريف لابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ٣٤٤/١ ، تحقيق : د/فخر الدين قباوة ، دار المعرفة – بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

(فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا) ؛ أي : مفتوحها كـ " كَعْبٍ وكُعوب " أو مكسورها كـ " حِمل وحُمُول " أو مضمومها كـ " جُنْد وجُنُود " ، واطراده في " فُعْل[1] " مشروط بأن لا يكون[2] "عينه" "واوًا " وفي " فِعل[3] " بأن لا يكون مضاعفًا أو معتل "العين" أو "اللام[4]".

(وَفَعَلٌ * لَهُ) ؛ أي : ويحفظ " فُعُول " في " فَعَل " من غير اطراد كـ " أَسَد وأُسُود " ، (وَلِلْفُعَالِ فِعْلاَنٌ حَصَلَ) ؛ أي : ومن أمثلته " فِعلاَن " ويطرد في اسم على "فُعَال " كـ " غُلاَم وغِلْمَان " ، (وَشَاعَ) " فِعْلاَن " أيضًا (فِي) جمع ما عينه " واو " من " فُعْل " نحو : (حُوتٍ) و " حِيتَانٍ " و " فَعَل " نحو (قَاعٍ) و " قِيعَان " ، (مَعَ مَا* ضَاهَاهُمَا ، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا) وفي[5] القليل " غَزَال وغِزْلاَن " .

(وَفَعْلاً اسْمًا) ، وكذا (فَعِيلاً ، وَفَعَلْ) حال كونه (غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ – فُعْلاَنٌ شَمَلْ) ؛ أي : ومن أمثلته "فُعْلاَن " وهو مقيس في هذه الثلاثة بشرط كونها اسمًا ، وكون " فَعَلٍ " صحيح "العين" ، كـ " ظَهْر وظُهْرَان[6] " ، و " رَغِيف ورُغْفَان " و " ذَكَر وذُكْرَانٍ" (وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلاَ) ؛ أي : ومن أمثلته " فُعَلاَءُ[7] " ممدود وهو مقيس في "فَعِيل " صفة لمذكر عاقل بمعنى " فاعل " ، غير مضاعف ، ولا معتل "اللام" ، كـ " كَرِيم وكُرَماء " و" بَخِيل وبُخَلاَء " ، (كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ) ؛ أي : وكذا يكون " فُعَلاَء " جمعًا لما أشبه المثالين[8] في الدلالة على معنى هو كـ " الغريزة " كـ "شاعر وشُعَرَاء " (وَنَابَ عَنْهُ افْعِلاَءُ) ؛ أي : ومن أمثلته " أَفْعِلاَء " وهو ينوب عن "فُعَلاَءِ " (فِي الْمُعَلِّ * لاَمًا وَمُضْعَفٍ) ؛ أي : وفي المضاعف من " فَعِيل " المتقدم كـ"شَدِيد وأَشِدَّاءُ " و " وَلِيّ وأَوْلِياء " .

(١) بضم "الفاء" وسكون "العين" .
(٢) في (ب) [تكون] بـ "التاء" .
(٣) بكسر "الفاء" وسكون "العين" .
(٤) ينظر : غاية الرجاء في تصريف الأسماء ص١٤٢ .
(٥) في (ب) [ومن] .
(٦) ينظر : شرح الشافية ١١٧/٢ .
(٧) تشبيهًا له بـ "فَعِيل" . ينظر: شرح الشافية ١٥٧/٢ .
(٨) وأكثر ما يجيء "فُعَلاء" في هذا الباب وغيره إذا دل على سجية مدح أو ذم كـ " جُهَلاَء" و " جُبَنَاء" . ينظر : شرح الشافية ١٥٧/٢-١٥٨ .

(وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ) ؛ أي : ومجئ " أفعِلاء " في غير المضاعف والمعتل قليلٌ [٦٣/ع٢]
كـ"صَديق وأصدِقَاء " ومن أمثلته (فَوَاعِلٌ) جمع (لِفَوَاعِلِ) كـ " جوهر وجواهر "
(وَفَاعَلٍ) كـ "طابع و طوابع " ، (وَفَاعِلاَءَ) كـ " قَاصِعَاء[1] وقَوَاصِع " (مَعَ)
"فَاعِل" كما في (نَحْوِ كَاهِلٍ) و " كَوَاهِل " ويشترط في أربعتها أن يكون اسمًا ولفاعل
وصفًا لمؤنث عاقل نحو : (حَائِضٍ) و " حَوَائض " ، ولمذكر غير عاقل نحو : (صَاهِلٍ)
و " صَوَاهل " (وَفَاعِلَة) اسمًا كـ " فاطمة وفَوَاطم " أو صفة كـ " صاحبة و صَوَاحب "
(وَشَذَّ) "فَوَاعِل " جمعًا لـ " فَاعِل " صفة لمذكر عاقل كما قالوا (فِي) جمع (الفَارِس)
"فوارس[2] " ، (مَعْ مَا مَاثَلَهْ[3]) كـ "سابق وسوابق " .

(وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ * وَشِبْهَهُ) ؛ أي : ومن أمثلة " فَعَائِلَ " وهو لكل رباعي
مؤنث بمدة قبل آخره سواء كانت "ألفًا" كـ " سَحَابة وسَحَائب " أو " واوًا " كـ " حمولة
وحَمَائِل " أو "ياء" كـ " صَحِيفة وصَحَائف " وسواء كانت (ذَا تَاء) كما ذكر
(أَوْ مُزَالَهْ) ؛ أي : "التاء" منه كـ " عَجُوز وعَجَائز " وسواء كان أوله مضـ مًا[4] أو
مكسورًا[5] أو مفتوحًا[6] ، (وَبِالفَعَالِي) بالكسر (وَالفَعَالَى) بالفتح ، (جَمْعًا[7] *
صَحْرَاء وَالْعَذْرَاءُ) ؛ أي : ومن أمثلته " فَعَالِي " و " فَعَالَى " ويكونان جمعًا " لفَعْلاَءَ "
اسمًا كـ " صَحْرَاء وصَحَارَى " أو صفة كـ " عَذْرَاء وعَذَارِي وعَذَارَى " ، (وَالقَيْسَ
اتْبَعَا) ؛ أي : واتبع القياس في ذلك .

(وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ * جُدِّدَ) ؛ أي : ومن أمثلته " فَعَالِيَّ " وهو لكل
ثلاثي آخره "ياء" مشددة غير متجددة[8] للنسب (كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ) ؛ أي :
كـ"كُرسِيّ وكَرَاسِيّ " ، ولا يقال في : " بَصْرِيّ بَصَارِيّ " لأن "الياء" فيه متجددة للنسب،
(وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ) وهو كل جمع ثالثه "ألف" بعدها حرفان ، (انْطِقَا * فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ
الثَّلاَثَةِ ارْتَقَى) ؛ أي : ومن أمثلته " فَعَالِل " ويجمع عليه كلُّ ما زادت أصوله على ثلاثة

(١) جحر يحفره اليربوع فإذا فرغ ودخل فيه سده . ينظر : لسان العرب مادة (قصع) .

(٢) وأما "فَوَارِس" فشاذ . ينظر : شرح الشافية ١٥٥/٢ .

(٣) في (ب) [ما مثله] .

(٤) نحو : "عُقَاب و عقَائب" .

(٥) نحو : "شِمال وشَمائل" .

(٦) نحو : "عَجوز وعَجائز" .

(٧) في (أ) و (ب) [جمع] والصحيح ما جاء في الألفية وأثبتناه .

(٨) في (ب) [متجدد] بدون "التاء" .

[أحرف[1]] كـ " جعفر وجَعَافِر " وشبه[2] " فَعَالِل " ويجمع عليه كل رباعي مزيد فيه ، كـ " جَوْهَر وجَوَاهِر " ويشترط أن يكون الزائد على الثلاثة (**مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى**) ذكر جمعه في هذا الباب مما زاد على الثلاثة كـ " أَحْمَر وحَمْرَاء " و " سَكْرَى " ونحوه (**وَمِنْ خُمَاسِي * جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ**) ؛ أي : والخماسي المجرد يحذف خامسه ليجمع على " فَعَالِل " قياسًا فتقول في " سَفَرْجَل سَفَارِج " (**وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالمَزِيدِ**) ؛ أي: رابع الخماسي المجرد إن كان شبيهًا بالحرف الزائد[3] ؛ بأن كان مما يزاد كـ"نون" "خَدَرْنَق"[4] " أو كان من مخرج ما يزاد كـ " دال[5] " " فرزدق " فإنها من مخرج "التاء" (**قَدْ * يُحْذَفُ**) ؛ أي : جاز حذفه (**دُونَ مَا بِهِ تَمَّ العَدَد**) ؛ أي : وإبقاء الآخر فتقول : "خَدَارِق و فَرَازِق " والأجود " خَدَارِن و فَرَازِد " .

(**وَزَائِدَ العَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ**) ؛ أي : والخماسي المزيد يحذف زائده آخرًا كان أو غير آخر كـ " سَبَاطِر "في [سِبَطْرَى[6]] ، (**مَا * لَمْ يَكُ[7] لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا**) ؛ أي : ما لم [يكن[8]] الزائد حرف لينٍ قبل الآخر ، فإنه لا يحذف بل يجمع على "مَفَاعِيل" كـ " عَصَافِير " في " عُصفُور " ، والعادى المجاوز (**وَ "السِّينَ" و "التَّا" مِنْ كَـ"مُسْتَدْعٍ" أَزِلْ**) ؛ أي : وإذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل[9] بقاءه [بمثالي[10]] الجمع وهما "فَعَالِل " و " فَعَالِيلَ " فإن تأت[11] بحذف بعض وإبقاء بعض ، ابقِ مَاله مَزِيَّةٌ كـ "مُسْتَدْعٍ" تقول[12] في جمعه : " مَدَاعٍ " بحذف "السين" و "التاء" . (**إِذْ بِبِنَا الجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ**) .

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٢) في (أ) [يشبه] .

(٣) معنى الشبيه بالزائد : أن يكون الحرف الأصلي من حروف الزيادة كـ " النون " في " خَدَرْنَق " أو يكون من مخرج ما هو من حروف الزيادة كـ " دال " " فرزدق " . ينظر : شرح الأندلسي ٢٥٠/٤ .

(٤) أي : العنكبوت .

(٥) في (أ) [ذال] .

(٦) في (ب) ساقطة وفي (أ) [سبطر] بسقوط "الألف" المقصورة .

(٧) في (ب) [يكن] ، وفي الألفية "يكُ" والواضح أن "النون" حذفت للتخفيف .

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٩) في (ب) [يحيل] .

(١٠) موجودة في (ب) ساقطة من (أ).

(١١) في (أ) و(ب) [يأتي] ، والقياس "تأتِ" مجزوم بحذف حرف العلة .

(١٢) في (ب) [يقول] .

(وَالمِيمُ) من " مُسْتَدْعٍ " وشبهه (أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا) في الاسم لدلالته على اسم الفاعل (وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ) ؛ أي : مثل "الميم" في كونهما أولى بالبقاء (إِنْ سَبَقَا) أي : إذا تصدرا نحو " أَلَنْدَدٍ[1] وَيَلَنْدَدٍ " تقول[2] في جمعهما " الَادّ وَيَلَادّ " بحذف "النون" وإبقاهما (وَالْيَاءَ لاَ "الوَاوَ" احْذِفْ إِنْ جَمَعْتَ مَا * كَـ " حَيْزَبُونٍ) ؛ أي : إذا اشتمل [٦٤/ع٢] الاسم على زيادتين وكان حذف أحدهما يؤدي إلى حذف الأخرى ، وحذف الأخرى لا يؤدي إلى ذلك ، حذف ما لا يؤدي فتقول في " حيزبون حَزَابِين" بحذف "الياء" وتبقى "الواو" ، وتقلب "ياء" لسكونها وانكسار ما قبلها . (فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا) ، والحيزبون : العجوز .

(وَخَيَّرُوا) فيما إذا لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر كما (فِي زَائِدَي سَرَنْدَى) وهما "النون" و "الألف" فإذا جمعته إن شئت قلت : "سَرَادى" بحذف "النون" وإن شئت "سَرَاند" ، بحذف "الألف" وكذا في (كُلِّ مَا ضَاهَاهُ) ؛ أي : شابهه (كَـ " الْعَلَنْدَى[3] ") و"السَّرَنْدَي " : الجرئ على الأمور ، والعلندا[4] : البعير الضخم .

---

(١) " أَلَنْدَدٍ و يَلَنْدَدٍ " - بفتح أولهما وثانيهما ، وسكون "النون" فيهما - وهما بمعنى : الَدّ ، وهو الشديد الخصومة ، نصَّ عليه الجوهري ، ومنه خصمٌ ألد . ينظر : الصحاح مادة (لدد) ، شرح التصريح ١٣٩/٥ .

(٢) في (ب) [يقول] .

(٣) تقول في جمعها : "عَلَانِد" بحذف "الألف" و"العَلَادَى" بحذف "النون".

(٤) في (أ) [العلند] بدون "ألف" .

(التَّصغير[١])

أبنية " فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ " .

(**فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاثِي • إِذَا صَغَّرْتَهُ**[٢]) ؛ أي : فـ " فُعَيل " للثلاثي[٣] مطلقًا (**نَحْوُ قُذَيٍّ فِي**) تصغير (**قَذًا**[٤]) و (**فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا • فَاقَ**) ؛ أي : زاد على الثلاثة فـ " فُعَيْعِل " للرباعي (**كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا**) و للخماسي المجرد إذا حذف آخره ولم يعوض[٥] كـ " فُرَيْزِد " في " فرزدق " و " فُعَيْعِيلٌ " للخماسي الذي قبل آخره لين كـ " عُصَيْفِير " أو حذف منه ، وعوض كـ " فُرَيْزِيد " ولما فوقه أيضًا (**وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى [الْجَمْعِ**[٦] **] وُصِلْ**) ؛ أي : والذي يوصل به في التكسير إلى " فَعَالِل وفَعَالِيل " (**بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ**) ؛ أي : يتوصل[٧] به في التصغير إلى " فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل " فتقول[٨] في تصغير " سَفَرْجل ومستدع وحَيْزبَون[٩] ومنطلق " ، " سُفَيْرِج ومُدَيْع و حُزَيْبِين و مُطَيْلِق " وفي " سرندا " " سُرَيْنِد " وإن شئت " سُرَيِّد " .

---

(١) التصغير لغة : التقليل ، واصطلاحًا : تغيير مخصوص يطرأ على بنية الاسم المعرب وهيئته على الأوزان المذكورة . ينظر : شرح الشافية ١/١٩٠ ، شرح التصريح ٥/١٤٣ ، المعجم المفصل في النحو العربي ١/٣٤٣ ، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص١٤٦ .

(٢) للتصغير فوائد ترجع للتحقير والتقليل وجاء في شرح التصريح ٥/١٤٣ قوله : (أما فوائده فستٌ : تقليل ذات الشيء نحو : "كُلَيْب " ، وتحقير شأنه نحو : " رُجَيْل " ، وتقليل كميته نحو : " دُرَيْهمات " ، وتقريب زمانه نحو : " قبيل العَصْر " و " بُعَيْدَ المغرب " ، وتقريب مسافته نحو : " فويق المرحلة " و " تُحَيْتَ البريد " ، وتقريب منزلته نحو : " صُدَيِّقى " ، وزاد الكوفيون آخر وهو التعظيم نحو : " دُوَيْهِيَة " وخرجها البصريون على التقليل لأن الداهية إذا عظمت قلَّت مدتُها) .

(٣) إذا صُغِّر الاسم المتمكن ، ضم أوله ، وفتح ثانيه ، وزيد بعد ثانية "ياء" ساكنة وهذا للاسم الثلاثي نحو : "فلس ، فُلَيْس " وإذا كان رباعيًا فأكثر فعل به ذلك وكسر ما بعد "الياء" .
ينظر : شرح ابن عقيل ٤/١٣٩- ١٤٠ .

(٤) في (أ) و (ب) [قذى] .

(٥) في (أ) [يعرض] .

(٦) موجودة في (ب) ساقطة من (أ).

(٧) أي : أنه يتوصل في التصغير إلى "فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل " بالطريقة التي يتوصل بها في التكسير إلى "فعالل أو فعاليل " من حذف حرف أصلي أو زائد فيما زاد على أربعة .
ينظر : شرح التصريح ٥/١٤٩ .

(٨) في (ب) [فيقول] .

(٩) الحَيْزَبون : العجوز من النساء . ينظر : لسان العرب مادة (حزب) .

(**وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ "يَا" قَبْلَ الطَّرَفْ**) في التصغير والتكسير ، (**إِنْ كَانَ بَعْضُ الاِسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ**) ؛ أي : يجوز أن يعوض مما حذف في التصغير والتكسير ما قبل الآخر فيقول في " سَفَرْجَل " " سُفَيْرِجٌ وسَفَارِيج " . [٦٥/ع١]

(**وَحَائِدٌ عَنِ القِيَاسِ كُلُّ مَا * خَالَفَ فِي البَابَيْنِ**) باب التكسير وباب التصغير (**حُكْمًا رُسِمَا**) فيحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في جمع " رَهْط أَرَاهِط[1] " وفي تصغير "عَشِيَّة عُشَيْشِيَة " (**لِتِلْوِ**) ؛ أي : لما بعد (**يَا التَّصْغِير**) إن كان حرف إعراب أجزاؤه[2] لوجوه[3] الإعراب وإن لم يكن وجوب كسره إلا ما كان (**مِنْ قَبْلِ عَلَمْ * تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ**) أي : ما كان قبل علامة تأنيث وهي "التاء" و "الألف[4]" كـ " طلحة وسكرى" أو قبل مدة التأنيث و"الألف" التي قبل "الهمزة " في نحو : "حمراء" فله (**الْفَتْحُ انْحَتَمْ**) فتقول[5] "طُلَيحَة وسُكَيْرَى وحُمَيْرَى " (**كَذَاكَ**) يجب فتح (**مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ**) ؛ أي : ما قبل "ألف" " أَفْعَال " كـ " أَجْمَال " (**أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ**) ؛ أي : ما قبل "ألف" سكران (**وَمَا بِهِ الْتَحَقْ**) كـ " عثمان " فتقول[6] : " أُجَيْمَال وسُكَيْرَان وعُثَيْمَان " .

(**وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا**) ؛ أي : الممدودة (**وَتَاؤُهُ**) لا يعتد بهما[7] في التصغير لكونهما[8] (**مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا**) ؛ أي : نزلا ككلمة[9] مستقلة ، ومعنى عدم الإعتداد أن يصغر ما قبلهما غير متمم بهما فتقول في " جُخْدُباء[10] وحنظلة " " جُخَيْدِباء وحُنَيظلة " .

(**كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا للنسب**) ؛ أي : وكذا "ياء" النسب كـ " عبقرى " وكذا (**عَجُزُ الْمُضَافِ**) كـ " عَبْد شَمْس " وعجز (**الْمُرَكَّبِ**) كـ " بَعْلَبَك " ، (**وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا * مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ**) ؛ أي : وكذا "الألف" و"النون" الزائدتان بعد أربعة فصاعدًا (**كَزَعْفَرَانَا**) .

---

(١) والقياس فيه : رُهُوط ، وأَرْهاط . ينظر : شرح التصريح ١٥٠/٥

(٢) في (أ) [أجراه] .

(٣) في (ب) [بوجوه] بـ "الباء" .

(٤) "ألف" التأنيث المقصورة .

(٥) في (ب) [فيقول] .

(٦) في (ب) [فيقول] .

(٧) في (ب) [بها] .

(٨) في (ب) [لكونها] .

(١٠) الجَخْدَبَ : الضخم الغليظ من الرجال والجمال ، وجُخْدَب : هو ضرب من الجنادب والجراد ، أخضر طويل الرجلين . ينظر : لسان العرب مادة (جخدب) .

(وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى * تَثْنِيَةٍ) ؛ أي : وكذا علامة التثنية كـ " مُسَلِمَيْنِ " ، (أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلا) ، ؛ أي : وكذا علامة جمع التصحيح كـ " مُسْلِمِيْنَ " و " مُسْلِمَات " فتقول[1] : " عُبَيْقِرِيّ ، وعُبَيْدِ شمس ، وبُعَيْلَبك ، وزُعَيْفران و مُسَيْلِمَيْنِ ، ومُسَيْلِمينَ ، ومُسَيْلِمَات[2] " ، فيقدر تمامه قبل هذه الأشياء (وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ [٦٥
ذُو الْقَصْرِ) ؛ أي : المقصورة (مَتَى * زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ) ؛ بأن كانت خامسة فصاعدا (لَنْ يَثْبُتَا) أي : وجب حذفها في التصغير فتقول[3] في " قَرْقَرِي[4] قُرَيْقِرٌ[5] " (وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ) ؛ أي : وإن كانت خامسة ، وقبلها مدة زائدة كـ " حُبَارَى " فأنت مخير (بَيْنَ الحُبَيْرَى[6] فَادْرِ وَالحُبَيِّرِ[7]) ؛ أي : بين أن تقول[8] : " حُبَيْرَى " بحذف المدة وإبقاء "ألف" التأنيث ، و " حُبَيِّر " بعكسه[9] (وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ) ؛ أي : وإذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللين ، وجب رده لأصله ؛ فإن كان "واوًا" قلب "واوًا" (فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ) وتقول في " بَاب " بُوَيب " ، وإن "ياء[10]" فـ " ياء[11]" تقول في " نَابِ نُيَيْبٌ " ، (وَشَذَّ) قولهم (فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ) والقياس " عُوَيْد[12] " .

(وَحَتْمٌ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا [ما[13]] لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ) ؛ أي : ويجب لجمع التكسير من رد التالي إلى أصله ما وجب للتصغير فتقول : أُبَيْوَاب[14] وأُنَيْيَاب[15] " .

(١) في (ب) [فيقول] .
(٢) في (أ) [معسلمات] .
(٣) في (ب) [فيقول] .
(٤) قَرْقَرَى :- بـ "قافين" و"راءين" مهملتين- اسم موضع . ينظر : لسان العرب مادة (قرر) ، شرح التصريح ١٥٩/٥ .
(٥) في (ب) [قريقيت] .
(٦) في (ب) [الحباري] .
(٧) في (ب) [الحبيرى] .
(٨) في (ب) [يقول] .
(٩) أي : بحذف "ألف" التأنيث وإبقاء المدة ، وقلبها "ياء" ثم تدغم "ياء" التصغير فيها .
(١٠) في (ب) [وإن فيا] غير مفهوم .
(١١) والذي يقصده ابن العيني هو : وإن كان أصله "الياء" قلب لأصله "الياء" .
(١٢) (وإنما قالوا "عُيَيْد " في تصغير " عيد " ليفرقوا بينه وبين تصغير "عود" ، وكذلك فرقوا جميعها فقالوا : " أعياد " في جمع " عيد " ، و " أعواد " في جمع " عود " . ينظر : شرح الشافية ٢١١/١ .
(١٣) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .
(١٤) في " باب " .
(١٥) " ناب " .

(**وَالأَلِفُ الثَّانِي المَزِيدُ يُجْعَلُ * وَاوًا**) ؛ أي : وإن كان ثانية "ألفًا" مزيدة قلبت "واوًا" تقول في " ضَارب ضُوَيْرب " (**كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ**) ؛ أي : وكذا إن كان "الألف" مجهولة الأصل ، فتقول في : "عَاج ، عُوَيْج" .

(**وكَمِّلِ المَنْقُوصَ**) - هو[1] ما حذف منه حرف - برد ما حذف منه (**فِي التَّصْغِيرِ مَا * لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا**) ؛ أي : ما لم يكن على ثلاثة أحرف ، وثالثه غير "تاء" التأنيث ، فلو كان ثنائيًا أو ثالثه "التاء" يرد [(**كَـ " مَا[2] "**)] إذا سميت به [وصغرته[3]] ، قلت : " مُوَيّ[4] " بتكميل " فعيل " ، وتقول في : "خد" مسمى به و " سَنَة ويَد " ، " أُخَيْد و سُنَيْهَة و يُدَيّ " .

(**وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى * بِالأَصْلِ**) ؛ أي : ومن التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو : تصغير الاسم بتجريده من الزوائد ، وإن[5] كانت أصوله ثلاثة رد لـ " فُعَيْل " وإن كان أربعة لـ " فُعَيْعِل " (**كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي المِعْطَفَا**) ؛ أي : كقولك في "مِعْطَف عُطَيْف " ، وبقوله في " عُصفور عُصَيْفِر " ، وإذا كانت ثلاثة والمسمى مؤنث لحقته "التاء" فتقول في " حبلى حُبَيْلَة " . [٦٦/ع١]

وَ(**اخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ * مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِي**) ؛ أي : وإذا صغر الثلاثي[6] المؤنث العاري من "تاء" التأنيث لحقته (**كَسِنّ**) تقول : " سُنَيْنَة " ، (**مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسٍ**) ؛ أي : وإنما يلحق "التاء" عند أمن اللبس وإن[7] خيف لم تلحق [(**كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسٍ**) تقول : " شُجَيْرٌ " و " بُقَيْرٌ " و " خُمَيْسٌ " ولو قيل[8]] بـ " التاء[9] " لالتبس بتصغير المفرد[10] والمذكر .

(**وَشَذَّ تَرْكٌ**) ؛ أي : ترك "التاء" (**دُونَ لَبْسٍ**) ؛ أي : عند أمن اللبس ، كقولهم في " قوس ، قُوَيْس " ، (**وَنَدَرْ * لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًا كَثَرْ**) ؛ أي : وشذ أيضًا لحاق

---

(١) في (ب) [أي] .
(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .
(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .
(٤) في " ماء " مسمى به .
(٥) في (ب) [فإن] .
(٦) في (أ) [الثاني] .
(٧) في (ب) [فإن] .
(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .
(٩) نحو : " شُجَيْرَة ، وبُقَيْرَة ، وخُمَيْسَة " .
(١٠) تصغير " شجرة ، وبقرة ، وخمسة " المعدود به مذكر مفرد .

"التاء" فيما زاد على ثلاثة كقولهم في " إمام ، أُمَيْمَة " وحق التصغير أن لا يدخل[1] غير المتمكن من الأسماء ولكنهم (**صَغَّرُوا شُذُوذًا**[2] : " **الَّذِي** ، **الَّتِي**) وتثنيتهما ، وجمعهما لكن على وجه خولف فيه تصغير المتمكن فقالوا : " اللَّذَيَّا ، واللَّتَيَّا ، واللَّذَيَّان[3] ، واللَّتَيَّان واللَّذَيُّون ، واللُّتَيَّان " وكذا صغروا (**ذَا مَعَ الفُرُوعِ**) فقالوا : "ذَيَّا وذَيَّان" (**مِنْهَا**) ؛ أي : من الفروع (**تَا وتِي**) لكنهم [لم[4]] يصغروا[5] من ألفاظ المؤنث إلاَّ " تَا " فقالوا : " تيا و تيات " .

---

(١) في (ب) [تدخل] بـ "التاء" .

(٢) في (ب) [شذذا] .

(٣) في (أ) [اللذيات] .

(٤) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٥) ينظر : شرح الشافية ١/٢٨٦ .

(النَّسَبُ[(1)])

(يَاءً كَيَا الكُرْسِيِّ زَادُو للنَّسَبْ) ؛ أي : إذا أريد نسبة شيء إلى شيء زيد فيه [٦٦/ع٢]
"ياء" مشددة كــ "ياء" الكرسيّ ، ونقل إعرابه إليها ، (وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرَةً وَجَبْ) فقالوا في النَّسب لــ"دمشق دمَشْقيٌّ و " زيد زَيْدِيٌّ " و " تميم تَمِيمِيٌّ " (وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ) أي : وإذا كان آخر الاسم[(2)] "ياء" مماثلة لــ "ياء" النسب في كونها مشددة بعد ثلاثة فصاعدًا تحذف وتجعل "ياء" النسب مكانها فيقال في النسب لــ" الشافعي شَافِعِيٌّ " وكذا (تَا* تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ) المراد بها "ألف" التأنيث المقصورة (لاَ تُثْبِتَا) ؛ أي : احذفهما[(3)] تقول في "مكة مَكِّيٌّ " وأمَّا " الألف " فإن كانت خامسة فصاعدًا حذفت تقول[(4)] في : "حُبَارَى حُبَارِيّ " أو رابعة في اسم ثانيه متحرك تقول في " جَمَزَى[(5)] جَمَزِيّ " .

(وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ) ؛ أي : رابعه لاسم ثانيه ساكن (فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ) تقول في " حُبْلَى حُبْلَوِيٌّ " و [" حُبْلِيٌّ[(6)] "] ، (لِشِبْهِهَا المُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ) ؛ أي : لــ "ألف[(7)]" الإلحاق وللمنقلبة عن أصل إذا اشبها[(8)] "ألف" التأنيث في كونها رابعة لاسم ثانيه ساكن (مَا * لَهَا) من القلب والحذف تقول في " عَلْقَى ومَلْهَى " "عَلْقَوِيّ " [وعلقيّ[(9)]] و " مَلْهَوِي ومَلْهِيّ " (وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) ؛ أي : والأحسن القلب في المنقلبة عن أصل فــ " مَلْهَوِي " أفصح من " مَلْهِيّ " و " يُعْتَمَى " بمعنى يختار.

(وَالأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ) ؛ أي : [وإن كانت "ألف" المقصور خامسة فصاعدًا حذفت مطلقًا كــ " مُصْطَفَيّ " في " مُصْطَفَى " (كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ[(10)])] أي : كذا تحذف "ياء" المنقوص إن كانت خامسة فصاعدًا ، كــ " مُسْتَعْلِيٌّ " في "مُسْتَعْلٍ" .

---

(1) هذا الباب يسمى باب النسب ، وباب الإضافة ، وقد سماه سيبويه بالتسميتين . ينظر : الكتاب ٣٣٥/٣ .

(2) في (أ) [اسم] .

(3) في (ب) [أحذفها] .

(4) في (ب) [يقول] .

(5) جَمَزَ : الإنسان والبعير وغيره ، يَجْمِزُ ، جَمْزًا ، وَجَمَزَى : وهو عَدْوٌ دون الحُضْرِ وفوق العَنَقِ .
ينظر : لسان العرب مادة (جمز) .

(6) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(7) في (أ) [الألف] .

(8) في (ب) [اشبهها] .

(9) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(10) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(وَالْحَذْفُ فِى اليَا رابِعًا أحَقُّ • مِنْ قَلْبٍ) ؛ أي : وإن كانت رابعة فالأجود حذفها كـ " قَاضِيّ " في " قَاضٍ " ، وقد تقلب "واوًا" كـ " قَاضَوِيٌّ " .

(وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ) ؛ أي : وإن كانت ثالثة قلبت "واوًا" ، كـ " فَتَوِيّ " في ١٧]
"فتى " ، و " يَعِنّ " بمعنى يظهر ، (وَأَوْلِ ذَا القَلْبِ انفِتَاحًا) ؛ أي : وإذا قلبت "ياء" المنقوص "واوًا " فتح ما قبلها كما في المثالين ، (وَفَعِلٌ • وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِل) ؛ أي : وإذا كان المنسوب إليه ثلاثيًا مكسور "العين" فتحت في النسب سواء كان مفتوح الأول كـ "نَمِر " أو مضمومه كـ " دُئِل " أو مكسوره كـ " إِبِل " [تقول[١]] : " نَمَرِيٌّ " و " دؤلِيّ " و " إِبَلِيّ " ، وقد تقدم أنه إذا كان آخر الاسم "ياء" مماثلة لـ " ياء" النسب تحذف ولكن (قِيلَ) أن ذاك فيما " ياءآه[٢] " زائدتان ، وأما إذا كانت إحداهما أصلية قلبت "واوًا" وحذفت الزائدة فتقول : (فِى المَرْمَىّ مَرْمَوِيٌّ • وَاخْتِيرَ فِى اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِىٌّ) ؛ أي والمختار الحذف مطلقًا (وَنَحْوُ حَىّ) مما آخره "ياء" مشددة مسبوقة بحرف (فَتْحُ ثَانِيهِ) وهو "الياء[٣]" المدغمة (يَجِبْ) ولم يحذف شيء منه وتقلب ثالثه "واوًا" ، ولا تغير ثانية إن كان ليس بدلاً من "واو" تقول في " حَيّ حَيَوِى " .

(وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ) ؛ أي : واقلبه "واوًا" إن كان بدلاً عنها تقول في " طَيّ طَوَوِيٌّ " (وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ) ؛ أي : علامتها من المنسوب إليه (احْذِفْ لِلنَّسَبْ) ، (وَمِثْلُ ذَا فِى جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ) تقول في مَنْ[٤] اسمه " مسلمان أو زيدون أو هندات " " مسلمي وزَيْدِيٌّ وهِنْدِيٌّ " ، (وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ) وهو ما وقع قبل الحرف المكسور لأجل "ياء" النَّسَب "ياء" مكسورة مدغم فيها "ياء" (حُذِفْ) ؛ أي : حذفت المكسورة تقول في " طَيِّبٍ طَيْبِيٌّ " ، (وَشَذَّ) في "طَيّ" (طَائِىٌّ[٥] مَقُولاً بِالأَلِفْ) إذا القياس " طَيْئِيٌّ " ، (وَفَعَلِىٌّ فِى فَعِيلَةَ[٦] الْتُزِمْ) فتقول في " حَنِيفَة[٧] حَنَفِيٌّ " بحذف "الياء" وفتح "العين" ، (وَفُعَلِىٌّ فِى فُعَيْلَةَ حُتِمْ) فتقول في " جُهَيْنَةَ جُهَنِيٌّ " بحذف "الياء" أيضًا ٦٧]

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .
(٢) في (ب) [ياؤه] .
(٣) في (ب) [التاء] .
(٤) في (أ) و (ب) ما أثبتناه ، وفي ابن عقيل [فيمن] .
(٥) وجه الشذوذ أنه حذف "الياء" الثانية المكسورة كما هو القياس ، فصارت إلى " طَيْئِيّ " بـ "ياء" ساكنة قبل الآخر ، ثم قلب "الياء" الساكنة "ألفًا" وهذا القلب شاذ ؛ لأنها ليست متحركة . ينظر : شرح الشافية ٣٢/٢.
(٦) في (أ) [فعليه] .
(٧) في (ب) [خرج حنفي] .

(والحقوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا) عن "الياء" (مِنَ المِثالَيْنِ) وهما " فعِيلَة و فُعيلة " (بما التَا أوْ اليَا) ؛ أي : بـ" فَعِيلَة " أو[1] " فُعَيْلَة " في حذف "الياء" وفتح ما قبلها إن كان مكسورًا فيقال في " عَدِيّ[2] وقُصَيّ " "عَدَوِيٌّ وقُصَوِيٌّ " كما يقال في "غنيه وأُمَيَّة[3] " "غَنَوِيّ وأُمَوِيٌّ " ، وإن كان " فَعِيل " و " فُعَيْل " صحيحي "اللام" ؛ لم يحذف منهما شيء ، ويقال في " عقِيل وعُقَيل " "عقَيْلي وعُقَيْلي " .

(وَتَمَّمُوا مَا كَانَ) على " فَعِيلة " أو " فُعَيلة " وكان معتل "العين" (كَالطَّوِيلَة) وكـ " نُوَيْرَة " فلم يحذفوا "ياؤه[4]" في النسب بل قالوا " طَوِيلِي ونُوَيْرِي " .

(وَهَكَذَا مَا كَانَ) عليهما وكان مضاعفًا (كَالْجَلِيلَة) و كـ " قديده " فقالوا "جَلِيلِيّ[5] وقَدِيدِيّ " . (وَهَمْزُ ذِى مَدٍّ يُنَال) ؛ أي : يعطى (فِي النَّسَبْ * مَا كَانَ فِي تَثْنِيَة لَهُ انْتَسَبْ) ؛ أي : حكم "الهمزة" الممدودة[6] في النسب كحكمها في التثنية ، فإن كانت للتأنيث قلبت "واوًا" كـ " حَمْرَاوِيّ " في " حمراء " وإن كانت أصلية سلمت كـ " قُرَّائِيّ[7] " في " قُرَّاء " ، وإن كانت بدلاً من أصل أو للإلحاق فوجهان تقول في "كساء وعِلْبَاء[8] " " كسائيّ وكِسَاوِيّ "[9] و " عِلْبَائِي وعِلْبَاوِيّ[10] " .

(وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ) إذا كان المنسوب إليه جملة كـ " تَأَبَّطَ شَرًا " ، (وَصَدْرِ مَا * رُكِّبَ مَزْجًا) كـ " بعلبك " تقول فيهما[11] " تَأَبَّطِيٌّ " و " بَعْلِيّ[12] " .

(وَلِثَانٍ تَمَّمَا إِضَافَةً) أي : وانسب للجزء[13] الثاني من المركب تركيب إضافة بشرط كونها (مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ أَبْ) ، كـ " ابن الزبير " و " أبي بكر " ، (أَوْ مَالَهُ

---

(1) في (ب) [و] .

(2) ينظر : شرح الشافية ٢/٢٤ .

(3) ينظر : المصدر السابق ٢/٣٠ .

(4) في (ب) [إياه] .

(5) في (ب) [جلي] .

(6) ينظر : شرح الشافية ٢/٥٤ .

(7) ينظر : المصدر السابق .

(8) العلباء – بكسر فسكون – عصب عنق البعير ، ويقال : الغليظ منه خاصة . ينظر : لسان العرب مادة (علب) ، شرح الشافية ٢/٥٤ .

(9) في (ب) [كسائي] .

(10) يجوز فيهما وجهان : قلبها "واوًا" ، وإبقاؤها بحالها . ينظر : شرح الشافية ٢/٥٥ .

(11) في (ب) [فيها] .

(12) نسب إلى الصدر وحذف العجز .

(13) في (أ) [الجزء] وفي (ب) [للجزء] وهو الصواب والمناسب للمعنى .

التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ) ؛ أي : مبدوءة بما يكون الأول معرفًا بالثاني كـ " غلامُ زيد " تقول فيهم " زُبَيْرِي وبَكْرِيٌّ وزَيْدِيٌّ " (فِيمَا) إذا كان المضاف (سِوَى هَذَا) ؛ أي : غير الكنية ، والمعرف بالعجز (انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ) ، تقول في " امرئ القيس " "امْرِئِيٌّ " (مَا [٦٨/ لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ) من حذف العجز فإن خيف نسب إليه وحذف الصدر ، (كَعَبْدِ الأَشْهَلِ) تقول فيه " أَشْهَلِيّ " إذ لو نسب لعبد لالتبس بعبد الله .

(وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللاَّمِ) في النسب (مَا مِنْهُ حُذِفْ) ؛ أي :الذي حذفت "لامه" إمّا (جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ) ؛ أي : لم يجبر برد المحذوف (فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ) فتقول في " يَدِ يَدَوِيٌّ " ، وإن شئت " يَدِيٌّ " لقولهم في التثنية " يَدَانِ " .

(وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ) ؛ أي : وإمّا وجوبًا إن كان مستحقًا لرد المحذوف في الجمع أو التثنية فتقول في " أخ وأب " " أَخَوِيّ وأَبَوِيّ " لقولهم : "أَخَوَانِ وأَبَوَانِ" (وَبِأَخٍ أُخْتًا ، وَبِابْنٍ بِنْتًا * أَلْحِقْ) في النسب فتحذف منهما "التاء" وترد إليهما المحذوف فتقول فيهما "أَخَوِيّ وبَنَوِيّ " كما قلت في " أخ وأب " وهذا مذهب الخليل وسيبويه[1] (وَيُونُسُ أَبَى[2] حَذْفَ التَّا) فقال : " أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ " .

(وَضَاعِفِ الثَّانِي) وجوبًا (مِنْ ثُنَائِي) ؛ أي : من اسم على حرفين (ثَانِيهِ ذُو لِينٍ) إذا نسب إليه فتقول في " لو لَوِّيٌّ " وإن كان[3] المعتل "ألفا" (كَلاَ) اسم رجل ضوعفت وأبدلت الثانية "همزة" فتقول (لاَئِيّ) ويجوز قلب "الهمزة" "واوًا" فتقول : "لاوِيّ" وضاعفه جوازًا إن كان صحيحًا فتقول : في "كم" " كَمِيٌّ[4] وكَمِّيٌّ[5] " .

---

(١) ينظر الكتاب ٣٦٠/٣ قوله : (وإذا أضفت إلى "أُخْتٍ " قلت : " أَخَوِيٌّ " هكذا ينبغي له أن يكون على القياس ، وذا القياسُ قولُ الخليل ، من قبل أنك لما جمعتَ بـ "التاء" حذفت "تاء" التأنيث كما تحذف "الهاء" ، ورددت إلى الأصل ، فالإضافة تحذفه كما تحذف "الهاء" ، وهي أردُّ له إلى الأصل .... وأما يونس فيقول : "أختِيٌّ " ، وليس بقياس) .

ينظر قوله في موضع آخر ٣٦٢/٣ : (وأما بنتٌ فإنك تقول : بَنَوِيٌّ من قبل أن هذه "التاء" التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بـ "التاء" ....) .

(٢) في (أ) و (ب) [أبا] .

(٣) يقصد إذا كان الحرف الثاني "ألفًا" كـ "لا" اسم رجل . ينظر : شرح ابن عقيل ١٦٥/٤ .

(٤) بكسر"الميم" .

(٥) بتشديد "الميم" وكسرها .

(وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ) ؛ أي : وإذا نسبت إلى المحذوف " الفاء " وكان معتل "اللام " كـ " شِيَةٍ " (فَجَبْرُهُ) برد "فائه" (وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتَزِمْ) عند سيبويه[1] فتقول فيه " وِشَوِيٌّ " ، وإن كان صحيحها لم ترد فتقول في " عِدَةٍ " " عِدِيٌّ " ، (وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ) ؛ أي : وإذا نُسبتَ إلى جمع فجئ بواحده وانْسِبْ إليه تقول في : "زيود " زيدي " ، (إِنْ لَمْ يُشَابِهِ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ) ؛ أي : إن لم يزل الجمع عن جمعيته ؛ فإن زال بنقله[2] إلى العلمية كـ " أنمار " أو جريه مجرى العلم كـ " أنصار " نُسِب إليه على لفظه[3] فيقال " أَنْمَارِيٌّ " و " انْصَارِيٌّ " ، (وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ * فِي نَسَبٍ أَغْنَى) ؛ [٦٨/ع٢] أي : "فَعِلْ" أغنى مع "فَاعِلٍ وفَعَّال " (عَنِ الْيَا فَقُبِلْ) والمراد أنه يستغنى عن "ياء" النسب غالبًا بصوغ " فاعل" بمعنى صاحب كـ "ذا الطُّعمِ[4] " [كـ " تامِرٍ " صاحب " تمر " "فَعَّال" في الحرف كـ " عَطَّار " و " فَعِل[5] " بمعنى صاحب كذا[6]] ، (وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا) ؛ أي : وإذا ورد من المنسوب شيء مخالفًا لما سبق تقديره (عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا) ؛ أي : فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في " الدَّهرِ دُهْرَى[7] " بضم "الدال" .

---

(١) ينظر الكتاب ٣٦٩/٣ قوله : (وتقول في الإضافة إلى شِيَةٍ و شَوِيٌّ ، لم تُسكن "العين" كما لم تسكن "الميم" إذا قال : دَمَوِيٌّ) ، وينظر : شرح ابن عقيل ١٦٦/٤ .

(٢) في (ب) [عقله] .

(٣) في (ب) [لفظ] .

(٤) أي : صاحب طعام .

(٥) نحو : لَبِس ؛ أي : صاحب لباس .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٧) ينظر : ابن عقيل الحاشية ١٦٩/٢ .

(الوَقْفُ)

قطع النطق عند آخر الحركة[١] (**تَنوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا * وَقْفًا**) ؛ أي : إذا وقفت على الاسم المنون فإن كان التنوين أثر فتح فاجعله "ألفًا" سواء كان الفتح إعرابًا كـ"رأيتُ زيدًا " أو بنا[٢] نحو : " إيهًا " (**وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا**) ؛ أي : وإن كان التنوين إثر ضم أو كسر فاحذفه وسكن ما قبله كـ " جاءَ زيدْ ، ومررتُ بزيدْ " وهذه الفصحى ، وفي لغة الحذف والإسكان مطلقًا ، وفي لغة : تبدل " ألفًا" بعد الفتحة و"واوًا" بعد الضمة ، و"ياءً" بعد الكسرة .

(**وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ * صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ**) ، وهو الضم والكسر (**فِي الإِضْمَارِ**) ؛ أي : إذا وقفت على "هاء" الضمير فإن كانت مضمومة أو مكسورة كـ " لهُ " و " بِهِ " حذفت[٣] صلتها ووقف عليها ساكنة إلاَّ في الضرورة ، وإن كانت مفتوحة كـ " بَها " وقفت على "الألف" ولم تحذف (**وَأَشْبَهَتْ "إِذًا" مُنَوَّنًا نُصِبْ**) ؛ أي : المنصوب المنون . (**فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ**) ؛ أي : فأبدلوا نونها " ألفًا " في الوقف (**وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ**) ؛ أي : المنون إذا وقف عليه (**مَا * لَمْ يُنْصَبَ أَوْلَى مِنْ**[٤] **ثُبُوتِ**) ؛ أي : من ثبوت " الياء " ، (**فَاعْلَمَا**) فقولك : " هذا قاضْ " و " مررتُ بقَاضْ " أولى من : " هذا قاضي " ، و " مررت بقاضي " ، فإن كان منصوبًا أبدل من [٦٩
تنوينه " ألفًا " كـ " رأيت قاضيًا " ، والمنقوص (**غَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ**) ؛ أي : غير المنون يجوز فيه الوجهان ، والمختار فيه الإثبات[٥] (**بِالْعَكْسِ**) من المنون تقول : " هذا القاضْ" و " مررتُ بالقاضْ " والأجود : " القاضِي " و " بالقاضِي " والمنصوب منه يثبت " ياؤه[٦] " ساكنة كـ " رأيت القاضيْ " .

---

(١) الوقف : هو قطع الكلمة عما بعدها . ينظر : شرح الكافية ٢٧١/٢ ، المقرب لابن عصفور ٢٢/٢ ، معجم النحو لعبد الغني الدقر ص٤٣٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .

(٢) يقصد ما كان فتحته لغير الإعراب .

(٣) ينظر : الكتاب ١٩٠/٤ - ١٩١ ، المقتضب ٣٦/١ - ٣٧ ، شرح الشافية ٣٠٧/٢ ، شرح التصريح ٢٣٩/٥ .

(٤) في (أ) [أولا] .

(٥) رجحه يونس . ينظر : الكتاب ١٨٤/٤ ، قوله : " وأما يونس فقال : يا قاضْ ... " ، وينظر : شرح التصريح ٢٤٤/٥ .

(٦) في (أ) [ياءه] .

والمنقوص[١] المنون إن كان محذوف "العين" كما (فِي • نَحْوِ مُرٍ) اسم فاعل من "أرى[٢] " أو محذوف "الفاء " كـ " يَفٍ[٣] " علمًا .

(لُزُومُ رَدِّ الْيَا) فيه (اقْتُفِى) فتقول : " هذا مُرِى " ، و " هذا يَفِى " (وَغَيْرَهَا التَأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ • سكِّنْهُ) ؛ أي : وإذا وقف على ما آخره محرك غير "هاء" التأنيث جاز تسكينه وهو الأصل (أَوْقِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ[٤]) ؛ أي : ويجوز رومه : وهو إخفاء الصوت بالحركة ، ويجوز في الحركات الثلاث[٥] ، (أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ) ؛ أي : والإشمام: وهو الإشارة بالشفتين إلى الحركة حال سكون الحرف ، ويخص الضمة .

(أَوْقِفْ مُضَعِفًا) ؛ أي : ويجوز التضعيف : هو تشديد الحرف الموقوف عليه ، (مَا لَيْسَ هَمْزًا) ؛ أي : بشرط أن لا يكون "همزة" ، (أَوْ عَلِيلاً) ؛ أي : ولا حرف علة ، (إِنْ قَفَا) ؛ أي : تبع ، (مُحَرَّكًا) قبله ، (وَحَرَكَاتِ انْقُلاَ) ؛ أي : ويجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه (لِسَاكِنٍ) ؛ أي : إلى ما قبله إن كان ساكنًا ، (تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ) ؛ أي : وذلك الساكن مما يقبل الحركة كـ " هذا الضَّرُبْ " و " رأيتَ الضَّرَبْ " و " مررتُ بالضَّرِبْ " وخرج بالشرطين نحو: " جَعْفَر[٦] " ، و " باب[٧][٨] " و " يحظل " بمعنى : يمتنع (وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ) ؛ أي : ونقل الفتحة من غير "الهمزة" (لاَ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ) ؛ فلا يقال : " رأيتَ البَكَرْ " وأجازوه في المهموز[٩] كـ " رأيتُ الرِّدَاءَ " ، (وَكُوفٍ نَقَلاَ) ؛ أي : وأجاز الكوفيون[١٠] نقل الفتحة من غير "همزة " فيقولون : " رأيت البكرْ " .

(وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ) ؛ أي : ومتى أدى النقل إلى تصيير الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم فهو ممتنع فلا يقال : " هذا العِلُمْ " لفقدان " فِعُل[١١] " (وَذَاكَ [٦٩/ع٢]

---

(١) موجودة في (ب) ساقطة من (أ).

(٢) في (ب) [أراى] وفي (أ) [أرا] وهو الصحيح .

(٣) في (أ) و (ب) [كيف] والصحيح ما أثبتناه .

(٤) في (أ) [التحريك] ، والصحيح ما أثبتناه .

(٥) ينظر : شرح الشافية ٢٧٢/٢ ، شرح التصريح : ٢٤٦/٥ .

(٦) ما قبل آخره محركًا لم يوقف عليه بالنقل .

(٧) ما قبل آخره ساكن لا يقبل الحركة لأنه حرف علة .

(٨) في (ب) [بابه] .

(٩) في (ب) [بالهموز] .

(١٠) مذهب الكوفيين أولى ؛ لأنهم نقلوه عن العرب .

(١١) ينظر : شرح التصريح ٢٥٣/٥ .

فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ) فيقال : " هذا الرِّدْءْ[1] " (فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ) ؛ أي : "تاء" التأنيث اللاحقة للأسماء تُجعل في الوقف " هاء " فخرجت التي لغير التأنيث ، واللاحقة للفعل كـ " قامَتْ " .

(إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ) ، فخرجت "تاء" أخت لاتصالها بساكن صحيح ، ودخلت التي قبلها متحرك كـ " مسلمَة " أو ساكن غير صحيح كـ " فتاة " .

(وَقَلَّ ذَا) ؛ أي : جعل "التاء" "هاء" (فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ) ؛ أي : تصحيح المؤنث كقولهم : " دفن البنات من المكرمات[2] " . (وَمَا * ضَاهَى[3]) ؛ أي : شابه جمع المؤنث السالم كـ " هيهات " (وَغَيْرُ ذَيْنِ) ؛ أي : الجمع ومشبهه ، (بِالْعَكْسِ انْتَمَى) ؛ أي : يوقف عليه في الأكثر بقلب "تائه" "هاء" ، وقد يوقف عليه بـ " التاء" من غير قلب .

(وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّ[4] * بِحَذْفِ آخِرٍ) ؛ أي : الذي حذف آخره للجزم كـ " لَمْ يُعْطِ " أو الوقف (كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ) فقل : " لَمْ يُعْطِهْ " و " أَعْطِهْ[5] " .

(وَلَيْسَ) ذلك (حَتْمًا فِي سِوَى مَا) إذا كان الفعل الذي حذف آخره قد بقي على حرف (كَعِ أَوْ) حرفين أحدهما زائد (كَيَعِ مَجْزُومًا) فقل : " عِهْ " و " لمْ يَعِهْ " .

(فَرَاعِ مَا رَاعَوْا) ؛ أي : العرب ، (وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ) ؛ أي : الاستفهامية ، (إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ * أَلِفُهَا) نحو : " عَمَّ تَسْأَلُ ؟ " (وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ) نحو : " عَمَّهْ " (وَلَيْسَ) الوقف عليها بـ " هاء " السكت (حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا * بِاسْمٍ) ؛ أي : إلاَّ إذا جُرَّتْ بإضافة الاسم إليها (كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى[6]) فإنه يجب فتقول : "اقْتِضَاءَ مَهْ[7]" ، (وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ)؛ أي : "هاء" السكت ، (أَجِزْ) إذا وقفت في (بِكُلِّ مَا * حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا) ؛ أي : متحرك حركة بناء لازمة لا تشبه إعرابًا ،

---

(١) الرِّدْءْ : هو المعين في المهمات . لسان العرب مادة (ردأ) .

(٢) أي : الأعرف الوقف بـ "التاء" ومن الوقف بـ "الهاء" قول بعضهم : "دفن البناه من المكرماه" . ينظر : شرح المكودي ص٣٥٨ ، وينظر في ذلك الممتع ٤٠٢/٢ ، شرح التصريح ٢٥٩/٥ .

(٣) في (أ) و (ب) [ضاها] والصحيح ما جاء في الألفية وأثبتناه .

(٤) في (أ) [المعتل] .

(٥) في " أعطِ " .

(٦) في (ب) [اقتضا] .

(٧) في (ب) [اقتضأمه] .

تقول في " كَيْفَ كَيْفَهْ " ، فخرجت الإعرابيه[1] والعارضة[2] كالمنادى المضموم ، والماضي لشبهه المضارع ، (وَوَصْلُهَا) ؛ أي : "هاء" السكت (بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا • أُدِيمَ) أي : بغير حركة بناء لازمة ، (شَذَّ) كقوله[3] :

....وأضحى من عَلَهْ

(فِي الْمُدَامِ) ؛ أي : والوقف بها في المبني دائمًا (اسْتُحْسِنَا) (وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا • لِلْوَقْفِ نَثْرًا) وقد يجري [الوصل مجرى[4]] الوقف في النثر كقوله [٧٠/ع١]
تعالى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ [5]﴾ (وَفَشَا مُنْتَظِمَا) ؛ أي : وكثر ذلك في النظم[6] .

---

(1) أي : الحركة الإعرابية .

(2) أي : الحركة العارضة .

(3) نسب الرجز لأكثر من قائل وصدره :

يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيْ لَا أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

جاء البيت في : شرح المفصل ٨٧/٤ ، شرح التسهيل ٢٤٥/٢ ، ١٧٩/٣ ، شرح ابن عقيل ١٨٠/٤ ، شرح المكودي على ألفية ابن مالك ص٣٦٠ ، شرح التصريح ٢٧١/٥ ، شرح الأشموني ٣٧٣/٤ .

والشاهد فيه قوله : " من عله " فإن "هاء" السكت دخل فيه ، والحال : أن بناءه عارض ، وجاء ذلك على الشذوذ .

(4) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(5) سورة البقرة ، من الآية (٢٥٩) .

(6) نحو قوله في النظم من الرجز :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا مِثْلُ الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبَّا

اللغة : جَدَبَّا – بـــ "الجيم" وتشديد "الباء" - : الجدب ، نقيض الخصب ، والقَصَبَّا ، أصله : القَصَبَ ، بتخفيف "الباء" .

الشاهد فيه قوله : " القصَبَّا " حيث شدد الراجز "الباء" ، كأنه وقف عليها بالتضعيف ، مع أن حقيقة الأمر أنه وقف عليها باجتلاب "ألف" الوصل ، فلم تكن "الباء" واقعة حال الوقف في الآخر ، حتى يعامل المعاملة ، وهو من معاملة الوصل معاملة الوقف .

ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣ ، شرح ابن عقيل ١٨١/٤ ، شرح التصريح ٧٤/٥

(الإمَالَةُ[1])

هي أن تنحو[2] نحو "الياء" بـــ "الألف" ، ونحو الكسرة[3] بالفتحة .

(الألفَ المُبْدَلَ مِنْ "يَا" فِي طَرَفْ • أمِلْ) كــ " الهَدَي " و "اشتري" **(كَذَا)** "الألف" **(الْوَاقِعُ مِنْهُ[4] الْيَا خَلَفْ)** ؛ أي : الصائرة إلى "الياء" **(دُونَ مَزِيدٍ)** ؛ أي : زيادة خرج المقلوبة "ياء" بسبب زيادة التصغير كــ " قُفَيٌّ[5] " **(أَوْ شُذُوذٍ)** خرج المقلوبة "ياء" في الإضافة لــ "ياء" المتكلم في لغة[6] شاذة كــ " عصي " وذلك كــ "ألف" " حُبلى " فإنها تصير لــ "الياء" في التثنية[7] .

(وَلِمَا • تَلِيهِ هَا التَّأنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا) ؛ أي : حكمه[8] فتعد "ألفه" طرفًا كــ " فتاة " **(وَهَكَذَا)** يمال "الألف" التي هي **(بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ • يَؤُلْ إِلَى فِلْتُ)** ؛ أي: إن انكسرت " فاؤه" عند إسناده لــ "تاء" الضمير فيصير على وزن " فِلْتُ[9] " "واويًا" كان أو "يائيًا " ، **(كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ)** وهو : " خَافَ[10] ودَانَ[11] " تقول فيهما : " خِفْتُ ودِنْتُ " وإن ضمت[12] كــ " قال[13] " امتنع **(كَذَاكَ)** تمال " الألف " التي هي **(تَالِي الْيَاءِ)** بشرط أن تكون متصلة بها كــ " بَيَان " **(وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ • بِحَرْفٍ)** كــ " يَسَار " **(أَوْ مَعَ هَا)** ؛ أي : بحرفين ثانيهما "هاء" **(كــ " جَيْبَهَا أَدِرْ ")** ، كــ " أدِرْ جَيْبَهَا "

(١) وتسمى الكسرة ، والبطح ، والإضجاع . ينظر : شرح الشافية ٤/٣ ، شرح الأشموني ٣٧٩/٤ .

(٢) في (ب) [ينحو] .

(٣) في (ب) [بالكسرة] .

(٤) في (أ) و (ب) [منها] والصحيح ما جاء في الألفية وأثبتناه .

(٥) في " قفا " . ينظر : شرح ابن عقيل ١٨٣/٤ .

(٦) يقصد لغة هذيل وهي قلب "الألف" "ياء" ، إذا أضيفت إلى "ياء" المتكلم نحو : " عصى " في " عصاى " . ينظر شرح المكودي ص٣٦١ .

(٧) فتقول في التثنية : " حبليان " ، وفي جمعهما بـــ "الألف" و "التاء" " حبليات " . ينظر : شرح المكودي ص٣٦١ .

(٨) أي : يمال المجرد من "التاء" نحو " مرماة " و " فتاة " لأن "التاء" في حكم الانفصال فهي غير معتد بها .

(٩) بكسر "الفاء" .

(١٠) أصله " خوف " بكسر "الواو" لأنه من الخوف .

(١١) " دَان " من " الدين " . ينظر : شرح المكودي ص٣٦٢ .

(١٢) أي : "فاء" الفعل .

(١٣) أي : فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى "التاء" على وزن " قُلْتُ " بضم "الفاء" – امتنعت الإمالة ، نحو : " قال ، وجال " فلا يُمِلْهَا كقولك : " قُلْتُ وجُلْتُ " . ينظر : شرح ابن عقيل ١٨٤/٤ .

(كَذَاكَ) يُمال (مَا يَلِيهِ) ؛ أي : "الألف" التي يليها (كَسْرٌ أَوْ يَلِي * تَالِي كَسْرٍ) ؛ أي : وقعت بعد حرف يلي كسرة .

كــ " عَالِمٍ[1] وعِمَادٍ[2] " ، (أَوْ) تَالِي (سُكُونٍ قَدْ وَلِي كَسْرًا) ؛ أي : بعد حرفين وَلِيا كسرةً أولهما ساكن كــ " شِمْلاَلٍ[3] " أو كلاهما متحرك وأحدهما "هاء" كــ " يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا " .

(وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدْ) ؛ أي : وكذا ما فصل فيه " الهاء " بين الحرفين الواقعين بعد الكسرة ، وأولهما ساكن . (فَــ " دِرْهَمَاكَ " مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ) ؛ أي : لم يمنع . (وَحَرْفُ الاِسْتِعْلاَ) وهو : "الخاء ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والعين ، والقاف " ، (يَكُفُّ) الإمالة إذا كان سببها (مُظْهَرَا * مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا) ؛ أي : [٧٠/ع٣]
كسرة ظاهرة أو "ياء" موجودة ، (وَكَذَا تَكُفُّ رَا) مضمومة[4] أو مفتوحة .

(إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ) ؛ أي : بشرط أن يكون الذي يُكفّ بسبب الإمالة بعد "الألف" متصلاً كــ " سَاخِطٍ " ، (أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ) ؛ أي : مفصولا بحرف كــ " نَافِخ " ، أو بحرفين كــ " مَنَاشِيط " ، (كَذَا) يؤثر المانع (قُدِّمَ) كــ " طالب " (مَا لَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ) ؛ أي : ما لم يكن مكسورًا كــ " طِلاَب " أو ساكنًا إثر كسرة (كَالْمِطْوَاعَ مِرْ) فإن لا يعتبر .

(وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا) ؛ أي : وكف حرف الاستعلاء[5] و "الراء" غير المكسورة[6] الإمالة (يَنْكَفُّ) ؛ أي : يزول (بِكَسْرِ رَا) ؛ أي : إذا اجتمع مع "الراء" المكسورة[7] ، ولا يكون حينئذٍ له تأثير ، (كَغَارِمًا لاَ أَجْفُو) فلولا كسرة "الراء" لامتنعت إمالة "الألف" لوقوع "الراء" بعدها وحرف الاستعلاء قبلها ، (وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ) ؛

---

(١) وقعت "الألف" يليها كسرة .

(٢) وقعت بعد حرف يلي كسرة .

(٣) شِمْلاَل – بــ" الشين" المعجمة – : وهي الناقة الخفيفة .
ينظر : لسان العرب مادة (شمل) .

(٤) يمنع " الراء " المضمومة إمالة " الألف " في نحو : " هذا عِذارُ " وكذلك المفتوحة في نحو : " هذان عِذَارَان " . ينظر : الكتاب ١٣٦/٤ ، شرح الشافية : ٢٠/٣-٢١ .

(٥) نحو قوله تعالى : ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾ سورة البقرة ، من الآية (٧) . مع وجود "الصَّاد" .

(٦) نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ سورة المطففين ، من الآية (١٨) ، مع وجود "الرَّاء" المفتوحة .

(٧) ونحو قوله تعالى : ﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ سورة غافر ، من الآية (٣٩) ، أميل مع وجود "القاف" المستعلية ، و"الراء" المفتوحة ، لأن كلاً من حرفي الاستعلاء ، و"الراء" المفتوحة مانع من الإمالة ، و"الراء" المكسورة في ذلك كله متصلة . ينظر : شرح التصريح ٢٩٥/٥ .

أي : وسبب الإمالة لا يؤثر إذا لم يتصل فلا تمال "ألف" "سَابُور[١]" " لـ "ياء" " يدي " في قولك : " رأيتُ يَدَي سَابُور " .

(وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ) ؛ أي : وسبب المنع قد يؤثر وهو منفصل ، فيقال " أتى قاسم " بترك الإمالة[٢] ، (وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ * دَاعٍ سِوَاهُ) ؛ أي : وقد تمال "الألف" ولا داعي لإمالتها سوى التناسب ، (كَعِمَادًا) في : " رَأيتُ عِمَادًا " أميلت[٣] "الألف" الثانية لمناسبة[٤] الأولى (وَتَلاَ) في ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا [٥]﴾ أميلت ، وإن كانت في الأصل " واوًا" لتناسب رؤس الآي في الإمالة[٦] .

(وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا) ؛ أي : والإمالة من خواص الأسماء المتمكنة فلا يمال غير المتمكن (دُونَ سَمَاعٍ) ؛ أي : إلاَّ سماعًا كـ " متى " .

(غَيْرَ هَا وَغَيْرَ نَا) فإنهما يُمَالاَن قياسًا مُطَّرِدًا . كـ " يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا " و " مَرَّ بِنَا " . (وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ * أَمِلْ) ؛ أي : وتمال الفتحة إذا كان بعدها "راء" مكسورة متطرفة وصلاً ووقفًا . (كَـ " لِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ ") ؛ أي : كـ " مِلْ إلى الأَيْسَرِ " . [٧١/ع]

(كَذَا الَّذِى تَلِيهِ[٧]) ؛ أي : كذا تمال الفتحة أيضًا إذا وليها (هَا التَّأْنِيثِ فِى * وَقْفٍ) كـ " رَحْمَةْ ونِعْمَةْ " (إِذَا مَا كَانَ) الذي قبل "هاء[٨]" التأنيث (غَيْرَ أَلِفٍ) فلو كان "ألفًا" لم تمل كـ " الصَّلاَة[٩] " .

---

(١) سَابُور : اسم ملك من ملوك العجم . ينظر : حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي ١٦٧/٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت .

(٢) ينظر : شرح التصريح ٢٩٣/٥ .

(٣) في (ب) [أميلته] .

(٤) في (ب) [كمناسبة] .

(٥) سورة الشمس ، آية (٢) ، فإن إمالة "ألف" " تلا " لمناسبة "ألف" ﴿جَلَّاهَا﴾ سورة الشمس ، من الآية (٣) . ينظر : شرح التصريح ٢٨٠/٥ .

(٦) في (ب) [الإمال] .

(٧) في (أ) [يليه] .

(٨) إنما قال "هاء التأنيث " ولم يقل " تاء التأنيث " لتخرج "التاء" التي لم تقلب "هاء" فإن الفتحة لا تمال قبلها . ينظر : شرح الأشموني ٤٠١/٤ .

(٩) و" الحياة " فإن قبل "هاء" التأنيث "ألفا" لذلك لا تمال .
ينظر : شرح الأشموني ٤٠١/٤ .

(التَّصْرِيفُ[1])

هو علم بأحكام أبنية الكلمة مما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك .

(حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي) ؛ أي : والتصريف لا يكون في الحروف وما أشبهها كـ " الأسماء " غير المتمكنة ، والأفعال الجامدة[2] (وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي) أي : وإنما يكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، وحَرِي : بمعنى حقيق .

(وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ) سواء كان اسمًا أو فعلاً ، (يُرَى * قَابِلَ تَصْرِيفٍ) فلا يقبله ما كان على حرف أو حرفين (سِوَى مَا غُيِّرَ) ؛ أي : إلاّ ما كان ثلاثيًا في الأصل وغيِّر بالحذف كـ " يَدٍ[3] " و " قِ[4] نَفْسَكَ " .

(وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا) ؛ أي : الاسم المجرد عن الزوائد لا يتجاوز خمسة [أحرف[5]] كـ " سَفَرْجَل " . (وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا) ؛ أي : والمزيد فيه لا يتجاوز سبعة كـ " احْرِنْجَام[6] " .

(وَغَيْرَ آخِرِ) الاسم (الثُّلَاثِي) وهو أوله وثانيه ، (افْتَحْ وَضُمَّ * وَاكْسِرْ) كلاً منهما كيف ما اتفق فيشمل تسعة أمثلة مفتوحهما ، كـ " فَرَس " أو مفتوح الأول مكسور

---

(1) التصريف في اللغة : التغيير ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾ سورة البقرة ، من الآية (١٦٤) أي : تغييرها .

(وأما في الاصطلاح : فيطلق على شيئين :

الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير ، والتكسير ، واسم الفاعل ، واسم المفعول . وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف – كما فعل الناظم – وهو في الحقيقة من التصريف .

والآخر : تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ، ولكن لغرض آخر ، وينحصر في : الزيادة ، والحذف والإبدال ، والقلب ، والنقل ، والإدغام . وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم : " التصريف ") .

ينظر شرح الأشموني ٤/٤٠٤ .

(2) نحو : "عسى" و "ليس" ، ونحوهما ، فإنها تشبه الحرف في الجمود .

(3) أصلها : يَدْيٌ ، بسكون "الدال" ، وقيل بفتحها . ينظر : شرح التصريح ٥/٣٠٦ .

(4) " قِ " فعل أمر من " وَقَى " والأصل : " أَوْقِي " حذفت "الواو" وهي "فاء" الكلمة لحذفها في المضارع ثم حذفت " همزة" الوصل لعدم الحاجة إليها ، ثم حذفت "الياء" وهي "لام" الكلمة علامة على بناء الأمر فصار "قِ" . ينظر: شرح التصريح ٥/٣٠٦ .

(5) موجودة في (ب) ساقطة من (أ).

(6) " احْرِنْجَام " مصدر " احْرَنْجَمَت الإبل " ؛ أي : اجتمعت .

ينظر : شرح الأشموني ٤/٤٠٦ ، لسان العرب مادة " حرج " .

الثاني كـ " كَبِد " أو مضمومه كـ " عَضُد " ، ومضموم الأول مفتوح الثاني كـ "صُرَد[1]" أو مكسوره كـ " دُئِل[2] " أو مضمومه كـ " عُنُق " ومكسور الأول مفتوح الثاني كـ " عِنَب " أو مكسوره كـ " إِبِل " أو مضمومه كـ " فِعُل " (وَزِدْ) على هذه الأمثلة (تَسْكِينَ ثَانِيهِ) مع فتح أوله[3] كـ " كَعْب " أو كسره كـ " عِلْم " أو ضمه كـ " قُفْل " (تَعُمّ) ويصير أبنيته[4] اثني عشر (وَفِعُلٌ) بكسر "الفاء" وضم "العين" من هذه الأبنية (أُهْمِلَ[5]) . لاستثقال [الانتقال[6]] من كسرٍ لضم[7] (وَالْعَكْسُ) وهو " فُعِل " بضم ٧١]
"الفاء" وكسر "العين" (يَقِلّ) ؛ أي : استعمل[8] لكنه قليل ، ويقدم منه " الدُّئِل " ، وإنما قل في الأسماء (لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ) ؛ أي : لأنهم قصدوا تخصيص الفعل به للدلالة على ما لم يسم فاعله .

(وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ * فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ[9]) مجرد ، وأما أوله فلا يكون في المبني للفاعل إلا مفتوحًا . تقول : " فَعَلَ " بفتح "العين" كـ " ضَرَبَ" و " فَعِلَ " بكسرها كـ " شَرِبَ " ، و " فَعُلَ " بضمها كـ " شَرُفَ " فهذه لفعل الفاعل (وَزِدْ) رابعًا لفعل المفعول نحو : " فُعِلَ " بضم "الفاء" وكسر "العين" (نَحْوَ ضُمِنْ) .

(وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا) ؛ أي : وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف كـ" دَحْرَجَ " (وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا) ؛ أي : ولا يتجاوز في الزيادة ستة أحرف كـ " اسْتَخْرَجَ " (لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ) ؛ أي : فللاسم[10] الرباعي المجرد ستةُ أبنية (فَعْلَلٌ) بفتح الأول وفتح الثالث كـ " جَعْفَرٍ " للنهر [الصغير ، (وَفِعْلِلٌ[11])] بكسرهما

---

(١) الصُّرَد : طائر أكبر من العصفور ، ضخم الرأس والمنقار ، يصيد الحشرات . ينظر : لسان العرب مادة (صرد) .

(٢) دُئِل : اسم دُوَيْبَة ، سميت به قبيلة من بني كنانة . ينظر : لسان العرب مادة (دأل) .

(٣) في (ب) [أول] .

(٤) ينظر : أوزان الاسم الثلاثي كتاب سيبويه ٢٤٢/٤ ، شرح الشافية ٣٥/١ - ٣٩ .

(٥) ولهذا لم يرد هذا البناء في كلام العرب لا في الأسماء ولا في الأفعال .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٧) وهو أثقل منه .

(٨) في (ب) [يستعمل] .

(٩) في (أ) و (ب) [وضم وافتح واكسر ...] والصحيح ما أثبتناه من أبيات الألفية بتقديم [وافتح] على [وضم] ويؤيده شرح الشارح بعده .

(١٠) في (ب) [فالاسم] .

(١١) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

كـ "زِبْرِج " [للسحاب] الرقيق (وفِعَلّ) [بكسر[1]] الأول وفتح الثالث[2] ، كـ " دِرْهَم " [وقِعْبَر[3]] [(وَفُعْلُل) بضم الأول والثالث[4]] كـ " بُرْثُن " للمخالب[5] .

(وَمَعْ فِعَلّ) كـ " قِمطر " لوعاء للكتب ، (فُعَلّ) بضم الأول وفتح الثالث كـ "جُخْدَب " لذكر الجراد[6] ، وفي السادس خلاف[7] (وَإنْ عَلاَ) الرباعي ؛ أي : جاوزه فهو خماسي وله أربعة أوزان :

(فَمَعْ فَعَلَّلٍ) بفتح الأول والثاني والرابع كـ " سَفَرْجَل " (حَوَى فَعْلَلِلاً) بفتح الأول والثالث وكسر الرابع كـ " جَحْمَرِش " للأفعال العظيمة . (كَذَا فُعَلِّل) بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع كـ " خُزَعْبِل " للباطل ، (وَفِعْلَلّ) بكسر الأول وفتح الثالث كـ " قِرْطَعْب " للشيء الحقير .

(وَمَا " غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى) ؛ أي : وما جاء [على[8]] خلاف ما ذكر فهو إمّا مزيدٌ فيه كـ " خُزَعْبِيل " ، أو ناقص كـ " يَدٍ[9] " (وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ) [٧٢/ع١]
تصاريف الكلمة (فَأَصْلٌ) ؛ أي : فهو الحرف الأصلي مثل "نون" " نصر " ، (وَالَّذِي " لاَ يَلْزَمُ) ؛ بأن يسقط في بعض تصاريفها فهو (الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِى[10]) لسقوطها في "حذا[11] " (بِضِمْنِ فِعْلِ) وهو "الفاء" و "العين" و "اللام" .

(قَابِلِ الأُصُولَ فِي " وَزْنٍ) ؛ أي : وإذا أردت وزن الكلمة فقابل أول الأصول بـ"الفاء" ، وثانيها بـ"العين" ، وثالثها بـ"اللام" فقل في وزن " ضَرَبَ " " فَعَلَ " .

(وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِى) ؛ أي : والزائد يعبر عنه بلفظه تقول في " أحْمَر " " أفْعَل " إلاّ بدل "تاء" الإفتعال فإنه بها . (وَضَاعِفِ اللاَّمَ إِذَا أَصْلٌ بَقِى) بأن وزنت الكلمة

---

(١) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٢) في (أ) [بفتح الأول وكسر الثالث] ، والصحيح ما جاء في (ب) وأثبتناه .

(٣) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) ، وقعبر : القعبري : الشديد على الأهل والعشيرة . لسان العرب مادة (قعبر) .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٥) البرثن : – بـ "ثاء" مثلثة – واحد براثن الأسد ، وهو مخالبه . ينظر : شرح ابن عقيل ١٩٧/٤ ، شرح الأشموني ٤٢٠/٤ ، لسان العرب مادة (برثن) .

(٦) في (أ) [للذكر الجراد] بـ "لامين" .

(٧) ينظر : الخلاف ص٧٥-٧٦ من الدراسة .

(٨) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٩) محذوف "اللام" وأصله " يَدَيٌ " . ينظر : شرح التصريح ٣١٦/٥ .

(١٠) في (أ) [احتذا] بـ "الألف" في آخره ، وأثبتنا ما جاء في (ب) والألفية بـ "ألف" مقصورة .

(١١) في (ب) [حذى] بـ "الألف" المقصورة في آخره .

بحروف "فعل" وبقي أصلٌ منها فقابله بـ"لام" ثانية (كـ"راء" جَعْفَرٍ وَ "قاف" فُسْتُقٍ) فقل فيهما "فَعْلَل" و"فُعْلُل" وإن بقي اثنان فبثالثة فقل في "سفرجل" "فعلّل[١]" .

(وَإِنْ يَكُ[٢] الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي • فَاجْعَلْ لَهُ) ؛ أي : للزائد (فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ[٣]) ؛ بأن تقابله بما تقابل به ذلك الأصل فقل في وزن "اغدَوْدَن" "افعَوْعَل" ، فتقابل "الدال" الثانية الزائدة[٤] بمثل ما قابلت به الأولى الأصلية .

(وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ • وَنَحْوِهِ) مما تكرر فيه حرفان ولا أصل للكلمة غيرهما ولم يفهم المعنى بسقوط الثالث فوزن "سِمْسِمٍ" "فِعْلِلٍ" .

(وَالْخُلْفُ فِي) مَا يفهم المعنى بسقوط ثالثه (كَلَمْلِمِ) أمر من "لَمْلَمْت[٥]" بمعنى "لَمَّتْ" ، فقيل كلها أصول[٦] كالأول وقيل الصالح للسقوط كـ"اللام" الثانية من "لملم" زائد[٧] ، وقيل الصالح للسقوط بدل من تضعيف "العين[٨]" وأصل "لَمْلَم" "لَمَّمَ" استثقل توالي ثلاثة أمثال ، فأبدل من أحدها مماثل لـ"الفاء" .

(فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ • صَاحَبَ) ؛ أي : وإذا صحب "الألف" ثلاثة أحرف أصول فهو (زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ) كـ "ألف" "كتاب" وإن صحب اثنين فإما أصل[٩] أو [٧٢]
بدل من أصل[١٠] .

---

(١) أن الاسم الخماسي كـ "سفرجل" يقال فيه "فعلّل" فتضعف "اللام" مرتين لتصل الزنة إلى خمسة أحرف . ينظر شرح المكودي ص٣٧٠ .

(٢) في (أ) [يكن] والصحيح ما أثبتناه .

(٣) في (ب) [لأصل] .

(٤) في (ب) [المزايدة] .

(٥) في (ب) [للمت] .

(٦) مذهب البصريين أن حروفه كلها أصول ، نحو : "سمسم" ، فوزن "لملم" عندهم "فَعْلَلَ" .
ينظر : الخصائص ٥٢/٢ ، الإنصاف ٧٩٢/٢ ، شرح التصريح ٣٣٠/٥ ، شرح الأشموني ٤٣٤/٤ .

(٧) مذهب الزجاج إن الصالح للسقوط زائد ، فوزن "كفكف" على هذا "فَعْفَل" .
ينظر : شرح التصريح ٣٣٠/٥ ، شرح الأشموني ٤٣٤/٤ .

(٨) نُسب هذا المذهب إلى الكوفيين ، فأصل "لَمْلَم" – على قولهم – "لَمَّمَ" فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدلوا من أحدها حرفًا يماثل "الفاء" . ينظر : الخصائص ٥٢/٢ – ٥٥ ، الإنصاف مسألة (١١٣) ٧٨٨/٢ ، شرح التصريح ٣٣٠/٥ ، شرح الأشموني ٤٣٤/٤ .

(٩) كإلى ، بكسر "الهمز" ، بزنة الرضَى – النعمة – ، وهو واحد "الآلاء" في نحو قوله تعالى : ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ سورة الرحمن ، الآية (١٣) .

(١٠) كـ "قال" و "باع" .

(**وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ**) وإذا صحبا أكثر من أصلين كـ " صَيْرَف[1] وجَوْهَر[2]" حكم بزيادتهما[3] (**إنْ لَمْ يَقَعَا**) في ثنائي مكرر (**كَمَا هُمَا[4] فِى يُؤْيُؤ**) لطائر ذي مِخْلَب (**وَوَعْوَعَا**) إذا صَوَّتَ ، فإنه يحكم بأصالتهما[5] ، (**وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ**) ؛ أي : كذا الحكم على "الهمز" و "الميم" بالزيادة إذا (**سَبَقَا * ثَلاَثَةً[6] تَأصِيلُهَا[7] تُحُقِّقَا[8]**) كـ " أحمد ومكرم " وإن سبقا أصلين فاصلان[9] (**كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ**) ؛ أي : كذا يحكم[10] بزيادة "الهمزة" إذا وقعت آخرًا ، (**بَعْدَ أَلِفْ * أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ**) ؛ أي : يقدم على تلك "الألف" أكثر من أصلين كـ "حَمْرَاء" فلو تقدمها أصل[11] أو أصلان[12] [فهي أصل أو بدل منه[13] (**وَالنُّونُ**) إذا وقعت (**فِى الآخِرِ**) بعد "ألف" تقدمها أكثر من أصلين فهي (**كَالْهَمْزِ**) في الحكم[14] بزيادتها كـ " زَعْفَرَان" فإن تقدمها أصلٌ أو أصلان[15]][16] فأصليه (**وَفِى * نَحْوِ غَضَنْفَرٍ[17]**) مما وقعت "النون" فيه بعد

(1) أي : "الواو" و "الياء" اللتان صاحب كل منهما ثلاثة أحرف ، والصَيْرَف : المحتال المتقلب المتصرف في الأمور المجرب لها . ينظر : لسان العرب مادة (صرف) .
(2) أي : "الواو" و "الياء" اللتان صاحب كل منهما ثلاثة أحرف . والجَوْهَرُ : كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به . ينظر : لسان العرب مادة (جهر) .
(3) فـ "الياء" في " صَيْرَفٍ " و "الواو"في " جَوْهَرٍ " زائدتان .
(4) في (أ) [هو] والصحيح ما أثبتناه.
(5) في (ب) [بأصالتها] والصحيح ما أثبتناه .
(6) في (ب) [ثلثه] .
(7) في (أ) [باصلها] والصحيح ما أثبتناه .
(8) في (ب) [محققا] .
(9) أي : فإن سبقَا أصلين حكم بأصالتهما كـ " إبل " و " مهد " و " أكل " .
ينظر : شرح ابن عقيل ٢٠٣/٤ ، شرح الأشموني ٤٤٠/٤ .
(10) في (ب) [الحكم] .
(11) نحو : "ماء" و " داء " تقدم على "الألف" حرف واحد .
(12) نحو : " كساء " و " رداء " تقدم على "الألف" حرفان ، فـ "الهمزة" في الأول بدل من "واو" وفي الثاني بدل من "ياء" . ينظر : المتمتع في التصريف ٣٢٦/١ ، التتمة في التصريف ص١٢٢ .
(13) (نحو : " كساء" و " رداء " وذلك أن الأصل " كساوٌ " و " رِدَايٌ " فتحركت "الواو" و "الياء" ، وقبلهما فتحة ، وليس بينهما وبينها حاجز إلاَّ "الألف" ، وهي حاجز غير حصين ، لسكونها وزيادتها ، و"الياء" و"الواو" في محلِّ التغيير – أعني طرفًا – فقلبتا "ألفًا" ، فاجتمع ساكنان : "الألف" المبدلة من "الياء" أو "الواو" ، مع "الألف" الزائدة ، فقلبت "همزة" . ولم تُرَدَّ إلى أصلها من "الواو" و "الياء" ، لئلا يُرجع إلى ما فُرَّ منه) . ينظر : الممتع في التصريف ٣٢٦/١ ، التتمة في التصريف ص١٢٢ .
(14) أي : فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين في "الهمزة " وهما : أن يسبقها أي "ألف" ، وأن يسبق تلك "الألف" أكثر من أصلين ، نحو : "عثمان " و " غضبان " . ينظر شرح الأشموني ٤٤٦/٤ .
(15) نحو : " أمان ، وزمان ، ومكان " .
(16) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .
(17) الغضنفر : الأسد . لسان العرب مادة (غضفر) .

أصلين وبعدها أصلان (**أَصَالَةً كُفِي**) ؛ أي : حكم بزيادتها أيضًا ، وتزاد (**التَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ**) كـ " قائمة " وفي (**الْمُضَارَعَه**) كـ " تقوم " وفي (**نَحْوِ الاسْتِفْعَالِ**) وفروعه كـ"استَخْرَاج واستَخْرَج ومُستَخْرِج " وفي (**الْمُطَاوَعَهْ**) لثلاثي كـ " تَعَلَّم تعلمًا " ، أو رباعي كـ " تَدَحْرَج تَدَحْرُجًا " ، وتزاد (**الْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ**) وقد تقدم في الوقف مواضع زيادتها[1] [وتزاد[2]] (**اللاَّمُ فِي**) أسماء (**الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَه**) نحو : " ذلك وتلك وألاك وهنالك " (**وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ**) ؛ أي : متى وقع شيءٌ من حروف [٧٣] الزيادة التي يجمعها " سألتمونيها " خاليًا عن ما قيدت به لزيادته فهو أصل (**إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ**) أي : إلاَّ أن تقوم[3] على الزيادة (**حُجَّةٌ**) بينه (**كَحَظِلَتْ**) في قولهم " حَظِلَتِ الإبلُ " إذا آذاها أكل الحَنْظَلِ ، فإنه دليل على زيادة "نون" حنظل مع خلوها من قيد الزيادة[4] وهو كونها ثالثًا .

---

(١) "هاء" السكت ومواضع زيادتها ، تزاد في الوقف ، نحو : " لِمَهْ ، ولم تَرَهْ " وتزاد في غير الوقف إلا أن زيادتها قليلة ، ولم تطرد إلا في الوقف على "ما" الاستفهامية ، مجرورة نحو : " لِمَهْ " ، وعلى الفعل المحذوف "اللام" للوقف نحو : " رَهْ " أو المجزوم نحو : " لم ترَهْ " ، وعلى كل مبني على حركة لازمة نحو : " كَيْفَهْ " إلا ما قطع عن الإضافة كـ " قَبْلُ " و " بَعْدُ " واسم " لا " التي لنفي الجنس نحو : " لا رجُلَ " والمنادى نحو: " يا زَيْدُ " والفعل الماضي نحو : " ضَرَبَ " .
ينظر : شرح ابن عقيل ٢٠٥/٤ ، شرح المكودي ص٣٧٣ ، شرح الأشموني ٤٥٢/٤ .

(٢) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٣) في (ب) [يقوم] .

(٤) فسقوط "النون" في الفعل " حظلت " حجة على زيادتها في " الْحَنْظَل " مع أنها خلت من قيد الزيادة ؛ وهو كونها آخرًا ، بعد "ألف" مسبوقًا بأكثر من أصلَيْن ، أو واقعة كما هي في نحو : " غَضَنْفَر " ، الذي سبق تنويه الشارح عنه .

(فَصلٌ فِي زِيَادَةِ هَمزَةِ الوَصلِ[1])

(لِلوَصلِ هَمزٌ سَابِقٌ) ؛ أي : لا يكون[2] إلا سابقًا لمجيه ووصله[3] للابتداء بالساكن وهو كل "همز" (لاَ يَثبُتُ • إلاَّ إذَا ابتُدِي بِهِ) ؛ أي : يسقط وصلاً ويثبت ابتداء (كَاستَثبِتُوا) وأما "همزة" القطع فما تثبت وصلاً وابتداء .

(وَهْوَ لِفِعلٍ) ؛ أي : يجب إثباته في أول كل فعل (مَاضٍ احتَوَى عَلَى • أكثَرَ مِنْ أربَعَةٍ ، نَحْوُ انْجَلَى[4]) واستخرج وأولَ (الأمْرِ) منه كـ "انْجَلِي واستَخْرِج " وأول (الْمَصْدَرِ مِنْهُ) كـ " انْجِلاَءَ واستَخرَاجًا[5] " ، (وَكَذَا • أمْرُ الثُّلاَثِي) ؛ أي : الذي أُسكن ثاني مضارعه (كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا) وقد ابتدئ بـ " همزة " الوصل في بعض الأسماء سماعًا (وَفِي اسْمٍ استٍ ابْنٍ ابْنُمٍ سُمِعْ) وكذا في (اثْنَتَيْنِ وَامْرِئٍ[6]) وفي (تَأنِيثِ تَبِعِ) ؛ أي[7] : لابن واثنين[8] وامرئ ؛ وهو ابنة ، واثنتان وامرأة (وَأيْمُنُ) في القسم فهذه عشرة .

---

(١) هذا الفصل هو تتميم لباب التصريف ؛ لأنه من باب زيادة "الهمزة" ، وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف بـ "همزة " الوصل وعلى مواضعها من الكلم .

(وإنما سميت "همزة" الوصل اتساعًا لأنها تسقط في الوصل ، وقيل لأن الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه "همزة" الوصل لسقوطها ، وقيل لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن) .

ينظر : شرح المكودي ص٣٧٥ .

(٢) في (ب) [تكون] .

(٣) في (ب) [وصله] بـ "واو" واحدة .

(٤) في (أ) و (ب) [انجلا] .

(٥) في (أ) و (ب) [استخرجًا] بسقوط "الألف" .

(٦) جاء في لوحة (أ) الحاشية ، قوله في "امْرئ" : (وفيه لغات " مْرئ " بتسكين "الميم" و " اُمرئ" بزيادة "همزة" الوصل مع ضمها وفتحها وكسرها في جميع الأحوال ، ومع تغييره باعتبار إعرابها ، فتضم "الراء" مع الرفع ، وتفتح مع النصب ، وتكسر مع الجرّ ، انتهى) .

(٧) أي وقوله : (تَأنِيثِ تَبِعِ) راجع إلى ابن مؤنثه : ابنة ، واثنين مؤنثه : اثنتان ، وامرئ مؤنثه : امر

(٨) في (ب) [وابنين] .

(هَمزُ أَلْ كَذَا) في كونها "همزة" وصل[(١)] ، (وَتُبْدَلُ * مدًا فِي الاِستِفهَامِ أَوْ يُسَهَّلْ) ؛ أي : وإذا دخلت "همزة" الاستفهام على "أل" فلك أن تبدل "همزة" الوصل مدًا أو تسهلها وقرئ بهما[(٢)] : ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ [(٣)] ﴾ .

---

(١) القول بأن "همزة أل " " همزة وصل " هو مذهب سيبويه ، ومذهب الخليل أنها أصلية .
ينظر : الكتاب ١٤٧/٤ قوله : (وتكون موصولة في الحرف الذي تُعرف به الاسماء) ، وقوله في ٣٢٤/٣ : (وزعم الخليل أن "الألف" و"اللام" اللتين يعرّفون بهما حرفٌ واحد كـ"قَدْ" ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى ...) . ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٢٠٢/١ .

(٢) أي بالمدّ والتسهيل في نحو قوله تعالى : ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾ سورة الأنعام ، من الآية (١٤٣) .
ينظر : التذكرة في القراءات لابن غَلبون (ت٣٩٩هـ) ص١٥٦ ، فصل : "همزة" الاستفهام الداخلة على "أل" ، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيرى إبراهيم – مطبعة الزهراء للإعلام العربي ، ط٢ ، ١٤١١هـ ١٩٨٦م ، إعراب القرآن للنحاس ١٠٣/٢ ، أوضح المسالك ٣٧٠/٤ ، شرح الأشموني ٤٦٦/٤ .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية (١٤٣) .

(الإبْدَالُ[1])

(أحْرُفُ الإبْدَالِ) التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعًا تسعة يجمعها قولك : (هَدَأْتَ مُوطِيًا) ، وما عداها فإبدالها[2] شاذ أو لغة قليلة[3] (فَأبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا) بشرط أن يقعا (آخِرًا اثْرَ ألِفٍ زِيدَ) ؛ أي : وأن يقعا بعد "ألف" زائدة[4] كـ " كِسَاء ورِدَاء " [٧٣/ع٢]
الأصل " كِسَاو[5] ورِدَاي[6] " فلو كانتا غير طرف[7] أو بعد "ألف" غير زائدة[8] لم يبدلا .

(وَفِى " فَاعِلِ مَا) ؛ أي : اسم فاعل الفعل الذي (أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِى) ؛ أي : إبدال "الواو" و "الياء" "همزة" اتبع كـ " قائل وبائع " أصلهما " قَاوِلٌ وبَايِعٌ " أعلّوهما حملاً على فعليهما[9] حيث قالوا : " قال وباع " ، فخرج بالفعل الذي أُعل عينه نحو : " عَاوِر وصَايِد[10] " .

(وَالْمَدُّ زِيدَ) ؛ أي : وإذا زيد المد (ثَالِثًا فِى الْوَاحِدِ " هَمْزًا يُرَى) ؛ أي : إبدال "همزة" (فِى مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ) ؛ أي : في الجمع[11] ، فشمل المد "الألف" كـ " قِلَادَة"،

---

(1) الإبْدَالِ – بكسر "الهمزة" – مصدر أبدل .
وفي الاصطلاح : جعل حرف مكان آخر مطلقًا .
وهذا هو النوع الثاني من التصريف ، ثم إن حروف الإبدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفًا وقد ذكرها الناظم في التسهيل واقتصر هنا على المشتهر منها .
والغرض من هذا الباب : بيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعًا ، لغير الإدغام ، فإن الادغام لا ينظر إليه في هذا الباب ، لأنه يكون في جميع حروف المعجم ، إلا "الألف" ، وأراد بالإبدال : ما يشمل القلب ، إذ كل منهما تغيير في الموضع ، إلا أن الإبدال إزالة ، والقلب إحالة .
ينظر : شرح المكودي ص٣٧٧ ، شرح التصريح ٣٦١/٥ – ٣٦٢ ، شرح الأشموني ٤٦٩/٤ .

(2) في (ب) [فإبداله] .

(3) في سيبويه ٢٤٠/٤ قوله : (وقد أبدلوا "اللام" من "النون" وذلك قليل جدا ، قالوا : أُصَيْلَالٌ ، وإنما هو أُصَيْلَانٌ) .

(4) ينظر : الممتع في التصريف ٣٢٦/١ ، التتمة في التصريف ص١٢٢ .

(5) في (ب) [كسا] بدون "واو" .

(6) في (ب) [رداء] بـ "الهمزة" .

(7) نحو : " تَبَايُنِ وتَعَاوُنٍ " .

(8) نحو : " آيَة ورَايَة " .

(9) قال ابن عصفور في الممتع ٣٢٨/١ : (وقد كانت "الياء" و "الواو" قد اعتلّتا في الفعل في "قام" و "باع" فاعتلّتا في اسم الفاعل حملاً على الفعل فقُلبتا "ألفًا" ، فاجتمع ساكنان ، فأبدل من الثانية "همزة" ، وحُركت هروبًا من التقاء الساكنين ، وكانت حركتها الكسر على أصل التقاء الساكنين) .

(10) لم تعل "الواو" و "الياء" بقلبهما "همزة" في "عاور و صايد" ؛ لأنها لم تعل في الفعل " عور وصيد " .

(11) يعني إذا كان في المفرد مدٌّ ثالث زائد قلب في الجمع الذي على مثل " فعائل" "همزة" .

و "الياء" كـ " صحيفة " ، و " الواو " كـ " عَجُوز" فتقول فيهم : " قلائد وصحائف وعَجَائز " بـ "الهمزة " وإذا كان الثالث غير مد[1] أو مدًا غير زائد[2] لم يقلب[3] .

(كَذَاكَ) تبدل "همزًا" (ثَانِي) حرفين (لَيِّنَيْنِ[4] اكْتَنَفَا * مَدَّ مَفَاعِلَ) ؛ بأن توسط بينهما "ألف" الجمع (كَجَمْعِ) " أول " وجمع (نَيِّفَا) وجمع " سَيِّد وصائد " ، وهو: " أوَائِلَ ونَيَائف وسَيَائِدَ[5] وصوائد " بـ "الهمزة" ، والأصل : " أواول ونيايف وسياود وصوايد[6] " ، وخرج بمد " مَفَاعِلَ[7] " مدّ " مَفَاعِيلَ[8] " .

(وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ) المبدل مما بعد "ألف" الجمع المشاكل " مَفَاعِل " في النوعين وهما ما استحق[9] "الهمز" لكونه مدًا مزيدًا في الواحد ، وثاني [لينين[10]] اكتنفا مد "مَفَاعِل " (يَا فِيمَا أُعِلَّ * لامًا) ؛ أي : يجب في هذين النوعين إذا اعتلت " لامهما[11] "

---

(١) نحو : " قَسْوَرَة و قَسَاوِر " لعدم المد . ينظر : شرح المكودي ص٣٧٨ ، شرح الأشموني ٤/٤٨٣ ، ويقال للأسد : قسور بلا "تاء" ، و"قسورة" ، بـ "التاء" أيضًا .

(٢) نحو : "مثوبة ومثاوب ، ومعيشة ومعايش" ؛ لأن "الواو" في "مثوبة" ، و "الياء" في "معيشة" عين الكلمة . ينظر : شرح المكودي ص٣٧٨ ، شرح الأشموني ٤/٤٨٣ .

(٣) في (ب) [تقلب] .

(٤) يشمل قوله : " لينين " أربع صور : الأولى أن يكونا "واوين" ومثل لها الشارح بـ " أوائل " فأصله "أواول " . والثانية أن يكونا "ياءين " ومثل له بـ " نيائف " أصله " نيايف " والثالثة : أن تكون الأولى "واوًا " ، والثانية " ياء " ومثل له بـ " صائد " أصله " صوايد " ، والرابعة : أن تكون الأولى "ياء" والثانية "واوًا" ومثل له بـ "سيد " أصله " سياود " .

(٥) ينظر : نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ص٣٢٥ ، الممتع في التصريف ١/٣٣٨ .

(٦) اجتمع حرفان لينان بينهما " ألف " " مفاعل " فقلب الثاني منها " همزة " .

(٧) أي : لو توسط بينهما مدةُ "مَفَاعِيلَ" ؛ امتنع قَلْبُ الثاني منهما "همزة" كـ " طَوَاوِيسَ " ؛ ولهذا قيد المصنف – رحمه الله – ذلك بمدة "مَفَاعِلَ" .

ينظر : شرح ابن عقيل ٤/٢١٣ ، شرح المكودي ص٣٧٨ ، شرح الأشموني ٤/٤٨٥ .

(٨) في (أ) [عيل] بسقوط " مفا" .

(٩) في (ب) [ما استخرج] .

(١٠) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(١١) في (ب) [لأنهما] .

إن يخففا بإبدال كسرة "الهمزة[1]" فتحة ، ثم بإبدالهما "ياء" كـ "قضايا[2] وزَوَايَا " أصلهما " قَضَائِيُ[3] وزوائي " ؛ فأبدلوا كسرة "الهمزة" فتحة فتحركت "الياء" وانفتح ما قبلها فقلبت "ألفًا" فصار " قضاءَا[4] وزواءَا[5] " فاستثقل اجتماع الأمثال ؛ فأبدلت "الهمزة" "ياء" .

(وَفِى مِثْلِ هِرَاوَةٍ[6]) وهو ما كانت "اللام" "واوًا" ، سلمت في المفرد لم يقلب[7] "همزة" "ياء" بل (جُعِلْ) (وَاوًا) فتقول : " هَرَاوَي " أصلها " هَرَائِى " فصار " هَرَاءَا[8] " تقلبت "همزته" " واوًا" فصار[9] " هَرَاوَى " .

(وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّ) ؛ أي : وإبدال[10] "همزة" " أوّل " وهي كل "واوين" اجتمعا (فى بَدْء) كلمة ، بشرط أن تكون "الواو" الثانية في (غَيْرِ شِبْهِ وُوفِيَ الأَشُدّ) ؛ [٧٤/ ١ع]

(1) في (ب) [الهمز] بدون "التاء" .

(2) " قضايا " – مثالُ ما "لامه" "يَاءٌ" أصلية – جمع " قضيَّة أصلُهَا " قضَايِيُ " بـ "ياءَيْن" ، الأولى "ياء" فعيلَة " ، والثانية "لَامٌ" " قضيَّة " ، ثم أُبْدِلَتْ "الياء" الأولى "همزةً" كما في "صحائف" فصار " قضائِيُ " ، ثم قلبت كسرةُ "الهمزة" فتحة ، فصار " قَضَاءَىُ " ، ثم قلبت "الياء" "ألفًا" فصار "قضاءَا " فاجتمع شبه ثلاث "ألفات" ثم قلبت "الهمزة" المتوسطة بين "الألفين" "ياءً" رجوعًا إلى أصلها فصار " قَضَايَا " بعد أربعةِ أعمالٍ أحدها : إبدال "الياء" الأولى "همزة" ، والثاني : قلب كسرة "الهمزة" فتحة ، والثالث : قلب "الياء" الثانية "ألفًا" ، والرابع : قلب "الهمزة" "ياء" على الترتيب .

ينظر : التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله الصيمري (ق٤هـ) ٨١٢/٢ ، تحقيق : د/ فتحي أحمد مصطفى على الدين ، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م ، شرح التصريح ٣٨٤/٥ .

(3) في (أ) [قضاوى] .

(4) في (ب) [قضا] .

(5) في (ب) [رُواء] .

(6) هراوة : وهي العَصَا الضخمة . لسان العرب مادة (هرا) .

(7) في (ب) [تقلب] .

(8) في (ب) [هرا] .

(9) أصل " هَرَاوَى " " هَرَائِو " بقلب "ألف" المفرد في الجمع "همزة" ثم أبدلت "الواو" "ياء" لتطرفها بعد كسرة، فصار " هَرَائِى " ثم قلبت كسرة "الهمزة" فتحة ، فصارت "هَرَاءَىُ" ، تحركت "الياء " وانفتح ما قبلها فقلبت " ألفاً" فصارت " هَرَاءا " ثم قلبت " الهمزة " " واواً " ، ليتشاكل الجمع وواحده فصار "هَرَاوَىْ" . ينظر : شرح التصريح ٣٨٦/٥ .

(10) في (ب) [وأبدل] .

أي : لا يكون بدلاً من "ألف" فاعل كـ " وُوفِي(١) " أصله " وافى " ومثاله " أواصل " جمع " واصلة " أصله " وَوَاصل(٢) " .

(**وَمَدًا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ * كِلْمَةٍ إِنْ يَسْكُنْ**) ؛ أي : وإذا اجتمع في كلمة "همزتان(٣)" ثانيهما ساكن وجب إبداله حرف مد يُجانِسُ حركة ما قبله فإن كانت فتحة(٤) أبدل "ألفا(٥)" أو كسرة " ياء(٦) " ، (**كَآثِرْ وَائْتُمِنْ(٧)**) أو ضمة "واوًا" كـ " أوثِرْ(٨) " .

(**إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ**) ؛ أي : وإن كان ثانيهما متحركًا فإن كان مفتوحًا بعد ضم (**أَوْ**) بعد (**فَتْحٍ قُلِبْ * وَاوًا(٩)**) كـ " أُوَيْدِم " تصغير " آدم " أصله " أُأَيدم " والثاني كـ"أَوَادِم " جمعه أصله " أَآدم " . (**وَيَاءً**) إن كان مفتوحًا (**إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ**) كـ"إِيَمٌّ(١٠)" أصله " إِأْمَم(١١) " نقلت فتحة "الميم" لـ "الهمزة "، وأُدغم فصار" إِأَمّ(١٢)" (**ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا**) ؛ أي : وإن كان مكسورًا(١٣) يقلب "ياء"،سواء كان بعد فتحة كـ"أَيِمَّة"

---

(١) المبنى للمجهول .

(٢) " وواصل " : "الواو" الأولى هي التي في المفرد ، و"الواو" الثانية انقلبت عن "ألف" فاعلة ، كما انقلبت في نحو : "ضوارب" ، فلما اجتمع "واوان" في بدء الكلمة قلبت الأولى "همزة" فقالوا : "أواصل" .
وفي كتاب سيبويه ٣٣٣/٤ : (وإذا التقت "الواوان" أولاً أبدلت الأولى "همزة" ، ولا يكون فيها إلا ذلك).
ينظر : شرح الشافية ٢٠٤/٣ ، الممتع في التصريف ٣٣٢/١ ، شرح التصريح ٣٧٨/٥ .

(٣) في (أ) و (ب) [همزان] وقمت بتصحيحه بزيادة "التاء" .

(٤) أي : فإن كانت حركتها فتحة .

(٥) نحو : " آمَنْتُ " والأصل " أَأْمَنْتُ " . و" آثر " أصله " أَأْثَر " .

(٦) نحو : "إيمان" أصله " إِئْمَان" بـ "همزتين" مكسورة فساكنة ، قلبت "الهمزة" الثانية "ياء" لسكونها وانكسار ما قبلها . ينظر : شرح الشافية ٥٢/٣ ، شرح التصريح ٣٨٩/٥ .

(٧) ونحو : " إيثار " أصله " إِئْثار" قلبت "الهمزة" الثانية "ياء" من جنس حركة الأولى .

(٨) أصله " أُأْثِرُ " ، أبدلت الثانية "واوًا" من جنس حركة الأولى .

(٩) ينظر : شرح الشافية ٥٦/٣ ، شرح التصريح ٣٩٥/٥ .

(١٠) بـ "همزة" مكسورة ، و"ياء" مفتوحة .

(١١) بـ "همزتين" مكسورة فساكنة ، نقلت حركة "الميم" الأولى – وهي الفتحة – إلى الساكن قبلها ، توصلاً إلى إدغام المثلين ، ثم أبدلت "الهمزة" الثانية "ياء" . ينظر : شرح المكودي ص٣٨٠ ، شرح التصريح ٣٩٤/٥ .

(١٢) " إِأَمّ " اجتمع "همزتان " الأولى مكسورة ، والثانية مفتوحة فتنقلب الثانية "ياء" فيصير " إِيَمّ " .

(١٣) يعني أن "الهمزة" الثانية إذا كانت مكسورة وجب إبدالها "ياء" مطلقًا ؛ أي : بعد "همزة" مفتوحة ، أو مكسورة أو مضمومة .

أصله " أَإِمَّةَ(١) " أو كسر كـ " إِيمٌ(٢) " أصله " إِأْمِمْ(٣) " نقل وأدغم فصار " إِإِمٌّ(٤) " أو ضم كـ " أُينٌّ " مضارع " أَنَّ " أصله " أُؤْنِنُ " نقلت كسرة "النون" لـ "الهمزة" وأدغم ثم أبدل(٥) "ياء" (وَمَا يُضَمّ) ؛ أي : وإن كان(٦) مضمومًا (وَاوًا أصِرْ) ؛ أي : اقلبه " واوًا " سواء كان بعد فتح كـ " أَوُبٌّ " جمع " أَبٌّ(٧) " وهو المَرْعَى ، أو كسر كـ " إِوُمٌ(٨) " من " أَمَّ " أو ضم كـ " أُوُمُّ(٩) " وإنما تقلب ثاني "الهمزين" المضموم "واوًا " (مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أُتَمّ)؛ أي: إذا لم يكن طرفًا فإن كان(١٠) (فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا) ؛ أي : انقلب "ياء" سواء كان ما قبله متحركًا أو ساكنًا(١١) .

(وَأَؤُمُّ) مضارع " أَمَّ(١٢) " (وَنَحْوُهُ) مما أولُ همزته للمضارعة (وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمّ) ؛ أي : يجوز في ثانيه الإبدال فيقول " أَوُم " والتصحيح فتقول : " أَؤُمُّ " .

(وَيَاءَ اقْلِبْ أَلِفًا) ؛ أي : ويجب قلب "الألف" "ياء" (كَسْرًا تَلَا • أَوْ يَاءَ تَصْغِيرِ) [٧٤/ع٢]
أي : إذا عرض كسر ما قبلها كـ " مَصَابِيحَ " جمع " مِصْبَاح " أو وقع قبلها "ياء" التصغير كـ " مُصَيْبِيح " ، (بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا(١٣)) (فِي آخِرٍ) ؛ أي : وتقلب "الواو" إذا وقعت آخر "ياء" لكسر(١٤) ما قبلها كـ " رَضِيَ " أو لوقوعها بعد "ياء" التصغير

---

(١) بـ " همزتين " مكسورة فمفتوحة ، فتفعل به كما فعلت بالذي قبله من نقل وإدغام وقلب .

(٢) بكسر "الهمزة" و "الياء" ، ويفعل به كما فعل في السابق عليه .

(٣) أصله "إِأْمِمْ " نقلت حركة "الميم" الأولى إلى " الهمزة" الثانية وأدغمت "الميم" في "الميم" فصارت " إِإِم" أبدلت "الهمزة" الثانية "ياء" من جنس حركة الأولى فصار " إِيمٌّ " .

(٤) أبدلت الثانية "ياء" من جنس حركة الأولى .

(٥) في (ب) [ابدله] . ويقصد أن "الهمزة" الثانية أبدلت "ياء" من جنس حركتها فصارت " أُينّ " .

(٦) أي : إذا كانت "الهمزة" الثانية مضمومة قلبت "واوًا" مطلقًا سواء بعد فتح أو ضم أو كسر .

(٧) أصله : أَأْبُبٌ ؛ لأنه أَفْعُل ، فنقلت حركة ضمة "الباء" إلى "الهمزة" وأدغمت "الباء" في "الباء" ، ثم قلبت "الهمزة" المضمومة "واوًا" فصار " أَوُبٌّ " . ينظر شرح المكودي ص٣٨١ .

(٨) مثال : " إِصْبَع " .

(٩) مثال : " أُبْلُم " من " أَمَّ " .

(١٠) يعنى : أن ثاني "الهمزتين" إذا كان متطرفًا قلبت "ياء" مطلقًا .

(١١) أي : أن يكون بعد فتحة أو كسرة أو ضمة أو سكون .
ينظر : شرح ابن عقيل ٢١٧/٤ ، شرح المكودي ص٣٨١ ، شرح التصريح ٣٩٢/٥ ، شرح الأشموني ٥٠٠/٤ .

(١٢) بمعنى اقصد واتجه لهذا الحكم ، اللسان مادة (أمم) .

(١٣) في (أ) [افعل] .

(١٤) في (ب) [كسر] .

كـ"جُرَيّ" تصغير " جَرْوٍ[1] " ، والأصل " رَضِوٌ[2] " و " جُرَيْوٌ[3] " ، (أوْ) وقعت (قَبْلَ تَا التَّأنيثِ) كـ [شَجِية[4]] أصله[5] " شَجِوَة[6] " (أوْ) قبل (زِيَادَتَىْ فَعْلانَ) كـ"شَجِيَان[7] " أصله " شَجِوان[8] " (ذَا) ؛ أي : قلبت "الواو" بعد الكسرة "ياء" .

(أيْضًا رَأوْا) (فِى مَصْدَرِ) الفعل (الْمُعْتَلِّ عَيْنًا) إذا كان بعدها " ألف " كـ"صِيَام" مصدر " صَامَ " أصله " صِوَام[9] " ، (وَالْفِعْلَ * مِنْهُ) ؛ أي : وما جاء [على "فِعَل " من مصدر[10]] المعتل "العين" فهو (صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الحِوَلْ) مصدر "حَال " . (وَجَمْعُ) [مفرد[11]] (ذِى عَيْنٍ أعِلَّ أوْ سَكَنْ) ؛ أي :أعلت عين[12] ذلك المفرد أو سكنت.

(فَاحكُمْ بِذَا الإعْلالِ) وهو قلب "الواو" "ياء" (فِيهِ) ؛ أي : في هذا الجمع (حَيْثُ عَنّ) ؛ أي : ظهر أن "الواو" وقعت عينه وانكسر ما قبلها ووقع بعده "ألف" كـ " دِيَارٍ وثِيَابٍ " أصلهما " دِوَار وثِوَاب[13] " .

(وَصَحَّحُوا فِعَلَةً) وهو ما وقعت عينه "واوًا" مكسورًا ما قبلها وأُعلت في واحدة أو سكنت ، لكن لم يقع بعدها "ألف" كـ " عِوَدَة[14] " جمع " عَوْد " ، (وَفِى فِعَلْ) وهو ما اجتمع فيه الشروط أيضًا خلا وقوع "الألف" بعد "الواو" ، (وَجْهَانِ) الصحيح كـ " حِوَج " .

---

(١) في (أ) و (ب) [جر] بدون "الواو" .

(٢) من الرضوانِ ، فقلبت "الواو" "ياء" .

(٣) تطرفت "الواو" بعد "ياء" فقلبت "ياء" وأدغمت "الياء" في "الياء" فصارت "جُرَيّ " .

(٤) في (أ) [سجية] بـ "السين" ، وفي (ب) ساقطة .

(٥) من الشَّجْو ، فقلبت "واوه" "ياء" لكونها متطرفة ولم يعتد بـ "التاء" ، ثم أدغمت "الياء" في "الياء" فصارت "شَجِيّة" .

(٦) في (أ) [سجوة] بـ "السين" ، وفي (ب) [شجوة] بدون "الياء" .

(٧) في (أ) [سجيان] بـ " السين" .

(٨) في (أ) [سجوان] بـ " السين " .

(٩) وقعت "الواو" عينًا لمصدر "فعل" أعلت عينه وبعدها "ألف" فقلبت "ياء" .

(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(١١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(١٢) في (ب) [غير] .

(١٣) قلبت "الواو" "ياء" في الجمع لانكسار ما قبلها .

على وزن " فِعَلَة " .

(وَالإِعْلالُ) [وهو[1]] (أَوْلَى كَالْحِيَلْ[2]) . (وَالْوَاوُ) إذا وقعت[3] (لامًا) رابعة فصاعدًا (بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ) ؛ أي : انقلبت "ياء" سواء[4] كانت في اسم (كَالْمُعْطَيَانِ) أم فعلّ نحو (يُرْضَيَانِ) أصلهما "المُعْطَوان[5]" و "يُرْضَوان[6]" (وَوَجَبْ إِبْدَالُ وَاوٍ) إذا وقعت (بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ) كـ " ضُوَيْرِب " في " ضَارِب " (وَيَا) إذا كانت ساكنة مفردة في مفرد بعد ضمة (كَمُوقِنٍ ، بِذَالَهَا اعْتَرِفْ) ؛ أي : وجب إبدالها "واوًا" فإن[7] أصل " مُوقِن " "مُيْقِن" . [٧٥/ع١]

فلو كانت متحركة[8] أو مدغمة أو في جمع لم تبدل ، (وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ) اقتضى القياس وقوع "الياء" الساكنة المفردة بعد ضمة فيه[9] فلم يخفف بإبدال "الياء" "واوًا" بل بتحويل[10] الضمة قبلها كسرة .

(كَمَا * يُقَالُ " هِيمٌ " عِنْدَ جَمْعِ " أَهْيَمَا ") ، (وَ"واوًا" اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا) ؛ أي: وإبدال "الياء" المتحركة بعد الضمة "واوًا" (مَتَى * أُلْفِيَ) ؛ أي : إذا وقعت (لامَ فِعْلٍ) كـ " رَمُوَ الرَّجُلَ " (أَوْ) وقعت (مِنْ قَبْلِ تَا) التأنيث (كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ) ؛ أي : كما إذا بنيت من " رمي " اسمًا على وزن "مَقْدُره" فتقول[11] " مَرْمُوَة " ، (كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَه) ؛ أي : كذا إذا وقعت من قبل زيادتي "فَعُلان" كما إذا بنيت من " رمى " اسمًا على وزن " سَبُعَان " فتقول " رَمُوَان[12] " (وَإِنْ تَكُنْ) ؛ أي : "الياء" المضموم ما قبلها (عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفَا) ؛ أي : لصفة على وزن " فُعْلَى " ، (فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ

---

(1) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(2) نحو : "حِيلَة وحيل وقِيمَة وقِيم" .

(3) أي : إذا وقعت "الواو" رابعة فصاعدًا .

(4) في (ب) [ساكنة] .

(5) من " عطا يعطو " إذا أخذ ؛ لكن لما صارت "الواو" رابعة قلبت "ياء" بالحمل على اسم الفاعل وهو "المعطي" لأن في اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ما قبل "الواو" وليس ذلك في اسم المفعول فحمل عليه . ينظر : شرح المكودي ص٣٨٤ .

(6) من "الرضوان" ؛ لكن قلبت "الواو" فيه "ياء" بالحمل على فعل المفعول وهو "يرضى" لوجود موجب القلب فيه . ينظر : شرح المكودي ص٣٨٤ .

(7) في (ب) [لأن] .

(8) نحو : "هُيَام" لم تعل .

(9) أي في "الجمع" .

(10) لم تبدل "الياء" "واوًا" كما فعلوا في المفرد استثقالاً للجمع .

(11) في (ب) [فيقول] .

(12) قلبت "الياء" "واوًا" في المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها.

يُلْفَى) فأحد الوجهين إبدال الضمة كسرة فتصحح "الياء" والآخر إبقاء الضمة فتنقلب "الياء" "واوًا" فتقول في أنثى "الأكْيَسِ" " الكَيْسَى ، والكُوسَى " .

فَصلٌ

(مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ * يَاءٍ) ؛ أي : وتبدل "الياء" "واوًا" ، إذا كانت "لامًا" لـ "فَعْلَى[1]" اسمًا[2] (كَتَقْوَى) الأصل " تَقْيَا[3] " ولكن (غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ) فإنه ورد " طَغْيَا " لولد البقر ، وكان القياس " طَغْوَا " .

(بِالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى[4] وَصْفَا) ؛ أي : وإذا كانت "الواو" "لامًا" لـ "فُعْلَى" وصفًا أبدلت "ياء" كـ "الدُّنْيَا[5]" ، (وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لاَ يَخْفَى) ؛ أي : وشذ قول أهل الحجاز "القُصْوَى[6]" وتميم يقولون على القياس[7] فإن كان "فُعْلَى" اسمًا سلمت[8] [٧٥/ع٢]
كـ "حُزْوَى[9]" .

---

(1) بفتح "الفاء" وسكون "العين" .

(2) فإن كانت فَعْلَى وصفًا لا تبدل "الياء" "واوًا" نحو : "خَزْيَا" و " صَدْيَا " .
ينظر : شرح ابن عقيل ٢٢٧/٤ ، شرح المكودي ص٣٨٦ ، شرح الأشموني ٥١٨/٤ .

(3) من " تَقَيْتُ " وإنما قلبت "الياء" "واوًا" وإن لم يكن لقلبها موجب لفظي فرقًا بين الاسم والصفة .
ينظر : شرح المكودي ص٣٨٦ .

(4) بضم "الفاء" وسكون "العين" .

(5) من الدنو ، وإنما أبدلت هنا فرقًا بين الاسم والوصف .

(6) ينظر : كتاب سيبويه ٣٨٩/٤ ، المقتضب ٣٠٧/١ ، التبصرة والتذكرة ٨٢٦/٢ ، شرح الشافية للرضى ١٧٨/٣ – ١٧٩ ، أوضح المسالك ٣٨٨/٤ ، شرح ابن عقيل ٢٢٧/٤ ، شرح المكودي ص٣٨٧ ، ش. الأشموني ٥٢١/٤ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣١٢/٤ .

(7) يقولون "قُصْيَا" على القياس . تنظر المصادر السابقة .

(8) أي : سلمت "الواو" .

(9) حُزْوَى – بضم "الحاء" وسكون "الزاي" – اسم مكان بعينه ، وورد كثيرًا في شعر ذي الرمة ، ويقال : من جبال الدَّهْناء . اللسان (حزا) .

فَصلٌ

(إنْ يَسكُنَ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ ويَا) [أي[1]] إذا اجتمع "الواو" و "الياء" وسكن سابقتهما (وَاتَّصَلاَ) ؛ أي : وكانا في كلمة (وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا) ؛ أي : وكان سكون السابق أصليًا (فَيَاءَ الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا) ؛ أي : فتبدل "الواو" "ياء" وتدغم "الياء" في "الياء" كـ " سَيِّد " أصله " سَيْوِدٌ[2] " .

(وَشَذَّ مُعْطَىً غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا) ؛ أي : وشذَّ لفظ جاء عن العرب يعطي من الحكم خلاف ما قد ذكر لك ، فمنه ما شذَّ إبداله لعدم استيفاء الشروط[3] كقولهم في "رُؤْيَة[4] رِيَّة " وما شذ تصحيحه لاستيفا الشروط كقولهم في " يَوْم أَيْوَمْ[5] " وما شذ لإبدال "الياء" "واوًا" ، وإدغام "الواو" في "الواو" كـ "عَوَى الكلب عَوَّةً[6] " . (مِنْ يَاءٍ أوْ وَاوٍ[7] بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ • ألِفًا ابْدِلْ) ؛ أي : ويجب إبدال "الواو" و "الياء" "ألفًا" إذا تحركا ، [وانفتح ما قبلهما بشرط أن يكون[8]] تحريكهما[9] أصليًا احترازًا[10] من العارض كـ " جَيَلَ[11] وتَوَمْ " مُخففي " جيئلْ وتَوأمْ[12] " ، وإن يكون (بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ) ؛ أي : متصلين بالفتحة [احترازًا[13]] من انفصالهما نحو : " زايٍ " و "واو" وهذا (إنْ حُرِّكَ التَّالي[14]) ؛ أي : ما بعدهما ومثاله : " قَالَ وبَاعَ " أصلهما " قَوَلَ وبَيَعَ " (وَإنْ سُكِّنَ كَفٌّ • إعْلاَلَ غَيْرِ

---

(١) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٢) اجتمعت "الواو" و "الياء" واتصلا ، والسابق منهما أصليّ فقلبت "الواو" "ياء" وأدغمت "الياء" في "الياء" فصار " سيِّد " .

(٣) كقراءة من قرأ ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ﴾ سورة يوسف ، من الآية (٤٣) .

ينظر : مختصر شواذ القراءات لابن خالويه . تحقيق : برجستراس ص٦٢ .

(٤) في " رُوَيَة " "الواو" هنا عارضة لأن أصلها "همزة" " رُؤية " .

(٥) ويَوْم ، أَيْوَمْ : طويلٌ شديدٌ هائلٌ ، والقياس " أَيّم " . ينظر : اللسان مادة (يوم) .

(٦) " عَوَى الكلب عَوَّة " إذا نبح ، والقياس " عَيَّة " . ينظر : شرح التصريح ٤١٧/٥ .

(٧) في (أ) قوله [من واو أو ياءٍ] والصحيح ما جاء في (ب) والألفية وأثبتناه .

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٩) في (ب) [تحريكًا] .

(١٠) في (ب) [خرج] .

(١١) لم تقلب "الواو" و "الياء" " ألفًا" ؛ لأن حركتهما عارضة ، والأصل " جَيْأَل " و "توأم" ، ثم نقلت حركة "الهمزة" إلى "الواو" و "الياء" .

(١٢) في (أ) و (ب) [توم] والصحيح ما أثبتناه .

(١٣) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(١٤) في (أ) [الثاني] .

اللَامِ) ؛ أي : وإن سكن[١] ولم يكن " لامًا " وجب التصحيح نحو : " بَيَان وطوِيل " (وَهْيَ) ؛ أي : وإن كانت[٢] "لاما" (لاَ يُكفّ) . (إعلالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ • أو يَاء التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ) ؛ أي : وجب إعلالها ما لم يكن الساكن " ألفًا " أو " ياء " مشددة فإنهما يكفّان إعلالها كـ " رَمَيَا وغزَوَا وعلَويٌّ " .

[١٤/٧٦] (وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَ فَعِلاً • ذَا أَفْعَلِ) ؛ أي : وما كان من الأفعال على "فَعِلَ" ومصدره على "فَعَل" مما اسم فاعله على أَفْعَل " صحيح[٣] هو ومصدره دائمًا (كَأَغْيَدِ وَأَحْوَلاَ) تقول : " غَيِدَ " فهو " أَغْيَدُ " ، و " حَوِلَ حولاً ، فهو أَحْوَلُ " .

(وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنَ افْتَعَلْ) ؛ أي : أبان "افْتَعَلَ " معنى "تَفَاعَل" وهو : الاشتراك في الفاعلية والمفعولية ، (وَالْعَيْنُ وَاوٌ) ؛ أي : وكانت عين " افْتَعَلَ" "واوًا " ، (سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ) حملاً له على "تفاعل" كـ " اشْتَوَرُ[٤] " فإن لم يدل على التفاعل أُعِلَّ كـ " اخْتَان[٥] " أو كانت عينه "ياء" كـ " امْتَازُوا[٦] " .

(وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتُحِقّ) ؛ أي : وإذا اجتمع في كلمة حرفا علة ، وكل منهما مستحقّ الإعلال لتحركه وانفتاح ما قبله (صُحِّحَ[٧] أَوَّلٌ) وأعلّ الثاني كـ "الْحَيَا والهَوَى والحَوَا " الأصلُ " حَيَيٌ وهَوَيٌ وحَوَوٌ " (وَعَكْس قَدْ يَحِقّ) ؛ أي : وقد يعل الأول ويصح الثاني قليلاً كـ " غَايَة " أصله " غيية[٨] " .

(وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا • يَخُصُّ[٩] الاِسْمَ) ؛ أي : وعين الكلمة إذا كان "واوًا " أو "ياء" قد تحركت وانفتح ما قبلها وكان في آخر الكلمة [زيادة[١٠]] تخص

(١) أي : سكنَ ما بعد "الياء" أو "الواو" .

(٢) في (ب) [كان] .

(٣) في (أ) [صح] .

(٤) في (ب) [استور] بـ "السين" ومعنى اشتور أي : تشاوروا ، وذلك بأن يشير كل منهما على الآخر في الأمر الذي يشير الآخر عليه فيه . ينظر : ابن عقيل ٢٣١/٤ .

(٥) في (أ) [اختار] ، والصحيح ما جاء في (ب) و "اختَان " بمعنى " خَان " .

(٦) بمعنى : تَمَايَزُوا ؛ لأن "الياء" أشبه بـ "الألف" من "الواو" ، فكانت أحق بالإعلال منها . ينظر : شرح الأشموني ٥٢٦/٤ .

(٧) في (أ) [صح] والصواب ما جاء في الألفية وأثبتناه .

(٨) أعلت "الياء" الأولى ، وصححت الثانية ، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفًا . ينظر : شرح الأشموني ٥٢٧/٤ .

(٩) في (أ) [خص] والصحيح ما جاء في (ب) والألفية وأثبتناه .

(١٠) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

الأسماء (وَاجِبٌ أنْ يَسْلَمَا) ؛ أي : وجب سلامتهما كـ " جَوَلانٍ وهَيَمان" ، تجمعهما بـ"الألف" و "النون" .

(وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إذَا * كَانَ مُسَكَّنًا) ؛ أي : وإذا وقعت "النون" الساكنة قبل "الباء" أبدلت "ميمًا"[1] سواء كانت منفصلة (كَمَنْ بَتّ) أو متصلة نحو (انْبِذا) ومعناه : " مَن[2] قَطَعك فَاطرَحْه عن بالك " .

---

(١) تقلب ("ميمًا" وذلك لما في النطق بـ "النون" الساكنة قبل "الباء" من العسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة بين "النون" لشدة "الباء" ، وذلك فيما كان من كلمتين ومن كلمة ولذلك مثّل بالنوعين ، فالمنفصل نحو : " من بَتّ " والمتصل نحو : " انْبِذَا ") .

ينظر : شرح المكودي ص٣٩٠ ، شرح التصريح ٥٣١/٤ .

(٢) في (أ) [من من] مكررة .

فصلٌ

(**لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ**) (**مِنْ * ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ**) ؛ أي : إذا كان عين الفعل "ياء" أو "واوًا" متحركة وقبلها ساكن صحيح نقل حركة "العين" إليه (**كَأَبِن**) أصله : " أبْيِن[1] " وكذا " يَبِين ويَقُوم " ، الأصل : " يَبْيِنُ ويَقْوُمُ " ، فلو كان غير صحيح [٧٦/ ٣٤ع] لم ينقل كـ " بَايَعَ " ولو كانت المنقولة[2] مجانسة "الياء" و "الواو" ، وقلبا من جنس الحركة كـ " أبان " و " أقام " ، الأصل " أبْيَنَ " و " اقْوَمَ " وهذا النقل إنما هو (**مَا لَمْ يَكُن**) ؛ أي : الفعل (**فِعْلَ تَعَجُّبٍ**) نحو : " ما أقومه " ، و " أبين به " ، (**وَلَا**) مضاعفًا (**كَابْيَضَّ**) واسْوَدَّ (**أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلِّلَا**) ؛ أي : ولا معتل "اللام" كـ " أهْوَى " ، (**وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمٌ**) ؛ أي : والاسم يجري مجرى الفعل في الإعلال بالنقل إذا (**ضَاهَى مُضَارِعًا**[3]) ؛ أي : أشبه المضارع (**وَفِيهِ وَسْمٌ**) ؛ أي : علامة تميزه عن الفعل ؛ بأن أشبهه في وزنه دون زيادة كـ " مَقَام[4] " أصله " مَقْوم " كـ " يَشْرَب " و"الميم" لا تزاد في أول المضارع ، أو زيادته دون وزنه كـ " تِبِيعٌ " ، فلو لم يشبهه أو أشبهه فيهما لم يعل (**وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ**) ؛ لأن مفعالاً غير مُشْبِهٍ للفعل فحمل "مِفْعَلٌ" عليه ، لشبهه[5] له كـ " مِخْيَط ومِكْيَال " .

(**وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ**) . (**أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ**[6]) ؛ أي : وإذا كان المصدر على " إفْعَال " و " اسْتِفْعَال " ، وكان معتل "العين" فاحذف "ألفه" (**وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ**) كـ " إقَامَة واسْتِقَامة " ، أصله " إقْوَامٌ واسْتِقْوَامٌ " نقلت حركة "عينه" إلى " فائه " وقلبت "الواو" " ألفًا " فالتقى[7] "ألفان" ، فحذفت إحداهما[8] وعوض عنها "تاء" التأنيث ، (**وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ**) ؛ أي : وقد نقل حذف[9] هذه "التاء" المعوضة ، فحكي : "أَجَابَ

---

(١) نقلت حركة "الياء" إلى الساكن الصحيح قبلها ، وهو "الباء" الموحدة ، فالتقى الساكنان "الياء" و"النون" الساكنة فحذفت "الياء" للتخلص من التقاء الساكنين .

(٢) أي الحركة المنقولة .

(٣) في (أ) [مضارع] والصحيح ما جاء في الألفية وأثبتناه .

(٤) في (ب) [قام] .

(٥) في (ب) [كشبهه] .

(٦) في (أ) [الإعمال] والصحيح ما أثبتناه .

(٧) في (أ) و (ب) [التقا] .

(٨) في (أ) [احديهما] والصحيح ما أثبتناه .

(٩) في كتاب سيبويه ٨٣/٤ : (وقالوا : أريْتُه إراءً ، مثل أقمته إقامًا ؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا) .

إجابا[1] " ، (وَمَا) ذكر (لإفْعَالِ) و"استفعال" (مِنَ الْحَذْفِ * وَمِنْ نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ) ؛ أي : يحكم به لمفعول إذا بنى من ثلاثي معتل "العين" (نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ) الأصل " مَبْيُوع ومَصوون " نقلت حركة "الياء" و "الواو" إلى الساكن قبلهما فالتقى[2] ساكنان[3] فحذف أحدهما وكان حق " مَبيع[4] مَبُوع " لكن قلبوا الضمة كسرة لتصح "الياء"، و"قَمِنٌ" بمعنى : حقيق ، (وَنَدَرْ * تَصْحِيحُ ذِى الْوَاوِ) من مفعول بأن ينطق به على الأصل[5] قالوا : " ثَوْبٌ مَصنْوُونٌ " والتصحيح (فِى ذِى الْيَا اشْتَهَرْ) .

قال التميميون[6] : " مَبْيُوعٌ ومَخْيُوط " ، (وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ) إذا بني (مِنْ نَحْوِ عَدَا) وهو كل فعل ثلاثي "واوي" "اللام" ليس على " فَعِلَ " ، [فتقول[7]] مَعْدُوّ .

(وَأَعْلِلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا) ؛ أي : ويجوز الإعلال فتقول "مَعْدِيّ " لكن التصحيح أجود ، فإن كان[8] "الواوي" على "فَعِل" ، وجب إعلاله[9] ، كـ "مَرْضِيّ"،

---

(١) ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ سورة الأنبياء ، من الآية (٧٣) وسورة النور ، من الآية (٣٧) ، والأصل : وإقامة الصلاة ، فحذفت "التاء" لسد الإضافة مسدها ، ولمشاكلة ﴿وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ سورة الأنبياء ، من الآية (٧٣) وسورة النور ، من الآية (٣٧) .
ينظر : شرح التصريح ٤٦٠/٥ ، شرح الأشموني ٥٣٧/٤-٥٣٨ .

(٢) في (ب) [فالتقا] .

(٣) الأول "عين" الكلمة ، والثاني "واو" مفعول الزائدة ، فوجب حذف إحداهما .
ينظر : شرح الأشموني ٢٣٨/٤ .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه ٣٤٨/٤ ، المقتضب ٢٣٨/١ .

(٥) في كتاب سيبويه ٣٥٥/٤ : (وقد جاء مَفْعُولٌ على الأصل ، فهذا أجدرُ أن يلزمه الأصل ، قالوا : مَخْيُوطٌ ، ولا يُستنكَر أنْ تجئ "الواو" على الأصل) .
ينظر : المقتضب ٢٤٠/١ ، شرح التصريح ٤٦٣/٥ .

(٦) في كتاب سيبويه ٣٤٨/٤ : (وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول : " مَخْيُوط و مَبْيُوعٌ " ولا نعلمهم أتمُّوا في الواوات ؛ لأنَّ الواوات أثقلُ عليهن من الياءَات ..) .
ينظر : شرح المكودي ص٣٩٣ ، شرح التصريح ٤٦٢/٥ ، شرح الأشموني ٥٤٠/٤-٥٤١ .

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٨) أي : كان معتل بـــ "الياء" ، وجب إعلاله بقلب "واو" مفعول "ياء" وإدغامها في "لام" الكلمة ، نحو : "مَرْمِيّ " أصلها " مَرْمُويٌ " فاجتمعت "الواو" و "الياء" وسَبَقَت إحداهما بالسكون ، فقلبت "الواو" "ياء" وأدغمت في "الياء" .
ينظر : شرح ابن عقيل ٢٣٩/٤ ، شرح المكودي ص٣٩٤ ، شرح الأشموني ٥٤٤/٤ .

(٩) في (ب) [إعلال] .

(كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الفُعُولُ مِنْ • ذِى الْوَاوِ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنّ) ؛ أي : وإذا[1] كان "فُعُول" مما "لامه" "واو" جمعًا فالوجهان[2] كـ " عُصِي وأُبُوّ " وإعلاله[3] أجود ، وإن كان مفردًا فالوجهان أيضًا[4] كـ " علا عُلوًّا " و " قَسَا قسيًا " وتصحيحه أجود و " يَعِنّ " بمعنى : يظهر[5] (وَشَاعَ[6]) في "فُعَّل " جمع "فاعل" الذي "عينه" "واوًا" الإعلال وذلك (نَحْوُ نُيَّمٍ فِى نُوَّمٍ) و " صُيَّمٌ " في " صُوَّمٌ " جمع " نائم وصائم " .

(وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِى) ؛ أي : و"فُعَّال" بالمد فهو " نُوَّام وصُوَّام " بالتصحيح ، وإعلاله شاذ ، و "نمى" بمعنى : روي[7] .

---

(1) في (ب) [وإذا] .

(2) أي : الإعلال ، وهو التصحيح في الجمع نحو : "عَصًا ، وعصو ، وعُصِيّ" ، وفي المفرد : " عتى ، وعتوًا ، وعتيًا" . ينظر : شرح المكودي ص٣٩٤ .

(3) في (ب) [اعلال] .

(4) في (ب) [إمضيا] .

(5) في (ب) [أظهر] .

(6) أي : كثر الإعلال بقلب "الواو" "ياء" إذا كانت عينًا لـ " فُعَّل " جمعًا صحيح "اللام" .
ينظر : شرح الأشموني ٥٤٧/٤ .

(7) روى شذوذًا قوله :

أَلا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ بِنْتُ مُنْذِرٍ ... فما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كَلامُهَا

والشاهد فيه قوله : " النُّيَّام " فإن الأصل فيه " النوام " و "نيام" جمع : نائم ، و "الهمزة" في المفرد منقلبة عن "واو" . ينظر : شرح ابن عقيل ٢٤٣/٤ ، شرح المكودي ص٣٩٤ ، شرح التصريح ٤٢٢/٥ ، شرح الأشموني ٥٤٨/٤ .

فَصلٌ

(ذُو اللِّينِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلاَ) ؛ أي : إذا كان "فاء" الافتعال وفروعه حرف لين أبدلت نحو : " اتِّصال " الأصل " اوتِصَال[١] " ، وكذا " اتَّصل ، ويتَّصل ، ومُتَّصل ، ومتَّصل به " وكذا " اتَّسار " الأصل " ايتَسار[٢] " (وَشَذَّ) إبدالها "تاء" (فِي ذِي الْهَمْزِ) أي : فيما " فاؤه " "همزة" (نَحْوُ ائْتَكَلاَ) فسمع " اتزّر[٣] " . [٧٧/

(طَاتَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبِقِ) ؛ أي : وإذا وقعت "تاء" الافتعال بعد حرف من حروف الإطباق وهي : "الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء " أبدلت "طاء" كـ " اصطَبَرَ واضطَجَعَ ، واطَّرد ، واظطلم " وإذا وقعت[٤] بعد " الدال ، والزاي ، والذال " كما (فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً[٥] بَقِي) ؛ أي : قلبت "دالاً" فالأصل : " ادتَانَ ، وازتَدْ ،واذتكِرْ " .

---

(١) في (أ) و (ب) [اواتصال] بـــ "ألف" قبل "الواو" وبعدها .
و"اوتِصَال" وقعت "الواو" "فاء" الافتعال ، فقلبت "تاء" وأدغمت "التاء" في "التاء" فصارت "اتّصال" ومثل هذا حدث في " اتّصل ويتّصل ومتّصل" .

(٢) وقعت "الياء" "فاء" الافتعال ، فقلبت "تاء" وأدغمت "التاء" في "التاء" .

(٣) بإبدال "الياء" "تاء" . ينظر : ابن عقيل ٢٤٣/٤ ، شرح المكودي ص٣٩٥ ، شرح التصريح ٤٤٤/٥ ، شرح الأشموني ٥٥١/٤ .

(٤) أي : "تاء" الافتعال .

(٥) في (أ) [الا] بترك "الدال" .

فصلٌ

(فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ) ماض معتل "الفاء" (كَوَعَدْ * احْذِفْ) وكذا (فِى) المصدر إذا كان بـ "التاء" (كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ) . (وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ [استمر][1] فِي * مُضَارِعٍ) ؛ أي : اطرد في مضارعه (وَبِنْيَتَىْ مُتَّصِفِ) ؛ أي : واسمي فاعله ، ومفعوله تقول[2] : " أَكْرَمَ : يُكْرِمُ[3] ، فهو مُكْرِم ، و مُكْرَم " .

(ظِلْتُ وَظَلْتُ فِى ظَلِلْتُ[4] اسْتُعْمِلاَ) ؛ أي : وكل فعل مضاعف[5] [على[6]] فَعِلَ، يستعمل في إسناده إلى "تاء" الضمير ونونه ، على ثلاثة أوجه :

إتمامه[7] وحذف "لامه[8]" ونقل حركة "العين" إلى "الفاء[9]" ، وحذف "لامه[10]"، وإبقاء "فائه" على حركتها . وكذا الفعل المضارع المضاعف الذي على " يَفْعِلُ " إذا اتصل بـ"نون" الإناث جاز تخفيفه بحذف "عينه" بعد نقل حركتها إلى "الفاء" ، وكذا الأمر فيه نحو : " يَقِرْنَ[11] " في " يَقْرِرْنَ " (وَقِرْنَ فِى اقْرِرْنَ وَقَرْنَ) بالفتح (نُقِلاَ) قرأ[12] به نافع وعاصم .

---

(١) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٢) في (ب) [فيقول] .

(٣) أصله : " يُؤكرم" حذفت "همزته" في المضارع وحمل عليه اسم الفاعل والمفعول .

(٤) في (أ) [ظلت] بـ "لام" واحدة والصحيح ما أثبتناه .

(٥) أي : "عينه" و"لامه" من جنس واحد ، نحو : ظلَّ .

(٦) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٧) الوجه الأول نحو : ظَلِلْتُ أَفْعَلُ كذا .

(٨) الوجه الثاني نحو : ظِلْتُ ، بكسر "الفاء" بنقل حركة "العين" إليها .

(٩) الوجه الثالث : نحو : ظَلْتُ ، بفتح "الفاء" بإيقافها على حركتها .

(١٠) في (ب) [وكونه] .

(١١) بكسر "القاف" وسكون "الراء" .

(١٢) قوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ ﴾ سورة الأحزاب ، من الآية (٣٣) ، جاء في كتاب التبصرة في القراءات السبع ص٦٤٢ : (قرأ نافع وعاصم ﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ ﴾ بفتح "القاف" ، وقرأ الباقون بالكسر ....) .

ينظر : البحر المحيط لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ٨/٤٧٦-٤٧٧ ، المكتبة التجارية – مكة المكرمة ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

(الإدْغَامُ[١])

(أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِى * كِلْمَةٍ ادْغِمْ) ؛ أي : إذا اجتمع في كلمة مثلان محركان أدغم أولهما في ثانيهما بشرط أن لا يتصدرا كـ " ددن[٢] " وأن (لا) يكون مما فيه اسمًا على " فُعَلٍ " ([كَمُثُلٍ[٣]] صُفَفٍ) ولا " فُعُلٍ " نحو (ذُلُلٍ[٤]) ولا " فِعَلٍ " نحو (كِلَلٍ[٥]) ولا " فَعَلٍ " نحو (لَبَبٍ[٦]) [وأن (لا) يتصل بأول المثلين مدغم فيه (كَجُسَّسٍ[٧]) وأن (لاَ) يعرض تحريك ثانيهما (كَاخْصُصَ ابِى[٨])] ، وأن (لا) يكون ما هما فيه ملحقًا بغيره (كَهَيْلَلَ) إذا قال لا إله إلاّ الله ، فإن "الياء" مزيدة للإلحاق بـ "دَحْرَجَ" .

(وَشَذَّ فِى أَلِلْ * وَنَحْوِهِ[٩]) مما استوفى[١٠] شروط الإدغام (فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ) ؛ أي : فيحفظ ولا يقاس عليه ومعنى " أَلِلَ السقاء" : تغيرت رائحتهُ (وَحَيِىَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ) ؛ أي : ويجوز الفك والإدغام فيما "عينه" [ولامه[١١]] "ياء" إن لازم

---

(١) هو إدغام المثلين ، ويقال فيه : الإدّغام –بتشديد "الدال" – وهي عبارة سيبويه وأصحابه ، وبإسكان "الدال"، عبارة الكوفيين ، وهو لغة الأدخال ، واصطلاحًا : رفعك اللسان ووضعك إياه بالحرفين دفعة واحدة ، بعد إدخال أحدهما بالآخر .
ينظر : كتاب سيبويه ٤٣١/٤ – ٤٣٧ ، شرح المكودي ص٣٩٧ ، شرح التصريح ٤٧٥/٥ ، شرح الأشموني ٥٨٥/٤ .

(٢) دَدَن : – بـ"دالين" مهملتين مفتوحتين – وهو اللهو واللعب . ينظر : اللسان مادة (ددن) .

(٣) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٤) ذُلُل :- بضمتين – جمع ذلول ، وهو البعير الذي سهل قياده . ينظر : اللسان مادة (ذلل) .

(٥) الكِلل : جمع كلة – بكسر "الكاف" فيهما – وهي الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض . ينظر اللسان مادة (كلل) .

(٦) لَبَب: أي صار لبيبًا ، واللَّبيب : العاقل . ينظر : اللسان مادة (لبب) .

(٧) جُسَّس : – بضم "الجيم" وفتح "السين" المهملة – جمع " جَاسٌّ " اسم فاعل من جسَّ الشئ إذا لمسه وهو الجاسوس . ينظر : اللسان مادة (جسس) .

(٨) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٩) جاء في شرح المكودي ص٣٩٨ – ٣٩٩ قوله : (وفهم من قوله ونحوه أنه سمع التفكيك في غير "أَلِلَ" وذلك ثمانية ألفاظ أخر وهي : " ذبب الإنسان " إذا نبت الشعر في جبينه ، و " صكك الفرس " إذا اصطك عرقوباه ، وصببت الأرض ، إذا كثر صبابها ، و " قطط الشعر " إذا اشتدت جعودته ، و"لححت العين " إذا انتصفت ، و " ششت الدابة " إذا ظهر في وطيفها نتوء ، و " عززت الناقة " إذا ضاق مجرى لبنها ، و " بحح الرجل " إذا كثر في صوته بحة فهذه الألفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها) .

(١٠) في (أ) [استوفا] بـ"الألف" .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (ب) .

تحريكهما كـ " حَيِيَ[1] " (كَذَاكَ) ما فيه " تاءان[2]" (نَحْوُ) [(تَتَجلَّى) [3] وكذا كل فعلٍ على "افْتَعَلَ " اجتمع فيه تاءان[4]] نحو : (اسْتَتَرْ) .

(وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي) كـ " تَتَبيَّن" و[تَتَنَزّل[5]] (قَدْ يُقْتَصرْ * فيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ [٧٧/٣ع]

الْعِبَرْ) و ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ[6]﴾ ([وَفُكَّ حَيْثُ[7]] مُدْغَمٌ فِيهِ [سكَنْ[8]]) ؛ أي : ويجب الفك إذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه ([لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ[9]] الرَّفْعِ اقْتَرَنْ) .

[أي لإتصال[10]] بعض ضمائر الرفع به (نَحْوُ حَلَلْتُ [مَا حَلَلْتَهُ) وَحَلَلْنَا وَحَلَلْنَ[11]] (وَفِي * جَزْمٍ وَشِبْهِ [الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي[12]]) ؛ أي : إذا دخل عليه جازم [و سكن[13]] وقفًا جاز فكه[14] وإدغامه كـ " لم يَحْلُلْ " [ويَحُلّ[15]] و" احلُلْ وحُلَّ[16]".

---

(1) ونحو : "عَيِيَ "، فيجوز الإدغام نحو : "حَيَّ ، عيَّ ".

(2) في (أ) [تاان] .

(3) يجوز فيه الفك ، والإدغام ؛ فمن فك – وهو القياس – نظر إلى أن المثلين مُصَدَّرَان ؛ ومن أدغم أراد التخفيف ، فيقول : " اتَّجَلَّى " ؛ فيدغم أحَدَ المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين ، فيؤتى بـ "همزة" الوصل توصلاً للنطق بالساكن . ينظر : شرح ابن عقيل ٢٥١/٤ .

(4) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(5) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) . ومنه قوله تعالى : ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ سورة القدر ، من الآية (٤) بحذف إحدى "التاءين" وإبقاء الأخرى ، وهو كثيرٌ . ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٦٨/٥ ، البحر المحيط ٥١٥/١٠ ، شرح ابن عقيل ٢٥٢/٤ ، شرح المكودي ص٣٩٩، شرح الأشموني ٥٩٣/٤.

(6) سورة القدر ، من الآية (٤) .

(7) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(8) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(9) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(10) موجودة في (ب) ساقطة من (ا) .

(11) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(12) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(13) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(14) الفكُ لغة أهل الحجاز ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ سورة طه ، من الآية (٨١) . ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٥٢/٣ ، كتاب التبصرة في القراءات السبع ص٥٩٢ ، شرح ابن عقيل ٢٥٣/٤ ، شرح المكودي ص٤٠٠ ، شرح الأشموني ٥٩٦/٤ .

(15) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) ؛ أي : " لم يَحُلّ " بإدغامه .

(16) هذا تمثيل لشبه الجزم وهو سكون الآخر في فعل الأمر ، نحو : " احلُلْ " بفك الإدغام ، و " حُلَّ " بالإدغام ، وهي لغة تميم . ينظر : شرح ابن عقيل ٢٥٣/٤ ، شرح الأشموني ٥٩٦/٤ .

(**وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ**) ؛ أي : وليس حكم " أفعل " [في[1]] التعجب حكم الأمر من جواز الوجهين بل يلزم فكه[2] ، كـ " [أحبب[3]] بزيد " (**وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُمَّ**) مع أنه [أمر في المعنى[4]] ، (**وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتَ**) يقال : " عنى بكذا " أي : اهتم به .

(**قَدْ كَمَلْ * نَظْمًا عَلَى [جُلِّ[5]] الْمُهِمَّاتِ**) في هذا [العلم[6]] (**اشْتَمَلْ**) وهو (**أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَهْ[7]**) ؛ أي : جمع خلاصة الكافية فأحصى : فعل [ماض[8]] (**كَمَا اقْتَضَى**) ؛ أي : أخذ من المسائل العربية (**غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ**) ،هي ضد الغنى[9].

(**فَأَحْمَدُ اللهَ**) تعالى حال كوني (**مُصَلِّيًا عَلَى * مُحَمَّدٍ [خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ[10]]**) ([**وَآلِهِ الْغُرِّ**) جمع[11]] أغر وهو الشريف (**الْكِرَامِ الْبَرَرَه**) البررة جمع بار ، (**وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ**) ؛ أي : المختارين [(**الْخِيَرَهْ[12]**)] .

تم وكمل بحمد الله . قال مؤلفه رحمه الله كان الفراغ من جمعه يوم الجمعة سنة اثنين وستين وثمان مائة ، وكان الفراغ من نسخ هذه النسخة أوائل شهر ذي القعدة سنة

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٢) في (ب) [فك] .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

(٤) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٥) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٦) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(٧) الخلاصة : الصافي غير المشوب بما يكدره ، وأصله في السمن يخلص مما يغيره .
ينظر : اللسان مادة (خلص) .

(٨) في (أ) [ما] بسقوط " الضاد " .

(٩) أي : والخصاصة هي ضد الغنى ، والمعنى:كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة.
ينظر : شرح المكودي ص٤٠١ ، شرح الأشموني ٦٠٣/٤ ، اللسان مادة (خصص) .

(١٠) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(١١) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

(١٢) موجودة في (ب) ساقطة من (أ) .

الفهارس الفنية

١ - فهرس الآيات القرآنية .

٢ - فهرس الحديث والأثر .

٣ - فهرس الأمثال والأقوال .

٤ - فهرس القوافي .

٥ - فهرس الأعلام .

٦ - فهرس القبائل والفرق والطوائف .

٧ - فهرس البلدان والمواضع ونحوها .

٨ - فهرس المصادر والمراجع .

فهرس الآيات القرآنية

الآيــــة	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾	(٦)	٢٥٦
﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾	(١٧)	٢٠٥
﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾	(٦٠)	٢٥٩
﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾	(٧١)	٢٤٨
﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾	(٨٥)	٢٦٣
﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾	(٩٣)	٢١٩
﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾	(١٩٦)	٢١٢
﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾	(١٩٨)	٢٠٧
﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾	(٢٢١)	١٣٨
﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	(٢٢٨)	٣٠٧
﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم﴾	(٢٥١)	٢٢٣
﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾	(٢٥٩)	٣٤٥
﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ﴾	(٢٨٤)	٢٩٧، ٢٩٩
﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾	(٢٨٦)	٢٩٦
سورة آل عمران		
﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾	(٦٢)	١٥٥

فهرس الحديث والأثر

فهرس الأمثال والأقوال

فهرس القوافي

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الواو			
عمْرِو	الطويل	رشيد بن شهاب اليشكري	١٣٣
الياء			
واقيًا	الطويل	مجهول	١٤٧

فهرس الأعلام

فهرس القبائل والفرق والطوائف

فهرس البلدان والمواضع ونحوها

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، الدكتور رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء)** . لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
- **الأزهية في علم الحروف** . لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ) ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، ط٣ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٣م .
- **أسرار العربية** . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ،تحقيق : فخر الدين قدارة ، دار الجيل – بيروت ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م.
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** . لعبد الباقي اليماني (ت٧٤٣هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية– الرياض ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- **الأشباه والنظائر** . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) . تحقيق : مجموعة من الباحثين ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- **الأصول في النحو** . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- **إعراب القرآن** . لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ) . تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب – بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م .
- **الأعلام** . لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط٥ ، ١٩٨٠م .

- **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو** (رسالتان لابن الأنباري) أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : الأستاذ سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- **الاقتراح في علم أصول النحو** . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : الدكتور أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف** . للعلامة محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، المكتبة الفيصلية - مكة .
- **أمالي ابن الشجري** . لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **الأمالي النحوية** . لأبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : هادي حسن حمودة ، مكتبة النهضة ، عالم الكتب - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** . لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **الانتصار لسيبويه على المبرد** . لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت٣٣٢هـ) ، تحقيق : الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية مصر ، ط٤ ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .
- **أنموذج الزمخشري** (ت٥٣٨هـ) . شرح ودراسة الدكتوره يسرية محمد إبراهيم حسن المطبعة الإسلامية الحديثة - القاهرة ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** . لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت ، ١٩٩٩م .
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون** . لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ) ، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١م .

(ب)

- **البحر المحيط** . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، المكتبة التجارية - مكة المكرمة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م .
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** . لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق : الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي- بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** . للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م .

(ت)

- **تاج اللغة وصحاح العربية** . لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور العطار ، دار الكتاب العربي - مصر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- **تاريخ ابن خلدون** ، دار الطباعة اليزيدية ، بولاق - القاهرة ١٢٨٤م .
- **تاريخ آداب اللغة العربية** . لجرجي زيدان ، مراجعة الدكتور شوقي ضيف ، دار الهلال .
- **التبصرة في القراءات السبع** . للإمام المقرئ أبي محمد مكي بن أبي طالب حموش القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد غوث الندوي ، الدار السلفية - الهند ط٢ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **التبصرة والتذكرة** . لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤هـ) ، تحقيق : الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **التبيان في إعراب القرآن** . لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة ، ١٩٧٦م .
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- **التتمة في التصريف** . لأبي عبد الله بن أبي الوفاء الموصلي المعروف بابن القبيصي تحقيق : الدكتور محسن سالم العميري ، نادي مكة الثقافي – مكة المكرمة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م .
- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** . لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق : الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، دار الرسالة – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م .
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** . لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : الدكتور عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** . لأبي حيان أثير محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
- **التعريفات** . لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** . للدماميني (ت٨٣٧هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد عبد الرحمن المفدى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(ج)

- **الجمل في النحو** . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) تحقيق : الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، دار الأمل – إربد ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **الجنى الداني في حروف المعاني** . للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .

(ح)

- **حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي** . دار الفكر للطباعة والنشر بيروت .
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني** . بحاشية الشرح .

- **الحجة في القراءات السبع** . للحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٥ ، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .
- **الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية** . للدكتور محمد ضاري حمادي، منشورات اللجنة الوطنية – بغداد ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م .
- **الحركة العلمية في مصر في دولة المماليك والجراكسة** ، تأليف : الدكتور محمد كمال الدين عز الدين ، عالم الكتب ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- **الحركة الفكرية في مصر في العصر الأيوبي والمملوكي الأول** . للدكتور عبد اللطيف حمزة ، ط٨ ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٦م .
- **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي (ت٩١١هـ)** ، مطبعة دار الوطن – القاهرة ، ١٢٩٩هـ – ١٨٨٠م .

(خ)

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .
- **الخصائص** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي – بيروت ، مصور عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ ١٩٥٢م .
- **الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي)** . للدكتور جورج متري وهاني جورج تابري ، مكتبة لبنان – بيروت ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

(د)

- **الدارس في تاريخ المدارس** . لعبد القادر محمد الدمشقي (ت٩٧٨هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠ .
- **ديوان أبي دؤاد الأيادي** . نشره : جوستاف جرونيام ، ضمن دراسات في الأدب العربي ، ترجمة : الدكتور إحسان عباس – بيروت ، ١٩٥٩م .
- **ديوان الأحوص الأنصاري** . تحقيق : عادل سليمان جمال – مكتبة الخانجي – القاهرة ط٢ ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
- **ديوان أعشى همدان** . تحقيق : الدكتور حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم للطباعة والنشر – الرياض ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

- **ديوان امرئ القيس** . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – القاهرة ، ط٤ ، ١٩٨٤م .
- **ديوان أمية بن أبي الصلت** . تحقيق ودراسة : الدكتور عبد الحفيظ السطلي ، مطبعة التعاونية – دمشق ، ط٣ .
- **ديوان أوس بن حجر** . تحقيق : الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر – بيروت ، ١٩٦٠م .
- **ديوان تأبط شرًا** . جمع وتحقيق : على ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- **ديوان جرير** . تحقيق : الدكتور نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف – القاهرة ، ط٣ ١٩٨٦م .
- **ديوان الحارث بن خالد المخزومي** . تحقيق : هاشم الطعان – بغداد ، ١٩٦٩م .
- **ديوان حسان بن ثابت** . تحقيق : الدكتور وليد عرفات ، دار صادر – بيروت ١٩٧٤م .
- **ديوان ذي الأصبع العدواني** . جمع وتحقيق : عبد الوهاب محمد العدواني وزملائه ، مطبعة الجمهور – بغداد ، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .
- **ديوان رؤبة بن العجاج** . تحقيق : وليم بن الورد البروسي ، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- **ديوان العجاج** . برواية وشرح : عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ) . تحقيق : الدكتور عزة حسن ، مكتبة دار الشروق – بيروت ، ١٩٧١م .
- **ديوان على بن أبي طالب رضي الله عنه** . جمع وترتيب : عبد العزيز كرم ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** . تحقيق وشرح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .
- **ديوان الفرزدق** . دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- **ديوان النابغة الذبياني** . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – القاهرة ط٢ ، ١٩٨٥م .

(ر)

- **رصف المباني في حروف المعاني** . لأحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) . تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ١٣٩٤هـ .

(س)

- **سر صناعة الإعراب** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) . تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(ش)

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** . لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) . تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق – بيروت .
- **شرح أبيات سيبويه** . لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت٣٨٥هـ) . تحقيق : الدكتور محمد علي سلطاني ، مطبعة الحجاز – دمشق،١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.
- **شرح أشعار الهذليين** . صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت٢٧٥هـ) . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مراجعة : محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م .
- **شرح ألفية ابن مالك للأشموني** (المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) . لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٢٩هـ) . تحقيق : الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية – القاهرة .
- **شرح ألفية ابن مالك** . لابن عقيل (ت٦٧٩هـ) . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر – بيروت ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- **شرح ألفية ابن مالك** لابن الناظم . تحقيق : الدكتور عبد الحميد السيد ، طبع دار الجيل – بيروت .
- **شرح ألفية ابن مالك** للشارح الأندلسي (٧٨٠هـ) . تحقيق : الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- **شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف** ، المسمى أتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادىّ وزوائد أبي اسحاق . تأليف : محمد أحمد العثماني المكناسي (ت٩١٩هـ) ، تحقيق : حسين عبد المنعم بركات ، مكتبة الرشد – الرياض ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

- **شرح ألفية ابن مالك** . لأبي زيد عبد الرحمن بن على المكودي (ت٨٠٧هـ) . تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- **شرح ألفية ابن معطي لابن القواس** . تحقيق : الدكتور علي الشوملي ، مكتبة الخريجي - الرياض ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **شرح التسهيل** . لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد المختون ، هجر للطباعة والنشر القاهرة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **شرح التصريح بمضمون التوضيح** . للشيخ خالد عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) . تحقيق : عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ،١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- **شرح جمل الزجاجي**. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) تحقيق : الدكتور صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
- **شرح شافية ابن الحاجب** . لرضى الدين بن الحسن الاستراباذى (ت٦٨٦هـ) . تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** . لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، وزارة الأوقاف العراقية بغداد ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- **شرح كافية ابن الحاجب** . لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٠هـ) دار الكتب العلمية - بيروت .
- **شرح الكافية الشافية لابن مالك** . تحقيق : الدكتور عبد المنعم أحمد حريدي ، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **شرح كتاب سيبويه** . لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) ، المجلد الأول (رسالة دكتوراه) ، تحقيق : محمد إبراهيم يوسف شيبة ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ .

شرح كتاب سيبويه . لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، مصور عن مخطوط دار الكتب المصرية برقم : ١٣٧/١٣٦ نحو . والجزءان المطبوعان بتحقيق : الدكتور رمضان عبد التواب وصاحبيه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ، ١٩٨٦ - ١٩٩٠م . والجزء المطبوع بعنوان (السيرافي النحوي) ، تحقيق : الدكتور عبد المنعم فائز ، دار الفكر - دمشق ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير** . لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **شرح المفصل** . لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ) ، مكتبة المتنبي – القاهرة .
- **شرح المقدمة الجزولية** . للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت٦٥٤هـ) ، تحقيق : الدكتور تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد – الرياض ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- **الشعر والشعراء** . لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، دار الحديث – القاهرة ، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
- **شعراء أمويون** . دراسة وتحقيق : الدكتور نوري حمودي القيسي ، (الجزءان الثاني والثالث) ، من مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٣٩٦-١٤٠٢هـ ١٩٧٦-١٩٨٢م .
- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** . لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الله الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

(ص)

- **صفحات من تاريخ مصر في عصر السيوطي** . تأليف : عبد الوهاب حمودة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- **صور الحياة العلمية في القرن التاسع الهجري من خلال الضوء اللامع للسخاوي** . تأليف : يحيى محمود ساعاتي ، دار العلوم – الرياض ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(ض)

- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** . لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت .

(ط)

- **الطبقات السنية في تراجم الحنفية** . لتقي الدين عبد القادر التميمي الداري (ت١٠٠٥هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الفتاح الحلو ، دار الرفاعي – الرياض ١٤١٣هـ .

(ع)

- **عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي** ، نشر مكتبة الأدب بمصر ، ط٢ ، ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م .

(غ)

- **غاية الرجاء في تصريف الأسماء** . تأليف : الدكتور عبد الله علي إبراهيم ، دار الطباعة المحمدية – القاهرة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- **غاية النهاية في طبقات القراء** . لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ) . عني بنشره : ج. برجستراسر ،دار الكتب العلمية – بيروت ط٣ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

(ف)

- **الفصول الخمسون** . لأبي يحيى بن عبد المعطي (ت٦٢٨هـ) .تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة ، ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م .
- **في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني** . مطبعة جامعة دمشق ، ط٣ ، ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م .

(ق)

- **القاموس المحيط** . لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ) . تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

(ك)

- **الكتاب** . لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **الكتبخانة الخديوية المصرية** . طبعة المطبعة العثمانية بمصر ، ١٣٠٧هـ .
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** . لأبي القاسم محمود ابن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، دار المعرفة - بيروت .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** . لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) ، مكتبة المثنى ، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١م .

(ل)

- **لسان العرب** . لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ) ، دار صادر - بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

(م)

- **المبسوط في القراءات العشر لابن مهران** (ت٣٨١هـ) . تحقيق : سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- **مجمع الأمثال للميداني** . تحقيق : الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السُّنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- **مختصر شواذ القراءات** . لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : ج. برجستراسر ، المطبعة الرحمانية - مصر ١٩٣٤م ، جمعية المستشرقين الألمانية .
- **المدارس النحوية** . للدكتور شوقي ضيف ، ط٧ ، دار المعارف - القاهرة .
- **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي** . للدكتور محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة** . للدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **مراتب النحويين** . لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ط٢ ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

المزهر في علوم اللغة وأنواعها . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمد جاد المولى وصاحبيه ، المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م .

- **مسند الإمام أحمد** (بهامشه منتخب كنز العمال) ، المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٣هـ .
- **المصباح المنير** . للفيومي ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٧م .
- **معاني القرآن**. لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ) ، تحقيق : الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
- **معاني القرآن** . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط٢ ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٨٠م .
- **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية** . إعداد : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- **المعجم المفصل في النحو العربي** . إعداد : عزيزة فوال بابتي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- **معجم النحو** . لعبد الغني الدقر ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا – بيروت ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
- **المقتصد في شرح الإيضاح** . لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م .
- **المقتضب** . لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ، ١٣٩٩هـ .
- **المقرب لابن عصفور** (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجبورى ، مكتبة الفيصلية – مكة المكرمة ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .
- **الممتع في التصريف** . لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، دار المعرفة – بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

المنار في الأصول . للإمام أبي البركات عبد الله ، المعروف بحافظ الدين النسفي (ت٧١٠هـ) منه نسخة موجودة بمكتبة الأسد برقم (٨٢٩٠) ، الجمهورية السورية وأخرى بدار الكتب المصرية برقم (٧٩ ، ٨٠) – القاهرة .

- **الموطأ** . للإمام مالك – دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي .
- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف** . تأليف : خديجة الحديثي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨١م .

(ن)

- **النحو والصرف بين التميميين والحجازيين** . للدكتور عبد الله الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- **النداء في اللغة والقرآن** . لأحمد محمد فارس ، دار الفكر – بيروت ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .
- **نزهة الطرف في علم الصرف** . تأليف : أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ) ، شرح ودراسة : دكتورة يسرية محمد إبراهيم ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** . لحمد الطنطاوي ، ط٢ ، ١٩٦٩م .
- **النشر في القراءات العشر** . للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، تصحيح : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية – بيروت .
- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** . للشيخ أحمد بن محمد التلمساني ، (ت١٠٤١هـ) ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار صادر – بيروت ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م .
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** . لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق : الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب** . تأليف : أبي العباس أحمد بن على القلقشندي (ت٨٢١هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

(هـ)

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية – الكويت ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

المجلات

- مجلة الخفجي ، العدد الثاني – السنة الثامنة ، جماد الأخرة ١٣٩٨هـ .
- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، العدد الرابع والثلاثون ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

ﭑﭑﭑ

ملخص البحث

يدور هذا البحث حول " شرح ألفية ابن مالك في النحو لعبد الرحمن بن أبي بكر ابن العيني " المتوفى سنة ٨٩٣هـ ، دراسة وتحقيق .

وترجع أهميته إلى أن دراسته شاملة لأبواب النحو والصرف من خلال تحقيق هذا المخطوط الذي يشرح " ألفية ابن مالك " ، التي نالت شهرة كبيرة تداني شهرة كتاب سيبويه .

فتحقيقه ثمرة علمية قيمة ، خاصة وأن شارح الألفية " ابن العيني " لم يحظ بدراسة علمية مستقلة .

ولا شك أن تحقيق هذا الشرح الذي يمتاز بحسن التبويب وسهولة التناول – بالإضافة إلى اكتماله بعد العثور على الجزء الساقط منه – لثروة علمية كبيرة ؛ لأن دراسة منهج الشارح في شرحه على الألفية وضحت أسلوبه العلمي الذي دل على ثقافته وعلمه الغزير ، وكثرة اطلاعه على أقوال علماء العربية ، وتطبيقه أصول النحو من سماع وقياس وعلة .

ومنهج الشارح إنما هو تتبع لتطور الدرس النحوي في القرن التاسع الهجري الذي ازدهرت فيه العلوم وتنوعت فيه الثقافات .

كما أن إبراز كتاب جديد لشرح الألفية يضاف إلى شروحها السابقة فيه إثراء للمكتبة العربية ، وإفادة للباحثين والدارسين .

وكان منهجي في البحث مقابلة النسختين ، وإثبات الصواب منها ، ونقل مضمون المخطوط بالصورة التي جاء بها مؤلفه ، ولم أتدخل في النص إلا بقدر ما يقيم أوده ويصلح معوجّه ، ملتزمة بقواعد التحقيق الصحيحة المشهورة عند أهل الصنعة .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في قسمين :

أ – قسم الدراسة .

ب– قسم التحقيق .

أما قسم الدراسة : فقد اشتمل على خمسة فصول ، وخاتمة الدراسة .

وقسم التحقيق : اشتمل على النص المحقق مسبوقًا بتمهيد ذكرت فيه قيمة الشرح العلمية ووصف لنسختي المخطوط ، والمنهج الذي سرتُ عليه في تحقيق هذا الشرح ، وعملي في النص المحقق ، وقدمت نماذج للمخطوطتين ثم بعدها النص محققًا .

وقد سرت في التحقيق على المنهج الذي ارتضاه أرباب الصنعة الأوائل . من ضبط للنص وتوثيق له ، وتخريج للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشواهد الشعرية والنثرية والأعلام ، والأماكن ، وتوثيق لآراء العلماء الذين نقل عنهم الشارح وذلك بالإشارة إلى مصادرها ومراجعها كما أثبتُ الخلاف الوارد بين النسختين في الحاشية .

ثم أتبعت النص بالفهارس الفنية – التي تكون مرآة للانتفاع به – وثبت للمصادر والمراجع .

وتتلخص أهم نتائج البحث فيما يأتي :

١- إخراج كتاب محقق لشرح الألفية هو في حد ذاته ثروة علمية مفيدة للباحثين والدارسين .

٢- بيان كيفية تناول ابن العيني وشرحه لأبيات ابن مالك من خلال شرح الألفية ومقارنته بغيره من الشروح الأخرى .

٣- بيان كيفية تناوله لآراء العلماء وموقفه من سيبويه وابن مالك مصنف الألفية .

٤- الوقوف على آراء ابن العيني النحوية والصرفية .

٥- الوقوف على منهج ابن العيني وأسلوبه ومصادره ، وشواهده ؛ من خلال شرحه على أبيات الألفية .

٦- معرفة اتجاهات ابن العيني وموقفه من علماء البصرة والكوفة ، وأصول النحو .

٧- مكانة شرح ابن العيني – على ألفية ابن مالك – من الشروح الأخرى .

وكان من أهم التوصيات :

أولاً : على كل طالب علم التوجه قدر المستطاع للتحقيق لاستخراج الكنوز الدفينة ؛ بتحقيق تراثنا من خلال رسائل الماجستير والدكتوراه .

ثانيًا : على المراكز العلمية مساعدة طلاب العلم في الحصول على النسخ المتواجدة لديهم قدر المستطاع ، وتوجيههم إلى مالم يحقق منها .

ثالثًا : الاهتمام بالمخطوطات ؛ وتوفير النسخ في مراكز البحث العلمي ؛ لكي تكون في متناول أيدي الباحثين .

The Study Summary

This academic study concerns " Explanation of Alfiyat Bin Malik in Arabic Syntax , for Abd Al-Rahman Bin Abee Bakr Bin Alaiynee " , study and investigation .

The importance of this study lies upon its comprehensive study of Arabic syntactic chapters , through investigation of this manuscript which explains " Alfiyat Bin Malik " in syntax , which obtained an old fame approaching the fame of Sibaweh's book .

So , it's investigation is a valuable and a scientific fruit , especially that Alfiyah explainer ' Bin Alaiynee ' didn't acquire scientific independent study .

No doubt that investigating this study , which is characterized by good indices and easiness of use – in addition of its completeness after the finding of the missing parts – is a great scientific fortune ; because the studying of the explainer method in explaining the Alfiyah , reveals for us his scientific style which indicates his culture and his plentiful education , and his heavy knowledge of the opinions of the Arabic masters , and his application of the roots of syntax including hearing and measurement and reasoning .

And because the study of the explainer style means following up the development of syntax in the ninth Hijri century , also arises a new Alfiyah explanation book in addition to the previous ones which adds to the Arabic library .

My method in this study was comparing between two copies , and proving the right one , and showing the original manuscript , though not interfering with the script unless it is necessary for making it suitable for reading and understanding and making some corrections . But still complying with the right, original and known rules , which is approved by the experts .

The nature of this study required dividing it into two parts : Research part , and Investigation part .

Research part: contains five chapters , and termination .

Investigation part : contains the investigated script

preceded by attribution describing the scientific value of the book , description of the two photocopies of the manuscript , the method I've used to investigate this explanation , my work on the investigated script , andI've introduced two copies of the manuscript then the investigated script itself .

I've followed the experts method during my work on this investigation, which includes verifying and consolidation of the script, documentation of the Koranic Verses and Prophetic Tradition Hadith , Poetry and Prosaic Quotation , Standards , Places , Documentation for the views of the savants who the explicator handed down from it , referring to the Source and Bibliography , also , I've referred to the difference between the two copies in the footnote .

Then I've attached the Artistic Indices then References and Resorts .

The most important results of this study are :

1. Coming out with an investigated book for explaining the Alfiyah is a scientific treasure by itself.
2. Showing the way ' Bin Alaiynee ' handled and explained the poetry of Bin Malik , by explaining Al – Alfiyah and comparing the explanation by the others .
3. Showing how he handled the opinions of other experts and his attitude toward Sibaweh and Bin Malik ' the Alfiyah writer ' .
4. Cognizing the syntactic and languaistic opinions of Bin Alaiynee .
5. Investigating the style of Bin Alaiynee , his method , his references , his evidences , through explaining Al – Alfiyah poetry .
6. Knowing the stand point of view of Bin Alaiynee , regarding Al – Basrah and Al – Kofah masters , and exploring his syntactic ideology , and his attitude toward the syntactic principles .
7. The rank of Bin Alaiynee explanation of ' Alfiyat Bin Malik ' among the other explanations .



مكتبة الفيصلية
المملكة العربية السعودية
مكة المكرمة - العابد